

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسبية بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم
التخصص : علوم تسيير

العنوان

الأزمات المالية لدول منطقة الأورو وانعكاساتها على التجارة الخارجية
للاقتصاديات النامية المرتبطة بالأورو
- دراسة حالة دول شمال إفريقيا -

من إعداد

أمال حموزروقي

المناقشة بتاريخ 2019/05/29 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف	أستاذ	زيدان محمد
مقرا	جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف	أستاذ	مداح عرايبي الحاج
ممتحنا	جامعة الجزائر 3	أستاذ	بن موسى كمال
ممتحنا	جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف	أستاذ محاضر قسم "أ"	طهرات عمار
ممتحنا	جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم	أستاذ محاضر قسم "أ"	بلقاسم أحمد
ممتحنا	جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس	أستاذ محاضر قسم "أ"	بسع عبد القادر

السنة الدراسية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

الوالدين الكريمين اللذان وقفوا إلى جانبي وترقبا بشغف وشوق كبيرين إتمام هذا العمل

حفظهما الله واطال عمرهما

إلى جدتي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى والدتي الثانية أم زوجي رحمها الله واسكنها فسيح جنانه

إلى من أكن له كل الاحترام والتقدير ومشجعي ومساندي في الحياة اليومية والدراسية

ورفيق دربي، زوجي الغالي "ديلمي"

إلى احبة قلبي أولادي:

"أفنان ومنير ونورهان" حفظهم الله وجعلهم ذرية صالحة

إلى أختي أمينة التي لها كل الشكر على المساعدات التي قدمتها لي لإتمام هذا العمل

والى إخوتي الأعزاء خاصة بدر و الجيلاي وسفيان ومصطفى وزوجته هجيرة

والبراعم سريين ولقمان

إلى كل أفراد عائلتي من الكبير إلى الصغير

إلى كل أفراد عائلة زوجي "عائلة ميت"

إلى كل صديقاتي من الابتدائي إلى ما بعد التدرج

والى كل زملائي الاساتذة

كلمة شكر

أولاً وقبل كل شيء أشكر الحي القيوم وأحمده وأسأله التوفيق، فلك الحمد والشكر ربنا

على كل ما أنعمت علينا.

أتقدم بتمام الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور مداح عرايبي الحاج على قبوله الإشراف

على هذا العمل، وعلى الاهتمام الذي أولاه إلى هذا البحث،

وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بالقليل.

الملخص

تعاني منطقة الأورو من أزمة مالية خطيرة منذ عام 2010 الى حد الساعة، والتي سميت بأزمة الديون السيادية، حيث كانت بدايتها في اليونان ثم ظهرت في كل من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وإيرلندا لتتأثر بها منطقة الأورو بصفة خاصة والاتحاد الأوروبي بصفة عامة، وعليه وخوفا من آثارها ومن أن تتفاقم وتمس جميع دول المنطقة قام الاتحاد الأوروبي وبمساعدة صندوق النقد الدولي باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير للخروج من هذه الأزمة.

ونظرا للعلاقات الاقتصادية القوية بين منطقة الأورو ودول شمال افريقيا (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، مصر) خاصة في مجال المبادلات التجارية، حيث تمثل منطقة الأورو وجهة رئيسية لصادرات دول شمال افريقيا ومورد أساسي لوارداتها، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى انعكاسات الأزمة المالية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قمنا بتحليل التطورات التي حدثت في تجارة دول شمال افريقيا الخارجية مع منطقة الأورو قبل وبعد هذه الأزمة لرصد أهم تداعيات هذه الأزمة عليها، بعدما تطرقنا الى دراسة نظرية للمفاهيم الأساسية للأزمات المالية وأيضا دراسة أزمة الديون السيادية التي تعاني منها منطقة الأورو، فتوصلنا الى مجموعة من النتائج المتعلقة بالدراستين النظرية والتطبيقية كان أهمها أن صادرات دول شمال افريقيا النفطية تأثرت بتبعات الانخفاض في أسعار النفط الخام وكذا انخفاض الطلب عليه في منطقة الأورو، أما دول شمال افريقيا غير النفطية فقد تأثرت صادراتها بتراجع الطلب في منطقة الأورو على منتجاتها نتيجة الاجراءات التقشفية المتبعة في المنطقة، وفي الأخير قدمنا مجموعة من التوصيات التي ينبغي لدول شمال افريقيا الأخذ بها لتفادي الصدمات الخارجية مستقبلا، والتي تمثلت في السعي للتكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا وكذلك تبنيها للاستثمار الزراعي وأيضا تفعيل الحوكمة في شركاتها.

الكلمات المفتاحية:

الأزمات المالية، منطقة الأورو، التجارة الخارجية، دول شمال افريقيا

Résumé

La zone euro souffre d'une grave crise financière depuis 2010 jusqu'à maintenant, appelée crise de la dette souveraine, car elle a débuté en Grèce, puis elle est apparue en Espagne, au Portugal, en Italie et en Irlande, pour toucher la zone euro en particulier et l'Union européenne en général, et elle craint ses effets et Pour exacerber et toucher tous les pays de la région, l'Union européenne, avec l'aide du Fonds monétaire international, a pris un ensemble de mesures et de mesures pour sortir de cette crise.

Au vu des relations économiques fortes entre la zone euro et les pays d'Afrique du Nord (Algérie, Libye, Tunisie, Maroc, Egypte) notamment dans le domaine des échanges commerciaux, où la zone euro représente une destination majeure pour les exportations des pays nord-africains et une ressource principale pour ses importations, cette étude visait à tenter de saisir les répercussions de la crise La région financière de la zone euro sur le commerce extérieur des pays d'Afrique du Nord. Afin d'atteindre cet objectif, nous avons analysé les développements intervenus dans le commerce extérieur nord-africain avec la zone euro avant et après cette crise afin de suivre les répercussions les plus importantes de cette crise sur eux, après avoir discuté d'une étude théorique des concepts de base Pour les crises financières et aussi pour étudier la crise de la dette souveraine dont souffre la zone euro, nous sommes parvenus à un ensemble de résultats liés aux études théoriques et appliquées, dont le plus important était que les exportations de pétrole nord-africain étaient affectées par les conséquences de la baisse des prix du pétrole brut, ainsi que par la baisse de la demande dans la zone euro, alors que les pays d'Afrique du Nord sont Les exportations de pétrole ont été affectées par la baisse de la demande de leurs produits dans la zone euro du fait des mesures d'austérité suivies dans la région. Enfin, nous avons présenté un ensemble de recommandations que les pays nord-africains devraient prendre pour éviter de futurs chocs extérieurs, qui étaient représentés dans L'intégration économique entre les pays d'Afrique du Nord, ainsi que l'adoption de l'investissement agricole et aussi activer la gouvernance dans leurs entreprises.

les mots clés:

Crises financières, zone euro, commerce extérieur, pays d'Afrique du Nord

Abstract

Since 2010 ,The Eurozone has been suffering from a serious financial crisis, called the sovereign debt crisis, which started in Greece and then appeared in Spain, Portugal, Italy and Ireland to be affected by the Eurozone in particular and the European Union in general, and therefore fear that its effects will worsen and affect all countries in the region ,The European Union, with the assistance of the International Monetary Fund (IMF), has taken a series of measures to overcome the crisis.

In view of the strong economic relations between the Eurozone and the North African countries (Algeria, Libya, Tunisia, Morocco and Egypt), especially in the area of trade exchanges, where the Eurozone represents a major destination for North African exports and a major supplier of imports. The aim of this study is to try to reach the implications of the financial crisis of the Eurozone on the foreign trade of North African countries. In order to achieve this objective, we analyzed the developments in North African foreign trade with the Eurozone before and after this crisis to monitor the most important repercussions of this crisis. This follows a theoretical study of the basic concepts of financial crises, as well as the study of the sovereign debt crisis in the Eurozone.

We have reached a set of results related to theoretical and applied studies, the most important of which were that the North African oil exports were affected by the fall in crude oil prices as well as the drop in demand in the euro area, while the North African non-oil exports were affected by the decline in demand in the Eurozone on their products as a result of the austerity measures in the region. Finally, we presented a set of recommendations that North African countries should adopt in order to avoid external shocks in the future, namely the pursuit of economic integration among the North African countries as well as their adoption of agricultural investment and the activation of governance in their companies.

key words:

Financial Crises, Euro Area, Foreign Trade, North Africa

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	الاهداء الشكر الملخص بالعربية الملخص بالإنجليزية
I...XI	فهرس المحتويات
XII -XVI	قائمة الجداول والأشكال
أ...ح	المقدمة
2	الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية
3	المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية، مؤشرات التنبؤ بها، آليات انتقالها
3	المطلب الأول : مفهوم الأزمات المالية الدولية
3	أولا :مفهوم الأزمة
4	ثانيا: مفهوم الأزمة المالية
6	ثالثا: الفرق بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة المالية
7	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية
7	أولا: الأزمات المصرفية
7	ثانيا: أزمات العملة وأسعار الصرف
8	ثالثا: أزمة الديون
8	رابعا: أزمات أسواق المال
9	خامسا: أزمة النظام المالي العالمي
9	المطلب الثالث :مراحل الأزمات المالية، عناصرها ،خصائصها ، أعراضها
9	أولا :مراحل الأزمات المالية
10	ثانيا: عناصر الأزمة المالية
11	ثالثا: خصائص الأزمات المالية
12	رابعا: أعراض الأزمات المالية
12	المطلب الرابع: أسباب الأزمة المالية الدولية
12	أولا: عدم استقرار الاقتصاد الكلي
13	ثانيا: سياسات سعر الصرف
14	ثالثا: اضطرابات القطاع المالي

فهرس المحتويات

15	رابعا: تشوه نظام الحوافز
18	المطلب الخامس: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية وآليات انتقالها
18	أولا: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية
19	ثانيا: آليات انتقال الأزمات المالية
23	المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية في القرن العشرين
23	المطلب الأول: أزمة الكساد الكبير 1929
23	أولا: نشأة أزمة الكساد الكبير 1929
25	ثانيا: خصائص أزمة الكساد الكبير 1929
26	ثالثا: اثار أزمة الكساد الكبير 1929
27	رابعا: الدروس المستفادة من أزمة الكساد الكبير 1929
27	المطلب الثاني: أزمة وول ستريت (الائنين الاسود) 1987
28	أولا: اسباب أزمة وول ستريت 1987
29	ثانيا: أثر أزمة وول ستريت 1987
29	ثالثا: الدروس المستفادة من أزمة وول ستريت 1987
29	المطلب الثالث: أزمة المكسيك 1994
30	أولا: نشأة أزمة المكسيك 1994
31	ثانيا: أسباب أزمة المكسيك 1994
32	ثالثا: آثار أزمة المكسيك 1994
33	رابعا: الدروس المستفادة من أزمة المكسيك 1994
33	المطلب الرابع: أزمة جنوب شرق آسيا 1997
34	أولا: أسباب أزمة جنوب شرق آسيا 1997
35	ثانيا: آثار أزمة جنوب شرق آسيا 1997
36	ثالثا: الدروس المستفادة من أزمة جنوب شرق آسيا 1997
37	المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008 السابقة للأزمة المالية الأوروبية 2010
37	المطلب الاول: نشأة الأزمة المالية العالمية 2008 وأسباب حدوثها
37	أولا: نشأة الأزمة المالية العالمية
38	ثانيا: أسباب الأزمة المالية العالمية
41	المطلب الثاني: مراحل الأزمة المالية العالمية 2008
41	أولا: المراحل الأولى للأزمة
42	ثانيا: أهم أحداث سبتمبر 2008

فهرس المحتويات

43	ثالثا: أهم أحداث أكتوبر 2008
45	رابعا: أهم أحداث نوفمبر 2008
45	خامسا: أهم أحداث ديسمبر 2008
46	المطلب الثالث: أثر الأزمة على الاقتصاد العالمي
46	أولا: أثار الأزمة في مكان نشوئها "الولايات المتحدة الأمريكية "
48	ثانيا: أثار الأزمة على أوروبا
49	ثالثا: أثار الأزمة على الصين واليابان
51	رابعا: أثار الأزمة على الدول العربية
51	المطلب الرابع: خطط الانقاذ للخروج من الأزمة والدروس المستفادة منها
52	أولا: خطة الانقاذ الأمريكية
54	ثانيا: خطة الانقاذ الأوروبية
55	ثالثا: خطط الانقاذ في بعض الدول النامية
55	رابعا: الدروس المستفادة
57	المبحث الرابع: صندوق النقد الدولي ودوره في الأزمات المالية
57	المطلب الاول: نشأة الصندوق، مهامه، أهدافه، خصائصه، ومجال اختصاصه
57	اولا: تعريفه
58	ثانيا: نشأته
60	ثالثا: أهدافه
61	رابعا: مهامه
62	المطلب الثاني: أجهزة صندوق النقد الدولي و موارده
62	أولا: أجهزة الصندوق
63	ثانيا: موارده
64	المطلب الثالث: أنواع التسهيلات التي يقدمها الصندوق و سماتها
64	أولا : أنواع التسهيلات المقدمة من طرف الصندوق
66	ثانيا: أهم سمات الإقراض المقدم من الصندوق
67	المطلب الرابع: دور صندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية
68	أولا : شروط الصندوق عند اللجوء اليه
68	ثانيا : برامج الصندوق في مواجهة الأزمات
70	ثالثا: عوامل اضعاف مكانة الصندوق
71	المطلب الخامس: اجراءات الاصلاح على مستوى صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية

فهرس المحتويات

78	الفصل الثاني: أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو وآليات التعامل معها
79	المبحث الأول: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي
79	المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي ، تعريفه، نشأته
79	أولاً: تعريف الاتحاد الأوروبي
79	ثانياً: نشأة الاتحاد الأوروبي
81	ثالثاً: أهداف الاتحاد الأوروبي
81	المطلب الثاني: مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي ومبادئه
82	أولاً: مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي
84	ثانياً: مبادئ الاتحاد الأوروبي
85	المطلب الثالث: المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي
85	أولاً: المجلس الأوروبي
86	ثانياً: مجلس الاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء)
87	ثالثاً: البرلمان الأوروبي
87	رابعاً: المفوضية الأوروبية
88	خامساً: محكمة العدل الأوروبية
89	المطلب الرابع: المؤسسات والهيئات الاستشارية و المستقلة في الاتحاد الأوروبي
89	أولاً: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
90	ثانياً: لجنة الأقاليم
90	ثالثاً: محكمة المراجعين (الجهاز الأوروبي للمحاسبة)
91	رابعاً: المحكمة الابتدائية
91	خامساً: بنك الاستثمار الأوروبي
92	سادساً: البنك المركزي الأوروبي
93	المبحث الثاني: الاتحاد النقدي الأوروبي "منطقة الأورو"
93	المطلب الأول: نظام النقد الأوروبي قبل الأورو
93	أولاً: نشأة فكرة نظام النقد الأوروبي
94	ثانياً: انشاء نظام الثعبان الأوروبي داخل النق
95	ثالثاً: انشاء النظام النقدي الأوروبي
98	المطلب الثاني: مراحل إنشاء العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"
99	أولاً: المرحلة الأولى: من جوان 1990 حتى نهاية ديسمبر 1993
100	ثانياً: المرحلة الثانية: جانفي 1994 حتى نهاية ديسمبر 1998

فهرس المحتويات

101	ثالثا: المرحلة الثالثة: 01 جانفي 1999 الى حد الآن
102	المطلب الثالث: منطقة الأور، مفهومها، شروط الانضمام إليها، إصدارها للأورو وتداوله
102	أولا: مفهوم منطقة الأور
103	ثانيا: شروط الانضمام الى منطقة الأورو
103	ثالثا: إصدار الأورو وتداوله
105	المطلب الرابع: منظومة البنوك المركزية في منطقة الأورو
105	أولا: البنك المركزي الأوروبي
107	ثانيا: البنوك المركزية الوطنية
109	المبحث الثالث : ماهية أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو
109	المطلب الأول: الديون السيادية، مفهومها، أسباب نشوئها
109	أولا : مفهوم الديون السيادية
111	ثانيا: أسباب نشوء الديون السيادية
111	المطلب الثاني: دور وكالات التصنيف الائتماني في أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو
111	أولا: مفهوم التصنيف الائتماني
112	ثانيا: وكالات التصنيف الائتماني
112	ثالثا: بعض أشكال درجات التصنيف الائتماني
114	رابعا: معايير التصنيف الائتماني
114	المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، تعريفها، نشأتها، أسباب تفاقمها
115	أولا: تعريف أزمة الديون السيادية
115	ثانيا: نشأة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو
116	ثالثا: أسباب أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو
118	رابعا: سلوكيات أدت الى تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية
119	المطلب الرابع: السياسات الاحتوائية الأوروبية للأزمة
119	أولا: بعض تدابير البنك المركزي الأوروبي
119	ثانيا: صندوق الإنقاذ الأوروبي EFSF
120	ثالثا: آلية الاستقرار المالي ESM
121	رابعا: سياسة التقشف
121	خامسا: إعادة رزمة البنوك
121	سادسا: تعزيز الحوكمة الاقتصادية المشتركة
122	سابعا: برنامج التسيير الكمي

فهرس المحتويات

123	المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن أزمة الديون السيادية على منطقة الأورو
123	أولاً: أثر الازمة على النمو الاقتصادي في منطقة الأورو
124	ثانياً: أثر الازمة على ارتفاع البطالة في منطقة الأورو
125	ثالثاً: اثر الازمة على المبادلات التجارية لمنطقة الأورو
126	رابعاً: إنسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي
127	خامساً: مشكلة نظام الرفاه الاجتماعي
128	المبحث الرابع: الدول مصدر الأزمة في منطقة الأورو وآليات التعامل معها - اليونان، ايرلندا، البرتغال، اسبانيا، ايطاليا -
128	المطلب الأول: أزمة اليونان المالية
128	أولاً: نشأة الأزمة في اليونان
130	ثانياً: أسباب الأزمة في اليونان
133	ثالثاً: آليات التعامل مع الأزمة في اليونان
135	المطلب الثاني: الأزمة المالية في إيرلندا
137	أولاً: نشأة الازمة في ايرلندا
137	ثانياً: اسباب الازمة في ايرلندا
139	ثالثاً: آليات التعامل مع الازمة في ايرلندا
140	المطلب الثالث: الأزمة المالية في البرتغال
140	أولاً: نشأة الأزمة في البرتغال
142	ثانياً: أسباب الأزمة في البرتغال
145	ثالثاً: آليات التعامل مع الأزمة في البرتغال
147	المطلب الرابع: الأزمة المالية في اسبانيا
147	أولاً: نشأة الأزمة المالية في اسبانيا
149	ثانياً: أسباب الأزمة في اسبانيا
151	ثالثاً: آليات التعامل مع الأزمة في اسبانيا
153	المطلب الخامس: الأزمة المالية في إيطاليا
153	أولاً: نشأة الأزمة في إيطاليا
154	ثانياً: أسباب الأزمة في إيطاليا
156	ثالثاً: آليات التعامل مع الأزمة في إيطاليا
160	الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا النفطية

فهرس المحتويات

161	المبحث الأول : الأسس النظرية للتجارة الخارجية
161	المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية
161	أولا: تعريف التجارة الخارجية
163	ثانيا: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية
164	ثالثا: أهمية التجارة الخارجية
166	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
166	أولا: نظرية التجارين في التجارة الدولية
167	ثانيا: نظرية الميزة المطلقة
169	ثالثا: نظرية الميزة النسبية
172	رابعا: نظرية هكشر و أولين
175	المطلب الثالث: بعض النظريات التصحيحية للتجارة الدولية
175	أولا: تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية
175	ثانيا: منحني التعلم
176	ثالثا: نموذج دورة حياة المنتج
177	المطلب الرابع : السياسة التجارية الموجهة للتجارة الخارجية
177	أولا: أهداف السياسة التجارية
178	ثانيا : أنواع السياسة التجارية
180	ثالثا: أدوات السياسة التجارية
185	المبحث الثاني: العلاقات التجارية بين دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي - منطقة الأورو-
185	المطلب الأول: خصائص اقتصاديات دول شمال إفريقيا
185	أولا: الخصائص المشتركة في اقتصاديات الدول النامية - دول شمال إفريقيا-
187	ثانيا: خصائص اقتصاديات دول شمال إفريقيا النفطية
188	المطلب الثاني: العلاقات التجارية بين دول شمال إفريقيا النفطية ومنطقة الأورو
188	أولا: العلاقات التجارية بين الجزائر ومنطقة الأورو
193	ثانيا: العلاقات التجارية بين ليبيا ومنطقة الأورو
193	المطلب الثالث: العلاقات التجارية بين دول شمال إفريقيا غير النفطية ومنطقة الأورو
193	أولا: العلاقات التجارية بين مصر ومنطقة الأورو
197	ثانيا: العلاقات التجارية بين تونس ومنطقة الأورو
199	ثالثا: العلاقات التجارية بين المغرب ومنطقة الأورو
201	المبحث الثالث: أداء التجارة الخارجية للجزائر مع منطقة الأورو في ظل أزمة ديونها السيادية

فهرس المحتويات

201	المطلب الأول: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات الجزائر في ظل أزمة منطقة الأورو
201	أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى
204	ثانياً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو شركائها التجاريين من منطقة الأورو
206	ثالثاً: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى
209	رابعاً: تحليل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من أهم مورديها من منطقة الأورو
211	المطلب الثاني: الهيكل السلعي لصادرات وواردات الجزائر من منطقة الأورو في ظل الأزمة
211	أولاً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الأورو قبل الأزمة
214	ثانياً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الأورو بعد الأزمة
215	ثالثاً: تحليل الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الأورو قبل الأزمة
217	رابعاً: تحليل الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الأورو بعد الأزمة
219	المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات الجزائرية نحو منطقة الأورو في ظل الأزمة
219	أولاً: تحليل تطور الصادرات الجزائرية نحو دول منطقة الأورو مجتمعة
223	ثانياً: تحليل تطور الصادرات الجزائرية نحو أهم زبائنها من منطقة الأورو
226	المطلب الرابع: تطور الواردات والميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل الأزمة
226	أولاً: تحليل تطور الواردات الجزائرية من منطقة الأورو مجتمعة
228	ثانياً: تحليل تطور الواردات الجزائرية من أهم مورديها من منطقة الأورو
230	ثالثاً: تحليل تطور الميزان للمبادلات التجارية الجزائرية مع منطقة الأورو
232	المبحث الرابع: أداء التجارة الخارجية لليبيا نحو منطقة الأورو في ظل أزمة ديونها السيادية
232	المطلب الأول: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات ليبيا في ظل الأزمة
232	أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات ليبيا نحو منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى
234	ثانياً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات ليبيا نحو شركائها التجاريين من منطقة الأورو
237	ثالثاً: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات ليبيا من منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى
238	رابعاً: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات ليبيا من شركائها التجاريين من منطقة الأورو
240	المطلب الثاني: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لليبيا من منطقة الأورو في ظل الأزمة
240	أولاً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات ليبيا نحو دول منطقة الأورو
242	ثانياً: تحليل الهيكل السلعي لواردات ليبيا من منطقة الأورو
244	المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات الليبية نحو منطقة الأورو في ظل الأزمة
244	أولاً: تحليل تطور قيمة الصادرات الليبية نحو منطقة الأورو مجتمعة
247	ثانياً: تحليل تطور الصادرات الليبية نحو شركائها التجاريين من منطقة الأورو
251	المطلب الرابع: تحليل تطور قيمة واردات ليبيا من منطقة الأورو وميزانها التجاري في ظل الأزمة

فهرس المحتويات

251	أولاً: تحليل تطور الواردات الليبية من منطقة الأورو مجتمعة
253	ثانياً: تحليل تطور الواردات الليبية من أهم مورديها من منطقة الأورو
255	ثالثاً: تحليل تطور المبادلات التجارية الليبية مع منطقة الأورو
259	الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها
260	المبحث الأول: أداء التجارة الخارجية لمصر مع منطقة الأورو في ظل أزمة ديونها السيادية
260	المطلب الأول: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات مصر من منطقة الأورو في ظل الأزمة
260	أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات مصر نحو منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى
263	ثانياً: اتجاه صادرات مصر نحو شركائها التجاريين من منطقة الأورو
266	ثالثاً: اتجاه واردات مصر من منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى
267	رابعاً: تحليل التوزيع الجغرافي للواردات مصر من أهم شركائها التجاريين من منطقة الأورو
269	المطلب الثاني: الهيكل السلعي لصادرات وواردات مصر من منطقة الأورو في ظل الأزمة
269	أولاً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات مصر نحو منطقة الأورو قبل الأزمة
271	ثانياً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات مصر نحو منطقة الأورو بعد الأزمة
272	ثالثاً: تحليل الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الأورو قبل الأزمة
275	رابعاً: تحليل الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الأورو بعد الأزمة
277	المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات المصرية نحو منطقة الأورو في ظل الأزمة
277	أولاً: تحليل تطور الصادرات المصرية نحو دول منطقة الأورو مجتمعة في ظل الأزمة
279	ثانياً: تحليل تطور الصادرات المصرية نحو أهم زبائنها من منطقة الأورو
284	المطلب الرابع: تطور قيمة الواردات والميزان التجاري المصري مع منطقة الأورو في ظل الأزمة
284	أولاً: تحليل تطور الواردات المصرية من دول منطقة الأورو مجتمعة في ظل الأزمة
285	ثانياً: تحليل تطور الواردات المصرية من أهم مورديها من منطقة الأورو في ظل الأزمة
289	ثالثاً: تطور الميزان التجاري المصري مع منطقة الأورو
290	المبحث الثاني: تحليل أداء التجارة الخارجية لتونس مع منطقة الأورو في ظل أزمة ديونها السيادية
290	المطلب الأول: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات تونس من منطقة الأورو في ظل الأزمة
290	أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات تونس نحو منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى
292	ثانياً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات تونس نحو شركائها التجاريين من منطقة الأورو
293	ثالثاً: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات تونس من منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى
296	رابعاً: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات تونس من شركائها التجاريين في منطقة الأورو
297	المطلب الثاني: الهيكل السلعي لصادرات وواردات تونس نحو منطقة الأورو في ظل الأزمة

فهرس المحتويات

297	أولاً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات تونس نحو منطقة الأورو قبل الأزمة
299	ثانياً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات تونس نحو منطقة الأورو بعد الأزمة
300	ثالثاً: تحليل الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الأورو قبل الأزمة
301	رابعاً: تحليل الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الأورو بعد الأزمة
303	المطلب الثالث: تطور قيمة صادرات تونس نحو منطقة الأورو في ظل الأزمة
303	أولاً: تحليل تطور الصادرات التونسية نحو دول منطقة الأورو مجتمعة
304	ثانياً: تحليل تطور الصادرات التونسية نحو أهم زبائنها من منطقة الأورو
306	المطلب الرابع: تطور قيمة الواردات والميزان التجاري التونسي مع منطقة الأورو في ظل الأزمة
306	أولاً: تحليل تطور الواردات التونسية من منطقة الأورو مجتمعة
307	ثانياً: تحليل تطور الواردات التونسية من أهم مورديها من منطقة الأورو
310	المبحث الثالث: أداء التجارة الخارجية للمغرب مع منطقة الأورو في ظل أزمة ديونها السيادية
310	المطلب الأول: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات المغرب في ظل الأزمة
310	أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب نحو منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى
312	ثانياً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب نحو شركائها التجاريين من منطقة الأورو
315	ثالثاً: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات المغرب من منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى
317	رابعاً: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات المغرب من شركائها التجاريين من منطقة الأورو
319	المطلب الثاني: الهيكل السلعي لصادرات وواردات المغرب من منطقة الأورو في ظل الأزمة
319	أولاً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات المغرب نحو منطقة الأورو
323	ثانياً: تحليل الهيكل السلعي لواردات المغرب من منطقة الأورو
326	المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الأورو في ظل الأزمة
326	أولاً: تحليل تطور قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الأورو مجتمعة
329	ثانياً: تحليل تطور قيمة الصادرات المغربية نحو أهم زبائنها من منطقة الأورو
331	المطلب الرابع: تطور قيمة الواردات والميزان التجاري المغربي مع منطقة الأورو في ظل الأزمة
331	أولاً: تحليل تطور الواردات المغربية من منطقة الأورو مجتمعة
333	ثانياً: تحليل تطور الواردات المغربية من أهم مورديها من منطقة الأورو
336	ثالثاً: تحليل تطور الميزان التجاري للمبادلات التجارية المغربية مع منطقة الأورو
338	المبحث الرابع: مقترحات لمواجهة دول شمال إفريقيا للصدمات الخارجية
338	المطلب الأول: الدروس المستفادة من أزمة منطقة الأورو لدول شمال إفريقيا
338	أولاً: الدروس المستفادة من تبعات اختيار أسعار النفط
338	ثانياً: الدروس المستفادة من الارتباط الوثيق بالأسواق الأوروبية

فهرس المحتويات

339	المطلب الثاني: اقتراحات خاصة بتبني الاستثمار الزراعي في دول شمال إفريقيا
339	أولاً: مفهوم الاستثمار الزراعي
341	ثانياً: مقومات الاستثمار الزراعي في دول شمال إفريقيا
343	ثالثاً: أهمية الاستثمار الزراعي في التصدي للصدمات الخارجية في دول شمال إفريقيا
344	رابعاً: سبل تحفيز الاستثمار الزراعي في دول شمال إفريقيا
346	المطلب الثالث: اقتراحات خاصة بالتكامل الاقتصادي بين دول شمال إفريقيا
347	أولاً: مفهوم التكامل الاقتصادي
347	ثانياً: أهمية التكامل الاقتصادي بين دول شمال إفريقيا
348	ثالثاً: مقومات قيام تكامل اقتصادي بين دول شمال إفريقيا
349	رابعاً: الخطوات اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي لدول شمال إفريقيا
351	المطلب الرابع: اقتراحات خاصة بتنفيذ الحوكمة في مؤسسات دول شمال إفريقيا
351	أولاً: مفهوم الحوكمة
352	ثانياً: أهمية تطبيق حوكمة الشركات في دول شمال إفريقيا
354	ثالثاً: محددات حوكمة الشركات
355	رابعاً: معايير تطبيق حوكمة الشركات
360	الخاتمة
367	المراجع
384	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	تاريخ
96	تشكيل وحدة النقد الأوروبية ECU في عام 1989	1-2
102	دول منطقة الاورو وتاريخ انضمامها	2-2
104	أسعار صرف الاورو الواحد أمام عملات الدول الأوروبية أعضاء منطقة الاورو خلال فترة استبدال العملات من (1/1/1999 حتى 30/6/2002)	3-2
113	درجات التصنيف الائتماني حسب وكالات موديز وفيتش وستاندربور	4-2
117	نسبة العجز في الميزانيات العمومية الى PIB والديون العمومية الى PIB لدول منطقة الاورو 2010.	5-2
202	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر في الفترة (2005-2009)	1-3
203	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر في الفترة (2010-2016)	2-3
205	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو دول منطقة الاورو قبل الازمة	3-3
207	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر (2005-2009)	4-3
208	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر (2010-2016)	5-3
209	اتجاه واردات الجزائر داخل منطقة الاورو قبل الازمة (2005-2009)	6-3
210	اتجاه واردات الجزائر داخل منطقة الاورو بعد الازمة (2010-2016)	7-3
212	الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو	8-3
214	الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو بعد الازمة (2010-2016)	9-3
233	التوزيع الجغرافي لصادرات ليبيا نحو أهم المناطق الجغرافية في العالم	10-3
235	صادرات ليبيا نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو	11-3
237	اتجاه واردات ليبيا نحو دول العالم (2005-2009)	12-3
239	اتجاه واردات ليبيا من شركائها التجاريين من منطقة الاورو	13-3
241	الهيكل السلعي لصادرات ليبيا نحو منطقة الاورو	14-3
261	اتجاهات صادرات مصر نحو شركائها التجاريين (2005-2016)	1-4
264	اتجاهات صادرات مصر نحو دول منطقة الاورو للفترة (2005-2016)	2-4
268	التوزيع الجغرافي لواردات مصر من منطقة الاورو للفترة (2005-2016)	3-4
270	الهيكل السلعي لصادرات مصر نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2009)	4-4
271	الهيكل السلعي لصادرات مصر نحو منطقة الاورو للفترة (2010-2016)	5-4

فهرس المحتويات

273	الهيكل السلعي لوارادات مصر من منطقة الاورو	6-4
275	الهيكل السلعي لوارادات مصر من منطقة الاورو (2016-2010)	7-4
290	اتجاهات صادرات تونس نحو أهم المناطق الجغرافية (2005-2016)	8-4
292	التوزيع الجغرافي لصادرات تونس نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو	9-4
294	التوزيع الجغرافي لوارادات تونس نحو أهم المناطق الجغرافية (2005-2009)	10-4
295	التوزيع الجغرافي لوارادات تونس للفترة (2010-2016)	11-4
296	اتجاه واردات الجزائر داخل منطقة الاورو قبل وبعد الازمة (نسبة مئوية)	12-4
298	الهيكل السلعي لصادرات تونس نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2009)	13-4
299	الهيكل السلعي لصادرات تونس نحو منطقة الاورو للفترة (2010-2016)	14-4
300	الهيكل السلعي لوارادات تونس نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2009)	15-4
302	الهيكل السلعي لوارادات تونس من منطقة الاورو بعد الازمة	16-4
311	التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب للفترة (2005-2009)	17-4
312	التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب للفترة (2010-2016)	18-4
313	صادرات المغرب نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)	19-4
315	التوزيع الجغرافي لوارادات المغرب في الفترة (2005-2009)	20-4
316	التوزيع الجغرافي لوارادات المغرب في الفترة (2010-2016)	21-4
317	اتجاه واردات المغرب داخل منطقة الاورو قبل الازمة	22-4
323	الهيكل السلعي لوارادات المغرب من منطقة الاورو	23-4
325	الهيكل السلعي لوارادات المغرب من منطقة الاورو للفترة (2010-2016)	24-4

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم
20	القنوتات المحتملة لانتشار الازمات المالية	1-1
108	مخطط النظام الأوروبي للبنوك المركزية	1-2
124	معدل النمو في منطقة الاورو (2005-2016)	2-2
125	معدل البطالة في منطقة الاورو (2005-2016)	3-2
203	صادرات الجزائر نحو شركائها التجاريين قبل وبعد الازمة	1-3
206	اهم زبائن الجزائر من منطقة الاورو بعد الازمة (2010/2016)	2-3
208	واردات الجزائر من منطقة الاورو لمتوسط الفترة (2005-2009) ومتوسط الفترة (2010-2016)	3-3
211	اتجاه واردات الجزائر داخل منطقة الاورو بعد الازمة وقبل الازمة	4-3
215	الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو لمتوسط الفترة (2005-2009)	5-3
216	التركيب السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو قبل الازمة	6-3
217	الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو لمتوسط الفترة (2010-2016)	7-3
217	التركيب السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو قبل وبعد الازمة	8-3
218	التركيب السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو بعد الازمة	9-3
219	تطور قيمة صادرات الجزائر الى منطقة الاورو للفترة (2005-2009)	10-3
221	تطور قيمة الصادرات الجزائرية باتجاه منطقة الاورو للفترة (2010-2016)	11-3
221	معدلات نمو صادرات الجزائر نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)	12-3
223	صادرات الجزائر نحو ايطاليا في الفترة (2010-2016)	13-3
224	صادرات الجزائر نحو اسبانيا (2010-2016)	14-3
225	صادرات الجزائر نحو فرنسا (2010-2016)	15-3
226	صادرات الجزائر نحو هولندا (2010-2016)	16-3
226	الواردات الجزائرية من منطقة الاورو ومعدلات نموها (2005-2016)	17-3
228	واردات الجزائر من فرنسا للفترة (2010-2016)	18-3
229	واردات الجزائر من ايطاليا (2010-2016)	19-3
229	واردات الجزائر من اسبانيا (2010-2016)	20-3
230	واردات الجزائر من ألمانيا (2010-2016)	21-3
230	الميزان التجاري الجزائري نحو منطقة الاورو	22-3
240	الاهمية النسبية لأهم موردي ليبيا من منطقة الاورو قبل وبعد الازمة	23-3
241	الهيكل السلعي لصادرات ليبيا نحو منطقة الاورو حسب متوسط الفترة	24-3

فهرس المحتويات

242	الهيكمل السلعي لواردات ليبيا نحو منطقة الاورو	25-3
243	التركيب السلعي لواردات ليبيا من منطقة الاورو	26-3
244	تطور الصادرات الليبية باتجاه منطقة الاورو (2005-2016)	27-3
244	معدل تغير الصادرات الليبية باتجاه منطقة الاورو (2005-2016)	28-3
248	صادرات ليبيا نحو ايطاليا (2010-2016)	29-3
248	صادرات ليبيا نحو ايطاليا (2010-2016)	30-3
249	صادرات الجزائر نحو فرنسا (2010-2016)	31-3
250	صادرات ليبيا نحو المانيا (2010-2016)	32-3
251	تطور قيمة واردات ليبيا نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)	33-3
254	تطور قيمة واردات ليبيا من ايطاليا للفترة (2010-2016)	34-3
254	واردات ليبيا من فرنسا (2009-2016)	35-3
255	واردات ليبيا من فرنسا (2009-2016)	36-3
256	الميزان التجاري الليبي مع منطقة الاورو (2005-2016)	37-3
260	صادرات مصر نحو شركائها التجاريين	1-4
266	اتجاه واردات مصر من شركائها التجاريين في العالم	2-4
275	الهيكمل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو	3-4
276	الهيكمل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو	4-4
278	تطور الصادرات المصرية باتجاه منطقة الاورو (2005-2016)	5-4
278	معدلات نمو صادرات مصر نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)	6-4
280	صادرات مصر نحو ايطاليا (2005-2016)	7-4
280	معدل نمو صادرات مصر نحو ايطاليا	8-4
281	صادرات مصر نحو اسبانيا (2010-2016)	9-4
282	صادرات مصر نحو فرنسا (2010-2016)	10-4
283	صادرات مصر نحو هولندا (2010-2016)	11-4
283	تطور صادرات مصر نحو أهم زبائنها من منطقة الاورو	12-4
284	قيمة الواردات المصرية اتجاه دول منطقة الاورو ومعدلات نموها (2005-2016)	13-4
286	واردات مصر من ايطاليا (2005-2016)	14-4
287	واردات مصر من اسبانيا (2005-2016)	15-4
288	واردات مصر من فرنسا (2005-2016)	16-4
288	واردات مصر من هولندا (2010-2016)	17-4
289	تطور الميزان التجاري المصري نحو منطقة الاورو (2005-2016)	18-4

فهرس المحتويات

291	اتجاهات الصادرات التونسية حسب متوسط الفترة (2005-2009) ومتوسط الفترة (2010-2016)	19-4
302	الهيكمل السلمي لواردات تونس من منطقة الاورو	20-4
304	تطور قيمة الصادرات التونسية باتجاه منطقة الاورو (2005-2016)	21-4
305	صادرات تونس نحو فرنسا (2009-2016)	22-4
305	صادرات تونس نحو ايطاليا (2009-2016)	23-4
306	صادرات تونس نحو ألمانيا (2009-2016)	24-4
306	تطور قيمة الواردات التونسية من منطقة الاورو للفترة (2005-2016)	25-4
307	واردات تونس من فرنسا للفترة (2009-2016)	26-4
308	واردات تونس من ايطاليا للفترة (2009-2016)	27-4
308	واردات تونس من المانيا للفترة (2009-2016)	28-4
309	الميزان التجاري التونسي مع منطقة الاورو (2005-2016)	29-4
314	صادرات المغرب نحو زبائنها من منطقة الاورو حسب متوسط الفترة (2005-2009) ومتوسط الفترة (2010-2016)	30-4
319	الهيكمل السلمي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو حسب متوسط الفترات (2005-2009) و(2010-2016)	31-4
319	التركيب السلمي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو	32-4
321	التركيب السلمي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو قبل الازمة	33-4
322	التركيب السلمي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو بعد الازمة	34-4
327	قيمة صادرات المغرب نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)	35-4
327	معدلات تغير صادرات المغرب نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)	36-4
329	تطور صادرات المغرب نحو فرنسا للفترة (2005-2016)	37-4
330	تطور صادرات المغرب نحو اسبانيا للفترة (2005-2016)	38-4
332	الواردات المغربية من منطقة الاورو ومعدلات نموها	39-4
333	قيمة الواردات المغربية من فرنسا للفترة (2005-2016)	40-4
334	قيمة الواردات المغربية من اسبانيا للفترة (2005-2016)	41-4
334	قيمة الواردات المغربية من ايطاليا للفترة (2005-2016)	42-4
335	قيمة الواردات المغربية من المانيا للفترة (2005-2016)	43-4
336	تطور الميزان التجاري للمبادلات التجارية المغربية مع منطقة الاورو	44-4
336	تطور اسعار صرف الدرهم مقابل الاورو (2006-2016)	45-4

المقدمة

مدخل:

شهد الاقتصاد العالمي على مر الزمن العديد من الأزمات التي أدخلته في ركود اقتصادي، ولكن سرعان ما يُتخذ إجراءات من شأنها أن تساعد على خروجه من هذه الأزمات، كما كانت فترات تعرض الاقتصاد العالمي لهذه الأزمات متباعدة نوعا ما، إلا أنه في الآونة الأخيرة تعرض لأزمات مالية متقاربة، حيث ما لبث أن تعافى الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، والتي كان مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، حتى انفجرت أزمة مالية أخرى بمنطقة الاورو في 2010 والتي سميت بأزمة الديون السيادية. وظهرت الشرارة الأولى لأزمة الديون السيادية باليونان في أواخر 2010 بعد عجزها عن تسديد التزاماتها تجاه دائئها، وفي عام 2011 تفاقمت حدة هذه الأزمة في منطقة الأورو وذلك بانتقالها إلى كل من البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا، وبالتالي صارت تعتبر تهديدا لاستقرار منطقة الأورو والاتحاد الاوروبي ككل.

وخوفا من انتشار هذه الأزمة إلى بقية دول المنطقة ومن تداعياتها على الاتحاد الاوروبي، سارع هذا الأخير بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي إلى محاولة إيجاد سبل للحد من انتشارها والخروج منها، ولكن كل الاجراءات المتخذة في هذا الشأن كان نجاحها نسبي لاحتواء هذه الازمة، حيث لا تزال منطقة الأورو لحد اليوم تعاني من مشكلة الديون السيادية والتي انعكست بالسلب على أداء الاقتصاد الاوروبي.

وفي واقع الأمر، هذه الأزمة لم يتوقف تأثيرها فقط على دول أوروبا ولكن أثرت على أداء واستقرار الاقتصاد العالمي، حيث امتد تأثيرها وبدرجات متفاوتة على اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا للمكانة التي يحتلها الاتحاد الاوروبي كأكبر كتلة اقتصادية عالمية، كما أن لمثل هذه الأزمات قنوات رئيسية متباينة والتي يمكن من خلالها التأثير على الدول الأخرى، ويكون ذلك بحسب طبيعة اقتصاديات الدول وكذا درجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي.

ودول شمال افريقيا (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، مصر، السودان) من بين أكثر الاقتصاديات النامية التي تربطها علاقات اقتصادية قوية بالاتحاد الاوروبي بصفة عامة ومنطقة الأورو بصفة خاصة، خاصة في مجال المبادلات التجارية التي يعتبر غالبا الاتحاد الاوروبي هو الشريك التجاري الأول لهذه الدول، حيث يمثل الاتحاد الاوروبي وجهة رئيسية لصادرات دول شمال افريقيا ومورد أساسي لوارداتها للقرب الجغرافي بينها وكذا العلاقات التاريخية والروابط التجارية المختلفة.

ونظرا لهذا الارتباط التجاري الوثيق بين منطقة الأورو ودول شمال افريقيا يمكن أن تمتد تداعيات هذه الأزمة التي تعاني منها منطقة الأورو إلى دول شمال افريقيا عبر قناة التجارة الخارجية، وعليه يمكن أن يكون لهذه الأزمة انعكاسات على التبادلات التجارية بين دول شمال افريقيا ومنطقة الأورو، الأمر الذي جعلنا نطرح الاشكال التالي:

ما مدى انعكاس أزمة الديون السيادية في منطقة الاورو على أداء التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا؟

وعلى ضوء السؤال الرئيسي يمكن أن يتفرع عنه عدة أسئلة فرعية أهمها:

1. ما أسباب نشوء ظاهرة الأزمات المالية، وماهي قنوات وآليات انتقالها من مكان لآخر، وما مدى فعالية السياسات المستخدمة من طرف صندوق النقد الدولي للوقاية منها ومساعدة الدول للخروج منها عند حدوثها؟

2. ما هي أزمة الديون السيادية بصفة عامة وفي منطقة الأورو بصفة خاصة، وهل كانت الأزمة المالية العالمية 2008 من أسباب حدوث أزمة الديون السيادية 2010 في منطقة الاورو أم هي مجرد امتداد لها؟ وماهي مختلف آليات تعامل منطقة الاورو مع هذه الأزمة لمعالجتها والحد من انتشارها؟

3. كيف كان أداء صادرات وواردات دول شمال افريقيا المصدرة للنفط في ظل أزمة منطقة الأورو؟

4. ما هي أهم انعكاسات أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية؟

الفرضيات :

تبعاً لإشكالية البحث المطروحة سنعمد على الفرضيات التالية:

1. تظهر الأزمات المالية نتيجة التوسع في منح القروض العالية المخاطر والمبالغة في استخدام الأدوات المالية الحديثة التي يصعب تقدير مخاطرها خاصة في ظل نظام مصرفي ضعيف يتسم بضعف الاشراف والرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية.

2. أزمة الديون السيادية تتعلق بمدى قدرة الحكومات على سداد مديونياتها والوفاء بالتزاماتها المالية، وتعتبر أزمة منطقة الاورو امتداد للأزمة المالية العالمية 2008، بعد تأثر اليونان بهذه الاخيرة ومن ثم انتقلت الى دول أخرى في منطقة الاورو، مما جعل الاتحاد الاوروي يعمل على دعم تمويلي للدول المتضررة من الأزمة لاحتوائها والحد من انتشارها.

3. أدى الركود الاقتصادي في منطقة الأورو بسبب أزمتها المالية الى تراجع الطلب على النفط مما أدى الى تراجع صادرات دول شمال إفريقيا المصدرة للبترو.

4. إن صادرات دول شمال إفريقيا غير النفطية الى منطقة الاورو تراجعت في ظل الازمة المالية التي تعاني منها المنطقة، أما وارداتها فتراجعت بما يتناسب مع تراجع أسعار البترول نتيجة تأثر هذا الأخير بالأزمة المالية في منطقة الأورو.

أهمية الموضوع:

تبع أهمية هذا البحث من كونه سيتناول تداعيات الأزمة المالية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، المغرب)، وذلك للمخاوف الناشئة من خطورة أزمة الديون السيادية التي يعاني منها اقتصاد منطقة الأورو على تجارة دول شمال إفريقيا الخارجية في ضوء الترابط التجاري الوثيق بينها وبين منطقة الأورو، وكما هو معروف اقتصاديا فان التجارة الخارجية تعتبر قناة من القنوات التي يمكن أن تؤثر بها الأزمات المالية في دولة على دول أخرى تربطها بها علاقات اقتصادية مختلفة.

أهداف الموضوع :

سنحاول من خلال هذا البحث الوصول للأهداف التالية:

1. معرفة أهم الأسباب التي تكمن وراء نشوب الأزمات المالية التي يمكن أن تتعرض لها الدول، وآليات انتقالها.
2. تسليط الضوء على أهم الأزمات المالية التي عانى منها الاقتصاد العالمي في القرن العشرين وأهم الدروس المستفادة منها.
3. تقديم خلفية عن الأزمة المالية العالمية 2008 التي يمكن أن تكون أزمة الديون السيادية بمنطقة الأورو في 2010 امتداد لها.
4. معرفة ماهية أزمة الديون السيادية التي وقعت فيها منطقة الأورو، والاسباب المباشرة وغير المباشرة التي ساهمت في انفجارها وانتشارها.
5. إبراز أهم الآليات التي استخدمها الاتحاد الاوربي لمواجهة الأزمة.
6. تبيان العلاقات الاقتصادية التي تربط دول شمال إفريقيا بمنطقة الأورو.
7. دراسة وتحليل تطور التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا في ظل أزمة منطقة الأورو.
8. تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في تصدي دول شمال إفريقيا للصدمات الخارجية.

حدود الدراسة :

- سنقصر في هذا البحث على الفترة الممتدة من 2005 الى 2016، وعليه الأزمات التي تعرضت لها منطقة الأورو خلال هذه الفترة هي أزمة الديون السيادية 2010، حيث سنقسم هذه الفترة الى فترتين الأولى قبل وقوع الأزمة (2005-2009)، والفترة الثانية فترة معاناة منطقة الأورو من الأزمة (2010-2016).

- سنقتصر في البحث على التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات السلعية).

- **دول شمال افريقيا** التي ستكون موضوع الدراسة هي كل من الجزائر وتونس وليبيا والمغرب ومصر، حيث لا يمكننا دراسة حالة السودان نظرا لما يعانيه من أزمة اقتصادية خطيرة منذ عام 2011، بسبب انقسامه الى دولتين - السودان وجنوب السودان - الأمر الذي أفقده نفط دولة جنوب السودان الذي كان يشكل إحدى ركائز الاقتصاد السوداني، وبالتالي لا يمكن ان يظهر أثر أزمة منطقة الأورو عليه خاصة وأن جل صادراته قبل 2012 كانت صادرات نفطية وهذا الاختلال الذي أصاب اقتصاد السودان سيخل بمصداقية الدراسة.

- نظرا لاختلاف مدى اندماج دول شمال افريقيا في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وكذا التباين في هياكل اقتصاداتها ولتكون الدراسة أكثر دقة سنقوم بتقسيم دول شمال افريقيا الى مجموعتين على أساس الدول الرئيسية المصدرة للنفط، وسنعمد في ذلك التقسيم الذي اعتمده صندوق النقد العربي:

✓ **دول شمال افريقيا النفطية:** هي الدول التي تعتمد على النفط والغاز الطبيعي كمصدر أساسي لإيراداتها وتمثل في كل من الجزائر وليبيا.

✓ **دول شمال افريقيا غير نفطية:** مصر وتونس والمغرب والسودان.

المنهج المتبع :

من أجل الاجابة على إشكالية البحث والتحقق من صحة الفرضيات والوصول للأهداف المرجوة سنتبع المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي من أجل عرض المفاهيم النظرية للأزمات المالية وأزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، و أسلوبه التحليلي بالاعتماد على بيانات وإحصائيات التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا نحو منطقة الأورو لتحليل التطور الحاصل في تجارتها في ظل الأزمة.

الدراسات السابقة :

1. عقبة عبد اللاوي، محمد زرقون، أثر أزمة منطقة اليورو على الإيرادات النفطية للجزائر للفترة (2005 - 2012)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 8 العدد 1، 2015، وتدور الإشكالية المعالجة حول مدى تأثير أزمة منطقة اليورو على الإيرادات النفطية الجزائرية، وتوصل الباحث إلى نتيجة تمثلت في أن الأزمة المالية مؤثر في الإيرادات النفطية، وترتبط الإيرادات النفطية كمتغير تابع بمتغير الأزمة كمتغير مستقل بعلاقة عكسية.

وعليه ركز الباحث في دراسته على تحديد العلاقة بين أزمة منطقة الأورو والإيرادات النفطية للجزائر بينما سنركز نحن في دراستنا على جانب التجارة الخارجية بينهما ككل.

2. نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2013/ 2014، وكانت الإشكالية الرئيسية تدور حول انعكاسات أزمة منطقة الأورو على الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة، ولقد توصل الباحث إلى بعض النتائج والتي من أهمها أنه عن طريق مبدأ تحرير المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات غير المشروطة يمكن اعتبار هذه المبادئ عبارة عن قنوات لنقل الأزمة من دولة واحدة إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما أثبتته معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي اتخذت استجابة سريعة سالبة، وانتقال أزمة الديون السيادية داخل دول الاتحاد الأوروبي بصورة سريعة استوجب عليه جهود للتعاون وعمل مشترك وقوى وواسع على مستوى سياسات دول من خلال عقد العديد من الاجتماعات للحد من انتشار الأزمة داخل اقتصادها من خلال الخطط التقشفية والمساعدات المالية المقدمة لليونان من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وانشاء صندوق للاستقرار المالي الأوروبي ومعاهدة الانضباط المالي، بالإضافة إلى القوانين والعقوبات وتشديد للرقابة، كما توصلت الباحثة الى نتيجة مفادها أن الشراكة الأورومتوسطية تعتبر قناة ناقلة وتوسع الأزمة أكثر، وهذا ما أثبتته دراسة بعض الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة والذي ظهر من خلال مؤشرات أداء الاقتصادي لها، ولكن بالرغم من ذلك استطاعت المغرب أن تسجل أعلى نسبة نمو بلغت 4.5 % سنة 2013 مقارنة بكل من مصر التي بلغت نسبة النمو بها 2.4 % والأردن 3.3 %، وتونس 4 % والجزائر ب 3.3 % لسنة 2013 ، ويبقى هذا النمو الاقتصادي لهذه الدول مرهون بالعائد الريعي المتمثل في عائدات المحروقات وعائدات السياحة إما بالسلب أو الإيجاب بحسب حالة الاقتصاد الدولي، وأن أثر أزمة منطقة اليورو رهين تحدي عائدات المحروقات بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بنسبة 97 % فإنه في حال

استمرار الأزمة في أوروبا فإن الجزائر كما تستفيد من تراجع أسعار الأورو في السوق العالمية فإنها قد تخسر من فوائد احتياطاتها من الصرف بالعملة الأوروبية، وبالتالي النتيجة الأساسية هي أن الفرص التي تقدمها الأزمة المالية الأوروبية للجزائر والتحديات تبقى رهينة عائدات المحروقات إما سلبا أو إيجابا. خلصت الباحثة بنتائج مهمة تساعدنا في دراستنا لانعكاسات الأزمة على الصادرات الجزائرية، الا اننا سنحاول في دراستنا التعرض لجانب لانعكاسات الأزمة على واردات الجزائر أيضا والى باقي دول شمال إفريقيا.

3. احمية خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2011)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2013 / 2012، وكانت الإشكالية الرئيسية تدور حول مدى تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أنه يشكل ميزان المدفوعات في دول المغرب العربي بوابة للتعاملات الخارجية التي تجرئها تلك الدول مع باقي دول العالم وخاصة الدول الأوروبية، وأمام اعتماد تلك الدول على المواد الأولية في صادراتها فإنها لم تستطع مجابهة الأزمة بسبب تدهور شروط التبادل التجاري من جهة وتزايد فاتورة الواردات من جهة أخرى مما أدى إلى العجز في الحساب الجاري وتدهور رصيد ميزان المدفوعات، كما أدت أزمة الديون السيادية إلى ركود اقتصادي في أوروبا مما أدى إلى تراجع الطلب عن الأورو الشيء الذي عجل بتراجع قيمته مقابل الدولار، وانكماش الطلب على النفط، وقد أدى هذا الوضع الكارثي إلى تدهور قيمة الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة كاد أن يتحول حينها الفائض في الميزان التجاري إلى عجز، كما توصل الباحث الى ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تكن ذات أهمية من البداية في الجزائر وذلك لأسباب أمنية والمناخ غير الملائم، وبالتالي فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان انخفاضه محدودا ولم يتأثر من أزمة الديون لعدم نشاط الأسواق المالية، ومن جهة أخرى فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي عرفت تراجعا محدودا مقارنة بالدول المتقدمة.

تناولت هذه الدراسة تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، حيث تعتبر جانب من دراستنا التي ستكون أكثر توسعا حيث سنتناول هذا التأثير على جميع دول شمال إفريقيا ولكن بتحليل صادرات وواردات هذه الدول قبل وبعد أزمة الديون السيادية لاستخلاص هذا الاثر.

4. محمد الهاشمي حجاج، محمد زرقون، اثر أزمة منطقة الاورو على اداء اسواق الاوراق المالية لدول شمال افريقيا للفترة (2009-2011)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الرابع، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، وكانت الإشكالية الرئيسية تدور حول مدى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية الأوروبية على

أداء أسواق الأوراق المالية لدول شمال افريقيا، وتمثل اهم النتائج التي توصل اليها الباحث بعد تحليله الاحصائي لبيانات مؤشرات أسواق الاوراق المالية لدول شمال افريقيا في ظل الازمة المالية الى ان الازمة انعكست على أداء البورصة المصرية نتيجة انخفاض مؤشر السوق المرجح بالقيمة السوقية ، حيث كان أداء البورصة افضل في الفترة التي سبقت وقوع الازمة، كما اشار الباحث الى انه يمكن ان يكون هذا الانخفاض ناتج عن عوامل نفسية سيطرت على توجهات المستثمرين او الى الاحداث السياسية التي عرفتها مصر، كما اشار الى ان بورصات كل من تونس والدار البيضاء لم تتأثر بتداعيات الازمة الاقتصادية.

تناولت هذه الدراسة اثر ازمة منطقة الاورو على أداء اسواق الاوراق المالية لدول شمال افريقيا في حين سنتناول في دراستنا اثر هذه الازمة على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا.

دوافع اختيار الموضوع:

كان الدافع وراء اختيار هذا الموضوع أنه في عام 2010 ظهرت أزمة مالية خطيرة في منطقة الأورو شغلت بال الكثير من الاقتصاديين كما أنها ظاهرة اقتصادية تحتاج الدراسة والتحليل، وباعتبار دول شمال افريقيا تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد الاوروي خاصة الشراكة الأورو متوسطة، الأمر الذي جعلنا نحاول الاطلاع على تفاصيل هذه الأزمة والمحاولة من خلال هذه الدراسة رصد الانعكاسات التي ستكون على تجارة دول شمال افريقيا الخارجية.

أقسام البحث :

قصد الامام بكل جوانب الموضوع والاجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، وكذا تحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث والتحقق من فرضياته، سيتم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية:

- سنتناول في الفصل الأول الاطار النظري والتاريخي للأزمات المالية والذي سنتطرق فيه الى أربعة مباحث، حيث تمثل المبحث الأول في ماهية الأزمات المالية، سيتمثل المبحث الثاني في مؤشرات التنبؤ بها وكذا آليات انتقالها كما سنتناول في المبحث الثالث اطلالة تاريخية على أهم الأزمات المالية في القرن العشرين، فيما سنخصص المبحث الثالث للأزمة المالية العالمية 2008 السابقة للأزمة المالية الاوروبية 2010، ثم سنتناول في المبحث الرابع دور صندوق النقد الدولي في معالجة هذه الأزمات المالية.

- أما الفصل الثاني فسنتناول فيه أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو وآليات التعامل معها حيث سيتمثل المبحث الأول في التطور التاريخي للاتحاد الاوروي فيما سيتمثل المبحث الثاني في الاتحاد النقدي الاوروي "منطقة الاورو"، أما المبحث الثالث فسننتطرق فيه الى ماهية أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو،

والمبحث الرابع سنخصصه لدراسة الدول مصدر الازمة في منطقة الاورو- اليونان وايرلندا واسبانيا و البرتغال، ايطاليا-..

- و الفصل الثالث سيكون عبارة عن دراسة لانعكاسات أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا النفطية، حيث سنتناول في المبحث الأول الأسس النظرية للتجارة الخارجية وفي المبحث الثاني العلاقات التجارية بين دول شمال افريقيا ومنطقة الأورو فيما سنتناول في المبحث الثالث تحليل لأداء التجارة الخارجية للجزائر مع منطقة الأورو في ظل أزمة ديونها السيادية ، والمبحث الرابع سنخصصه لتحليل أداء التجارة الخارجية لليبيا مع منطقة الاورو في ظل أزمة ديونها السيادية.

- وسيمثل الفصل الرابع في دراسة انعكاسات ازمة الديون السيادية على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية، حيث سنتناول في المبحث الأول تحليل لأداء التجارة الخارجية لمصر مع منطقة الأورو في ظل أزمة ديونها السيادية ، والمبحث الثاني سنخصصه لتحليل أداء التجارة الخارجية التونسية مع أزمة منطقة الاورو في ظل أزمتها المالية، وفي المبحث الثالث سنتناول تحليل لأداء التجارة الخارجية للمغرب مع منطقة الاورو في ظل الأزمة، وفي الأخير سيتضمن المبحث الرابع الدروس المستفادة لدول شمال افريقيا من أزمة منطقة الأور وآليات تفادي الصدمات الخارجية.

- وسننهى دراستنا بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج المتعلقة بالدراستين النظرية والتطبيقية وبمجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في حل الإشكالية المطروحة وتكوين تصور عن الحلول الممكنة لتمكين الدول النامية بصفة عامة ودول شمال افريقيا بصفة خاصة تفادي الصدمات الخارجية والقدرة على مواجهة انعكاساتها السلبية.

الفصل الأول

الإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية

تمهيد:

تعد الأزمات المالية أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي لآثارها السلبية الخطيرة التي تحتاج الى فترات زمنية غالباً ما تكون طويلة للتخلص منها، الأمر الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول التي تعاني منها بصفة خاصة ودول العالم بصفة عامة، نتيجة قدرة هذه الأزمات على الانتشار والانتقال الى مختلف اقتصادات الدول الأخرى لترابط العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بينها، لذا فان دول العالم تحاول قدر الامكان التخفيف من آثار وعودى هذه الأزمات.

ولقد عرف التاريخ العديد من الأزمات المالية والتي كان لها وقع وأثر كبيرين على المتغيرات الكلية للاقتصاد، وبالتالي التأثير على المتغيرات الجزئية له، وقد أدت هذه الأزمات الى مراجعات متعددة لأنظمة الانذار المبكر عن الأزمات وأساليب التنبؤ الأنجع في معرفة بوادر الأزمة قبل حدوثها، والحيلولة دون انتقال الأزمة واتساعها.

وبناء على ما سبق يهدف هذا الفصل الى تسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية للأزمات المالية لتوضيح ماهية هذه الأزمات المالية وآليات انتقالها وكذا أهم الأزمات المالية التي حدثت في القرن العشرين، كما سنتناول الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت في عام 2008 التي كانت سابقة للأزمة المالية الأوروبية العالمية 2010، ثم سنتطرق لمعرفة دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية، وعليه سيتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- ماهية الأزمات المالية الدولية، مؤشرات التنبؤ بها، آليات انتقالها
- أهم الأزمات المالية في القرن العشرين
- الأزمة المالية العالمية 2008 السابقة للأزمة المالية الأوروبية 2010
- دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية، مؤشرات التنبؤ بها، آليات انتقالها

تميز العصر الحديث بتعدد أزماته وتنوعها وصارت هذه الأزمات سمة من سماته، ومع تنوع الأزمات واختلافها تباينت درجة شدتها واتساعها وعمقها وسرعتها وافرازاتها، ومن أجل التعرف على هذه الأزمات المالية سنتناول في هذا المبحث مفهومها وأنواعها وأسباب حدوثها وخصائصها وعناصرها ومراحلها وكذا مؤشرات التنبؤ بها وآليات انتقالها.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

قبل التطرق الى مفهوم الأزمة الدولية يجب أولاً معرفة معنى الأزمة في حد ذاتها، وعليه سنتطرق في البداية الى مفهوم الأزمة ثم الى مفهوم الأزمة المالية.

أولاً: مفهوم الأزمة

اختلفت التعاريف التي قدمت للأزمة باختلاف زوايا النظر إليها ويمكن ادراج بعضها كما يلي:

- يعود أصل كلمة أزمة الى المصطلح اللاتيني "crisis"، والى الكلمة اليونانية "krisis"، والأزمة مصطلح قديم ترجع جذوره التاريخية الى الطب الاغريقي تعني نقطة تحول، أي انها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض وهي تطلق للدلالة على حدوث تغير جوهري ومفاجئ في جسم الانسان.¹
- وتعني الأزمة في اللغة العربية القحط والشدة، وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية، ولم تكن كلمة أزمة شائعة في الأدبيات العربية القديمة، وقد التفت الباحثون العرب الى هذه الكلمة بصورة بارزة لتكون ترجمة مباشرة للكلمة الانجليزية "crisis"،² حيث عرفها قاموس ويبستر "webster" هي موقف يمثل نقطة تحول نحو الأسوأ،³ وعرفها قاموس أمريكيان هيريتيدج "American Heritage" بأنها موقف أو قرار حاسم أو حالة لا مستقرة تشتمل تغييراً حاسماً متوقعاً، كما يعرفها قاموس أكسفورد "Oxford" بأنها نقطة تحول في تطور ما ويفسر نقطة التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل، وضرورة اتخاذ القرار، وفي اللغة الفرنسية يعرف لاروس "Larousse" الأزمة بأنها ظروف في غاية الصعوبة في حياة فرد ما، أو مجموعة أثناء تسيير نشاط معين،

¹ كمال رزق، عبد السلام عقون، سياسات ادارة الازمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، 2011، ص18

² يوسف ابو فارة، الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008، دار وائل، الاردن، 2015، ص 37

³ عماد صالح سلام، ادارة الازمات في بورصات الاوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، دون دار نشر، ابو ضبي، 2002، ص20

كما عرفها أيضا بأنها حالة تتسم باضطراب واختلال عميق جدا.¹ أما اللغة الصينية فقد برعت الى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة اذ ينطقونه "ji-wi" وهي عبارة عن كلمتين الأولى تدل على الخطر والأخرى تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور امكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر الى فرصة لإطلاق القدرات الابداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة.²

- وتعني الأزمة اصطلاحا أها مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها الى ضرورة التدخل السريع لنجدها، وإعادة التوازن لهذا النظام.³

- وعرفت على أنها موقف يواجه فيه الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحول خطير وكبير في الأحداث والأنشطة قد تؤدي الى أضرار جسيمة، وفي ظل الأزمة فان الأمور لا تسيير في طريقها المعتاد أو المتوقع ويحدث فيها عدم توازن قد يؤدي الى تغيير كبير في المستقبل.⁴

وبناء على التعاريف السابقة يمكن القول أن الأزمة هي تغير حاد ومفاجئ في الظروف يهدد بشكل كبير وخطير المنظومة الاجتماعية، مما يتطلب التدخل السريع لمواجهتها.

ثانيا: مفهوم الأزمة المالية

تعددت تعريف الأزمة المالية بحسب تعدد أنواعها وأشكالها وعليه يمكن ذكر بعض التعاريف التي جاء بها بعض الباحثين في الأزمة المالية وذلك كما يلي:

- عرفت على أنها "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره الى القطاعات الأخرى، أو هي حالة عصبية مفرعة مؤلمة تضغط على الأعصاب

¹ هيثم يوسف عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية، دار وائل، ط1، الاردن، 2015، ص30

² يوسف عبد الله القصير، الازمة المالية بين الماضي والحاضر دراسة تاريخية، المجلس الوطني للإعلام، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص91

³ إبراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص18

⁴ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص17

وتشل الفكر وتحجب الرؤيا، تتضارب فيها عوامل متعارضة وتتداعى فيها الأحداث وتتلاحق وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج وتتداخل الخيوط ويخشى من فقد السيطرة على الموقف وتداعياته و آثاره ونتائجه".¹

- كما عرفت على أنها " التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية".²

- وتم تعريفها بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، فالأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية، مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل الأسهم وحسابات الادخار، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، فاذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فان ذلك قد يعني افلاس أو انهيار المؤسسات التي تملكها.³

- وهي تعبير عن حالة اضطراب في أسواق المال والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة الى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية،⁴ ويمكن تشخيص هذا الاضطراب من خلال الانخفاض الحاد في أسعار الأصول، وفشل في أسواق المال للشركات المالية والشركات غير المالية.⁵

- ويوجد من عرف الأزمة المالية على "أنها البيع الجبري (القسري) للموجودات المالية لأن هياكل المطلوبات لا تتساوى مع قيم الموجودات المحددة بسعر السوق، مما يحدث نقصا في قيم الموجودات"، وهناك من يطرح بأن مفهوم الأزمة المالية يدل على "أنها هي الطلب الشديد على الأموال المدخرة الى الحد الذي لا يمكن الاستجابة له بشكل آني وللأجل القريب، وتناولها آخرون على أنها الظروف التي تجعل المقترضين في المؤسسات الأخرى القادرين على الاقتراض في جميع الظروف عاجزين عنه بسبب حدوث كوارث ائتمان أو انهيار الأسواق الائتمانية".⁶

¹ احمد فواز الديلمي، احمد يوسف دودين، ادارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان، ط1، الاردن، 2010، ص13

² عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي، عمان، 1999، ص200

³ عمر يوسف عبد الله عبابنة، الازمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2011، ص17

⁴ مصطفى يوسف كافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2013، ص18

⁵ هيثم يوسف عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص35

⁶ محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية الدولية، دار وائل، ط1، 2013، ص592

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأزمة المالية هي انهيار مفاجئ في الأسواق المالية، يتبعه تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم وانهيار في عدد من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الأخرى، وهذا الأمر يجعل اقتصاد دولة أو اقتصاد مجموعة دول في موقف صعب، وهذا الموقف يؤدي إلى تهديد كبير لهذا الاقتصاد وقطاعاته، ويتسم هذا التهديد بالمفاجأة وعدم التوقع من قبل صانع القرار، مما يؤدي إلى محدودية وضيق الوقت المتاح للتعامل مع الأزمة ومعالجتها ومواجهتها بكفاءة وفاعلية قبل استفحالها، لأن الأزمة المالية تتطلب التدخل السريع لصانع القرار لإنقاذ الاقتصاد ومؤسساته من أخطار هذه الأزمة.

ثالثا: الفرق بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية

من أجل اظهار الفرق بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية يجب معرفة تعريف الأزمة الاقتصادية والتي عرفت كما يلي:

عرفت الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الانتاج والاستهلاك)¹. كما تعني أيضا وجود خلل ما على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، بحيث تؤدي إلى فترة من التباطؤ في النمو، وبأكثر خطورة تؤدي إلى التراجع الاقتصادي، مع مضاعفات جانبية تؤثر على المداخيل، وتسبب الخسائر وتزيد من الضغط الاجتماعي². وهي تعتبر بذلك حالة من الضيق ومن المسار السيء لاقتصاد الدولة، وترافق الأزمة ظاهرة من الجمود أو التدهور في النشاط الاقتصادي عامة³.

وعليه يلاحظ من التعاريف السابقة أن الأزمة الاقتصادية أشمل وأعم من الأزمة المالية وغالبا ما ينتج عن الأزمة المالية أزمة اقتصادية، لأن الأزمة المالية في بدايتها تظهر بالأسواق المالية، ولكن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي فمثلا صعوبة تقديم الائتمان يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، مما يجر إلى أزمة اقتصادية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص291

² عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 40

³ محمد سعيد محمد الرملاوي، الازمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الاسلامية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2011، ص87

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

يوجد عدة أنواع من الأزمات المالية تختلف عن بعضها البعض، وقد تأتي هذه الأزمات منفردة أو مجتمعة ملحقة بأضرار اقتصادية بالغة في البلاد التي تقع فيها،¹ وهي كالتالي:

أولاً: الأزمات المصرفية:

تحدث عندما يتعرض المصرف الى طلب مرتفع ومفاجئ من المودعين لسحب ودائعهم، فمن المعروف أن المصرف يستخدم جزءاً كبيراً من هذه الودائع في عمليات الاقراض والمزاولة للأنشطة الاقتصادية التي يحتاجها، ويحتفظ بنسبة محددة لتلبية طلبات السحب اليومية العادية، ويتعرض المصرف الى أزمة مصرفية حقيقية عندما يكون الارتفاع المفاجئ في طلب سحب الودائع يتجاوز النسبة المعتادة في السحب فتقع الأزمة حيث تكون في صورة أزمة سيولة، وعندما تشتد هذه الأزمة فإنها تنتقل من مصرف الى مصرف الى أن تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة من الدول.² والأزمة المصرفية لا تكون في صورة أزمة سيولة فقط وإنما يمكن أن تتوفر الودائع لدى البنك ولكن البنك يرفض منح القروض خوفاً من عدم قدرته على الوفاء بطلبات السحب وهنا تسمى هذه الأزمة بأزمة الاقراض أو بأزمة الائتمان.

ثانياً: أزمات العملة وأسعار الصرف

تنجم هذه الأزمة عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بصورة تؤدي الى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة او كوسيط للتبادل.³ لذلك تسمى هذه الازمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات.

وهي أكثر الازمات شيوعاً، وتحصل نتيجة هجوم المضاربين على قيمة التداول لعملة معينة، والذي ينتج عنه انخفاض حاد في قيمة تلك العملة، مما يرغم السلطات على صرف كميات كبيرة من احتياطياتها من العملات الدولية أو زيادة سعر الفائدة للدفاع عن سعر الصرف السائد لعملة.⁴

¹ عمر يوسف عبد الله عابنة، الازمة المالية تقدير اقتصادي اسلامي، مرجع سابق، ص 20

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احدائها اسبابها تداعياتها، دار وائل، الاردن، 2011، ص 36-37

³ وقائع المؤتمر الدولي الثاني لجامعة الاميرة سمية للتكنولوجيا حول الازمة المالية العالمية دروس الامس وتحديات المستقبل، الازمة المالية العالمية السياسات والطروحات، الاردن، 2011، ص 164

⁴ محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية الدولية، مرجع سابق، ص 594

وكذلك يمكن ان يحدث هذا النوع من الازمات نتيجة التدفق الكبير لرؤوس الاموال الى الداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في منح الائتمان، فيزداد حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية، وعندما يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة الوطنية ازاء العملات الاجنبية حتى يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب الى سعر العملة المنخفض مؤديا ذلك الى حدوث موجة من التقلبات الرأسمالية للخارج.¹ وهذا النوع من الازمات يؤدي في غالب الاحيان الى تباطؤ في النمو الاقتصادي والى انكماش قد يقود الى الكساد.

ثالثا: أزمة الديون

تحدث هذه الازمات في حالتين: حالة ما إذا توقف المقترضون عن سداد القروض التي عليهم للبنوك، أو في حالة ما إذا اعتقدت البنوك أن التوقف عن السداد من الامور الممكنة الحدوث، وفي هذه الحالة تمتنع البنوك عن تقديم قروض جديدة، وتقوم بعملية تصفية للقروض القائمة.² كما تحدث أيضا أزمة الدين عند وجود أحد البلدان في موقف يعجز معه عن الوفاء بخدمة دينه الخارجي سواء للكيانات السيادية أو الخاصة،³ أي أزمة الدين يمكن ان ترتبط بدين سيادي عام أو دين تجاري خاص.

رابعا: أزمات أسواق المال:

تحدث العديد من الازمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة والتي تحدث عندما يرتفع سعر الاصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الاصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الاصل على توليد الدخل، ولكن بمجرد عودة اسعار الاصول الى قيمتها الحقيقية يحدث انهيار وتصل الى ادنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الاصول الاخرى سواء في نفس القطاع او القطاعات الاخرى.⁴

¹ عمر يوسف عبد الله عبابنة، الازمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي، مرجع سابق، ص 22

² محمد سعيد محمد الرملاوي، الازمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الاسلامية، مرجع سابق، ص 27

³ كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات ادارة الازمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 26

⁴ اعمال مؤتمرات، التنافسية واثرها على الاستثمارات العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، ص 46

خامسا: أزمة النظام المالي العالمي:

وهي الازمة التي يكون مصدرها القطاع المالي الدولي وتنشأ لأسباب خارجية دولية وليست محلية ويتباين مدى تأثير هذه الازمة وفقا لعدة معايير منها درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة وارتفاع درجة التكامل المالي مع المؤسسات المالية الدولية والترابط المشترك مع الاسواق المالية الدولية.¹ ويمكن تصنيف ازمة النظام المالي العالمي الى نوعين من خلال درجة التأثير على الاقتصاد الحقيقي، حيث يوجد نوع يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي ويؤدي الى حالة كساد اقتصادي ونوع ثاني يكون تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدودا للغاية وبالتالي لا يؤدي الى كساد اقتصادي.

المطلب الثالث: مراحل الأزمات المالية، عناصرها، خصائصها، أعراضها

من خلال هذا المطلب سيتم الاشارة الى المراحل التي تمر بها الازمات المالية واهم العناصر الواجب توفرها في الازمة وكذا اهم خصائصها وبعض الاعراض المختلفة التي تعرض الدول لأزمة مالية.

أولا: مراحل الأزمات المالية

يوجد اختلاف بين الباحثين والكتاب في تقسيم عدد مراحل الازمة ومسمياتها، لكن هذا الاختلاف هو اختلاف شكلي وليس في المضامين الجوهرية للازمة، وعادة ما تمر الازمة المالية بخمس مراحل سنحاول شرحها كما يلي:

1. مرحلة ميلاد الأزمة

تتكون في هذه المرحلة مواقف غير محددة المعالم او الاتجاه او الحجم او المدى، وتمثل اهمية هذه المرحلة في محاولة استشراف الازمة، والاستعداد للحيلولة دون وقوعها، او الاعداد لمواجهةها عند حدوثها، ويعد ذلك تنفيذا للازمة لإفقادها مرتكزات النمو ومن ثم تحجيمها والقضاء عليها.²

2. مرحلة نمو واتساع الأزمة

في هذه المرحلة يتعاضم الاحساس بالأزمة ويشعر بها الكثيرون، ولا يستطيع متخذ القرار انكارها نظرا لوجود ضغط مباشر، فضلا عن دخول أطراف جديدة الى مجال الاحساس بالأزمة، سواء لامتداد خطرها

¹ عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء، ط1، عمان، 2014، ص183

² عمر يوسف عبد الله عبابنة، الازمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي، مرجع سابق، ص 34

إليهم أو تخوفهم من نتائجها، وهنا على متخذ القرار التدخل لإفقادها روافدها المحفزة والمقوية لها.¹

3. مرحلة انفجار الأزمة:

تصل الأزمة الى مرحلة الانفجار عندما لا يقدر فريق ادارة الازمة خطورتها بشكل كاف او يتم اتخاذ قرارات غير كافية لكبح جماحها او تكون الازمة نفسها خارج السيطرة من ناحية قوتها وسرعتها واتساعها أو الحاجة الى امكانية ضخمة غير متوافرة، وعندما تنفجر الازمة ويظهر واقعها الاليم، قد يصاب اعضاء فريق ادارة الازمة بالارتباك والحيرة نتيجة ظهور متغيرات أو معطيات جديدة، وكذلك قد تحدث امور بشكل اكثر خطورة مما كان مقدرًا لها، وقد تكون شدة الازمة كبيرة جدا بشكل يشبه البركان الذي يأخذ في طريقه كل شيء.²

4. مرحلة انحسار الأزمة:

وهذه المرحلة تبدأ بعد ان يقوم الجهاز المالي والنقدي بمواجهة الازمة بعد انفجارها، وذلك بتغيير السياسات المالية والنقدية، واجراء الاصلاحات الضرورية في الادارة والضوابط الرقابية والنظم الخاصة بالعمل للخروج من هذه الازمة المالية.³

5. مرحلة اختفاء الأزمة:

نتيجة جهود الانقاذ والمقاومة والتكاليف لمواجهة الازمة، فإن الازمة تفقد قوتها تدريجيا حتى تتلاشى، وتبدأ المنظمات والشركات والمؤسسات في العمل على اعادة التوازن واستعادة عافيتها وعلاج آثار الازمة.⁴

ثانيا: عناصر الأزمة المالية

يجب ان تتوفر ثلاثة شروط في الظروف التي ترشح لحدوث ازمة وهي:

1. المفاجأة وعدم التوقع:

لا يجد صاحب القرار نفسه في أزمة ما الا اذا حدثت ظروف تتسم بعدم التوقع تهدد المصالح الاساسية المنوط به حمايتها كلها او بعضها، وفي هذه الحالة يمكن ان تتسم قراراته بعدم الرشادة وينقصها

¹ كمال رزق، عبد السلام عقون، سياسات ادارة الازمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 24

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 30

³ عمر يوسف عبد الله عبابنة، الازمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي، مرجع سابق، ص 33

⁴ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 31

التخطيط الكافي المبني على اسس موضوعية وقواعد علمية، وبقدر المفاجأة في حدوث الازمة وقدر عدم توقعها تكون قوة قسوتها وعدم مقدرة صاحب القرار على اتخاذ الاجراءات الملائمة الكفيلة بمواجهتها.¹

2. التهديد للمصالح الأساسية للدولة

ان مجرد المفاجئة في حدوث المشكلة لا يكفي لكي تدخل هذه المشكلة في مصاف الازمات، وانما يجب ان تتصل المشكلة بإحدى او بعض المصالح الأساسية للدولة، ولا شك في ان المصالح الاقتصادية والمالية تأتي على راس المصالح الأساسية للدولة، وهذا يعني أننا نكون ازاء ازمة مالية كلما حدث تهديد مفاجئ وغير متوقع لهذه المصالح المالية، وبقدر قيمة التهديد تكون خطورة الازمة المالية مما قد يؤدي بصانع القرار الى عدم التأني في اصداره، ويصعب عليه الترجيح بين البدائل المختلفة للخروج من الازمة أو التفكير في أسبابها.²

3. الحاجة الى التدخل السريع من مصدر القرار

كلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما في مواجهة، كلما كان ذلك دليلاً لحدوثها، وهذا يعني ان المدى الزمني الذي تستغرقه الازمة يشكل أحد عناصر حدوثها، بحيث تشتد خطورتها كلما كان العمر الزمني لها قصير، وبالعكس لان احساس مصدر القرار بضيق الوقت الذي يسمح له بالتدخل لنجدة المصالح التي تهددها هذه الازمة يكون حائل بينه وبين دراسة البدائل، التي يمكن له الاختيار من بينها لاختيار البديل الاكثر ملائمة لمواجهتها، وقد يدفع هذا بصاحب القرار الى محاولة اطالة وقت الازمة حتى يستطيع اتخاذ قرارات رشيدة في مواجهتها.³

ثالثاً: خصائص الأزمات المالية

رغم تعدد أنواع الازمات المالية إلا انها تشترك في مجموعة من الخصائص يمكن ذكر بعضها كما يلي:⁴

1. التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها واسبابها وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها.
2. نقص المعلومات وعدم دقتها.
3. أن تصاعدها المفاجئ يؤدي الى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الاحداث المتسارعة، نظراً لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال، وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.

¹ مصطفى يوسف كافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 19

² ابراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 19

³ مصطفى يوسف كافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 19

⁴ كمال رزق، عبد السلام عقون، سياسات ادارة الازمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 12

وتمثلت أهم الخصائص أيضا في:¹

1. تمثل الازمة تهديدا لحياة الفرد، وممتلكاته، ومقومات بيئته، ومجابهتها تعد واجبا مصيريا.
2. ان مواجهتها تستوجب خروجاً من الانماط التنظيمية المألوفة، واحتكار النظم أو نشاطات تمكن من استيعاب الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية ومواجهتها.

رابعاً: أعراض الأزمات المالية

- أجمعت العديد من الدراسات على الاعراض المختلفة للأزمات المالية، ويكفي وجود عدد منها كي يكون النظام المالي والمصرفي معرضاً لأزمة مالية، وفيما يلي أهمها:²
1. اتجاه رؤوس الاموال الاجنبية للهروب الى الخارج
 2. قيام البنوك بالإفراط في الاقراض بدون ضمانات كافية
 3. قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوة بالآخرين (سلوك القطيع) مما يؤدي الى تعميق الازمة وزيادة الخسائر.
 4. هيكل تدفقات راس المال الاجنبي عنصر مهم، فكلما كانت تلك التدفقات قصيرة الاجل تزايد ميل الاقتصاد لتعرضه لازمة مصرفية.
 5. انهيار العملة يؤدي الى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنشأ معها ازمات مصرفية.

المطلب الرابع: أسباب الأزمات المالية

من خلال بعض الابحاث التي تناولت الازمات المالية يمكن تقديم مجموعة من الاسباب التي غالبا ما تتضافر فيما بينها لإحداث أزمة مالية، وتتمثل هذه الاسباب فيما يلي:

أولاً: عدم استقرار الاقتصاد الكلي

تعتبر التقلبات في اسعار الفائدة العالمية وفي اسعار الصرف الحقيقة وكذا التقلبات التي تحدث في شروط التبادل التجاري وفي معدلات التضخم من أهم المصادر التي كانت سبباً مباشراً او غير مباشر في حدوث

¹ هيثم يوسف عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص40

² نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب العربي، الامارات العربية،

العديد من الآزمات المالية، وذلك كما يلي:¹

1. التقلبات في شروط التبادل التجاري:

عندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنك المصدرين والمستوردين الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الدين، الامر الذي ينجم عنه آزمات مالية.

2. التقلبات في أسعار الفائدة العالمية

تعتبر التغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا أحد مصادر الآزمات المالية وذلك لسببين أولهما زيادة تكلفة الاقتراض والسبب الثاني هو قلة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة الى الدول النامية ودرجة جاذبيتها.

3. التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية

تقلبات اسعار الصرف كانت سببا مباشرا او غير مباشر لحدوث العديد من الآزمات المالية.

4. التقلبات في معدل التضخم:

يعتبر التضخم مؤثرا في قدرة القطاع المصرفي على قيامه بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، فالركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الاسعار هو سبب مباشر لحدوث الآزمات المالية في العديد من دول العالم.

ثانيا: سياسات سعر الصرف

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الاخير للاقتراض بالعملات الاجنبية إذ ان ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياجاتها من النقد الاجنبي وحدث أزمة العملة، وفي المقابل وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فان حدوث أزمة العملة يؤدي فوراً الى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الاسعار المحلية مما يؤدي الى تخفيض قيمة اصول وخصوصا المصارف الى مستوى أكثر اتساقا مع متطلبات الامان المصرفي.²

¹ محمد محمود المكاوي، الآزمات الاقتصادية العالمية المفهوم النظريات التي تفسر الآزمات دراسة تشخيصية لأسباب

الآزمات، دار الفكر والقانون، 2012، ص 75-76

² نبيل جعفر عبد الرضا، تاريخ الآزمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 33

ثالثا: اضطرابات القطاع المالي

تمثل اضطرابات القطاع المالي محدثة أزمات مالية فيما يلي:

1. التوسع في منح الائتمان

يؤدي التوسع في منح القروض الى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين اصول وخصوم البنوك، كنتيجة لعدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والآجلة، في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، او عندما تكون أسعار الفائدة عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج.¹

2. القيود غير الكافية على عمليات الائتمان

ان منح القروض ضمن قيود غير كافية وشروط لا تكفل عمليات السداد لهذه القروض كان من ضمن الاسباب التي أدت الى بعض الازمات المالية، وقد كان هذا واضحا وجليا في بعض البنوك الحكومية حيث تخضع عمليات الائتمان ومنح القروض في هذه البنوك الى سياسات وتوجيهات حكومية تحكمها الاهداف السياسية وأهداف بعض أصحاب المصالح، وكان هذا يؤثر بشكل واضح على كفاءة هذه البنوك ورجحيتها، وقد عانت بعض البنوك الحكومية من تعثر بعض القروض التي تم منحها لمسؤولين في هذه البنوك كالمديرين وأعضاء مجالس الادارة دون تقييم موضوعي وكاف لمخاطر هذه القروض وهو ما يسمى بالتربيط في القروض.²

3. التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج

يؤكد بعض المحللين أن المستوى العالي من الاقتراض الاجنبي (تدفق كبير من راس المال الى داخل البلد) يبدو دائما انه يسبق ازمة مالية، وان الازمة نفسها تتألف من عكس مفاجئ لهذا التدفق، انهم يرون أن سعر الصرف الوحده أقل اهمية من التدفق الضخم لصفقات راس المال التي تقود سعر الصرف، وكذلك يبينوا كيف أن الازمة تكون اسوأ كثيرا عندما تكون تدفقات راس المال الى داخل البلد على شكل دين قصير الاجل وبخاصة عندما يكون الدين بالدولار أو اي عملة خارجية.³ لأنه اذا حدث انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل العملات القيادية يؤدي هذا الى تدفق كبير لرؤوس الاموال نحو الخارج.

¹نادية العقون، العولمة الاقتصادية والازمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة

الامريكية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة،

الجزائر، 2012-2013، ص16

² يوسف أبو فارة، الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص43

³ محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان ، الاردن، 2007، ص227

4. التحرر المالي غير الوقائي وضعف الاستعداد للتعاطي معه:

يعد التحرر المالي غير الوقائي احد الاسباب اللازمة المالية اذ ان تحرير رؤوس الاموال بعد مدة طويلة من الانغلاق مع تحرير اسعار الفائدة المحلية يجعل المصارف المحلية غير قادرة على حماية نفسها مما يجعل الازمة المالية نتيجة لا مفر منها، اذ يترافق التحرر المالي مع التوسع في منح الائتمان والذي يؤدي بدوره الى ارتفاع في اسعار الفائدة المحلية خاصة في القروض العقارية أو المخصصة للاستثمار في سوق الاوراق المالية من ناحية، ومن ناحية اخرى فان التحرر المالي يؤدي الى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي، وقد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية، اذ ان التحرر المالي يعني دخول مصارف اخرى في السوق المالية مما يزيد من الضغوط التنافسية على البنوك المحلية لا سيما في انشطة ائتمانية غير مهياة لها وقبول انواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها البنك.¹

رابعا: تشوه نظام الحوافز

ان ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الازمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا انهاء خدماتهم أو تحميلهم بالخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته.²

خامسا: أسباب أخرى

توجد مجموعة من الاسباب الاخرى التي تقود الى ازمات مالية تتمثل في ما يلي :

1. الفساد المستشري في المجال الاقتصادي والمالي والاداري:

وذلك بتقديم ارقام وهمية عن ارباح خيالية تساهم في رفع اسعار اسهم هذه الشركات وتضليل المستثمرين، ليستفيد المديرون بتضخيم مكافآتهم السنوية دون مبالاة بخسائر حملة الاسهم واصحاب المعاشات من جراء افلاس الشركات أو هبوط اسعار الاسهم في البورصة.³

2. انتشار المخاطر الاخلاقية والمعنوية في الأسواق المالية والمصرفية :

وقعت بعض الازمات المالية نتيجة أسباب كان من اهمها المخاطر الاخلاقية والمعنوية، وكان يترتب على هذه المخاطر حصول بعض الاطراف ذات العلاقة على بيانات ومعلومات أكثر من الاطراف الاخرى ذات

¹ عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، مرجع سابق، ص 184

² نبيل جعفر عبد الرضا، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 35

³ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، دار اثراء، ط1، الاردن، 2009، ص 85

العلاقة، وهذا كان يجعل هذه الاطراف الاخيرة التي يتوافر لديها بيانات ومعلومات أقل غير قادرة على تقدير وتقييم المخاطر بدجة كافية حيث تكون قدراتها في ذلك أقل من قدرة الاطراف التي يتوافر لديها بيانات ومعلومات أكثر عن الاسواق المالية والمصرفية وأوضاعها، وكان هذا يقود الى قرارات غير سليمة كانت تنعكس سلبا على الاسواق وكانت مصدرا أساسيا للآزمات المالية.¹

3. شراسة المنافسة بين الشركات:

وهو ما جعل السوق تأخذ شكل ساحة حرب لا مكان ارتزاق مما عمق تعارض المصالح حتى بين المساهمين والإدارة التنفيذية وسائر أصحاب المصالح الآخرين ومن هنا كانت الحاجة الماسة لوجود ضوابط لتنظيم العلاقات بين هذه الاطراف.²

4. ضعف الولاء والمسؤولية تجاه المؤسسات:

إن بعض الآزمات المالية كان مصدرها ضعف الولاء والمسؤولية لدى كبار المسؤولين نحو مؤسساتهم، حيث كان هؤلاء المسؤولون لا يقومون بكل ما يلزم للتصدي للمخاطر المتزايدة التي تواجه مؤسساتهم، وكان الامر أكثر سوءا في ظل وجود بعض الفساد بالتزامن مع ضعف الولاء والمسؤولية.³ إذ ان المديرين التنفيذيين يسخرون مقدرات مؤسساتهم لمصالحهم الشخصية.

5. الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي:

يمر الاقتصاد بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل انشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى التمويل المتحوط، وفي ابان مرحلة النمو تتوقع الشركات ارتفاع الارباح ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض، ويبدأ المقرضون في التوسع في اقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجددا، ولكن بناء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظرا لأرباحها المتوقعة.⁴

¹ يوسف أبو فارة، الآزمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الآزمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص 43

² محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الآزمات المالية، مرجع سابق، ص 84

³ يوسف أبو فارة، الآزمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الآزمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص 43

⁴ كمال طلبة المتولي سلامة، محمد ابراهيم خيرى الوكيل، الآزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي والقومي

والحلول الاسلامية لها، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2010، ص 24-25

6. تغيير مفهوم المساهم:

ان الانفتاح في مجال الاسواق المالية على المستوى العالم، جعل حركة تداول الاسهم مستمرة، واصبح الهدف من شراء الاسهم لدى الغالبية هو إعادة بيعها لجني فروق الاسعار، التي يخضع تحديدها لسلوك المضاربة.¹

7. ضعف النظم المحاسبية والرقابية:

تعد معظم الدول التي تعرضت لآزمات مالية من ضعف في النظم والاجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الافصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية.² وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان، وفي حال حدوث مشكلة مادية أو ازمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الاحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الامر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الازمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ اموال في الاقتصاد من حلها.³

8. قيام شركات المحاسبة والمراجعة في ظل النظام الامريكي بأعمال الاستشارات جنبا الى جنب مع أعمال المراجعة، وهو ما يؤدي الى طبخ الحسابات والقوائم المالية وفقا لأهواء الادارة حتى لا تفقد تلك المكاتب الاتعاب الاستشارية الضخمة التي تفوق بكثير أتعاب المراجعة.⁴

9. يعتبر التراكم السريع للديون قصيرة الاجل من العوامل الرئيسية لحدوث الازمة المالية.

10. وجود بعض الخلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة، خاصة اذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الاولي للاضطراب.⁵

¹ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الآزمات المالية، مرجع سابق، ص 84

² عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الآزمات الاقتصادية والمالية، مرجع سابق، ص 185

³ حمد فواز الدليمي، احمد يوسف دودين، ادارة الآزمات الدولية المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 16

⁴ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الآزمات المالية، مرجع سابق، ص 86

⁵ كمال طلبة المتولي سلامة، محمد ابراهيم خيرى الوكيل، الآزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي والقومي والحلول الاسلامية لها، مرجع سابق، ص 24

المطلب الخامس: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية وآليات انتقالها

تحدث الازمات المالية نتيجة اسباب متعددة وعليه وجب مراقبة مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ المبكر بإمكانية حدوث أزمة ما، خاصة وان هذه الازمات لها قابلية التوسع والانتقال الى دول اخرى ترتبط ببعضها من خلال علاقات اقتصادية و تجارية .. الخ.

أولاً: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية

يوجد مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بالأزمات المالية، حيث ان هذه المؤشرات تنذر بقرب وقوع ازمة مالية او اقتصادية وقد اعتمد مدخلين لتحليل تلك المتغيرات:¹

- **المدخل الاول:** مقارنة سلوك متغير مالي اثناء فترة ما قبل الازمة مع سلوكه اثناء حدوث الازمة المالية، ويعتبر هذا المتغير المالي مؤشرا لاحتمالية حدوث ازمة مالية إذا أظهر سلوكا غير معتاد خلال الفترة التي تسبق الازمة المالية مقارنة بالفترات السابقة لهذه الازمة.

- **المدخل الثاني:** اعتماد أساليب احصائية معينة لعدد من المتغيرات المالية في ذات الوقت لتقدير احتمالية حدوث أزمة مالية.

وباعتماد المدخل الأول سنذكر أهم هذه المؤشرات كما يلي:

1. مؤشرات انذار تتعلق بالأسواق المالية والنقدية:

أهم هذه المؤشرات تتمثل في الآتي:²

- غلبة الاصول المالية عالية المخاطر (كالأصول العقارية) على اسواق الائتمان.
- تسرب الضعف الى الجهاز الاداري المنوط به الاشراف على اسواق المال وقطاعات البنوك.
- غياب الشفافية والافصاح اللتان يستلزمها التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية، عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعد على تقييم أصول هذه المؤسسات، وبالتالي أسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية.
- ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الاجل لما لهذه الديون من اثر سيء على القطاعات المالية، بسبب سهولة دخولها الى الدولة وخروجها منها، ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن اداء وظائفه التمويلية.

¹ محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية الدولية، مرجع سابق، ص 507

² ابراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 21-22

- سيطرة صناعات معينة على سوق الأوراق المالية.
- انخفاض الائتتاب في الاسواق المالية.
- 2. مؤشرات اندار تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية
 - تتمثل اهم هذه المؤشرات فيما يلي:¹
 - التراجع الواضح في النمو الاقتصادي.
 - الارتفاع الواضح في اسعار الفائدة على القروض المحلية.
 - الارتفاع الواضح في معدلات التضخم.
 - زيادة العجز في الحسابات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
 - الزيادة الواضحة في معدلات البطالة.
 - ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة الى مجموع القروض المحلية الممنوحة.
 - الانخفاض الواضح في حجم الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية الرئيسية.

ثانيا: آليات انتقال الأزمات المالية

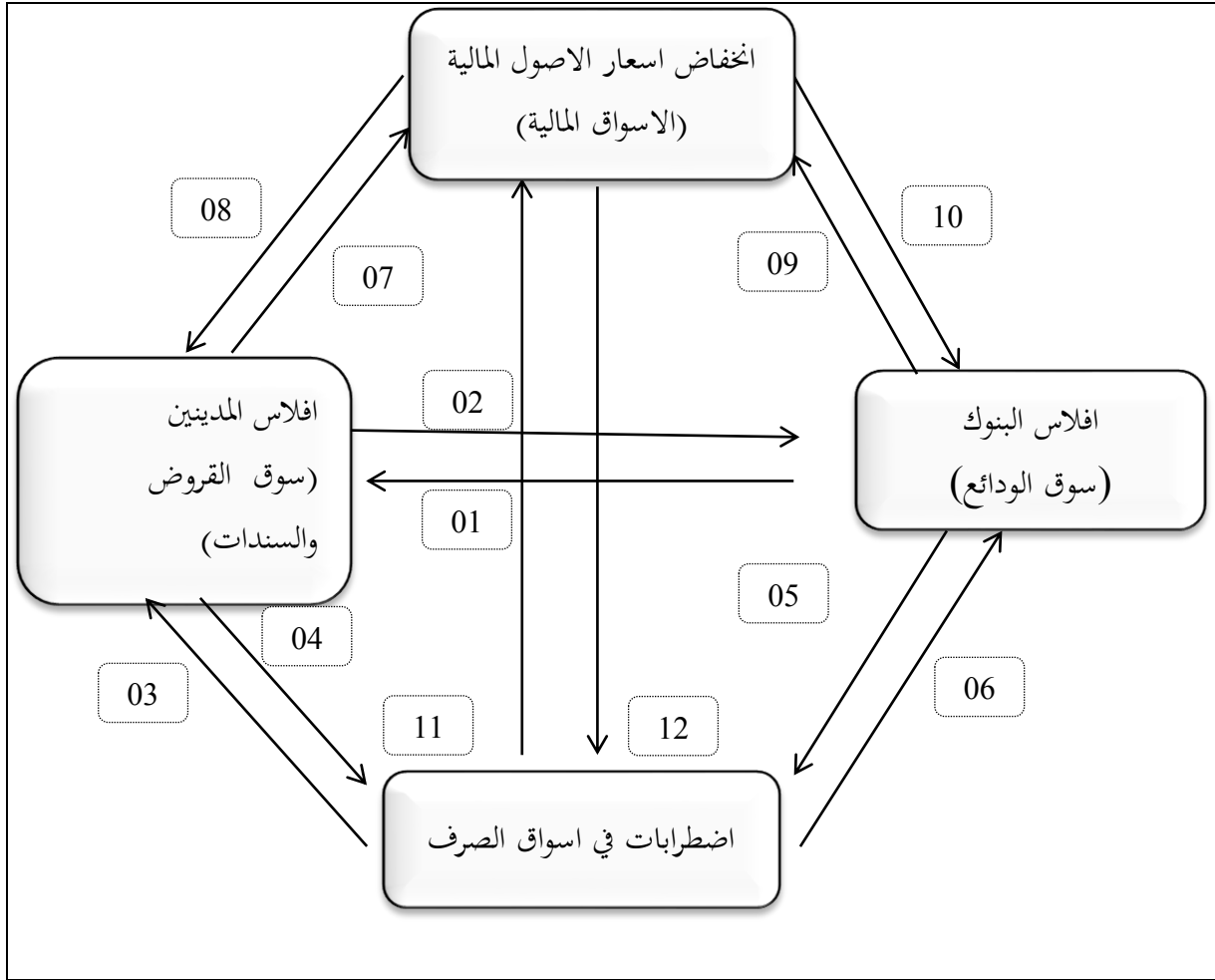
يمكن للازمة المالية الانتقال والتوسع عبر أقسام النظام المالي الواحد او الانتقال من دولة الى اخرى وذلك من خلال مجموعة من القنوات التي تساعد في انتشارها كما يلي:

1. آلية الانتقال عبر أقسام النظام المالي الواحد:

عند بداية ظهور الازمة المالية تكون متركزة على احد متغيرات النظام المالي، وتحدث بذلك اضطراب في أحد الاسواق التالية: سوق القروض والسندات أو السوق المالية أو سوق الودائع أو اسواق الصرف، ثم سرعان ما تنتشر بين هذه الاسواق عبر مجموعة من القنوات كما يوضحها الشكل الآتي:

¹ يوسف ابو فارة، الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص41

الشكل رقم (1-1): القنوات المحتملة لانتشار الأزمات المالية



المصدر: مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 22

وفيما يلي شرح لهذه القنوات:¹

- القناة رقم (1): تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلباً على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها.
- القناة رقم (2): تبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمال إفلاسهم كذلك.
- القناة رقم (3): أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرون عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

¹ مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 22

- القناة رقم (4): افلاس المدينين من شأنه ان يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الاجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.
- القناة رقم (5): قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك، الى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها الى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.
- القناة رقم (6): اذا تم افلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك الى تسجيل خسائر الصرف من طرف الاعوان اللذين يقومون بعمليات مع الخارج.
- القناة رقم (7) و (8): وتمثلان الانتقال من الازمة في اسواق الاسهم الى ازمة في اسواق السندات وهي غالباً الحدوث بالنظر الى ان الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الاسهم.
- القناة رقم (9) و (10): وتعتبر عن انتقال الازمة من اسواق الودائع الى اسواق المال والعكس، حيث عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية كما ان البنوك خاصة الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.
- القناة رقم (11) و(12): وتصف كيف يمكن لازمة في اسواق الصرف ان تتحول الى ازمة في اسواق المال و العكس فمثلاً عند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الاجانب ويقبلون للتخلي عن اصولهم المالية و المقيمة بتلك العملة.

2. آلية الانتقال من دولة الى دولة أخرى

يختلف الاقتصاديون حول ما اذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في ذات الوقت نتيجة انتشار غير مبرر لعدوى الازمات المالية*، ام بسبب مشكلات حقيقية تعاني منها الاقتصاديات التي انتقلت اليها الازمة سواء اختلفت تلك الاسباب أو تشابهت.¹

وتتمثل قنوات انتقال الازمة المالية من دولة الى اخرى فيما يلي:²

* عدوى الازمات المالية: هي ظاهرة انتقال الاضطراب المالي من الدولة الاساس التي حدثت فيها الازمة الى دولة أخرى، بسبب مجموعة من الروابط المشتركة بين الاسواق الناشئة للدولتين.

¹ كمال رزق، حسن توفيق، الجوانب النظرية لازمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال (التحديات – الفرص – الافاق)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء

الخاصة، عمان، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص14

² عبد الكريم شنجار العيساوي، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، مرجع سابق، ص 185

- الانخفاض السريع والمعتبر لسعر صرف العملة المحلية لبلد ما الذي يدفع بالمستثمرين الى اعادة النظر في تقييمهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلدان أخرى، وهو الامر الذي سيؤثر سلبا على الثقة التي يضعها هؤلاء المستثمرين في هذه البلدان.
- الميل الى المحاكاة بين المستثمرين الهيوويين (عبارة عن هيئات مالية تقوم بالتسيير الجماعي لادخارات الاعوان الاقتصاديين) يدفعهم للتعامل بنفس الطريقة تجاه العديد من البلدان بالرغم من اختلاف المخاطر المرتبطة بالاستثمار من بلد الى آخر.
- وجود علاقات وروابط مالية بين مختلف البلدان التي تؤدي الى انتشار الانعكاسات السلبية وانتقال الصعوبات المالية الظاهرة في بلد ما الى باقي البلدان الاخرى.
- يمكن للتجارة الخارجية ان تسهم في نقل اثر الازمة بين الدول المختلفة فقد ازداد التبادل التجاري بين الدول منذ سيادة ظاهرة العولمة الاقتصادية التي عززت حجم السلع والخدمات المتاجر بها نتيجة تحرير التجارة الخارجية المفروضة عليها، ونتيجة للترابط التجاري فان اي ازمة مالية تحدث في دولة ما يمكن ان تنتقل الى بقية الدول من خلال الاستيرادات والصادرات.

المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية في القرن العشرين

شهد القرن العشرين عددا من الأزمات الاقتصادية والتي كانت سببا في حدوث انهيارات كبيرة في الاقتصاديات الدولية، ومن أهم هذه الأزمات المالية أزمة الكساد الكبير 1929، أزمة وول ستريت (الاثنين الأسود) 1987، أزمة المكسيك 1994 والأزمة الآسيوية لعام 1997، والتي يمكن الاستفادة منها لتفادي أزمات مالية مشابهة في المستقبل أو القدرة على معالجتها والخروج منها بأقل الخسائر، وعليه سنتناول في هذا المبحث نشأة وأسباب وخصائص واثار والدروس المستفادة من هذه الأزمات السابقة الذكر.

المطلب الاول: أزمة الكساد الكبير 1929

انفجرت هذه الأزمة المالية في أكتوبر 1929، والتي تسببت في زعزعة استقرار الاقتصاد الدولي آنذاك، وبالتالي اعتبرت من أخطر الأزمات المالية التي شهدتها القرن العشرين، وفيما يلي سنتعرف على هذه الأزمة في النقاط التالية:

أولا: نشأة أزمة 1929

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، إلا أن حالة من عدم التوازن في المبادلات الخارجية رافقت هذا الوضع، وذلك نتيجة الحرب التي أدت إلى توقف المصانع في أغلب دول أوروبا بسبب تحول الكثير منها إلى الإنتاج الحربي فأصبح هناك حاجة ماسة إلى المنتجات الاستهلاكية في كافة أنحاء العالم، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك تحتل مركزا اقتصاديا مهيما وقد وجد المنتج الأمريكي الفرصة سانحة في ظل سوق متعطشة لأي مُنتج، فاندفع منتها سياسة كثافة الإنتاج ما جعل عجلة الإنتاج متسارعة لتغطية حاجة الأسواق العالمية، وكانت أمريكا آنذاك تقرض أوروبا وتفرض رسوم جمركية عالية على السلع الواردة منها، وقد لجأ المزارعون الأمريكيون إلى قروض مهمة لشراء الأراضي والآلات الزراعية من أجل تلبية رغبات الدول الحليفة من القمح والزرور المختلفة لعجز أوروبا عن تلبيةها لانشغالها بالحرب، كما حققت الصناعة في العشرينات أرباحا وافرة، وازدهرت الصناعة والتجارة الأمريكية، إذ غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى فأعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم مما جلب مزيدا من الانتعاش والازدهار الاقتصادي، كما سارعت البنوك بدفع أموالها لتمويل قروض بشروط سهلة وميسرة للمستثمرين، ونظرا لهذه التسهيلات التي تميزت بها أنظمة الاقراض في ذلك الوقت تمهفت الجميع إلى شراء الأسهم، حتى ذوي الدخول المتدنية قاموا بشراء أسهم تأمينات مالية لا تتجاوز قيمتها 10%، إذ أنهم كانوا يدفعون 10% فقط من سعر الطلب لشراء الأسهم

وتقوم المصارف بإقراضهم ببقية قيمة الصفقة أي 90% من قيمتها، وبسبب هذه التسهيلات الائتمانية حلقت الاسعار في البورصة الى مستويات مثيرة وغير منطقية.

بعد انتهاء الحرب بدأ الحال يعود الى سابق عهده حيث عادت اوروبا وبقية دول العالم للإنتاج المدني، وقل الطلب على المنتجات الامريكية، مما ادى الى تكسب البضائع في الولايات المتحدة الامر الذي تخلف عنه تأثيرات عميقة على المنتجين الامريكيين فتراكمت البضائع وتكدست لدى الصناع والتجار، واصيب الاقتصاد الامريكي بكساد عظيم للمنتجات التي لا تجد من يشتريها، وزادت الديون وافلست الكثير من المصانع، وتم تسريح آلاف العمال، مما ادى الى انتشار البطالة وضعف القوة الشرائية وانتشار المشكلات الاجتماعية والاخلاقية، وقد تباطأت كثيرا من الدول الاوروبية عن تسديد الديون المستحقة عليها للولايات المتحدة الامريكية مما خلق نقصا في السيولة وقد ادى ذلك الى تولد حالات عدم الثقة لدى المواطن الامريكي، وفقد المستثمرون الامريكيون والاجانب الثقة في الخزينة الامريكية، مما كان له اثار سلبية على البورصة، حيث زاد عدد اسهم الشركات الكبرى المطروحة للبيع بشكل كبير.¹

وبدأت الاسعار بالهبوط في سبتمبر وأوائل اكتوبر 1929، وفي 18 اكتوبر هبطت السوق بشكل هائل ومفاجئ، وكان أول ايام الذعر الحقيقي 23 اكتوبر عندما انتشرت شائعات بأن فياضانا من صفقات تحويل الموجودات الى سيولة نقدية في طريقه الى وول ستريت*، فالمستثمرون الذين شهدوا ارتفاع قيم اسهمهم طيلة شهور استشعروا الكارثة الوشيكة فقرروا بيع اسهمهم وتم بيع ستة ملايين سهم، وانخفض مؤشر داو

¹ هيثم ابو عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص 45

* **وول ستريت** أشهر وأقوى بورصة مالية في العالم، تعرف أيضا ببورصة نيويورك حيث تمثل أحد معالم الرأسمالية الأمريكية وقلب صناعة المال في أميركا والعالم، ويوجد مقر بورصة وول ستريت في شارع "وول ستريت" بماتانتن في مدينة نيويورك، الممتد من برودواي غربا إلى ساوث ستريت على نهر إيست، حيث أصبحت المنطقة حيا للمال والأعمال، ويحتضن مقرات شركات مالية ضخمة، وسمي الشارع بهذا الاسم في القرن السابع عشر عندما كانت نيويورك مستوطنة هولندية، وحينما تعرضت لاحتلال البريطانيين شيد الهولنديون جدارا عاليا لصد الهجوم، لكن بعد نجاح البريطانيين في الاستيلاء على نيويورك دمروا الجدار عام 1699، وعُرف المكان باسم "وول ستريت" أي شارع الجدار.

جونز** وازداد التهافت على البيع بإقبال مزيد من المستثمرين على تسهيل اسهمهم لسداد ديون الائتمان المترتبة عليهم ودفع مستحقات الوسطاء الذين ضغطوا عليهم بعد انخفاض الاسعار.¹

وفي 24 أكتوبر يوم الخميس الاسود هبط الاقتصاد هبوطا عنيفا عندما تم بيع وبأسعار زهيدة حوالي 13 مليون سهم في مختلف القطاعات والصناعات وهرعت المصارف وشركات الاستثمار بشكل مسعور لشراء الاسهم لإيقاف التدهور، لكن بعد فوات الاوان، وفي اليوم الموالي 25 أكتوبر اصدر الرئيس "هربرت هوفر" من البيت الابيض بيانا يعلن فيه ان الاقتصاد الأمريكي متين في اساسه وجوهده، لكن عبثا مضت كل المحاولات الرامية لاستدراك الوضع، وفي 29 أكتوبر تم بيع 76 مليون سهم وانهارت الاسعار اكثر من ذي قبل وكتبت صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في 30 أكتوبر "انهارت أمس اسعار الاسهم مخلفة خسائر رهيبية تقدر بمليارات الدولارات إنه أسوأ يوم في تاريخ أسواق البورصة".² وسمي ذلك اليوم بالثلاثاء الاسود، ثم امتدت اثار هذه الازمة الى خارج الولايات المتحدة لتصل الى باقي دول العالم الامر الذي زعزع الاقتصاد الدولي ككل.

ثانيا: خصائص أزمة 1929

تميزت هذه الازمة بالخصائص التالية:³

1. انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي
 2. انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الانتاجي
 3. ارتفاع معدلات البطالة لتصل الى حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية عام 1932.
- ومن بين خصائصها ايضا:⁴

** مؤشر داو جونز أو الداو 30 وهو مؤشر صناعي لأكبر 30 شركة صناعية أمريكية في بورصة نيويورك أنشأ في 26 ماي 1896، وهو أقدم مؤشر في العالم وكان يحتوي على أكبر 12 شركة أمريكية وكانت أول شركاته شركة جنرال الكتريك، وبدأت اعداد الشركات المدرجة بالتزايد حتى وصل إلى 30 شركة عام 1928، ومن الشركات التي تم ادراجها في المؤشر شركتي شيفرون وبنك أوف أمريكا في 19 فيفري 2008.

¹ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، مرجع سابق، ص34

² نفس المرجع السابق، ص34

³ حمد فواز الديلمي، احمد يوسف دودين، ادارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص9

⁴ عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، مرجع

سابق، ص192

1. التقلبات الحادة في اسعار صرف العملات ،مما ادى الى انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، ففي إنجلترا تم ايقاف ابدال النقود الورقية بتاريخ 21 ايلول 1931، مما تسبب في تدهور قيمة الجنيه الاسترليني كما تسببت الازمة في تخفيض قيم العملات الرئيسية بنسبة (50%-84%) .
2. فقدان شرعية الفروض الاساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الليبرالي المعروفة بدعه يعمل دعه يمر .
كما تمثلت بعض مظاهرها ايضا في ما يلي:¹
 1. زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الامريكي بأكمله.
 2. استمرار هذه الازمة لفترة طويلة نسبيا.
 3. عمق وحدة هذه الازمة، ففي الولايات المتحدة انخفضت الودائع بنسبة 33% كما انخفضت عمليات الخصم بمقدار مرتين ،وبلغ عدد البنوك المغلقة لمدة (1929- 1933) أكثر من 10 آلاف بنك، اي ما يقارب 40% من البنوك.
 4. الانخفاض الكبير في اسعار الفائدة، إذ كان سعر الخصم في المملكة المتحدة خلال مدة (1930- 1933) بحدود 31 % مقابل 505% في عام 1929.

ثالثا: آثار أزمة 1929

- تمثلت اهم الاثار التي خلفتها هذه الازمة فيما يلي:²
1. امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي وكذا امتدت الى جميع الاسواق العالمية.
 2. تحول النظام الاقتصادي الحر الى اقتصاد موجه.
 3. تدهور مستويات المعيشة وصعوبة إيجاد فرصة عمل مما ادى الى ارتفاع معدل البطالة.
 4. افلاس الكثير من الصناعات وتبخر 30 مليار دولار من سوق بورصة نيويورك، حيث استغرق الامر 25 عاما بعد ذلك حتى استعادت بعض الاسهم قيمتها الاصلية.
 5. افلاس الكثير من المساهمين في ظل الاوضاع الاقتصادية المتردية.
 6. شهدت كل من الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، فرنسا، المانيا، إنجلترا، وايطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، وذلك لانخفاض أسعار المنتجات بين سنتي 1929 و 1933 بـ 45.7%.

¹ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، مرجع سابق، ص35

² محمد فواز الديلمي، احمد يوسف دودين، ادارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص10

رابعاً: الدروس المستفادة من أزمة 1929

تمثلت أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة في:¹

1. ان منظومة السوق الحر القائمة على الفكر الكلاسيكي اثبتت التجربة انها منظومة تقود الى ازمات متتالية.
2. ان الاقتصاد لا يستطيع ان ينظم نفسه بنفسه، والدولة يجب ان تعمل بكلتا اليدين، حيث تركت الازمة الاقتصادية الكبرى تأثيرا كبيرا في الانظمة الرأسمالية، فقد تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر الى اقتصاد موجه.
3. يؤدي الخلل الكبير في توزيع الثروة بين طبقات المجتمع الى اتجاه هذه الثروات والمدخرات الى المضاربات المحمومة في اسواق الاسهم.
4. مهدت الصراعات الدولية لحرب عالمية ثانية، وكانت الازمة الاقتصادية الكبرى نتيجة من نتائج الحرب العالمية الاولى وسببا من اسباب قيام الحرب العالمية الثانية.
5. ادى التهاون في سرعة مواجهة الازمة الى تفاقمها وزيادة حدتها وانتقالها الى معظم الدول الرأسمالية.
6. يؤدي التفاوت بين القدرة الانتاجية للاقتصاد المحلي، وقدرة الناس على الاستهلاك الى الازمات.

المطلب الثاني: أزمة وول ستريت (الاثنين الأسود) 1987

عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 أكتوبر 1987 انخفاضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية صاحبه اندفاع المستثمرون إلى بيع أسهمهم مما أدى إلى انخفاض مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، ومن الاسباب الرئيسية التي ادت الى حدوث هذه الازمة هو الخلل في التوازن بين العرض والطلب في الاسواق الحاضرة واسواق العقود المستقبلية، وقد نشأ هذا الخلل من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل، فعندما فتحت بورصة نيويورك ابوابها للتعامل في تمام الساعة العاشرة بتوقيت نيويورك، تدافع المتعاملون من كل مكان لبيع أعداد كبيرة جدا من الاوراق المالية التي بحوزتهم، بصورة هستيرية لم يسبق لها مثيل وقد نجم عن هذا الاندفاع المتهور في البيع انخفاض حاد وسريع في أسعار الاوراق المالية المتداولة في ذلك اليوم، حتى أن مؤشر "داو جونز" الصناعي خسر 299.02 نقطة في اقل من ساعتين من بدء التعامل في السوق، وبنهاية ذلك اليوم كان هذا المؤشر قد فقد 508.32 نقطة.²

¹ هيثم ابو عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص 52

² نفس المرجع السابق، ص 79

أولاً: اسباب أزمة وول ستريت 1987

يمكن تلخيص أهم أسباب الأزمة كما يلي:

1. خلال الأشهر التي سبقت الأزمة كان الوضع الاقتصادي الكلي في الولايات المتحدة غير مستقر، فأسعار الفائدة كانت ترتفع عالمياً، صاحبها ارتفاع العجز التجاري الأمريكي، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مما نتج عنه قلق في أوساط المستثمرين من ارتفاع معدلات التضخم وكذلك أسعار الفائدة في الولايات المتحدة أيضاً، هذا فضلاً عن ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية.¹ الأمر الذي جعل المستثمرين يندفعون لبيع أسهمهم، ما تسبب في انخفاض مؤشر داو جونز.
2. أرجع بعض الاقتصاديين الأزمة إلى أسباب تتعلق بكفاءة السوق من بينها أن ما حصل كان انعكاساً لردود أفعال مبالغ فيها، بمعنى أن موجة من أوامر الشراء عادة ما تصاحبها موجات متتالية من أوامر الشراء و موجة من أوامر البيع عادة ما تصاحبها موجات متتالية من أوامر البيع، لذا وعلى وفق هذا المفهوم فإن الأزمة يمكن عدّها سلسلة من التصرفات غير الرشيدة للمتعاملين في السوق، إذ أن الموجة الأولى من أوامر البيع حركت السوق نحو المزيد من أوامر البيع حتى انتهى الأمر إلى هبوط كبير في الأسعار.²
3. وساهم أيضاً في وقوع هذا الانهيار الأخبار السيئة التي كانت تشاع عن المؤشرات الاقتصادية مثل العجز الكبير في الميزان التجاري الأمريكي، وسقوط الدولار وهبوط أسعار صرفه، وارتفاع معدل الفائدة في المستقبل.³
4. اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر المبرمجة لتصدر أوامر آلية بالبيع عند هبوط المؤشر إلى حد معين، كما أن التغيرات في أسعار العملات، والأسهم زادت من عرض الأسهم وانخفاض الطلب عليها مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار.⁴
5. ويوجد رأي آخر في تفسير سبب وقوع هذه الأزمة وهو تصحيح لمسار غير صحيح، حيث يعتقد أصحاب هذا الرأي أن مستويات أسعار الأسهم التي كانت سائدة قبل وقوع الأزمة هي مستويات غير حقيقية وكانت أعلى بكثير من المستويات التي يجب أن تكون عندها.⁵

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 105

² نفس المرجع، ص 106

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة أحداثها أسبابها تداعياتها، مرجع سابق، ص 101

⁴ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، مرجع سابق، ص 41

⁵ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص 75

ثانيا: أثر أزمة وول ستريت 1987

وامتد أثر هذه الازمة الى باقي الاسواق المالية العالمية اذ سجلت بورصة نيويورك انخفاضا قدره 800 بليون دولار وبنسبة 26%، وسجلت بورصة لندن انخفاضا بنسبة 22 %، أما بورصة فرانكفورت انخفاضا بنسبة 15%، وبورصة امستردام بنسبة 12%، وبعد اسبوع من الازمة أمر الرئيس الامريكى "ريجان" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام في حالة ما اذا كان التغيير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة، وفي نهاية شهر اكتوبر تسببت الازمة للأسواق المالية العالمية بانخفاض سوق هونج كونج بنسبة 45 %، واستراليا 42%، واسبانيا 31%، وأما نيوزيلاندا فكانت الخاسر الاكبر بنسبة 60 %، ودول أخرى عديدة وتطلب الامر عدة سنوات للتعافي.

ثالثا: الدروس المستفادة من أزمة وول ستريت 1987

من أهم الدروس المستفادة من الازمة، أن موجات المضاربة غير العقلانية في أوساط المستثمرين في البورصة يؤدي حتما الى ازمات، وان انتقال المدخرين من الاستثمارات الحقيقية الى الاستثمارات المالية ادى الى تفاقم هذه الازمات، وأظهرت الازمة ضرورة ايجاد آليات للرقابة والمتابعة لضبط عمل البورصات لحماية صغار المستثمرين، وضرورة ايجاد آليات افصاح تساعد على توفر المعلومات للمستثمرين بعيدا عن التوقعات والاشاعات وبينت الازمة أن العولمة المالية صنعت روابط وثيقة بين الاسواق المالية في ظل التطور الهائل في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.¹

المطلب الثالث: أزمة المكسيك 1994

تعرضت المكسيك لأزمة مالية كبيرة سنة 1994، حيث كشفت هذه الاخيرة عن ضعف اقتصاديات الأسواق الناشئة* في الصمود امام الصدمات التي يحدثها التحول إلى اقتصاد السوق.

¹ هيثم ابو عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية 2008، مرجع سابق، ص 83

* يقصد بالأسواق الناشئة: أسواق عدد من البلدان المختلفة التي تتلقى كميات ضخمة من تدفقات رأس المال الخارجي، فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية وأكثر استجابة وأشد حساسية لآليات السوق، الأزمة المالية في سوق ناشئة تعني أن اقتصادا صاعدا تعود على تلقي تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال لفترة طويلة من الزمن، ثم توقفت هذه التدفقات، وبدأ الاقتصاد يواجه طلبا متزايدا وفجائيا مدفوعات خدمة هذه التدفقات الوافدة في صورة تدفقات عكسية خارجة لرأس المال، وتؤدي هذه التدفقات العكسية إلى ارتباك مالي نظرا لأنها قد تؤدي إلى التوقف عن دفع ديونه، مما يستلزم الدخول في مفاوضات لإعادة جدولة الديون أو للحصول على قروض جديدة تمكنه من تمويل مدفوعات القروض القديمة، فلقد شهدت الأسواق الناشئة عدد من الأزمات في كل من الأرجنتين، المكسيك وفنزويلا وغيرها.

أولاً: نشأة أزمة المكسيك 1994

شهدت المكسيك أزمة مالية صعبة وحادة تفجرت عام 1994، واستمرت تداعياتها للعام 1995، وهذه الأزمة لم تحدث دون انذارات واضحة فقد كان هناك بعض الانذارات التي سبقت وقوع هذه الأزمة بسنوات، حيث كانت المكسيك قد شهدت اوضاعاً اقتصادية متردية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين حتى منتصف ثمانينات نفس القرن، وقد سادت تلك المدة ركوداً اقتصادياً وارتفاعاً في معدلات التضخم.¹ كما شهدت المدة الزمنية التي سبقت أزمة المكسيك اصلاحات اقتصادية شاملة بهدف الاستقرار الاقتصادي، وتمثلت أهم هذه الاصلاحات في خصخصة المؤسسات، ورفع القيود عن التجارة الخارجية إضافة الى اصلاحات أخرى في السياسة المالية.... الخ.

وقد نجحت هذه الخطة في تخفيض معدلات التضخم وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بمعدل سنوي 3.1 سنوياً خلال المدة (1889-1994)، وكان هذا عام الازدهار الاقتصادي في المكسيك اذ شهد هذا العام تدفقات هائلة من رؤوس الاموال الاجنبية الى المكسيك.² غير ان هذه التطورات الايجابية اخفت في طياتها اثار سلبية ما لبث أن طفت على السطح، فتحرير القطاع المالي أدى الى ارتفاع المعروض من رؤوس الاموال في الاسواق المحلية، فتوسعت البنوك في منح الائتمان، وضعف دور قطاع الاشراف والرقابة في البنوك، مما أدى الى غياب الشفافية في الافصاح عن المعلومات المالية وغياب مراقبة البنوك لمجالات توجيه الاستثمارات، فضلاً عن ارتفاع معدلات الطلب على الائتمان، وكل هذا ترتب عليه ارتفاع نسبة القروض قصيرة الاجل الى اجمالي القروض رافق ذلك تحرير معدلات الاقراض والاقتراض والتخلي عن النسب المتعارف عليها من الاحتياطي لدى البنوك كمخصصات من العملات الاجنبية، وانتشر الاستثمار الأجنبي في السندات الحكومية قصيرة الاجل، وتم توجيه معظم الاستثمارات الى انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والاستثمار في العقارات فترتب على ذلك انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع العجز في الميزان التجاري، واستمرار العجز في الميزان التجاري دفع المواطنين المحليين والاجانب الى التخلص من العملة المحلية البيزو المكسيكي، وارتفع الطلب بشكل كبير على العملات الاجنبية نتيجة الشكوك التي راودت المستثمرين الاجانب حول قدرة الاقتصاد المكسيكي على تسديد الديون الخارجية كونهم لاحظوا أن القروض الاجنبية هي التي مولت النمو الاقتصادي، مما أدخل الاقتصاد المكسيكي في أزمة مالية خطيرة نهاية عام 1994،

¹ يوسف ابو فارة، الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص78

² ابراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص32

ولقد انخفض رصيد البنك المركزي من الاحتياطي الاجنبي الى النصف في غضون عشرة أشهر في الفترة الواقعة بين فيفري ونوفمبر من عام 1994 ليصل الى اقل من 15 مليار دولار.¹ كما انها منذ نهاية أزمة المديونية* قامت بربط سعر صرف عملتها البيزو بالدولار الامريكي (1بيزو = 1دولار) هذا ما شجع على زيادة رؤوس الاموال الداخلة الى المكسيك، الا انه في ظل الظروف السائدة في تلك الفترة والتي سبق ذكرها فان تدخل البنك المركزي المكسيكي لتدارك الموقف تم تخفيض قيمة العملة المكسيكية البيزو امام الدولار بنسبة 13% وتعويمه بعد ذلك، مما أدى الى انخفاض قيمتها وخاصة ان الحكومة المكسيكية اضطرت ايضا الى رفع اسعار الفائدة لدعم البيزو وكبح التضخم، وهذا يعني ان المستثمرين الاجانب فقدوا جزءا من ثرواتهم الامر الذي دفعهم الى سحب مزيد من اموالهم خارج المكسيك، وعليه فان تضافر جميع العوامل السابقة الذكر ادى الى انفجار ازمة مالية قوية لم يسبق لها مثيل في المكسيك وما زاد من حدتها أعباء الديون الكبيرة عليها.

ولمعالجة الانهيار المالي والاقتصادي في المكسيك طلبت المكسيك المساعدة من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية في تثبيت سعر الصرف ومن اجل ذلك كانت المكسيك في حاجة 50 مليار دولار كحد ادنى للخروج من هذه الازمة وعليه تحصلت على مساعدة في صورة قروض تقدر ب 20 مليار دولار من الحكومة الأمريكية و 18 مليار دولار من صندوق النقد الدولي و 10 مليارات من بنك التسويات الدولي و 4 مليارات دولار من البنوك التجارية ومليار دولار من كل من كندا واربعة بلدان من امريكا اللاتينية.

ثانيا: أسباب أزمة المكسيك 1994

يمكن تلخيص أهم الاسباب التي ادت الى الازمة المكسيكية كما يلي:

1. تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى المكسيك بعد الاصلاحات الاقتصادية الشاملة بهدف الاستقرار الاقتصادي.
2. استخدام رؤوس الاموال الاجنبية في الاستثمار قصير الاجل، الامر الذي يعطي الفرصة للمستثمرين الاجانب في التلاعب بالاقتصاد الوطني من خلال قدرتهم على سحب أموالهم من السوق بشكل مفاجئ.
3. توجيه الاستثمار الاجنبي نحو تمويل الاستهلاك والمضاربة عوض الاستثمار في القطاع الانتاجي.

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 118

* تعرضت المكسيك لأزمة المديونية الخارجية في عام 1982 عندما أعلنت على عجزها عن الوفاء بديونها البالغة 92 مليار دولار.

4. تقييم العملة الوطنية البيزو بأعلى من قيمتها الحقيقية والذي قاد الى قيام الدولة بتخفيض قيمة هذه العملة ومن ثم تعويمها، الامر الذي كانت له انعكاسات سلبية على الاقتصاد المكسيكي.
5. وجود قطاع مالي ضعيف وكذلك العجز في رصيد الحساب الجاري.
6. ضعف دور الاشراف والرقابة في البنوك وغياب الشفافية في الافصاح عن المعلومات المالية وغياب مراقبة البنوك لمجالات توجيه الاستثمارات.
7. التوسع في منح القروض من قبل البنوك، الامر الذي دفع الحكومة الى انتهاج سياسة نقدية انكماشية للمحافظة على استقرار العملة وذلك برفع اسعار الفائدة لدعم البيزو.
8. عدم التزام البنوك بالنسب المتعارف عليها من الاحتياطي لدى البنوك كمخصصات من العملات الاجنبية .
9. سوء ادارة الدين الحكومي قصير الاجل.

ثالثا: أثر أزمة المكسيك 1994

تعرض الاقتصاد المكسيكي من جراء هذه الازمة الى حالة من الكساد أكثر بكثير من توقعات الحكومة.

وفضلا عن الاثار المحلية لازمة المكسيكية كانت هناك اثار اقليمية ودولية تتمثل في الاضطرابات التي تعرضت لها البورصات واسواق المال في بلدان أمريكا اللاتينية، وايضا تدهور قيم مجموعة من العملات في الاسواق المالية بسنغافورة، لندن، نيويورك، وهذا بداية من 12 جانفي 1995، هذا الوضع دفع المستثمرين في الدول النامية الى التخلص من الاوراق المالية التي يملكونها في الاسواق الناشئة بغية الحصول على عملات صعبة (مارك، دولار، فرنك سويسري، ين ياباني)، وقد ادى هذا السلوك الى انخفاض عملات الاسواق الناشئة بشكل يبدو متناسقا اذ مس عملات دول ليس بينها أي تنسيق اقتصادي، مثلما هو الحال بالنسبة للمجر واندونيسيا، ليجد محافظو البنوك المركزية لدول جنوب شرق اسيا انفسهم امام قرار رفع اسعار الفائدة في بلدانهم طمعا في اغراء المستثمرين على الاحتفاظ بما لديهم من عملات هذه الدول، واتبعت دول اخرى الاجراء نفسه وهي الارجننتين وبولندا والبرازيل.¹

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 126

رابعاً: الدروس المستفادة من أزمة المكسيك 1994

من اهم الدروس المستفادة من هذه الازمة ما يلي:¹

1. مرونة سعر الصرف تؤدي الى التضخم.
2. تجنب المبالغة والافراط في تقييم العملة.
3. ضرورة مراعاة حجم الديون الخارجية.
4. في الاقتصاديات المفتوحة يتطلب توفر احتياطي كاف من النقد الاجنبي لمواجهة الطوارئ.
5. ضرورة العمل على رفع معدلات الادخار المحلي.
6. رفع مستوى الاداء الحقيقي للاقتصاد الوطني يسبق عملية التحرر الاقتصادي.
7. ضرورة تجنب العجز في الميزان التجاري بأن لا يتجاوز 5% من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية-3-4% في الدول ذات النمو السريع.

المطلب الرابع: أزمة جنوب شرق آسيا 1997

شهدت دول شرق اسيا المتمثلة في تايلاند وماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة و إندونيسيا والفلبين انهياراً كبيراً في اسواقها المالية بدأ يوم الاثنين 1997/10/02 وسمي بيوم الاثنين المجنون، وقد بدأ هذا الانهيار في تايلاند، ثم سرعان ما انتقل الى باقي دول جنوب شرق اسيا. وتمثلت أهم مظاهر تلك الازمة في مسلسل من انهيارات اسعار صرف عملات الدول مقابل الدولار، حيث تراجعت تلك الاسعار في كل من تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ بالنسب التالية على التوالي: 40.1%، 83.2%، 39.8%، 36.8%، 35%، 2.19%، 15.4%، 1% خلال الفترة من منتصف عام 1997 وحتى بداية جويلية 1998، وهو الامر الذي تبعه تدهور حاد في مؤشرات اسعار الاسهم وقدرات الخسارة في العملات المحلية في بورصات كوريا، وماليزيا وتايلاند وسنغافورة وهونغ كونغ واندونيسيا والفلبين بنسبة 57.2%، 5.55%، 46%، 30.2%، 29.8%، 5%، 5.9% على التوالي خلال الفترة من منتصف عام 1997 وحتى بداية جويلية 1998.²

¹ هيثم ابو عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص 97

² نفس المرجع السابق، ص 106

أولاً: أسباب أزمة جنوب شرق آسيا 1997

وتتمثل أهم الاسباب التي كانت وراء هذه الازمة فيما يلي:

1. ثبات نظام الصرف الامر الذي جعل هذه الدول محل جذب للاستثمارات الاجنبية، وهذا ما حدث في تايلاند حيث قام المستثمرون الاجانب بالاستثمار والمضاربة وذلك بشراء اراضي وعقارات واوراق مالية وغيرها، فأدت هذه المضاربة لرفع الاسعار الحقيقية لهذه الاخيرة مما جعلهم يحققون ارباحا ضخمة ثم يحولونها الى دولارات باعتبار ان سعر صرف العملة المحلية مثبت امام الدولار ومن ثم حولوها خارج تايلاند وهذه التحويلات خلقت ضغوط على العملة المحلية (البات)، وأشارت الدراسات بانه للخروج من هذه المشكلة لابد من خفض قيمة العملة المحلية، وانتشرت هذه الشائعات الامر الذي جعل المستثمرون الاجانب يتخوفون من حصول ذلك الامر الذي يجعلهم يفقدون جزءا من اموالهم، وعليه قاموا بتحويل اموالهم بالعملة المحلية الى دولار والخروج بهذه المبالغ المالية بالدولار خارج تايلاند وهذا ما ادى الى تدهور كبير في سعر صرف العملة المحلية (البات)، ثم انتقلت هذه الازمة لباقي دول جنوب شرق اسيا لارتباط اقتصادياتها ببعضها البعض.

2. مشكلة المديونية الخارجية والتي كانت نتيجة ارتفاع الديون وعدم القدرة على تسديدها وكان السبب وراء ذلك الى ديون القطاع الخاص الذي يعمل في اقتصادياتها حيث كانت نسبتها اكثر من ديون القطاع العام .

وقد ارتفعت نسبة الديون القصيرة الاجل للقطاع الخاص الى اجمالي الديون المستحقة للبنوك الاجنبية في نهاية عام 1996 الى 67% في كوريا الجنوبية و65% في تايلاند و50% في ماليزيا و62% في اندونيسيا،¹ وعدم القدرة على تسديد الديون ترجع الى كون الشركات والبنوك التجارية المحلية كانت قد تورطت ووقعت في شرك عمليات الاقتراض الخارجي قصير الامد، حيث كان يتم الاقتراض من اسواق النقد الدولية ومن ثم تحويل المبالغ المقترضة بالدولار وبأسعار فائدة اقل من اسعار الفائدة المحلية الى العملات المحلية والعمل على اعادة اقراضها بأسعار الفائدة السائدة في الاسواق المحلية، او استخدام هذه الاموال في المضاربات في مجالات متعددة خصوصا في مجال العقارات والاراضي،² وبما ان الحكومة قامت بتخفيض قيمة العملة المحلية فان هذه البنوك والشركات تكبدت خسائر ضخمة وأوصلت هذه الاخيرة عدد كبير من الشركات والبنوك الى الافلاس وبالتالي عدم القدرة على تسديد ديونها.

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص145

² يوسف ابو فارة، الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص95

3. الإفراط في منح الائتمان المصرفي مع ضمانات هشة وعدم وجود معايير مناسبة في الاشراف والرقابة لتقييم المخاطر المحتملة.
4. العجز في الميزان التجاري وذلك بسبب ضعف الصادرات الناتج عن تخفيض الصين لعملتها مما اكسب صادراتها قوة تنافسية امام صادرات دول جنوب شرق اسيا نظرا لان سعر صرف عملات هذه الاخيرة مرتبطة بالدولار، كما ان واردات هذه الدول ارتفعت معدلاتها وذلك في ظل تحرير قطاع التجارة الخارجية وخفض معدلات الرسوم الجمركية.

ثانيا: أثر أزمة جنوب شرق آسيا 1997

تمثلت اهم آثار هذه الازمة فيما يلي:

- انخفاض مستوى الاستثمار في الدول جنوب شرق اسيا وكذا ازدياد الفقر وارتفاع معدلات البطالة وافلاس لعدد كبير من الشركات.
- هبطت اسواق الاسهم في الاقتصاديات الاسيوية بنحو (30-50%) خلال المدة الزمنية القصيرة التي دامت 6 اشهر اي من جولية الى ديسمبر 1997، وعانت جميع تلك الاقتصادات من انخفاضات حادة خلال هذه المدة عند مقارنتها بالسنوات السابقة لازمة.¹
- تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من اكبر الدول الاسيوية الى ان بلغ 180% من حجم اجمالي الناتج المحلي لها، كما تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي، فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في إندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة.²
- انخفاض اسعار العملات والاصول في كل من اسيا نتيجة هروب رؤوس الاموال من اسواق هذه البلدان وتدهور مؤشرات البورصات الاوروبية، وانخفاض في اسعار الاسهم وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يمكن أن يؤدي الى هبوط عام في الاسعار وحدوث بطالة قد تجر الى ثورات اجتماعية.³
- تعد اليابان الدولة الاكثر تأثرا بالأزمة الاسيوية، اذ عانت نحو 60% من الشركات اليابانية او شركاتها الفرعية في اسيا من نتائج هذه الازمة سواء على صعيد تراجع العائد على الاستثمار أم تراجع الصادرات

¹ عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، مرجع سابق، ص 198

² حمد فواز الدليمي، احمد يوسف دودين، ادارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 11

³ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، مرجع سابق، ص 26

نتيجة لذلك، اذ ان 12% من صادرات اليابان تتجه نحو بلدان الازمة الرئيسية في حين تتجه 37% من صادراتها الى الدول الاسيوية كافة.¹

- ادت الازمة ايضا الى تدهور مؤشرات البورصات الامريكية وانخفض مؤشر داوجنز وخسرت بورصة نيويورك ما يقارب 300 مليار دولار.

ثالثا: الدروس المستفادة من أزمة جنوب شرق آسيا 1997

- ضرورة الحد من التدفقات الرأسمالية قصيرة الاجل وذلك لسهولة اخراجها من البلد.
 - تجنب العجز المزمع في ميزان التجاري وذلك لان استمرار العجز يؤدي الى استمرار الاستدانة وبالتالي تراكم الديون الخارجية وعدم القدرة على التسديد.
 - ضرورة تقوية القطاعات المصرفية عن طريق تعزيز الشفافية والافصاح وتطبيق معايير صارمة من اجل منح الائتمان مع الرقابة الدائمة .
- ومن بين الدروس المستفادة من هذه الازمة ايضا ما يلي:²
- ضرورة اتاحة المعلومات الضرورية حول الموقف الاقتصادي والمالي للدول المتضررة من الازمة للأطراف المعنية وللعالم ككل.
 - تجنب اللجوء الى تثبيت سعر الصرف للعملة المحلية الا بشروط محددة.
 - تحرير الاقتصاد والعملة لا يمكن ان يكون باتجاه واحد، لذلك سعت امريكا وصندوق النقد الدولي لإنقاذ دول جنوب شرق اسيا.
 - ضرورة مراعاة الاقتصاديات الناشئة عند انتهاجها سياسات لجذب رؤوس الاموال الخارجية التمييز بين الاستثمارات الحقيقية والاستثمارات في الاوراق المالية.
 - تفعيل دور المؤسسات المالية الدولية كأجهزة تمويل ورقابة.
 - ضرورة تنسيق الجهود والتعاون على مستوى التجمعات الاقليمية لمراقبة التغيرات المستمرة.

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص156

² هيثم يوسف عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص112

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008 السابقة للأزمة المالية الأوروبية 2010

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في 2008 من أسوأ وأخطر الأزمات التي مرت به لما كان لها من انعكاسات سلبية عديدة على معظم اقتصاديات دول العالم، حيث أطاحت هذه الأزمة بالعديد من المؤسسات المالية والبنوك وأسواق الأسهم وشركات التأمين... الخ على مستوى العالم، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على نشأة هذه الأزمة المالية العالمية 2008 وأسباب حدوثها والدروس المستفادة منها وكذا آثارها على الاقتصاد العالمي وخاصة على أوروبا التي تعيش أزمة مالية أخرى بعدها منذ 2010 والتي عرفت بالأزمة المالية الأوروبية* 2010.

المطلب الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية وأسباب حدوثها

في منتصف شهر سبتمبر عام 2008 شهد العالم أزمة مالية غير مسبوقة دخلت منعطفًا خطيرًا بإعلان بنك "ليمان برذرز" رابع أكبر بنك استثماري أمريكي عن إفلاسه بعدما تكبد خسائر مالية جسيمة في الفترة الأخيرة،¹ حيث امتدت هذه الأزمة لسائر أنحاء العالم.

أولاً: نشأة الأزمة المالية العالمية

تعود بداية الأزمة إلى أوت 2007 عبر ما يسمى "بأزمة الرهن العقاري" أو ما يسمى "بالقروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغيير" حين توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات دون ضمانات كافية.² وكذا تقديم قروض لمختلف الشرائح والتي كانت أغلبيتها مقترضين من ذوي الدخل المنخفض وكذا من لا تتوفر فيهم شروط الاقراض، وكانت لهذه القروض عقدا يتضمن البنود التالية:³

- اسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة، وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن.
- ان اسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية كلما رفع البنك المركزي اسعار الفائدة.
- انه اذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من القرض يجل اجله، فان اسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات.

* سيتم التطرق للأزمة المالية الأوروبية 2010 بالتفصيل في الفصل الثاني، كما ان هذه الأزمة سميت ايضا بأزمة الديون السيادية الأوروبية وبأزمة منطقة الاورو وايضا بأزمة الديون السيادية لمنطقة الاورو.

¹ صلاح الدين حسن السيسي، الاسواق المالية الازمات المالية، دار الفكر العربي، مصر، 2008، ص 281

² احمد محمد أحمد ابو طه، الازمات الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، مصر، 2016، ص 95

³ ابراهيم عبد العزيز نجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 49

- ان المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الاولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض، وهذا يعني أن المدفوعات لم تكن تذهب الى ملكية اي جزء من العقار الا بعد مرور ثلاث سنوات. وبالتالي عدم دفع المقترضين لأقساط القروض جعل معدلات الفائدة في تزايد وهذا الارتفاع لسعر الفائدة جعلهم غير قادرين على تسديد هذه القروض، فقامت البنوك المقرضة برهن سكناتهم ومن ثم عرضها للبيع، ولكن كثرة السكنات المعروضة للبيع ادت الى ارتفاع العرض على الطلب وبالتالي تدهورت اسعار السكنات الى ما دون قيمة القرض.

وبهدف الحصول على السيولة لجأت المصارف الاستثمارية الى بيع قروضها الى شركات مالية كبيرة، ما لبثت هذه الاخيرة ان أعادت هيكلتها واصدرتها في شكل سندات مالية، وأمنت عليها لدى شركات التأمين بضمانة المنازل المرهونة وطرحتها للتداول في البورصات العالمية، وبذلك امتدت تداعيات الازمة لتشمل القطاع المالي الامريكى بجممله، ومن خلال البورصات عبرت الازمة الى انحاء العالم، وكانت الحصيلة افلاس العديد من المصارف الاستثمارية الامريكية، وتعثر مصارف وشركات امريكية وأوروبية وآسيوية كبرى، وانحيار اسواق الاوراق المالية وضياع ثروات طائلة وتلاشي مدخرات الافراد في مختلف انحاء العالم، وفقدان الثقة بالنظام المالي العالمي.¹

ثانياً: أسباب الأزمة المالية العالمية

في اطار البحث في جذور الازمة المالية 2008، التي عانى منها اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية، يتضح انها لم تكن ازمة جزئية بل اصبحت شاملة وجاءت هذه الازمة نتيجة الوضع الذي يمر به الاقتصاد الكلي الامريكى، الذي يعاني من تراجع في اداء المؤشرات الكلية التي في مقدمتها عجز الموازنة العامة واختلال الميزان التجاري وتفاقم حجم المديونية بالإضافة الى الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة والتضخم والفقر وبعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى، ومما عجل في حدوث الازمة وزاد من سرعة تفاقمها التوسع في القروض العقارية دون رقابة وضوابط محددة وسليمة للتعامل في تلك القروض والتي ادت في النهاية الى التراجع الخطير في السوق العقارية، ونجمت عنه خسائر مالية كبيرة.² ولعل من اهم اسباب الازمة التي تناولها معظم الاقتصاديون تمثلت فيما يلي:

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 212

² مصطفى عبد النبي، الازمة المالية العالمية الرهانة الاسباب والاثار والدروس المستفادة، مجلة المصري، العدد الخمسون،

الادارة العامة ببنك السودان المركزي، ديسمبر 2008، ص 5

1. وجود فترة ازدهار في الفترة ما بين 2001 حتى النصف الاول من عام 2006 مستفيدة من الانتعاش الكبير الذي شهده القطاع العقاري حينئذ، ووصل سعر البرميل النفط الى نحو 150 دولار، وزاد فائض السيولة لدى المصارف الأمريكية والأوروبية.¹ هذا الامر خلق مشكلة تضخم في السيولة ولذلك اصبحت البنوك تمنح القروض لأشخاص غير مؤهلين.
2. التسبب الذي اصاب النظام المالي الأمريكي، وخاصة نتيجة لغياب الرقابة والمتابعة لتطبيق القواعد والضوابط الموضوعية، وفقدان الثقة سواء بين البنوك والمؤسسات وبعضها أو لدى الافراد والشركات.² وعدم الثقة زاد من حدة الازمة لأن البنوك لم تكن تمول بعضها البعض وذلك خوفا من نفاذ السيولة لديها اذا طلب المودعون اموالهم، وكذا عدم ثقة الافراد المودعين جعلتهم يسارعون الى سحب ودائعهم فأدى هذا الى انعكاسات سلبية على سيولة البنوك.
3. انتشار الفساد الاخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتيال والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي الى الظلم، وهو ما يقود الى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود الى تدمير المدنيين وحدث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم.³
4. يعتبر التوسع والافراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف)، والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة.⁴ وهكذا حتى يتم الحجز على جميع ممتلكاته.
5. عدم كفاءة البنيات التحتية المالية حيث يعتمد النظام المالي الدولي على مؤسسات تضع له السياسات والاطر العامة لعلمه وتراقب اداءه وانحرافاته، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، غير ان هذه المؤسسات اصبحت غير قادرة على القيام بالدور المنوط بها، بل اصبحت اداة سياسية لتطويع الدول وذلك من خلال عدم الشفافية والازدواجية في التعامل، وهذا يؤدي الى اختلال مقاييس الاداء ومن ثم الانحراف عن الاهداف.⁵ وبالتالي عدم القدرة على كشف الازمات المالية مبكرا.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مرجع سابق، ص 19

² محي محمد مسعد، الاستثمار والازمة المالية العالمية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010، ص 104

³ مصطفى العوامسي وآخرون، الازمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الاوسط، دار جليس الزمان، الاردن، 2008،

ص 19

⁴ نفس المرجع السابق، ص 20

⁵ صابر محمد حسن، الازمة المالية العالمية واثرها على السودان، بنك السودان المركزي، السودان، 2010، ص 11

6. نظام التوريق حيث ان المؤسسات المالية قدمت قروضا ضخمة من اجل تمويل شراء منازل كما قدمت قروضا استهلاكية بموجب بطاقات الائتمان وبعد ذلك قامت ببيع هذه القروض المتجمعة لديها الى شركات التوريق* في تمويل عقاري جديد ولمرات متتالية وقامت شركات التوريق بإصدار سندات تعادل في قيمتها قيمة هذه القروض وطرحها في الاسواق المالية.¹ وبالتالي ادى هذا الى ارتفاع اسعار الفائدة في كل مرة يتم فيها التوريق.

7. التعامل "بالمشتقات المالية" والتي يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الاصول المالية بناء على اصل واحد، كأن يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهنه، فيحاول الحصول على قرض جديد مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية (الرهن الاقل جودة)، والتي تكون عرض للمخاطر اذا ما انخفضت قيمة العقارات، ولم تكتمل المصارف بالتوسع في هذه القروض الاقل جودة، بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الاقراض، وتنامت كبالون ضخم قيمته 630 ترليون دولار قبل تفجر الازمة.²

8. العولمة الاقتصادية، حيث اعتمدت استراتيجية العولمة التحرير الواسع للأنشطة التجارية (السلعية والخدمية) والمالية منها حرية حركة رؤوس الاموال والحماية الفكرية وغيرها، ثم تطبيق هذا التحرير من خلال هيئات ومؤسسات عالمية فاعلة مسؤولة عن تنظيم هذه الانشطة، منحت هذه الاستراتيجية قوى راس المال حرية كبيرة في ممارسة انشطتها الربوية دون قيود عدا تحقيق مصالحها المادية، استفادت قوى راس المال من هذه الحرية في ممارسة نشاطها المنحرف دون رادع طالما هي غير مخترقة للقوانين الوضعية المعمول بها.³

9. يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة اعلى او استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، وهذا يلقي أعباء اضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الاول بسبب سعر الفائدة المرتفع.⁴

* التوريق (التسديد) هو تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين.

¹ علي عبد الفتاح ابو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احداثها اسبابها تداعياتها، مرجع سابق، ص 38
**المشتقات المالية عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول، ويكفي تبادل مدفوعات فروقات الأسعار بين طرفي العقد، وأنه ليس من الضروري انتقال ملكية الأصل محل التعاقد.

² محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، مرجع سابق، ص 47

³ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 303

⁴ مصطفى العوامسي وآخرون، الازمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص 20

10. فساد الادارة العليا في كثير من هذه المؤسسات جعلها لا تهتم كثيرا بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات والمزايا الخيالية التي تتقاضاها وتمتع بها مثل مرتبات رئيس بنك ليمان برذرز ومكافآته التي بلغت 486 مليون دولار عام 2007...الخ.¹

المطلب الثاني: مراحل الازمة المالية العالمية 2008

مرت الازمة المالية العالمية في الفترة ما بين 2007 حتى نهاية 2008 بمجموعة من المراحل وذلك كما يلي:

أولاً: المراحل الأولى للأزمة

تمثلت المراحل الاولى للأزمة في الآتي:²

- فيفري 2007: عدم تسديد سلفيات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدره كافية على التسديد، هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات متخصصة.
- أوت 2007: البورصات تندهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- 22 جانفي 2008: الاحتياطي الفدرالي الأميركي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى تخفيضه تدريجياً إلى 2% بين جانفي وأفريل 2008.
- 17 فيفري 2008: الحكومة البريطانية تؤمّم بنك "نورذرن روك".
- 11 مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.
- 16 مارس 2008: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأميركي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الفدرالي.
- 24 أفريل 2008: قام مصرف "يوي اس" السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الاسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي ادت الى شطب 40 مليار دولار من

¹ عبد الحميد الغزالي، الازمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي، سلسلة الحوارات العربية، دار ورد الاردنية، ط1، الاردن، 2011، ص43

² عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتمتعة والازمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 259-262

اصوله في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، والمصنف الثالث أوروبا والاول عالميا في مجال ادارة الثروات الخاصة.

- **30 ماي 2008:** قال مسؤول بوزارة الخزانة الامريكية ان ازمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الاخرى لضخ الاموال في المؤسسات المالية، وقال "كلي لوري" مساعد وزير الخزانة للشؤون الدولية ان الاحتياطي الاتحادي والبنوك الاخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت ازمة قروض الرهن العقاري سنة 2007، كما اشار "لوري" الى ان المؤسسات المالية ابلغت عن خسائر زادت عن 300 مليار دولار بسبب الازمة المالية، لكن تم تخفيف هذه المشكلة بتوفير 200 مليار دولار من البنوك المركزية مما ساعد البنوك في توفير القروض.

ثانيا: أهم أحداث سبتمبر 2008

تمثلت اهم احداث سبتمبر 2008 فيما يلي:¹

- **7 سبتمبر 2008:** وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة مائتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

- **15 سبتمبر 2008:** اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش"، وعشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

- **16 سبتمبر 2008:** الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأميركية تؤمnan أكبر مجموعة تأمين في العالم "أيه آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها.

- **17 سبتمبر 2008:** البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يَضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

- **18 سبتمبر 2008:** البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهتد بالإفلاس، السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

¹ محمد عبد الحميد عطية، الازمة المالية العالمية واثرها على اسواق المال، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص 272-273

- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأميركية.
- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا يجري تأمين بنك "برادفورد وينجلي".
- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ، وول ستريت، كما تراجع البورصات الأوروبية بقوة هي الأخرى وفي وقت سابق خلال النهار، وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها، وقبل رفض الخطة أعلن بنك سيتي جروب الأميركي انه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية، وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 10%.

ثالثاً: أهم أحداث أكتوبر 2008:

تمثلت أهم أحداث أكتوبر 2008 فيما يلي:¹

- 01 أكتوبر 2008: مجلس الشيوخ الأميركي يصادق على خطة الإنقاذ واستحوذت الحكومة الأميركية على فاني ماي وفريدي ماك.
- 02 أكتوبر 2008: المشرعون الإيرلنديون يصادقون على مشروع قرار يضمن ودائع وديون المصارف بحد أقصى يبلغ 400 مليار يورو و554 مليار دولار.
- 03 أكتوبر 2008: مجلس النواب الأميركي يصادق على خطة الإنقاذ المالي المعدلة، ومؤسسة "ويلز فارجو" تعلن عن موافقتها على شراء مصرف "واكوفيا" بـ 16 مليار دولار مما يفشل خطة سيتي جروب لشراء "واكوفيا" التي أعلنت ذلك في 29 سبتمبر، لكن "سيتي جروب" تكسب قرار محكمة في 4 أكتوبر بوقف الصفقة حتى تصدر المحكمة قرار آخر ويخوض الطرفان صراعاً محتدماً، كما قامت الحكومة الهولندية

¹محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، مرجع سابق، ص 60-62

- بشراء حصة من "فورتس" بـ 16.8 مليار أورو و 23.28 مليار دولار، والحكومتان في لوكسمبورغ و بلجيكا تسعيان في اليوم التالي للعثور على مشتر لما تبقى من "فورتس".
- **05 أكتوبر 2008**: ألمانيا تتعهد بضمان حسابات الودائع الخاصة والحكومة الألمانية تتوصل الى اتفاق لخطة انقاذ معدلة.
- **06 أكتوبر 2008**: مصرف "باريبا" الفرنسي يستحوذ على موجودات "فورتس" في بلجيكا ولوكسمبورغ مقابل 14.5 مليار أورو و 19.71 مليار دولار لوقف استنزاف السيولة من "فورتس" و "ديكساي".
- **08 أكتوبر 2008**: يقود الاحتياطي الأمريكي جهودا دولية لخفض متزامن لأسعار الفائدة.
- **09 أكتوبر 2008**: رئيس وزراء ايسلندا يحذر من ان البلاد على شفا الافلاس وتستحوذ الحكومة على "كوبشينغ" اكبر مصرف في البلاد وثالث مصرف تستحوذ عليه الحكومة.
- **10 أكتوبر 2008**: مؤشر نيكي في بورصة طوكيو ينخفض بـ 10% في اكبر هبوط له في يوم واحد منذ 1987، والتقى وزراء المالية ورؤساء المصارف المركزية بمجموعة السبع في واشنطن ويتعهدون بمنع المصارف الرئيسية من الانهيار والعمل معا لوقف الازمة، ويعلن صندوق النقد الدولي تأييده للخطوة في اليوم التالي.
- **12 أكتوبر 2008**: الزعماء الاوروبيون يجتمعون بباريس لوضع الخطط لمساعدة المصارف في التغلب على الازمة.
- **13 أكتوبر 2008**: بريطانيا تعلن خطة قوامها 37 مليار جنيه و 64 مليار دولار لمساعدة ثلاثة مصارف رئيسية هي مصرف "رويال"، "اوف سكوتلاند"، "واتش بي او اس"، "ولويدز تي اس بي".
- **14 أكتوبر 2008**: تنضم اليابان الى الجهود العالمية بالإعلان عن ضخ اموال في المصارف ومؤشر نيكي في بورصة طوكيو يرتفع بأكثر من 14%، وهو اكبر ارتفاع في يوم واحد، هبوط بورصة ايسلندا بـ 67% بعد استئناف معاملاتها، والولايات المتحدة تعرض شراء تسعة مصارف بقيمة 250 مليار دولار.
- **18 أكتوبر 2008**: الرئيس الأمريكي جورج بوش يلتقي الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو، ويتفقون على عقد مؤتمرات قمم دولية لمعالجة الازمة.
- **19 أكتوبر 2008**: كوريا الجنوبية تكشف عن خطة انقاذ بـ 130 مليار دولار تعرض من خلالها ضمانات على الديون الاجنبية وتعد بزيادة رؤوس اموال المؤسسات المالية.

رابعاً: أهم أحداث نوفمبر 2008

تمثلت أهم أحداث نوفمبر 2008 فيما يلي:¹

- في بداية شهر نوفمبر 2008: تم شراء بنك "فيفث ثيرداوف جراندرايد" لأصول بقيمة 36 مليون دولار من بنك "فريدوم" الأمريكية البالغ قيمتها 287 مليون دولار، وشراء ودائع البنك المنهار البالغة 254 مليون بمبلغ 2.9 مليون دولار أما باقي الأصول فكان معظمها قروض، فقد احتفظت بها مؤسسة التأمين لتقرير مصيرها في وقت لاحق.

- 14 نوفمبر 2008: انطلقت في واشنطن اجتماعات مؤتمر قمة اسواق المال والاقتصاد العالمي بمشاركة قادة دول وحكومات مجموعة العشرين بهدف بحث سبل مواجهة الازمة المالية العالمية الطاحنة، وتزامنت هذه التطورات مع حدوث انخفاض حاد في البورصات الأوروبية والاسيوية كرد فعل فوري على الهبوط الحاد الذي شهدته مؤشر "دوجنز" في بورصة نيويورك والذي انخفض الى 4.73%.

- 15 نوفمبر 2008: انعقدت في واشنطن قمة مجموعة العشرين للدول الصناعية والناشئة، واعتراف القادة المشاركون بان الازمة المالية الراهنة اسوأ منذ الركود الاقتصادي الكبير عام 1929، ووضح البيان الختامي الذي صدر عن القادة المشاركين خطة من جزأين.

- نهاية شهر نوفمبر 2008: اعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، وبنك الاحتياط الفدرالي ومؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية حماية بنك "سيتي جروب" من خسائر محتملة تصل قيمتها الى 306 مليارات دولار مقابل حصول هذه المؤسسات الثلاث الكبرى على اسهم تفضيلية في رأسمالها يصل عائدها الى 8%.

خامساً: أهم أحداث ديسمبر 2008

تمثلت أهم أحداث ديسمبر 2008 فيما يلي:²

- 04 ديسمبر 2008: تعلن فرنسا عن خطة الانقاذ بقيمة 26 مليار يورو من اجل مواجهة الازمة.

- 06 ديسمبر 2008: يصادق البرلمان الألماني على حزمة انقاذ بقيمة 31 مليار أورو، والسويد تعلن عن خطة انقاذ بقيمة 83 مليار كرون 1.01 مليار دولار.

- 09 ديسمبر 2008: يخفض بنك كندا اسعار الفائدة الى 1.5 وهو الادنى خلال نصف قرن.

- 15 ديسمبر 2008: يعلن صندوق النقد الدولي ان الاقتصاد العالمي، قد لا يتعافى قبل نهاية 2009

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 263

² هيثم يوسف عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص 164

_ 31 ديسمبر 2008: يغلق مؤشر "فاينانشال تايمز" 100 منخفضا بنسبة 31.3% منذ بداية 2008، وهو أكبر انخفاض سنوي في 24 عاما، منذ ان بدأ المؤشر ومؤشر "داكس" في فرانكفورت ينحسر 40.4%، في حين أن مؤشر "كاك" 40 في باريس انخفض 42.6.

المطلب الثالث: أثر الأزمة على الاقتصاد العالمي

إن آثار هذه الازمة لم تتوقف في مكان نشوئها في الولايات المتحدة الامريكية بل امتدت الى كل اقطار العالم مخلفة خسائر فادحة ومتوافقة، حيث ظهرت تداعياتها في اشكال متعددة وعليه سنقوم بتوضيح آثار الازمة في بعض مناطق العالم و كذا المحاولات التي قامت بها من اجل علاجها.

أولا: آثار الأزمة في مكان نشوئها "الولايات المتحدة الامريكية"

من اهم تداعيات الازمة المالية على الولايات المتحدة الامريكية ما يلي :

_ ادت هذه الازمة الى تسجيل خسائر في الاسواق المالية الامريكية حيث انخفض مؤشر "داوجونز" الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى من 9258 نقطة إلى 8579 نقطة أي بمقدار 679 نقطة وبمعدل 7.3%.

_ انهيار مصرف "ليمان براذرز" رابع أكبر مصرف استثماري امريكي، عرف بصموده لأكثر من قرن ونصف في وجه العديد من الازمات المالية التي واجهتها الولايات المتحدة الامريكية من قبل، وتم انهياره تحت وطأة الاصول عالية المخاطر المرتبطة بشكل اساسي بالرهن العقاري ووفقا لأرقام التي تقدم بها هذا البنك للمحكمة حمايته من الدائنين فقد بلغ اجمالي اصوله 639 مليار دولار في 31 ماي 2008، بينما وصل اجمالي ديونه حتى ذلك التاريخ 613 مليار دولار.¹

_ من تداعيات الازمة شح السيولة التي انعكست على شركات التأمين التي لم تستطع ان تدفع ما عليها من مستحقات، حيث واجهت شركة التأمين الامريكية امريكان "انترناشيونال جروب اية أي جي" وهي من أكبر شركات التأمين في العالم مخاطر جسيمة حيث فقدت 90 % من قيمتها منذ مطلع 2008 وقد امت الحكومة الامريكية مجموعة الامريكية العملاقة في مجال التأمين اي أي جي في 16 سبتمبر لتفادي افلاسها.²

¹سميح مسعود، الازمة المالية العالمية نهاية الليبرالية المتوحشة، ط1، دار الشروق، الاردن، 2010، ص 48

²محمد محمود الكاوي، الازمات الاقتصادية العالمية المفهوم النظريات التي تفسر الازمات دراسة تشخيصية لأسباب

الازمات، مرجع سابق، ص314

- تفاقم العجز في الميزانية العامة الذي بلغ نحو 458.5 مليار دولار عام 2008 اي ما يعادل 3.1 من الناتج المحلي الاجمالي ثم ارتفع الى 1.4 تريليون دولار 2009 وما نسبته 10% من الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع حجم المديونية ليصل الى 36 تريليون دولار عام 2008 بنسبة 64% من الناتج المحلي الاجمالي.¹
- وصل معدل البطالة في عام 2009 الى حوالي 9.8% بسبب الافلاس والتصفيات وانحياز بعض المؤسسات، كما وقع اكثر من مليون شخص في دائرة الفقر المدقع.
- كما تراجعت صناعات السيارات وذلك لتخفيض التكاليف من اجل توفير المال في ظل ازمة الائتمان وضعف المبيعات لأن شراء السيارات كان يمول بقروض من البنوك، وعندما انخفض حجم السيولة لدي البنوك، لم تعد تقدم تلك القروض فوجدت شركات السيارات أنها تنتج وتعرض ولا تجد من يشتري فتكبدت أكبر ثلاث شركات لتصنيع السيارات "جنرال موتورز، فورد، كرايسلر" خسائر قوية تجاوزت ال6 مليار دولار لكل واحدة.
- انخفاض معدل النمو من 2% في عام 2007 الى 1.1% في 2008 رغم تدخل البنك الاحتياطي الفدرالي بإجراء تخفيضات متتالية على سعر الفائدة وضع السيولة في الجهاز المصرفي.²
- تراجع دور الدولار كعملة احتياطات دولية فالكثير من الدول تربط عملاتها بالدولار سعياً وراء الاستقرار في اقتصاداتها، ولكن العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات الأمريكي وتفاعلات الازمة الحالية وما تعنيه من عدم استقرار في قيمة الدولار استدفع بكثير من الدول الى البحث عن بديل كربط عملاتها بالأورو.³
- كما تكبدت مؤسسات مصرفية اخرى خسائر جسيمة من جراء هذه الازمة كبيع مؤسسة "واشنطن ميرتشرال" للخدمات المالية لمجموعة "جي بي مورغان" المصرفية العملاقة بـ 1.9 مليار دولار رغم كونها أكبر الصناديق الأمريكية العاملة في مجال الادخار والاقراض، وشراء بنك "سي تي جروب" الأمريكي منافسه "واكوفيا".

¹ عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الآزمات الاقتصادية والمالية، مرجع سابق، ص220

² سميح مسعود، الآزمة المالية العالمية نهاية الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص47

³ يوسف خليفة اليوسف، الآزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط1، الاردن، 2009، ص57

- استحوذ بنك "أوف أمريكا" على شركة "ميرل لينش مكبر" وأهم شركة مسجلة للاسهام في العالم مقابل 50 مليار دولار، كما استحوذ "جي بي مورجان تشيز" على بنك الأعمال الأمريكي "ستينر" بسعر متدن وبمساعدة مالية من الاحتياطي الفدرالي.¹
- كثرة العقارات الشاغرة في الولايات المتحدة وصعوبة بيعها.

ثانياً: آثار الأزمة على أوروبا

- تمثلت أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض الدول الأوروبية فيما يلي:
- انخفاض مؤشر يورو فرست 300 الرئيسي لاسهم الشركات الكبرى في أوروبا من 1162.15 نقطة في 12 سبتمبر 2008 إلى 733.69 نقطة في 31 مارس 2009.²
- تقلص معدل النمو في منطقة الأورو من 2.7 % في عام 2007 إلى 0.9 % في 2008 نتيجة خسائر استثمارات المصارف الأوروبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وخسائر أسواق الأوراق المالية الأوروبية التي تأثرت بانخفاض قيم أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.³ وبلغ معدل البطالة في منطقة الأورو حوالي 9.6 % في عام 2009.
- في فرنسا انخفض مؤشر "كاك" الفرنسي من 4332.66 نقطة في 12 سبتمبر 2008 إلى 2807.34 نقطة في نهاية مارس 2009،⁴ كما أعلنت شركة "يولر هيرميس" للتأمين على القروض أن أكثر من 28500 شركة فرنسية أفلست في النصف الأول من عام 2008 وذلك بزيادة 15 % على الفترة ذاتها من عام 2007.⁵ وبلغ معدل البطالة حوالي 9.6 % عام 2009، وأيضاً جمد بنك "بي ان بي باريس" من البنوك الفرنسية الكبرى استثمارات عقارية قيمتها 2.3 مليار دولار.
- انخفض مؤشر فينانشيال تايمز 100 البريطاني من 5416.70 نقطة في 12 سبتمبر 2008 إلى 3926.14 نقطة في 31 مارس 2009.⁶ وبلغ معدل البطالة في بريطانيا 7 % في 2009.

¹ سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية نهاية الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص 47

² هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص 207

³ سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية نهاية الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص 53

⁴ هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص 207

⁵ إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار جرير، ط2، الأردن، 2009، ص 187

⁶ هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص 207

- أدت الأزمة في المانيا الى خسارة ما لا يقل عن 200 الف وظيفة خلال عامين من الازمة، كان منها حوالي 100 الف وظيفة في قطاع صناعة السيارات، وحوالي 40 الف وظيفة في قطاع النقل.¹ كما تكبد القطاع المصرفي الالماني دافعي الضرائب الالمان نمو 30 بليون اورو ..، بينها 17 بليوناً خسائر ترتبت على عدد من المصارف والمؤسسات المالية المملوكة للدولة.² كما انخفض مؤشر داكس الالماني من 6234.89 نقطة في 12 سبتمبر 2008 الى 4084 نقطة في 31 مارس 2009،³ وتكبد بنك "اي بي انداسلري" الالماني خسائر في الرهن العقاري قيمتها نحو مليار دولار.

- في هولندا وصل عدد الشركات التي اعلنت عن افلاسها خلال عام 2008 إلى 4824 شركة، كما تزايد اعداد المرشدين من الشباب الهولندي والذين لا يتوافر لهم مأوى خاص بهم عام 2008 الى 17 الف شاب، وما يعادل ثلاثة اضعاف عام 2007 في الوقت الذي باتت فيه غالبية مراكز الايواء التي تستقبل المرشدين مهددة بالإغلاق بسبب التقشف في الدعم الحكومي للمؤسسات الاهلية التي تتبنى هذه المراكز.⁴

- أما اسبانيا فقد نجحت في تجنب الانكماش في النشاط الاقتصادي ولكنها بالرغم من ذلك قد عانت من ارتفاع شديد في معدلات البطالة حيث وصل الى 9.9 % في 2008، فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الاسباني بنحو 425 الف حالة عن العام 2007.⁵

- وفي انجلترا عانى القطاع العام من عجز صافي مقداره 62 مليار دولار في ديسمبر 2008، ويرجع نصف العجز تقريبا الى اعادة تمويل الحكومة لمصرف "رويال بنك اوف اسكوتلاند".

ثالثاً: آثار الأزمة على الصين واليابان

1. تمثلت اهم تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على الصين فيما يلي:

- تسببت الازمة في توقف العديد من الصناعات الصينية التي كانت تصدرها الى دول العالم المختلفة كما ادت الى افلاس عدد من المصارف والمؤسسات المالية الصينية والعديد من الشركات الصناعية وبالتالي حدوث ركود اقتصادي اصاب نواحي الحياة في الصين ومعاناة الكثير من صناعات السلع المعمرة ومن تبعها في صناعة السيارات التي شهدت انخفاضاً حاداً في مبيعاتها بعد ان كانت الصين بدأت في انتاج انواع من

¹ يوسف ابو فارة، الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص 139

² ابراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الازمة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 184

³ هيثم يوسف عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية، مرجع سابق، ص 207

⁴ ابراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الازمة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 186

⁵ مصطفى العوامسي وآخرون، الازمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص 46

السيارات صغيرة الحجم ومنخفضة التكاليف وتصديرها الى دول امريكا واوروبا والشرق الاوسط، وبدأ إجماع الكثير من المستوردين لهذه الصناعات وبالتالي بدأ الكساد وبدأت زيادة أعداد العاطلين عن العمل وبدأ تسريح أعداد كبيرة من الموظفين والعمال.¹

- في الصين تراجع معدل النمو الاقتصادي من 9 % خلال سنة 2008 الى اقل من 7% في سنة 2009.²
- كما اثرت الازمة على التجارة الخارجية للصين انخفاضاً في صادراتها بلغ نحو 22%، وانخفضت وارداتها بنسب أكبر بلغت 25% مقارنة بالفترة التي سبقت الازمة.³

- تعرض حوالي 50% من الشركات الصينية المصنعة والمصدرة للألعاب (9000 الاف شركة) للإفلاس.⁴
- في اكتوبر 2008 تراجع اسعار الاسهم الصينية بمقدار 3.57 %، بينما تراجع مؤشر "شرين" الصيني ايضاً بنسبة 5.54%.⁵

2. تمثلت اهم تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على اليابان فيما يلي:

- هبط مؤشر "نيكي" الياباني لأسهم الشركات اليابانية بنسبة أكثر من 11 ليسجل أكبر خسارة في يوم واحد منذ انهيار اسواق الاسهم عام 1987.⁶

- سجل الاقتصاد الياباني معدل نمو سالب - 0.6 % بعد ان كان موجبا 2.4 % عام 2007 ويرجع السبب في جزء كبير من هذا التراجع الى تأثر الاقتصاد الياباني بالأزمة المالية العالمية لاعتماده على الاسواق العالمية في مجال التجارة والاستثمار.⁷

- تراكمت الديون على شركات العقارات اليابانية مما اثار قلق المستثمرين والبنوك وكانت احدث حلقات مسلسل افلاس الشركات العقارية اليابانية قد تمثلت في اعلان شركتي "هومز وسيتون كورب" افلاسهما في

¹ كمال طلبة المتولي سلامة، محمد ابراهيم خيرى الوكيل، الازمة المالية العالمية واثارها على الاقتصاد العالمي والقومي

والحلول الاسلامية لها، مرجع سابق، ص 272

² عدنان السيد حسين، قضايا دولية الازمة العالمية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، لبنان، 2010، ص 40

³ جمال الدين زروق، التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية، صندوق النقد

العربي، ابوظبي، 2011، ص 4

⁴ رضا عبد السلام، ازمة مالية أم ازمة رأسمالية، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2010، ص 88

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 320

⁶ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 320

⁷ سميح مسعود، الازمة المالية العالمية نهاية الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص 53

أوت 2008 واصلت "سوهكين هومز" إفلاسها بعد عجزها عن سداد ديونها التي بلغت 33.89 مليار ين (310 ملايين دولار).¹

رابعاً: آثار الأزمة على الدول العربية

تمثلت أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الدول العربية فيما يلي:

- انخفاض الطلب على البترول الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعره العالمي حيث انخفض من 150 دولار عام 2007 إلى 40 دولار عام 2009، وبالتالي تضررت الدول العربية المنتجة للبترول وخاصة أنها تعتمد عليها في صادراتها.

- تقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 25 تريليون دولار، وهذه الأموال مملوكة للحكومات والمؤسسات (الصناديق السيادية) والأفراد، وقد تأثرت تلك الاستثمارات من جراء الأزمة المالية العالمية وضاع جزء منها غير معروف قيمته نتيجة إفلاس بعض البنوك وتعثر شركات التأمين وانحيار بعض البورصات.²

- خسرت أسواق المال العربية حتى آخر شهر أكتوبر 2008 حوالي 255 مليار دولار في تقارير أخرى 400 مليار دولار، وقد سجل مؤشر سوق الأسهم العربية انخفاضاً نسبته الإجمالية 23% لتكون أسوأ خسارة شهرية منذ انطلاق هذا المؤشر عام 2005.³

- انخفض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، والذي يقيس أداء الأسواق العربية مجتمعة من 345 نقطة إلى 188 نقطة في نهاية شهر أكتوبر 2008، ليعكس بذلك الانخفاض الكبير الذي شهدته الأسواق العربية.⁴

المطلب الرابع: أهم خطط الإنقاذ المعتمدة للخروج من الأزمة والدروس المستفادة منها

اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم إجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وإنقاذ الأسواق المالية، وفي ما يلي تلخيص لأهم هذه الخطط والإجراءات:

¹ إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 192

² يوسف حسن يوسف، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 21

³ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 321

⁴ صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية، ديسمبر 2008، ص 13 متوفر على الموقع:

<http://www.amf.org.ae> شوهد يوم 2015/05/12

أولاً: خطة الإنقاذ الأمريكية

بمجرد اعلان بنك "ليمان برادرز" عن افلاسه في منتصف شهر سبتمبر سنة 2008 ادركت الحكومة الأمريكية ان ازمته المالية التي كانت تواجهها على مدى ما يزيد على العام ونصف العام قد دخلت في مرحلة الازمات المالية الكبرى، واستفادت من تجربتها في ثلاثينيات القرن الماضي، فأدركت العواقب غير المحمودة للتهاون في التعامل مع هذه الازمة.¹ فاقتربت وزارة الخزانة خطة انقاذ عاجلة لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة عرفت بخطة الانقاذ المالي كان جوهرها ضخ سيولة في القطاع المصرفي وشراء اصول هالكة مرتبطة بالرهون العقارية على ان لا يتجاوز هذا الشراء مبلغ 700 مليار دولار، وقد تم عرض هذه الخطة على مجلس النواب في الكونغرس الأمريكي في 30 سبتمبر 2008 حيث رفضها 228 نائبا مقابل 205 نائب، وبعد هذا الرفض ادخل عليها بعض التعديلات فوافق عليها مجلس الشيوخ، حيث كانت نتيجة التصويت التي جرت في 2 أكتوبر 2008 تتمثل في 74 سيناتورا مؤيدا مقابل 25 معارضا، ثم اقرها مجلس النواب بعد ادخال التعديلات عليها في 3 أكتوبر 2008 حيث كانت نتيجة التصويت الذي جرى بعد خمسة ايام من رفضها الاولي تأييد 263 نائب مقابل 171 معارضا لها.

وفيما يلي تفصيل لبعض الاجراءات الرئيسية التي تضمنتها خطة الانقاذ المالية وذلك كالتالي:

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء اصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري، ويتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية امكانية شراء اصول هالكة بقيمة تصل الى 250 مليار دولار في مرحلة اولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ الى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويملك اعضاء الكونغرس الأمريكي حق النقض الفيتو على عمليات الشراء والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه 700 مليار دولار.²
- وفي 31 ديسمبر من سنة 2009 تنتهي صلاحية الحكومة الفدرالية في استعمال هذا المبلغ الا بموافقة الكونغرس على تمديد هذه الفترة لمدة اخرى اقصاها سنتان من تاريخ اقرار الخطة.
- مساهمة الدولة في رؤوس اموال وارباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة،³ الامر الذي يمكنها من تحقيق ارباح اذا تحسنت ظروف الاسواق المالية.

¹ ابراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 103

² محمد عبد الحميد عطية، الازمة المالية العالمية واثرها على اسواق المال، مرجع سابق، ص 274

³ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، مرجع سابق، ص 63

- توافق البنوك التي تباع الاسهم الممتازة للخرينة على وضع سقف للتعويزات التي تمنح لمديريها الكبار وعلى عدم تشجيع الجوائز ومنحها للقيام بالمجازفة والابتعاد عن منح صفقات كبيرة للتقاعد، ويبلغ اكبر استثمار في بنك واحد 25 مليار دولار أو 3 % من اصوله.¹
- تكليف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات المالية، والبنوك المركزية لدول اخرى لوضع خطط مماثلة.²
- من اجل ضمان الثقة في الاسواق للمودعين تم اصدار ضمانات جديدة لديون البنوك وودائعها، حيث تضمنت مؤسسة تأمين الودائع الاتحادية بشكل مؤقت ديون جميع المؤسسات المؤمنة لديها وشركاتها الفرعية بهدف تسهيل القروض بين البنوك، كما تم رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 الف دولار الى 250 الف دولار لمدة عام واحد.
- منح اعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم، واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على ارباح متوقعة لم تتحقق بعد، وأيضا تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بمجمائة الف دولار.³
- يشرف مجلس المراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة، كما يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الاصول والتدقيق في الحسابات، ويتم تعيين مفتش عام مستقبل لمراقبة قرارات وزير الخزانة ويدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.⁴
- وضع اجراءات حماية للمالكين المهديين بمصادرة منازلهم بسبب عجزهم عن دفع القروض العقارية، والذين وصل عددهم ابان تنفيذ خطة الانقاذ الى مليوني شخص، ويعولون مليوني اسرة أهمها السماح لهم بمراجعة شروط منح القروض العقارية لهم، بسبب الصعوبات التي يواجهونها في السداد.⁵

¹ محمد ابو حمور، الازمة الاقتصادية وتداعياتها على الوطن العربي، سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، الاردن، 2012، ص ص 114، 115

² ابراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 110

³ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الآزمات المالية، مرجع سابق، ص 63

⁴ محمد عبد الحميد عطية، الازمة المالية العالمية واثرها على اسواق المال، مرجع سابق، ص 274

⁵ ابراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 111

_ تأسيس صناديق استثمار لشراء الديون العقارية،¹ يقوم هذا الصندوق بشراء سندات تجارية تصدرها الشركات للحصول على سيولة تصل مدتها من يومين الى 270 يوما.

ثانيا: خطة الإنقاذ الأوروبية

عند اندلاع الازمة المالية العالمية اثرت فورا على دول اوروبا، الامر الذي جعل هذه الاخيرة تعلن عن تحركات أحادية من جانبها، تتضمن خطط انقاذ مالية هائلة على نسق خطة الانقاذ الامريكية لمواجهة الازمة، وعليه سنذكر خطط بعض الدول الاوروبية كما يلي:

1. منطقة الأورو

صادقت دول الاتحاد الاوروي في منتصف شهر اكتوبر 2008 بروكسل على الخطة الاوروبية المشتركة لمواجهة الازمة المالية بالموافقة على منح ضمانات حكومية للقروض المصرفية المتبادلة بين بنوك دول الاتحاد الاوروي، والنظر في امكانية التأمين الكامل او الجزئي للبنوك التي وجدت نفسها على حافة الافلاس.²

2. بريطانيا

أعلنت بريطانيا بدورها انها ستقدم مبلغا يصل الى 37 مليار جنيه استرليني (63 مليار دولار) لدعم ميزانية ثلاثة اكبر مصارف البلاد، واعلنت سابقا عن خطة بقيمة خمسين مليار جنيه استرليني (88 مليار دولار) لتأمين بنوك رئيسية جزئيا، ووعدت بتقديم 250 مليار جنيه (438 مليار دولار) قروضا للبنوك، ومن شأن هذه الخطوة ان تجعل من الحكومة البريطانية المساهم الرئيسي في بنكين على الاقل، وتشتترط الخطة على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيض التوزيعات النقدية.³

3. فرنسا

اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار اورو اي ما يعادل 491 مليار دولار.⁴ تتضمن 320 مليار اورو لضمان اعادة تمويل البنوك و40 مليار اورو كدعم من طرف الحكومة لتزيد البنوك برؤوس اموال اضافية.

¹ عبد الكريم شنخار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، مرجع سابق، ص 220

² بوعشة مبارك، الازمة المالية - الجذور الاسباب والافاق -، ملتقى دولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21 اكتوبر 2009، ص 44

³ محمد ابو حمور، الازمة الاقتصادية وتداعياتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 121-122

⁴ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، مرجع سابق، ص 63

4. ألمانيا

أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن خطة انقاذ مالية قيمتها 500 مليار أورو، تم بموجبها تأسيس صندوق لاستقرار الاسواق المالية لدعم القاعدة الرأسمالية للمؤسسات المالية حتى نهاية سنة 2009 مع تخصيص 400 مليار أورو كضمانات مصرفية بالإضافة الى توفير 100 مليار أورو من بينها 80 مليار أورو لإعادة رسملة المؤسسات المصرفية.¹

ثالثا: خطط الإنقاذ في بعض الدول النامية

تمثلت خطط الانقاذ المتبعة في بعض الدول النامية لمواجهة الازمة العالمية كما يلي:

1. الصين:

ومن ضمن الجهود العالمية المبذولة باستمرار للوقوف في مواجهة الازمة العالمية أعدت الحكومة الصينية خطة للتحفيز الاقتصادي والتي أعلن عنها في نوفمبر 2008 بقيمة 586 مليار دولار وذلك من اجل تنشيط الطلب على الاستهلاك المحلي، وهذه الخطة اعدت للتطبيق في فترات زمنية بدءا من الفصل الرابع من عام 2008 ومرورا بعام 2009 وحتى عام 2010.²

2. روسيا :

أقر مجلس الانقاذ الروسي خطة انقاذ القطاع المصرفي بقيمة 63 مليار يورو ما يعادل 84 مليار دولار يتم توفيرها من الاحتياطي النقدي الروسي وتمويل من مصرف التنمية، وتحصل المصارف المتعثرة على قروض من هذه المبالغ وشراء سندات الشركات الروسية بـ 5 مليار أورو اي ما يعادل 6.65 مليار دولار، وتخفيض الاحتياطي الازمائي للمصارف، لزيادة السيولة في القطاع المصرفي وارساء الاستقرار في السيولة.³

رابعا: الدروس المستفادة

1. كشفت الازمة المالية بوضوح عن ان الاسواق المالية العالمية صارت تسعى الى تعظيم الارباح بكل الطرق والوسائل، مما ادى الى تسبب كبير في ضبط وتأمين المعاملات والاعمال سواء على مستوى المؤسسات المالية والمصارف أو على مستوى البنوك المركزية واجهزة الرقابة المالية الحكومية.⁴ الامر الذي أكد انه يجب ان تكون رقابة مالية على المؤسسات المالية وذلك بإشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 117، 118

² علي عبد الفتاح ابو شرار، الازمة المالية العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 80

³ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، مرجع سابق، ص 66

⁴ صلاح الدين حسن السيسي، الاسواق المالية الازمات المالية، مرجع سابق، ص 300

- التامة وتعمل على ادارة افضل للسيولة الدولية والحفاظ على الثقة في الاسواق المالية من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفر السيولة في الجهاز المصرفي.
2. ان الازمة المالية تمر بعدة مراحل، فقبل حدوث الازمة المالية الاخيرة كانت هناك ارهاصات ومقدمات وسيناريوهات موضوعة من ضمنها السيناريو الاسوأ الذي حدث فعلا، ولذلك يجب على متخذ القرار الانتباه مبكرا وتكوين فريق لإدارة الازمات في كل منطقة أو شركة داخل كل دولة تكون مهمته رصد وتحليل المعلومات المالية والاقتصادية حول العالم واشارات الانذار المبكر التي تقدم علامات على احتمالات حدوث الازمات، لأنه كلما كان هناك انتباه لاحتمال حدوث الازمة كلما امكن الاستعداد لها واتخاذ اجراءات سريعة ومبكرة للتعامل معها اذا حدثت وكلما زادت فعالية علاجها والتعامل معها.¹
3. رغم ضخامة الازمة واتساعها الا انها لم تؤثر في المصارف الاسلامية كون الشريعة الاسلامية التي تحكم عمل تلك المؤسسات المالية تحرم التعامل في الادوات المالية التي نتجت عنها ازمة الرهن العقاري، وعليه فإن الالتزام بقواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الاسلامي، والاعتماد على احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية هي البديل المقدم والحل المناسب لتجاوز الازمة الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.²
4. أوضحت الازمة ان الاقتصاد الحر لا يعني غياب الدولة، خاصة وأن هذا الغياب في الولايات المتحدة كان من الاسباب الرئيسية لتفجر الازمة واصبح من المقرر ان للدولة دورها الواجب والرئيسي وعلى الاخص بالنسبة للتنظيم والرقابة والمتابعة بل وبالنسبة للتدخل المباشر في بعض الظروف.³
5. كشفت الازمة على ضرورة وقف اعتماد عملة الدولار كأساس للعملات العالمية في تكوين الاحتياطات الدولية وللنظام المصرفي والمالي والاقتصاد العالمي، واعتماد سلة عملات عالمية من اجل ذلك وتحقيقا للاستقرار النقدي.
6. اعادة اصلاح اسس وآليات عمل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
7. بينت الازمة ان اهمية وجود قواعد حازمة للإقراض والتزام المؤسسات المالية بها، وتفادي الآليات المركبة التي قد تؤدي الى تدهور نوعية المحافظ، ووضع قواعد حاكمة لمخاطر الائتمان مع تفادي التركيز على تمويل قطاعات بعينها.⁴

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مرجع سابق، ص 19

² المنظمة العربية للتنمية الادارية، التنافسية واثرها على الاستثمارات العربية، مصر، 2011، ص 65

³ محيي محمد مسعد، الاستثمار والازمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 107

⁴ صلاح الدين حسن السيسي، الاسواق المالية الازمات المالية، مرجع سابق، ص 301

المبحث الرابع: صندوق النقد الدولي ودوره في معالجة الأزمات المالية

يسعى صندوق النقد الدولي من خلال هياكله وآليات عمله وأدواته التمويلية الى تحقيق متطلبات السيولة العالمية وتشجيع الدول على انتهاز سياسات اقتصادية سليمة، كما انه يعمل على منع وقوع الازمات في النظام الاقتصادي العالمي، حيث كان لهذه الازمات الاقتصادية دور كبير في نشوئه لضبط النظام النقدي الدولي، وعليه سنتناول في هذا المبحث دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية من خلال التطرق في البداية الى نشأته ومهامه وأهدافه وكذا مجال اختصاصه ثم سنتناول اجهزة صندوق النقد الدولي وموارده ثم سنحاول التعرف على انواع التسهيلات التي يقدمها الصندوق وسماتها، ثم نحاول ابراز الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في علاج الازمات المالية.

المطلب الأول: نشأة الصندوق، مهامه، أهدافه، خصائصه، ومجال اختصاصه

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم، كما يسعى لتيسير التجارة الدولية وزيادة معدلات توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم.¹

أولاً: تعريفه

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الامم المتحدة، انشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا.² ولقد تأسس بموجب الاتفاقية التي توصل اليها مؤتمر بريتن وودز، وقد اصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من 27 ديسمبر 1945.

وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، اي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة، ويستهدف الصندوق منع وقوع الازمات في النظام النقدي الدولي عن طريق تشجيع الدول المختلفة على اتباع سياسات اقتصادية سليمة، كما انه يمكن ان تستفيد من موارده الاعضاء الذين يحتاجون الى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.³

¹ صندوق النقد الدولي، لمحة عن صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، مارس 2015، ص1

² السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، ط1، الاردن، 2011، ص266

³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2010، ص

ثانياً: نشأته

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في جويلية 1944 اثناء مؤتمر للأمم المتحدة، عقد هذا المؤتمر في بريتن وودز بولاية "نيوهامشير" الامريكية عندما اتفق ممثلو 45 حكومة على اطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي اسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين.¹

فخلال هذا العقد ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، ولكن هذا الإجراء لم يؤدي الى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والنتاج وتوظيف العمالة، ومن أجل المحافظة على الاحتياطات المتناقصة من الذهب والعملات الاجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها، بينما فرض البعض الآخر قيودا معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الاجنبية، على أن هذه الحلول أدت الى نتائج عكسية، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة، وقد أدت سياسات إفقار الجار هذه الى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقصت التجارة العالمية تناقصا حادا وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثيرة.²

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية اجتمع ممثلو 44 دولة عام 1944 في بريتن وودز بولاية "نيوهامشير" الامريكية من أجل البحث عن آليات تساعد في استقرار النظام الاقتصادي والمالي العالمي بوضع نظام نقدي دولي جديد لمعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية التي خلفتها الحرب، واهم ما طرح في هذا المؤتمر مشروعين مختلفين من الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا لفكرة انشاء صندوق، حيث المشروع الاول تقدم به الاقتصادي الامريكي هاري "ديكستر هوايت" والمشروع الثاني تقدم به الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز".

حيث اقترح كينز انشاء اتحاد دولي للمقاصة يستخدم نقودا دولية يطلق عليها اسم بانكور وبحجم يؤدي الى مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي في العالم وتتحدد قيمة هذه العملة على اساس ربطها بقيمة معينة من الذهب وتقبلها الدول الاعضاء في تسوية معاملاتها الدولية حيث تقوم الدول الاعضاء عن طريق بنوكها المركزية بفتح حساب في الاتحاد الدولي للمقاصة وتعمل كل دولة على موازنة مدفوعاتها بنفسها ويحدث ذلك في ظل ظروف يترتب عليها عجز، فإن دولة العجز يصبح حسابها مدينا في الاتحاد ودولة

¹ السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية، ط1، مصر، 2011، ص337

² حمد فواز الديلمي، احمد يوسف دودين، ادارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 129

الفائض يصبح حسابها دائناً في الاتحاد، وتستخدم كل دولة حصتها من السحب لعملة البنوك بالإضافة إلى الذهب في تسوية مدفوعاتها الدولية، ويجوز للاتحاد بفتح اعتمادات للدول الأعضاء لكي تقوم بالسحب من البنك مبلغ من النقود ولكن في حدود معينة ولا يحتاج الاتحاد للبدء في عمله إلى ايداع ودائع من الذهب أو العملات الأخرى.¹ ولقد ذكر كينز أيضاً في مقترحاته القواعد التنظيمية المتعلقة بالبنوك.

أما الاقتصادي الأمريكي (هوايت) كان مشروعه لا يهدف إلى إحلال سلطة نقدية دولية محل السلطات النقدية المحلية بل تصور إمكانية التعاون بين هذه السلطات، والغاية الرئيسية أن تصبح عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل وذات أسعار صرف ثابتة وأن تتخلى الدول الأعضاء عن أنظمة الرقابة على الصرف وعن تعدد أسعار الصرف.²

وعليه قدم (هوايت) إلى مؤتمر برتن وودز مشروعاً يتضمن إنشاء نظام نقدي دولي جديد يتمثل في صندوق النقد الدولي والذي يهدف إلى استقرار أسعار الصرف حيث اقترح وحدة نقد دولية أطلق عليها "اليونتياس" قابلة للتحويل إلى عملات الدول الأخرى وترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب وذلك من أجل استخدامها كوحدة للحساب ولموازنة الصرف بين الدول المتعاملة، واقترح على الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملاتها بالذهب أو "اليونتياس"، واقترح أن يكون حجم الحصة لأي دولة مشاركة في الصندوق متناسباً مع حجم ما تملك من الذهب والنقد الأجنبي وحجم دخلها القومي ومدى التقلبات في ميزان مدفوعاتها، وأيضاً تستطيع الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أن تسحب من الصندوق عملات أجنبية لمواجهة هذا العجز، ولكن لا تستطيع دولة العجز شراء عملات أجنبية باستمرار إذا زاد ما بحوزة الصندوق من عملة هذه الدولة على 200 بالمائة من حصتها، ويستطيع الصندوق أن يفرض على الدولة المقترضة بعض الإجراءات التي يراها.³ ولقد تم قبول مشروع الاقتصادي الأمريكي (هوايت) ورفض مشروع الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز.

وبرز صندوق النقد الدولي للوجود بصيغة رسمية في 27 ديسمبر 1945 بعد توقيع 29 دولة على ميثاق الصندوق في مؤتمر برتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 01-22 جويلية 1944، وبدأ ممارسة أعماله في 01 مارس 1947 ويبلغ عدد أعضائه 184 دولة.⁴

¹ علي عبد الفتاح شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احداثها اسبابها تداعياتها، مرجع سابق، ص 199

² عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 96

³ علي عبد الفتاح شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احداثها اسبابها تداعياتها، مرجع سابق، ص 200، 201

⁴ السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر،

وتم تعديل اتفاقية الصندوق مرتين منذ تأسيسه وحتى الآن: كان التعديل الأول في سنة 1969، وسمحت بمنح الصندوق صلاحية تطوير احتياطي جديد أطلق عليه "حقوق السحب الخاصة" ليستخدم إلى جانب وسائل السيولة التقليدية الأخرى كالذهب والدولار والعملات الأجنبية القابلة للتداول الحر، وذلك تمثيلاً مع الهدف الخاص بضرورة تأمين وسائل كافية من السيولة لتمويل التجارة الدولية، والتعديل الثاني في سنة 1978 وعملت على تخفيض التدرجي لدور الذهب كاحتياطي دولي وتعزيز دور حقوق السحب الخاصة وتوسيع استخدامها لتصبح الاحتياطي الرئيسي في نظام النقد الدولي وسمحت بحرية الدول الأعضاء في اختيار ترتيباتهم النقدية التبادلية وفق إطار جديد للمراقبة والإشراف.¹

ثالثاً: أهدافه

- حددت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء الصندوق أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:
- تصحيح الاختلال الذي يمكن أن يتعرض له الدول الأعضاء في موازين المدفوعات ومنح الدول الأعضاء الثقة، وبإمكان تحقيق ذلك من خلال موارد الصندوق دون الأضرار بالرخاء الوطني، ولكن العجز الذي يقوم الصندوق بتصحيحه هو العجز المؤقت أما العجز الدائم فيقع تصحيحه على عاتق الدولة فهو ينتج إما بسبب اتباع الدولة سياسات مالية أو نقدية غير سديدة أو بسبب ظهور قوى خارجة عن سيطرة الدولة.²
 - تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيء سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.³
 - اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنشيط التجارة الدولية ودعم تطورها على أسس متوازنة، بحيث تقود إلى مستويات عالية من العمالة والتشغيل والدخل الحقيقي من خلال تطوير الموارد الانتاجية لدى الدول الأعضاء، وتأمين حرية تبادل العملات بينها.⁴

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 140

² نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 235

³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 152

⁴ إبراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 140

- تحقيق استقرار سعر الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في أسعار الصرف وهذا لا يعني جمود سعر الصرف وإنما عدم تقبله على نحو مستمر كما يعني إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة ولكن على وفق شروط محددة وتحت رقابة دولية.¹
- المساهمة في انشاء نظام متعدد الاطراف للمدفوعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الاعضاء للتخلص من قيود الصرف الاجنبي التي تعرقل التجارة الدولية،² الامر الذي ييسر عملية عقد الصفقات النقدية بين الدول الاعضاء.

رابعاً: مهامه

ومن اجل قيام الصندوق بالأهداف السابقة الذكر عليه القيام بالمهام التالية:³

1. المهمة التمويلية : وتتعلق هذه المهمة بإمداد الاعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض او تسهيلات ائتمانية عند الضرورة ويندرج تحت هذه المهمة الرئيسية المهام الفرعية التالية:
 - منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها الموارد اللازمة لتصحيح هذا الاختلال دون اللجوء الى فرض اجراءات نقدية في اقتصاديات هذه الدول.
 - تقديم السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية وذلك من خلال ما يسمى بحقوق السحب الخاصة.
 - تقديم الموارد والقروض بالتعاون مع البنك الدولي والتي تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وهي معدة لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد، وتقدم هذه الموارد بالذات الى البلدان ذات الدخل المنخفض.
2. المهمة الرقابية والارشادية: ويندرج تحت هذه المهمة الفرعية التالية :
 - المحافظة على استقرار اسعار الصرف ومنع الدول من المنافسة على تخفيض قيمة عملاتها.
 - اقامة نظام دفع متعدد الاطراف، ومنع فرض القيود على الصرف التي تحول دون تنمية التجارة وتنشيطها.

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 234

² عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي مدخل حديث، مرجع سابق، ص 28

³ علي عبد الفتاح ابو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احداثها اسبابها تداعياتها، مرجع سابق، ص 202-

- يقترح الصندوق على الدول الاعضاء سياسات تصحيحية يحق لهذه الدول قبولها وتطبيقها، وذلك من أجل الوصول الى توازن خارجي ذات صلة بتحقيق توازن داخلي.
- يقوم الصندوق بتقديم النصح والمشورة الى الدول الاعضاء في مجال الامور النقدية والاقتصادية.
- مراقبة النظام النقدي الدولي.

المطلب الثاني: أجهزة صندوق النقد الدولي وموارده

سنتناول في هذا المطلب اجهزة الصندوق التي تعمل على تسييره وكذا موارده، وذلك كما يلي:

أولاً: أجهزة الصندوق

يتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الاعضاء البالغ عددهم 184 بلد، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام علماً بأن كل عضو في فريق الادارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم، وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين صاحب السلطة الإشرافية العليا، وبناءاً عليه يتولى أعمال الصندوق ثلاثة أجهزة رئيسية هي مجلس المحافظين ومديرون تنفيذيون ومدير عام.¹ وتتوزع السلطات والمسؤوليات في الصندوق على النحو التالي:

1. مجلس المحافظين:

يتكون من الدول الأعضاء في الصندوق، وهو صاحب السلطة العليا في ادارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنويا خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ - عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في تلك الدولة - ومحافظ مناوب، ويفصل مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ونظراً لأنه يجتمع مرة واحدة سنويا فقد فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.²

2. المجلس التنفيذي:

يتألف المجلس التنفيذي من 24 مديراً، ويرأسه المدير العام للصندوق ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الاسبوع يستغرق كل منها يوماً كاملاً، وتتم تلك الاجتماعات في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة وقد خصص الصندوق في المجلس التنفيذي مقاعد مستقلة الى الدول ذات المساهمة

¹ السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص 310

² طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 164

الكبيرة وهي الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا الى جانب مقاعد الصين وروسيا والسعودية، اما مقاعد الستة عشر الاخرى يكون تخصيصها عن طريق الانتخابات من خلال مجموعات دولية تعرف باسم الدوائر الانتخابية وفي مدة عامين فقط.¹

3. المدير العام:

يتولى المديرين التنفيذيين انتخاب المدير الاداري العام للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويتولى المدير رئاسة مجلس المديرين التنفيذيين الى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي ويساعده في عمله نائب اول ونائبان آخران، كما انه يرأس جميع العاملين في الصندوق بمعاونة عدد من المحاسبين والقانونيين والاداريين.²

4. موظفو الصندوق:

يضم الصندوق مجموعة من الموظفين المدنيين الدوليين، ويبلغ عددهم حاليا نحو 2800 موظف ينتمون الى 133 دولة، وتنص مواد الاتفاقية في الصندوق على ان يتمتع موظفوه بأعلى درجات الكفاءة والخبرة الفنية، وان تراعي في تعيينهم اعتبارات التنوع في عضوية الصندوق، وتبعاً لذلك يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين تقريبا.³

ثانياً: موارده

تتمثل مصادر موارد صندوق النقد الدولي في الآتي:

1. المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص التي تسدها البلدان عند الانضمام الى عضوية الصندوق او في اعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع البلدان 25 بالمئة من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة* أو بالذهب أو بإحدى العملات الرئيسية مثل دولار

¹ السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سابق، ص268

² يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2012، ص 22

³ عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي مدخل حديث، مرجع سابق، ص 98

* يقصد بوحدة حقوق السحب الخاصة وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق، وتستخدم حقوق السحب الخاصة كوحدة حساب أو كأساس لوحدة الحساب في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي الأورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي.

الولايات المتحدة الأمريكية أو الين الياباني، ويمكن للصندوق ان يطلب المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملة الوطنية لأغراض الاقتراض حسب الحاجة.¹

ويتوقف حجم او نسبة اشتراك كل عضو على الوزن النسبي له في الاقتصاد العالمي، فالحصص تحدد القيمة الاجمالية للموارد المالية التي ينبغي على العضو تقديمها للصندوق، كما انها تحدد القدرة على التصويت وصناعة واتخاذ القرارات وحصصة العضو من حقوق السحب الخاصة، كما ان حجم الاموال التي يستطيع العضو الحصول عليها من الصندوق تتوقف على حصته في الصندوق.²

2. يقوم الصندوق بالاقتراض عند الضرورة من اجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، وذلك من خلال المصدرين التاليين:³

- الاتفاقات العامة للإقراض: وهو تفويض بالاتفاق مع بعض الدول على السماح للصندوق بالسحب بحدود مبلغ 25 مليار دولار مقابل فوائد يدفعها الصندوق على ما يسحبه من هذه القروض وعلى ان يقوم بتسديد القرض خلال 5 سنوات.

- الاقتراض من الدول الاعضاء في الصندوق.

3. الرسوم التي يتقاضاها في مقابل استخدام الدول الاعضاء لموارده.⁴

المطلب الثالث: أنواع التسهيلات التي يقدمها الصندوق وسماتها

قام صندوق النقد الدولي منذ انشائه بتقديم الكثير من التسهيلات الائتمانية للدول الاعضاء عندما تعاني من نقص في السيولة الدولية بهدف مساعدتها في مواجهة الصعوبات التي تصيب موازين المدفوعات نتيجة اختلال مؤقت فيها، وفيما يلي سنتناول أشكال هذه التسهيلات الائتمانية وكذا سماتها.

أولاً: أنواع التسهيلات المقدمة من طرف الصندوق

تتمثل اهم التسهيلات المقدمة من طرف الصندوق في ما يلي:

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سابق، ص 269

² رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، ط2، مصر، 2010، ص 179

³ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، ط1، مصر، 2008، ص 171

⁴ عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي مدخل حديث، مرجع سابق، ص 105

1. اتفاقات الاستعداد الائتماني:

وهي تشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق، وقد استخدمت لأول مرة في عام 1952،¹ ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهرا في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.²

2. مساعدات الطوارئ:

استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها، وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت منها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.³

3. التسهيلات الممتدة:

وهذه التسهيلات تم انشاؤها في العام 1974 وتسمح للأعضاء بالاقتراض أو السحب حتى 140 بالمئة من حصصهم على مدار 3-4 سنوات وذلك للتغلب على الاختلال الهيكلي.⁴ الذي يمكن ان ينعكس على ميزان المدفوعات.

4. تسهيلات التصحيح الهيكلي

انشئ هذا التسهيل عام 1987 بهدف تقديم المساعدة المرتبطة خاصة بميزان المدفوعات الخاص بالدول النامية منخفضة الدخل، بشروط بالغة اليسر، وان تكون مشاكل ميزان المدفوعات ذات طابع طويل الاجل وفي الوقت نفسه لا تكفي الموارد المالية التي يحصل عليها العضو من التسهيلات الاخرى التي يقدمها الصندوق.⁵

5. التسهيلات الخاصة بتحويل الانظمة الاقتصادية

وهي مساعدات مالية تم انشاؤها في عام 1993 للدول الاعضاء التي تواجه مشاكل في موازين مدفوعاتها للتحويل الى النظام الرأسمالي.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 350

² يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، مرجع سابق، ص 33

³ حمد فواز الديلمي، احمد يوسف دودين، ادارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 144

⁴ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط1، الاردن، 2012، ص 225

⁵ عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، مرجع سابق، ص 121

6. التسهيلات النفطية

ولقد تم انشاء هذه التسهيلات في عام 1974، ويمكن للأعضاء الحصول على قروض من الدول المصدرة للبترول بأسعار فائدة منخفضة نسبياً، ولقد انشئت هذه التسهيلات بعد الارتفاع الحاد في اسعار البترول في بداية السبعينات من القرن العشرين الماضي، ولقد استخدم لها 6.6 مليار دولار في عام 1991.¹

7. تسهيل النمو والحد من الفقر:

هذا التسهيل حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999، هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.²

8. تسهيل الاحتياطي التكميلي:

هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.³

ثانياً: أهم سمات الإقراض المقدم من الصندوق

1. صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكا للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويتم إيداع النقد الأجنبي المقدم الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق، لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطياته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات، وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها.⁴
2. قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لا بد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات، وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 225

² السيد احمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 351

³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2010، ص 157

⁴ يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، مرجع سابق، ص 35

عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق مجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض، ولا بد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة، كذلك فإن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات.¹

3. يمنح الصندوق قروض مؤقتة، حيث يمكن أن تصرف القروض على فترات تتراوح من ستة أشهر إلى أربعة سنوات وذلك حسب التسهيل الممنوح للدولة المقترضة.

4. يطالب الصندوق الدولة المقترضة اعطاء الأولوية لقروضه عند تسديدها لقروضها، حيث يجب أن يسدد قرض الصندوق في الموعد المحدد، وعليه يطبق الصندوق إجراءات رادعة لعدم التسديد.

5. جدير بالذكر أن البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق - فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل - تدفع أسعار الفائدة ورسوم الخدمة القائمة على السوق، بالإضافة إلى رسم التزام يمكن للمقترض استرداده، ويمكن فرض رسم إضافي إذا تجاوز القرض مستوى حدي معين لإنهاء البلدان الأعضاء عن الاستخدام المفرط لأموال الصندوق، وتنطبق الرسوم الإضافية أيضا على المسحوبات بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي، أما البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر هو 0.5% سنويا.²

المطلب الرابع: دور صندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد الاطراف الفاعلة في الازمات المالية، فعندما تطل أزمة مالية احدى الدول سواء خروجها منها او تعديا اليها من الدول الاخرى وتعجز المؤسسات الوطنية لهذه الدولة عن مواجهة تلك الازمة، فلا تجد الدولة مفرًا من اللجوء الى المؤسسات الدولية المعنية لمساعدتها في تخطي ازمته، او مواجهتها خاصة باعتباره وحسب وظيفته مقرض الملاذ الاخير .

ويساعد الصندوق البلدان المتضررة من الأزمات عن طريق تزويدها بالدعم المالي لكي تتاح لها الفرصة الكافية لتنفيذ سياسات لمواكبة الأزمات من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي والنمو، ولما كان منع وقوع الأزمات يمكن أن يكون أكثر فعالية من حلها، يقدم الصندوق التمويل الوقائي أيضا للعمل على منع الأزمات وتأمين البلدان ضدها، وقد طور الصندوق أدوات الإقراض في السنوات الأخيرة لتلبية احتياجات البلدان المتعثرة.

¹ حمد فواز الديلمي، احمد يوسف دودين، ادارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 146

² يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، مرجع سابق، ص 36

وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب ابراز شروط الصندوق عند اللجوء اليه و برامج الصندوق في مواجهة الازمات وكذا العوامل التي كانت وراء اضعاف مكانة الصندوق وذلك كما يلي:

أولاً: شروط الصندوق عند اللجوء إليه

- يفرض الصندوق عند اللجوء اليه على الدول التي تطلب مساعدته شروط نمطية تجعل معظم الدول ترفض اللجوء اليه إلا اذا لم تجد مفراً من ذلك، وتمثل هذه الشروط فيما يلي:¹
- تحرير الاسعار من أي تدخل حكومي، والغاء الدعم على السلع الضرورية
- اغلاق سوق العمل على من به اثناء نشوء الازمة، بل وامكانية الاستغناء عن الكثير منهم بدعوى مكافحة البطالة المقنعة، وضغط الانفاق الحكومي.
- تحرير سعر الصرف اثناء الازمة، للسماح بانخفاض قيمة العملة الوطنية في مقابلة العملات الاجنبية من اجل زيادة قيمة الصادرات وخفض قيمة الواردات.
- السعي في اتجاه خصخصة الانشطة الاقتصادية لإيمانه بان القطاع الخاص له القدرة عن غيره على ادارة الانشطة التجارية.
- اغلاق المؤسسات الاقتصادية المتعسرة، ومن بينها البنوك والمؤسسات المالية الصغيرة التي تكون قد تعثرت اثناء الازمة المالية.
- فرض سياسة ائتمانية انكماشية على البنوك التي تسلم من خطر الاغلاق أثناء الازمة، والزامها برفع سعر الفائدة على الودائع.

ثانياً : برامج الصندوق في مواجهة الأزمات

أصبح الصندوق مؤخرًا يقوم بالإشراف على برامج معدة على اساس مؤشرات محددة لمحاولة التحسيس بالأخطار المحتملة وقريبة الوقوع وسياسات تفرض على الدول الاعضاء لتصحيح الاختلالات ومعرفة أسبابها وبالتالي المساعدة في معالجتها ومن أهم هذه البرامج سيتم التركيز على ثلاثة منها هي:

1. برامج التثبيت والتعديل الهيكلي:

هي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الافراط في الطلب الكلي المحلي والخارجي على المدين القصير والمتوسط بالتركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية (اسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب)، فتح المجال الخاص وتقليص دور الدول في الانشطة الاقتصادية، تشجيع

¹ ابراهيم عبد العزيز نجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص: 147-149

الاستثمار الخاص والاجنبي ركز عليها الصندوق في معالجة أزمة المديونية وفي اطار برامج اعادة الجدولة، ترتكز هذه البرامج على 3 محاور اساسية هي:¹

■ **المحور الاول:** تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وذلك باعتماد الاجراءات التالية :

- تخفيض قيمة العملة

- الغاء الرقابة على الصرف الاجنبي او تقليصها الى ادنى مستوى

- تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها

- الغاء الاتفاقيات الثنائية

- تحسين شروط الاقتراض الخارجي

■ **المحور الثاني:** مكافحة التضخم، ويشمل الاجراءات التالية:

- رفع سعر الفائدة الدائنة و المدينة.

- تخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب وتقليص الانفاق العام.

■ **المحور الثالث:** تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الاجنبي وذلك :

- بمنح مزايا ضريبة لصالح راس المال الاجنبي.

- ضمان عدم تأميم أو مصادرة الاستثمار الاجنبي.

- حرية تحويل الارباح الى الخارج.

- تقليص نمو القطاع العام وتشجيع آليات الخصخصة.

2. برامج الانذار المبكر

في اطار سعي الصندوق لاستشعار الازمات والتنبؤ بوقوعها لجأ هذا الاخير الى اعتماد نماذج من الاقتصاد القياسي تعرف بنماذج الانذار المبكر، الذي يعتمد في التحليل والتنبؤ بوقوع الازمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية (مدة 12 - 24 شهر) التي تؤدي الى أحداث الازمة، واهمها: نسبة الدين قصير الاجل الى احتياطات النقد الاجنبي والارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد، والعجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية بحيث كلما ارتفعت قيمة متغير من هذه المتغيرات ازداد احتمال وقوع الأزمة، هنا يتدخل الصندوق بمنح مهلة كافية لتبني سياسات تصحيحية.²

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 237، 238

² لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى دولي، جامعة فرحات عباس

سطفيف، ايام 20-21 أكتوبر 2009، ص 6

3. برامج اختبار الاجهاد

تعد برامج اختبار الاجهاد من اهم الادوات المستخدمة في ادارة المخاطر واختبار السلامة المالية وتقدير نقاط القوة والضعف للنظم المالية التي يجربها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999، اذ تحاول قياس مدى حساسية مجموعة المؤسسات (البنوك مثلا) والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغيير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.¹

ثالثا: عوامل اضعاف مكانة الصندوق

يوجد مجموعة من العوامل قادت الى اضعاف مكانة الصندوق الدولي والتي نذكر منها ما يلي:

1. وجهت الدول النامية والناشئة في مجموعة العشرين اتهامات الى صندوق النقد الدولي بأنه أداة طبيعية بيد بعض الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقوم الصندوق بتنفيذ السياسات التي تملئها عليه هذه الحكومات بشكل اعمى وهذا ما أدى الى وقوع الازمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي في حين كان يجب على الصندوق ان يلعب دورا مستقلا.²
2. في الازمة المالية الاسيوية كان التحليل الاولي للصندوق والعلاج الذي وصفه خاطئا، حيث خرجت ماليزيا من الازمة بانتهاجها سياسات عكسية لسياسات الصندوق على خلاف نظيراتها من الدول التي تعرضت للازمة والتزمت بسياسات الصندوق، وهذا ما جعل الدول تغير نظرتها اليه وقللت من اعتمادها عليه في الازمات المالية.
3. قام الكثير من المحللين والخبراء الاقتصاديين بالتنبؤ بوقوع الازمة المالية العالمية 2008 وذلك قبل اندلاعها بفترة طويلة معتمدين في تحليلهم على فقاعة الرهن العقاري وغيرها من الفقاعات المماثلة الا ان صندوق النقد الدولي لم يحرك ساكنا من أجل القيام بالدراسات والتحليلات والتوصيات التي تثبت ما ذهب اليه الخبراء والمحللين ومن المعروف أن صندوق النقد الدولي يمثل الجهة الوحيدة التي تؤثر على صانعي القرار وعليه فان موقفه غير المكترث لتحذيرات الخبراء والمحللين قاد الى وقوع الازمة من دون انذار مبكر وقامت الحكومات بلوم صندوق النقد الدولي على هذا التقصير الكبير.³

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 240

² علي عبد الفتاح ابو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احداثها اسبابها تداعياتها، مرجع سابق، ص 21

³ علي عبد الفتاح ابو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احداثها اسبابها تداعياتها، مرجع سابق، ص 20-21

المطلب الخامس: اجراءات الاصلاح على مستوى صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية

ليتمكن صندوق النقد الدولي من تفعيل دوره في علاج الازمات المالية العالمية، قام بإصلاحات في أدواره ومواقفه في النواحي التالية:

1. العمل على تجنب تكرار مثل هذه الأزمة:

العمل على منع وقوع مثل هذه الازمات مرة اخرى بإجراء تعديلات في طبيعة الدور الرقابي الذي يقوم به في النظام النقدي العالمي وبأسرع وقت ممكن إذ يقتصر دور الصندوق قبل وقوع الازمة على متابعة الاوضاع المالية والنقدية للدول الاعضاء بصورة ثنائية ومن ثم تقديم المعلومات المناسبة طبقا لرؤيته حول سير الاحداث المالية والنقدية في كل دولة على انفراد، ومن المفروض ان يتطور هذا الدور لكي يمكن الصندوق من ممارسة دور رقابي للأوضاع المالية بشكل متعدد الاطراف على المستوى الدولي وهذا ما يشكل تعديلا جذريا في مهام الصندوق.¹

ولقد أطلق الصندوق في الآونة الاخيرة مبادرات مهمة لتعزيز الرقابة تلبية لاحتياجات عالم أكثر اضطرابا بطابع العولمة والترابط، وتضمنت هذه المبادرات الإصلاح الشامل للإطار القانوني للرقابة بحيث يغطي التداعيات (عندما تؤثر السياسات الاقتصادية التي يطبقها أحد البلدان على البلدان الأخرى) وتعميق عملية تحليل المخاطر والنظم المالية وتعزيز عمليات تقييم المراكز الخارجية للبلدان الأعضاء والتحرك لمواجهة المخاوف التي تبيها البلدان بسرعة أكبر.²

2. اصلاح نظام الاقراض وزيادة حجمه

تمثلت اهم عناصر الاصلاح الشامل للإقراض فيما يلي:

- تحديث الشروط:

يهدف صندوق النقد الدولي الى تركيز الشروط المرتبطة بصرف قروضه وتطويرها كي تتلاءم مع مختلف درجات القوة التي تميز سياسات البلدان الاعضاء واساسياتها الاقتصادية حيث سبق توجيه له انتقادات بدعوى انه يبالغ في فرض شروط لا تركز بالقدر الكافي على الاهداف الاساسية، وسوف يتحقق هذا التحديث بالاعتماد على معايير الاهلية التي تتحدد سلفا (الشرطية المسبقة)، بدلا من الاعتماد على

¹ محمد ابراهيم السقا، دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد الخامس، الإمارات العربية المتحدة، ماي 2010، ص41

² تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي صحيفة وقائع، مارس 2016، ص4 على الموقع:

<https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm> شوهده يوم 2017/03/23

الشرطية التقليدية (اللاحقة)، إضافة الى ذلك سوف تبدأ من الان مراقبة تنفيذ السياسات الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق في سياق مراجعات البرامج، بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الاداء الهيكلية التي سيتوقف العمل بها في جميع اتفاقات الصندوق ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات التي تعقد مع البلدان منخفضة الدخل.¹

- استحداث خط الائتمان المرن

عبارة عن قرض حديث مزدوج الاستخدام، قابل للتجديد دون قيود، تستفيد منه الدول التي اثبتت مستوى قوي في تنفيذ السياسات الاقتصادية، لتلبية الاحتياجات الطارئة (اساس وقائي) واحتياجات ميزان المدفوعات الفعلية، دون الالتزام بتحقيق أهداف معينة في مجال السياسات الاقتصادية نظرا لتوفره على معايير الاهلية.² وكما انه يتمتع بطول آجال السداد التي يسمح بها من 3.25 سنة الى 5 سنوات.

- دعم اتفاقات الاستعداد الائتماني

تتيح الاصلاحات قدرا من المرونة أيضا في اقراض البلدان التي قد لا تكون مؤهلة للاستفادة من خط الموارد المرن وتحتاج الى تأمين وضعها على غرار البلدان الاخرى، ويمكن لهذه البلدان ان تعتمد على الاتفاقات الوقائية الجديدة للاستعداد الائتماني عالي الموارد باعتبارها نافذة معتادة للإقراض، وعلى غرار خط الائتمان المرن، تراعى الاتفاقات الوقائية ظروف كل بلد على حده وتسمح بتركيز صرف القرض في البداية حسب قوة سياسات البلد المعني وحالة البيئة الخارجية.³

- مضاعفة حدود الاستفادة من القروض

وافق الصندوق على مضاعفة حدود استفادة البلدان الأعضاء من القروض التي تقدم بشروط غير ميسرة، و تبلغ الحدود القصوى الجديدة للاستفادة من موارد الصندوق حوالي 200% من حصة العضوية على اساس سنوي و 600% على اساس تراكمي، وذلك لطمأنة البلدان الاعضاء على قدرة موارد الصندوق على تغطية احتياجاتها.

¹ صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري اصلاحا شاملا لنظام الاقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الاعضاء على تجاوز الازمة، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 24 مارس 2009، ص 3 متوفر على الموقع:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2009/NEW032409A.htm> شوهد يوم: 2017/03/23

² نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، مرجع سابق، ص 250

³ صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري اصلاحا شاملا لنظام الاقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الاعضاء على تجاوز الازمة، مرجع سابق، ص 3

- تبسيط هيكل التكلفة وآجال الاستحقاق

قام صندوق النقد الدولي بإصلاح شامل لهيكل التكلفة واجال الاستحقاق من اجل التشجيع على الاقتراض من الصندوق .

- تبسيط الادوات المستخدمة في الاقتراض

لقد ألغى صندوق النقد الدولي بعض التسهيلات التمويلية التي لم تعد مستخدمة كالتسهيل الاحتياطي التكميلي وتسهيل التمويل التعويضي والتسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الاجل.

- اصلاح التسهيلات الموجهة للدول الاعضاء منخفضة الدخل

وحتى تصبح عملية الاقتراض أكثر مرونة وملاءمة لبلدان الدخل المنخفض على اختلاف ظروفها أنشأ صندوق النقد الدولي في عام 2010 الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، ومن اجل تعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان منخفضة الدخل، تم رفع متوسط حدود الاستفادة من موارد الصندوق في ظل تسهيلات القروض الميسرة بمقدار الضعف.

3. الزيادة في موارد الصندوق

لقد أظهرت الأزمات وبصورة جلية المخاطر التي يمكن ان تترتب على نقص الموارد المالية للدول الأعضاء، وعليه يجب الزيادة في الأموال المتاحة تحت تصرف الصندوق بغرض تأمين الكمية اللازمة من الموارد المالية لمساعدة مختلف دول العالم على مواجهة نقص السيولة عند حدوث الأزمات المالية، وبشروط إقراض بسيطة تجعل الدول المتضررة تتعافى وتتخطى هذه الازمة وينتعث اقتصادها بسهولة وبدون تكاليف كبيرة.

ونظرا لعدم قدرة الصندوق على توفير الموارد المالية اللازمة عند حدوث بعض الازمات المالية، عمل على الزيادة في موارده المالية لدعم البلدان الأعضاء عند حدوث مثل هذه الازمات، وقد قام بذلك عن طريق زيادة اشتراكات العضوية التي يسدها البلدان الأعضاء والتي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق وكذلك من تأمين اتفاقيات كبيرة للاقتراض.

وأدت المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، التي تمت الموافقة عليها في ديسمبر 2010، إلى مضاعفة موارد الصندوق الدائمة لتصل إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 663 مليار دولار)، وفي 2016 أصبحت تصل طاقة الإقراض الكلية لدى الصندوق (تتضمن حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض، واتفاقات الاقتراض لعام 2012 بعد الأرصدة الاحترازية) إلى حوالي 690 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 950 مليار دولار).¹

4. إصلاح نظام الحصص والحوكمة

تمثل حصة الدولة في صندوق النقد الدولي مساهمتها في رأس مال الصندوق، ولحصة الدولة أهمية كبيرة لأنها تحدد القوة التصويتية للعضو من جانب وتحدد أيضا التسهيلات المالية التي يمكن أن يحصل عليها العضو من الصندوق من جانب آخر، بما في ذلك توزيعات حقوق السحب الخاصة، ويتسم التوزيع الحالي للحصص بعدم العدالة بين دول العالم المختلفة، خصوصا دول العالم الفقير، وهي مجموعة الدول الأوسع لمساعدة الصندوق ومساندته، والمشكلة أن هذه المجموعة من الدول ممثلة تمثيلا اقل مما يجب ووزن قوتها التصويتية ضعيف للغاية، ومنه فإن الصندوق في حاجة إلى إصلاح النظام الحالي للحصص لكي يعكس ليس فقط الأهمية النسبية للدول الأعضاء في التجارة والمعاملات المالية الدولية كما هو الحال الآن ولكن أيضا لإتاحة الفرص بصورة أكبر للدول الأقل تمثيلا في الحصص بصفة خاصة الدول الفقيرة وتقليص هيمنة الدول الغنية على عمليات اتخاذ القرارات في الصندوق.²

وتجدر الإشارة إلى انه في 15 ديسمبر 2010، وافق مجلس المحافظين على إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة بمقتضى المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، وتضمنت هذه الإصلاحات مضاعفة حصص عضوية الصندوق، مع تحويل نسبة من أنصبة الحصص الكلية تزيد على 6 نقاط مئوية إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية مع حماية الحصص التصويتية لأفقر البلدان الأعضاء، كذلك أدى الإصلاح إلى جعل المجلس التنفيذي أكثر تمثيلا للبلدان الأعضاء حيث يُنتار كل أعضائه بالانتخاب، والتزمت البلدان الأوروبية المتقدمة بتخفيض تمثيلها المجمع في المجلس التنفيذي عن طريق إلغاء اثنين من مقاعدها الحالية وتبني إصلاحات 2010 على إصلاحات نظام الحصص والأصوات المتفق عليها في أبريل 2008، وقد دخلت حيز التنفيذ في 3 مارس 2011 وبموجب هذه الإصلاحات حصل 54 بلدا عضوا على زيادة في حصة عضويته، وكانت الصين وكوريا والهند والبرازيل والمكسيك أكثر البلدان استفادة من

¹ صندوق النقد الدولي، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي، صحيفة وقائع، مارس 2016، ص2 على الموقع:

<https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm> شوهده يوم 2017/03/23

² محمد ابراهيم السقا، دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص4

هذه الزيادة، وهناك 135 بلدا عضوا آخر منها بلدان منخفضة الدخل زادت قوتها التصويتية مع زيادة الأصوات الأساسية، وهي نسبة مئوية ستظل ثابتة من مجموع الأصوات، ومع المراجعة العامة الرابعة عشرة، سوف تبلغ نسبة الحصص المحولة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية 9 نقاط مئوية.¹

5. تقديم ما يلزم من مساعدات فنية

تنبغي الإشارة إلى أنه قد حدث تحول جوهري في المهام التي يقدمها الصندوق من تقديم مساعدات مالية للدول الاعضاء عند الحاجة إلى تقديم مساعدات فنية للدول الأعضاء وخاصة الدول الفقيرة منها.² وتتمثل أهم مجالات المساعدة الفنية في دعم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعانة الدول الفقيرة على استيعاب المساعدات من الدول المانحة والدول الأخرى المقدمة للمساعدات، والمساعدة في كيفية تقديم وتبويب البيانات والإحصاءات بالصورة التي تسهل عمل التحليلات الاقتصادية والمالية السليمة، ورسم وتنفيذ سياسات للمالية العامة والميزانية وإدارة الإنفاق العام ومراقبته، وإدارة الإيرادات من الثروة الطبيعية بما في ذلك إدارة الصناديق السيادية، وإدارة الدين العام للدولة والتأكد من استدامة قدرة الدول على مواجهة أعباءه وتقوية الأطر الرقابية والقانونية والبنى التحتية للأسواق المالية وتحليل الروابط الاقتصادية الكلية والمالية.³

¹ صندوق النقد الدولي، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي، صحيفة وقائع، مارس 2016، ص 6 على الموقع:

<https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm> شوهد يوم 2017/03/23

² علي عبد الفتاح ابو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احداثها اسبابها تداعياتها، مرجع سابق، ص 22

³ محمد ابراهيم السقا، دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 4

خلاصة الفصل:

تنتج الأزمة المالية من الانهيار المفاجئ في الأسواق المالية والذي يتبعه تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم وانحيار في عدد من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الأخرى، وهذا الأمر يجعل اقتصاد دولة أو اقتصاد مجموعة دول في موقف صعب، وهذا الموقف يؤدي إلى تهديد كبير لهذا الاقتصاد وقطاعاته، ويتسم هذا التهديد بالمفاجأة وعدم التوقع من قبل صانع القرار، مما يؤدي إلى حدودية وضيق الوقت المتاح للتعامل مع الأزمة ومعالجتها ومواجهتها بكفاءة وفاعلية قبل استفحالها، لأن الأزمة المالية تتطلب التدخل السريع لصناع القرار لإنقاذ الاقتصاد ومؤسساته من أخطار هذه الأزمة.

ولقد شهد الاقتصاد العالمي مجموعة من الأزمات المالية الدولية كان أهمها أزمة الكساد العظيم عام 1929 وأزمة وول ستريت 1987 وأزمة المكسيك 1994 وأزمة جنوب شرق آسيا 1997، وترجع أهم أسباب هاته الأزمات إلى اضطرابات في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال وتشوهات النظام المصرفي.

كما شهد الاقتصاد العالمي في عام 2008 أزمة مالية خطيرة، تمثلت أهم أسبابها في انتهاج البنوك والمؤسسات المالية سياسات مالية جديدة كالمشتقات المالية، حيث كشفت هذه الأزمة على ضعف صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي والتنبؤ بالأزمات بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج والسياسات الأمر الذي جعله يتبنى إصلاحات عميقة تفاديا لحدوث مثل هذه الاختلالات في الاقتصاد العالمي مستقبلا.

الفصل الثاني

أزمة الديون السيادية 2010
بمنطقة الأورو وآليات التعامل معها

تمهيد :

أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث أن الاتجاه نحو انشاء هذه التكتلات سائد في كل أنحاء العالم وخاصة في الدول المتقدمة، وقد أنشأت هذه الأخيرة عدد من التجمعات الاقتصادية الاقليمية التي تسعى الى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، ومن هذه التكتلات في الدول المتقدمة تجربة الاتحاد الاوروبي في القارة الأوروبية، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر كتلة اقتصادية عالمية ومن أهم تجارب التكامل الاقتصادي نجاحا، خاصة بعد اعتماد الأورو كعملة موحدة لمجموعة من دول الاتحاد الاوروبي والتي أطلق عليها اسم منطقة الأورو.

وظل الاتحاد الاوروبي يمثل تجربة تكامل رائدة ونجاحة على مستوى العالم الى أن تفجرت أزمة مالية خطيرة في منطقة الأورو عام 2010 والتي سميت بأزمة الديون السيادية والتي كانت بدايتها في اليونان ثم ظهرت في كل من اسبانيا والبرتغال وايطاليا وايرلندا لتتأثر بها منطقة الاورو بصفة خاصة والاتحاد الاوروبي بصفة عامة، وعليه وخوفا من آثارها ومن أن تتفاقم وتمس جميع دول المنطقة قام الاتحاد الاوروبي وبمساعدة صندوق النقد الدولي باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير للخروج من هذه الأزمة.

وبناء على ما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو وذلك بعد التطرق الى نشأة هذه الأخيرة، وسيتم ذلك بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: الاتحاد النقدي الأوروبي "منطقة الأورو"

المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو

المبحث الرابع: الدول مصدر الأزمة في منطقة الأورو

المبحث الأول: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الأوروبية في التفكير بشأن وحدة اقتصادية ونقدية، وتعتبر الخطوات التالي ذكرها حجر الأساس الأول الذي من خلاله وصلت الوحدة النقدية إلى وضعيتها الراهنة، وقبل الوصول إلى هذه المرحلة من الاتحاد الأوروبي أي توحيد عملته النقدية وإنشاء منطقة الأورو كان لزاماً على الدول الأوروبية المنظمة أن تأخذ القرار بالتخلي عن جزء من سيادتها النقدية تمهيداً للتنازل عنها بالكامل وهكذا حتى أنشئ نظام نقدي أوروبي موحد بعد مروره بعدة مراحل، من أجل معرفة وفهم منطقة الأورو ينبغي ان نتعرض أولاً للخلفية التاريخية للاتحاد الأوروبي ومختلف المؤسسات التي تعمل على تسييره وكذا نظام نقده الأوروبي باعتباره أساس منطقة الأورو، وتأسيساً على ما سبق سيتم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة مطالب تمثلت في التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي ونظام النقد الأوروبي والنظام الأوروبي للبنوك المركزية ثم العملة الأوروبية الموحدة وصولاً إلى إنشاء منطقة الأورو.

المطلب الأول: ماهية الاتحاد الأوروبي

شهد إنشاء الاتحاد الأوروبي العديد من الأحداث سواء من حيث النشأة أو التوسع، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب بعد تعريفه إلقاء الضوء على كيفية نشأة هذا الاتحاد.

أولاً: تعريف الاتحاد الأوروبي

"الاتحاد الأوروبي" هو منظمة دولية تتميز بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم، له سوق اقتصادية موحدة وعملة واحدة هي الأورو الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل 28 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهو يتمتع بمقدار من السلطات والصلاحيات التي منحها دوله لمؤسسات الاتحاد المشتركة، لكن هذه الدول لم تصل في ذلك إلى حد تخليها عن سيادتها لمصلحة الاتحاد، بل تنازلت عن بعض مصالحها بهدف تحقيق المصالح المشتركة في اتحاد يوفر لها القوة والتأثير في العالم.¹

ثانياً: نشأة الاتحاد الأوروبي

لم تستطع الدعوات السابقة إلى التوحيد السياسي لأوروبا في العشرينيات أن تحقق تقدماً أمام تمسك الحكومات الصارم بقدسية السيادة القومية وعدم انقسامها، ولم تبدأ الحكومات في ابداء استعدادها لوضع

¹ أحمد علو، الاتحاد الأوروبي قوة الاقتصاد لا ترجمها السياسة، مجلة الجيش، العدد 313، جويلية 2011، شوهده على الموقع: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/conten>، بتاريخ: 11.05.2016.

آليات يمكن ان تحقق درجة أكبر من التعاون بين الدول الأوروبية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من دمار وانحيار اقتصادي.¹ وكانت أوروبا آنذاك مليئة بالحواجز والرسوم الجمركية وكذا العملات المختلفة، كما أن البلدان التي نشبت بينها الحروب لا تميل الى عقد مشروعات فيما بينها، وعليه عقد الصفقات عبر الحدود كان امرا صعبا، ولأن الوضع كان سيئا فقد كانت اسرع طريقة لإعادة بناء أوروبا وانهاء الحروب المستقبلية هي ازالة هذه الحواجز وتوحيد أوروبا.

وانعكاسا لما سبق شهدت فترة الحرب قيام عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية بذلت جهودا دعائية وتعليمية مكثفة من أجل هدف الوحدة الأوروبية، وقد انتظم شمل هذه الجماعات في المؤتمر الذي عقد في لاهاي في ماي 1948 وسمي بمؤتمر أوروبا، وقد أمكن لهذا المؤتمر ان يولد ضغوطا في اتجاه تأييد الاقتراح بإنشاء جمعية برلمانية أوروبية كان مقررا ان تكون وظيفتها المجالات الاقتصادية والسياسية، وبعد مناقشات مستفيضة اتفق على اقامة ما سمي بمجلس أوروبا.² وذلك في سنة 1949.

وبعد عام من انعقاد مجلس أوروبا اقترح روبرت شومان وزير خارجية فرنسا الربط بين اقتصاد بلدان كل من (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا) بإنشاء جماعة أوروبية للفحم والصلب باعتبار الفحم والصلب من المقومات الأساسية للاقتصاد آنذاك، وقد قابل مستشار الجمهورية الفيدرالية الألمانية "كونراد ادنور" هذا الاقتراح بكل حماس، من ثم طلبت فرنسا وألمانيا من بلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا الانضمام الى جماعة الفحم والصلب، وبعد قبول هذه الدول الاربعة طلب فرنسا تم في 18 أبريل 1951 التوقيع على معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس، والتي كانت بمثابة نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي، حيث انشئ هذا الاخير بموجب معاهدة دولية وقعت عليها 12 دولة (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، الدانمارك، أيرلندا، إنجلترا، اليونان، البرتغال، اسبانيا) في مدينة ماستريخت بهولندا في 1992/02/07، والتي تم بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد هو "الاتحاد الأوروبي" الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة.

ودخلت معاهدة ماستريخت حيز النفاذ الفعلي في اول نوفمبر 1993، وقبلت بعد ذلك دول أوروبية جديدة في عضوية الاتحاد، وبذلك اصبح اعضاء الاتحاد 28 دولة حتى نهاية 2015، ولا تزال بعض الدول

¹ أوغوستو لوبيز كارلوس، الجماعة الأوروبية في الطريق الى التكامل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 24، الرقم 3، سبتمبر 1987، ص 35.

² عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 17.

تنتظر للالتحاق بركب الاتحاد كتركيا وألبانيا وأيسلندا ومقدونيا ومونتنيغرو وصربيا، وفيما يلي سنذكر الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروي حسب تسلسل انتمائها له: ايطاليا عام 1958، ألمانيا عام 1958، بلجيكا عام 1958، فرنسا عام 1958، لوكسمبورغ عام 1958، هولندا عام 1958، المملكة المتحدة عام 1973، دانمرك عام 1973، ايرلندا عام 1973، اليونان عام 1981، اسبانيا عام 1986، برتغال عام 1986، السويد عام 1995، فلندا عام 1995، النمسا عام 1995، استونيا عام 2004، بولندا عام 2004، جمهورية التشيك عام 2004، الجمهورية السلوفاكية عام 2004، سلوفينيا عام 2004، قبرص عام 2004، لانفيا عام 2004، ليتوانيا عام 2004، مالطا عام 2004، هنغاريا عام 2004، رومانيا عام 2007، بلغاريا عام 2007، كرواتيا عام 2013.

ثالثا: أهداف الاتحاد الأوروبي

تتمثل أهم أهداف الاتحاد الاوروي فيما يلي:¹

- تحقيق الوحدة الاقتصادية باعتبار الاتحاد الاوروي هو وحدة اقتصادية قبل كل شيء، ولا يستمد وحدته الا منها.
- دعم وتقوية السلام وذلك بالابتعاد عن الحرب كوسيلة لحل النزاعات بين الدول، والاعتماد على التوازن والتوفيق فيما بينها.
- تحقيق الوحدة السياسية عن طريق الاتحاد الاوروي والوحدة الاقتصادية بين الدول الاعضاء، يتم تحقيق الوحدة السياسية بين الشعوب.
- تنمية ورفع الخدمات الاجتماعية وهو الهدف البعيد للاتحاد عن طريق تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول الاتحاد وتقوية الروابط الاجتماعية بينهم.

المطلب الثاني: مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي ومبادئه

مر البناء التأسيسي للاتحاد الاوروي عبر مجموعة من المراحل، كما انه يقوم على مجموعة من المبادئ وفيما يلي عرض لمراحل تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومبادئه:

¹ محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2011، ص

أولاً: مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي

تمثلت أهم مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

1. الاتحاد الجمركي لدول بينلوكس BENELUX

قام هذا الاتحاد بين كلا من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، والذي كان من ضمن دعائمه الاتفاق الجمركي وانشاء نظام جمركي موحد يؤدي الى الغاء الرسوم الجمركية فيما بينها ووضع تعريفه موحدة تطبق على مبادلات دول الاتحاد مع الخارج.¹ وتم توقيع هذا الاتفاق بين الدول المعنية في لندن عام 1944 وتم تفعيله عام 1947، وكلمة بينلوكس BENELUX مشتقة من الاحرف الاولى لتلك الدول هي

Belgique, Nederland et Luxembourg.

2. المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ECSC

لقد تم الامضاء على المعاهدة المنشأة للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب في 23 جويلية 1951،² حيث اقيمت هذه السوق بين كل من فرنسا- ايطاليا- المانيا- هولندا- بلجيكا ولوكسمبورغ وذلك بهدف انشاء سوق موحدة لقطاعي الفحم والصلب تحرر من القيود الكمية والتعريفات الجمركية واطلاق المنافسة الحرة والحد من الاحتكارات وتنسيق الانتاج.³ وقد دخلت الاتفاقية حيز التطبيق في 25 جويلية 1952.

3. السوق الأوروبية المشتركة* ECM والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية** EAEC

على اثر النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ECSC قدم وزراء خارجية الدول الست الاعضاء في جوان 1956 مدخلا جديدا للوحدة الأوروبية يستهدف توسيع نطاق الوحدة الأوروبية ليشمل كافة السلع والخدمات المتبادلة.⁴

وفي 25 مارس 1957 وقعت الدول الست على اتفاقية روما حيث نتج من خلالها انشاء السوق الأوروبية المشتركة والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم) ودخلتا حيز التنفيذ في أول جانفي 1958،

¹ عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي واثار تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، مصر، 2011، ص12

² اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الاقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 19

³ عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي واثار تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص1

* السوق الأوروبية المشتركة تسمى ايضا الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتهدف هذه السوق الى ازالة القيود أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال والأشخاص بين الدول الاعضاء.

** الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية أنشئت بهدف التنمية السليمة للطاقة الذرية تحت مسؤولية مؤسسة دائمة هي جماعة الطاقة الذرية الأوروبية.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص57

ولقد تم الغاء الرسوم الجمركية بشكل كامل في 1 جويلية 1967 بالإضافة الى وضع سياسات مشتركة وخاصة فيما يتعلق بمجال التجارة والزراعة.

وفي 1 جويلية 1968 بدأت الوحدة الجمركية حيث الغيت جميع الجمارك بين الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وتم اعتماد تعريف جمركية موحدة اتجاه الخارج.¹

4. التوسع الأول للجماعة

تقدمت كل من بريطانيا والدانمرك وايرلندا بطلب العضوية إلى الاتحاد الاوروبي سنة 1961، وقامت النرويج بنفس الامر في 1962، ولكن تم رفض طلبات العضوية من طرف فرنسا حيث قام "شارل ديغول" رئيس فرنسا في 1963 باستخدام الفيتو الذي انهى به المفاوضات الاولى لتوسيع الجماعة لتشمل بريطانيا والدانمرك وايرلندا والنرويج.

وفي عام 1967 تقدمت الدول الاربع بطلب ثان وفشل المجلس الاوروبي في الحصول على الموافقة الخاصة بإعادة التفاوض، حيث رفضت فرنسا مرة ثانية عضوية بريطانيا.² وبعد استقالة "شارل ديغول" في عام 1969 قامت الدول الاعضاء بإعادة مناقشة طلبات انضمام بريطانيا والدانمرك وايرلندا والنرويج.

انضمت بريطانيا والدانمرك وايرلندا الى الجماعة في 1973، لكن النرويجيين رفضوا الانضمام في الاستفتاء الشعبي،³ وبالتالي توسعت الجماعة من ست دول الى تسعة دول وهذا ما عرف بالتوسع نحو الشمال. وخلال ثمانينات القرن الماضي زادت عضوية الاتحاد الى اثني عشر عضوا*، وذلك عندما انضمت "دول الجنوب"، فبعد سقوط النظام العسكري في اليونان قررت الجماعة ضمها اليها في الاول من جانفي 1981، على الرغم من أنها لم تكن على نفس المستوى من التقدم.⁴ وفي 1986 انضمت كل من إسبانيا والبرتغال.⁵

¹ صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، عالم الكتب، ط1، القاهرة، مصر، 2003، ص 13

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، مرجع سابق، ص 80

³ جون بيندر وسامون أشروود، ترجمة خالد غريب علي، الاتحاد الاوروبي مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداي، ط1، القاهرة، مصر، 2015، ص 27

* الدول الاثني عشر هي: فرنسا، ايطاليا، المانيا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، بريطانيا، الدانمرك، ايرلندا، اليونان، اسبانيا، البرتغال.

⁴ مخلد عبيد المبيطين، الاتحاد الاوروبي كظاهرة اقليمية متميزة، مؤسسة الاكاديميون، ط1، عمان، الاردن، 2012، ص 118

⁵ André Hartereau, Réussir le passage à l'euro, Hérissay, Evreux, France, 1998,p22

5. انشاء الاتحاد الأوروبي والتوسع من 12 دولة الى 15 دولة

وقعت الدول الأوروبية الاثني عشر معاهدة ماستريخت الخاصة بإنشاء الاتحاد الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في 7 فيفري 1992، ودخلت حيز النفاذ الفعلي في أول نوفمبر 1993، وقد أنشأت هذه المعاهدة كيانا أوروبا جديدا هو "الاتحاد الأوروبي"، وأدخلت تعديلات أساسية على الوحدة الأوروبية.¹ وفي الاول من جانفي 1995 انضمت كل من النمسا، فلندا والسويد وأصبح عدد الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي 15 دولة.

6. توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة

في الاول من ماي 2004 شهد الاتحاد الأوروبي أكبر توسع له في تاريخه، حيث انضمت له عشر دول جديدة هي كل من قبرص واستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر والجمهورية التشيكية، وفي سنة 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا ثم انضمت كرواتيا في 2013، لتصل بذلك دول الاتحاد الأوروبي الى 28 دولة.

ثانيا: مبادئ الاتحاد الأوروبي

يقوم الاتحاد الأوروبي على مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:²

- التعاون بين الدول الاعضاء، وهي الطريقة التي تم الاعتماد عليها في تأسيس الاتحاد الأوروبي عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول دون أن تتخلى عن سيادتها الوطنية، لأن الغرض منه ليس إقامة دولة تكون فوق الدول ، وإنما إيجاد رابطة بين هذه الدول ذات السيادة.
- احترام الهوية الوطنية للدول الاعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.
- احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان والحريات الأساسية المنبثقة عن المبادئ الدستورية المشتركة باعتبارها مبادئ عامة لحقوق الانسان في المجموعة الأوروبية.
- تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي عن طريق انشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.

¹ هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، ط1، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية،

مصر، 2010، ص 59

² محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 330-331

المطلب الثالث: المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي

يتولى تنظيم وتسيير عمل الاتحاد الأوروبي مجموعة من المؤسسات والهيئات الرئيسية والتي تساهم في عملية صنع القرار فيه، وهي المجلس الأوروبي والمجلس الوزاري والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية.

أولاً: المجلس الأوروبي

تم انشاء المجلس الأوروبي* عام 1974، ويتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الاعضاء، ورئيس المفوضية ويساعدهم وزراء الخارجية وعضو من المفوضية، ويجتمع المجلس الأوروبي- على الاقل- مرتين في العام تحت رئاسة رئيس دولة أو حكومة الدولة العضو التي لها رئاسة المجلس (مجلس الوزراء).¹

وتتولى رئاسة المجلس احدى الدول الاعضاء لمدة ستة أشهر، تمارس فيها عملية التنسيق والاعداد للاجتماعات، ويكون رئيس حكومتها أو دولتها المتحدث باسم المجلس خلال تلك الفترة، وعادة ما تعقد اجتماعات المجلس في احدى مدن الدولة التي تتولى الرئاسة.²

وتتمثل اهم صلاحيات المجلس الأوروبي في ما يلي:³

- منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.
- تحديد مسيرة هذه العملية ورسم السياسة العامة التي يتعين ان توجه وتقود العمل في مؤسسات الجماعات الأوروبية وتحديد الطريقة التي ستسير عليها عملية التعاون السياسي في اوروبا.
- مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي والعمل على تحقيق التناغم في ما بينها.
- تمهيد الطريق امام ضم قطاعات جديدة الى عملية التكامل الأوروبي.
- التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.

*المجلس الأوروبي ليس نفسه مجلس أوروبا، فالأول وهو الذي نتحدث عنه هو احدى مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي اما الثاني أي مجلس أوروبا هو منظمة مستقلة بذاتها تضم أيضا أغلب الدول الأوروبية.

¹ عبد الرؤوف هاشم بسبوني، المفوضية الأوروبية - الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 32

² محمد مصطفى كمال، فؤاد نحر، صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية - الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، 2001، ص 42

³ صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 2009،

ثانياً: مجلس الاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء)

مجلس الاتحاد الأوروبي هو الاسم الجديد الذي أصبح يطلق على هذه المؤسسة بدءاً من 8 نوفمبر 1993، وكان يطلق عليه من قبل مجلس الجماعات الأوروبية، و المجلس* هو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الاعضاء في الاتحاد في التخصصات المختلفة بحيث يطلق عليه أيضاً بمجلس الوزراء او المجلس الوزاري، وعضوية المجلس الوزاري تختلف بحسب الموضوع محل البحث، فاذا كان الموضوع يتعلق بالزراعة تم اجتماع وزراء الزراعة للدول الاعضاء، اما اذا كان الموضوع يخص الميزانية تم اجتماع وزراء المالية، وعلى هذا المنوال.¹

مجلس الوزراء يتألف من وزير واحد في كل دولة عضو يمثل وجهة نظر بلده، و للمجلس امانة عامة دائمة لتنظيم اجتماعاته بالإضافة الى لجنة الممثلين الدائمين**، وقرارات المجلس تتعلق في معظم الاحيان باقتراحات الهيئة، ومن واجبات المجلس العمل على تنسيق سياسات الاعضاء الاقتصادية.²

ويقع مقر المجلس في بروكسل، وتعقد أيضاً بعض الاجتماعات في لوكسمبورغ، و رئاسة المجلس تكون بالتناوب بين الدول الاعضاء، حيث تتولى كل دولة عضو الرئاسة لمدة ستة أشهر.

ويقوم المجلس الوزاري بالمهام التالية:³

- المجلس هو الجهاز الذي تعبر فيه الدول الاعضاء مباشرة عن مصالحها وتدافع عن سياستها، وبناء على ذلك فان المهمة الاساسية للمجلس هي التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الاعضاء وحل الخلافات بينها وبين الاجهزة الاخرى.
- المجلس هو الجهاز الرئيسي المنوط به وضع التشريعات للاتحاد، فيتخذ المجلس وحده القرار النهائي في اغلب التشريعات، ويشترك مع البرلمان في اقرار بعض التشريعات.
- يمنح المجلس المفوضية بخصوص القوانين التي يتخذها سلطات لتنفيذ هذه القوانين.
- يقرر المجلس مع البرلمان ميزانية الاتحاد.
- يعقد المجلس اتفاقيات مع الدول الاجنبية.

* يشار الى مجلس الاتحاد الأوروبي عادة بالمجلس وذلك للتمييز بينه و بين المجلس الأوروبي

¹ محمد مصطفى كمال، فؤاد نمر، صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية - الأوروبية، مرجع سابق ص 43

** لجنة الممثلين الدائمين هم سفراء الدول الاعضاء في الاتحاد.

² علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، ط1، القاهرة، مصر،

2010، ص 36

³ عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الأوروبية - الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي-، مرجع سابق، ص 39

ثالثا: البرلمان الأوروبي

يعتبر البرلمان الأوروبي بمثابة هيئة ممثلة من 751 عضوا يمثلون 28 دولة في الاتحاد الأوروبي، يتم انتخاب الأعضاء بالاقتراع العام المباشر كل خمس سنوات، وأول انتخابات برلمانية أوروبية مباشرة أجريت في عام 1979، ومقر البرلمان الأوروبي في مدينة ستراسبورغ الفرنسية وسكرتارية البرلمان تقع في لوكسمبورغ، وتتعقد اجتماعات اللجان البرلمانية في بروكسل.

تتمثل اهم اختصاصات البرلمان الأوروبي في ما يلي:¹

- يعمل على خلق المبادرات المختلفة لتطوير سياسات الجماعة الأوروبية.
- يمارس البرلمان سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية، وإقالتها بناء على اقتراح باللوم يقدم بأغلبية ثلثي عدد الاصوات، كما انه يناقش اعمال المفوضية ويراقب الادارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق أسئلة شفوية ومكتوبة للمفوضية والمجلس.
- يستطيع البرلمان تشكيل لجان تحقيق، كما يفحص الشكاوي التي تقدم له من قبل مواطني الاتحاد.
- يشكل البرلمان مع المجلس هيئة خاصة بالميزانية، والبرلمان هو الذي يصوت على اعتماد الميزانية السنوية ويراقب تنفيذها.
- أما الاختصاص الرئيسي للبرلمان الأوروبي هو اصدار التشريعات الخاصة بالاتحاد، وتمر هذه العملية بثلاث مراحل فالمفوضية تقوم بالمبادرة التشريعية بينما يشترك المجلس والبرلمان في سننها.

رابعا: المفوضية الأوروبية

المفوضية الأوروبية هي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي، كما ينظر إليها على أنها تجسيد للفكرة الأوروبية، ويتم تعيين أعضائها من طرف الدول الاعضاء في الاتحاد، ويجب أن يكون ولاء أعضاء المفوضية الأوروبية لمصالح الاتحاد الأوروبي، وعندما يتولى كل مفوض منصبه يقسم على ما يلي: " أتعهد رسميا بأداء واجباتي باستقلالية تامة وفقا للمصلحة العامة للجماعة، وعند أداء واجباتي لا ألتمس أو أتخذ تعليمات من أي حكومة أو هيئة، والامتناع عن أي عمل لا يتفق مع واجباتي .. الخ".²

المفوضية الأوروبية هي بمثابة التجسيد لفكرة الاندماج الأوروبي، فإذا كان المجلس الوزاري يعتبر اطارا لتمثيل مصالح الدول الاعضاء، فان المفوضية تمثل اطارا للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوروبي ككل، وعلى

¹ عبد الرؤوف هاشم بسوي، المفوضية الأوروبية - الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 33

² Dick Leonard, Guide to the Uide to the European union, Pine Street, 9th edition, London, 2005, p 47

الرغم من ان اعضاءها يتم تعيينهم بواسطة الدول الاعضاء إلا ان ولاءهم الكامل يجب ان يكون لمصالح الاتحاد الاوروي وليس لدولهم، وعند تولي كل عضو لمنصبه في المفاوضات فانه يقسم على ما يلي " أن اتولى القيام بواجباتي باستقلالية تامة وفقا للمصالح العامة للجماعة، وفي قيامي بواجباتي لن اقوم بطلب الحصول على تعليمات من أي حكومة أو جهة".¹

يقع مقر المفاوضات الاوروية في بروكسل، حيث تجتمع كهيئة جماعية مرة كل أسبوع على الاقل، ويتم التصويت فيها على اساس الاغلبية، اذ يحق لكل دولة عضو في الاتحاد تعيين مفوض واحد، وتمثل أهم صلاحيات ومهام المفاوضات الاوروية في الاتي:²

- اعداد المقترحات التي تقوي حركة الاندماج الاوروي.
- تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات، وذلك من منطلق أنها الاجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الاتحاد، ومن ثم فهي مسؤولة عن ادارة العملية التكاملية برمتها.
- متابعة وتنفيذ المعاهدات، فهي مسؤولة عن وفاء حكومات الدول الاعضاء بما تعهدت به، والتأكد من ذلك وعن التزام الهيئات والشركات الاوروية بالقوانين واللوائح المقررة، واحالة المخالفات من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات والشركات والافراد الى المحكمة الاوروية، ولها أيضا ان تقترح فرض عقوبات على هذه الجهات لحملها على احترام وتنفيذ التزاماتها .
- تمثيل الاتحاد هي تعتبر الجهة التي تمثل الاتحاد الاوروي وتتحدث باسمه وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية.

خامسا: محكمة العدل الأوروبية*

تأسست محكمة العدل التابعة للمجموعة الأوروية للفحم والصلب عام 1952، وتم الإعلان عن إجراءاتها في الجريدة الرسمية للمجموعة في مارس 1953، ويوم 21 ديسمبر 1954 أصدرت المحكمة أول حكم لها، وفي أكتوبر 1958 حلت محكمة العدل الأوروبية محل محكمة العدل التابعة للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب، وفي 3 مارس 1959 صدقت المحكمة على لوائحها الإجرائية، وتتكون محكمة العدل الأوروبية من قاض واحد من كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، و11 من المدعين العامين يتم اختيارهم باتفاق مشترك من حكومات الدول الأعضاء، بعد استشارة لجنة مختصة بتقديم المشورة، وتكون ولايتهم

¹ محمد مصطفى كمال، فؤاد نغرا، صنع القرارات في الاتحاد الاوروي و العلاقات العربية - الاوروية، مرجع سابق، ص 45

² صدام مرير الجميلي، الاتحاد الاوروي و دوره في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 67

* محكمة العدل الاوروية ليست نفسها المحكمة الاوروية لحقوق الانسان فهذه الاخيرة تضم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروي.

لمدة ست سنوات قابلة للتجديد.¹ وقرارات المحكمة ملزمة لكل دول ومؤسسات الاتحاد، كما تتولى المحكمة النظر في المسائل التالية:²

- الخلاف بين الدول الاعضاء.
- الخلاف بين الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء.
- الخلاف بين مؤسسات الاتحاد.
- الخلاف بين الافراد أو الشركات من ناحية والاتحاد من ناحية أخرى.
- إعطاء آراء بخصوص الاتفاقيات الدولية للاتحاد.
- إصدار احكام اولية في المسائل التي تحال عليها من المحاكم الوطنية، وهي المتعلقة بتفسير قوانين الاتحاد.
- تراقب شرعية القرارات والأوامر والتوصيات التي يتخذها كل من المجلس الوزاري والمفوضية الأوروبية.³

المطلب الرابع: المؤسسات والهيئات الاستشارية والمستقلة في الاتحاد الأوروبي

بالإضافة الى المؤسسات الرئيسية التي سبق ذكرها يوجد عدد من المؤسسات المساعدة بعضها لها دور استشاري كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الاقاليم والبعض الاخر مؤسسات مستقلة كالبنك المركزي الاوروبي وبنك الاستثمار الاوروبي.

أولاً: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

تتكون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية* من 350 عضوا مقسمين الى ثلاث مجموعات هي أصحاب الاعمال والعمال وجماعات مصالح أخرى (فلاحين، حرفيين، المهنيين، ممثلين للمستهلكين، الجماعة العلمية وجماعة المدرسين، الجمعيات التعاونية، العائلات والحركات البيئية).⁴ وتجتمع هذه اللجنة ثلاث مرات شهريا في مقرها ببروكسل.

ويتم تعيين الاعضاء بواسطة المجلس الوزاري بناء على ترشيح الحكومات التي تقوم عادة باستشارة لها جماعات المصالح المعنية في بلادها قبل اختيار الاعضاء ويتم تعيين الاعضاء لفترة أربع سنوات قابلة

¹ ماذا تعرف عن محكمة العدل الأوروبية؟ الجزيرة .نت، 2017/3/18 متوفر على الموقع: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures> شوهذ يوم 2017/04/02

² محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرارات في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية - الاوروبية، مرجع سابق، ص 54

³ صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة (اليورو)، مرجع سابق، ص 54

*اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ليست نفسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

⁴ عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الأوروبية - الحكومة المركزية للاتحاد الاوروبي -، مرجع سابق، ص 48

للتجديد، ويقوم أعضاء اللجنة باختيار رئيس لها يشغل منصبه لمدة عامين، وعادة يتم تبادل مقعد الرئاسة بين المجموعات الثلاث.¹

وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بدور استشاري قريب من دور البرلمان الاوروي، وقد حددت معاهدة روما عددا من المسائل التي تقوم المفوضية والمجلس الوزاري باستشارة اللجنة فيها قبل إصدار التشريعات دون ان يكون رأي اللجنة ملزما.²

ثانيا: لجنة الأقاليم

هي هيئة استشارية لكل من المفوضية الاوروبية ومجلس الوزراء والمجلس الاوروي، وهي تمثل السلطات الإقليمية والمحلية داخل الاتحاد الأوروبي، أنشئت بموجب معاهدة ماستريخت المنشئة للاتحاد الاوروي، وكان اول اجتماع لها في 9 مارس 1994 بمقرها في بروكسل، وتضم حاليا 353 عضوا يتم تعيينهم بناء على اقتراح من الدول الأعضاء، ومدة العضوية فيها خمس سنوات.

تجدر الاشارة الى ان معاهدة الاتحاد الاوروي تنص على وجوب استشارة لجنة الاقاليم في عدد من الامور، وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم والثقافة والصحة العامة والشبكات البنينة الاوروبية والمواصلات والبنية التحتية المتعلقة بقطاعات الاتصالات والطاقة والامور التي تمس التماسك الاجتماعي والاقتصادي وسياسات التشغيل ومكافحة البطالة والتشريعات الاجتماعية، ومعنى ذلك أنه لا يجوز لمؤسسات صنع القرار في الاتحاد الاوروي أن تتبنى تشريعات تتعلق بالأمور والموضوعات المشار اليها دون عرضها مسبقا على لجنة الاقاليم، صحيح أن وجهة نظر هذه اللجنة ليست ملزمة ولكن التشاور المسبق معها يصعب تجنبه أو الالتفاف حوله، اما في الامور التي لم يرد ذكرها في هذه القائمة، فإن التشاور المسبق مع لجنة الاقاليم بشأنها ليس ملزما.³

ثالثا: محكمة المراجعين (الجهاز الأوروبي للمحاسبة)

أنشئت هذه الهيئة عام 1977 وفقا لأحكام معاهدة تم توقيعها ببروكسل عام 1975، وتتخذ هذه الهيئة مدينة لوكسمبورغ مقرا لها، ويتكون ديوان المحاسبة بعضو واحد يمثل كل دولة من الدول الاعضاء داخل

¹ محمد مصطفى كمال، فؤاد نحر، صنع القرارات في الاتحاد الاوروي و العلاقات العربية - الاوروبية، مرجع سابق، ص 53

² صدام مرير الجميلي، الاتحاد الاوروي و دوره في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، 74

³ حسن نافعة، الاتحاد الاوروي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2004،

الاتحاد الأوروبي.¹ ومدة عضويتهم ست سنوات، ورئيس المحكمة يتم انتخابه من طرف الاعضاء فيما بينهم شاغلا لهذا المنصب لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وبالرغم من ان هذه المحكمة تحمل اسم المحكمة إلا انها ليست جهازا قضائيا ولكنها تعد جهازا ماليا يناط به الاشراف على الميزانية ومراجعتها، وهي تمثل لدفعي الضرائب في الاتحاد.² وتختص هذه المحكمة بالتأكد من:³

- ان الموارد المدرجة في ميزانية الا¹تحاد تتطابق كما ونوعا ومصدرا مع ما هو مطلوب تحصيله وفق الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات و القوانين و القرارات الواجبة التطبيق.
- أن هذه الموارد تم تحصيلها ووصلت الى الجهات المعنية بالفعل وأدرجت ضمن البنود المخصصة لها في جانب الإيرادات في الميزانية العامة.
- إن انفاق هذه الإيرادات تم على نحو صحيح وفي الأغراض المخصصة لها.
- كما يقوم هذا الجهاز بإعداد تقارير سنوية عن الأنشطة المالية داخل الاتحاد واعداد الملاحظات في تقارير خاصة إذا لزم الامر ذلك.⁴

رابعاً: المحكمة الابتدائية

وقد تم اتخاذ قرار بشأنها في اكتوبر 1984 بسبب تزايد الاعباء على محكمة العدل الأوروبية، والهدف منها هو النظر في عدد محدود من القضايا وبخاصة تلك المتعلقة بالنزاعات الادارية داخل مؤسسات الاتحاد وبالموظفين، وقد تم توسيع نطاق عملها في اوت 1993 لتشمل كل التصرفات المباشرة التي يقوم بها الافراد أو الشركات ضد مؤسسات الاتحاد في ما عدا المسائل المتعلقة بالإجراءات المضادة للإغراق.⁵

خامساً: بنك الاستثمار الأوروبي

تم انشاء بنك الاستثمار الأوروبي بمقتضى معاهدة روما عام 1958 لتمويل الاستثمارات دعماً لأهداف الاتحاد، ويعد بمثابة المؤسسة المالية للاتحاد الأوروبي، وهو بذلك ليس بنكا يضع الناس فيه أموالهم و لكنه

¹ عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي واثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 218

³ عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الأوروبية - الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي -، مرجع سابق، ص 46

³ حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص 219

⁴ عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي واثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 218

⁵ محمد مصطفى كمال، فؤاد نحر، صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية - الأوروبية، مرجع سابق، ص 55

بنك للتنمية الاقليمية ولإنشاء شركات جديدة و فرص عمل أكثر و اتصالات أفضل و لتحسين حماية البيئة.¹ وهو يتخذ مدينة لوكسمبورغ مقرا له.

يعتبر البنك الاوروي للاستثمار هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية ويشرف عليه مجلس محافظين مكون من وزراء المالية في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروي، وتقتصر مهمته على تحديد التوجهات العامة لسياسة الائتمان والاشراف على تنفيذها، وتكتب كافة الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروي في رأسمال البنك وفق نظام يتناسب مع الامكانيات والقدرات المالية لكل دولة، ويحق للبنك الاقتراض من البنوك العامة والخاصة ومن مختلف اسواق المال الاوروبية والعالمية.² وتمثل اهم مهام البنك الاوروي للاستثمار في الاتي:³

- الاهتمام بالأقاليم الاقل تقدما في اوربا و تمويل مشروعات الاستثمار فيها بهدف تضيق الفجوة بين معدلات النمو بين الدول الاوروبية وداخل كل منها.
- تمويل مشروعات مشتركة في الدول الاوروبية بهدف تسهيل و دعم أهداف الجماعة ككل، و التغلب على مشكلات التكامل و الاندماج ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي تواجهها.
- تمويل مشروعات اوروبية مشتركة خارج دول الجماعة بهدف فتح الاسواق الخارجية أمام الجماعة الاوروبية بالعالم الخارجي لتوفير الارضية المشتركة مع العالم الخارجي.

سادسا: البنك المركزي الأوروبي

يقع مقر هذا البنك في فرانكفورت وهو مسؤول عن إدارة الاورو منذ ولادته بموجب معاهدة ماستريخت، فقد تولى السياسة النقدية في المصارف المركزية للبنوك المركزية للدول الاعضاء، وهو مسؤول أيضا عن ادارة سياسة الاتحاد الاوروي النقدية.⁴

¹ عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الاوروبية - الحكومة المركزية للاتحاد الاوروي-، مرجع سابق، ص 52

² حسن نافعة، الاتحاد الاوروي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص 229

³ صدام مرير الجميلي، الاتحاد الاوروي و دوره في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، 77

⁴ عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي واثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 218

المبحث الثاني: الاتحاد النقدي الأوروبي "منطقة الأورو"

بعد قيام أوروبا باتحاد اقتصادي والذي سمي بالاتحاد الأوروبي عملت على تحقيق نظام نقدي لهذا الاتحاد وهو نظام النقد الأوروبي، ويعتبر نظام النقد الأوروبي السالف الذكر الأرضية التي مكنت الاتحاد الأوروبي من الوصول إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث تحقق هذا الأخير فعلياً بعد إنشاء العملة الأوروبية الموحدة "الأورو".

المطلب الأول: نظام النقد الأوروبي قبل الأورو

لقد مر هذا النظام بعدة مراحل يمكن ذكرها كما يلي:

أولاً: نشأة فكرة نظام النقد الأوروبي

بعد حوالي عشرة أعوام بعد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، قرر مجلس الجماعة الأوروبية في لاهاي في نوفمبر 1969 تحويل فريق مخصص يرأسه رئيس وزراء لوكسمبورغ "بيير فيرنر" وضع خطة من شأنها تحقيق التوحيد النقدي الأوروبي بصورة تدريجية.¹ وقد قامت اللجنة المذكورة في فيفري 1971 بتقريرها إلى المجلس الأوروبي متضمناً ضرورة إنشاء اتحاد نقدي أوروبي تدريجياً وعلى مراحل تستغرق فترة تتراوح بين 7-10 سنوات وعلى أن يتم في المرحلة الأولى تضيق هامش أسعار صرف العملات الأوروبية ليصبح $\pm 0.6\%$.

لكن لم تستطع دول الجماعة الأوروبية وضع خطة وارنر موضع التنفيذ، نتيجة الفوضى والاضطرابات في أسواق الصرف في العالم، بسبب إعلان الولايات المتحدة في 15 أوت من عام 1971 بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.

بأنهيار نظام النقدي الدولي وتعذر وضع تقرير وارنر موضع التنفيذ ظلت عملات الدول الأعضاء داخل الجماعة معومة أمام الدولار مما دفع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول الجماعة الأوروبية الست "ألمانيا، فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة، إيطاليا، بلجيكا" ومعهم وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لأربع دول أخرى وهي "الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، السويد، اليابان" في يومي 17 و18 ديسمبر من عام 1971، بعقد اجتماع مهم في تاريخ العلاقات النقدية الدولية في متحف "السمثيونيان" بواشنطن، وتمكنت

¹ رينيه ماسيرا سلفاتورى روسي، التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، لبنان، 1986، ص373

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، مرجع سابق، ص101

تلك الدول من عقد اتفاق عرف فيما بعد باتفاق واشنطن وحيانا باتفاق "السمثيونيان"¹ والتي سمحت بتوسيع نطاق تقلبات أسعار الصرف بالنسبة للدولار الى $\pm 2.25\%$ ، بعد ان كانت هذه الحدود في اتفاقية بريتون وودز محصورة في 1%.

ثانيا: انشاء نظام الثعبان الأوروبي داخل النفق

في أبريل 1972 تم الاتفاق بين محافظي البنوك المركزية في دول الجماعة الأوروبية على استمرار الالتزام بأحكام اتفاقية السمثيونيان، أي يكون هامش التقلب المسموح به في أسعار صرف عملات الجماعة الأوروبية مقابل الدولار هو $\pm 2.25\%$ ، أما هامش تقلب أسعار صرف عملات دول المجموعة تجاه بعضها البعض فهو $\pm 1.25\%$.

وتتكون مفردات نظام الثعبان الأوروبي داخل النفق من المكونات الثلاث الآتية:²

- **الثعبان:** ويتمثل في سعر صرف أقوى عملة أوروبية (المارك الألماني)، وسعر صرف أضعف عملة أوروبية (الليرة الإيطالية).
 - **جدران النفق الأوروبي:** وتتكون من سعري صرف العملتين الأوربيتين تجاه الدولار، ويمثل الجدار الأعلى لحد التقلبات الأقصى 2.25% ، أما الجدار الأسفل هو عبارة عن التقلبات الدنيا المسموح بها بمقدار 2.25% ويتضمن ذلك بالطبع اتساع نطاق تقلبات الأسعار للعملات الأخرى ازاء بعضها البعض ليصل بعض الوقت 9%.
 - **العملة الوسيطة في التبادل** هي الدولار الأمريكي ويمكن أن تتدخل البنوك المركزية للدول الاعضاء بائعة أو مشترية للعملات من أجل الحفاظ على أسعار صرف عملاتها ضمن جدران النفق.
- غير أن نظام الثعبان الأوروبي سرعان ما واجه العديد من الصعوبات، حيث لجأت بعض الدول الاعضاء الى استخدام نظام التعويم والبعض الآخر قامت بتخفيض قيمة عملاتها، الامر الذي نتج عنه خروج دول المجموعة الأوروبية عن هذا النظام، وبالتالي انهيار نظام الثعبان الأوروبي والتخلي عنه والبحث عن نظام آخر يكون أكثر ملائمة للدول الاعضاء.

¹ محمد رشدي ابراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية واثاره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، مصر، 2009، ص 101

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقتصادية حتى الكوبز، مرجع سابق، ص 64

ثالثاً: انشاء النظام النقدي الأوروبي

بعد فشل نظام الثعبان الأوروبي في تحقيق الاستقرار النقدي للجماعة الأوروبية، تم انشاء النظام النقدي الأوروبي والذي كان خطوة مهمة في توحيد النقد الأوروبي، والذي كان يهدف الى إيجاد تعاون نقدي قوي يربط الدول الاعضاء في الجماعة الأوروبية ويحقق منطقة الاستقرار النقدي المنشودة.

في 5 ديسمبر 1978 اتخذ المجلس الأوروبي عقب اجتماع بروكسل قراراً بإنشاء النظام النقدي الأوروبي، وان كان الهيكل الاساسي للنظام قد عرف من قبل في ملحق للبيان الصادر عن اجتماع للمجلس الأوروبي في مدينة برمين بألمانيا الاتحادية في 7 جويلية 1978، وذلك بناء على اقتراح قدم من رئيس جمهورية فرنسا "فاليري جيسكار"، ومستشار ألمانيا الاتحادية "هيلموث سميث"، وقد دخل هذا النظام حيز التنفيذ في 13 مارس 1979.¹

وقد انتمى الى النظام النقدي الأوروبي كافة الدول الأعضاء باستثناء بريطانيا، وبالتالي تضمن ثمانية عملات هي:² المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الجيلدر الهولندي، الكرون الدانماركي، الليرة الإيطالية، الجنيه الأيرلندي، فرنك لوكسمبورغ.

ويقوم النظام النقدي الأوروبي على تحقيق المحاور الرئيسية التي اتفقت عليها الدول الأوروبية والتي تمثلت فيما يلي:

1. انشاء وحدة نقد أوروبية ECU

أنشئت وحدة النقد الأوروبية ECU في 1978/12/05 بناء على ما جاء به النظام النقدي الأوروبي في الاعتماد على هذه الوحدة في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء.

ووحدة النقد الأوروبية هي عبارة عن سلة من العملات تتكون من كميات محدودة من كل عملة من عملات الدول الاعضاء في الاتحاد، مع اعطاء أوزان نسبية للعملات تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي، واستقرار عملة كل دولة من الدول الاعضاء على أن تتم مراجعة هذه الاوزان مرة كل خمس سنوات.³ ووفقاً لهذا النظام تكون لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين:⁴

¹ محمد رشدي ابراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية و اثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، مرجع سابق، ص 110

² صلاح الدين حسن السيدي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، مرجع سابق، ص 14

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، مرجع سابق، ص 66

⁴ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 70-71

- الأول: السعر المركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ECU والذي يسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا وهبوطا من هذا السعر، باستثناء الليرة الايطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 6% صعودا وهبوطا من جانفي 1990 حين أخذت بالهوامش الضيقة.
- الثاني: هو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف. وفي 1989 كانت أُل ECU تتشكل كما يلي:

الجدول رقم (2-1): تشكيل وحدة النقد الأوروبية ECU في عام 1989

العملة	كمية النقد في أُل ECU	الأسعار المركزية التي يساويها ECU	أوزان نسبية للعملات %
الدوتش مارك	0.6242	1.94964	30.1
الفرنك الفرنسي	1.332	6.53883	19.0
الجنيه الاسترليني	0.08784	0.786749	13.0
اللير الايطالي	151.8	1793.19	10.15
الفلوران الهولندي	0.2198	2.19672	9.4
فرنك بلجيكا اللوكسمبورغ	3.431	40.2123	7.9
البيزيتا الاسباني	6.885	154.250	5.3
الكورون الدانمركي	0.1976	7.43679	2.45
الليرة الايرلندية	0.008552	0.808628	1.1
الدرهما اليونانية	1.44	264.513	0.8
الاسكودو البرتغالي	1.393	192.854	0.8

Source: Michel Lelart, le système monétaire international, la découverte, pari, éd 7, 2011, p104

2. آلية أسعار الصرف الأوروبي

- تعتبر المحور الرئيسي في النظام النقدي الأوروبي، وتقوم على دعامين أساسيتين هما كما يلي:
- سعر الصرف ثابت بين عملات الاعضاء يتم الحفاظ عليه ضمن هوامش محدودة من التقلبات، حيث وجب على الدول الاعضاء بأن تلتزم باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان عدم تجاوز عملاتها هامش التذبذب المسموح به.
- عدم تعديل الاسعار المركزية الا باتفاق الدول اعضاء الاتحاد.

3. آليات الائتمان:

الية الائتمان هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية تتم بين البنوك المركزية للدول الاعضاء، والهدف منها هو مساعدة دول المجموعة التي تواجه مشكلات اقتصادية وخصوصا اختلال ميزان المدفوعات.¹ ويقوم نظام الائتمان في النظام النقدي الأوروبي على أساس النقاط الرئيسية التالية:²

- تسهيلات ائتمانية قصيرة جدا

تتم هذه التسهيلات بصورة تلقائية غير مشروطة وغير محددة الكمية تلتزم الدولة بعد 45 يوما من نهاية الشهر الذي تم فيه التدخل، أما في حالة تخلف الدولة عن تسوية رصيدها بعد الفترة السابقة فإنه يجوز مد هذه الفترة لمدة ثلاثة أشهر أخرى.³

- آليات الائتمان قصيرة الأجل

هذا الاتفاق تم إبرامه بين المصارف المركزية في 9 فيفري 1970، وتم تمديده في جانفي 1973 عندما انضم الاعضاء الثلاثة بالجماعة*، ثم جرى تمديده وتعديله فيما بعد في مارس 1974 ثم في فيفري 1977، وتتخذ القرارات بواسطة لجنة محافظي الجماعة الاقتصادية الأوروبية.⁴ ويتم منح هذا النوع من الائتمان لتمويل العجز في ميزان المدفوعات ويتم الموافقة عليه بدون شروط موضوعة مسبقا، ويمنح لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرتين.

- آليات الائتمان متوسطة الأجل: تتمثل هذه الآلية فيما يلي:⁵

أنشئت هذه الآلية بقرار مجلس الجماعة الاقتصادية الأوروبية في 1971، وتم تعديله في 1977 وفي 1978، وتوفر هذه الآلية منح تمويل متوسط الأجل (2-5 أعوام) لكل بلد في الجماعة يكون قد تعين عليه أن

¹ محمد رشدي ابراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية واثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، مرجع سابق، ص 113

² إبراهيم خالد، الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة، صحيفة الوسط، العدد 1759، الأحد 01 جويلية 2007، ص 1 شوهد يوم: 2014/02/03 متوفر على الموقع: <http://www.alwasat news.com /news/239 796.html>

³ محمد رشدي ابراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية و اثره في اقتصاد الدول المتقدمة و النامية، مرجع سابق، ص 114

* الاعضاء الثلاثة بالجماعة هم بريطانيا والدانمرك وايرلندا

⁴ رينيه ماسيرا سلفاتورى روسي، التكامل النقدي العربي(المبررات - المشاكل - الوسائل)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، لبنان، 1986، ص375

⁵ إبراهيم خالد، الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة، المرجع سابق، ص 1

يتخطى صعوبات أو يواجه تهديدا خطيرا متمثلا في مصاعب في ميزان مدفوعاته، ولا بد من التأكيد على أن المساعدة المالية متوسطة الأجل خاضعة لشروط:

- لدى منح المساعدة المالية أقر المجلس الالتزامات التي لا بد أن يتحملها البلد المستفيد حتى يستعيد توازنه الداخلي والخارجي.

- تثبيت مبلغ وشروط الائتمان، ولاسيما فيما يتعلق بالمدة التي يستغرقها وسعر الفائدة المفروضة عليه.

4. صندوق النقد الأوروبي

يمثل صندوق النقد الأوروبي سلطة نقدية مركزية لها حق اصدار وحدات النقد الأوروبية للبنوك المركزية للدول الاعضاء، ويتطلب ذلك بطبيعة الحال توافر الاحتياطات النقدية الدولية التي تتكون من الذهب والدولارات الأمريكية التي تسهم بها الدول الاعضاء في الاحتياطات النقدية الدولية.¹ أي من أجل حصول الدول الاعضاء على وحدة النقد الأوروبية يجب ان تقوم البنوك المركزية لهذه الدول بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطاتها الذهبية وكذلك 20% من ارصدها الدولارية لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي.*

لقد وضعت الخطط الرئيسية لصندوق النقد الأوروبي في اجتماع مجلس الجماعة الأوروبية في برين 7 جويلية 1978 وفي بروكسل 5 ديسمبر 1978 ونظرا لصعوبة انشاء تلك المؤسسة خلال فترة قصيرة، فقد تم الاتفاق على ان يستمر العمل بصندوق التعاون النقدي الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها سنتين، ثم يحل محله صندوق النقد الأوروبي على ان يباشر مهامه ولو في النطاق الضيق بوصفه بنكا مركزيا اوروبيا.²

المطلب الثاني: مراحل انشاء العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"

تعود مراحل تحقيق الاتحاد النقدي الأوروبي منذ انشاء الوحدة النقدية الأوروبية "الإيكو ECU" في عام 1979 كعملة حسابية، حيث كانت التمهيد لإصدار عملة اوروبية موحدة تشارك فيها جميع العملات الأوروبية بأوزانها، ولقد استخدمت "الإيكو" كوحدة نقد حسابية فقط، حيث لم تكن عملة ورقية متداولة، ولا وسيلة للتحقيق بالنسبة للأفراد، ولكن بمرور السنوات أصبحت "الإيكو" تشغل مكانا في السوق الأوروبية للسندات بعد الدولار والمارك الألماني، ورغم ذلك "الإيكو" لم يحقق ماانتظره منه مؤسسو

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقتصادية حتى الكونيز، مرجع سابق، ص 67

* أنشئ صندوق التعاون النقدي الأوروبي بموجب قرار الجماعة الاقتصادية الأوروبية في 3 أبريل 1973، وبدأ العمل به في أول جوان 1973، لضمان حسن سير العمل في نظام الصرف على أساس نظام ثعبان النقدي الأوروبي حت سلطة مجلس الوزراء.

² محمد رشدي ابراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية واثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، مرجع سابق، ص 117

النظام النقدي الأوروبي، فالاتحاد الأوروبي كان دائما يتطلع الى الوصول الى سوق مشتركة يتعامل فيها بعملة نقدية موحدة*.

وفي اطار الجهود الرامية لتحقيق السوق الأوروبية الموحدة، تم في عام 1988 انعقاد المجلس الأوروبي في "هانوفر" بألمانيا، والذي تشكل من لجنة تضم في عضويتها محافظي البنوك المركزية للدول الاعضاء برئاسة "جاك ديبلور" رئيس المفوضية الأوروبية، لوضع الخطوات المؤدية الى الاتحاد الاقتصادي والنقدي والتي تم نشرها في تقرير ديبلور** الصادر في أبريل 1989، وبعد نشر هذا الأخير اختلفت وجهات نظر الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي بين التأييد والاعتراض بالنسبة لطريقة تنفيذ الوحدة النقدية.

وفي مارس 1990 وافقت اللجنة الأوروبية على النهج الذي قدمته لجنة ديبلور بشأن الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وفي جويلية من نفس العام بدأت المرحلة الاولى من مراحل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي قرره لجنة ديبلور.¹

وعليه مرت العملة الأوروبية الموحدة كما نص عليها كل من تقرير ديبلور ومن ثم معاهدة ماستريخت في 1992 بثلاث مراحل، تطلب الانتقال من مرحلة الى أخرى بنجاح تحقيق المرحلة السابقة لها، وذلك كما يلي:

أولا: المرحلة الأولى: من جوان 1990 حتى نهاية ديسمبر 1993

تم في هذه المرحلة اتخاذ اجراءات محددة تتعلق بإزالة القيود المفروضة على حرية انتقال رؤوس الاموال وكافة القيود الاخرى التي تحد من قابلية عملتها للتحويل الى العملات الاخرى، والانهاء من الاجراءات اللازمة لدمج سوقها المحلي في بقية أسواق الدول الاعضاء كي يصبح جزءا لا يتجزأ من سوق داخلي أوروبي موحد.²

* إن عملة النقدية الموحدة التي سعت اليها دول الاتحاد الأوروبي تكون عملة متكاملة في ذاتها مستقلة في وزنها وقيمتها، وان كانت عملة مندمجة في طبيعتها ومحتواها، وليست سلة من العملات كما كانت "الايكو".

** سمي بتقرير ديبلور نسبة الى جاك ديبلور الذي ترأس اللجنة، ولقد جاء في هذا التقرير أنه يتطلب تحقيق التكامل النقدي بالضرورة أن تقوم الاطراف المختلفة بتوحيد العملات المستخدمة داخل النظام بحيث تصبح هناك عملة واحدة تحل محل العملات الوطنية المتعددة والمستخدمه فيها من قبل ويتم التعامل بها بين هذه الاقطار داخل كل منها، وهذه الدرجة العالية من التكامل النقدي تتطلب بالضرورة ايجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل تصبح هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في المنطقة، كما اقترحت اللجنة أن يتم تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي على ثلاث مراحل.

¹ محمد رشدي ابراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية واثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، مرجع سابق، ص 126

² حسن ناعمة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص 280

كما تم في هذه المرحلة تحديد الاسس النقدية لتحقيق تلك الوحدة، و في عام 1992 تم التصديق على اتفاقية ماستريخت من جانب دول الاتحاد الاوروي الخمس عشرة** ، وتناولت المعاهدة الشكل الذي يجب أن يكون عليه الاتحاد، كما نصت الاتفاقية على الشروط التي يجب استيفاؤها من جانب الدول الاعضاء التي ترغب بالانضمام الى الوحدة حرصا على قوة العملة وضمانا لاستقرار قيمتها ولتحقيق التقارب بين الدول المشاركة وتجنب أية انحرافات، كما نصت المعاهدة على الانتقال الى المرحلة الثالثة في موعد أقصاه الاول من جانفي 1999.¹

ثانيا: المرحلة الثانية: جانفي 1994 حتى نهاية ديسمبر 1998

تعتبر مرحلة انتقالية للوحدة النقدية، حيث تم فيها ما يلي:

- تأسيس مؤسسة النقد الاوروبية وهي بمثابة نواة أولى لتكوين البنك المركزي الاوروي، وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الاعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك لتأمين استقرار الاسعار، وخلق هيكل للسياسة النقدية المستقبلية، الى جانب نشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية الاوروبية.²
- اعتماد تشريع وطني ينص على الاستقلال القانوني للبنوك المركزية في الدول الاعضاء³ عن حكوماتها.
- الاتفاق على ميثاق لضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة في بنودها، وفرض عقوبات مالية على الدول التي تتجاوز عجز الميزانية بما الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة.⁴
- تم الاتفاق على اطلاق اسم "الاورو"^{*} على العملة الموحدة المقترحة، وذلك في اجتماع المجلس الاوروي المنعقد في مدريد في ديسمبر 1995.⁵ وتم الموافقة على الاقتراح الالماني بتعديل اسم العملة الاوروبية الموحدة من "الايكو" الى "الاورو" وأن يحل "الاورو" محل "الايكو" مع بداية 1999 وان تنتقل جميع الحقوق

** دول الاتحاد الاوروي الخمس عشرة: هي النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، اسبانيا، إنجلترا، الدانمارك، السويد، اليونان.

¹ حميد جميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، أكاديمية الدراسات العليا، ط1، ليبيا، 2005، ص348

² سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط1، مصر، 2001، ص221

³ خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج، عمان، الاردن، 2009، ص 409

⁴ حميد جميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، مرجع سابق، 349

⁵ حسن نافعة، الاتحاد الاوروي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص 281

والالتزامات المقومة "بالإيكو" الى "الأورو" على اساس (1ايكو=1أورو).¹ وكذلك تم اقرار شكل عملة "الأورو".

- في ماي 1998 تم تحديد الدول الاعضاء في الاتحاد النقدي الاوروبي وهي احدى عشرة دولة** حيث لم تنضم في هذه المرحلة اربعة دول وذلك للأسباب التالية:²

■ اليونان لم تتمكن من الوفاء بمعايير المشاركة والانضمام الى الاتحاد النقدي الاوروبي.

■ الدانمارك والسويد وانجلترا أجلت كل منها المشاركة في الاتحاد النقدي الاوروبي الى وقت لاحق.

- تم الاعلان عن تأسيس البنك المركزي الاوروبي في ماي 1998 ومقره فرانكفورت، وكذلك تم تعيين أول رئيس له من هولندا لمدة ثماني سنوات ليبدأ ممارسة مهامه مع مطلع عام 1999.³

ثالثا: المرحلة الثالثة: 01 جانفي 1999 الى حد الان.

بدأت هذه المرحلة في الاول من جانفي 1999، وهو الموعد الذي حددته معاهدة ماستريخت لطرح العملة الاوروبية الموحدة، وقد تم في هذا التاريخ بالفعل طرح عملة الأورو رسميا في اسواق النقد غير أن الاجراءات الرامية الى الغاء العملات الوطنية واحلال الأورو محلها لتصبح هي العملة الوحيدة المتداولة فعليا في جميع أنحاء الدول الاعضاء في نظام النقد الاوروبي، تعثرت بعض الشيء ولم يتم الانتهاء منها الا مع مطلع 2002.⁴ كما تم في هذه المرحلة تثبيت معدلات أسعار الصرف غير القابلة للنقض بين عملات الدول الاحدى عشر المعنية، وحل نظام البنوك المركزية الاوروبية مكان مؤسسة النقد الاوروبية.⁵

¹ مصطفى كامل، العملة الاوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية بالتركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 24، 2010، ص8

**دول الدول الاعضاء في الاتحاد النقدي الاوروبي الاحدى عشر هي: النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، اسبانيا.

² خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، مرجع سابق، ص 409

³ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة، مرجع سابق، ص 222

⁴ حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص 281

⁵ عماد، وحدة النقد تاريخ أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت،

المطلب الثالث: منطقة الأورو، مفهومها، شروط الانضمام إليها، إصدارها للأورو وتداوله

سعت العديد من دول الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق تعاون اقتصادي فيما بينها من أجل توفير الحماية الكافية للسوق الأوروبي المشترك، ونجحت في ذلك بعد طرح عملة النقدية الموحدة الأورو.

أولاً: مفهوم منطقة الأورو

جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي جزء من الاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU) وتنسيق تطوير سياساتها الاقتصادية لدعم الأهداف الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فقد ذهب عدد منهم خطوة أخرى إلى الأمام عن طريق استبدال عملتهم الوطنية بالعملة الموحدة "الأورو"، هذه الدول الأعضاء تشكل "منطقة الأورو".¹

وعليه منطقة الأورو هي المنطقة التي تضم مجموعة من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي التي قامت بتوحيد عملتها التي سميت "الأورو"، بالتالي اعتمدت هذه الدول عملة الأورو عملة رسمية لها، وعدد دول منطقة الأورو 19 دولة من أصل 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

وفيما يلي قائمة بأسماء دول منطقة الأورو وتاريخ انضمامها:

الجدول رقم (2-2): دول منطقة الأورو وتاريخ انضمامها

الرقم	اسم الدولة	الدول المنضمة لمنطقة الأورو عند إصداره	الرقم	اسم الدولة	الدول المنضمة لمنطقة الأورو بعد إصداره
01	ألمانيا	1999	12	مالطا	2001
02	فرنسا	1999	13	اليونان	2001
03	إسبانيا	1999	14	سلوفينيا	2005
04	لوكسمبورغ	1999	15	قبرص	2005
05	إيطاليا	1999	16	سلوفاكيا	2008
06	النمسا	1999	17	استونيا	2010
07	هولندا	1999	18	لاتفيا	2013
08	بلجيكا	1999	19	لتوانيا	2014
09	إيرلندا	1999	-	-	-
10	البرتغال	1999	-	-	-
11	فنلندا	1999	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: منطقة الأورو/ https://ar.wikipedia.org/wiki/منطقة_الأورو

¹ Commission européenne, Qu'est-ce que la zone euro?, https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/euro-area/what-euro-area_fr.

يوجد دول أخرى في أوروبا تستخدم الأورو كعملة رسمية لها وهي غير منضمة الى منطقة الأورو حيث كانت تطبق قبل مجيء "الأورو" عملات لإحدى الدول المطبقة للأورو ما جعلها تبني العملة الجديدة "الأورو" بدلا من العملة القديمة، هذه الدول تشمل موناكو، سان مارينو والفاتيكان وأيضا هناك دول تطبق الأورو بطريقة غير رسمية هي: أندورا، كوسوفو، الجبل الأسود.

ثانيا: شروط الانضمام الى منطقة الأورو

- من أجل انضمام أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي لمنطقة الأورو تم وضع مجموعة من الشروط المحددة من قبل معاهدة ماستريخت 1992 في المادة "109"، حيث تمثلت هذه الشروط فيما يلي:¹
1. يجب ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أكثر ثلاث دول ذات مستويات الاسعار المستقرة.
 2. يجب الا تزيد أسعار الفائدة طويلة الاجل عن 2% فوق متوسط أسعار الصرف في أكثر الدول الثلاث استقرارا في الاسعار.
 3. يجب ان تظل أسعار الصرف للدول الاعضاء في حدود تقلبات في عملتها خلال السنتين السابقتين قبل الانضمام.
 4. يجب ألا يزيد الحد الأقصى للمديونيات الجديدة عن 3% من الناتج المحلي الاجمالي لضمان عجز الموازنة في الحدود المعقولة، كما يجب الا يزيد مستوى المديونية الحكومية عن 60% من الناتج المحلي الاجمالي.
 5. ان تكون البنوك المركزية للدولة الراغبة في الانضمام مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة في سياستها النقدية، وان يتم دراسة طلب انضمام خلال فترة عامين يبدأ حسابها عند تقديم الطلب، ويتم دراسة ملف عملة هذه الدولة وأوضاعها النقدية والائتمانية فضلا عن أوضاعها الاقتصادية العامة.²

ثالثا: اصدار الأورو وتداوله

مر "الأورو" منذ الإعلان عن ميلاده الى غاية وصله إلى الجيوب بالمراحل التالية:

¹ فريد النجار، العملة الأوروبية الموحدة الحقائق الاثار التجارية و المصرفية التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004، ص39

² محسن الخضيرى، اليورو - الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة - ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص84

1- المرحلة الأولى : من جانفي 1999 الى ديسمبر 2001

في الفاتح من جانفي 1999، تم الاعلان عن ميلاد الاورو وتم تحديد سعر التبادل بين الاورو والعملات المشاركة فيه، كما تم استخدام الاورو في هذه المرحلة كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية، حيث استخدم في تسوية التعاملات بين البنوك وفي البورصة وفي إصدار السندات الحكومية، وتم التحول الى الاورو بصورة جزئية أو اختيارية حيث يكون للشركات والمؤسسات والافراد حق فتح حساب بالأورو، وبالطبع يكون للمحلات والمتاجر حق اعلان أسعار خدماتها ومنتجاتها بالأورو الى جانب العملات الوطنية ويمكنها أيضا اصدار فواتير وامسك دفاتر محاسبية بالأورو.¹

2- المرحلة الثانية : من جانفي 2002 الى جوان 2002

تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية للأورو للتداول الى جانب العملات الوطنية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، وتم سحب العملات الوطنية للدول المشاركة في الاورو تدريجيا، حيث اكتملت عملية السحب في 30 جوان 2002 ، وبالتالي أصبح الاورو هو العملة الوحيدة المعمول بها في التداول.

ولقد تم تثبيت سعر صرف الاورو وسحب هذه العملات وإحلال الاورو محلها خلال الفترة من 1999/01/01 حتى 2002/06/30 على النحو التالي:

الجدول رقم (2-3): أسعار صرف الأورو الواحد أمام عملات الدول الأوروبية أعضاء منطقة

الاورو خلال فترة استبدال العملات من (1/1/1999 حتى 30/6/2002)

الدول الأعضاء	العملات	سعر الصرف مقابل الاورو الواحد	الدول الأعضاء	العملات	سعر الصرف مقابل الاورو الواحد
ألمانيا	مارك ألماني	1.95583	اسبانيا	بيزيتا اسباني (100)	166.386
فرنسا	فرنك فرنسي	6.55956	البرتغال	اسكودو برتغالي	2.482
بلجيكا	فرنك بلجيكي	4.3399	هولندا	جليدر هولندي (فلوران)	2.20371
لكسمبورغ	فرنك لكسمبورغ	4.3399	اليونان	دراخمة يوناني (100)	340.750
فنلندا	مارك فنلندي	5.94573	ايطاليا	ليرة ايطالي (1000)	1936.27
ايرلندا	جنيه ايرلندي	0.787564	نمسا	شيلن نمساوي	16.7603

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على محسن الخضيرى، البيور - الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة،

مرجع سابق، ص 97

¹ فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة اورو دولار، دار اليازوري، الاردن، 2013، ص 238

3- المرحلة الثالثة: 1 جويلية 2002 الى حد الان

هي مرحلة سيادة الاورو واحلاله بالكامل في التعامل بجميع أشكاله النقدية و الحسائية و الالكترونية و استخدامه كعملة اوروبية وحيدة للدول الاعضاء في منطقة الاورو، حيث لا تنازعه عملة أخرى، ويصبح الاورو.¹

المطلب الرابع: منظومة البنوك المركزية في منطقة الأورو

تشكل منظومة البنوك المركزية الاوروبية SEBC من البنك المركزي الاوروبي وكل البنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة الاورو.*

أولاً: البنك المركزي الأوروبي

أنشئ البنك المركزي الاوروبي في منتصف عام 1998، لبدأ العمل مع بداية المرحلة الثالثة للاتحاد النقدي الاوروبي في 1/1/1999، وهو هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية.² مسؤول عن إدارة السياسة النقدية في منطقة اليورو، ويقع مقره في مدينة فرانكفورت الألمانية.

وقد تضمنت معاهدة الاتحاد الاوروبي العديد من النصوص التي تستهدف تمكين البنك المركزي من أداء مهامه في استقلال تام بعيدا عن تدخل حكومات الدول الاعضاء أو حتى تدخل مؤسسات وأجهزة الاتحاد الاوروبي، وذلك بغية تمكينه من العمل وفق المقاييس والضوابط والمعايير الفنية البحتة، ولا يجوز للبنك المركزي الاوروبي أن يطلب تعليمات من البنوك المركزية في الدول الاعضاء كما يتمتع على هذه البنوك أن تحاول التدخل في شؤونه أو التأثير في نشاطه بأي صورة من الصور، كما يتعين في الوقت نفسه أن تتمتع حكومات الدول الاعضاء، وكذلك مؤسسات الاتحاد الاوروبي عن توجيه تعليمات الى البنك أو التدخل في شؤونه.³

1. مهام البنك المركزي الأوروبي:

حددت اتفاقية ماستريخت للبنك المركزي الاوروبي المهام التالية:⁴

– رسم السياسة النقدية للدول الأوروبية الاعضاء

¹ محسن الخضيرى، اليورو – الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، مرجع سابق، ص 28

* حكام البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء التي لم تعتمد الأورو، لا تشارك في قرار السياسة النقدية في منطقة الأورو، كما لا تشارك هذه البنوك المركزية الوطنية في التنفيذ العملي لهذه القرارات.

² مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الاوروبي كظاهرة اقليمية متميزة، مرجع سابق، ص 157

³ حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص 230

⁴ حميد جميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، أكاديمية الدراسات العليا، مرجع سابق، ص 351

- رسم السياسة الائتمانية للدول الأوروبية الاعضاء
- وضع السياسات الخاصة بإدارة الدين العام للدول الاعضاء
- رسم سياسة سعر صرف الأورو
- تولى عملية اصدار وتداول الأورو وإدارة المعروض النقدي من الأورو
- اتخاذ الاجراءات الالزامية لطباعة وسك العملة واستبدال العملة الأوروبية للدول المشاركة
- السيطرة والحفاظة على معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها، من خلال استخدام آليات أسعار الفائدة أو التأثير التدريجي على مستويات المعروض النقدي.

2. هيئات اتخاذ القرار في البنك المركزي الأوروبي

يشرف على ادارة البنك المركزي الاوروبي الهيئات التالية:

- مجلس المحافظين:

يتكون مجلس المحافظين من محافظي البنوك المركزية الوطنية في منطقة الأورو وأعضاء المجلس التنفيذي، ويعتبر هو المسؤول عن إعداد السياسات النقدية ووضع أسس وأدوات تنفيذها.

- المجلس التنفيذي:

يتكون المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي من ستة أعضاء، الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين يتم اختيارهم بالاتفاق المشترك بين حكومات الاعضاء، وبعد استشارة البرلمان الأوروبي ومحافظ البنك المركزي الأوروبي شريطة أن يكونوا من حملة جنسيات الدول الأعضاء في منطقة اليورو وتمثل المهمة الرئيسية للمجلس التنفيذي في تنفيذ السياسة النقدية وفقا لتوجيهات وقرارات مجلس المحافظين، وهو المسؤول عن تسيير أعمال البنك المركزي الأوروبي ويعطي التعليمات الضرورية للبنوك المركزية الوطنية ويقوم بتحضير اجتماعات مجلس المحافظين.¹

- المجلس العام:

يتكون من الرئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي وكذلك محافظي البنوك المركزية لجميع الدول أعضاء الاتحاد الاوروبي، وسيتم الحفاظ عليه طالما هناك الدول الأعضاء في الاتحاد لم تعتمد الأورو، ولا يتولى المجلس العام أي مسؤولية في قرارات السياسة النقدية في منطقة الأورو، وهو يساهم في تعزيز تنسيق

¹ ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، مجلة الواحات

للبحوث والدراسات، العدد 3، 2008، ص 21

السياسات النقدية بين الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى منطقة الأورو والبنك المركزي الأوروبي وذلك لضمان استقرار أسعار الصرف، ومهمة المجلس استشارية حول توجهات السياسة النقدية في منطقة الأورو.¹

3. رأس مال البنك المركزي الأوروبي

بلغ رأس مال البنك المركزي الأوروبي المكتتب من طرف البنوك المركزية الوطنية والبنوك المركزية لمنطقة الأورو في بداية الأورو 5 مليار أورو ثم ارتفع إلى 10.76 مليار أورو في 2010 تبعا لقرار مجلس المحافظين في 16 ديسمبر 2010، وكان هذا وفقا للنظام الداخلي لمنظومة البنوك المركزية الأوروبية والقاعدة 1009/2000 لمجلس 8 ماي 2000، مما يتيح للبنك المركزي الأوروبي زيادة رأس ماله ليصل إلى هذا المبلغ.²

ثانيا: البنوك المركزية الوطنية

ان انشاء البنك المركزي الأوروبي لم يؤدي إلى اختفاء البنوك المركزية في الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي، فالبنوك المركزية للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي وخاصة منطقة الأورو ما تزال تمارس دورها ولكن في اطار تنسيق تام مع البنك المركزي الأوروبي، ولذلك يمكن القول إن البنوك المركزية في الاتحاد الأوروبي تشكل مع البنك المركزي الأوروبي منظومة موحدة تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ السياسة المالية والنقدية للجماعة الأوروبية ككل، وادارة الاحتياطات الرسمية المملوكة للدول الاعضاء من النقد الاجنبي، والاشراف على حسن سير نظام المدفوعات.³

وفيما يلي مخطط للنظام الأوروبي للبنوك المركزية:

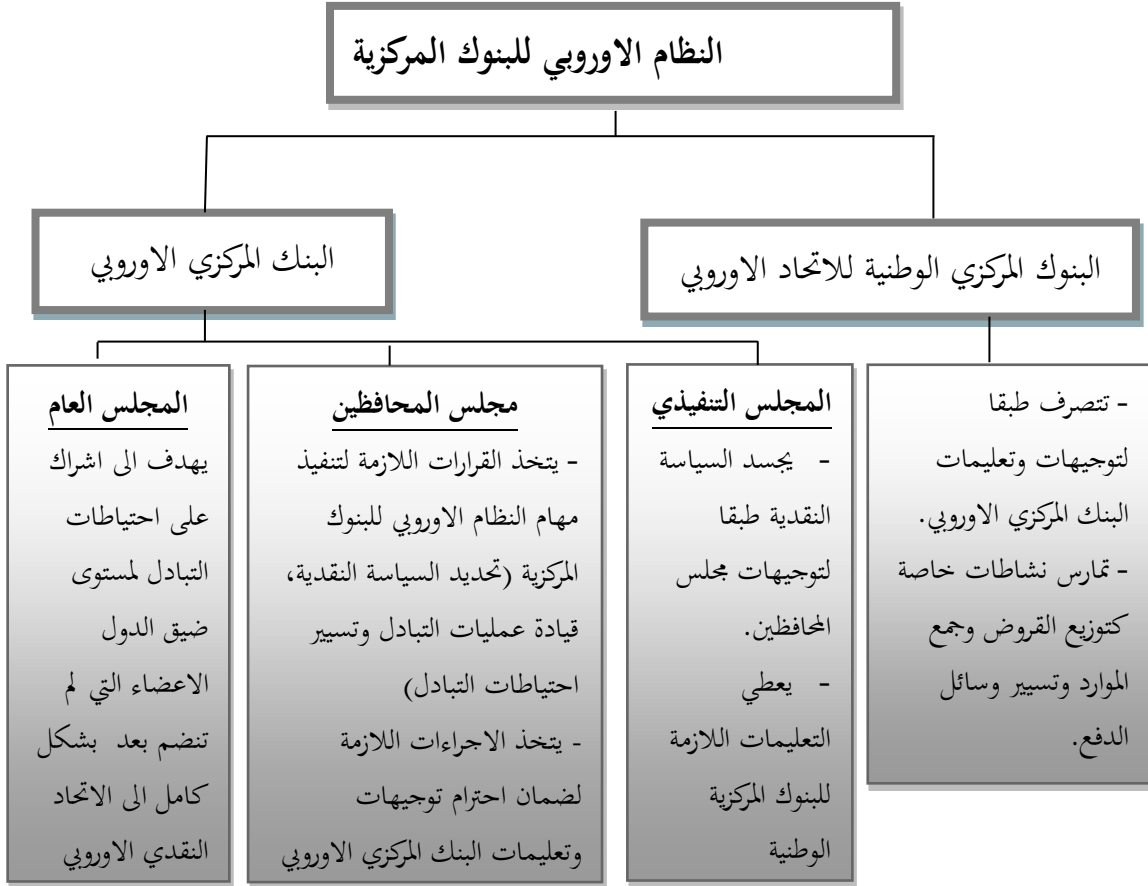
¹ Banque centrale européenne, **la politique monétaire de BCE**, 2004, p 11.

* لمعرفة قيمة راس المال المكتتب لبنوك المركزية الأوروبية في البنك المركزي الأوروبي بالتفصيل انظر الملحق رقم 01

² Gualino, **l'essentiel de la gouvernance économique et monétaire de la zone euro**, l'extenso, paris, 2013, p37

³ حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مرجع سابق، ص 231

الشكل رقم (1-2): مخطط النظام الأوروبي للبنوك المركزية



المصدر: وصاف عتيقة، عاشور سهام، نظام النقد الاوروبي الملامح والاشكاليات الاقتصادية ، الملتقى الدولي الاول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية- فرص وتحديات- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، يومي 18-20 أبريل، 2005، ص136

المبحث الثالث : ماهية أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو

يعد الاقتراض الخارجي احد أدوات السياسة المالية لمنع وتخفيف التقلبات في الاقتصاد، ولتحقيق التوازن المطلوب عند مستوى التشغيل الكافي، الا أن سوء إدارة القروض يؤدي بدول كثيرة إلى الوقوع في مشاكل التعثر، وقد شهد العالم أزمات مالية متعددة لعدد من الدول تعرف باسم "أزمة الديون السيادية".¹ وهذا الامر الذي تعاني منه منطقة الاورو في الآونة الاخيرة، حيث انها تعيش أزمة مالية حادة بسبب تراكم الديون السيادية في بعض دولها، وعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم في الآجال المحددة، ولقد سميت هذه الازمة بأزمه منطقة الاورو وايضا بأزمة الديون السيادية لمنطقة الاورو.

المطلب الاول: الديون السيادية، مفهومها، أسباب نشوئها

الحكومات مثل الافراد قد تلجأ للاستدانة لتوفير الاموال التي تحتاجها، هنا لديها خياران اما ان تستدين من المؤسسات والافراد داخل البلاد وهذه تسمى بالديون الداخلية وقد تلجأ للاستدانة من الخارج وهذه تسمى بالديون السيادية.²

أولاً: مفهوم الديون السيادية

الديون السيادية هي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات*.

عندما تقوم حكومات دول العالم بإصدار سنداتها فإنها تكون دائماً أمام خيارين، الأول أن تقوم بإصدار هذه السندات بعملتها المحلية وغالباً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي، وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الإصدار "الدين الحكومي"، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالباً ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو الأورو، ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية عبارة "الدين السيادي".³

¹ هالة حلمي السعيد، اليونان وازمة الديون السيادية، جريدة الاهرام اليومي، العدد 46977، مصر، 20 جويلية 2015 متوفر على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/News/121606/4/415323> ، شوهد يوم: 2016/06/03

² عمار طيبي، الديون السيادية، برنامج ببساطة، قناة الجزيرة، تاريخ البث: 2016/08/13

* السند هو صك مديونية كوسيلة للاقتراض، الدائن هو الذي يشتري السند والمدين هو مصدر أو بائع السند، ويتعهد مصدر السند أن يدفع لحامل السند فائدة محددة مسبقاً طول مدة السند وأن يرد القيمة الاسمية للسند عند حلول تاريخ الاستحقاق.

³ محمد ابراهيم السقا، ما هي الديون السيادية، الفا بيتا، 2010/05/13 متوفر على الموقع: <http://www.alphabeta.argaam.com/article/detail/14786>

<http://www.alphabeta.argaam.com> شوهد بتاريخ: 2016/08/20

السيادية إذن هي الديون المترتبة على حكومة دولة ما عندما تقوم بطرح سنداتھا بعملات اجنبية مثل الدولار والاورو.

وتعتبر الديون السيادية شكل من أشكال الاقتراض ولهذا على الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الاجنبية، وان يكون لديها تدفقات نقدية من النقد الاجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الاجانب وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض.¹

والديون السيادية هي ديون آمنة بشكل عام، غير أن ضخامة حجمها يجعل المخاطر الكامنة المصاحبة لها على الأسواق كبيرة جدا، وذلك في حالة تعرض إحدى الدول المدينة إلى أزمة سيولة تهدد قدرتها على السداد في المواعيد المحدولة لهذه الديون، وهي بهذا الشكل أصبحت تمثل مشكلة كامنة، ربما تهدد جهود استعادة النشاط الاقتصادي في العالم، في حال تطورت الأمور نحو الأسوأ، ولم تتمكن الدول المدينة من استعادة توازنها المالي.²

وتختلف الديون السيادية عن الديون المترتبة على الشركات أو الافراد لان الدولة في حد ذاتها هي التي تقوم بضمان هذه الديون، كما لا يمكن للدائنين إجبار الحكومات على تسديد ديونها عند حلول موعد استحقاقها، ولكن يمكن معالجة هذا الامر بطرق أخرى كإعادة الجدولة الالزامية* لهذه الديون او بمعدلات الفائدة.

وعليه يبقى الضمان الوحيد لحماية حقوق الدائنين للحكومات هو المخاطر التي تهدد هذه الأخيرة بفقدان المصدقية والاستجابة للمعايير الدولية للحصول على قروض، وهي مرتبطة أساسا بتنقيط دائنية الدولة، ويؤدي بلوغها مستوى متدنيا إلى احتمال عجز الحكومة المعنية بالموضوع عن الاستدانة مستقبلا.³

¹ الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والاوروية، تقرير اقتصادي اصدار سنوي العدد 19 لعام 2011، مركز البحوث والدراسات، جانفي 2012، ص 16

² محمد إبراهيم السقا، تصنيف الديون السيادية لدول العالم، الفا بيتا، 2010/10/30، متوفر على الموقع: <http://alphabet.argaam.com/article/detail/22555> شوهد يوم: 2016/07/05

* إعادة الجدولة الالزامية هي عملية يتم بمقتضاها تغيير بنود الدين المتعلقة بسعر الفائدة، أو بأجال استحقاق الدفعات عبر تمديد فترة السداد أو بجمعا معا، وتتم إعادة الجدولة باتفاق وتراض بين الدائن والمدين، وبناء على طلب المدين عادة الذي يواجه صعوبات في السداد والوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائن في آجال استحقاقها.

³ الديون السيادية، موسوعة الجزيرة، 2011/04/08 متوفر على الموقع: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/>، شوهد بتاريخ: 2016/08/20

ثانيا: اسباب نشوء الديون السيادية

تنشأ الديون السيادية عندما تقوم الحكومة بالاستدانة بإصدار سندات بعملات اجنبية وذلك لأسباب اهمها ما يلي:

- تستدين الحكومة لتمويل الاحتياجات المؤقتة في عجز الموازنة عندما تكون الإيرادات الفعلية أقل من النفقات المتوقعة، وأيضا تستدين لتغطية النفقات العامة والذي يعد سببا رئيسا للتوجه نحو هذا الخيار خاصة في أوقات ارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصادي، وعادة يرتفع حجم الدين العام في حالات الطوارئ مثل الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات المالية عندما لا تصلح وسائل أخرى مثل رفع الضرائب في مواكبة احتياجات الحكومة لمواجهة الحالات الاستثنائية.¹

- كما تستدين الحكومة عند حاجتها لتمويل مشروعات تنمية يرتفع المكون الأجنبي فيها (مثل الآلات والمعدات التي سيتم استيرادها من الخارج)، أو ارتفاع معدل التضخم في الداخل مما يجعل من عملية الاقتراض بالعملة المحلية مسألة مكلفة للدولة، نظرا لارتفاع معدلات الفائدة الاسمية على السندات التي تصدر بالعملة المحلية بينما تكون عملية الاقتراض بالعملات الأجنبية أرخص نسبيا، أو عندما تواجه الدولة عدم استقرار في معدل صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية، فتميل في هذه الحالة إلى تفضيل إصدار سندات بعملات أجنبية مستقرة نسبيا في القيمة.²

المطلب الثاني: دور وكالات التصنيف الائتماني في ازمات الديون السيادية

تلعب وكالات التصنيف الائتماني دورا مهما في خلق ازمة ديون سيادية لدولة ما من خلال خفضها لتصنيفها الائتماني، وفيما يلي سنحاول شرح مفهوم التصنيف الائتماني والوكالات التي تقوم به وكذا بعض اشكال درجات التصنيف الائتماني وأيضا بعض معايير التصنيف الائتماني المستخدمة.

أولا: مفهوم التصنيف الائتماني

هو حكم تصدره إحدى وكالات التصنيف الائتماني العالمية على مدى قدرة دولة ما أو مؤسسة ما على سداد ما عليها من ديون والتزامات، وهذا الحكم هو درجة محددة ضمن مقياس متسلسل.³ وتسمى

¹ وليد ابو سليمان، ما هي الديون السيادية؟، العربي الجديد، الاثنين 2015/01/05، متوفر على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/supplements>

2016/08/20 شوهده بتاريخ

² محمد ابراهيم السقا، ما هي الديون السيادية، مرجع سابق، ص1

³ يوسف أبو فارة، الازمات المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 53

هذه التقييمات بالجدارة الائتمانية لدولة أو مؤسسة ما، وقبل إقراض أي دولة تأخذ المؤسسات المالية الدولية والدائنون في السوق الدولية بعين الاعتبار تصنيفها الائتماني لمعرفة مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها لدائنيها.

والتصنيف الائتماني هو رأي الناشر بناءً على تقييمه للمخاطر، والاختلاف في التصنيف يعكس بالدرجة الأولى الاختلاف في وجهة نظر الجهات الناشئة وطريقة تقييمهم للمخاطر، رغم أنه قد ينتهي الأمر إلى نفس التصنيف.

ثانياً: وكالات التصنيف الائتماني

أول من أصدر مؤشرات جدارة ائتمانية كانت "شركة موديز" في عام 1909 وقام بها "جون مودي"، وبحلول عام 1929 كانت "موديز" تقوم بتصنيف حوالي خمسين حكومة مركزية تصدر سندات اقترض دولياً.¹

والياً يوجد حوالي 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم، لكن اثنين فقط من هذه الوكالات تحتكران 80% من سوق التصنيف العالمي وهما وكالة "موديز ووكالة ستاندر اند بورز"، تليها وكالة "فيتش" التي تهيمن على 14% من سوق التصنيف العالمي، فيما تتنافس باقي الوكالات على حصة سوقية لا تزيد قيمتها على 6% من حجم السوق.²

ثالثاً: بعض اشكال درجات التصنيف الائتماني

تستخدم وكالات التصنيف الائتماني رموز في شكل حروف ابجدية للدلالة على جودة الائتمان التصنيف الائتماني، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

¹ أحمد طلفاح، الجدارة الائتمانية السيادية: المبادئ الأساسية الفوائد و الوظائف المؤسسات المؤشرات المجالات، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005، ص 7

² معهد الدراسات المصرفية، التصنيفات الائتمانية: اضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، العدد الرابع، الكويت، نوفمبر 2010، ص 2

الجدول رقم (2-4): درجات التصنيف الائتماني حسب وكالات موديز وفيتش وستاندربور

توضيح للرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية					
معدلات الخسارة عند كل درجة	ستاندر بور	فيتش	موديز	الوصف	مستوى المخاطر الائتمانية
%0.0016	AAA	AAA	Aaa	الاکثر أمانا	درجة الاستثمار*
%0.0171	AA+	AA+	Aa1	جدارة ائتمانية عالية	
%0.0374	AA	AA	Aa2		
%0.0781	AA-	AA-	Aa3		
%0.1436	A+	A+	A1	جدارة ائتمانية متوسطة الى عالية	
%0.2569	A	A	A2		
%0.4015	A-	A-	A3		
%0.6050	BBB+	BBB+	Baa1	جدارة ائتمانية متوسطة الى أقل من متوسطة	
%0.8690	BBB	BBB	Baa2		
%1.6775	BBB-	BBB-	Baa3		
%2.9040	BB+	BB+	Ba1	غير استثمارية	درجة المضاربة**
%4.6265	BB	BB	Ba2		
%6.5230	BB-	BB-	Ba3		
%8.8660	B+	B+	B1	مخاطرة	
%11.3905	B	B	B2		
%14.8775	B-	B-	B3		
%19.9726	CCC	CCC+	Caa1	مخاطرة عالية	
%26.8125		CCC	Caa2		
%38.4017		CCC-	Caa3		
%55.0000			CA	متعثرة	
%100.000			C		
	DDD				
	DD				
	D	D			

المصدر: مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الازمات ومتطلبات اصلاحها، الاكاديمية للدراسات

الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، الشلف، جوان 2013، ص 55

إن خفض التصنيف الائتماني او الجدارة الائتمانية لدولة ما يعني خفض درجة قدرة هذه الدولة على سداد ما عليها من ديون والتزامات، فاذا كان تصنيف دولة ما ضعيفا فان هذا التصنيف يعني وجود احتمال بان لا تستطيع هذه الدولة ان تسدد ما عليها من ديون، من جانب اخر فان التصنيف الائتماني الممتاز مثلا AAA يشير الى قدرة الدولة على سداد ديونها في المواعيد المحددة، وهذا التصنيف المرتفع يتيح للجهة ذات التصنيف الاقتراض بسهولة من الاسواق الداخلية والخارجية وبأسعار فائدة معقولة، اما في

*درجة الاستثمار هي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية

** درجة المضاربة هي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية

حالة التصنيف الائتماني الضعيف فان الدولة صاحبة هذا التصنيف قد لا تتمكن من الحصول على قروض، و اذا حصلت فإنها تدفع فوائد مرتفعة نسبيا على هذه القروض.¹

رابعاً: معايير التصنيف الائتماني

يوجد مجموعة من المعايير التي تأخذ بها وكالات التصنيف الائتماني عند اعطاء درجة التصنيف الائتماني للدول أهمها ما يلي:²

- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الذي يعكس مقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وسداد قيمة القرض في خدمة الدين.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
- معدل التضخم: إن ارتفاع يدل على اختلالات هيكلية وعدم القدرة على تمويل القروض.
- وضع الموازنة العامة
- وضع الميزان الخارجي
- وضع المديونية الخارجية
- وضع التنمية الاقتصادية
- المراجعة التاريخية لعدم السداد
- كما تأخذ تصنيفات الجدارة في الحسبان الأخطار السيادية والتوجهات الحكومية التي قد تؤثر في بيئة الأعمال والعمل المصرفي والاستثمار، إضافة إلى درجة انتظام البيئة السياسية العامة في الدولة، والعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما أنها تركز على درجة ضعف تأثير مؤسسات الحكم وأثره المستقبلي على الدولة في إطار السياسات الكلية.

المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، تعريفها، نشأتها، اسباب تفاقمها

تواجه منطقة الأورو في الآونة الاخيرة أزمة مالية حادة سميث بأزمه منطقة الأورو و ايضا بأزمة الديون السيادية.

¹ يوسف أبو فارة، الازمات المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 54

² ناهد سيد، معايير التصنيف الائتماني للدول والمؤسسات والأفراد، مفاهيم اقتصادية وتجارية، موقع السياسي كوم، الثلاثاء 14 جانفي 2014، متوفر على الموقع: <http://www.elsyasi.com/articles/2611>، شوهه يوم: 2016/03/03

أولاً: تعريف أزمة الديون السيادية

يقصد بأزمة الديون السيادية فشل الحكومة في ان تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي.¹ أي هي عجز الحكومة على الوفاء بديونها السيادية لدائنيها عند حلول آجال الاستحقاق .

ثانياً: نشأة أزمة الديون السيادية في منطقة الاورو

بدأت هذه الازمة في منطقة الاور نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، عندما تراكمت الديون السيادية في بعض دول منطقة الاورو وهي كل من اليونان وايرلندا والبرتغال وايطاليا واسبانيا، حيث عجزت هذه الدول على تسديد هذه الديون لدائنيها، وبالتالي اصبحت خطرا يهدد بالانتشار في جميع دول منطقة الاورو والاتحاد الاوروي ككل.

وترجع بداية الازمة بعد استحداث الاورو في عام 1999، حيث شهدت العديد من بلدان منطقة الاورو ومن بينها اليونان وايرلندا وايطاليا والبرتغال واسبانيا انخفاضاً حاداً في تكاليف الاقتراض، لكل من القطاعين الخاص والعام، وفي كثير من الحالات أدى الائتمان منخفض التكلفة - الممول في الغالب برأس مال من بنوك البلدان الرئيسية في منطقة الأورو - الى طفرة ائتمان نتج عنها معدلات نمو مرتفعة، جذبت بدورها المزيد من راس المال والاستثمار، ولكنها أدت ايضا الى زيادة المديونية، وتركزت الاستثمارات في قطاع السلع غير التجارية كالعقارات، بينما أضعفت الاجور المرتفعة القدرة التنافسية الخارجية وتدهورت ارصدة الحسابات الجارية تدهوراً حاداً وتراكمت على البلدان ديون خارجية كبيرة.²

وبتفجر الازمة المالية العالمية 2008 زادت مستويات المديونية بشكل كبير في دول منطقة الاورو، وكان على راس هذه الدول اليونان التي ظهرت فيها الملامح الاولى لازمة الديون وذلك بعدم قدرتها على تسديد التزاماتها اتجاه دائنيها، حيث طلبت الحكومة اليونانية رسمياً في 2010/06/23 من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي تفعيل خطة إنقاذ تتضمن قروضا لمساعدتها، حتى تتفادى الإفلاس والتخلف عن سداد الديون، ونفس الوضع دفع كل من ايرلندا والبرتغال واسبانيا وايطاليا طلب مساعدات اوروبية، وهذا الامر جعل منطقة الاورو تهرع لاحتواء هذه الازمة خوفاً من تفشيها في الدول الاعضاء الاخرى وكذا انقراض الدول المتضررة مما هي فيه.

¹ محمد ابراهيم السقا، ماهي الديون السيادية، مرجع سابق ص1

² رضا مقدم، الطريق الى التكامل في اوربا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2014، ص 11

ثالثا: أسباب أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو

يمكن حصر الاسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو في ما يلي:

1. الازمة المالية العالمية 2008:

إثر الأزمة المالية التي عصفت بأميركا في (2007 - 2008) "أزمة الرهن العقاري" وطالت الاقتصاد العالمي دخلت منطقة الأورو في أزمة ركود اقتصادي، الأمر الذي دفع رؤساء هذه الدول وحكوماتها إلى عقد قمة في باريس في أكتوبر 2008 لدراسة السبل الآيلة إلى وضع خطة عمل مشتركة مع البنك المركزي الأوروبي، تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، حيث وضع المسؤولون الأوروبيون آنذاك خطة لمواجهة الأزمة المالية هدفت إلى دعم البنوك الأوروبية لمساعدتها على تجاوز الأزمة.¹

كما اتفقت دول مجموعة العشرين على مواجهة تلك الأزمة بخطط إنقاذ ضخمة بلغت قيمتها الإجمالية تريليونات الدولارات، إضافة إلى خطط التوسع في الإنفاق الحكومي التي مكنت الدول من ضخ أموال جديدة في اقتصادياتها وأسواقها المالية، ولكن تنفيذ هذه الخطط لم يأت ذلك من احتياطات كانت تحتفظ بها الدول في خزائنها بل أتى من خلال الاقتراض، وهذا الأمر أسهم بدوره في تكوين "فقاعة" بلغت مستويات خطيرة، وما زاد الطين بلة أن هذه الدول تعاني في السنوات الأخيرة عجوزات في الموازنة مما يزيد من الشكوك حول قدرتها على سداد ديونها أو خدمة ديونها في المدى الطويل أو حتى القصير، وكنتيجة طبيعية لتكون هذه الفقاعة ظهرت في 2010 أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو.²

2. عدم التزام بعض دول منطقة الأورو بمعايير معاهدة ماستريخت:

من أسباب وقوع الازمات المالية وتضعف مركز الأورو عالميا، وأسوأ ما هو موجود في الاتحاد الأوروبي منذ قيامه هو عدم الالتزام بالبنود الرئيسية التي وردت في معاهدة ماستريخت وتم التوقيع عليها، والتي تنص على ان لا يكون العجز في ميزانية الدولة المشاركة في الاتحاد أكثر من نسبة 3% من الناتج القومي الاجمالي وان لا تتعدى مديونية الدولة العضو في الاتحاد أكثر من 60 % من الناتج القومي الاجمالي لها.³ وهذا ما يوضحه الشكل والجدول التاليين:

¹ عادل خليفة، أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها، جريدة الاخبار، العدد 1628، الاثنين 6 فيفري 2012، متوفر على الموقع:

<http://al-akhbar.com/node/34469>، شوهد يوم: 2016/05/12

² محمد العمران، أزمة الديون السيادية، بتاريخ 2010/06/23، الفا بيتا، متوفر على الموقع: <http://alphabet.argaam.com>

شوهد بتاريخ: 2016/08/20 .com/article/detail/17356/

³ علي عبد الفتاح أبو شرار ، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احداثها اسبابها تداعياتها ، مرجع سابق، ص 194

الجدول رقم (2-3): نسبة العجز في الميزانيات العمومية الى PIB والديون العمومية الى PIB لدول منطقة الاورو 2010.

الدول	نسبة العجز الى PIB	نسبة الديون العمومية الى PIB	الدول	نسبة العجز الى PIB	نسبة الديون العمومية الى PIB
فرنسا	7.1	28.3	فلندا	2.5	48.3
المانيا	4.3	83.2	اليونان	10.6	144.9
النمسا	4.4	71.8	ايرلندا	31.3	94.9
بلجيكا	4.1	96.2	ايطاليا	4.6	118.4
قبرص	5.3	61.5	هولندا	5.1	62.9
اسبانيا	9.3	61	البرتغال	9.8	93.3
استونيا	0.2	6.7	سلوفاكيا	7.7	41
بلغاريا	3.5	16.3	سلوفينيا	5.8	38.8
بولونيا	7.8	54.9	الدانمارك	2.6	43.7

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على أوكليل نسيمة وآخرون، الازمة المالية في منطقة الاورو، اسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الاسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61/62، 2013، ص 12-15

من خلال الجدول والشكل اعلاه نلاحظ ان اغلب دول منطقة الاورو لم تحافظ على نسبة العجز الى PIB كما هو متفق عليه في معاهدة ماستريخت وهو 3% ونسبة الديون العمومية الى PIB 60%، واكثر الدول التي ارتفعت فيها هذه النسبة هي كل من ايرلندا 31.3%، اليونان 10.6%، اسبانيا 9.3%، البرتغال 9.8% وفي نفس الوقت تعاني هذه الدول من ارتفاع في نسبة الديون العمومية الى PIB وذلك كما يلي: ايرلندا 94.9%، اليونان 144.9%، اسبانيا 61%، البرتغال 93.3%، بالإضافة الى ايطاليا 118.4%، الامر الذي نتج عنه ازمة مالية حادة في كل من هذه الدول.

3. عدم وجود وزارة مالية اوروبية مشتركة

بما أن العضوية في منطقة الأورو تفرض سياسة نقدية موحدة لم يعد باستطاعة الدول الأعضاء أن تعمل بشكل مستقل، ومن المفارقات أن هذا الوضع يؤدي إلى مخاطر أكبر للتخلف عن السداد من تلك التي تواجهها الاقتصادات الأخرى التي ليست في منطقة الأورو كالمملكة المتحدة والتي هي قادرة على طبع النقود من أجل الدفع للدائنين والتخفيف من مخاطر تخلفها عن السداد، فعندما يقدم بلد على طبع النقود

تنخفض قيمة عملته بالنسبة لشركائه التجاريين مما يجعل صادراته أقل ثمنا ما يؤدي من حيث المبدأ إلى تحسين الميزان التجاري وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع العائدات الضريبية بالقيمة الاسمية.¹ وعليه فإن الدول التي يطلق عليها بدول الخاصرة الضعيفة في منطقة الأورو اليونان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا غير مؤهلة لأن تكون في اتحاد عملة موحدة بدون أن يكون لها وزارة مالية مشتركة لها القدرة على طبع كتل نقدية وضخها في الأسواق.²

4. **افرازات وانعكاسات الليبرالية الجديدة على مدار عقود من الزمن،³ عدم وجود ضوابط وقيود ورقابة على عملية الاقتراض والاقتراض المفرط، سواء كان على الفرد أو الشركات أو الدول .**

رابعاً: سلوكيات أدت الى تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية

ان تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية كان نتيجة سلوكيات نذكر منها ما يلي:⁴

1. الأمر الذي زاد من حدة هذه الأزمة تركيز المسؤولون على التدابير التقشفية كزيادة الضرائب وخفض النفقات ما أوجب الاضطرابات الاجتماعية في البلدان التي ارتفع فيها العجز في موازنة الحكومة وزادت الديون السيادية بشكل حاد، وبرزت أزمة ثقة مع اتساع هوامش العائد على السندات والتأمين ضد المخاطر على عقود مبادلات الافلاس الائتماني بين هذه الدول وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي.
2. مطالبة المستثمرين بمعدلات فائدة أعلى من أي وقت مضى من العديد من الحكومات مع ارتفاع مستويات الديون والعجز في الموازنة وفي الحساب الجاري، وهذا بدوره جعل من الصعب على بعض الحكومات أن تتمكن من تمويل مزيد من العجز في الموازنة وخدمة الديون القائمة، خصوصاً مع تحقيق معدلات نمو منخفضة، يضاف إلى كل ذلك تركيز نسبة عالية من الديون في يد الدائنين الأجانب كما هو الحال بالنسبة لليونان والبرتغال.
3. ساهم الدور السلبي الذي قامت به وكالات التصنيف الائتماني من خلال تخفيض التصنيف الائتماني لبعض دول منطقة الأورو في تفاقم الأزمة.

¹ إدارة الدراسات والبحوث التابعة لاتحاد المصارف العربية، نشوء وتطور أزمة الديون الأوروبية، جريدة المستقبل، العدد 4379، الأحد 24 جوان 2012، ص 8.

² علي عبد الفتاح ابو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة أحداثها اسبابها تداعياتها، مرجع سابق، ص 194

³ يوسف ابو فارة، الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص 382

⁴ إدارة الدراسات والبحوث التابعة لاتحاد المصارف العربية، نشوء وتطور أزمة الديون الأوروبية، مرجع سابق، ص 8

- كما يوجد سلوكيات أخرى ادت الى تفاقم الازمة هي:¹
- رفع معدلات الفائدة على القروض المقدمة لدول جنوب اوربا ذات الديون السيادية الكبيرة قياسا بمعدلات الفائدة على القروض الممنوحة للدول الأوروبية الاخرى التي لا تعاني من ازمة ديون سيادية.
 - اتجاه الكثير من المؤسسات المالية الأوروبية ذات الاوضاع المالية الجيدة نحو ايداع اموالها لدى البنك المركزي الأوروبي والابتعاد عن إقراض البنوك التجارية.
 - تراجع ثقة المستثمرين بالسندات الحكومية الصادرة عن دول جنوب اوربا التي تعاني من ازمة الديون السيادية قياسا بالثقة بالسندات الصادرة عن الدول الأوروبية الاخرى التي لا تعاني من ازمة ديون سيادية.

المطلب الرابع: السياسات الاحتوائية الأوروبية للأزمة

لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي عدة اجراءات للخروج من تلك الأزمة ومن بين هذه الاجراءات ما يلي:

أولاً: بعض تدابير البنك المركزي الأوروبي

عملت منطقة الأورو في بداية ظهور الازمة على محاولة احتوائها من خلال مجموعة من التدابير التي ساهم البنك المركزي الأوروبي في حل الأزمة عن طريق خفض أسعار الفائدة وتقديم قروض رخيصة من أجل الحفاظ على تدفقات الأموال بين البنوك الأوروبية، كما قام البنك المركزي الأوروبي ب شراء السندات الحكومية في الأسواق الثانوية، حيث قام في صيف 2010 بشراء سندات حكومية بقيمة 78 مليار أورو حوالي 112 مليار دولار، بالإضافة إلى قام بتقديم قروض طويلة الأجل.

كما قامت البنوك المركزية الأوروبية أيضا بتوفير السيولة في منطقة الأورو بشراء السندات الحكومية الأوروبية في الأسواق الثانوية لزيادة الثقة.

ثانياً: صندوق الإنقاذ الأوروبي EFSF

تم إنشاء صندوق الإنقاذ الأوروبي* (مرفق الاستقرار المالي الأوروبي EFSF) من قبل الدول الأعضاء في منطقة الأورو في 7 جوان 2010 كآلية إنقاذ مؤقتة، ومقرها في لوكسمبورغ، وتتمثل مهمة صندوق الإنقاذ

¹ يوسف أبو فارة، الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص 382

* وتقوم فكرة الصندوق على منح حكومات هذه المنطقة ضمانات لتغطية الحصول على قروض بنسب فائدة متدنية لفائدة الدول المعنية، يتم الحصول عليها بطرح سندات في الأسواق المالية، وإعادة توزيع هذه الأموال المقترضة على الدول الأوروبية المتعثرة بنسب فائدة أقل.

الأوروبي في الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا من خلال تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.¹

تم تصميم EFSF في البداية لإصدار مذكرات مضمونة من قبل الدول الأعضاء في منطقة الأورو تصل إلى حوالي 440 مليار أورو لإقراض الدول الأعضاء في منطقة اليورو في صعوبات مالية، وفي 24 جوان 2011، وافق رؤساء الدول أو الحكومات على زيادة نطاق أنشطة صندوق الإنقاذ الأوروبي ورفعوا التزاماته إلى 780 مليار أورو من 440 مليار أورو، وفي 21 جويلية 2011 وافق رؤساء الدول أو الحكومات على زيادة نطاق نشاط صندوق الإنقاذ الأوروبي.² وقد منح الصندوق مساعدات مالية إلى إيرلندا والبرتغال واليونان.

ولكن اعتبارا من 1 جوان 2013 تم وقف صندوق الإنقاذ الأوروبي عن تقديم برامج تمويل جديدة أو يدخل في اتفاقيات تسهيلات قروض جديدة، حيث تم انشاء آلية الاستقرار الأوروبي (ESM) الدائمة للاستجابة للطلبات الجديدة للحصول على مساعدات مالية من الدول الأعضاء في منطقة اليورو.

وقد كان آخر برنامج لليونان حيث تم تمديده حتى جوان 2015 وانتهت صلاحيته في 30 جوان 2015 حيث انتهى برنامج EFSF لإيرلندا في ديسمبر 2013 وبرنامج البرتغال في ماي 2014، وبذلك لن يقدم EFSF المزيد من المساعدات المالية، الا ان هذا الصندوق قبل تصفيته* سيظل نشطا من أجل:³

- تلقي سداد القروض من البلدان المستفيدة.
- جعل الفائدة والمدفوعات الرئيسية لحاملي سندات EFSF.
- تجديد سندات EFSF المعلقة، حيث أن متوسط فترة سداد القروض المقدمة إلى إيرلندا والبرتغال واليونان أطول من استحقاق السندات الصادرة عن EFSF .

ثالثا: آلية الاستقرار المالي ESM

من أجل تجنب اخطار الازمات المالية تم انشاء صندوق سمي بآلية الاستقرار الاوروبي ESM، وهو بمثابة صندوق انقاذ ثابت، يعمل على مساعدة الدول الأعضاء المتعثرة ماليا في مواجهة أزماتها المالية.

¹European Financial Stability Facility Société Anonyme Financial Statements, **Management Report and Auditor's Report**, Luxembourg, 31 December 2017,p7

² Ipid, p23

* سيتم حل صندوق الإنقاذ الأوروبي وتصفيته عند سداد جميع المساعدات المالية المقدمة إلى الدول الأعضاء في منطقة الأورو وجميع أدوات التمويل الصادرة عن صندوق الإنقاذ الأوروبي بالكامل.

³European Financial Stability Facility Société Anonyme Financial Statements **Management Report and Auditor's Report** , Op cit, p7

تم توقيع الآلية (ESM) في بروكسل في 2 فيفري 2012، ودخلت معاهدة ESM حيز التنفيذ في 27 سبتمبر 2012.¹ ولقد تم اطلاق أعمال آلية الاستقرار الاوروي يوم 08 اكتوبر 2012 بقدرة مالية تصل إلى 700 مليار اورو ورأسمال ثابت بقيمة 80 مليار اورو، واعتبارا من 1 جولية 2013 تعتبر الآلية الوحيدة لتمويل برامج المساعدة المالية الجديدة.

رابعا: سياسة التقشف

تتخذ منطقة الاورو اجراءات تقشفية للحد من العجز في الموازنة العامة لدول منطقة الاورو، وتضمنت تدابير التقشف رفع للضرائب المباشرة وغير المباشرة في منطقة الاورو الى جانب خفض الانفاق العام بتقليص المعاشات، وتخفيض الاجور للعمال في القطاع العام، وكذا تسريح بعض الموظفين الحكوميين، وزيادة اشتراكات الضمان والرسوم وضرائب الدخل، وايضا العمل على رفع الضرائب على السيارات والوقود وبعض السلع الترفيهية وكذا تخفيض الانفاق الدفاعي، وهذه الاجراءات المتخذة في منطقة الاورو تختلف من دولة لأخرى من دول الاعضاء في منطقة الاورو حسب الظروف السياسية والاجتماعية وحجم العجز في كل دولة.

خامسا: اعادة رسملة البنوك

خلال الربع الاخير من العام 2011 أقر الاتحاد الاوروي خطة خاصة بإعادة رسملة البنوك لتكون قادرة على التصدي لازمة الديون السيادية التي عانت منها مجموعة من الدول الاوروبية، وقد تم اتخاذ قرار يلزم البنوك الاوروبية الكبرى بزيادة رأسمالها لتكون قادرة على استيعاب الازمات المالية والاقتصادية المحتملة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، ولذلك فقد تم الزام البنوك بتعزيز احتياطاتها من رأس المال كضمانات كافية تحميها من الخسائر المحتملة الناجمة عن قروض لدول متعثرة ضمن دول منطقة الاورو، وقد أقرت الهيئة المصرفية الاوروبية خطة تجعل البنوك تحتفظ بنسبة 9 بالمئة من رأسمالها الاساسي كاحتياطي نقدي (النسبة السابقة كانت 5 بالمئة).²

سادسا: تعزيز الحوكمة الاقتصادية المشتركة

لمعالجة عيوب الحوكمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي والتي ظهرت في أزمة الديون اليونانية، حدد فريق العمل المؤلف من وزراء مالية الاتحاد الأوروبي اربع اولويات في اول اجتماع له وهي وضع قواعد أكثر صرامة

¹ European Financial Stability Facility Société Anonyme Financial Statements **Management Report and Auditor's Report**, Op cit, p7

² يوسف ابو فارة، الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008، مرجع سابق، ص 383

للميزانية، وتضييق الاختلافات في القدرة التنافسية بين الدول الاعضاء، وفرض مزيد من تنسيق السياسات الاقتصادية، ووضع آلية دائمة لحل الازمات.¹

سابعا: برنامج التيسير الكمي

أقر البنك المركزي الأوروبي برنامج " التيسير الكمي" ^{*} لإخراج منطقة الاورو من الركود الاقتصادي الذي تعيش فيه منذ 2010 بسبب ازمتها المالية.

يتجه البرنامج الكمي الأوروبي إلى شراء سندات حكومية وخاصة بقيمة 60 مليار أورو (حوالي 70 مليار دولار) شهريا بداية من مارس 2015 حتى سبتمبر عام 2016، وتقدر قيمته الإجمالية بحوالي ترليون أورو 1.1 ترليون دولار، ويهدف برنامج التيسير الكمي إلى تحفيز النمو الاقتصادي في منطقة الأورو، عبر ضخ أموال مباشرة ^{**} في خزائن حكومات منطقة الأورو من خلال شراء سندات الديون لمساعدتها على زيادة الإنفاق، كما يعمل البرنامج كذلك على شراء سندات الشركات الرئيسية والمهمة لاقتصادات منطقة الأورو حتى تتمكن من الاستثمار وتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريعها القائمة، ولكن من النقاط المهمة لهذا البرنامج أنه سيوسع الكتلة النقدية، وهو ما سيعني عمليا انخفاض قيمة الأورو ^{***} والتي ستعمل لاحقا على زيادة تنافسية البضائع الأوروبية، وبالتالي زيادة حجم الصادرات.²

وتستعمل هذه الوسيلة عادة بعد أن تستنفذ الوسيلة الأخرى والأهم في هذا المضمار وهي خفض سعر الفائدة إلى ما يقرب الصفر على القروض التي تعطى للبنوك التجارية من أجل تشجيع الاستثمار والإنفاق،

¹ تحليل إخباري، اصلاح الحوكمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي يواجه مأزقا، وكالة انباء شينخوا، 2010/09/16، متوفر على الموقع: <http://arabic.people.com.cn/31659/7142168.html> شوهد يوم: 2016/08/20

^{*}التيسير الكمي هو الخطوات المتخذة من قبل البنك المركزي لدولة معينة بهدف تحفيز اقتصادها، فإن الدول التي عادة تتبع التيسير الكمي هي الدول التي يعاني اقتصادها من ركود أو جمود اقتصادي، ويتم التيسير الكمي من خلال عملية ضخ الأموال في السوق على شكل أصول مالية والهدف من ذلك هو إغراق السوق بالأموال وزيادة السيولة وذلك من خلال اخفاض البنوك المركزية لنسب الفائدة لتحفيز البنوك على الإقراض.

^{**}مخاطر البرنامج الأوروبي سوف يتم توزيعها بين كافة البنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة الأورو التي تشتري سنداتها الخاصة.

^{***}يكون السبب وراء إقدام دولة ما على خفض قيمة عملتها، هو الرغبة في زيادة الصادرات وخفض الواردات، فخفض قيمة العملة الوطنية في مواجهة عملة أو مجموعة عملات أجنبية يشجع بالطبع على زيادة الصادرات التي ستخفض قيمتها، ويقلص الواردات التي سترتفع قيمتها مقيمة بالعملة المحلية.

²موسى مهدي، "التيسير الكمي" أحدث الكبسولات لإنقاذ أوروبا من الإفلاس، 12 مارس 2015، مجلة العربي الجديد، متوفر على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/amp//economy/2015/3/12> شوهد يوم: 2016/08/15

وقد استنفد بنك أوروبا المركزي هذه الوسيلة دون أن يتحقق تقدم ملموس في الاقتصاد بل تراكمت الديون على البنوك المحلية والحكومات والشركات الاستثمارية، ما دفع بنك أوروبا المركزي إلى التوجه نحو استعمال أسلوب التسيير الكمي* بعد تردد طويل.¹

المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن أزمة الديون السيادية على منطقة الأورو

يمكن حصر أهم الآثار المترتبة عن أزمة منطقة الأورو في تأثيرها على النمو الاقتصادي في المنطقة وعلى المبادلات التجارية للمنطقة و كذا الارتفاع في نسبة البطالة في هذه الأخيرة وايضا من خلال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومشكلة الرفاه الاجتماعي. ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

أولاً: أثر الأزمة على النمو الاقتصادي في منطقة الأورو

يؤدي تعرض الدول لازمات مالية الى تدهور وتراجع في معدل نموها الاقتصادي، حيث أن انخفاض معدلات النمو من شأنه ان يسبب ركود اقتصادي في كل الأنشطة التجارية لهذه الدول، وحين يصيب الركود بلد معين فإن هذا الأخير يعاني من انخفاض في حركة البيع والشراء والإنتاج وكذا قد يصيب الركود الصناعة أيضا في البلد الذي يعاني منه.

كما ان الازمات المالية بما يترتب عليها من غياب الثقة وعدم التأكد تجعل البنوك تتردد أكثر في منح قروض جديدة لزمائنها الذين تكون ملاءتهم غير واضحة، وحتى المؤسسات السليمة ماليا تواجه صعوبات في الحصول على قروض جديدة سواء من طرف البنوك التي اعتادت التعامل معها لكون هذه الأخيرة تعاني صعوبات مالية أو من طرف البنوك الأخرى التي تشك في مدى ملاءة هذه المؤسسات وهو ما يؤثر سلبا على وتيرة الإنتاج.²

* ويوجد عوامل يتوقف عليها نجاح التخفيض في تشجيع الصادرات وهي: درجة مرونة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير بمعنى استطاعة ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تساير انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، درجة مرونة الطلب في الخارج على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير وهل يتزايد هذا الطلب بنسبة تساير التخفيض، درجة مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات المستوردة وهل يقل هذا الطلب نتيجة التخفيض الذي تم على قيمة العملة الوطنية.

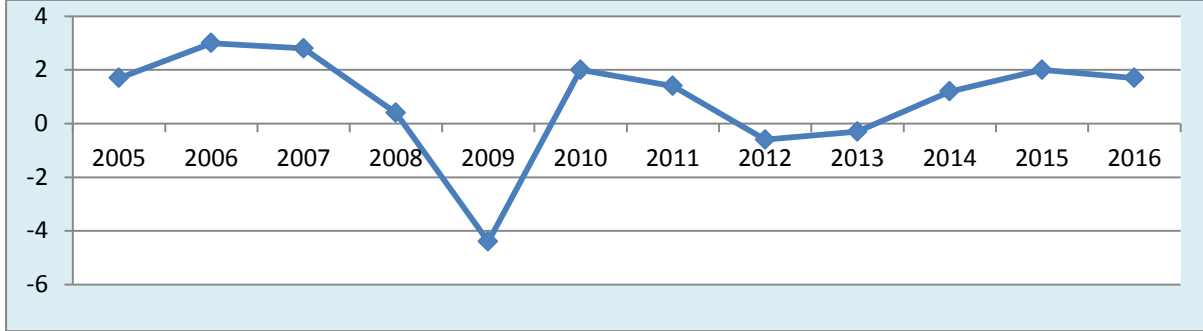
¹ محمد الملكاوي، تراجع سعر صرف اليورو أمام الدولار، جريدة الراية، 18 مارس 2015، متوفر على الموقع: <http://www.alraiah.net/index.php/political-analysis/item/2016/08/18>

² العقون نادية، العولمة الاقتصادية والازمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لازمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة

الأمريكية، مرجع سابق، ص 37

وهذا ما يمكن ان يحدث مع منطقة الاورو جراء تأثرها بأزمة الديون السيادية منذ 2010. بحيث يمكننا ابراز هذا الاثر من خلال تحليل الشكل التالي والذي يوضح تطور معدل النمو في منطقة الاورو قبل وبعد الازمة:

الشكل رقم(2-2): معدل النمو في منطقة الاورو(2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (49)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ مدى تأثر النمو في منطقة الاورو بأزمة الديون السيادية حيث نلاحظ ان معدل النمو ارتفع عام 2006 مقارنة بعام 2005 ثم انخفض في عام 2007 و2008 نظرا لتأثر منطقة الاورو بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ليحدث ركود اقتصادي في سنة 2009 نتيجة تأثر منطقة الاورو بتداعيات الازمة المالية العالمية.

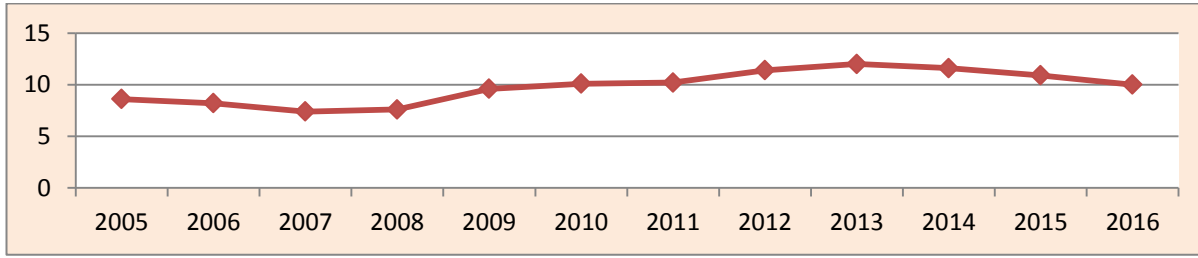
وفي 2010 انتعش الاقتصاد في منطقة الاورو حيث ارتفع معدل النمو بصورة واضحة لينخفض مجددا من جراء ظهور ازمة الديون السيادية في منطقة الاورو 2011 ثم انخفض في 2012 و2013 لتدخل منطقة الاورو في ركود اقتصادي مجددا نتيجة اجراءات التقشف المتبعة في منطقة الاورو للخروج من الازمة، وفي 2014 و2015 و2016 ارتفع معدل النمو تدريجيا ما نتج عنه خروج منطقة الاورو من ركودها الاقتصادي وكان ذلك نتيجة السياسات الاحتوائية التي نفذتها منطقة الاورو للخروج من ازمته المالية.

ثانيا: أثر الازمة على ارتفاع البطالة في منطقة الاورو

نتيجة لازمة المالية أفلست العديد من المؤسسات والشركات المختلفة، وبالتالي فقد الكثير من العمال والموظفين وظائفهم، ويحدث ذلك نتيجة صعوبة حصول هذه المؤسسات والشركات على التمويل جراء إجراءات التقشف التي تطبقها منطقة الاورو كحل لأزمته المالية والتي انعكست بالسلب على القطاع المصرفي وتقييد عملية الإقراض ما تسبب في الافلاس لهذه المؤسسات والشركات او تسريح عمالها أو خفض اجورهم، وينتج عن ذلك تدني المبيعات لدى عدد كبير من المحلات التجارية لتدني القدرة الشرائية عند المستهلكين، كما نتج عن هذا الانخفاض في المبيعات انخفاض الطلب على المنتجات من المصانع، ما اضطر

المصانع إلى خفض إنتاجها ما أدى بدوره إلى تخفيض المصانع لتكاليف التشغيل لعدم قدرتها على دفع مرتبات عمالها وموظفيها بسبب تراجع الطلب على منتجاتها وانخفاض الأسعار ما جعلها تضطر إلى التخلي عن عدد كبير منهم، وهذه الخطوة أدت إلى زيادة معدلات البطالة مما يجعل تدني القدرة الشرائية لدى المستهلكين تتفاقم أكثر وهكذا تستمر النتائج السلبية للأزمة المالية في منطقة الأورو. ويمكن توضيح ذلك أكثر بتحليل معدل البطالة في منطقة الأورو في ظل أزمتها المالية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): معدل البطالة في منطقة الأورو (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (48)

نلاحظ من خلال الشكل التالي ان معدل البطالة انخفض خلال السنوات السابقة للأزمات 2005 و2006 و2007 ليرتفع عام 2008 نتيجة تأثر منطقة الأورو بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وارتفعت البطالة أكثر في 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية ثم واصل ارتفاعه طول فترة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو (2010-2013) نتيجة السياسات التقشفية التي اتبعتها منطقة الأورو في هذه الفترة لخفض الانفاق الاستهلاكي الامر الذي ترتب عنه تسريح للعمال وارتفاع حدة البطالة كما قلنا سابقا، وفي 2014 و2015 و2016 انخفض معدل البطالة تدريجيا بعد خروج منطقة الأورو من ركودها الاقتصادي والتعافي التدريجي من الأزمة.

ثالثا: اثر الازمة على المبادلات التجارية لمنطقة الأورو

ترتبط المبادلات التجارية بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية، ونظرا لتأثر هذه الاخيرة بالأزمة المالية في منطقة الأورو نتج عن ذلك تأثر التجارة الخارجية في منطقة الأورو، ويمكن ذكر اهم المتغيرات التي أثرت على المبادلات التجارية في منطقة الأورو كما يلي:

- عزفت البنوك عن تقديم القروض الامر الذي أدى الى الاضرار بالصادرات والواردات بسبب ارتفاع تكاليف تمويل المبادلات من خلال الارتفاع في معدلات الفائدة وبالتالي يعاني المنتجون من صعوبات كبيرة لتمويل أنشطتهم التجارية، فالبنوك في هذه البلدان ليس لها السيولة الكافية لتمويل الواردات اللازمة لإنتاج

السلع التصديرية.¹ الأمر الذي أدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم ارتفاع الاسعار وبالتالي أدى هذا تراجع حركة التصدير والاستيراد في منطقة الاورو .

- انخفاض الطلب حيث أن انخفاض معدلات النمو في منطقة الاورو ودخولها في الركود الاقتصادي يؤدي الى تدني القدرة الشرائية لدى المستهلكين نتيجة انخفاض الاجور أو تسريح بعض العمال وبالتالي أدى هذا الى انخفاض الطلب المحلي والخارجي في منطقة الاورو.

- تقلبات دورات أسعار الاسهم، حيث أن معظم المؤسسات والشركات الكبرى اتجهت الى تسهيل محافظتها السوقية ببيع مكوناتها من أجل التحكم في نفقاتها ومواجهة صعوباتها المالية الناتجة عن انخفاض الطلب على منتجاتها وقد سمح البيع المكثف للاسهم في الاسواق المالية الى التأثير على الاوضاع المالية للمتعاملين التجاريين الدوليين وهو ما أدى الى التأثير على التبادلات التجارية.² منطقة الاورو.

- ارتفاع اسعار صرف الاورو أثر ايضا على حجم المبادلات التجارية حيث يؤدي عادة الى انخفاض الصادرات وارتفاع في قيمة الواردات.

رابعا: انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي

يكمن الاثر الازمة المالية على منطقة الاورو في انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي ولما ذلك من آثار على اقتصاد منطوق الاورو .

فقد دخلت بريطانيا الى الاتحاد الاوروبي عام 1973، وفي سنة 1975 صوت الشعب البريطاني في استفتاء عام بأغلبية الثلثين لمصلحة البقاء فيما كان يسمى آنذاك بالجماعة الأوروبية، ولأول مرة منذ ذلك العام أصبحت فكرة خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي احتمالا قائما وتحديا عميقا لعملية الاندماج الأوروبي.³ فبعد ظهور الازمة المالية في منطقة الاورو وخاصة فيما يخص الدعم المالي لليونان أدى هذا الأمر الى ظهور نقاش حول امكانية الانسحاب Brexit* من الاتحاد الاوروبي، مما نتج عنه تنظيم

¹ العقون نادية، العولمة الاقتصادية والازمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لازمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص37

² محمد زيدان، محمد يعقوبي، تأثير الازمة الاقتصادية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية، مجلة الدراسات المالية والحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الرابع، 2013، ص 175

³ أحمد بوخريص، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017/10/17، متوفر على الموقع: <https://democraticac.de/?p=50120> شوهده 2017/08/5

* Brexit كلمة مختصرة بالإنجليزية لما معناه خروج المملكة المتحدة أي انسحابها من الاتحاد الاوروبي

استفتاء يوم 23 جوان 2016 حول بقاء بريطانيا داخل الاتحاد او الخروج منه، وكانت نتيجة الاستفتاء التصويت لصالح الانسحاب بنسبة 51.9% البريطانيين يفضلون الخروج من الاتحاد الأوروبي مقابل 48.1% يرفضون خروج بريطانيا من الاتحاد.

والخطوة التي تلي الانسحاب هي اجراءات الانسحاب حيث تتقدم بريطانيا بطلب رسمي بالانسحاب الى الاتحاد الاوروبي والتفاوض على شروط الخروج في عملية قد تستغرق عامين على الاقل. وعليه يمكن ان نلخص تداعيات الانسحاب البريطاني على الاتحاد الاوروبي بصفة عامة ومنطقة الاورو بصفة خاصة في أن خروج بريطانيا يمثل خسارة للاقتصاد الاوروبي للسوق البريطاني، حيث تعد بريطانيا شريكا تجاريا مهما بالنسبة للاتحاد الاوروبي، وبالتالي الامر الذي يؤدي الى تراجع صادرات منطقة الاورو لأن المنطقة تصدر لبريطانيا أكثر مما يستورد منها.

خامسا: مشكلة نظام الرفاه الاجتماعي

يجب الأخذ في الاعتبار أن دول الاتحاد الأوروبي تتبنى جميعها نظام الرفاه الاجتماعي الذي يحتوي على نظام الضمان الاجتماعي، ووفقا لنظام الضمان الاجتماعي، فإن المواطن العاطل من العمل يحصل على مرتب شهري وعلاج مجاني وكثير من الامتيازات الأخرى التي تمنع تدهور مستوى معيشته من الهبوط إلى مستوى الفقر، وبالتالي يلاحظ كلما ارتفع معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي، ارتفع تلقائيا حجم الإنفاق الحكومي وقل تبعاً لذلك الدخل الحكومي المتحصل من الضرائب، ومن هذا المنطلق فإن ارتفاع معدل البطالة في أوروبا يعني تلقائيا زيادة عجز الميزانيات الأوروبية وارتفاع معدلات الدين، ويلاحظ أن هذه الدائرة الخطرة هي التي تهدد مستقبل أوروبا منذ الأزمة المالية العالمية حتى الآن، ولا تزال غير قادرة على الخروج من هذه الدائرة الخطرة.¹

¹ عبد الله المصري، الخريطة السياسية الأوروبية بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة اضاءات، 17/04/2016، متوفر على الموقع: <https://www.ida2at.com/the-european-political-map-after-the-global-financial-crisis> شوهد يوم:

المبحث الرابع: الدول مصدر الازمة في منطقة الاورو وآليات التعامل معها

- اليونان، ايرلندا، البرتغال، اسبانيا، ايطاليا -

إن أزمة الديون الأوروبية التي غالبا ما يشار إليها أيضا بأزمة منطقة اليورو أو أزمة الديون السيادية الأوروبية حيث تعتبر كل من اليونان والبرتغال وإيرلندا واسبانيا وايطاليا الدول الاعضاء التي لم تتمكن من تسديد ديونها الحكومية أو إعادة تمويلها أو انقاذ بنوكها المثقلة بالديون، حيث تتفاوت الأسباب التفصيلية لأزمة الديون من دولة الى اخرى مع التفاوت ايضا في درجة حدتها وتأثيرها.

المطلب الاول: أزمة اليونان المالية

تقع اليونان ضمن منطقة البلقان الجنوبي في جنوب شرق اوربا، وظلت لفترة طويلة عضوا فاعلا في الاتحاد الاوروي ومنطقة الاورو الى ان أصاب اقتصاد اليونان في 2010 أزمة مالية حادة نتيجة عجزه عن الوفاء بديونه.

أولا: نشأة الازمة في اليونان

اعتادت اليونان عبر التاريخ على الاقتراض لأسباب اقتصادية واخرى سياسية، حيث كانت اليونان تحت الحكم العثماني مدة طويلة، وحين تحررت من الدولة العثمانية وجدت نفسها في ضعف اقتصادي بالإضافة الى سوء أحوال البنية التحتية، مما اضطرها للاقتراض من الدول الأوروبية. ولكن أعلنت اليونان عن عجزها عن الإيفاء بالتزامات الديون وأعلنت إفلاسها أربع مرات في السنوات 1827، 1843، 1893، 1932، وتكاد تكون أسباب عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها في المرات السابقة هي نفس الأسباب التي أدت إلى عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها حاليا، والتي قد تقودها إلى الإعلان الرسمي عن الإفلاس للمرة الخامسة بعد استقلالها.¹

وتعود جذور المشكلة إلى سنوات سابقة حيث كان الأداء الاقتصادي لليونان سيئا قبل انضمامها إلى منطقة الأورو، وكانت تعاني دائما من مشكلة المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية لمواطنيها

¹عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية.. جذورها وتداعياتها، مركز الدراسات بالجزيرة، الاثين 11 جوان 2012، ص2 متوفر على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012611135511179908.html> 35511179908 شوهد

بالإضافة إلى مشكلة السيطرة على النفقات العامة وزيادة الديون.¹ وقد كانت تعاني أيضا من مشاكل فساد أخرى، وبعيوتها في منطقة الأورو خلق هذا الانضمام ثقة جديدة للمستثمرين في اليونان، مما شجعها هذا على المزيد من الاقتراض خاصة وأن نسبة الفائدة انخفضت من حوالي 18% قبل انضمامها إلى منطقة الأورو إلى حوالي 5% أي تقريبا بنفس النسبة التي تقترض بها ألمانيا.

وبدخول اليونان منطقة الأورو استفادت الحكومة اليونانية من إمكانية الحصول على ائتمان رخيص لدفع تكاليف الإنفاق الحكومي وتعويض انخفاض الإيرادات الضريبية، كما اقترضت الحكومة لدفع ثمن الواردات من الخارج التي لم تعوضها الصادرات في الخارج، وعليه لم يسفر تدفق رؤوس الأموال والسعي إلى تحقيق معايير التقارب عن تغيير جوهري في الطريقة التي يدار بها الاقتصاد اليوناني أو في استثمارات تزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد وتخلق موارد جديدة لتسديد الديون، وعليه تضاعفت ميزانية الحكومة والعجز التجاري خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.² وكان ذلك نتيجة أن اليونان لم تكن مؤهلة منذ البداية للانضمام* إلى منطقة الأورو.

وفي عام 2008 أوشك الاقتصاد العالمي على الانهيار بعد الأزمة المالية العالمية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أفقدت اليونان القدرة على السيطرة واقتراض المزيد من الأموال لتغطية العجز في ميزانيتها أو لسداد ديونها وفوائدها المتراكمة المستحقة الدفع.

وما زاد الأمر سوءا هو إعلان الحكومة اليونانية الجديدة في أكتوبر 2009 بأن الحكومة السابقة زيفت الأرقام الحقيقية للاقتصاد اليوناني، وأن اليونان تعاني من عجز في الميزانية العامة بنسبة 13.6%، ونسبة الدين العام وصلت إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي.

أدى هذا الإعلان إلى التشكيك في الملاءة** اليونانية من قبل وكالات التصنيف الائتماني، وبناء على هذه المخاوف قامت هذه الوكالات في ديسمبر 2009 بتخفيض ديون اليونان، حيث ادت هذه

¹ تريز منصور، أزمة الديون اليونانية حل مؤقت لكن ماذا بعد، اقتصاد المال، العدد 362-363، أبريل 2015، ص 1

² Rebecca M. Nelson And others, Greece's Debt Crisis: Overview, Policy Responses, and Implications, Congressional Research Service, 18 August, 2011, p3

* في عام 2004 عندما تم الإعلان بأن اليونان لم تكن مؤهلة منذ البداية لتكون ضمن المصرف النقدي الأوروبي الموحد، وذلك لأن البيانات الاقتصادية التي أعطيت للجهات الأوروبية المسؤولة آنذاك تم تزويرها وأعطيت عوضا عنها معلومات خاطئة عن صحة أداء الاقتصاد اليوناني.

** الملاءة هي القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات.

التخفيضات بسرعة الى تغير وجهة النظر حول اليونان وبشكل مثير للدهشة.¹ وعلى هذا الاساس اشترطت السوق المالية معدلات فائدة عالية لإقراضها، وما زاد في تأثير الاسواق المالية في حدة المديونية هو اتجاهات المضاربة المتزايدة على السندات اليونانية في 2010، وعلاوة المخاطرة** المرتبطة بها، ما أجبرها على اللجوء الى الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروي لإقراضها الاموال التي أبت أن تقدمها اليها الاسواق المالية، وبالنظر الى أسعار الفائدة العالية جدا التي فرضتها آليات السوق، حيث بلغت أعلى قيمة في نوفمبر 2011 نسبة 25%² وبارتفاع معدلات الفائدة على السندات اليونانية ارتفع التأمين على هذه السندات ضد التخلف عن السداد نتيجة مخاوف المستثمرين من عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها. وأمام هذا الوضع الخطير الذي وصلت إليه اليونان، قدم الاتحاد الاوروي وصندوق النقد الدولي مساعدات مالية، فرضوا على اثرها تدابير تقشفية قاسية على اليونان من أجل الاستمرار في دعمها للخروج من الأزمة.

ثانيا: اسباب الازمة في اليونان

كان وراء نشوء ازمة الديون السيادية اليونانية مجموعة من الاسباب الداخلية والخارجية والتي يمكن حصرها في الاتي:

1. الاسباب الداخلية:

تعاني اليونان من مجموعة من المشاكل الداخلية التي كانت وراء وقوعها في ازمة الديون السيادية نذكر منها ما يلي:

- تدهور الهيكل المالي للاقتصاد اليوناني:

وهذا نتيجة السياسات الاقتصادية المنفذة قبل الأزمة في اليونان، حيث كانت الإيرادات الحكومية غير كافية لتغطية النفقات الحكومية وأدى ذلك إلى زيادة العجز في الميزانية، وبعد انضمام اليونان إلى الاورو ظل عجز الميزانية في اليونان دائما فوق حد ميثاق الاستقرار والنمو، ولكن هذا لم يسبب أي مشاكل حتى عام

¹ Silvia Ardagna and Francesco Caselli, **The Political Economy of the Greek Debt Crisis: A Tale of Two Bailouts**, Special Paper No. 25, Centre for Economic Performance Special Paper, March 2012, London, p 3

**علاوة المخاطرة هي نسبة العائد الذي يطلبه المستثمر مقابل الاستثمار في أصل مالي كتعويض عن تحمله للمخاطر المرتبطة به، ويكون هذا بالإضافة إلى العائد الخالي من المخاطرة الذي يجب على عائد أي استثمار به مخاطرة تحيط به.

² اوكيل نسيمه واخرون، الازمة المالية في منطقة الاورو اسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الاسواق المالية

ووكالات التصنيف الائتماني فيها، مرجع سابق، ص 23

2009¹ وبعد اعلان الحكومة الجديدة في أكتوبر 2009 بأن أرقام العجز في الميزانية السابقة كانت مزيفة وان النسبة الحقيقية تقارب ضعف النسبة المعلن عنها خلق هذا الامر نوع من الذعر بين المستثمرين الامر الذي نتج عنه ارتفاع في اسعار الفائدة، ولم تعد الدولة قادرة على سداد فوائدها، وبالتالي الزيادة في العجز المالي أدت إلى زيادة الديون الحكومية نتيجة زيادة معدلات الفائدة الحقيقية مع انخفاض معدلات النمو، الامر الذي وضعها على حافة الإفلاس.

- زيادة العجز في الحساب الجاري:

أدت السياسة التجارية السارية قبل أزمة عام 2008 إلى زيادة العجز في الحساب الجاري، وارتفع العجز في الحساب الجاري من 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 إلى نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، وهو ما يمثل زيادة مرتين .

- التهرب الضريبي:

عانت اليونان من الانتشار الواسع للتهرب الضريبي كنتيجة لبيئة الفساد المالي التي سادت تلك الدولة لمدة طويلة، أما أهم الفئات المعروفة بالتهرب الضريبي في اليونان هي فئة المحامين والاطباء وأصحاب المهن الحرة، وقد تمكنت وزارة الاقتصاد والمالية في اليونان من وضع لائحة تتضمن أكثر من 965 ألف حالة تهرب ضريبي ضمن الفئات المذكورة.²

- الإنفاق الحكومي:

في الفترة التي سبقت الأزمة خصص جزء كبير من النفقات الحكومية المتزايدة لأجور القطاع العام المرتفعة والفوائد، وفي عام 2009 كانت النفقات الحكومية اليونانية تمثل 50% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يذهب 75% من الإنفاق العام (بدون فوائد) إلى أجور القطاع العام والمنافع الاجتماعية.³ بالإضافة الى ارتفاع نسبة الانفاق على برامج التسليح الى 6.5% من حجم الناتج الوطني (230 مليار أورو).⁴ كما كان لها نظام معاشات مكلف جدا.

¹ Meryem Filiz BaŞturk ,**The Responses of Greece and Ireland to the Crisis**, journal of Management Science, Volume 13, Issue 26,Turc , 2015, p225

² يوسف ابو فارة، **المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008**، مرجع سابق، ص399

³Rebecca M. Nelson And others, **Greece's Debt Crisis: Overview, Policy Responses and Implications**, Op cit ,p2

⁴وفاء بنت فهد، **ماهي أسباب أزمة اليونان ومن المستفيد؟**، صحيفة مال الاقتصادية، 1 جويلية 2015، متوفر على الموقع:

شاهد يوم: 2016/05/12 <https://www.maaal.com/archives/20170108/62404>

-الفساد الحكومي:

يعتبر انتشار الفساد الحكومي في مختلف القطاعات في اليونان من بين الاسباب التي أدت الى وقوعها في أزمة مالية. فقد ساد في اليونان الفساد السياسي والقضائي وعدم الشفافية في المبادلات المالية والتجارية والاستثمارية العامة والخاصة، بحيث تشابك العامل السياسي بالعامل الاقتصادي، وطوع كبار رجال الاعمال الطبقة السياسية الحاكمة في خدمة مصالحهم المالية، وايضا سوء إدارة موازنات الدولة والفساد المتعدد الأبعاد من رشوة وتهرب ضريبي وعمولات غير مشروعة، بالإضافة الى سوء ادارة المصارف اليونانية، وتفشي الفساد فيها عن طريق منح ديون الى رجال الاعمال والقطاع الخاص من دون استيفاء شروط منحه.¹

- ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد اليوناني: نتيجة ارتفاع الأجور وانخفاض الانتاجية.

2. الاسباب الخارجية:

تمثلت أهم الاسباب الخارجية التي ساهمت في خلق الازمة اليونانية في التالي:

- الركود العالمي:

كان للأزمة المالية العالمية التي اندلعت في أوت 2007 بعد انهيار سوق الرهون العقارية في الولايات المتحدة تأثير كبير على الأسواق المالية اليونانية، وقد أدى الركود العالمي الناجم عن الأزمة المالية إلى الضغط على ميزانيات حكومات كثيرة، بما في ذلك اليونان، مع زيادة الإنفاق وإضعاف عائدات الضرائب، حيث كانت السياحة وصناعة النقل البحري أقوى القطاعات الاقتصادية في اليونان التي انخفضت بشكل كبير بسبب الأزمة المالية العالمية.²

- انضمام اليونان الى منطقة الأورو:

لم تكن اليونان مؤهلة للدخول الى منطقة الأورو، ولكن المكانة الاقتصادية العالمية التي تتمتع بها تلك المنطقة أغرقتها، مما جعلها تخفض من قيمة العجز في ميزانها التجاري ودينها العام بما يتوافق مع ما هو منصوص عليه في معاهدة ماستريخت، وبالفعل تم قبولها كعضو في منطقة الاورو، ولكن بقيت اليونان تعاني دائما من تجاوزها لحد العجز وكذا الارتفاع المستمر لدينها العام الامر الذي اوقعها في هذه الازمة.

¹ وفاء بنت فهد، ماهي أسباب أزمة اليونان ومن المستفيد؟، مرجع سابق

² Amir N. R. Armanious, **The Sovereign Debt Crisis in EU and MENA: Mechanisms and Challenges**, Cairo University , Cairo,2011,p 2

- التوسع المفرط في عملية الاقتراض:

دخول اليونان إلى منطقة اليورو ساعدها في زيادة ثقة المستثمرين، مما مكنها من الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة، ولكن تم استخدامها في الاستهلاك عوض استغلالها في عملية الانتاج مما زاد من دينها الحكومي دون ان يصاحب ذلك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثا: آليات التعامل مع الأزمة في اليونان

ان الانعكاسات التي كانت يمكن ان تترتب عن اعلان افلاس اليونان أدت الى انبثاق خطة انقاذها حيث كان يؤدي اعلان افلاس اليونان او خروجها من الاتحاد الاوروي فقدان القدرة على سداد هذه الديون* أو على الاقل تأجيل السداد لمدة طويلة من الزمن، وهذا الامر يؤدي الى اثار سلبية جوهرية على الدول المقرضة وعلى جميع دول المجموعة الاوروبية.¹

تمثلت اهم السياسات التي اتبعتها اليونان من اجل احتواء أزمته المالية في ما يلي:

1. حزم الانقاذ المالية:

- تسلمت اليونان حزمة انقاذ اولى في ماي 2010، حيث أعلن قادة منطقة الاورو وصندوق النقد الدولي عن حزمة انقاذ مدتها ثلاث سنوات بقيمة 110 مليار أورو (حوالي 158 مليار دولار) من القروض المقدمة لليونان بأسعار فائدة قائمة على السوق، حيث ساهمت بلدان منطقة الأورو بمبلغ 80 مليار أورو و ساهم صندوق النقد الدولي ب30 مليار أورو، وكان صرف الأموال مشروطا بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية.

وكانت الفكرة وراء حزمة الانقاذ الاولى هي منح اليونان مزيدا من الوقت لإصلاح اقتصادها وبالتالي تخفيض نسبة الفوائد التي يجب عليها دفعها لقاء الاقتراض من المصارف، النتيجة هي ان اليونان المثقلة بالديون الواجب الوفاء بها لم تتمكن من الاقتراض من المصارف التجارية ولم يتبق لديها ما يكفي من حزمة الانقاذ الاولى للوفاء بهذه الديون.²

* بعض دول منطقة الاورو تأثرت بدرجة شديدة مثل المانيا وفرنسا بسبب الديون الضخمة لها على اليونان فقد وصلت هذه الديون الى أكثر من 100 مليار أورو.

¹ يوسف ابو فارة، الازمات المالية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 402

² وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الدراسات، تقرير حول الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية، غزة، فلسطين، جويلية 2015، ص4

- في 21 فيفري 2012 استلمت اليونان حزمة الانقاذ الثانية، حيث خصص لها 130 مليار أورو من طرف دول منطقة الاورو وصندوق النقد الدولي، كما تم الموافقة من قبل المؤسسات المالية على شطب 53.5% من ديون اليونان والتي تقدر بحوالي 107 مليار أورو.

- في 13 اوت 2015 أعطى وزراء مالية منطقة الأورو موافقتهم النهائية على حزمة انقاذ ثالثة بإقراض اليونان ما يصل إلى 86 مليار أورو بعدما وافق البرلمان اليوناني على شروط صارمة، وسيتم تخصيص 10 مليار أورو من هذه القروض لإعادة رسملة البنوك اليونانية التي تضررت من الاضطرابات المالية.¹

2. إجراءات التقشف:

وقد اشترطت دول منطقة الاورو بالإضافة الى صندوق النقد الدولي على اليونان من اجل حصوله على حزم الانقاذ السابقة الذكر، ان تلتزم بإجراءات تقشف صارمة وقاسية تهدف إلى خفض الإنفاق، من ضمنها تقليص الرواتب ومكافآت العمل الاضائي للموظفين الحكوميين، وقامت بتسريح الآلاف من الموظفين الحكوميين من وظائفهم وتعديل نظام معاشات التقاعد وزيادة اشتراكات الضمان والرسوم وضرائب الدخل، وقامت الحكومة برفع الضرائب على السيارات والوقود وبعض السلع الترفيهية... الخ. وبعد كل هذا التقشف تم مطالبة اليونان بمزيد من التقشف من اجل منحه حزمة الانقاذ الثالثة، الأمر الذي دفع اليونانيين إلى رفض هذا الطلب، وترجمة هذا الرفض بعدة تظاهرات شعبية غاضبة من هذه الاجراءات التقشفية الصارمة والقاسية والتي اعتبروها لم تساعد الاقتصاد اليوناني بل زادت من معاناة الشعب.

ومن بين اجراءات التقشف الجديدة سيكون على الجزر اليونانية التي تتمتع بامتيازات ضريبية أن تحرم من هذه الامتيازات، وسيكون أيضا على الجيش أن يخسر جزءا من امتيازاته المالية ومثله الوكالات البحرية، وسيكون على الحكومة أن تخصص المطارات والمرافئ وأن تتخلى عن بعض ممتلكاتها للسوق الليبرالي، وكذا انشاء مؤسسة الإحصاء الوطني بسرعة قصوى، والتي يحتاج إليها أي بلد من أجل إدارة المجتمع والاقتصاد بطريقة علمية، وتشكيل مؤسسة تسجيل الأملاك والعقارات وخزانة الوثائق الهامة تبنى على أسس علمية وتضع حدا للفوضى العقارية القائمة في أنحاء مختلفة من البلاد.²

¹ مصطفى صالح، وزراء مالية منطقة اليورو يوافقون على خطة إنقاذ اليونان، رويترز، بروكسل/أثينا، 2015/08/14، ص1

² ريا خوري، ضرورة الاتفاق... واتفاق الضرورة.. أزمة اليورو بين اليونان والاتحاد الأوروبي، المركز الوطني للأبحاث

واستطلاع الرأي، سورية، 2015/08/30، ص1

3. الإصلاحات الهيكلية:

بموجب شروط خطة الانقاذ الأوروبي وافقت الحكومة اليونانية على اتباع برنامج مدته 5 سنوات للتكيف المالي والإصلاحات الهيكلية، وتهدف التدابير الأولية إلى تخفيض العجز في الميزانية بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 وإلى أربع نقاط أخرى في عام 2011، ويتعين على اليونان أن تخفض العجز المالي عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2014، وكان لهذا البرنامج هدفان رئيسيان هما: استعادة استدامة الوضع المالي اليوناني، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد اليوناني.¹ وجرى تنقيح برنامج التكيف عدة مرات، ومع ذلك فإن عمليات التنقيح المختلفة للبرنامج تتبع هيكل البرنامج الأصلي.

4. دور البنك المركزي الأوروبي:

وفر البنك المركزي الأوروبي أيضا سيولة كبيرة لدعم البنوك اليونانية، وذلك بشراء السندات اليونانية، حيث ارتفع هذا الدعم من 47 مليار أورو في جانفي 2010 إلى 98 مليار أورو في ماي 2011 ما يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011 في اليونان.²

ولكن للأسف كل هذه الاجراءات لم تساعد اليونان في الخروج من أزمتها، ولم يستطع الاقتصاد اليوناني أن ينهض مجددا الى الصورة التي ترجوها منطقة الاورو منه.

المطلب الثاني: الأزمة المالية في ايرلندا

تعتبر ايرلندا من بين دول منطقة الاورو التي عانت من ازمة ديون سيادية، والتي أعلن عنها في عام 2010 بعد اعلان احد المسؤولين الايرلنديين ان ايرلندا تواجه ازمة مالية حادة وهي بحاجة ماسة لمساعدة مالية من قبل الاتحاد الاوروبي.

اولا: نشأة الازمة المالية في ايرلندا

حققت ايرلندا طفرة اقتصادية وصناعية هائلة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، بفضل تبنيها سياسات تحرير التجارة ودعم الصادرات وتنشيط الاستثمار وازدهار النشاط العقاري، بالإضافة إلى تحول هيكل الاقتصاد القومي بها من اقتصاد يعتمد على الزراعة والصيد إلى اقتصاد يقوم على القطاع الصناعي

¹ George Alogoskoufis , **Greece's Sovereign Debt Crisis: Retrospect and Prospect**, **Hellenic Observatory Papers on Greece and Southeast Europe**, European instute, Greece Paper No.54, January 2012, p30

² Rebecca M. And others, **Greece's Debt Crisis: Overview**, Policy Responses, and Implications, Op cit, p7

وقطاع الخدمات.¹ بالإضافة إلى ذلك كانت مؤشرات إيرلندا في مجال الحوكمة ومناخ الاعمال من بين أقوى مؤشرات العالم، وكانت أسواق العمل مرنة وكان نظام التعليم من أفضل النظم في أوروبا وهو ما جعل الخبراء والمحللين يطلقون عليها لقب "نمر أوروبا الاقتصادي" على غرار النمور الآسيوية.² وكانت تتمتع إيرلندا حتى عام 2007 بمعدل نمو اقتصادي عال ومستقر وصل متوسطه السنوي إلى نحو 10 %، ومتوسط دخل الفرد الإيرلندي هو الثاني بعد لوكسمبورغ من حيث الارتفاع في أوروبا.³ وعلى الرغم من المزايا التي يتمتع بها الاقتصاد الإيرلندي، إلا أن إيرلندا تأثرت كثيرا بالأزمة المالية العالمية 2008، إذ وصلت بنوك كبرى عدة إلى حدود الإفلاس.

وفي نهاية شهر سبتمبر 2008 قامت وزارة المالية بإعلان ضمانها لكل الودائع والسندات الصادرة من بنوكها الستة، أدت هذه الخطوة إلى ارتفاع حاد في مستويات الدين العام لحكومة إيرلندا من حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي في 2007 إلى أكثر من 90% في عام 2010، حيث خسرت البنوك الإيرلندية حوالي 100 مليار أورو نتيجة تراجع القطاع العقاري، وقيام الحكومة الإيرلندية بتقديم ضمانات للمودعين والمستثمرين في بنوكها وتمويل ذلك بقروض من البنك المركزي أدى إلى نقل الخسائر والديون التي تواجهها هذه البنوك من المستثمرين إلى الحكومة، وعلى أثر ذلك طلبت الحكومة الإيرلندية الدعم من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وحصلت على قرض قيمته 67.5 مليار أورو في نوفمبر 2010.⁴ وبدأت الحكومة الإيرلندية عملية اصلاح جذري للنظام المصرفي، وارتكزت خطة الاصلاح على ثلاثة محاور هي خفض نسب الرفع المالي واعادة الرسملة واعادة التنظيم بالتقشف والتخلص من التجاوزات، وتحسين الاوضاع بزيادة حصص راس المال والتصرف على نحو مسؤول في خدمة الاقتصاد العيني.⁵ الامر الذي نتج عنه تحقيق تقدم باهر في محاولة الخروج من الازمة.

¹ خالد مدبولي، أزمة إيرلندا.. ونفق أوروبا المظلم، جريدة الشروق الإلكتروني، مصر، الاثنين 29 نوفمبر 2010، متوفر على الموقع: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx> شوهده بتاريخ: 2014/02/04

² Uri Dadush and others, **Paradigm Lost The Euro In Crisis**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010,p43

³ عباس الجرن، إيرلندا بين مطرقة الأزمة الاقتصادية وسندان المعونة الأوروبية، موقع الجريدة، 2010/11/24، متوفر على الموقع: <http://www.aljarida.com/ext/articles/print/1461919355820048200>، شوهده يوم 2014/02/04.

⁴ علي الصباغ، مداخلة علي المولاني: تكوين اتحاد مالي لضمان الاستقرار وإطار قانوني أهم دروس التجربة الأوروبية في ندوة عن أزمة الديون السيادية بمنطقة الأور، صحيفة الأيام الاقتصادية، العدد 8530، 2012/08/17، ص16

⁵ صندوق النقد الدولي، إيرلندا والاتحاد الأوروبي عزيمة مشتركة ومصير واحد، كلمة السيدة كريستين لاغارد مدير صندوق النقد الدولي في قلعة دبلن كاسل، دبلن، 2013/03/08، ص3

وفي 15 ديسمبر 2013 خرجت أيرلندا من برنامج المساعدات بعد ثلاث سنوات من انطلاقه، وقد ساعدت الرقابة الصارمة على الإنفاق الحكومي والحلول المبتكرة لإدارة الديون المصرفية والاستثمارات المستهدفة والدعم المستمر للصادرات على إحياء النمو.¹ وعليه مكن تنظيم المالية العامة وضبط النظام المصرفي في أيرلندا من استعادتها الثقة في الأسواق المالية وثقة المستثمرين.

ثانيا: اسباب الازمة في ايرلندا

يمكن حصر الاسباب التي قادت ايرلندا الى ازمة مالية في ما يلي:

1. بناء فقاعة الائتمان العقاري

بعد انضمام أيرلندا إلى منطقة الأورو في 1999، استفادت بذلك من انخفاض أسعار الفائدة، ما شجع المصارف على الاستثمار في العقارات، خاصة ان ذلك كان بدعم الحكومة الأيرلندية. كما أدى الارتفاع السريع في الدخل إلى جانب زيادة توافر التمويل المنخفض التكلفة نتيجة للعضوية في منطقة الأورو وعملة القطاع المالي إلى ازدهار قطاع البناء والتشييد، حيث في البداية كان هذا التوسع السريع في بناء المنازل مرغوبا فيه ومع ذلك منذ عام 2003 فصاعدا دخلت طفرة الإسكان مرحلة لا يمكن تحملها وتشكلت "فقاعة" متنامية وبلغ الاستثمار في الإسكان ذروته بنسبة 14 % من الناتج القومي الإجمالي في عام 2006، أي أكثر من الضعف، وعليه تسارعت وتيرة التوسع الائتماني لتمويل فقاعة الإسكان الأيرلندية بشكل حاد في السنوات السابقة للأزمة، خاصة أنه بعد عام 2003 أصبحت المدخرات المحلية لتمويل قطاع العقارات غير كافية، ما جعل البنوك الأيرلندية تلجأ إلى الاقتراض بكثافة من الخارج، وكانت هذه القروض قصيرة الأجل، في حين كانت القروض العقارية الممنوحة للشعب الأيرلندي طويلة الأجل، كما أن أسعار العقارات ارتفعت بصورة جنونية، ما أحدث تضخم زائف في السوق العقارية الأيرلندية الأمر الذي جعل احتمال تعرض القطاع المصرفي الأيرلندي لأي صدمة كبير جدا.

2. أزمة الرهن العقاري 2008:

بعد أزمة الرهن العقاري 2008 بأمريكا والتي طالت الاقتصاد العالمي، انفجرت فقاعة أيرلندا العقارية الناتجة عن افراط البنوك الأيرلندية في تقديم القروض العقارية، ولقد شهدت هذه البنوك من الأزمة خسائر فادحة مما جعل أيرلندا في هذه الفترة تعاني من أزمة مديونية حادة في القطاع المصرفي.

¹Sébastien Richard, Crisis exit strategy for Ireland: the Results and the Challenges?, Fondation Robert Schuman, European Issues N°329, 20/10/ 2014,p1

واستجابت الحكومة الايرلندية للأزمة المالية بتدابير غير عادية، مما أدى إلى ضخ رؤوس الأموال وتقديم الضمانات للمودعين والدائنين من البنوك الكبرى وشراء الأصول المتعثرة، ولكن هذه التدابير أثرت كثيرا على استقرار القطاع المالي لإيرلندا، حيث تراكم على الحكومة الايرلندية ديون القطاع المصرفي وكذا ارتفاع الديون السيادية بالإضافة إلى اضطرابات في سوق التمويل وارتفاع مخاطر تدهور الجودة الائتمانية للديون السيادية التي في حيازتها، وهو ما أدى في نهاية عام 2008 إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة لتسجل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي في حين يفرض الاتحاد الأوروبي ألا يتجاوز 3%، وكذلك ارتفع حجم الدين العام ليصل إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي والنسبة المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي هي 60% وذلك طبقا لمعاهدة ماستريخت.¹

3. وكالات التصنيف الائتماني:

وانعكاسا لتلك الأزمة، قامت مؤسسات تصنيف الائتمان الدولية بتخفيض تقييماتها فيما يتعلق بالديون السيادية الايرلندية، هذا التخفيض للتصنيف الائتماني أزم الوضع أكثر في إيرلندا، حيث انخفضت ثقة المستثمرين فيها مما رفع من اسعار الفائدة وبالتالي ارتفعت تكاليف الديون، وهذا بدوره أدى إلى الزيادة في حجم ديونها وكذا حد من قدرتها على الحصول على السيولة من الأسواق.

4. انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الايرلندي

تمتع الاقتصاد الايرلندي بفترة استثنائية من النمو المطرد منذ عام 1994 وحتى السنوات الأولى من العقد الماضي، ويعزى هذا النمو إلى التوسع في التجارة العالمية والزيادة السريعة في حصة السوق العالمية من الصادرات الايرلندية نتيجة للطبيعة التنافسية للقطاع الايرلندي القابل للتداول، وأدى ذلك إلى نمو سريع ومستدام في الإنتاج ومستويات المعيشة في إيرلندا.²

ولكن منذ عام 2001، حدث تحول عميق في ما كان يقود الاقتصاد الايرلندي، حيث استحوذت صناعة البناء والتشييد على الاقتصاد وانخفض نمو الصادرات من حيث الحجم من معدل سنوي يزيد على 17% بين عامي 1994 و 2000 إلى أقل من 3% بين عامي 2001 و 2007، غير أن مستويات المعيشة

¹Uri Dadush and others, **Paradigm Lost The Euro In Crisis**, Op cit,p43

²Adele Bergin and others, **The Irish Fiscal Crisis, National Institute Economic Review**, SAGE Publications, No.217, July 2011, available online at <http://dx.doi.org/10.1177/0027950111420920>.

الاييرلندية لم تتأثر بهذا الانخفاض الحاد في الأداء لأن الزيادة في البناء المحلي قد تفاقمت بعد عام 2001.¹ حيث زادت الايرادات الحكومية بزيادة الإيرادات الضريبية المكتسبة من قطاع البناء وكذلك زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إيرلندا ساعدت في تحقيق النمو. وقد أدى الارتفاع في الاستثمار السكني الى تزايد الطلب على العمالة ما جعل الاجور ترتفع الى مستويات عالية جدا، وبالتالي ارتفعت التكاليف المحلية بارتفاع معدلات الأجور، وهذا الارتفاع في التكاليف حد من نمو الإنتاجية الامر الذي نتج عنه انخفاض في القدرة التنافسية للاقتصاد الايرلندي، وعليه اعتمد ايرلندا على الإيرادات الضريبية لقطاع البناء جعلها تتأثر كثيرا بالركود الذي أصاب قطاع البناء في 2008.

ثالثا: آليات التعامل مع الأزمة في ايرلندا

في البداية رفضت ايرلندا طلب مساعدات مالية رغم الازمة الاقتصادية الصعبة التي مرت بها، ولكنها وافقت بعد ذلك على طلب المساعدة المالية في ظل الضغوط التي تعرضت لها من بعض الدول الاوروبية.² ولقد تبنت ايرلندا برامج وخطط إنقاذ لمعالجة الأزمة بعد حصولها في نوفمبر 2010 على قرض من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي قيمته 67.5 مليار أورو، ولقد شملت تلك الخطط سياسات تقشفية حادة أهمها زيادة الضرائب وخفض الإنفاق.

وعليه قامت الحكومة الايرلندية في ذروة الأزمة الاقتصادية التي عانت منها البلاد بخفض رواتب ومعاشات القطاع العام ورفع سن التقاعد إلى 68 عاما بحلول عام 2028، وتقليص مصروفات الرعاية الاجتماعية وزيادة ضريبة القيمة المضافة، كما تمكنت أسواق العمل والمنتجات المرنة فيها من موازنة خسائر الوظائف في قطاعات البناء والمصارف بزيادة التوظيف في قطاعات أخرى، كما استفاد الاقتصاد الايرلندي من التركيز القوي على الصادرات والعلاقات الوثيقة التي تربطه مع أسواق مزدهرة نسبيا مثل بريطانيا والولايات المتحدة.³ كل ذلك مكن إيرلندا من العودة مجددا لأسواق رأس المال في بداية عام 2013، الامر الذي جعل شكوك المستثمرين تتراجع بالنسبة لمستقبل البلاد بشكل كبير، كما أن اقتصادها صار ينمو

¹Meryem Filiz Baştürk, **The Responses of Greece and Ireland to the Crisis**, journal of Management Science, Volume 13, Issue 26, Turc, 2015, p225.

² يوسف ابو فارة، **المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008**، مرجع سابق، ص 391

³ كيف تحولت ايرلندا من شبح الإفلاس إلى أنشط اقتصاد في منطقة اليورو؟، موقع أرقام، 2015-04-28، شوهد على الموقع: <http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/376605>، شوهد يوم 2016/07/08.

بسرعة وانخفضت البطالة الى أقل من متوسط منطقة اليورو وأصبحت تكلفة اقتراض الحكومة أقل من العائد على السندات الأمريكية بحوالي 1%.¹

المطلب الثالث: الأزمة المالية في البرتغال

عانت البرتغال في الآونة الأخيرة من أزمة مالية حادة، والتي كانت نتيجة الاختلالات القوية في الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وكذا ارتفاع مستويات الدين العام والخاص، وبالتالي تعتبر البرتغال ثالث دولة تعاني من أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة المالية في اليونان والأزمة المالية في أيرلندا.

أولاً: نشأة الأزمة في البرتغال

وتعود جذور الأزمة الى أواخر التسعينيات، حيث أدى التزام البرتغال بالانضمام إلى منطقة الأورو إلى انخفاض أسعار الفائدة تدريجياً، حيث بلغت المعدلات الحقيقية نسبة صفر في المئة، وأسفر الائتمان السهل عن انخفاض المدخرات الخاصة والزيادة في كل من الاستهلاك والاستثمار، الأمر الذي أدى إلى نمو اقتصادي قوي وانخفاض في معدلات البطالة، والأهم من ذلك هو أن زيادة الإنفاق كانت موجهة في معظمها إلى النفقات الجارية، وتركز الاستثمار في قطاعات غير قابلة للتداول (أي على الصعيد المحلي) وغير قادرة على المنافسة، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والرعاية الصحية، وهذا الأمر سمح بارتفاع الأسعار في هذه القطاعات بحيث فاقت أسعار السوق، كما أنها لم تكن تساعد على الابتكار ونمو الإنتاجية وخلق فرص العمل المستدامة.² وبالتالي هذا النوع من الاستثمار لم يساهم في تحسين الحساب الجاري* خاصة وان الادخار المحلي لم يكن كافياً لتمويل الاستثمار المحلي، ما أدى إلى زيادة المديونية الخارجية.

¹Michael Heise , **Ireland's Lessons for Greece, Project Syndicate**, 23/04/2015, Available on site: <https://www.project-syndicate.org/commentary/fiscal-consolidation-for-greece-recession-by-michael-heise-2015-04?barrier=accessreg>, Viewed on 08/ 07/2016.

²Shaan Gurnani, **The Financial Crisis in Portugal: Austerity in Perspective**, The Libraries Student Research Prize, Paper 9, Lehigh University, 2016,p2.

***الحساب الجاري في ميزان المدفوعات** هو الفرق بين مجموع المبالغ المحصلة من الخارج ومجموع المبالغ المدفوعة للخارج، إذا كانت المدفوعات الأجنبية تتجاوز المدفوعات للدول والمنظمات الدولية الأخرى فإن الحساب الجاري لديه فائض (رصيد إيجابي)، إذا لم تكن كذلك فإن الحساب الجاري يعاني من عجز (رصيد سلبي)، الفائض أو تخفيض العجز هو عامل إيجابي للعملة المحلية.

وهناك مشكلة إضافية تتمثل في أن الزيادة في الطلب الكلي قد زادت من تكلفة العمالة.¹ حيث ارتفعت الاجور أكثر من نمو انتاجية العمل، فأدى هذا الارتفاع في الاجور الى اضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد البرتغالي، وكما يعتبر تحرير التجارة الدولية الذي سمح للبلدان الآسيوية والاقتصادات الأخرى الناشئة بالوصول إلى السوق الأوروبية من اسباب اضعاف القدرة التنافسية، الامر الذي ساهم بدوره في ارتفاع العجز في الحساب الجاري على نحو متزايد مما نتج عنه مديونية أجنبية عالية، ومن هنا كانت مشاكل البرتغال قبل الازمة ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الدين الخارجي المرتفع وانعدام القدرة التنافسية لاقتصادها، ما ساهم في تهيئة الظروف لظهور أزمة الديون السيادية في البرتغال في 2011.

وفي ظل هذه الخلفية ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 48% إلى 68.3% في الفترة من عام 2000 إلى عام 2007، وما زاد الوضع سوءا هو حدوث ركود في الاقتصاد العالمي نتيجة الازمة المالية العالمية 2008.

إلا انه في البداية لم يكن الاقتصاد البرتغالي متأثرا جدا بأزمة الرهن العقاري، حيث ظل القطاع المالي سليما في البرتغال، لغياب الفقاعة العقارية في السنوات التي سبقت الأزمة وانخفاض التعرض للأصول السامة، ولكن في عام 2009 انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبرتغال وكان الاقل في منطقة الأورو، نتيجة تنفيذ الحكومة البرتغالية لخطة الانعاش الاقتصادي الاوروبي التي اعتمدها الاتحاد الاوروبي من أجل تفادي أخطار الركود المالي العالمي.

حيث تم إطلاق خطة الإنعاش الاقتصادي الأوروبي في ديسمبر 2008، وهي حافز مالي تقديري يبلغ حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي يجمع بين التدابير القصيرة الأجل لتحفيز الطلب الكلي والحفاظ على الوظائف والتدابير الأطول أجلا للاستثمار في الاستراتيجية بما في ذلك البحوث والابتكار، وكان الهدف هو تعزيز النمو الاقتصادي وضمان الازدهار المستدام، والتخفيف من مخاطر الركود الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، وفي ظل ذلك نما عجز الحكومة البرتغالية بشكل واضح خلال عام 2009 متجاوزا بذلك النمو في بلدان أخرى في منطقة الأورو، غير أن ذلك حدث في بلد كافح من أجل الحفاظ على العجز العام دون 3% بين عامي 2001 و2008.²

¹Sérgio Lagoa and others, **Report on the Financial Regulations of Portugal**, number9, Fessud, Dinâmia'CET, Essex- University of Lisbon Institute, Portugal, 2013 ,p323

² Sérgio Lagoa and others, **Report on the Financial Regulations of Portugal**, op cit, p323

ولكن في عام 2009 توقفت جهود خفض العجز العام للأسباب السابقة الذكر، حيث ارتفع من 2.7 % في عام 2008 إلى 9.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.¹ وبهذا كانت البرتغال في عام 2010 إحدى أضعف اقتصاديات الأورو والتي تعاني من عجز مالي كبير ما أدى إلى ارتفاع دينها العام. وبدأ ارتفاع مستويات الدين في القطاعين الخاص والعام في إثارة شكوك المستثمرين الدوليين فيما يتعلق بقدرة الأسر المعيشية والشركات والدولة على سداد ديونها في سيناريو النمو الهيكلي المنخفض، وبالنظر إلى هذا التدهور المستمر للوضع البرتغالي وخاصة في سوق السندات خفضت أهم وكالات التصنيف الدولية (موديز وستاندرد آند بورز وفيتش) تصنيف الديون السيادية البرتغالية خلال عام 2010 والتي انعكست بسرعة على التخفيض من التصنيف الائتماني لمعظم الشركات البرتغالية بما في ذلك المؤسسات المالية الرئيسية، وفي غضون بضعة أشهر ارتفع الدين الخاص والعام البرتغالي إلى حالة غير مرغوب فيها مما أدى إلى تفاقم أوضاع التمويل في الأسواق المالية الدولية.²

وفي هذا السياق كانت هناك زيادة كبيرة في علاوة المخاطر التي يتحملها الدين العام البرتغالي منذ النصف الثاني من عام 2010 مما خلق صعوبات متزايدة بالنسبة للقطاعين العام والخاص للحصول على التمويل، وقد دفعت هذه البيئة الاقتصادية الهشة الحكومة البرتغالية إلى طلب مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبلدان الأعضاء في منطقة الأورو في 7 أبريل 2011.³

ثانياً: أسباب الأزمة في البرتغال

يمكن أن نقوم بحصر الأسباب التي كانت وراء الأزمة المالية البرتغالية في العناصر الرئيسية التالية:

1. ضعف تنافسية الاقتصاد البرتغالي:

أصيب الاقتصاد البرتغالي قبل أزمة الديون السيادية بانخفاض القدرة التنافسية الخارجية وذلك لتضافر مجموعة من العوامل نذكر منها:

¹ Pedro Lourtie, **Understanding Portugal in the Context of the Euro Crisis**, Paper prepared for Resolving the European Debt Crisis, a conference hosted by the Peterson Institute for International Economics and Bruegel, Chantilly, France, 13-14 September 2011, p13.

² Sérgio Lagoa and others, **Report on the Financial Regulations of Portugal**, op cit, p324

³ Ipid, p331.

- من بين اسباب فقدان البرتغال القدرة التنافسية ان مستوياتها التعليمية المنخفضة التي تم الاعتراف بها على نطاق واسع لا تشجع على زيادة الإنتاجية، وأيضا أدى ارتفاع سعر الصرف الذي كان متوقعا لتحويل العملة البرتغالية السابقة إلى الأورو إلى مزيد من الأضرار التي لحقت بالمنافسة الخارجية.¹
- كان لتوسيع الاتحاد الأوروبي لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية آثار اقتصادية سلبية على البرتغال، حيث دخل الاتحاد الأوروبي اتفاقات الشراكة مع تلك البلدان قبل الانضمام الفعلي في عام 2004، وكانت هناك آثار هامة في تحويل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة من البرتغال إلى هذه البلدان لارتفاع مستوى المهارات والتعليم في القوى العاملة وانخفاض تكاليف العمالة وموقع جغرافي مركزي بالنسبة إلى الأسواق الرئيسية في أوروبا، فتلك البلدان تتمتع بمزايا كبيرة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة قدرتها على المنافسة التجارية.²
- وهناك عوامل هيكلية أخرى تفسر أيضا الافتقار إلى القدرة التنافسية الخارجية، مثل ارتفاع الأورو ودخول المنافسين الجدد في الأسواق الدولية وعدم إعداد البرتغال للاقتصاد القائم على المعرفة، وكان الاستثمار موجها نحو قطاعات السلع غير القابلة للتداول.³
- وبالإضافة إلى ذلك دخول الصين والهند للسوق العالمية وغيرها من الاقتصادات الناشئة المنخفضة التكلفة التي تنافس الاقتصاد البرتغالي في مجالات كثيفة العمالة كصناعات الغزل والنسيج والتي كانت هي قطاع التصدير الرئيسي في البرتغال.
- كما أدت أوجه القصور في أسواق العمل والمنتجات وضعف تنفيذ قواعد المنافسة والنظام القضائي المختل وأسواق الإيواء والإيجارات المتعطلة والافتقار إلى رأس المال البشري الكافي والابتكار إلى عرقلة الاستخدام الفعال للموارد وديناميكية الاقتصاد.⁴
- ونتيجة هذه الاسباب فقدت البرتغال حصصها في أسواق التصدير، حيث أدت الخسارة في القدرة التنافسية للأسعار وتركيز هيكل الصادرات في البرتغال في معظمه على القطاعات البطيئة النمو إلى خسارة كبيرة في حصص أسواق السلع كثيفة العمالة، كما ساهم تركيز الصادرات في البرتغال في عدد صغير من

¹ Paulo T. Pereira, Laura Wemans, **Portugal and the Global Financial Crisis –short-sighted politics**, deteriorating public finances and the bailout imperative, working papers issn N° 0874-4548, School of Economics and Management Technical University of Lisbon, July 2012, p4.

² Pedro Lourtie, **Understanding Portugal in the Context of the Euro Crisis**, Op cit, p5

³ Sérgio Lagoa and others, **Report on the Financial Regulations of Portugal**, Op cit, p323

⁴ Pedro Lourtie, **Understanding Portugal in the Context of the Euro Crisis**, Op cit, p5

أسواق منطقة الأورو نتيجة ضعف أداء صادراتها ما أدى الى زيادة العجز في الحساب الجاري وبالتالي الزيادة في الدين العام.

2. الازمة المالية العالمية 2008

كان الاقتصاد البرتغالي أبطاً من الاقتصادات الأخرى لإظهار علامات واضحة للتدهور الاقتصادي نتيجة التأثير بالأزمة المالية العالمية 2008، ويرجع ذلك لأن اثنين من أهم مصادر العدوى العالمية في هذه الفترة الأولية تمثلت في الاضطرابات في النظام المصرفي والانهيارات في القطاع العقاري، والتي كانت أقل وضوحاً بالنسبة للبرتغال نتيجة مرونة القطاع العقاري وعدم احتفاظ البنوك البرتغالية في محافظها "بالمنتجات المالية السامة"*.

وعليه تمثلت الاسباب وراء الأزمة في البرتغال المتعلقة بالأزمة المالية 2008 في قرار الحكومة البرتغالية في عام 2008 بتوسيع الميزانية بقوة شديدة استجابة للأزمة، حيث واجهت الأسواق المالية اضطرابات كبيرة بسببها.

وفي أكتوبر 2008 وبعد الانهيار الوشيك للعديد من المؤسسات المالية الهامة، قرر قادة الاتحاد الأوروبي ومنطقة الأورو مجموعة من القرارات الرامية إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي من خلال رفع عتبة الودائع المضمونة وتوفير التوجيه لمعالجة مشاكل المؤسسات المالية في المنطقة وهي طريقة من شأنها أن تزيد من الاستقرار المالي.

وقد شملت القرارات التي اتخذتها الحكومة البرتغالية زيادة في الضمانات الحكومية على الودائع المصرفية من 25 ألف أورو إلى 100 مليون أورو ومرفق بقيمة 20 مليار أورو لاستخدامها في ضمانات للبنوك البرتغالية، كما قامت في نوفمبر 2008 وفي ظل بيئة من الرقابة المتزايدة على أداء القطاع المصرفي قررت الحكومة تأمين بنك متوسط الحجم يواجه قيوداً كبيرة على السيولة، حيث وجد بنك البرتغال عدداً من المخالفات، وفي الوقت نفسه فتحت الحكومة تسهيلات بقيمة 4 مليارات أورو لشراء أسهم تفضيلية للمؤسسات المالية، من أجل ضمان تحقيق الحد الأدنى من متطلبات رأس المال.¹

ولكن في نهاية عام 2008 أصبح من المسلم به على نحو متزايد أن اضطرابات الأسواق المالية ستترتب عليها آثار ضارة كبيرة على النمو الاقتصادي، وأن المشاكل لن تحل ببساطة عن طريق إغراق النظام المالي

*المنتجات المالية السامة هي أصول مالية لم يعد من الممكن بيعها لأنها لم تعد لديها أي قيمة في السوق، واستخدم هذا المصطلح أساساً للرهون العقارية.

¹ Paulo T. Pereira, Laura Wemans, **Portugal and the Global Financial Crisis –short -sighted politics**, Op cit, p10

بالسهولة، ثم اتضح للقادة السياسيين في أوروبا أن السياسة النقدية والمالية يجب أن تخفف على وجه السرعة لتفادي حدوث ركود عميق وطويل الأمد، ولذلك وافق المجلس الأوروبي في ديسمبر 2008 على خطة الإنعاش الاقتصادي الأوروبي التي ترمي إلى دفع الحكومات الوطنية إلى زيادة الإنفاق العام في خطوة منسقة، حيث تم التخطيط لأول مرة للتحفيز المالي على مستوى الأورو بمبلغ 200 مليار أورو (أو حوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وبعد ذلك بشهور في مارس 2009 تم تعديل هذا المبلغ صعوداً إلى حوالي 400 مليار أورو (أو 3% من الناتج المحلي الإجمالي).¹ وقد كانت الحكومة البرتغالية سريعة في الاستجابة لطلبات الاتحاد الأوروبي واتخذت إجراءات حاسمة، حيث قدمت الحكومة البرتغالية في ديسمبر 2008 مبادراتها الخاصة بالاستثمار والعمالة التي تتألف من خطة لتحديث مباني المدارس الثانوية، وزيادة الحماية الاجتماعية والعمالة وتعزيز النشاط الاقتصادي والصادرات وكذا الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، وعليه كانت هناك دفعة مالية كبيرة وردت في ميزانية عام 2009.

ويتضح مما سبق أن الجمع بين الاموال التي خصصت لزيادة الثقة في القطاع المصرفي من الحكومة البرتغالية إلى جانب السياسات التقديرية الأخرى ساهمت في ارتفاع العجز العام.

3. الوضع السياسي:

في الفترة (2007-2000) لم يساعد الوضع السياسي الحكومات البرتغالية في إدارتها المالية للاقتصاد، حيث لم تتمكن الحكومة من تمرير مشاريع قوانينها المقترحة من خلال الهيئة التشريعية نظراً لعدم الاستقرار السياسي في تلك الفترة في البرتغال حيث كان لها أربع حكومات مختلفة وغير مستقرة عادة، وكان لذلك آثار هامة في سوء إدارة الاقتصاد والمالية العامة.

وتدخلت أيضاً السياسة في تأزم الوضع عندما توقعَت الحكومة الانتخابات بحلول نهاية عام 2009، فقامت بزيادة أجور موظفي الخدمة المدنية بنسبة 2.9% في وقت كانت تدرك فيه أن الاقتصاد أخذ في الركود، وكانت هذه أول زيادة في الرواتب للموظفين العموميين بعد عدة سنوات من تجميد الرواتب، كما خفضت الحكومة معدل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1% في 2009.²

ثالثاً: آليات التعامل مع الأزمة في البرتغال

قامت البرتغال باحتواء الأزمة المالية بمجموعة من الإجراءات كما يلي:

¹ Ipid, p11

²Paulo T. Pereira, Laura Wemans, **Portugal and the Global Financial Crisis –short-sighted politics**, Op cit ,p11

1. الإنقاذ المالي:

في أبريل 2011 اضطرت البرتغال إلى طلب الدعم المالي الخارجي، نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وتم قبول طلب البرتغال من طرف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بمنحها حزمة إنقاذ بقيمة 78 مليار أورو (116 مليار دولار)، حيث تمنح كل دفعة من الإنقاذ المالي اعتمادا على نتائج التقييمات الفصلية للتقدم الذي أحرزته البرتغال في تنفيذ برنامج التكيف الاقتصادي المفروض بالاقتران مع خطة الإنقاذ المالي، حيث طلب من البرتغال أن تعتمد تدابير تقشفية لضبط أوضاع المالية العامة من خلال تخفيض الإنفاق وزيادة الإيرادات وأن تنفذ مختلف الإصلاحات الهيكلية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض العجز العام، حيث ينبغي ألا يزيد العجز العام عن 5.9% في عام 2011 و4.5% في عام 2012 و3% في عام 2013.

2. التدابير الرئيسية للحد من العجز العام:

تم تنفيذ خطة الإنقاذ في ماي 2011 باعتماد مجموعة من التدابير المفصلة والمحددة زمنيا، وكانت التدابير تتعلق بما يلي:¹

- **أسواق السلع والخدمات:** يركز البرنامج أساسا على قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية في محاولة لتشجيع المنافسة والحد من مشاركة الدولة واستقلال الهيئات التنظيمية، وفي قطاع الطاقة تركز التدابير على التحرير الكامل وكذلك تنقيح خطط دعم الطاقة المتجددة والتوليد المشترك، ويهدف البرنامج في قطاع النقل إلى زيادة ترشيد شبكة النقل، وأخيرا وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات السلوكية واللاسلكية تستند مقترحات الإصلاح إلى الحد من حواجز الدخول وتنقل العملاء بين مختلف المشغلين.

- **سوق الإسكان:** تهدف التغييرات الهيكلية الرئيسية إلى ضمان زيادة الكفاءة في سوق الإيجارات من أجل تحسين حركة سوق العمل وتخفيض مستوى مديونية القطاع الخاص.

- **النظام القضائي:** تهدف التدابير المقترحة في تحسين كفاءة إدارة المحاكم، وتقليص الوقت اللازم للنظر في القضايا وتقليص عدد القضايا التي تنتظر المحاكمة، وعلاوة على ذلك تشمل هذه الإصلاحات أيضا إنشاء محكمتين جديدتين ستتناولان مسائل تتعلق بالمنافسة والحقوق الفكرية والممتلكات.

- **النظام المالي:** يهدف هذا البرنامج إلى ضمان استقراره، وقد تم اتخاذ بعض التدابير الهامة مثل تعزيز ضمانات البنوك لاقتراض الأموال وضمادات الدولة لقضايا الديون وخطة إعادة الرسملة... الخ، كما قام بنك

¹ Sérgio Lagoa and others, **Report on the Financial Regulations of Portugal**, Op cit, p 333

البرتغال بدور مركزي في عملية التكيف الحالية من حيث توفير السيولة للنظام المالي وضمان إعادة رسملة البنوك من أجل الوفاء بالمخاطر الجديدة، وتشجيع إعادة هيكلة المصارف لاستعادة مستويات الربحية وفقا لبيئة الأعمال الحالية والحفاظ على ثقة الجمهور في النظام المالي.

- ضبط أوضاع المالية العامة: تمثلت التدابير الرئيسية الموجهة نحو ضبط أوضاع المالية العامة في ما يلي:¹

✓ خصخصة مؤسسات القطاع العام: منتجوا الطاقة وشركات الطيران ومكتب البريد، وما إلى ذلك.

✓ التقنين المستهدف للإنفاق: مثل خفض المعاشات التقاعدية التي تتجاوز 1500 أورو بالإضافة إلى وفورات في النفقات الصحية، وفي عامي 2012 و2013، فرض تجسيد على التوظيف والترقيات والأجور للقطاع العام وانخفضت التحويلات الى الحكومات المحلية والاقليمية وشدت الرقابة على نفقات الشركات المملوكة للدولة وقد خفضت النفقات الرأسمالية، وستمول أساسا من مصادر الإيرادات الخاصة أو من زيادة التمويل الأوروبي.

✓ تشمل تدابير الإيرادات المستهدفة ما يلي: مراجعة قائمة السلع والخدمات الخاضعة لمعدلات ضريبة القيمة المضافة المخففة، وزيادة الإيرادات من ضريبة الدخل الشخصي (زيادة معدلات الضرائب الحدية وتقليل المزايا الضريبية) وزيادة ضريبة دخل الشركات (إنهاء المعدل المنخفض للمشاريع الصغيرة).

المطلب الرابع: الازمة المالية في اسبانيا

واجه القطاع المالي والبنكي في اسبانيا ازمة مالية حادة تم اعلان الحكومة الاسبانية عنها في جوان 2012.

أولا: نشأة الازمة المالية في اسبانيا

تميز النظام المصرفي الإسباني على عكس البلدان الأخرى بسمتين هامتين كانتا بمثابة درع ضد الأضرار المادية الكبيرة، وتتعلق الميزة الأولى بنظام التخصيص الديناميكي* الذي أدخل في عام 2000 بهدف الحد من التقلبات الدورية للإقراض المصرفي، والميزة الثانية هي امتناع معظم البنوك الإسبانية من إنشاء ما يسمى

¹ Paulo T. Pereira, Laura Wemans, Portugal and the Global Financial Crisis –short -sighted politics Op cit .p21

* وبموجب هذا النظام، يتم بناء المخصصات للقرض في بداية القرض لأن مخاطر خسائر القروض موجودة منذ لحظة منح القرض .

مركبات الاستثمار المهيكلة**، ومع ذلك فإن النظام المالي الإسباني قد ضعف بشكل خطير بسبب انهيار فقاعة القطاع العقاري الإسباني.¹ في 2007 حيث تكونت من جراء الإفراط في منح قروض الإسكان والتطوير العقاري ما تسبب في انتقال أزمة السكن إلى القطاع المصرفي، ثم جاءت الأزمة المالية العالمية 2008 لتسلط الضوء على نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد الإسباني ولتزيد من هذه الاختلالات، رغم انه في السنوات الأولى لم تتأثر المؤسسات المالية الإسبانية بها بشدة، ولكن بازدياد حدتها لم يستطع القطاع المصرفي في إسبانيا أن يفلت من آثارها، ما جعل الاقتصاد الإسباني في حالة صعبة للغاية.

والامر الذي زاد وضع اسبانيا سوءا هو اعتمادها لسلسلة من التدابير التوسعية على مدى العامين 2007 و2008 على خلفية سياسات مالية مضادة للتقلبات الدورية على المستوى العالمي، وروجت ودعمت من قبل المؤسسات الدولية فيما يتعلق بالاستجابة المنسقة للأزمة المالية، مما أحدث تدهور سريع وحاد في حالة الميزانية، حيث كان لدى إسبانيا فائض مالي يقارب 2% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام الناتج المحلي الإجمالي 36% في عام 2007، وقد ارتفع عجز الميزانية بأكثر من 11% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 ونسبة الدين العام إلى 54% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام.² وعليه وجدت إسبانيا نفسها تعيش أزمة ديون.

ولكن مشكلة الديون في الاقتصاد الإسباني ليست حجم الدين العام كما هو الحال في الاقتصادات الأوروبية الأخرى، بل ارتفاع الدين الخاص الناجم عن القروض الممنوحة لأصحاب الأعمال التجارية وللبنائين والأسر كقروض عقارية منذ عام 2004، حيث كانت الزيادة في القطاع الخاص أعلى خمسة أضعاف من منطقة الأورو، واتبعت معدلات نمو الائتمان للقطاع الخاص اتجاهها تصاعديا، حيث بلغ الدين العام الإسباني في نهاية عام 2010 ما يعادل 60.1% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل بنسبة 25% من متوسط منطقة الأورو الذي بلغ 85.1%، فيما شكل الدين الخاص حوالي 224% من الناتج المحلي الإجمالي وتبلغ ديون الأسر 902 مليار أورو بنسبة 85% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تبلغ ديون

**مركبات الاستثمار المهيكلة هي مؤسسات مالية غير مصرفية أنشئت لكسب الائتمان بين الأصول الأطول أجلا المحتفظ بها في محافظتها والخصوم قصيرة الأجل التي تصدرها مع ارتفاع الرافعة المالية، إنهم مقرضون بسيطون في الائتمان، وكثيرا ما يكون "الإقراض" من خلال الاستثمار في التوريق، وأيضا من خلال الاستثمار في سندات الشركات والتمويل عن طريق إصدار الأوراق التجارية والأوراق المالية متوسطة الأجل.

¹Rosario Monter, **Some Lessons Learned from the Spanish Financial Crisis**, University of the Balearic Islands, Faculty of Business Economics, Spain,2012, p447

² Eloisa Ortega and Juan Penalosa ,**The Spanish Economic Crisis: Key Factors and Growth Challenges in The Euro Area**, Bank of Spain Casual, Document No1201, Spain,2012,p 29

الشركات 1.477 مليار أورو بنسبة 139% من الناتج المحلي الإجمالي، ومنذ بداية عام 2010 مارست الأسواق ضغوطا على الاقتصاد الإسباني بسبب ان نسبة كبيرة جدا من الدين العام والخاص تحسب كديون خارجية، وفي أواخر عام 2010 بلغ الدين الخارجي للاقتصاد الإسباني 1740 مليار أورو، أي ما يعادل 164% من الناتج المحلي الإجمالي، والميزة المميزة للدين الخارجي الإسباني ليست حجمها النسبي، وإنما تطورها و نموها السريع، إذ تضاعف تقريبا بين عامي 2002 و 2010، حيث ارتفع من 600 مليار أورو إلى 1740 مليار أورو، وخلال هذه الفترة كان ثلثا الأموال المستخدمة لتمويل نمو الاقتصاد الإسباني من الخارج.¹

ورغم صعوبة الوضع في إسبانيا ترددت الحكومة الإسبانية في طلب المساعدة، ولكن تأجيلها لطلب المساعدة أضعف ثقة المستثمرين في السوق الإسبانية، مما ساهم في رفع اسعار الفائدة على السندات الإسبانية الامر الذي رفع من تكلفة الديون، ولكن مع تفاقم الوضع في إسبانيا تقدمت في جوان 2012 بطلب رسمي للحصول على قرض إنقاذ مالي لقطاعها المصرفي والذي تم الموافقة عليه من منطقة الاور.

والهدف من خطة الإنقاذ هذه هو تنظيف البنوك الإسبانية التي اختنقت بسبب تعرضها لازمة القطاع العقاري حيث بلغ حجم قروضها التي تثير مشاكل وخصوصا القروض المعدومة 184 مليار أورو بنهاية 2011.²

ثانيا: أسباب الأزمة في إسبانيا

يمكن حصر اسباب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها إسبانيا في ما يلي:

1. الأزمة الاقتصادية لرهون السكن:

ابتدأت منذ سنوات عندما جنحت البنوك إلى منح قروض للعائلات والأشخاص ذوي الدخل المحدود والذين لا يمكنهم في الغالب رد ديون القرض، و عوض احتفاظ هذه البنوك بهذه القروض الخاسرة قامت بتغليفها وتفويتها إلى بنوك أخرى بعد دسها في قروض أخرى لا لبس فيها وقامت البنوك الجديدة بنفس الشيء وأعادت بيعها، وبدأت تنتقل رهون السكن الخاسرة من بنك إلى آخر إلى النهاية، لذلك لا يعرف

¹ Francisco Carballo-Cruz, **Causes and Consequences of the Spanish Economic Crisis: Why the Recovery is Taken so Long?, Nipe and School of Economics and Business, University of Minho,** Portugal , September 2011,p318

² منطقة اليورو تقرض إسبانيا 100 مليار يورو لدعم خطة الإنقاذ الاثني 11 يونيو 2012، جريدة الاتحاد الاقتصادي،

الامارات، متوفر على الموقع: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=56790&y=2012&article=ful>

شاهد يوم: 2014/02/05.

بالضبط ماهي البنوك التي تعاني من هذه الثقوب المالية رغم أنه تم اكتشاف أن بعضها موجودة لدى بنوك عالمية ومهمة، وبناء عليه باتت البنوك تخشى منح المزيد من القروض بحكم أنها تخشى من إخراج ما تمتلكه من أموال مما كبح جماح عدد كبير من المقاولات التي كانت ترغب في الاقتراض من أجل توسيع نشاطاتها، حيث بدأ بعضها في تسريح العمال الذين توقفوا بدورهم عن شراء عدد من الاحتياجات مثل الملابس وعجزوا عن دفع أقساط رهون منازلهم، الشيء الذي أدى إلى بداية أزمة العقار عموماً.¹

2. التوسع السكني في إسبانيا:

بين عامي 1997 و 2007 كانت هناك دورة طويلة من التوسع السكني في إسبانيا، وقد حفز الطلب على السكن عدة عوامل تمثل أهمها في التوسع الاقتصادي القوي الذي شهدته هذه الفترة، ويرجع ذلك جزئياً إلى ازدهار العقارات وانخفاض سعر الفائدة على قروض الإسكان بعد الانضمام إلى منطقة الأورو، ومن العوامل الأخرى النمو في عدد الأسر المعيشية نتيجة تدفق المهاجرين الوافدين نحو 4.5 مليون في الفترة (1997-2007).² وعليه ارتفعت عملية شراء المساكن من قبل غير المقيمين والمقيمين بمحاولة امتلاكهم لسكنات ثانية خاصة في المناطق السياحية وفي مدريد عاصمة إسبانيا.

ولقد أدى النمو الاستثنائي في الطلب إلى زيادة الاستثمار في الإسكان والذي أدى بدوره إلى ارتفاع الطلب على القروض العقارية من طرف المستثمرين، وكذلك إلى ارتفاع قروض الإسكان الخاصة بالأسر من أجل تسديد قيمة المساكن المشتراة.

وفي المرحلة الأولية للنمو في الطلب أدى عدم القدرة على ضبط العرض التلقائي بسبب الخصائص المحددة لعملية إنتاج السلعة إلى ظهور التوترات في الأسعار، وأصبحت الزيادات في الأسعار الحقيقية أكثر حدة عندما أدت توقعات النمو المستقبلي للسعر إلى تأثير الطلب الخاص بها، مما أدى إلى دوامة من النمو في الطلب والعرض والأسعار، ووفقاً للبنك المركزي الإسباني ارتفع متوسط سعر السكن في إسبانيا بنسبة 115% بالقيمة الحقيقية بين عامي 1997 و 2007 مما أدى إلى نشوء فقاعة اسكان ذات أبعاد هائلة.

وفي أواخر عام 2007 أدت الأزمة الاقتصادية لرهون السكن السابقة الذكر إلى انهيار الاستثمار في الإسكان وانفجار الفقاعة ما نتج عنها انخفاض حاد في الطلب، وشهدت المبيعات انخفاضاً قوياً جداً ما

¹ نيبيل دريوش، الأسباب الخمسة للأزمة الاقتصادية في إسبانيا، جريدة المساء، المغرب، 2008/10/05، متوفر على الموقع:

<http://www.maghress.com/almassae/14686> شوهد يوم: 2014/02/05

² Francisco Carballo-Cruz , **Causes and Consequences of the Spanish Economic Crisis: Why the Recovery is Taken so Long?**, Francisco Carballo-Cruz , Causes and Consequences of the Spanish Economic Crisis: Why the Recovery is Taken so Long?, op cit, p313

أدى إلى تراجع أسعارها، وهكذا اهتز قطاع العقار الذي كان بمثابة دعامة قوية للاقتصاد الإسباني، وتراجع مبيعات المنازل تراجعت على اثره كل المهن المرتبطة بالعقار، ما رفع من معدلات البطالة والتي نتج عنها عدم قدرة الافراد على شراء المساكن او تسديد اقساط القروض، وكذلك عدم قدرة المستثمرين في قطاع البناء بعد أخذهم ديونا ثقيلة من تحرير أعبائهم المالية عن طريق بيع هذه العقارات، خاصة مع حدوث الازمة المالية العالمية حيث وجدوا صعوبات في الحصول على قروض من الخارج لتجاوز ديونهم، وعليه ساهمت كل تلك العوامل في دخول القطاع المصرفي الاسباني في ازمته المالية.

3. قيام بنك إسبانيا بإنقاذ مجموعة من بنوك الادخار بعد الاضرار التي ألحقتها بهم الأزمة المالية العالمية، كما تم تأمين أربعة منهم ولكن تطلب ذلك موارد عامة مما أدى بدوره إلى زيادة العجز الكبير في ميزانية الحكومة.

4. ومن بين الأسباب التي ادت الى نشوء الازمة كذلك وساهمت في انهيار وإعادة هيكلة أجزاء مهمة من النظام المالي الإسباني ما يلي:¹

- مشاكل الحكم الخطيرة في اسبانيا خلال الفترة التي سبقت الأزمة.
- التشخيصات الخاطئة من قبل السلطات السياسية في المراحل المبكرة والمتوسطة من الأزمة وتباطؤ الاستجابة خلالها.
- سوء الحظ الناجم عن تدهور البيئة الخارجية أي أزمة الديون غير المتوقعة في منطقة الأورو التي أدت إلى ركود مزدوج في عام 2011.

ثالثا: آليات التعامل مع الازمة في اسبانيا

بعد سوء الاوضاع في اسبانيا، قامت بتطبيق إصلاحات وتنفيذ إجراءات بشأن خفض الإنفاق بدلا من طلب حزمة الانقاذ والتي تمثلت في الآتي:

1. صندوق إعادة هيكلة البنك المنظم:

في عام 2009 أنشئت مؤسسة جديدة لها دور رئيسي في عملية إعادة هيكلة المصارف، وهو ما يسمى صندوق إعادة هيكلة البنك المنظم "فروب"، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز ملاءة* المصارف من

¹ Miguel Otero-Iglesias and others, The Spanish financial crisis: Lessons for the European Banking Union, Instituto Elcano, Report20, Madrid, Spain, March 2016, p 37

* الملاءة هي احتفاظ البنك نسبة من امواله تكفيه لمواجهة احتمالات تعثره في اية لحظة.

خلال توفير التمويل لتسهيل عمليات إعادة الهيكلة، وقد تم إنشاء هذا البرنامج من أجل إيجاد حلول للكيانات التي تواجه صعوبات محددة، مما يقلل من استخدام الموارد العامة.¹

ويتطلب القانون الجديد من المصارف الإسبانية العمل بنسب رأسمالية أساسية تتراوح بين 8% و10%، ومعظم بنوك الادخار تحتاج إلى إعادة هيكلة لكي تتمكن من رفع رأس المال الإلزامي، والغرض من البنوك في توفير الادخار توفير الشروط القانونية اللازمة لتشجيع وبدء دخول المستثمرين من القطاع الخاص مع رأس المال الجاهز، بهدف جعل إدارة البنوك تكون أكثر كفاءة بفرض انضباط السوق على البنوك ولم تكن خطة إعادة الهيكلة خالية من التكلفة، وفي مارس 2010 وافقت مؤسسة "فروب" على تقديم الدعم المالي إلى عدة بنوك ادخار بمبلغ تجاوز 2مليار أورو، وبعد ثلاثة أشهر (جوان 2010) وافقت مؤسسة "فروب" على تمويل عملية إدماج عدة بنوك مصرفية - ادخار في شكل عمليات اندماج وشراء - بلغت تكلفتها 8 بلايين أورو ولسوء الحظ لم تكن تلك التدابير كافية لتعزيز الاقتصاد الإسباني.²

2. المساعدة المالية من منطقة الأورو

وبزيادة حدة الازمة في اسبانيا اضطرت الحكومة الاسبانية في جوان 2012 الى طلب مساعدة مالية من منطقة الاورو لدعم قطاعها المصرفي.

وعليه وقعت الحكومة الإسبانية مذكرة تفاهم في 20 جويلية 2012 تضمنت مساعدات مالية قدرها 100 مليار أورو لتغطية الخسائر ورسملة جميع المؤسسات المصرفية القابلة للاستمرار في إسبانيا التي لا تزال بحاجة إلى استكمال عملية إعادة الهيكلة.³

3. خطة التقشف الاسبانية

ولحصول اسبانيا على حزمة الإنقاذ المالي قامت الحكومة الاسبانية بمجموعة من الإصلاحات لخفض الإنفاق، حيث خفضت رواتب الموظفين بنسبة 5% ورفعت من قيمة الضرائب وأصلحت نظام المعاشات التقاعدية حيث تم زيادة سن التقاعد القانوني تدريجيا من 65 إلى 67 سنة والتشدد في شروط التقاعد المبكر وجعل التقاعد الجزئي أكثر تكلفة.

¹ Miguel Otero-Iglesias and others, **The Spanish financial crisis: Lessons for the European Banking Union**, op cit., p28

² Rosario Monter, **Some Lessons Learned from the Spanish Financial Crisis**, op cit, p448

³ Pablo Martin-Aceña, **The savings banks crisis in Spain: When and how?**, **World Savings and Retail Banking Institute – aisbl, Bruxelles**, March 2013, p85

المطلب الخامس: الأزمة المالية في إيطاليا

تعرضت إيطاليا لواحدة من أسوأ الأزمات المالية في اواخر عام 2009 ، رغم أنها ثالث اقوى اقتصاد في منطقة الاورو بعد المانيا وفرنسا ومن أكثر الاقتصادات مرونة في منطقة اليورو و ايضا هي من الاعضاء المؤسسين للاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب فهم كيفية تطور أزمة الديون السيادية الإيطالية وكذا اسبابها وأهم اليات تعامل إيطاليا مع الازمة.

أولا: نشأة الأزمة في إيطاليا

خلال السنوات الأخيرة حافظت إيطاليا على سمعتها كدولة تصنيع رئيسية، كذلك البنوك التي تمكنت من التخفيف بشكل مناسب من حدة التوتر في الأزمة المالية لعام 2008، وعلى الرغم من أن العديد من الدول بما فيها إيطاليا كانت تنتهك سقف عجز الموازنة المنصوص عليه في ميثاق الاستقرار والنمو الأوروبي لعام 1997 إلا أن إيطاليا لم تخضع لتدقيق حقيقي حتى جويلية 2011 عندما بدأت عوائد السندات الإيطالية في الارتفاع من 5% إلى 7% بحلول نهاية العام، هذه الحركة التي تبدو ضئيلة نسبيا ف 2% في فروع السندات جلبت إيطاليا إلى مركز الصدارة في أزمة الأورو.¹

تعود أزمة الديون السيادية في إيطاليا الى ديون تم تجميعها قبل الأزمة المالية العالمية 2008 حيث كان لها أكبر دين عام في الاتحاد الأوروبي 103.6%. من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 وهي ثالث أكبر نسبة في العالم، لذلك لا يمكن أن يعزى ارتفاع مستوى الديون الإيطالية إلى الأزمة الأخيرة، فإيطاليا كانت بعيدة كل البعد عن التطورات الدراماتيكية للبلدان الأخرى(اليونان وايرلندا واسبانيا) لقد حققت البلاد أداءا جيدا نسبيا في الأزمة، حيث لم تضطر الحكومة الإيطالية للتدخل لإنقاذ البنوك وسوق العقارات التي بقيت مستقرة.²

في عام 2008 ارتفع عجز الميزانية بشكل كبير ليصل إلى 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي بعد 1.5% في عام 2007، ويعزى هذا التدهور بشكل رئيسي إلى العجز في عائدات الضرائب، حيث انخفضت الأرباح وتراجع الاستهلاك ما نتج عنه انخفاض في ضريبة دخل الشركات والضرائب غير المباشرة الامر الذي ساهم في ارتفاع عجز الميزانية، كما تسارعت وتيرة الإنفاق (باستثناء رسوم الدين) من 3.5% في عام 2007 إلى

¹ David M. Henningsen, The Origins of the Italian Sovereign Debt Crisis Senior These, Claremont McKenna College, 23/04/2012, p13

² Zied Akrou, Crise de la dette souveraine en Europe, article professionnel, Assurances et gestion des risques, vol. 80(1), avril 2012, p15

4.5 ٪ في عام 2008، وزادت إيرادات الخدمات العامة من النفقات في عام 2008 بسبب توحيد دفعات العقود التي تم تجديدها في عامي 2006 و2007.¹

ومنذ عام 2009 عاجلت إيطاليا عجزا حكوميا عاما أعلى بكثير من 3٪ من إجمالي الناتج المحلي لميثاق الاستقرار والنمو، حيث اعتمدت الحكومة سياسات مالية مقيّدة نسبيا خلال فترة الركود الاقتصادي في إيطاليا في العامين 2009 و2010، واستجابة للركود الناجم عن الأزمة المالية حولت الإنفاق نحو الإنفاق الاجتماعي والدعم الصناعي بدلا من التحفيز المتزايد للعجز، وقد صممت معظم التدابير لتكون محايدة من حيث الميزانية، وكانت هذه السياسة ناجحة إلى حد ما في تعزيز وضع إيطاليا في أسواق الديون، لكن نقطة البداية كانت بالفعل من حالات العجز المرتفعة والديون العامة المستحقة التي لم تترك مجالا للعمل، وبالتالي فإن الزيادة الإضافية في الدين العام للبلد منذ عام 2009 كانت أساسا نتيجة لمعدلات نمو منخفضة أو سلبية بدلا من سياسة مالية غير مسؤولة.²

وفي 2011 تجاوز إجمالي الدين الحكومي في إيطاليا 120 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ معدل الضريبة الضمني لإيطاليا على العمالة 42.5 في المائة في عام 2011، وهو بالتالي واحد من أعلى المعدلات في أوروبا، حيث يبلغ متوسط الاتحاد الأوروبي حوالي 39.5 في المائة، ومع ذلك فإن عدم الكفاءة في القطاع العام وارتفاع معدلات التهرب الضريبي يعادل تقريبا ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلد ما يعوق الاستخدام الرشيد لإيرادات الدولة، وفي النصف الثاني من عام 2011 تم تمرير ثلاثة قوانين للموازنة تتضمن مزيجا من تخفيضات الإنفاق وزيادة الضرائب، كما تمت الموافقة على أكبر حزمة تقشف في ديسمبر 2011 تهدف إلى تحقيق توازن الميزانية بحلول عام 2013.³ وبهذا عاشت إيطاليا منذ 2011 أزمة ديون سيادية حادة.

ثانيا: أسباب لأزمة في إيطاليا

تتمثل اهم اسباب ظهور الازمة المالية في ايطاليا فيما يلي:

¹Sandrine Boyadjian, **La dette publique italienne**, Direction des Études Économiques, N° 128, Pris, 8 juillet 2009, p1

²Elisa Cencig, **Italy's economy in the euro zone crisis and Monti's reform agenda**, Research Division EU, Berlin, 2012, P13

³Elisa Cencig, **Italy's economy in the euro zone crisis and Monti's reform agenda**, op cit, p13-14

1. تخفيض التصنيف الائتماني لديون إيطاليا السيادية

خففت وكالة التصنيف ستاندرد آند بور ديون إيطاليا السيادية من من A إلى BBB + في 13 جانفي 2012 ، وهي خطوة تبعثها Moody's في 13 فيفري، لتعديل تصنيف إيطاليا من A3 إلى A2. وقد حفزت وكالتا التصنيف كليهما قرارهما إزاء الضعف المتزايد الذي تعاني منه إيطاليا تجاه مخاطر التمويل الخارجي وآثار السلبية المحتملة على المالية العامة، فضلاً عن تدهور توقعات الاقتصاد الكلي ومخاطر عدم قيام الحكومة بتحقيق أهداف الدمج الخاصة بها.¹ هذا الأمر أضعف من ثقة المستثمرين في السندات الإيطالية ما زاد من حدة الأزمة.

2. الفساد الإداري:

يفسر ضعف أداء الاقتصاد الإيطالي في جزء منه بانتشار الفساد الذي لم ينجح البلد في تخفيض حدته، حيث غالباً ما تصنف إيطاليا في مراتب متأخرة أوروبا في تقرير الشفافية الدولي (المرتبة 32) وتعطى علامات سيئة في مجال مكافحة الفساد، رغم أن التشريعات الإيطالية صارمة في هذا المجال، وتبين أرقام مجلس المحاسبة الإيطالي أن هذه ظاهرة الفساد، تكلف الاقتصاد 60 مليار أورو سنوياً، كما أن التهرب الضريبي أخسر البلد 122 مليار أورو سنة 2015، وتعاني الإدارة الإيطالية خصوصاً من هذه الظاهرة حيث تنتشر الرشوة بقوة مما يسهل على الشركات التملص من دفع الضرائب.²

3. التهرب الضريبي في إيطاليا

يعتبر التهرب الضريبي في إيطاليا موجود على نطاق واسع، ولسنوات لا حصر لها غضت الحكومة الإيطالية الطرف لكن لم تعد إيطاليا قادرة على السماح باستمرار هذا السلوك، ويتركز التهرب الضريبي على أغنى الأفراد الإيطاليين، وكان شعب إيطاليا في حاجة ماسة إلى إصلاحات فورية وقيادة مسؤولة، وتزعم سلطات الضرائب الإيطالية أن إيطاليا تخسر ما يقدر بنحو 150 مليار أورو سنوياً في الإيرادات غير المعلنة، إن التهرب الضريبي ليس فقط قضية مالية ضخمة في إيطاليا بل هو أيضاً متأصل بعمق في الثقافة الإيطالية . وبناء على ذلك ، طورت إيطاليا واحدة من أكبر اقتصادات الظل ، وحافظت عليها ، ويتكون اقتصاد الظل في إيطاليا، والذي يشار إليه أيضاً باسم "الاقتصاد السري" أو "الاقتصاد الأسود" بشكل أساسي

¹ Elisa Cencig, **Italy's economy in the euro zone crisis and Monti's reform agenda**, op cit, p14

² الأزمة الاقتصادية والفساد يكبدان إيطاليا خسائر فادحة، موقع العين الإخبارية، الخميس 17.3.2016، أبوظبي متوفر على الموقع: <https://al-ain.com/article/94911> شوهد يوم 2016/07/10.

من المعاملات غير الخاضعة للضريبة التي تحدث خارج نطاق التجارة العادي والخطأ الصارخ في الدخل الخاضع للضريبة.¹ وارتفاع معدلات التهرب الضريبي في إيطاليا تراجعت على اثره إيرادات الدولة.

ثالثاً: آليات التعامل مع الأزمة في إيطاليا

تمت مواجهة أزمة الديون السيادية في إيطاليا من خلال مجموعة من التدابير نذكر منها ما يلي:²

1. خطط التقشف:

خلال النصف الثاني من عام 2011 أقر البرلمان الإيطالي حزمة من اجراءات التقشف، وهذه الحزمة تضمنت مجموعة من التدابير التقشفية التي هدفت الى تقليص العجز في الموازنة خلال المرحلة الاولى، ومن ثم التخلص من هذا العجز بصورة كلية، وقد تضمنت خطة التقشف التي أقرها البرلمان الإيطالي نقاطاً ومجالات متعددة منها:

- تثبيت أجور العاملين بالحكومة

- زيادة الضرائب

- خفض الانفاق العام

- اصلاح نظام التقاعد خصوصاً ما يتعلق برفع سن التقاعد للنساء

- تخفيف الشروط الخاصة بسوق العمل.

وعلى اثر اجراءات وتدابير التقشف في إيطاليا، شهدت هذه الاخيرة موجة من الاحتجاجات ضد

اجراءات وتدابير التقشف المعتمدة.

2. سندات الخزينة الإيطالية:

ان تزايد الاوضاع الاقتصادية الصعبة في إيطاليا والتي تصاعدت في عام 2011 قد أدى الى حاجة ماسة وعاجلة للإصدار سندات خزينة خلال ثلاث سنوات بقيمة حوالي 600 مليار اورو، حيث قام البنك المركزي الاوروي بتقديم العون للاقتصاد الإيطالي من خلال شراء حجم كبير من سندات الخزينة الإيطالية وهدفه من خلال هذه الخطوة هو تقليل تكاليف المالية لهذه السندات على الخزينة، ولقد كان توجه البنك المركزي الاوروي لشراء السندات هو توجه مؤقت ومحدود وليس سياسة عامة ومطلقة.

¹ David M. Henningsen, **The Origins of the Italian Sovereign Debt Crisis Senior These**, op cit, p27

² يوسف ابو فارة، **المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008**، مرجع سابق، ص 412-413

3. تنفيذ مجموعة من الاجراءات الاصلاحية:

في ضوء الازمات الاقتصادية الصعبة التي عانت منها ايطاليا، والتي ازدادت تديدا في العام 2011 فقد تم تبني مجموعة من الاجراءات التي هدفت الى تحسين الواقع الاقتصادي لإيطاليا، وهي اجراءات كثيرة ركزت على اعادة هيكلة الاقتصاد وتنفيذ اجراءات فاعلة تتعلق بإصلاح نظام التقاعد وغير ذلك.

خلاصة الفصل:

منطقة الأورو هي المنطقة التي تضم مجموعة من الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي التي قامت بتوحيد عملتها واطلقت عليها تسمية "الأورو"، وعدد دول منطقة الأورو 19 دولة من أصل 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، حيث تتمثل دول منطقة الأورو في كل من ألمانيا، النمسا، بلجيكا، قبرص، اسبانيا، استونيا، فنلندا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا وسلوفينيا، لتوانيا.

ولقد شهدت منطقة الأورو منذ 2010 أزمة مالية حادة سميت بأزمة الديون السيادية والتي عصفت بهذا الكيان وكادت أن تهدد وجوده، حيث في العقود الأخيرة تراكمت الديون في بعض دول المنطقة - اليونان، ايرلندا، البرتغال، اسبانيا، ايطاليا - ما جعلهم في خطر عدم القدرة على سداد ديونهم، ومن بين اسباب تعرض منطقة الاورو لأزمة الديون السيادية هي الأزمة المالية العالمية 2008 التي أثرت وبشكل كبير على اقتصادات دول منطقة الأورو.

بذلت منطقة الأورو والاتحاد الأوروبي جهودا مضنية للتخلص من أزمته المالية، لكن تحركهم كان بطيئا خاصة أن أي خطوة تستدعي موافقة جميع البلدان الـ 28 التي تشكل الاتحاد، وكانت الخطوة الأولى لاحتواء الأزمة اتخاذ سلسلة من عمليات الإنقاذ للدول مصدر الأزمة كما تم على اثر هذه الأزمة انشاء صندوق سمي بألية الاستقرار الأوروبي كوسيلة للتصدي للأزمات المالية، كما كان برنامج التسيير الكمي الذي أقره البنك المركزي الأوروبي آخر سياسة استخدمتها منطقة الأورو لتخرج من الركود الاقتصادي بعد أن استنفدت منطقة الاورو مجموعة من السياسات التي لم تحقق النتيجة المرجوة منها لاحتواء وتلاشي الأزمة. كما كان لهذه الأزمة مجموعة من الآثار على منطقة الأورو من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي في المنطقة وعلى المبادلات التجارية للمنطقة وكذا الارتفاع في نسبة البطالة في هذه الاخيرة وأيضا من خلال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومشكلة الرفاه الاجتماعي التي تضع منطقة الاورو في حلقة خطيرة تجعلها غير قادرة على الخروج من أزمته المالية.

الفصل الثالث

إنعكاسات أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو

على التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا النفطية

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

تمهيد:

تعد التجارة الخارجية من أهم النشاطات الاقتصادية في العالم وذلك لقدرتها على توفير كافة الحاجات الاستهلاكية للدول، ويرجع ذلك لتباين الموارد والثروات الاقتصادية بين دول العالم، وعليه من الصعب أن تعيش أي دولة مهما كانت مواردها وامكاناتها في عزلة اقتصادية عن بقية العالم، وبهذا تساهم التجارة الخارجية الى حد كبير في ربط الدول معا خاصة في ظل تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها، ولتحقق الدول أقصى استفادة من التجارة الخارجية سعت معظمها لإيجاد مكان لها ضمن تجمعات اقتصادية تكون فيها العلاقات بينها أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم، كما أصبحت غالبية الدول المتقدمة والنامية تسعى لإبرام عقود الشراكة مع بلدان أخرى أو اتحادات لتطوير علاقاتها وتحقيق التنمية في جميع الميادين، خاصة في الجانب الاقتصادي الذي شكل المحور الأساسي في اتفاقيات الشراكة، وسعت كل من الجزائر وليبيا كغيرها من الدول النامية إلى إقامة علاقات مع أقوى الاقتصاديات في العالم وذلك مع الاتحاد الأوروبي الذي يمثل قوة اقتصادية كبيرة، فقد ارتبطت دول شمال افريقيا النفطية بعلاقات تجارية بالاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة بفعل عوامل تاريخية وجغرافية واقتصادية.

ولكن منذ عام 2010 يعاني الاتحاد الأوروبي من أزمة مالية أصبحت تهدده بالانهيار نتيجة وطأة أزمات الديون المتلاحقة في منطقة الأورو، حيث انتقلت هذه الأزمة المالية داخل منطقة الأورو من اليونان الى الاقتصاد الأيرلندي ثم البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وهو ما أثار مخاوف مسؤولين أوروبيين ليس فقط على مستقبل منطقة الأورو بل والاتحاد الأوروبي ككل لتداعياتها السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ونظرا للعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين منطقة الأورو ودول شمال افريقيا النفطية -الجزائر وليبيا- يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على انعكاسات أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا النفطية، ومن أجل تحقيق هذه الدراسة سنتناول ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الخارجية

المبحث الثاني: العلاقات التجارية بين دول شمال افريقيا ومنطقة الأورو

المبحث الثالث: تحليل أداء التجارة الخارجية للجزائر مع منطقة الأورو في ظل أزمة ديونها السيادية

المبحث الرابع: تحليل أداء التجارة الخارجية لليبيا مع منطقة الأورو في ظل أزمة ديونها السيادية

المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية أحد محركات القطاعات الاقتصادية، كما تلعب دورا هاما كمؤشر جوهري على القدرة التنافسية والإنتاجية للدولة، وكذا تعكس إمكانات الدولة الاقتصادية في تحقيق مكتسبات التنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من إيجابيات ترجع بالنفع على الاقتصاد المحلي، وعليه سنتناول في هذا المبحث ماهية التجارة الخارجية في المطلب الأول والنظريات المفسرة لها في المطلب الثاني أما المطلب الثالث فسيكون عبارة عن بعض النظريات التصحيحية للتجارة الدولية وفي المطلب الرابع السياسة التجارية الموجهة للتجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت الى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الاسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الدولية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والذي جعل العالم كأنه سوق واحدة، يتم فيها تبادل المنتجات بعضها ببعض الأخر، وقل فيها حدة الاختلاف بين مستويات الاسعار، وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الدولية الى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات، الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام احدث ما وصل اليه العلم من عمليات الانتاج المختلفة، الامر الذي أدى الى ظهور فوائض متزايدة في الانتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وبالتالي جعل التجارة الدولية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم.¹

أولا: تعريف التجارة الخارجية

تعددت تعاريف التجارة الخارجية والتي سنذكر منها ما يلي :

- عرفت التجارة الخارجية على انها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".²

¹ السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص 7

² حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص 13

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

- وعرفها تقي الدين النبهاني بقوله: "هي عمليات البيع والشراء التي تتم بين الأمم والشعوب لا بين أفراد دولة واحدة، سواء أكانت هذه التجارة بين دولتين أو كانت بين فردين كل منهما من دولة غير الأخرى".¹
 - كما عرفت بأنها عملية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج خارج الحدود السياسية لدولة معينة أو هي عبارة عن الصفقات الاقتصادية التي تجري عبر الحدود الوطنية لبلد معين.²
 - كما تعبر التجارة الخارجية عن تبادل السلع والخدمات بين الدول أو عن مجموع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الدول، وتتضمن الصادرات والمستوردات، فالصادرات هي جميع البضائع المصدرة من الدولة إلى الخارج، أما المستوردات فهي إجمالي السلع والبضائع التي تجلب إلى الدولة من الخارج.³
 - هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة.⁴
 - واعتبرت التجارة الخارجية فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، والصفقات الاقتصادية المقصودة هنا تعني ما يلي:
 - تبادل السلع المادية وتتمثل في حركة المواد الأولية ونصف المصنعة والتامة الصنع، الاستهلاكية منها والإنتاجية.
 - تبادل الخدمات وتضم خدمات النقل والتأمين والتمويل وتقديم الخبرات الفنية وتنقل الأفراد عبر الحدود.
 - تبادل النقود وتضم هذه حركة رؤوس الأموال للاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل وللاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة (على شكل قروض).⁵
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان التجارة الخارجية هي كل من الصادرات والواردات السلعية والخدمات، وكذلك حركة رؤوس الأموال في شكل استثمارات وكذا تنقل الأفراد بين الدول، وكل ذلك يتم وفق نظم محددة.

¹ محمد نجيب حمادي الجوعاني، ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005، ص 416

² رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2006، ص 303

³ خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 9

⁴ نداء محمد لصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008، ص 9

⁵ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، دار وائل للنشر،

الأردن، 2004، ص 241

ثانياً: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

يمكن حصر أهم الاختلافات القائمة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية فيما يلي:¹

1. تقوم التجارة الداخلية بين أفراد وحدات اقتصادية تضمهم حدود سياسية واحدة وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، وفي حين أن التجارة الخارجية تقوم بين أفراد ووحدات تنتمي لدول مختلفة لكل منها قوانينها وتقاليدها ونظمها التجارية.
2. إن الأفراد ينتمون إلى وحدات سياسية مختلفة ويخضعون لقوانين وقواعد متباينة، فلكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية والتي تتمثل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم، وبالتالي فإن الحكومات تراعي عادة من ناحيتها عدم التفرقة بين شخص وآخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين أنها تحرص على معاملة الأجانب بأسلوب يختلف عن ذلك الذي تعامل به مواطنيها.
3. اختلاف طبيعة الأسواق من أهم العوامل التي تؤثر تأثيراً واضحاً على طبيعة التبادل التجاري الدولي، واختلاف الأسواق بين الدول يتمثل في اختلاف أذواقهم، وميولهم وطباعهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات، بالإضافة إلى تباين الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل والإجراءات الإدارية التي يتعرض لها انتقال السلع عبر الحدود السياسية (مثل الشهادات الصحية التي تثبت خلو السلع القادمة من بلاد أخرى من الآفات أو الملوثات) أو الحواجز الاقتصادية أو السياسية (مثل الحواجز الجمركية أو تصاريح الاستيراد والتصدير) كلها عوامل تفصل الأسواق عن بعضها البعض.
4. اختلاف قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، لا نتوقع أن ينشأ داخل البلد الواحد اختلافات في أسعار السلع لا تبررها حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج، أما إذا انتقلنا إلى المستوى الدولي فإننا نلاحظ أن عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي من حيث قابليتها للتنقل، وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة، بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى، وهذا يرجع بصفة أساسية إلى عدم قابلية عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، وهذا من شأنه أن يخلق اختلافاً واضحاً في تكلفة إنتاج السلع

¹ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، مرجع سابق، ص 242

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

والخدمات، وبالتالي الاختلاف في أسعارها وهذا يعتبر من أهم العوامل التي تفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

5. اختلاف العملة النقدية بين معظم الدول،¹ وهذا يعتبر عاملا من عوامل التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية حيث تسوية كافة المعاملات التجارية والمالية داخل الدولة - التجارة الداخلية - بالعملة المحلية الخاصة بهذه الدولة، اما بالنسبة للتجارة الدولية يتم تسوية المعاملات المالية والتجارية الدولية باستخدام عملات مختلفة.

ثالثا: أهمية التجارة الخارجية

اكتسبت التجارة الدولية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية منذ أقدم العصور، ويرجع ذلك إلى اختلاف الموارد الطبيعية والبشرية في بلدان العالم، وتباين البيئات الصناعية والزراعية والتجارية، وتباين الثروات الاقتصادية فيها مما استلزم قيام التبادل التجاري الدولي، وقد ازدادت أهمية التجارة الدولية تصاعديا بحسب ازدياد وتنوع السلع والخدمات وارتفاع مستوى المعيشة، فأصبح من الصعب إن لم نقل من شبه المستحيل أن تعيش دولة في عصرنا الحاضر في عزلة اقتصادية عن بقية العالم حتى لو امتلكت هذه الدولة موارد طبيعية وبشرية هائلة، وذلك لأن مثل هذه الدولة لا بد أن ينقصها بعض الموارد الضرورية ويتوفر فيها بعض السلع بكميات تفيض عن حاجتها إليها.²

وعليه يمكن القول ان أهمية التجارة الخارجية تتمثل في تحقيق ما يلي:³

- تستطيع الدولة أن تستورد سلعا يستحيل عليها إنتاجها أو لا تستطيع إنتاجها إلا بتكلفة عالية، وكثيرا ما تمر بعض الدول بظروف حرجة أو أزمات طارئة يتعذر فيها الإنتاج أو تصيبه خسائر كبيرة (الحروب أو الكوارث الطبيعية....) وهنا يكون الاستيراد وسيلة لمواجهة الأزمة الطارئة.

- تستطيع الدولة أن تتخلص من فائض الإنتاج في السوق الخارجية، وذلك بتصديره وبيعه في الخارج بثمن أعلى من ذلك الذي يمكن البيع به في السوق المحلية.

¹ Samuelson Norothaus ،économie économique, 18^e édition ,paris, 2005, p295

² محمد نجيب حمادي الجوعاني، ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 417

³ محمد السانوسي محمد شحاته، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 50

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

- إن التسويق إلى الخارج - إذا ما تحققت إمكاناته - يمكن للدولة من التوسع في الإنتاج فتستفيد من الوفرة الإنتاجية، وبخاصة في شكل انخفاض التكلفة النسبية، مع ما يعنيه التوسع في الإنتاج من زيادة في تشغيل الموارد البشرية وغيرها.

- إن وجود فرصة التبادل التجاري العالمي تمكن الدولة من التخصص في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة عالية، وتستورد حاجتها من السلع الأخرى من المناطق المتخصصة في إنتاجها، وبمكثها استيرادها بتكلفة منخفضة نسبيا.

- إن التجارة الخارجية تمكننا من توسيع أنماطنا الاستهلاكية، وكثيرا ما يتحسن المستوى المعيشي نتيجة استيراد سلع لم يكن لها وجود محليا، وهذا هو الحال بالنسبة لكثير من المبتكرات والسلع الحضرية.

- إن التبادل التجاري بين الدول يعمل على انتشار الأفكار والآراء والثقافات فيسهل التعارف والتقارب بين الدول وتقل احتمالات التوتر.

- يعتقد الكثيرون أن التجارة الدولية من العوامل التي تساعد على استقرار العلاقات السياسية الدولية وانتشار السلام، لأن ارتباط الدول والشعوب اقتصاديا يجعلها أكثر تقاربا وميلا إلى تجنب ويلات الحرب وأثارها السيئة على اقتصاديات الدول التي تخوضها.

- كما يؤدي التبادل الدولي السلعي للعديد من الدول لاسيما الدول النامية إلى الحصول على العديد من الموارد المالية للدولة، و التي يتم الحصول عليها عن طريق تصديرها للعديد من البضائع والسلع التي تنتجها، وعن طريق فرضها للرسوم الجمركية على البضائع والسلع العابرة لحدودها أو عن طريق أرباح مشروعات التجارة الخارجية العامة والخاصة، ولا يقتصر حصول الدول على مواردها المالية في التجارة الخارجية من تلك الطرق فحسب، بل عن طريق تبادل الخدمات بين الدول.¹

- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.²

وخلاصة القول أن الموارد الطبيعية موزعة بشكل غير متساوي بين الدول، وعليه لا يوجد دولة مكثفية ذاتيا من كافة السلع والخدمات، حيث تمتلك بعض المناطق كمية كبيرة من مورد طبيعي معين يفوق حاجتها إليه، وبهذا يصبح هذا المورد ذا نفع ضئيل في حين تفتقر دول أخرى لهذا المورد، ولكن بفضل

¹ محمد نجيب حمادي الجوعاني، ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 418

² حسام علي داود و زملائه، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 17

التجارة الخارجية التي تمكن من استغلال هذا المورد بانتقاله بين الدول يصبح له نفع كبير، لأن الحاجة إليه في هذه الحالة تقاس بحاجة كل مناطق العالم وليس المنطقة التي يوجد فيها فقط.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تسعى نظريات التجارة الدولية الى الاجابة عن التساؤل القائم حول أسباب قيام التجارة الخارجية وأي سلع تقوم الدولة بتصديرها وأي سلع تستوردها وعليه سنتناول في هذا المطلب مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

أولاً: نظرية التجار في التجارة الدولية

تنطلق آراء التجارين من ان الثروة الاجمالية للعالم ثابتة ولحفاظ الدول على ثروتها يجب عليها تقييد التجارة، حيث انتشرت هذه الفكرة في الفترة من القرن السادس حتى القرن الثامن.

1. مفهوم نظرية التجارين

كانت نظرية التجارين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في ثروة الامة، فثروة الامة عندهم تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة وما تحفقه من إضافة فيهما، وكان التعدين هو الطريق الطبيعي للحصول على المعادن النفيس، فإذا لم يكن بالدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعادن النفيس، ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.¹

وعليه يرى الفكر التجاري أن ثروة الامم تقاس بما تحفظ به من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) ونظرا لان ثروة العالم كله ثابتة فان المكاسب التي تحققها احدى الدول لا بد أن تكون على حساب الدول الاخرى، وفي ظل ظروف غير مستقرة سياسيا فان تراكم المعادن النفيسة يعد امرا مهما لتحقيق قوة الدولة وانشاء جيش قوي.² واذا كانت الثروة من وجهة نظر التجاريون هي الذهب فالاستيراد يعني تخفيض رصيد الدولة من هذا الذهب، والسياسة التي ينصح بها التجاريون هي تشجيع الصادرات والحد من الواردات.³

¹ اشرف احمد العدلي، التجارة الدولية، شركة رؤية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 10

² شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 31

³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 3

2. الافتراضات التي تقوم عليها نظرية التجار

- تقاس ثروة الدولة بما تمتلكه من معادن نفيسة تتمثل في الذهب والفضة.
- إن القطاع الخارجي أو المتغيرات الخارجية تعتبر من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي.
- ضرورة تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي حيث لا يؤمن الفكر التجاري بالحرية الاقتصادية.
- إن الاقتصاد يعمل دائما عند مستوى اقل من التوظيف الكامل.
- كما يفترض الفكر التجاري أن عنصر العمل هو احد أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو، ولقد استخدم التجار نظرية القيمة في العمل، والذي يعني أن قيمة السلع يتم تحديدها بما بذل في إنتاجها من ساعات عمل.¹

3. الانتقادات التي وجهت لنظرية التجار

ظل هذا المذهب سائدا حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادى بحرية النشاط الاقتصادي وفقا للقوانين الطبيعية والقاعدة المعروفة دعه يعمل دعه يمر الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطها الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية.² وهذا مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال آدم سميث و دافيد ريكاردو وجون ستوارت ميل الذين هاجموا جميع أشكال التدخل والحماية والقيود على التجارة الخارجية.

ثانيا: نظرية الميزة المطلقة

ترجع هذه النظرية الى الاقتصادي آدم سميث (1723-1790) والتي تفسر مزايا التجارة الدولية.³ وذلك ببيان مكاسب الدول من التجارة الدولية ردا على آراء التجار حول تقييد التجارة.

1. مفهوم نظرية الميزة المطلقة

أكد الاقتصادي آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم عام 1776 أن ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها على تركيب المعادن النفيسة بل تقاس بقدرتها على الإنتاج وبذل كل الجهود من اجل زيادة قدرتها الإنتاجية. ويرى آدم سميث أهمية تعميم مزايا التخصص وتقسيم العمل على مستوى العالم، فنتج كل دولة السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة وتصدها للخارج، وتستورد بالمقابل السلع التي تنتجها بكفاءة أقل من الدول

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص18

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص36

³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص4

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

التي تتمتع في انتاجها بميزة مطلقة سواء كانت هذه الميزة راجعة الى وفرة الثروات الطبيعية أو المهارة في العمل أو لظروف المناخ.¹

ولقد نادى آدم سميث بالحرية الاقتصادية والتبادل التجاري والحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد والمؤسسات، والحد من دورها في تنظيم الاقتصاد والرقابة عليه من حيث فرض الجمارك والرسوم على الواردات ووضع السياسات المقيدة للتبادل التجاري وقوانين الحماية.²

كما اعتبر آدم سميث انه "تقوم التجارة الدولية إذا كان هناك اختلاف في أسعار السلع وهذا الاختلاف ناجم من اختلاف التكاليف لإنتاج السلع وذلك نتيجة اختلاف ظروف الدول الطبيعية والتكوين السكاني و التكوين الجيولوجي والمناخ والتوزيع المائي وغيرها"³ ، أي تستخدم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول و هو ما يطلق عليه بالميزة المطلقة.

2. الفرضيات التي استندت عليها نظرية الميزة المطلقة

تتمثل الفرضيات التي استندت عليها نظرية الميزة المطلقة في:⁴

- إن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل وبناء على هذه الفرضية فان السلع ستبادل بعضها ببعض وفقا لساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.
- إن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج، مما يعني أن تكلفة العمل تعبر عن التكاليف الإجمالية للإنتاج.
- إن آلية السوق والمنافسة داخل الاقتصاد تضمن وجود معدل تبادل واحد بين السلع والذي يعكس تكلفة العمل الحقيقية لهذه السلع، بمعنى أن قابلية العمل للتحرك بين الصناعات المختلفة تضمن تبادل السلع وفقا لتكلفتها من العمل.
- إن كل دولة تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية اقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، ويترتب على هذه الفرضية أن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها ثم تقوم بتصدير الفائض من هذه السلعة وتستورد السلع الأخرى التي تنتجها بكلفة حقيقية أعلى مما تستطيع الدول الأخرى.

¹ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 4

² علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 68

³ نداء محمد لصوص، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 17

⁴ حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 34

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

- صعوبة انتقال عنصر العمل بين الدول مما يعني عدم إمكانية تطبيق نظرية القيمة المبنية على العمل في تحديد معدلات التبادل السلعي بين الدول وهذا يؤدي إلى أن يكون معدل التبادل الدولي للسلع المتاجر بها غير مساوي لنسبة العمل المستخدم في إنتاجها بسبب العوائق السياسية والثقافية والقانونية أمام حركة عنصر العمل عبر الدول المختلفة.

3. الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

رغم ما توصل إليه ادم سميث في نظريته لم يخطر بباله بأنه حتى وإن كان أحد البلدين يحقق تفوقا مطلقا عن الآخر في إنتاج كل من السلعتين فليس معنى ذلك بالضرورة انتفاء الدافع إلى التجارة وهو تحقيق نفع أكبر.¹ أي انه رغم تفوق احد البلدين تفوقا مطلقا على البلد الثاني في إنتاجه للسلعتين يمكن أن يكون بينهما نفع في مجال التجارة وذلك نظرا للاختلاف في النفقات النسبية وليس الاختلاف في النفقات المطلقة وكان هذا التصور والإضافة التي جاء بها دافيد ريكاردو.

ثالثا: نظرية الميزة النسبية

ترجع هذه النظرية الى دافيد ريكاردو(1772- 1823) والذي يفسر فائدة التجارة الدولية، ويعتمد هذا التفسير على مقارنة المزايا أو النفقات النسبية وليس النفقات المطلقة كما يرى آدم سميث.²

1. مفهوم نظرية الميزة النسبية

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكاردو بالرد على نظرية ادم سميث، وذلك في كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1817، وفي الفصل السابع من كتابه أعلن ريكاردو عن قانون الميزة النسبية في التجارة الخارجية.³ ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة. ولقد كان لريكاردو الفضل في بيان أن قيام التخصص والتجارة الدولية لا يقتضي اختلاف النفقات المطلقة لإنتاج السلع ولكنه يستلزم فقط اختلاف النفقات النسبية للسلع في البلاد المختلفة، فإذا كانت النفقة المطلقة لسلعة ما - بافتراض القيمة في العمل - هي كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة منها، يتم

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007 ص 15

² طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 7

³ حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 38

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

حساب النفقة النسبية لهذه السلعة على أساس النفقة المطلقة لها منسوبة إلى النفقة المطلقة لإنتاج سلعة أخرى في البلد نفسه.¹

2. فرضيات نظرية الميزة النسبية :

يستند قانون النفقات النسبية على مجموعة من الافتراضات التالية:²

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق والأسعار السائدة فيها، ومن ثم فإن الجميع متلقون للأسعار ويستطيع الجميع الحصول على معلومات عن السوق، وكذلك الدخول الحر والخروج من الصناعة لمن يشاء وأن تتساوى جميع أسعار السلع مع التكلفة الحدية لإنتاجها.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة وهذا يعني أن منحنى عرض السلعة يكون أفقياً.
- ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة إلى أخرى.
- انعدام نفقات النقل والتعريف الجمركية.
- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة، وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة.
- استخدام نظرية العمل للقيمة في تسمين السلع، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج .

¹ أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1997، ص 69

² حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 39

3. مساهمة جون ستيوارت ميل في نظرية الميزة النسبية

كان الشرط الضروري والكافي بالنسبة لديفيد ريكاردو لقيام التخصص والتجارة الدولية هو اختلاف النفقات النسبية، ولقد أكمل هذه النظرية جون ستيوارت ميل الذي قام بتحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية.

اتفق جون ستيوارت ميل مع ريكاردو في ان السبب الاساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة الى اخرى، كما اعتمد في تفسيره على نفس الافتراضات الاساسية لنظرية المزايا النسبية التي أوضحها من قبل ريكاردو، ولكنه يختلف عنه في تعديله لبعض الافتراضات التحليلية التي اعتمد عليها تحليل ريكاردو، حيث يقوم بتعديل الافتراضين التحليليين الرابع والخامس نظرا لعدم واقعيتهم.¹

كما اوضح ريكاردو ان التجارة تعود بالفائدة على البلدين طالما ان معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الاعلى والحد الاقصى لثمن احدى السلعتين بالنسبة للأخرى، الا انه لم يوضح القوى التي تعمل على تحديد هذا المعدل مما ينطوي على عجز في نظريته، كما لم يبين ريكاردو القوى التي تحدد تقسيم نفع التجارة بين البلدين، لذلك وجه جون ستيوارت ميل اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي وانتهى الى نتائج هامة.² مفادها ان تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل يتوقف على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الاخرى ومرونة هذا الطلب.³ حيث الدولة التي تستفيد بصورة أكبر من التبادل الدولي هي تلك التي يرتفع الطلب على منتجاتها بواسطة الدول الاخرى والتي يكون طلبها على منتجات الدول الاخرى قليلة.⁴

4. الانتقادات الموجهة لنظرية الميزة النسبية

وبرغم التطور الذي أضفاه ريكاردو على أفكار سميث والذي قلص المسافة الفاصلة بين النظرية والتطبيق إلا انه لم يبلغها تماما إلى أن توصل الاقصاديان السويديان هكشر وأولين في تحليلهما المعروف بمبدأ "توافر نسب عناصر الإنتاج" للتفسير الاقتصادي التطبيقي لاختلاف النفقات النسبية.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين التطبيق والتنظير، مرجع سابق، ص 36-37

² اشرف احمد العدلي، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 18

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 15

⁴ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 12

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

- وتدور الانتقادات الموجهة لهذه النظرية حول مدى واقعية الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية المزايا النسبية، وبالتالي تثير الشك في ما اذا كان مبدأ المزايا النسبية يصلح لتفسير قيام التجارة الدولية، حيث تتمثل اهم هذه الانتقادات الموجهة لها فيما يلي:¹
- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الاسواق داخليا وخارجيا.
 - عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الانتاج.
 - عدم قدرة عناصر الانتاج على التحرك بحرية تامة على المستوى الداخلي من نشاط للآخر لان هذا يكون وفقا لاختلاف معدلات الربحية.
 - عدم تماثل الاذواق حيث تم انتقاد النظرية في تجاهلها للدور الذي يقوم به اختلاف الاذواق في تحديد الطلب على السلع المختلفة.

رابعا: نظرية هكشر وأولين

تعد نظرية هكشر وأولين امتدادا لنظرية الميزة النسبية، ذلك لان نظرية الميزة النسبية فسرت سبب قيام التجارة الدولية وارجعت ذلك الى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، ووضح هكشر وأولين اسباب هذا الاختلاف في النفقات النسبية للسلع المختلفة.

1. مفهوم نظرية هكشر وأولين

لقد جاءت نظرية هكشر وأولين للاقتصادي السويدي هكشر وتلميذه أولين لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، حيث بدأ أولين من نقطة مفادها أن التجارة والتبادل الخارجي هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي وقد توصلوا إلى نتيجة أساسها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول.²

وتنص هذه النظرية على أنه إذا كان إنتاج سلعة ما يعتمد بكثافة على عامل إنتاجي متواجد بوفرة نسبية في دولة ما فان هذه الدولة يكون لها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة وبالتالي تخصص في إنتاجها.³ معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل واستيراد السلعة

¹ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين التطبيق والتنظير، مرجع سابق، ص 71

² حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 45

³ محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 324

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

كثيفة رأس المال ومن ناحية أخرى الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل.

2. فرضيات هكشر وأولين

تعتمد نظرية هكشر وأولين على الفروض التالية:¹

- وجود دولتين (دولة 1، دولة 2)
- وجود سلعتين (س، ص)
- وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال).
- تشابه التكنولوجيا في كل بلدين، وعليه فان وظائف الإنتاج واحدة في كل من الدولتين.
- يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل من السلعتين وفي كل من البلدين.
- لا توجد تكاليف نقل وتعريفات جمركية وأي عوائق أخرى تقف في طريق تدفق التجارة
- التخصص غير التام في كل من البلدين.
- تشابه الأذواق والتفضيلات (حق الاختيار) بين البلدين.
- وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين وعناصر الإنتاج في كل من البلدين.

3. أثر التجارة الدولية على تساوي عناصر الإنتاج:

تعتبر نظرية تساوي أثمان العناصر من أهم أركان نظرية هكشر وأولين في التجارة الدولية ولنفهم هذه النظرية ودلالاتها نسترجع أساس نظرية هكشر وأولين:

تبدأ النظرية من فرض ثبات كمية عناصر الإنتاج في كل من البلدين، وتذهب إلى أن كل بلد سيتخصص في إنتاج السلعة الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الأكثر وفرة، وطبقا للمعطيات من عناصر الإنتاج يكون ثمن العنصر الأكثر وفرة منخفضا وثن العنصر النادر مرتفعا.² فقيام التجارة الدولية يزيد من الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة ويقلل من الطلب على عنصر الإنتاج الأقل وفرة،³ ويترتب على قيام التجارة إذن ارتفاع ثمن العنصر الوفير وانخفاض ثمن العنصر النادر وإذا توافرت شروط معينة فان الثمن يصبح واحدا لكل من السلعتين في كل من البلدين أي تتعادل أثمان عناصر الإنتاج في كلا البلدين.

¹ Jean-louis mucchielli thierry mayer, **économie internationale**, Dalloz, France, 2005, p141

² عادل احمد حشيش، مجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص131

³ مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سابق، ص69

4. الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر وأولين

- تمثل اهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية في ما يلي:¹
- عدم تجانس وحدات عناصر الانتاج حيث تقوم نظري هكشر وأولين على اساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج بين الدول المختلفة وهي تفترض بذلك تجانس وحدات عناصر الانتاج وتحمل تماما الاختلافات النوعية في عناصر الانتاج.
 - اهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الانتاج على المستوى الدولي، حيث يوجد هجرة العمال وحركات رؤوس الاموال بين الدول.
 - امكانية اختلاف أساليب الانتاج للسلعة الواحدة، حيث ان دالة انتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة الى أخرى وليست متماثلة، وهذا ما يسمى "بلغز ليونتييف".

5. لغز ليونتييف وتفسيره:

ليونتييف هو اقتصادي أمريكي قام بتطبيق نظرية هكشر وأولين على صادرات وواردات امريكا وذلك كما يلي:²

حاول ليونتييف اختبار نظرية هكشر وأولين في الولايات المتحدة الأمريكية فلاحظ أن الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة في رأس المال أكثر من السلع كثيفة العمل وهذا يتناقض مع نظرية هكشر وأولين، مما دعا ليونتييف إلى محاولة تفسير هذه المتناقضة وتبين معه أن تفسير هذه المتناقضة يعود إلى أن عنصر العمل غير متجانس في الدول، فاختلاف درجات التعليم والتدريب والخبرة كلها تجعل من عنصر العمل الأمريكي متفوق في الإنتاجية على اعتبار أن معرفة العمال وخبرتهم رأس مال بشري.

و لكن بعض الاقتصاديين أعاد هذه المتناقضة إلى عدم صحة فرضيات هكشر وأولين التالية:

- فرضية عدم الانعكاس في كثافة عناصر الإنتاج:

إحدى الفرضيات الأساسية لنظرية هكشر وأولين هو عدم حدوث انعكاس في كثافة عوامل الإنتاج، وهذه غير صحيحة لأنه من الممكن أن تكون السلعة كثيفة رأس المال في دولة، كثيفة العمل في الدولة الثانية.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين التطبيق والتنظير، مرجع سابق، ص 89-91

² نداء محمد لصوص، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 38

- فرضية دولتين، سلعتين، عنصرين إنتاجيين:

هذه الفرضية فيها تقريب غير واقعي للعالم الحقيقي، فهناك الكثير من السلع تستخدم أكثر من عنصرين إنتاج، لاسيما عنصر الموارد الطبيعية، وبالتالي توسيع التحليل إلى ثلاثة عناصر سوف يفسد متناقضة ليونتييف.

المطلب الثالث : بعض النظريات التصحيحية للتجارة الدولية

حاولت النظرية التقليدية تقديم تفسير لقيام التجارة الدولية، بحيث عملت كل محاولة على تفادي سلبيات سابقتها ولكن الواقع أكد عكس ما قدمته تلك المحاولات رغم تقديمها تحليلات ذات فاعلية، حيث وجد أن أكثر من نصف من إجمالي تجارة الدول الصناعية الكبرى تتم فيما بينها، وعليه تم البحث من جديد من أجل محاولة إعطاء تفسير للتجارة الدولية يكون أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي، وستناول فيما يلي تلك المحاولات كالاتي:

أولاً: تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية

يفرق ليندر بين السلع الصناعية والمواد الخام، حيث تفسيره للتجارة في المواد الخام هو نفس تفسير هكشر و أولين أي اختلاف نسب عناصر الإنتاج، أما فيما يخص السلع الصناعية فانه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة، فطبقاً للندر لا يستطيع بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية، فالطلب المحلي على السلعة شرط ضروري وإن لم يكن كافياً لتحقيق الميزة النسبية، وعلى ذلك فإن التجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين البلاد التي تتشابه هيكل الطلب فيها، وإذا كان الدخل الفردي هو المحدد الأساسي للطلب فإن التجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتقارب مستوى الدخل الفردي فيها،¹ وكما انه يخلص إلى نتيجة مفادها أن التجارة الدولية لا تقدم النفع لكل الأطراف ولا تحقق تساوي أثمان عناصر الإنتاج حيث أنها تفيد طرفاً دون الآخر وتحقق تساوي في الأرباح وليس الفوائد والأجور.

ثانياً: منحني التعلم

يربط هذا التحليل بين ارتفاع مستوى مهارات العمل والتحسين في الفن الانتاجي وبين اجمالي عدد المنتجات التي يتم انتاجها من نوع معين خلال فترة زمنية معينة وليس بين حجم الاستثمارات في التعليم

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 86

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

والبحوث، وفيما يتعلق بقدرة العمال على التعلم لوحظ ان الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتج معين يميل للانخفاض بنسبة منتظمة كلما تضاعف الانتاج، وبالتوسع في تطبيق ذلك التحليل يمكن القول أن نفقات الانتاج جميعها تنخفض مع تراكم تجارب الانتاج.¹

وامتداد هذا التحليل الى التحليل الاقتصادي الدولي يعطي نتائج جديدة بالاهتمام، فبفرض وجود دولتان الاولى هي الرائدة في صناعة منتج كثيف العمل بينما دخلت الدولة الثانية الى هذا المجال في مرحلة لاحقة، فنظرا لافتقار الدولة اللاحقة الى التجربة ورغم ما تتمتع به من ميزة نسبية لإنتاجها كثيف العمل، فإنها لن تستطيع في بادئ الامر منافسة الدولة الرائدة، وباستطاعة الدولة الرائدة ان تبقي على الفجوة بينها وبين الدولة اللاحقة طالما كان باستطاعتها مضاعفة الانتاج بنفس سرعة الاخيرة، ولما كان هذا امرا بالغ الصعوبة، وتبعاً لذلك يتباطأ معدل انخفاض النفقات في الدولة الرائدة بينما تنخفض نفقات الانتاج بمعدل اسرع في الدولة اللاحقة، وهنا تعود المزايا النسبية ونسب عناصر الانتاج الى الظهور بوضوح مادام قد تم التخلص من عبء التفوق التكنولوجي، فاذا ما ادخلنا ف اعتبارنا أن المعدات ذات النفقة الرأسمالية العالية والتي يستغرق اهلاؤها وقتاً طويلاً قد تتفادى وبالتالي تصبح عائقاً أمام الدولة الرائدة فإنها تواجه وضعاً اسوأ مما يبدو.²

ثالثاً: نموذج دورة حياة المنتج

أجاب "فيرنون" في نظريته دورة حياة المنتج على التساؤل القائم حول لماذا يظهر الاختراع والابتكار في بعض الدول المتقدمة قبل غيرها من دول العالم؟ وما هي الفترة الزمنية التي تستطيع الدولة التي يظهر فيها الاختراع الاحتفاظ بتفوقها التكنولوجي؟

لقد استطاع "فيرنون" ان يجب على هذا التساؤل، بأن المنتج يكون جديداً في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الاخرى ثم يصبح نمطياً بعد ذلك.³ وعليه تتمثل هذه النظرية في أن الميزة النسبية التي يتمتع بها بلد ما في إنتاج سلعة ما تتوقف على التغيرات التي تطرأ على الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر النفقة والمتمثلة في الإنفاق على المواد الخام والأدوات والتسويق وتطوير الناتج، وفي هذا المقام تنقسم السلع المختلفة من حيث تاريخ إنتاجها وتسويقها إلى ثلاث أنواع: سلع حديثة، سلع ناضجة، سلع نمطية،

¹ عادل احمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 144

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 23-24

³ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 82

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

وتتوقف الأهمية النسبية للإنفاق على تطوير هذه المراحل حيث يبدو الإنفاق على التكنولوجيا كأهم عناصر النفقة في المرحلة الأولى، ثم تتضاءل أهميته مع مرور المراحل الأخرى لحساب عناصر هيكل النفقة الأخرى، وهكذا تتغير الأهمية النسبية للإنفاق على التكنولوجيا كعنصر يؤثر على النفقة الإجمالية للسلعة في حساب الميزة النسبية التي يتفوق بها بلد على آخر في مجال التجارة الدولية.¹

المطلب الرابع: السياسة التجارية الموجهة للتجارة الخارجية

نقصد بالسياسة التجارية "هي إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج".² كما انها تعني اختيار الدولة اتجاه معين في علاقاتها التجارية مع دول العالم الخارجي سواء الحرية أو الحماية وتعبر عن ذلك بإصدار القوانين والقرارات التي تنفذ هذه السياسة.³

أولاً: أهداف السياسة التجارية

يوجد أهداف متعددة للسياسة التجارية والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:⁴

1. الأهداف الاقتصادية :

1) تحقيق موارد للخزانة العامة: وذلك من خلال فرض الضرائب الجمركية على السلع التي تمر عبر الحدود.

2) تحقيق توازن ميزان المدفوعات: تختلف إجراءات استعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان، فمثلا في حالة العجز يتم اللجوء إلى التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه وهذا بتشجيع الصادرات والحد من الواردات، وفي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يتم العكس.

3) حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: ففي بعض الأحيان تعمل السياسة التجارية على تطبيق بعض الإجراءات من أجل الحفاظ على إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية ومن أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي وأيضا ما تتبعه الدول النامية من إجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي.

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 104

² مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 236

³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 102

⁴ عادل احمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 233-237

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

4) حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق: حيث تتدخل الدولة بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة وأحيانا يمنع الاستيراد كلية في حالة إثبات وجوده.

5) حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية: وتتمثل هذه التقلبات في التضخم العنيف أو الانكماش الحاد خارج اقتصاد الدولة لأنه من خلال عمليات الاستيراد يمكن استيراد التضخم أو الانكماش وعليه يمكن الحد من الواردات لتجنب ذلك.

2. الأهداف الاجتماعية: تتمثل هذه الأهداف في:

6) حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: مثل العمالة المشتغلة في صناعة معينة أو مصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة.

7) إعادة توزيع الدخل القومي: حيث تلجأ الدولة إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف وعادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية من أجل ذلك، فيمكنها فرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى فينتج عنها خفض الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة وزيادة الدخل الحقيقي لمنتجها في الداخل.

3. الأهداف الاستراتيجية:

ويقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد ادني من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية.¹

ثانيا : أنواع السياسة التجارية

يمكن تقسيم السياسة التجارية إلى سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة كما يلي:

1. سياسة حرية التجارة: وهي السياسة التي يرى أنصارها ضرورة إطلاق التبادل السلعي بين الدول دون قيود تعوقهم، وبعيدا عن تدخل السلطات العامة فلا يحكم التبادل إلا واقع وحيد هو السعي إلى تحقيق الربح.²

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 123

² خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو، دار الفكر العربي، مصر،

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

- وتتمثل حجج انصار الحرية في ما يلي:¹
- يرى انصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي.
 - تقوم التجارة الدولية نتيجة لاختلاف في النفقات النسبية، ويرجع ذلك الى عوامل الانتاج التي توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة.
 - يصعب في ظل حرية التجارة قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية وذلك لان الاحتكار الدولي والاقليمي لا يقوم الا في ظل الحماية.
 - يذكر أنصار الحرية أن الرسوم الجمركية لها العديد من العيوب والنتائج الاقتصادية الغير مرغوب فيها.
 - تؤدي الرسوم الجمركية الى نقص ملموس في التجارة الدولية، فتقليل الواردات يؤدي بالتبعية لنقص الصادرات.
 - تحتاج سياسة الحماية - رسوم وحصص وامتيازات - الى تشريعات عديدة كثيرا ما يترتب عليها آثار ونتائج اقتصادية متعددة، وفوق هذا فهي تحتاج الى ادارة حكيمة والى نفر غير قليل من المتخصصين.
- ### 2. سياسة حماية التجارة

يرى أنصار هذه السياسة ضرورة تدخل السلطات العامة في الدولة في كل أو بعض المؤشرات التي تتدخل لتسيير المبادلات الخارجية وفقا لما تفرضه المصلحة العليا لها.² وتمثل حجج أنصار الحماية في ما يلي:³

- ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها لأن ذلك يساعد على بقاء الاموال داخل البلاد، فالصناعة المحلية تمكن الدولة من الحصول على السلعة محليا بدلا من انفاق الاموال بصدد استيرادها.
- الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من انتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب وانقطاع وسائل التبادل الخارجي، فكأن هناك اعتبارات تتعلق بالدفع الوطني تبرر قيام الحماية، هذا أدى الى ان معظم دول العالم أصبحت تقوم بإنتاج بعض المواد الغذائية وحمايتها من المنافسة الاجنبية حتى لا تواجه بنقص كبير فيها أثناء الحروب.
- تؤدي الحماية الى توسع الصناعة المحلية وازدياد توظيف العمال فيها.
- ليس من مصلحة الدولة أن تتبع حرية التجارة في عالم تتبع معظم الدول فيه مبدأ الحماية.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، بدون دار نشر، مصر، 2000، ص 108-109

² خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو، مرجع سابق، ص 17-18

³ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص 108-109

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

- يقول أنصار الحماية أن التعريف الجمركية الحمائية ضرورية لتعويض المنتج المحلي عن الفروق بين نفقات الانتاج في الداخل والخارج.

ثالثا: أدوات السياسة التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية للبلد، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.¹ وأهم ادوات السياسة التجارية ما يلي:

1. الوسائل السعرية: وهي الوسائل التي تؤثر على حجم واتجاه التجارة من خلال اثمان السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة، ويتضمن هذا الاسلوب ادوات عديدة مثل الضرائب الجمركية والاعانات والاعراق وسعر الصرف، ويمكن شرحها كما يلي:

1.1. الرسوم الجمركية:

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.² وتنقسم هذه الرسوم إلى ثلاثة أنواع:

1) الرسوم القيمية: يفرض الرسم القيمي بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة، فيكفي اطلاع موظف الجمارك على الفواتير وبوالص الشحن لتحديد القيمة حسب قواعد التقييم المعتمدة من قبل منظمة التجارة الدولية وثم يحدد قيمة الرسم المطلوب.³

2) الرسوم النوعية: تفرض هذه الضريبة على شكل مبلغ ثابت من النقود على كل وحدة من وحدات السلعة المستوردة، وهو يختلف باختلاف نوع السلعة المفروضة.⁴

3) الرسوم المركبة: وتتكون هذه الرسوم من الرسوم النوعية بالإضافة الى الرسوم القيمية، وهنا تفرض ضريبة نوعية بمبلغ معين من النقود على الوحدة، وتضاف اليها ضريبة قيمية لمراعاة التباين في الجودة والقيمة.⁵

¹ عادل احمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 243

² محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 208

³ خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، مرجع سابق، ص 203

⁴ نداء محمد لصوص، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 203

⁵ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 124

2.1 . الاعانات (اعانات التصدير):

تهدف إلى تحسين الميزان التجاري للاقتصاد وذلك بمنح دعم للمصدرين، فيكون بتقديم معونات نقدية مباشرة للمصدرين أو تقديم دعم غير مباشر كتقديم منح البحث والتطوير أو تخفيض الضرائب أو تقديم مزايا ومكاسب حكومية متنوعة لتشجيع المصدرين.¹ من اجل زيادة الصادرات واكتساب اسواق جديدة.

3.1. الاغراق:

وهو احد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الائتمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الاخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا اليها نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية الى الاسواق الاجنبية، ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين انواع ثلاثة من الاغراق: الاغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والاغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند الى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.²

4.1. سعر الصرف:

تلجأ الدول للتأثير في حركة واتجاه التجارة الدولية من خلال تغيير سعر صرف عملتها، اذ ان تغيير سعر الصرف يعني تغييرا في الائتمان النسبية للسلعة والخدمات المتبادلة بين الدول، هذا التغيير يؤدي الى التأثير في حجم الصادرات وكذلك الواردات، فتغيير سعر الصرف بالارتفاع يعني زيادة ثمن السلع الوطنية بالنسبة للمستورد الاجنبي فيقل طلبه عليها وكذلك يصبح ثمن الواردات منخفضا بالنسبة للمستهلك المحلي مما يزيد الواردات، ويحدث العكس في حالة تغيير سعر الصرف بالانخفاض.³

2. الوسائل الكمية:

ونقصد بها الأدوات التي تستخدمها السياسة التجارية للتحكم في حجم التجارة الدولية. وتشمل هذه الأدوات نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد ما يلي:

1.2. نظام الحصص:

تمثل قيودا كمية على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا من التأثير سعري الذي تحدته الرسوم الجمركية.⁴ حيث في نظام الحصص الاستيرادية تكون الكمية المسموح باستيرادها ثابتة لا تتغير

¹ حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 82-83

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 291

³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 132-133

⁴ عبد الرحمن يسري احمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 172

مهما تغيرت أسعارها في الخارج أو زاد الطلب عليها داخل الدولة التي فرضت الحصص.

2.2. تراخيص الاستيراد:

ترتبط تراخيص الاستيراد بنظام الحصص، ويتمثل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع الا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الادارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من ذلك تحديد حصة من سلعة معينة دون الاعلان عنها، وقد يستعمل أيضا لحماية الانتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.¹

3. الوسائل التنظيمية:

تتعلق الوسائل التنظيمية بالوسائل التي تنظم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية، وتتمثل هذه الوسائل في المعاهدات والاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية، اجراءات الحماية الادارية.

1) المعاهدات التجارية:

تعقد المعاهدات التجارية بين معظم الدول لتنظيم مسائل اقتصادية عديدة كشؤون الملاحة وتنظيم الازدواج الدولي في الضرائب إلا أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية أي تنظيم أمور الصادرات والواردات، وتتضمن المعاهدات التجارية في العادة شرط معاملة المثل أو تبادل المزايا.² والمعاهدات التجارية لها اهداف متعددة منها زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدان المتعاقدة ومنح تسهيلات خاصة متبادلة لدولة معينة من قبل الدولة الاخرى وتشجيع التعاون الاقتصادي بتخفيض الضرائب الجمركية، اضافة الى تشجيع المقايضة بين البلدين المتعاقدين سواء في عمليات محددة ام في اطار ما يسمى استيراد وتصدير سلع بقيمة محددة من الطرف الاخر.³

2) الاتفاقيات التجارية:

الاتفاقيات التجارية هي اداة تنفيذ المعاهدات التجارية، وتعتبر ذات طابع اجرائي وتنفيذي في اطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة، فالمعاهدة تضع الضوابط العامة والاتفاقيات تعمل على تنفيذها.⁴ كما انها تعاقدا يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين وهو يتميز عن المعاهدات التجارية بقصر

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 296

² اشرف احمد العدلي، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 123

³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 138

⁴ المرجع السابق، ص 139

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

مدته حيث يغطي عادة سنة واحدة ، وقد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الاحوال كالإشارة الى الاجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين...الخ.¹

3) اتفاقات الدفع:

هي اتفاقيات لتنظيم كيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين، وتكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها لهذا يغلب على موضوعاتها كيفية أداء الحقوق والديون الناتجة عن العلاقات الاقتصادية الدولية.² وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيود في حساب المقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منها مع الاخر، وقد يحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له، فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة ومدة سريانه، وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.³

4) التكتلات الاقتصادية:

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الاطراف المنظمة وهيئة الظروف نحو ايجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية.⁴ وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها ما يلي:⁵

- منطقة التجارة الحرة:

حيث يتفق مجموعة من الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها وتحفظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية وبما تفرضه من قيود كمية على تبادلها من الدول غير الاعضاء.

- الاتحاد الجمركي:

حيث يتفق الاطراف على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الاخرى المفروضة على السلع في عمليات التبادل بين الدول الاعضاء، اضافة الى ذلك فان الدول الاعضاء تلتزم بتوحيد التعريفات الجمركية المفروضة

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص298

² طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 139

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص298

⁴ المرجع السابق، ص299

⁵ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص 124-144

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

على السلع والخدمات في تبادلها مع دول العالم الاخرى، ويعتبر الاتحاد الجمركي مرحلة اعلى من المرحلة السابقة منطقة التجارة الحرة.

- السوق المشتركة:

حيث يتفق الاطراف على إلغاء كافة القيود القيمية والكمية على التبادل في السلع والخدمات فيما بينها، كما يتفقون على توحيد التعريفات الجمركية في تبادلها مع الدول الاخرى، إضافة الى ذلك فإنه يتفق على إلغاء كافة القيود على انتقال الافراد ورؤوس الاموال بين الدول الأعضاء، وعلى ذلك فإن السوق المشتركة تمثل مرحلة أعلى من المراحل السابقة.

- الوحدة الاقتصادية:

متبعة من قبل الدول الاعضاء تتضمن الوحدة الاقتصادية اضافة الى حرية التجارة وحرية انتقال عناصر الانتاج العمل ورأس المال تنسيق السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول الاعضاء كي يتحقق التنسيق والانسجام فيما بينها.

- التكامل الاقتصادي الكامل:

ينطوي اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل إضافة الى شروط تحقيق الوحدة الاقتصادية السالف ذكرها وجود مؤسسات لها سلطة عليها فوق سلطة الدول الاعضاء وبحيث يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية والنقدية والاجتماعية سلطة عليا ملزمة لجميع الدول الاعضاء في الوحدة الاقتصادية.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

المبحث الثاني: العلاقات التجارية بين دول شمال افريقيا والاتحاد الأوروبي - منطقة الأورو-

للعلاقات التجارية الأوروبية مع دول شمال افريقيا (الجزائر، ليبيا، تونس، مصر، المغرب، السودان) تاريخ يمتد قرونا عديدة، حيث تشكل نوعا من الامتداد للعلاقات ذات الطابع الاستعماري، الا ان هذه العلاقات أصبحت مؤسسة على تبادل السلع والخدمات في صيغ جديدة كالتعاون والشراكة. وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على خصائص اقتصاديات دول شمال افريقيا، ثم سنتطرق لهذه العلاقات التجارية الأوروبية مع دول شمال افريقيا وبالتحديد علاقات هذه الاخيرة مع منطقة الاورو.

المطلب الاول: خصائص اقتصاديات دول شمال افريقيا

ينقسم العالم من ناحية درجة التقدم الاقتصادي الى ثلاث مجموعات رئيسية من الدول وهي الدول المتقدمة اقتصاديا والتي تشمل الدول الصناعية من اوروبا واليابان ومجموعة الدول الحديثة نسبيا كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، والدول المخططة تخطيطا مركزيا والتي تشمل الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية دون الصين والمجموعة الثالثة هي الدول النامية والتي تشمل معظم دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.¹ و تعتبر دول شمال افريقيا ضمن الدول النامية وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب ابراز اهم الخصائص التي تجمع بين هذه الدول النامية.

أولا: الخصائص المشتركة في اقتصاديات الدول النامية - دول شمال افريقيا-

عانت الدول النامية* بما فيها دول شمال افريقيا من مشكلة النمو الاقتصادي بعد حصولها على استقلالها السياسي، وهي مشكلة مرادفة لرحيل الاستعمار الذي استنزف طاقات تلك البلدان الاقتصادية والبشرية أثناء فترة الاستعمار والتي امتدت سنين طويلة، وعليه ورثت هذه الدول النامية بعد الاستقلال مشاكل جمة لا يتسع المجال لحصرها وكان امام هذه الدول أن تختار بين طريقين اما الارتباط باقتصاد الدول المتطورة وما يترتب عن هذا الارتباط من استعمار وهيمنة خاصة في زمن العولمة، والنتيجة الحتمية لذلك هي رهن القرار السياسي للدول النامية وخضوعها لضغوط يفرضها الواقع الاقتصادي لها، أو اتباع طريق ذاتي

¹ محمد عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص 96

* لم يستطع علماء الاقتصاد المهتمين بشؤون التخلف والتنمية من أن يضعوا اسما موحدًا للدول التي لاتزال تعيش في حالة التخلف، حيث أن شعوبها لم يصلوا الى حلة الرفاه فأطلقوا عليها مسميات مختلفة، منها الدول النامية، الدول المتأخرة والدول المتخلفة، الدول الفقيرة ، دول العالم الثالث

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

خاص بعيد عن مؤتمرات وأنماط الاقتصاد الاستعماري مع تحمل تبعية هذا السلوك من كل الضغوط.¹ وبالتالي أصبحت الدول النامية التي ربطت اقتصاداتها بالدول المتقدمة تابع سياسي واقتصادي لها، وعانت الدول التي سلكت الطريق الذاتي الخاص بها في تنمية اقتصاداتها نظرا لإمكاناتها المحدودة من مشاكل كثيرة على المستوى السياسي والاقتصادي، وعليه يمكن حصر مجموعة من الخصائص الاقتصادية المشتركة التي تتصف بها اقتصاديات الدول النامية بما فيها دول شمال افريقيا كما يلي:

1. انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي: مستويات الدخل في الدول النامية تتجه بصفة عامة لان تكون منخفضة جدا بالنسبة للغالبية العظمى من السكان.²

2. انخفاض المقدرة والرغبة في الادخار

تعاني الدول النامية من انخفاض الميل الى الادخار الاختياري والذي يعتبر نتيجة مباشرة لانخفاض معدلات الدخل، وانخفاض المدخرات القومية في الدول النامية يشكل قيда شديدا على تكوين رؤوس الاموال.³

3. التخصيص في الانتاج الاولي:

تتسم الدول النامية بأنها تتخصص بالانتاج الاولي، أي ان هيكل الانتاج يعتمد بشكل رئيس على المراحل الاولي من العمليات الانتاجية كالزراعة في معظمها والصناعة الاستخراجية في البعض منها وعلى القطاعين معا في عدد منها، دون أن تمتد عملية الانتاج ونشاطاته بحيث يتم تحويل الانتاج الاولي الى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية بدرجة مهمة، ولذلك تنخفض أهمية الصناعة التحويلية فيها مقارنة بالدول المتقدمة التي ترتفع فيها مساهمة قطاع الصناعة التحويلية سواء في تكوين الناتج والدخل والتشغيل والصادرات وما الى ذلك.⁴

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 167، 170.

² ميشيل ب. توداروا، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 85.

³ محمد عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 29.

⁴ فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2007، ص 322.

4. التبعية للعالم الخارجي:

تعاني الدول النامية من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، حيث ترجع هذه التبعية بالدرجة الأولى الى أن جانباً هاماً من الدخل القومي في الدول النامية عموماً يتولد عن تصدير المنتجات الأولية بصفة أساسية لتلك الدول، بل تتألف صادرات الدول النامية في المعتاد من عدد محدود من هذه المنتجات، كذلك من مظاهر التبعية أيضاً سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات على العديد من المشروعات، وخاصة في قطاع التصدير، وكذا اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في تزويدها بجانب يعتقد به من الاموال لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فيها.¹

5. النمو المرتفع في السكان:

تعاني العديد من الدول النامية من الضغوط السكانية، حيث يزداد عدد السكان بمعدلات مرتفعة لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية وذلك بسبب ارتفاع معدلات الولادة وانخفاض معدلات الوفيات وارتفاع معدلات الخصوبة، وتجدد الإشارة الى أن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الذي يتناسب مع حجم الموارد المتاحة.²

6. اختلال هيكل الصادرات:

تتسم صادرات الدول النامية بعدم التنوع الى حد كبير إذ يتم الاعتماد على سلع محدودة العدد، وغالبا ما تكون سلعة أو سلعتين أو ثلاث سلع في حالات ليست بالكثيرة، وعدم تنوع الصادرات هذا أو ما يطلق عليه اختلال هيكل الصادرات يؤدي الى احداث تقلبات كبيرة في اقتصاديات هذه الاقطار في حالة تعرض صادرات سلعة معينة فيها الى ظروف تجعلها أقل من حيث الكمية أو من حيث القيمة.³

ثانياً: خصائص اقتصاديات دول شمال افريقيا النفطية

توجد مجموعة من الخصائص التي تميز اقتصاديات دول شمال افريقيا النفطية الربعية - ليبيا والجزائر - تجعلها مختلفة الى حد ما عن باقي دول شمال افريقيا والتي يتمثل أهمها في ما يلي:⁴

¹ يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2002، ص 141

² جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدي، التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، مصر، 2012، ص 33

³ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2006، ص 52

⁴ محمد عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 45-47

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

1. ضعف العلاقة بين عائدات النفط المالية التي تتلقاها حكومات هذه الدول وبين الجهد الانتاجي لأفراد المجتمع لدرجة اعتبار العائدات بمثابة هبة طبيعية، وتتحدد حجم عائدات النفط على ضوء مجموعة من العوامل والاعتبارات الاقتصادية الخارجية الخاصة بسوق النفط العالمي ومقدار القوة التفاوضية المتاحة للدول المصدرة في مجموعها.
2. الربيع النفطي هو المصدر الرئيسي لمقومات المعيشة حيث انه المكون الرئيسي للدخل القومي في هذه المجموعة من الدول، وعلى ذلك فإن عائدات النفط والتي تتجمع لدى خزانة الدولة تؤثر على طبيعة الدولة ونشاطها حيث يدور النشاط الاقتصادي بأكمله تقريبا حول عائدات النفط المملوكة للدولة.
3. ضعف الروابط وعلاقات التشابك بين القطاع النفطي وبقية الاقتصاد الوطني، اذ ان مساهمة هذا القطاع تتم أساسا من خلال توفير الموارد المالية للدولة ومن خلال قنوات ومسارات الانفاق الحكومي.
4. تزايد حجم ومستويات الاستهلاك الفردي الجاري وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة والسريعة في عوائد النفط، حيث أن انماط الاستهلاك تعتمد بصورة مكثفة على استيراد السلع والخدمات من الخارج ولا شك أن اتجاه الاستهلاك نحو الزيادة يحول دون الافادة اللازمة من العائدات النفطية المتزايدة ذلك لأن قدرا كبيرا منها يأخذ طريقه متسربا الى العالم الخارجي.

المطلب الثاني: العلاقات التجارية بين دول شمال افريقيا النفطية ومنطقة الاورو

تعد دول شمال افريقيا النفطية بالنسبة للاتحاد الاوروبي ذات أهمية كبرى نظرا لموقعهما الاستراتيجي من جهة ولسوقها الواسعة من جهة أخرى وتعتبر روابط التجارية مع هذه البلدان في نظر الاتحاد الاوروبي من الضروريات التي لا يمكن التخلي عنها، لذا فقد سعى منذ السبعينات الى توسيع نفوذه في هذه الدول وهذا من خلال عقد اتفاقيات للتعاون معهم.

أولا: العلاقات التجارية بين الجزائر ومنطقة الاورو

لم تكن العلاقات الأوروبية الجزائرية وليدة اليوم بل مرت بمراحل عديدة في تطورها، وهذا نظرا لمجموعة من العوامل أهمها القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا وكذا تاريخ الجزائر كمستعمرة فرنسية سابقة، لذلك سعى الاتحاد الاوروبي الى ابرام اتفاق التعاون مع الجزائر عام 1976 وصولا لترقية هذه العلاقة إلى اتفاق شراكة بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر بينهما.

1. تطور العلاقات التجارية الأوروبية الجزائرية من التعاون إلى الشراكة

1.1. العلاقات التجارية الجزائرية قبل 1976

في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تجمع شتاتها بعد الحرب العالمية الثانية كانت الجزائر ما تزال تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، لذلك اعتبرت معاهدة روما المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية الجزائر كعضو ضمن هذه المجموعة، حيث خضعت لقانون ما وراء البحار، وعلى هذا الأساس كانت الجزائر البلد المغربي الوحيد الذي ورد ذكره في نص المادة 227 من المعاهدة المذكورة آنفا حيث تتمتع الجزائر من خلال هذا النص بنفس الامتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الأوروبية الاعضاء.¹ وبعد ان تحصلت الجزائر على استقلالها في 1962 استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة، وهذا بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963 والموروث عن الحقبة الاستعمارية مع اضافة الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات "إيفيان" سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية، أين تم الانفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول منتجات الطرفين الى أسواقها بكل حرية ووفق شروط تفضيلية.²

2.1. اتفاقية التعاون سنة 1976

مع نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول الى اتفاق في اطار السياسة المتوسطة الشاملة التي تبنتها المجموعة، حيث اجتمع في قمة باريس رؤساء دول وحكومات الضفتين وصادقوا على أن تكون سنة 1976 بداية لتعزيز العلاقات الأوروبية مع دول البحر الأبيض المتوسط بما فيها الجزائر في إطار تقارب شامل، وبهذا وقعت الجزائر في 26 أبريل 1976 وعلى غرار باقي الدول المتوسطة اتفاقية تعاون دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978 وقد تضمن هذا الاتفاق 156 مادة شملت جميع القطاعات مالية، تجارية، صناعية، وعمليات التصدير والاستيراد.³ وقد احتوت اتفاقية التعاون في مجال المبادلات التجارية ما يلي:⁴

¹ هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2010، ص 254

² أكرم مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 210

³ المرجع السابق، ص 210

⁴ هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مرجع سابق، ص 257

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

- منح رخص تصدير السلع الأوروبية المشتركة مع اعفائها من الرسوم الجمركية، باستثناء المواد الزراعية التي تخضع لقانون الحصص.

- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية

- تسريع عملية نمو التجارة الخارجية

- ضمان توزيع حقيقي في المبادلات التجارية.

3.1. اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

كان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995 البادرة في اطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الاورو متوسطة، ووضع أسس جديدة لتعامل الاتحاد الاوروبي مع الدول الواقعة جنوب وشرق حوض المتوسط في اطار اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطة تحت مطلب انشاء منطقة التبادل الحر.¹ حيث انعقد هذا المؤتمر تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الاوروبي ووزراء خارجية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي* ونظرائهم في البحر الابيض المتوسط ثماني دول عربية مصر، الجزائر، المغرب، تونس، الاردن، سوريا، فلسطين ولبنان واربع دول غير عربية وهي مالطا، قبرص، تركيا واسرائيل.² ولقد خلص مؤتمر برشلونة الى الاعلان عن التعاون بين البلدان المشاركة فيه في الجانب السياسي والامني والجانب الاجتماعي والثقافي والانساني والجانب الاقتصادي والمالي حيث يهدف هذا الاخير الى انشاء منطقة تبادل حرة متوسطة.

وعلى هذا الاساس انطلقت المفاوضات بصفة رسمية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في مارس 1997 حيث تناولت ميادين ومسائل لا يتضمنها الملف الاوروبي على سبيل المثال السعي الى التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني بالنسبة للجانب الاقتصادي، ونتيجة لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري وهذا بعد عقد ثلاثة جولات من المفاوضات،³ حيث رأت الجزائر أن هذه الشراكة

¹ فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورو متوسطة رهانات حصيلة وأفاق، دار زهران، ط1، الاردن، 2013، ص 132

* دول الاتحاد الاوروبي التي حضرت المؤتمر هي بلجيكا والدانمارك وألمانيا وهولندا واسبانيا وفرنسا وايرلندا وايطاليا ولوكسمبورغ واليونان والنمسا والبرتغال وفنلندا والسويد والمجترات، واعتبارا من 2004/05/01 تم انضمام عشرة أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي من أوروبا الشرقية وبالتالي انضمهم إلى اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة وهم (بولندا-المجر-التشيك-سلوفاكيا-ايستونيا-لاتفيا-ليتوانيا-سلوفينيا-قبرص-مالطا).

² هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مرجع سابق، ص 255

³ أكرم مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، مرجع سابق، ص 213

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

ليست في مصلحتها بعدما تجاهل الطرف الاوروبي العديد من المسائل التي كانت تمم الطرف الجزائري كمشكلة المديونية، وقد استأنفت هذه المفاوضات في افريل 2000 وانتهت بالتوقيع المبدئي في 2001. وعليه بعد 17 جولة من المفاوضات تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ببروكسل في 19 ديسمبر 2001، والتي تم التوقيع عليها رسميا في 22 افريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وتضمن الاتفاق الموقع 110 بندا يشمل الشراكة السياسية والامنية، الشراكة الاجتماعية والثقافية، الشراكة الاقتصادية والمالية والذي كان له الاهتمام الاكبر من طرف الجانبين، وسنحاول ان نذكر أهم ما جاء في بنود جانب الشراكة الاقتصادية والمالية لأنه الجزء الذي يتعلق بموضوع بحثنا وذلك كما يلي:

(1) انشاء منطقة التبادل الحر الاورو-جزائرية: (المواد من 6 الى 29): اندرج ضمن اتفاق الشراكة في الملف الاقتصادي والمالي وفي البند (06) اقامة منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الاوروبي والجزائر في غضون فترة انتقالية تمتد على مدى 12 سنة مع الزامية احترام أحكام ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة .

ويتم بمقتضى انشاء منطقة التبادل الحر الاوروبية -الجزائرية إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الطرفين، مع احتفاظ كل طرف بالسياسة التجارية التي يراها مناسبة ازاء بقية أقطار العالم، ولقد دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ بعد مدة زمنية لا تقل عن 3 سنوات ونصف تقريبا من التوقيع الرسمي عليه أي من "2002/04/22 الى 2005/09/01"، وذلك بعد مصادقة برلمانات الدول أعضاء الاتحاد الاوروبي والبرلمان الجزائري، لتنتقل بذلك اجراءات الاستعداد لتنفيذ بنود الاتفاق وتطبيق عملية التدمير الجمركي.¹ والسلع محور التفاوض تشمل:²

- **المنتجات الصناعية:** حيث في سياق اقامة منطقة تبادل حر تلغى جميع الحواجز الجمركية والغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 أي خاصة المنتجات الصناعية فقط وهذا من خلال تنفيذ رزمة اتفق بين الطرفين ان تكون وفق قوائم.

- **المنتجات الزراعية:** منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحمولة ويكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بها جزئيا وتدرجيا وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو الغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه التعامل بهذه الاجراءات مع امكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين

¹ فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورو متوسطة رهانات حصيلة وأفاق، مرجع سابق، ص 142

² أكرم مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، مرجع سابق، ص 215

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الطرفين على أساس المعاملة بالمثل بعد دراستها وهذا بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي من سبتمبر 2010.

2) **تجارة الخدمات:** أدخلت (المواد من 30 إلى 37) من اتفاقية الشراكة أحكاما جديدة تتعلق بتجارة الخدمات، حيث يلتزم أعضاء الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاق العام حول تجارة الخدمات بمنح الجزائر معاملة "الدولة الأولى بالرعاية"، و هذا فيما يتعلق بكل الخدمات التي تضمنها الاتفاق، من جانبها تمنح الجزائر امتيازات خاصة لموردي الخدمات الأوروبيين انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها، علما أنه تم تحديد موعد بعد خمس سنوات لمعالجة مسألة تجارة الخدمات، على اعتبار أن الجزائر غير منضمة للمنظمة العالمية للتجارة، و هي فترة يرى الطرفان أنها كافية لحسم مسألة الانضمام.¹

3) المدفوعات، ورؤوس الاموال والمنافسة (من المادة 38 الى المادة 46)

تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39)، و تم في هذا الجانب اتفاق الطرفين على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلالات في ميزان مدفوعاته شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، و أن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محدّدة وفق رزنامة متفق عليها.²

كما تعهد الطرفان في مجال المنافسة بأن يتم تعاون اداري بينهما في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة، وأيضا يضمن الطرفان لبعضهما الحماية الملائمة والفعالية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقا للمقاييس الدولية.

¹ أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة

الخارجية افاق ما بعد 2017، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، 2016-2017، ص 171

² عزيزة سمينة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد

9، 2011، ص 153

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

ثانيا: العلاقات التجارية بين ليبيا ومنطقة الأورو

ترتبط ليبيا بعلاقات تجارية قوية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيث تعتبر ليبيا مصدرا أساسيا للطاقة إلى الاتحاد الأوروبي وهو الشريك التجاري الأول لها رغم أنها لم تبرم حتى الان اي اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

حيث أن ليبيا الدولة المتوسطة الوحيدة- باستثناء سوريا - التي لم تبرم بعد اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وتمت العلاقات التجارية بينهما حتى الآن خارج إطار قانوني ثنائي يحكم العلاقات الثنائية.¹ ولم تكن ليبيا عضوا في عملية برشلونة أو الاتحاد من أجل المتوسط وذلك لاستبعادها بسبب أزمة لوكربي* عام 1988 واتهامها بإسقاط طائرة فرنسية في صحراء النيجر عام 1989، ومنذ رفع العقوبات المفروضة على ليبيا بعد أزمة لوكربي سعت إلى إقامة روابط اقتصادية أوثق مع دول أوروبا، حيث دخلت في مفاوضات مع المفوضية الأوروبية من أجل التجارة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا خاصة وأن ثروة ليبيا الغنية بالنفط والغاز الطبيعي تجعل منها شريكا تجاريا مهما له.

وقد بدأت المفاوضات الخاصة باتفاقية الاتحاد الأوروبي وليبيا في نوفمبر 2008، وكان الهدف هو إقامة اتفاقية التجارة الحرة التي تشمل التجارة في السلع والخدمات والاستثمار، ومن شأن ذلك أن يوفر فرصا تصديرية جديدة ومع ذلك في أعقاب الأحداث التي وقعت في أوائل عام 2011 في ليبيا، تم تعليق المفاوضات في فيفري 2011، لذلك تتمتع ليبيا بمركز مراقب في الشراكة الأورو متوسطة.²

المطلب الثالث: العلاقات التجارية بين دول شمال افريقيا غير النفطية ومنطقة الأورو

تتمثل العلاقات التجارية بين دول شمال افريقيا غير النفطية محل الدراسة ومنطقة الأورو في العلاقات التجارية لكل من مصر وتونس والمغرب مع منطقة الأورو.

¹ <http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/countries/libya>

* أزمة لوكربي هي اتهام ليبيا بتفجير الطائرة البوينج 747 التابعة لشركة" بان آم" للخطوط الجوية الأمريكية، أثناء تحليقها فوق قرية "لوكربي" LOCKERBIE الواقعة بغرب اسكتلندا، وذلك في يوم الأربعاء 1988، وقد نجم عن الحادث موت 259 شخصا هم جميع من كان على متن الطائرة و11 شخصا من سكان القرية حيث وقعت.

² Panagiotis Liargovas, Eu trade policies towards neighboring countries, International Center for Black Sea Studies, University of Peloponnese, January 2013, p12

أولاً: العلاقات التجارية بين مصر ومنطقة الأورو

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين لمصر، وهو أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية فيها وترتبط مصر حالياً مع الاتحاد الأوروبي باتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية التي كانت عبارة عن اتفاقية تعاون فيما سبق، وعليه سنتناول في هذا العنصر تطور هذه العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة.

1. اتفاق التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي:

في نهاية الستينات وبداية السبعينات بدأت مصر تتجه نحو أسواق الاتحاد الأوروبي باعتباره أقرب الأسواق لصادراتها، وبدأت محاولات مصر لعقد اتفاق مع دول الاتحاد الأوروبي في 20 جويلية 1969، وقد بدأت المفاوضات بينهما في سبتمبر عام 1970.¹ وتم توقيع أول اتفاق بين مصر والمجموعة الأوروبية في 18 ديسمبر 1972 ليدخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 ديسمبر 1973، ثم سعت مصر في عام 1975 إلى إجراء مفاوضات مع الاتحاد بهدف إبرام اتفاق جديد يقوم على أساس مبادئ السياسة المتوسطة الشاملة للاتحاد الأوروبي، وفي ديسمبر 1975 وافقت اللجنة على إجراء المفاوضات مع مصر وبدأت بالفعل في 27 جانفي 1976 وفي 18 جانفي 1977 تم توقيع اتفاق تعاون ثاني بين مصر والاتحاد الأوروبي ودخل حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1978.² حيث تضمن هذا الاتفاق في الجانب التجاري استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات المصرية في إطار الإعفاءات الجمركية.

2. اتفاقية الشراكة الأورو مصرية

تنظم اتفاقية الشراكة الأورو مصرية جميع العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي حالياً، فمنذ عام 1977 وحتى منتصف 2004 ظلت اتفاقية التعاون هي الإطار المنظم للعلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي كان من شأنه التمهيد لتعاون اقتصادي أكبر بين الأطراف المعنية.³ فلقد بدأت المفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقية شراكة منذ انطلاق مسيرة الشراكة الأورو متوسطة في برشلونة عام 1995، والتي نتج عنها توقيع اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية في جوان 2001، و تم التصديق

¹ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مرجع سابق، ص 187

² فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورو متوسطة رهانات حصيلة وأفاق، مرجع سابق، ص 39

³ وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، وحدة المشاركة الأوروبية، المشاركة المصرية الأوروبية، دون تاريخ، مصر،

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الشعب المصري والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من جويلية عام 2004.

ولكن بدأت مصر في تنفيذ الشق التجاري من اتفاقية الشراكة الاورو مصرية في الأول من جانفي عام 2004، حيث كان الهدف الرئيسي من اتفاقية الشراكة الاورو مصرية هو تأسيس منطقة حرة للتبادل التجاري بين مصر والاتحاد الاوروبي.¹ في مدة اقصاها 12 عاما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بينما يمتد تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي الى 16 سنة.

تغطي اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية في الجانب التجاري: التجارة في السلع الصناعية والسلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة وتجارة الخدمات ما يلي:²

1.2. السلع الصناعية:

يتم بمقتضى الاتفاقية تحرير التجارة في السلع الصناعية بين الطرفين من كل القيود الكمية والتعريفية الجمركية وفقا لجداول سلعية وزمنية موضحة في الاتفاقية وذلك على الوجه التالي:

- بالنسبة للصادرات المصرية من السلع الصناعية:

تتيح الاتفاقية لمصر ان تتمتع صادراتها الصناعية الى بلدان الاتحاد الأوروبي بالإعفاء من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل وذلك فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.

- بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي لمصر من السلع الصناعية:

فيتم اعفائها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أي قيود كمية أو قيود أخرى ذات أثر مماثل وذلك طبقا لبرنامج زمني.

2.2. السلع الزراعية:

احتوى الملف الزراعي لاتفاقية المشاركة المصرية- الاوروبية على توسيع قائمة السلع الزراعية المصرية التي يمكن تصديرها للاتحاد الأوروبي الى أكثر من مائة سلعة مقابل 25 سلعة وفقا لاتفاق 1977، ويمكن تقسيم السلع الزراعية المصرية المصدرة الى الاتحاد الأوروبي الى اربعة مجموعات:

✓ سلع لها حصص كمية ومواسم تصدير محددة (اعفاء الحصص من التعريفية الجمركية.

¹ وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، وحدة المشاركة الاوروبية، ص1

² المجلس التصديري للحاصلات الزراعية المصرية، ملخص اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية، متوفر على الموقع: <http://www.aegypt.com>

شوهده يوم: 2016/05/21

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

- ✓ سلع لها حصص كمية وليس لها مواسم تصدير(اعفاء جمركي داخل الحصص).
 - ✓ سلع لها مواسم تصدير وليس لها حصص كمية(اعفاء من الرسم الجمركي داخل مواسم التصدير).
 - ✓ سلع ليس لها حصص كمية ولا مواسم تصدير .
- اما بالنسبة للواردات الزراعية فنصت الاتفاقية ايضا على قيام الجانب المصري بخفض أو الغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات بعض المنتجات الزراعية من الاتحاد الأوروبي مثل اللحوم ومنتجات الالبان بالإضافة الى بعض الخضر والفاكهة، كما يتم بالنسبة لمنتجات معينة الغاء الرسوم الجمركية او خفضها في حدود الحصص التعريفية المتفق عليها.

3.2. السلع الزراعية المصنعة:

ينص الاتفاق بالنسبة للسلع الزراعية المصنعة على ما يلي:

- بالنسبة للصادرات المصرية:

فقد نصت الاتفاقية على تحرير جزئي محدود للسلع الزراعية المصنعة المصدرة من مصر الى الاتحاد الأوروبي، وفقا لثلاثة قوائم:

- ✓ سلع لا تنتجها مصر ويتبادل الجانبان الغاء الرسوم الجمركية عليها.
- ✓ سلع يلغى الاتحاد الأوروبي الرسوم على المكون الصناعي فيها.
- ✓ قائمة ثالثة تلغى الرسوم على المكون الصناعي وتلغى 30% من رسوم المكون الزراعي.

- أما بالنسبة للواردات المصرية من السلع الزراعية المصنعة:

فنصت الاتفاقية على ترتيبات تطبيق على صادرات الاتحاد الأوروبي لمصر من السلع الزراعية المصنعة تنقسم الى ثلاثة قوائم :

- ✓ القائمة الاولى: وتحتوى على سلع يتم بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ الغاء الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى ذات الاثر المماثل المفروضة على الواردات منها من الاتحاد الأوروبي.
- ✓ القائمة الثانية: سلع تخضع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل المفروضة على الواردات منها الى مصر الى تخفيضات محددة.

- 5% من الرسوم الاساسية بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.
- 10% من الرسوم الاساسية بعد ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.
- 15% من الرسوم الاساسية بعد اربعة سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

✓ القائمة الثالثة: سلع تخضع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل المفروضة على الواردات منها الى التخفيضات التالية :

- 5% من الرسوم الاساسية بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.
- 10% من الرسوم الاساسية بعد ثلاثة اعوام من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.
- 25% من الرسوم الاساسية بعد اربعة اعوام من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

3.2. بالنسبة لتجارة الخدمات:

ينص الاتفاق على منح كل طرف للطرف الاخر معاملة الدولة الاولى بالرعاية في مجال تجارة الخدمات، وان ينتظر الطرفان في توسيع نطاق الاتفاق ليشمل حق تأسيس الشركات العاملة في مجال الخدمات في كلا الجانبين، وتحرير تقديم الخدمات من قبل شركاء أحد الطرفين لمستهلكيها لدى الطرف الآخر.¹

ثانيا: العلاقات التجارية بين تونس ومنطقة الأورو

ترتبط تونس بالاتحاد الأوروبي بعلاقات تجارية قديمة وقوية نظرا للقرب الجغرافي وكذا العامل التاريخي الذي يقرب بينهما حيث دام احتلال فرنسا لتونس 75 سنة وذلك منذ عام 1881 وحتى عام 1956. وبدأت العلاقات التجارية بين تونس والاتحاد الاوروي في شكل اتفاقيات تعاون ثم تطورت الى اتفاقية شراكة.

1. اتفاقيات التعاون بين تونس والاتحاد الاوروي

قامت تونس بإبرام اول اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في مارس 1969 في شكل اتفاقية تعاون تربطها مع بلدان المجموعة الستة*، ولقد تميزت هذه الاتفاقية بالطابع التجاري البحت حيث حددت فيها الامتيازات الممنوحة من الطرفين، كما تم من خلالها توجيه الاقتصاد التونسي نحو الاتجاه الليبرالي من خلال فتح الاسواق الاوروبية أمام المنتجات المصنعة ونصف المصنعة للبلدين وبإعفاء جمركي². كما تم في 1976 توقيع اتفاق تعاون ثاني كتجديد وتحسين لاتفاق التعاون السابق الذكر.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية - من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز - ، مرجع سابق، ص 213
^{*} دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية هي بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، وكل هذه الدول أعضاء في منطقة الأورو.

² فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورو متوسطية رهانات حصيلة وأفاق، مرجع سابق، ص 38

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

2. اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الاوروبي

تعد تونس أول بلد عربي متوسطي وقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث في 20 ديسمبر 1994 كلف مجلس الوزراء الاوروبي اللجنة الاوروبية بالتفاوض مع تونس لتوقيع اتفاق شراكة بينهما، واسفرت هذه المفاوضات على توقيع تونس في 17 جويلية 1995 على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وصادق عليها البرلمان التونسي في 20 جوان 1996 ودخلت حيز التنفيذ في 3 جانفي 1998 وذلك برفع التدريجي للحواجز الجمركية، ولقد أصبحت جميع المنتجات الصناعية معفاة تماما منذ 1 جانفي 2008. تغطي اتفاقية الشراكة الاوروبية التونسية كل مجالات التعامل، فيلى جانب التبادل التجاري تهتم الاتفاقية بعدة مجالات أخرى منها المجال السياسي والتعاون المالي وكذلك التعاون الاجتماعي والمجالات العلمية والتكنولوجية والتعاون الثقافي.¹ ولقد تضمنت الاتفاقية في جانب التبادل التجاري ما يلي:²

- تم بموجب هذا الاتفاق إنشاء منطقة تجارة حرة في فترة انتقالية أقصاها 12 عاما، حيث تم الرفع التدريجي للحواجز الجمركية على تجارة المنتجات الصناعية، وقد قامت تونس بتنفيذ الاتفاقية بصفة مستبقة منذ جانفي 1996، حيث قامت بالتفكيك الجمركي طبقا للجدول الزمني المحدد على أساس القوائم التالية:

- ✓ القائمة الاولى: المواد الاولية ومواد التجهيز غير المصنعة محليا اعفاء تام منذ السنة الاولى.
- ✓ القائمة الثانية: المواد الغير مصنعة محليا يتم التفكيك على امتداد الخمس سنوات الاولى.
- ✓ القائمة الثالثة: المواد المصنعة محليا والقادرة على تحمل المزاومة الخارجية يتم التفكيك على امتداد كامل الفترة الانتقالية.
- ✓ القائمة الرابعة: المواد المصنعة محليا والتي تحتاج الوحدات المنتجة لها لبرامج تأهيل مسبقة يتم التفكيك بعد أربع سنوات اهمال لفترة تبلغ ثماني سنوات.
- الفصل بين المكونات الصناعية من جهة والفلاحية من جهة أخرى مع الابقاء على التعريفات الجارية العمل بها فيما يخص العنصر الفلاحي.

¹ عبد الحميد التركي، اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وانعكاساتها على الاقتصاد التونسي، رابطة المعاهد والمراكز العربية

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، اوراق عمل ندوة حول الشراكة العربية الاوروبية، تونس، يوم 25- 26 جوان 2002، ص 162

² المرجع السابق، ص 162 - 164

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

- بالنسبة للمواد الفلاحية ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي وحساسيته فقد اتفق الطرفان على إخضاعه الى نظام خاص يرتكز على مبدأ الحصص، وقد وقع ضبط 3 بروتوكولات تمت مراجعتها سنة 2000 ودخلت حيز التنفيذ منذ بداية سنة 2001.

- وبالنسبة للخدمات فقد تم الاتفاق على التقييد بأحكام الاتفاق العام حول تجارة الخدمات والملحق باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، كما اتفق الطرفان على أن تنطلق المفاوضات بعد خمس سنوات بغاية المزيد من تحرير هذين القطاعين.

ثالثا: العلاقات التجارية بين المغرب ومنطقة الاورو

يعتبر المغرب أكثر بلدان شمال افريقيا قربا من أوروبا، وبحكم القرب الجغرافي ارتبطت المغرب بالاتحاد الأوروبي بعلاقات تعاون تجارية قوية، حيث مع الوقت تطورت هذه العلاقة من اتفاقية تعاون الى اتفاقية شراكة بين البلدين.

1. اتفاقيات التعاون بين المغرب والاتحاد الاوروبي

في سنة 1963 انطلقت المفاوضات بين المغرب والمجموعة الأوربية والتي تم على اثرها إبرام اتفاقية تجارية بين الطرفين سنة 1969، حيث اقتصر التعاون على الجانب التجاري اعفاءات جمركية على صادراتها من المنتجات الصناعية، وفي سنة 1976 تم توقيع على اتفاقية ثانية أكثر شمولا دخلت حيز التنفيذ عام 1978، حيث تضمنت زيادة على الجانب التجاري التعاون المالي والتعاون التقني والتعاون الاجتماعي، حيث استفاد المغرب في هذه الاتفاقية من اعفاءات جمركية تتراوح ما بين 50% و60%- حسب طبيعة المنتج- على صادراتها من المنتجات الصناعية الى الاتحاد الاوروبي.

2. اتفاقية الشراكة الاوربية المغربية

يعتبر المغرب ثاني بلد بعد تونس يوقع على اتفاق الشراكة الاورو متوسطة، حيث وقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي في 26 فيفري 1996 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2000، من اجل دعم اقتصاده وتسهيل انفتاحه على السوق، وفي هذا الاطار تنص اتفاقية الشراكة الاوربية المغربية في مجال المبادلات التجارية على إنشاء منطقة تجارة حرة للمنتجات الصناعية الأوربية في فترة انتقالية أقصاها 12 عاما.

وقد نشأت منطقة التجارة الحرة المنصوص عليها في الاتفاق تدرجيا بعد بدء تنفيذ الاتفاق في مارس 2000، حيث تم اعفاء المعدات الرأسمالية من الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية في عام 2003، وكان هذا هو حال المواد الخام وقطع الغيار والمنتجات التي لم تصنع محليا، وأخيرا في عام 2012 تم إعفاء جميع

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

المنتجات الصناعية الأوروبية عند دخولها المغرب، أما بالنسبة للاتفاق في مجال المنتجات الزراعية فقد كانت أكثر حساسية لكلا الطرفين، وكانت موضوع اتفاقيات خاصة.¹ حيث ان التبادل الحر لم يمتد للمنتجات الزراعية، فقد تمسك الاتحاد الاوروي بمقتضيات السياسة الزراعية المشتركة الداعية الى الحفاظ على الجهاز الحماي والتحفظ على الصادرات الزراعية المغربية من منطقة التبادل الحر، بالإضافة الى تقييد الثروة السمكية المغربية الا انه تم ادخال بعض التحسينات الطفيفة على النظم التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقية 1976 كتوسيع الحصص فيما يخص الطماطم والازهار والبرتقال والبطاطا والسردين.²

في سنة 2005 جدد المغرب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في مجال الصيد البحري، والتي دخلت حيز التنفيذ في 28 فيفري 2007، وبعد أربع سنوات انتهى العمل بها في 27 فيفري 2011، لكن مدد العمل بها ضمينا من 28 فيفري 2011 إلى 27 فيفري 2015 عقب مفاوضات جرت بين المغرب ودول الاتحاد الأوروي في نوفمبر 2012 انتهت بالتوصل إلى اعتماد بروتوكول ثان في 24 جويلية 2013 لكنه لم يدخل حيز النفاذ إلا في أواخر عام 2014.³

ونصت هذه الاتفاقية على منح المغرب مقابلا ماليا، كما تضمنت اتفاقية الصيد بندا يتعلق بالزامية تشغيل بحارة مغاربة في البواخر الأوربية، بالإضافة إلى افرغ اجباري لجزء من الإنتاج بالموانئ المغربية، كذلك حق مراقبة الحمولة وتفتيشها سواء خلال الإبحار أو الصيد أو الإفراغ.

¹Jawad Kardoudi, le commerce international cas du maroc, Al madariss, Maroc, 2008, p 87

²فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورو متوسطة رهانات حصيلة وأفاق، مرجع سابق، ص 79

³عمر سعد الله، اتفاقية الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروي والقانون الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15،

جوان 2016، ص 2

المبحث الثالث: أداء التجارة الخارجية للجزائر مع منطقة الاورو في ظل ازمة ديونها السيادية

إن نمو التجارة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الاورو في اطار الشراكة الاورو جزائرية يعتبر هدف من أهداف الجزائر لرفع حصتها في التجارة العالمية، ولكن ما يمكن ان يعيق هذا النمو هو الازمة المالية التي تعيشها منطقة الاورو منذ سنة 2010، وعليه لمعرفة انعكاسات هذه الازمة على التجارة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الاورو سنقسم هذا المبحث إلى اربعة مطالب حيث سيتمثل المطلب الأول في محاولة لمعرفة اتجاه صادرات وواردات الجزائر في ظل أزمة منطقة الاورو، فيما سنتناول في المطلب الثاني الهيكل السلعي لصادرات وواردات الجزائر نحو منطقة الاورو في ظل الازمة، في حين سندرس في المطلب الثالث تطور قيمة الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو في ظل الازمة وفي المطلب الرابع سندرس تطور قيمة الواردات والميزان التجاري الجزائري نحو منطقة الاورو في ظل الازمة.

المطلب الاول: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات الجزائر في ظل أزمة منطقة الأورو

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة حصة منطقة الاورو من اجمالي صادرات وواردات الجزائر مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى، وكذا دراسة التغير في اتجاهات المبادلات التجارية بين الجزائر ومنطقة الاورو قبل وبعد الازمة، وكذا تحليل اتجاه المبادلات التجارية الجزائرية مع شركائها التجاريين من منطقة الاورو لمعرفة اهم زبائن الجزائر ومورديها من المنطقة، وكذلك رصد ان حدثت تغيرات في حصصهم بعد الازمة.

أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى

من خلال التحليل التالي يمكننا معرفة حصة منطقة الاورو من اجمالي صادرات الجزائر، وكذلك معرفة إن تغيرت اتجاهات صادرات الجزائر نحو منطقة الاورو بعد الازمة، وذلك بمقارنة حصة منطقة الاورو بحصة المناطق الجغرافية الاخرى من صادرات الجزائر في الفترة التي سبقت الازمة (2005-2009) مع الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة، وسيتم ذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الجدول رقم (3-1): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر في الفترة (2005-2009)

الوحدة : نسب مئوية

الفترة قبل الازمة	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة (2005-2009)
منطقة الاورو	54,1	49,5	40,9	48,9	48	48,28
الاتحاد الاوروبي (خارج منطقة الاورو)	1,6	3	2,7	3,1	3,3	2,74
الولايات المتحدة الامريكية	23	27,2	30,1	23,9	22,9	25,42
الدول العربية	2,3	2	2,1	3,1	3,2	2,54
دول جنوب شرق اسيا	0,5	0,8	0,7	0,5	0,8	0,66
دول شمال شرق اسيا	1,6	1,3	3,6	3,6	5,7	3,16
باقي دول العالم	17	16,2	20	17	16,2	17,28
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 04

تشير بيانات التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2009) أي قبل الازمة المالية الاوروبية: ان اتجاه الصادرات الجزائرية قبل الازمة تركز في اتجاهين هما منطقة الاورو والولايات المتحدة الامريكية، حيث تعتبر منطقة الاورو الشريك التجاري الاول والرئيسي لصادرات الجزائر بحصة بلغت 48.28% خلال متوسط الفترة (2005-2009) ثم تليها الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية بحصة 25.42% خلال نفس الفترة، ثم باقي الشركاء التجاريين بحصص ضعيفة.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الجدول رقم (3-2): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر في الفترة (2010-2016)

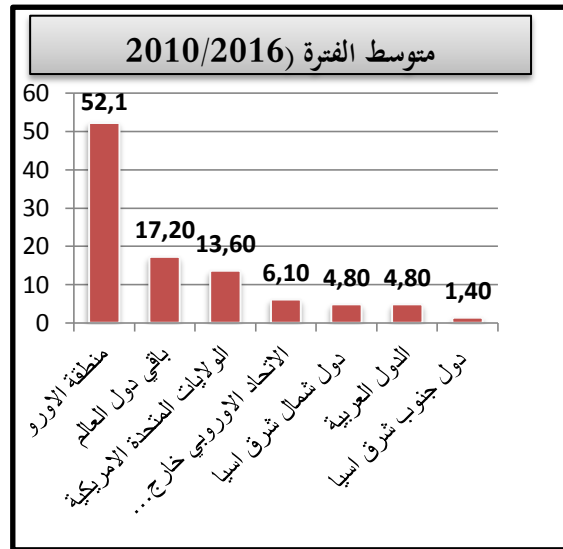
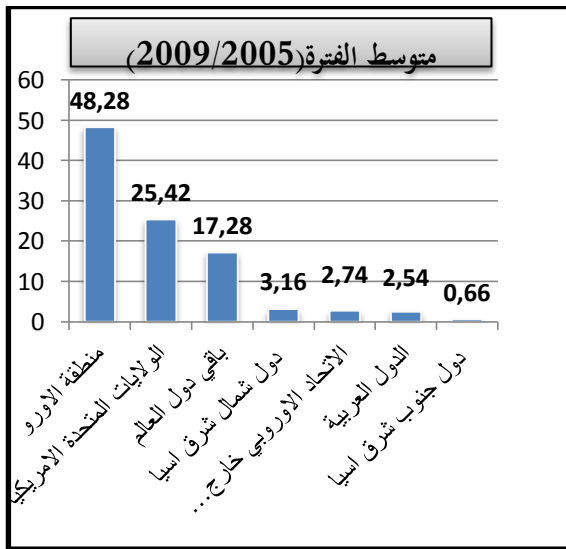
الوحدة : نسب مئوية

معدل التغير بين متوسط الفترة (2009-2005) ومتوسط الفترة (2010-2016)	متوسط الفترة (2010-2016)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	فترة بعد الازمة
7.9	52.1	53,7	59	55,3	54	49,9	46,5	46,4	منطقة الاورو
122.6	6.1	3,6	7,2	8,5	11	5,5	4,3	2,7	الاتحاد الاوروبي (خارج منطقة الاورو)
-46.5	13.6	12,9	6,4	7,9	8,1	15	20,6	24,2	الولايات المتحدة الامريكية
89.0	4.8	5,2	6,1	6	5,5	4,2	3,3	3,5	الدول العربية
112.1	1.4	3,6	1,8	1,8	0,9	0,7	0,7	0,3	دول جنوب شرق اسيا
51.9	4.8	2,4	5,6	6,7	5,7	5,3	3,6	4,3	دول شمال شرق اسيا
-0.5	17.2	18,5	13,9	13,7	14,9	19,5	21,1	18,6	باقي دول العالم
-	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 04

الشكل رقم (3-1): صادرات الجزائر نحو شركائها التجاريين قبل وبعد الازمة

(نسب مئوية)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (4)

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان الجزائر حافظت بعد الازمة المالية لدول منطقة الاورو 2010 على نفس التركيز مع شركائها التجاريين، بحيث احتلت منطقة الاورو المرتبة الاولى رغم ازمته المالية طول الفترة (2010-2016) اذ اتجهت أكثر من نصف صادرات الجزائر اليها بحصة بلغت 52.1 % حسب متوسط الفترة (2010-2016) والتي ارتفعت بنسبة 7.9% مقارنة بحصتها خلال متوسط الفترة (2005-2009) والتي كانت 48.28%، كما حافظت الولايات المتحدة الامريكية على المرتبة الثانية رغم الانخفاض الواضح في حصتها من الصادرات الجزائرية، حيث انخفضت بنسبة 46.5%، اذ كانت حصتها 25.24% حسب متوسط الفترة (2005-2009) لتتخفص الى 13.6 % خلال متوسط الفترة (2010-2016).

كما حدث تغير في مراكز باقي الشركاء التجاريين بعد الازمة، حيث في الفترة (2005-2009) كانت تحتل دول شمال شرق اسيا المرتبة الثالثة بنسبة 3,16% حسب متوسط هذه الفترة، وفي المركز الرابع الاتحاد الأوروبي (خارج منطقة الاورو) بنسبة 2,74 %، ثم تليها الدول العربية بنسبة 2,54 %، وأخيرا دول جنوب شرق اسيا بنسبة 0.66 %، ليصبح ترتيبهم حسب متوسط الفترة (2010-2016) كالتالي: احتل الاتحاد الأوروبي (خارج منطقة الاورو) المرتبة الثالثة بحصة 6.1 % اذ ارتفعت حصته بنسبة 122.6 %، لتراجع دول شمال شرق اسيا الى المرتبة الرابعة رغم ارتفاع حصتها بنسبة 51.9 %، حيث حظيت بنفس المركز مع الدول العربية بتساوي حصصهم 4.8 %، فيما بقي ترتيب دول جنوب شرق اسيا في المرتبة الاخيرة مع ارتفاع في حصتها بنسبة 112.1 %.

بعد تحليل اتجاهات الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو لاحظنا المكانة الهامة لمنطقة الاورو بالنسبة للاقتصاد الجزائري باعتبارها المتعامل الاول والشريك التجاري الرئيسي، خاصة انه رغم الازمة المالية التي تعاني منها منطقة الاورو الا انه بقيت صادرات الجزائر تتجه نحوها مع الارتفاع في حصتها، الامر الذي يبين عمق العلاقات التجارية بين الطرفين.

ثانيا: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو

يمكننا تحليل اتجاهات صادرات الجزائر داخل منطقة الاورو من معرفة أهم زبائن الجزائر من منطقة الاورو وكذا معرفة التغيرات في حصص دول منطقة الاورو بعد الازمة المالية خاصة بالنسبة للدول التي تعاني منها،

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

وذلك بمقارنة حصص دول منطقة الاورو من صادرات الجزائر نحو منطقة الاورو قبل وبعد الازمة، وسيتم ذلك كما يلي:

الجدول رقم (3-3): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو دول منطقة الاورو قبل الازمة

(الوحدة : نسب مئوية)

متوسط الفترة	متوسط الفترة						الدولة المستوردة	متوسط الفترة						الدولة المستوردة
	2009	2009	2008	2007	2006	2005		2009	2009	2008	2007	2006	2005	
-2005	0	0	0	0	0	0	لاتيفيا	31	26.3	31.7	32.4	34.4	30.3	ايطاليا
2009	0	0	0	0	0	0	النمسا	22.5	24.9	23.4	21.7	22.1	20.3	اسبانيا
2009	0	0	0	0	0	0	لتوانيا	17.8	20.4	16.4	16.7	16.9	18.5	فرنسا
2009	0	0	0	0	0	0	إستونيا	14.4	15	15.8	18.4	10.5	12.2	هولندا
2009	0.1	0	0	0	0.2	0.1	فلندا	5.8	5.2	5.3	4.9	7.4	6.3	بلجيكا
2009	0	0	0	0	0	0	لوكسمبورغ	5.3	4.4	5.3	3.9	6	6.7	البرتغال
2009	0	0	0	0	0	0	سلوفاكيا	0.7	1	0.8	0.7	0.7	0.4	اليونان
2009	0	0	0	0.1	0	0	قبرص	2	1.5	0.8	1	1.5	5	المانيا
2009	0.2	0.3	0.3	0.1	0	0.1	سلوفينيا	0.2	0.7	0.1	0.2	0.1	0	مالطا
2009	100	100	100	100	100	100	منطقة الاورو	0	0	0	0	0	0	ايرلندا

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 05

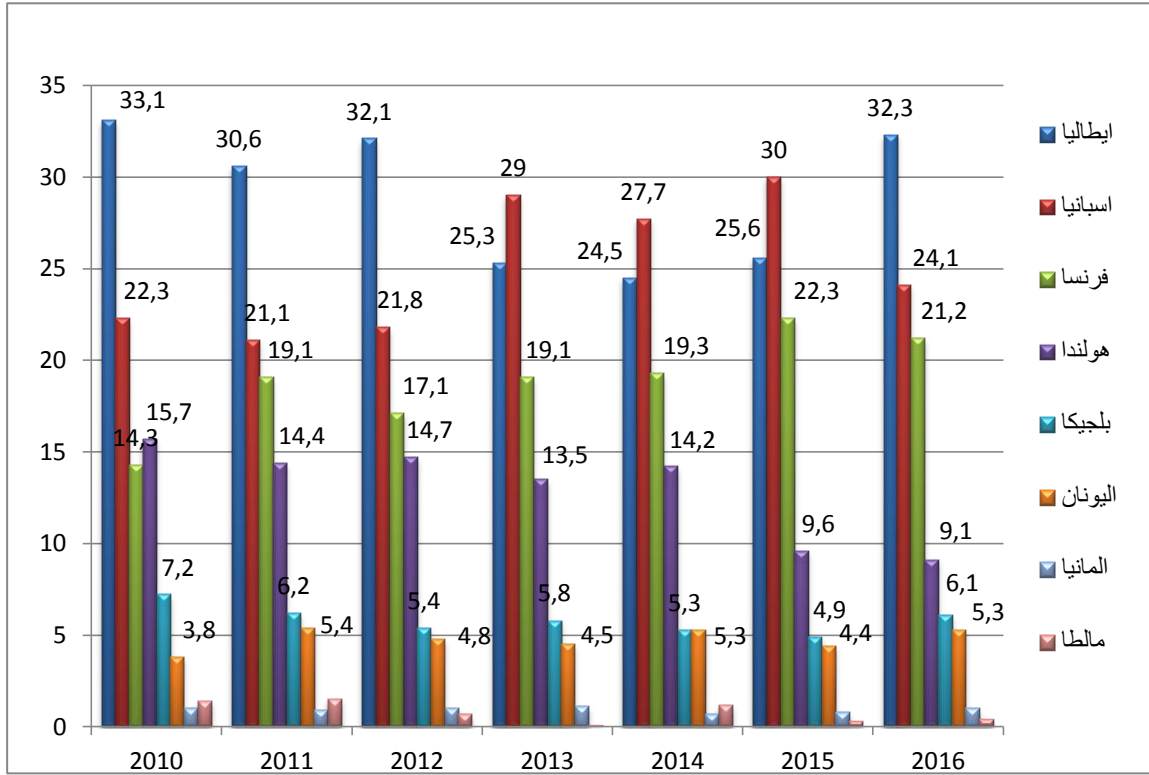
- تبين بيانات الجدول اعلاه في الفترة التي سبقت الازمة المالية لمنطقة الاورو(2005-2009):
 أن صادرات الجزائر نحو منطقة الاورو تتركز في اربعة شركاء تجاريين طول هذه الفترة وهم ايطاليا واسبانيا وفرنسا وهولندا، حيث كانت ايطاليا الزبون الاول للجزائر بحصة 31% حسب متوسط هذه الفترة، متبوعة بإسبانيا بحصة 22.5% ثم فرنسا بحصة 20.4% ثم هولندا بحصة 15%.
 كما كانت حصص كل من بلجيكا والبرتغال واليونان والمانيا من صادرات الجزائر نحو منطقة الاورو ضئيلة جدا، حيث كانت نسبهم على الترتيب كالتالي: 5.2%، 4.4%، 1%، 1.5% خلال متوسط هذه الفترة، وبالنسبة لباقي دول منطقة الاورو كان اتجاه الصادرات الجزائرية نحوهم شبه معدوم.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الشكل رقم (2-3): اهم زبائن الجزائر من منطقة الاورو بعد الازمة (2016/2010)

(نسب مئوية)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 5

- تبين بيانات الفترة (2010-2016) بعد الازمة المالية للمنطقة: أن ايطاليا حافظت على مركزها الاول كزبون للجزائر مقارنة بباقي الشركاء التجاريين من منطقة الاورو في عام 2010 و 2011 و 2012، الا انها تراجعت الى المركز الثاني في عام 2013 و 2014 و 2015، وهذا التراجع ناتج عن خطط التقشف التي اتبعتها ايطاليا للخروج من ازمته المالية في تلك الفترة، حيث حلت محلها اسبانيا في المركز الاول في 2013 و 2014 و 2015، ولكن استعادت ايطاليا المرتبة الاولى في عام 2016 بحصة 32.3 % مقابل حصة 24.1 % لاسبانيا، وبقيت فرنسا في المرتبة الثالثة وتليها هولندا، كما بقيت مراكز باقي دول منطقة الاورو بعد الازمة كما كانت قبلها.

ثالثا: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من منطقة الاورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى يمكننا هذا التحليل من معرفة حصة منطقة الاورو في واردات الجزائر، وإن كانت اتجاهات واردات الجزائر من منطقة الاورو قد تغيرت بعد الازمة، وذلك بمقارنة حصة منطقة الاورو من واردات الجزائر بحصة

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

المناطق الجغرافية الأخرى في العالم منها في الفترة التي سبقت الأزمة (2005-2009) مع الفترة (2010-2016) أي بعد الأزمة، وسيتم ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر (2005-2009)

الوحدة: نسب مئوية

متوسط الفترة	2009	2008	2007	2006	2005	قبل الأزمة
47,3	46,9	48,2	45,9	48,7	46,8	منطقة الأورو
24,2	28,3	25,8	24,2	22,3	20,5	دول آسيا
14,3	11,5	15,1	16,1	14,4	14,5	الولايات المتحدة الأمريكية
10,5	9,3	7,6	10,1	10,7	14,9	أوروبا خارج منطقة الأورو
2,8	3,4	2,5	2,8	2,7	2,5	افريقيا
0,9	0,7	0,8	0,9	1,2	0,8	باقي دول العالم
100	100	100	100	100	100	اجمالي واردات الجزائر

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 07

تشير بيانات الجدول اعلاه أن الواردات الجزائرية للفترة (2005-2009) أي قبل الأزمة المالية الأوروبية: أن منطقة الأورو هي الشريك التجاري الأول والرئيسي لواردات الجزائر بحصة بلغت حوالي 47.3% خلال متوسط الفترة (2005-2009)، ثم تليها دول آسيا في المرتبة الثانية بحصة 24.2%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بحصة 14.3%، وتأتي أوروبا خارج منطقة الأورو في المرتبة الرابعة بحصة 10.5% وفي الأخير باقي دول العالم بحصة ضئيلة 0.9%.

كما نلاحظ ان حصة منطقة الأورو ارتفعت من 46.8% عام 2005 الى 48.7% عام 2006 ثم انخفضت الى 45.9% عام 2007، نتيجة شح السيولة لدى المصارف التجارية بمنطقة الأورو بسبب تأثرها بأزمة الرهن العقاري 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم ارتفعت حصة منطقة الأورو من الواردات الجزائرية مجددا عام 2008 الى 48.2% حيث زاد الطلب على منتجات منطقة الأورو نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار البترول والذي زاد من إيرادات الجزائر وانعكس على نمو النشاط الاقتصادي فيها وبالتالي الزيادة في الطلب المحلي الذي تم تغطيته بالواردات من منطقة الأورو، ولكن في عام 2009 انخفضت حصة منطقة الأورو الى 46.9%، نتيجة تأثر منطقة الأورو بالأزمة المالية العالمية 2008 التي تفاقمت في 2009 واثرت على الطلب في الجزائر خاصة في ظل انخفاض اسعار البترول التي خفضت من مداخيلها.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا النفطية

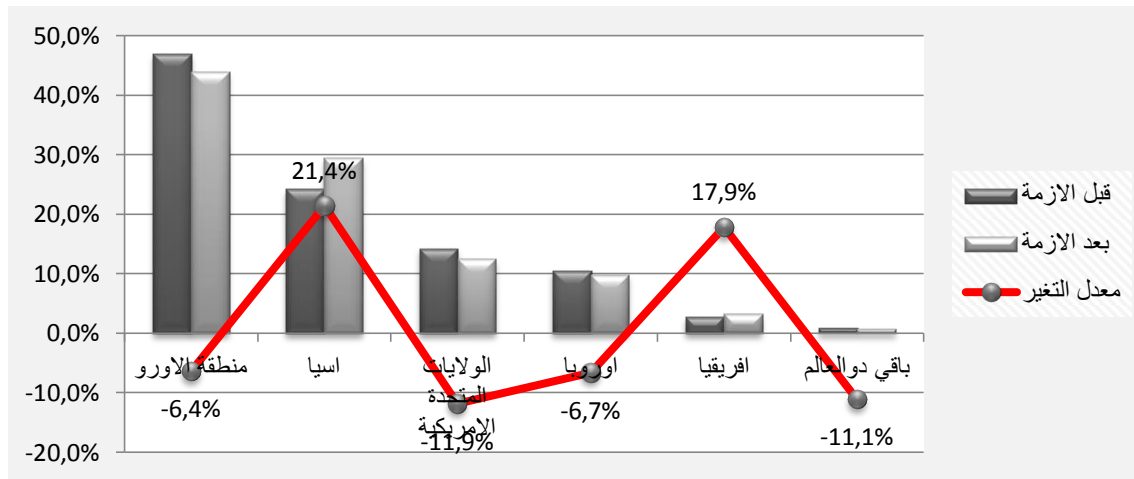
الجدول رقم (3-5): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر (2010-2016)

الوحدة : نسبة مئوية

متوسط الفترة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	بعد الازمة
44,1	41,7	42,6	43,3	45,2	45,2	46,0	44,7	منطقة الاورو
9,8	8,8	10,0	10,8	10,3	11,5	8,7	8,7	اوروبا
12,6	12,6	12,7	12,8	11,6	12,0	14,1	12,3	الولايات المتحدة الامريكية
29,4	33,1	30,8	29,1	28,5	26,7	26,8	30,5	دول اسيا
3,3	3,0	3,0	3,0	3,8	3,8	3,6	3,2	افريقيا
0,8	0,9	1,0	0,9	0,7	0,8	0,9	0,5	باقي دول العالم
100	100	100	100	100	100	100	100	اجمالي واردات الجزائر

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01

الشكل رقم (3-3): واردات الجزائر من منطقة الاورو لمتوسط الفترة (2005-2009) ومتوسط الفترة (2010-2016)



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-4) و (3-5)

من خلال الشكل والجدول اعلاه نلاحظ ان الجزائر حافظت بعد الازمة المالية لدول منطقة الاورو 2010 على نفس التركيز في وارداتها مع شركائها التجاريين، بحيث احتلت منطقة الاورو المرتبة الاولى رغم ازمتها المالية بحصة بلغت 44.1% بعد الازمة، والتي انخفضت بنسبة 6.4% مقارنة بحصتها قبل الازمة والتي كانت 47.3%، كما انخفضت واردات الجزائر من الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 11.9% لتراجع بذلك الى المرتبة الثالثة، فيما تقدمت حصة السلع الاسيوية على واردات الجزائر الى المرتبة الثانية حيث ارتفعت بنسبة 21.4%، كما تراجع حصة اوروبا بنسبة 6.7% مع حفاظها على المرتبة الرابعة ثم تلتها افريقيا التي بقيت في نفس المرتبة بعد الازمة مع ارتفاع في حصتها بلغت نسبته 17.9%.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

كما لاحظنا من خلال الجدول اعلاه ان حصة منطقة الاورو تراجعت باستمرار خلال الفترة (2010-2016) باستثناء عام 2011، حيث انخفضت حصتها الى 41.7% في عام 2016، وبذلك سجلت دول اسيا ارتفاعا في حصتها على حساب حصة منطقة الاورو خلال العام نفسه.

رابعا: تحليل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من أهم مورديها من منطقة الاورو

يمكننا تحليل اتجاهات واردات الجزائر داخل منطقة الاورو من معرفة أهم موردي الجزائر من المنطقة وكذا التغيرات الممكنة في حصص دول منطقة الاورو بعد الازمة المالية خاصة بالنسبة للدول مصدر الازمة، وذلك بمقارنة حصص دول منطقة الاورو من واردات الجزائر من المنطقة قبل وبعد الازمة، وسيتم ذلك كما يلي:

الجدول رقم (3-6): اتجاه واردات الجزائر داخل منطقة الاورو قبل الازمة (2005-2009)

الوحدة : نسب مئوية

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة	الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
فرنسا	47	41,8	36,4	34,2	33,5	38,6	فلندا	1,3	1,4	2	1,1	1,4	1,5
ايطاليا	16	18	19	22,7	19,9	19,1	ايرلندا	1	1,1	1	0,7	0,6	0,9
اسبانيا	10,2	9,8	12,5	15,3	16,1	12,8	سلوفينيا	0,1	0,1	0,3	0,7	0,6	0,4
المانيا	13,4	14,1	14,1	12,7	15	13,9	ليتوانيا	0,1	0,1	0,3	0,4	0,3	0,2
هولندا	2,4	2,6	2,7	2,4	2,1	2,5	سلوفينيا	0	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1
البرتغال	0,7	0,8	0,7	1,2	1,8	1,1	قبرص	0	0,1	0,1	0	0	0
بلجيكا	4,4	5,1	5,7	4,5	4,2	4,8	مالطا	0	0	0	0	0	0
النمسا	2	2,3	2,8	1,6	1,4	2	ايستونيا	0	0	0	0	0,2	0
اليونان	0,4	2,1	1,2	1,3	1,7	1,4	لوكسمبورغ	0,2	0,1	0,2	0,2	0,1	0,2
لاتيفيا	0,6	0,2	0,9	0,7	0,8	0,6	منطقة الاورو	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 09

- تبين بيانات الجدول اعلاه في الفترة التي سبقت الازمة المالية لمنطقة الاورو (2005-2009):

ان واردات الجزائر من منطقة الاورو تتركز في اربعة شركاء تجاريين طول هذه الفترة وهم فرنسا في المرتبة الاولى بحصة 38.6% وايطاليا في المرتبة الثانية بحصة 19.1% والمانيا في المرتبة الثالثة بحصة 13.9% واسبانيا في المرتبة الرابعة بحصة 12.8% .

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

كما كانت حصص كل من بلجيكا وهولندا والنمسا وفنلندا واليونان والبرتغال في واردات الجزائر من منطقة الاورو ضئيلة جدا، حيث كانت نسبة حصصهم على الترتيب كالتالي: 4.8%، 2.5%، 1.1%، 2%، 1.5%، 1.4% خلال متوسط هذه الفترة، فيما لم تتعدى باقي دول منطقة الاورو نسبة حصصهم في واردات الجزائر 0.9%.

الجدول رقم (3-7): اتجاه واردات الجزائر داخل منطقة الاورو بعد الازمة (2010-2016)

الوحدة : نسبة مئوية

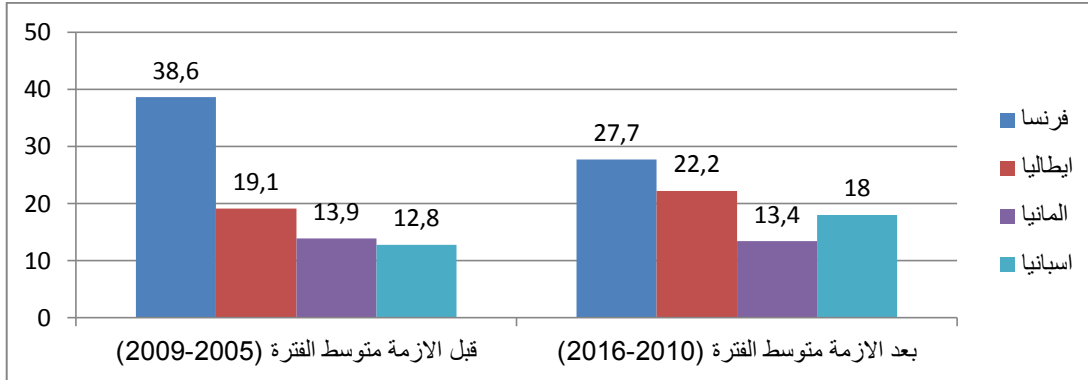
متوسط الفترة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	منطقة الاورو
27,7	24,3	24,7	25,0	25,2	28,3	32,8	33,4	فرنسا
22,2	23,7	22,0	19,9	22,8	22,8	21,5	22,4	ايطاليا
18,0	18,2	17,9	19,8	20,5	19,1	15,8	14,4	اسبانيا
13,4	15,4	15,6	15,0	11,5	11,4	11,8	13,0	المانيا
3,8	3,8	4,2	4,2	4,5	4,2	3,2	2,6	هولندا
2,9	3,1	3,4	3,6	3,1	2,7	2,5	1,7	البرتغال
3,5	3,1	3,8	3,6	3,1	2,9	3,8	4,2	بلجيكا
1,8	1,8	2,0	2,0	1,6	1,6	1,6	1,7	النمسا
1,9	1,4	1,3	1,6	2,1	2,3	2,7	2,3	اليونان
0,7	1,3	0,5	0,8	0,7	0,5	0,8	0,4	لاتيفيا
1,3	1,2	1,2	1,4	1,3	1,2	1,3	1,6	فلندا
0,8	0,8	0,8	0,9	0,7	0,7	0,9	0,8	ايرلندا
1,1	0,6	1,3	1,5	1,3	1,6	0,9	0,7	سلوفينيا
0,4	0,4	0,6	0,3	0,8	0,2	0,1	0,2	ليتوانيا
0,1	0,3	0,2	0,2	0,2	0,0	0,1	0,0	سلوفينيا
0,1	0,2	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	قبرص
0,2	0,1	0,1	0,2	0,3	0,3	0,0	0,2	مالطا
0,1	0,1	0,3	0,2	0,0	0,1	0,0	0,1	ايستونيا
0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	لوكسمبورغ
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 09

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الشكل رقم (3-4): اتجاه واردات الجزائر داخل منطقة الاورو بعد الازمة وقبل الازمة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-6) و(3-7)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الجزائر حافظت على نفس مومنيها الرئيسيين من منطقة الاورو، كما حافظت كل من فرنسا وايطاليا على نفس الترتيب بعد الازمة في واردات الجزائر نحو منطقة الاورو، الا ان حصة فرنسا انخفضت من 38.6% قبل الازمة الى 27.7% بعد الازمة، في حين ارتفعت حصة ايطاليا من 19.1% قبل الازمة الى 22.2% بعد الازمة، أما المانيا فقد تراجعت حصتها الى المرتبة الرابعة بحصة 13.4%، في المقابل ارتفعت حصة اسبانيا الى 18% لتحتل بذلك المرتبة الثالثة، كما بقيت باقي دول منطقة الاورو بعد الازمة بمحصصها الضعيفة في واردات الجزائر.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي لصادرات وواردات الجزائر من منطقة الاورو في ظل الازمة

من أجل دراسة انعكاسات هذه الازمة على الهيكل السلعي لصادرات وواردات الجزائر، سنتناول في هذا المطلب عرض لتركيب الهيكل السلعي لهذه الصادرات والواردات الجزائرية من منطقة الاورو قبل وبعد ازمة ديونها السيادية.

أولاً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو قبل الازمة

يمكننا تحليل الهيكل السلعي* لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو من معرفة أهم السلع المصدرة من الجزائر لمنطقة الاورو، وكذا معرفة مختلف التغيرات التي حدثت فيه بعد الازمة المالية الاوروبية 2010، وذلك بالاعتماد على الجدول التالي:

* تم تجميع بيانات الهيكل السلعي للصادرات والواردات من طرف الطالبة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية (Rev4)

(SITC-) المتوفر على الموقع: unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_34rev4a.pdf

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الجدول رقم (3-8): الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة (2009/2005)
فئات السلع	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
أغذية وحيوانات حية	49	58	54	57	45	52
مواد خام	161	346	282	340	106	246
وقود معدني	24441	26418	24053	37991	21339	26848
مواد كيميائية	203	202	183	385	202	235
الات ومعدات النقل	6	10	10	13	7	9
مصنوعات متنوعة	3	3	9	6	5	5
المجموع	24863	27038	24591	38793	21703	27398
فئات السلع	%الحصة	%الحصة	%الحصة	%الحصة	%الحصة	متوسط الفترة (2009/2005)
أغذية وحيوانات حية	0.20	0.21	0.22	0.15	0.21	0.20
مواد خام	0.65	1.28	1.15	0.88	0.49	0.89
وقود معدني	98.30	97.71	97.81	97.93	98.32	98.02
مواد كيميائية	0.82	0.75	0.74	0.99	0.93	0.85
الات ومعدات النقل	0.02	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03
مصنوعات متنوعة	0.01	0.01	0.03	0.02	0.02	0.02
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (15)

تشير بيانات الجدول اعلاه عن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو أن ترتيب البنود السلعية خلال الفترة (2009/2005) قبل الازمة كانت كالتالي:

المرتبة الأولى: بند الوقود المعدني

استأثر الوقود المعدني بالنصيب الأعلى من الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو، وذلك بنسبة 98.02% من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو خلال متوسط الفترة (2009 - 2005)، وذلك راجع لتمييز الصادرات الجزائرية بأحادية الانتاج، اذ تحتل المحروقات صدارة الترتيب من السلع المصدرة، اما الصادرات الاخرى خارج المحروقات فهي نسب هامشية.

كما يوجد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في قيمة صادرات الوقود المعدني من 2005 الى 2009، حيث ارتفعت في 2008 الى 37991 مليون دولار وبحصة 97.93 % من الصادرات الجزائرية لمنطقة الاورو، لتتخفف في 2009 الى 21339 مليون دولار وبحصة 97.93 %، رغم ان حصة صادرات الوقود

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

المعدني في 2009 كانت أكبر نوعا ما من حصته في 2008، وذلك للزيادة التي حدثت في 2008 لجميع البنود السلعية الأخرى.

المرتبة الثانية: بند المواد الخام

احتلت المواد الخام المرتبة الثانية بقيمة 246 مليار دولار خلال متوسط الفترة (2005-2009) ولكن بحصة متدنية جدا 0.89% من صادرات الجزائر نحو منطقة الأورو، رغم انخفاض حصتها من 0.88% وبمبلغ 340 مليار دولار عام 2008 إلى 0.49% و بمبلغ 106 مليار دولار عام 2009.

المرتبة الثالثة: بند المواد الكيماوية

احتلت المواد الكيماوية المرتبة الثالثة بعد المواد الخام بحصة ضئيلة أيضا 0.85% من صادرات الجزائر نحو منطقة الأورو خلال متوسط الفترة (2005-2009)، وكانت أدنى قيمة مسجلة لها في هذه الفترة بمبلغ 183 مليون دولار وبحصة 0.74% في 2007، ثم ارتفعت إلى أعلى قيمة في 2008 بمبلغ 385 مليون دولار وبحصة 0.99% لتحتل المرتبة الثانية بدل المواد الخام، ثم عادت وانخفضت في 2009 إلى 202 مليون دولار وبحصة 0.93% لتعود إلى ترتيبها السابق.

المرتبة الرابعة: بند أغذية وحيوانات حية

جاء بند الأغذية والحيوانات الحية في المرتبة الرابعة بحصة ضعيفة جدا 0.20% من الصادرات الجزائرية نحو منطقة الأورو خلال متوسط الفترة (2005-2009) وبقيمة 52 مليون دولار خلال متوسط نفس الفترة، كما ان حجم صادرات الجزائر من الأغذية والحيوانات الحية ارتفع من 49 مليون دولار عام 2005 إلى 58 مليون دولار عام 2006 ثم عاد و انخفض إلى 54 مليون دولار عام 2007، ليرتفع إلى 57 مليون دولار عام 2008 ثم انخفض إلى أدنى قيمة له 45 مليون دولار في 2009، وهذا راجع لبداية الأزمة المالية في منطقة الأورو وتدابير التقشف المتخذة لمواجهةها والتي خفضت من الطلب الأوربي على المنتجات الجزائرية.

المرتبة الخامسة: بند الآلات ومعدات النقل

تمثل صادرات الجزائر من الآلات ومعدات النقل إلى منطقة الأورو نسبة شبه معدومة 0.03% من صادرات الجزائر نحو منطقة الأورو وبقيمة 9 مليون دولار خلال متوسط الفترة (2005-2009)، حيث استمرت بالارتفاع من 6 مليون دولار عام 2005 إلى 13 مليون دولار عام 2008 ثم انخفضت إلى 7 مليون دولار عام 2009.

المرتبة السادسة: بند مصنوعات متنوعة

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

تمثل صادرات الجزائر من المصنوعات المتنوعة الى منطقة الاورو نسبة شبه معدومة ايضا 0.02 % وبقيمة 5 مليون دولار خلال متوسط الفترة (2005-2009)، ولقد ارتفعت من 3 مليون دولار عام 2005 الى 9 مليون دولار عام 2007 ثم انخفضت في عام 2008 و 2009 الى 6 مليون دولار و 5 مليون دولار على الترتيب.

ثانيا: تحليل الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو بعد الازمة

سنحاول تحليل الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو بعد الازمة وذلك بمقارنة بيانات جدول الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو بعد الازمة مع بيانات جدول الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو قبل الازمة، لمعرفة أهم التغيرات التي يمكن ان تحدث في قيمة وحصة وترتيب بنود الهيكل السلعي نتيجة أزمة الديون السيادية التي تعيشها منطقة الاورو منذ عام 2010.

الجدول رقم (3-9): الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو بعد الازمة (2010-

(2016) (الوحدة : مليون دولار)

متوسط الفترة (2009/2005)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	السلع
89	86	60	86	121	81	141	44	أغذية وحيوانات حية
91	43	55	71	80	115	141	129	مواد خام
28162	15430	19635	32354	35051	35210	33415	26039	وقود معدني
531	533	789	892	364	432	435	269	مواد كيميائية
6	23	1	2	4	3	4	8	الات ومعدات النقل
1	1	1	2	1	1	1	1	مصنوعات متنوعة
28879	16116	20542	33406	35620	35842	34137	26491	المجموع
متوسط الفترة (2009/2005)	الحصة%	الحصة%	الحصة%	الحصة%	الحصة%	الحصة%	الحصة%	السلع
0.32	0.53	0.29	0.26	0.34	0.23	0.41	0.17	أغذية وحيوانات حية
0.31	0.27	0.27	0.21	0.22	0.32	0.41	0.49	مواد خام
97.29	95.75	95.59	96.85	98.40	98.24	97.88	98.29	وقود معدني
2.05	3.31	3.84	2.67	1.02	1.20	1.27	1.02	مواد كيميائية
0.03	0.14	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.03	الات ومعدات النقل
0.00	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	مصنوعات متنوعة
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (15)

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

بمقارنة بيانات الجدول اعلاه مع بيانات جدول الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو قبل الازمة نلاحظ:

أن بند الوقود المعدني لايزال يحتل المرتبة الأولى في الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو بنسبة تتراوح ما بين 95.75 % و 98.29 % خلال هذه الفترة، حيث في السنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2013 حافظ على نفس مقدار حصته التي كانت قبل الازمة 98 %، مع وجود زيادة ملحوظة في قيمة صادرات الوقود المعدني من 26039 مليون دولار عام 2010 الى 35051 مليون دولار عام 2013، ثم تناقصت هذه القيمة الى غاية 15430 مليون دولار عام 2016 لتصل الى نسبة 95.75 %، وهذا الانخفاض راجع لتراجع اسعار البترول وتفاقم الازمة المالية التي تعاني منها الدول الاوروبية.

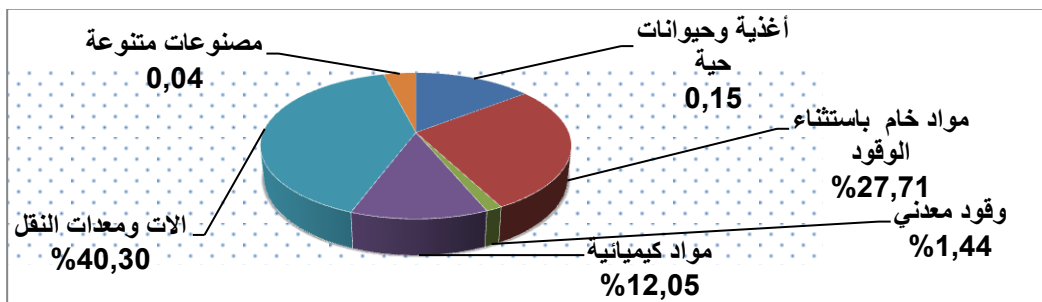
أما بالنسبة لصادرات الجزائر خارج المحروقات نحو منطقة الاورو بعد الازمة لاتزال تمثل نسب هامشية، الا انه حدث تغير في ترتيب فئاتها السلعية، حيث احتلت المواد الكيماوية المرتبة الثانية بحصة 2.05 % خلال متوسط الفترة (2010-2016) بدل المواد الخام، كما جاء بند الاغذية والحيوانات الحية في المرتبة الثالثة بحصة 0.32 % ليتراجع بذلك بند المواد الخام الى المرتبة الرابعة بحصة 0.31 %، وبقي بند الآلات والمعدات في المرتبة الاخيرة وبنفس النسبة الضعيفة جدا 0.03 % رغم الارتفاع الطفيف في حصتها الى 0.14 % عام 2016، أما صادرات الجزائر من المصنوعات الى المنطقة انخفضت طول فترة (2010-2016) بحيث اصبحت تعتبر مساهمتها في صادرات الجزائر الى منطقة الاورو بعد الازمة معدومة.

ثالثا: تحليل الهيكل السلعي لواردات الجزائر نحو منطقة الاورو قبل الازمة

يمكننا تحليل الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو من معرفة مختلف التغيرات التي حدثت فيه بعد الازمة المالية الاوروبية 2010 ، وذلك بالاعتماد على الشكل التالي:

لشكل رقم (3-5): الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو لمتوسط الفترة (2005-

2009) - قبل الازمة -



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (23)

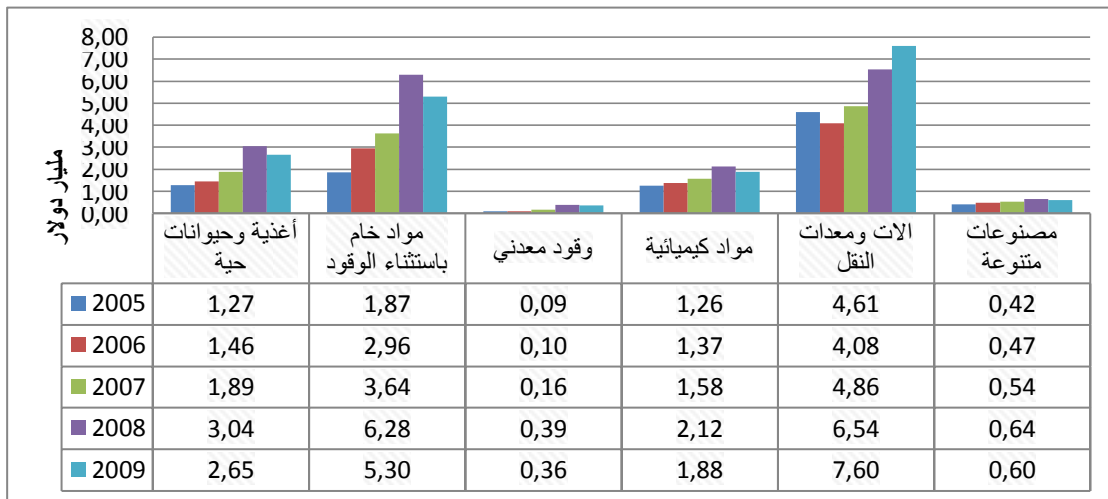
الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

تشير بيانات الشكل اعلاه عن الهيكل السلعي للواردات الجزائرية نحو منطقة الاورو أن ترتيب البنود السلعية خلال متوسط الفترة (2009/2005) كانت كالتالي:

احتل بند الآلات ومعدات النقل المركز الاول في واردات الجزائر من منطقة الاورو بحصة بلغت 40.3 % خلال متوسط الفترة (2009 - 2005)، ثم جاء بند المواد الخام في المركز الثاني بحصة بلغت 27.7 %، وفي المرتبة الثالثة احتل بند اغذية والحيوانات الحية بحصة 14.5 %، ويليهما في المركز الرابع المواد الكيماوية بحصة 12.1 %، وفي المرتبة الخامسة بند مصنوعات متنوعة بحصة 4 %، وجاء الوقود المعدني في المرتبة الاخيرة بحصة 1.4 %.

الشكل رقم(3-6):التركيب السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو قبل الازمة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (22)

كما نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان واردات الجزائر من الآلات ومعدات النقل انخفضت بشكل طفيف الى 4.08 مليار دولار عام 2006 مقارنة بـ 4.61 عام 2005، ثم عادت وارتفعت تدريجيا الى حوالي 7.60 مليار دولار عام 2009.

اما بالنسبة لبند المواد الخام فقد تراجعت قيمته عام 2009 الى حوالي 5.3 مليار دولار مقارنة بـ 6.80 مليار دولار عام 2008، ونفس الامر حدث مع باقي البنود السلعية حيث انخفضت قيمة الاغذية والحيوانات الحية الى قيمة 2.65 عام 2009 مقابل 3.04 مليار دولار عام 2008، وايضا قيمة المواد الكيماوية من 2.12 مليار دولار عام 2008 الى 1.88 مليار دولار عام 2009، ونفس الشيء حدث مع قيمة المصنوعات المتنوعة والوقود المعدني حيث انخفضت قيمتهما عام 2009 انخفاضا طفيفا مقارنة بعام

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

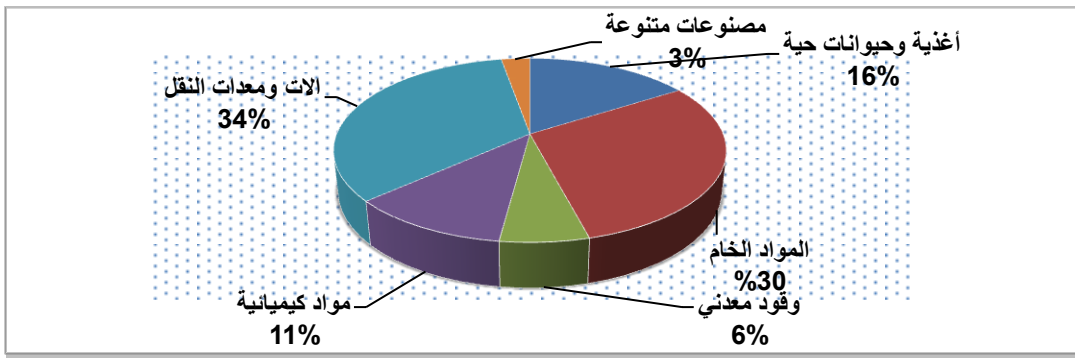
افريقيا النفطية

2008، وهذا الانخفاض راجع لتراجع اسعار البترول في عام 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية 2008، والتي اثرت بدورها على منطقة الاورو ما نتج عنه انخفاض في قدراتها التصديرية في تلك الفترة .

رابعا: تحليل الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو بعد الازمة

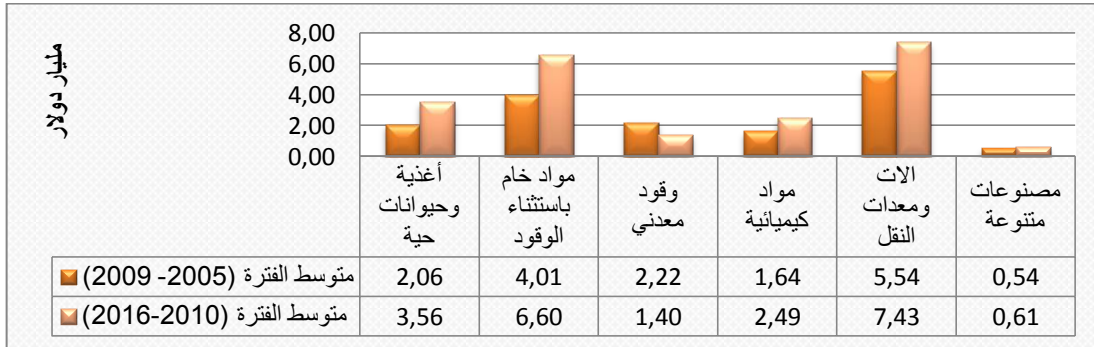
من أجل تحليل الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو بعد الازمة نستعين بالأشكال التالية:
الشكل رقم (3-7): الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو لمتوسط الفترة (2010-2016)

(2016) - بعد الازمة -



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (24)

الشكل رقم (3-8): التركيب السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو قبل وبعد الازمة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (22)

وبمقارنة حصص البنود السلعية لواردات الجزائر من منطقة الاورو قبل الازمة مع حصص البنود السلعية

لواردات الجزائر من منطقة الاورو بعد الازمة نلاحظ:

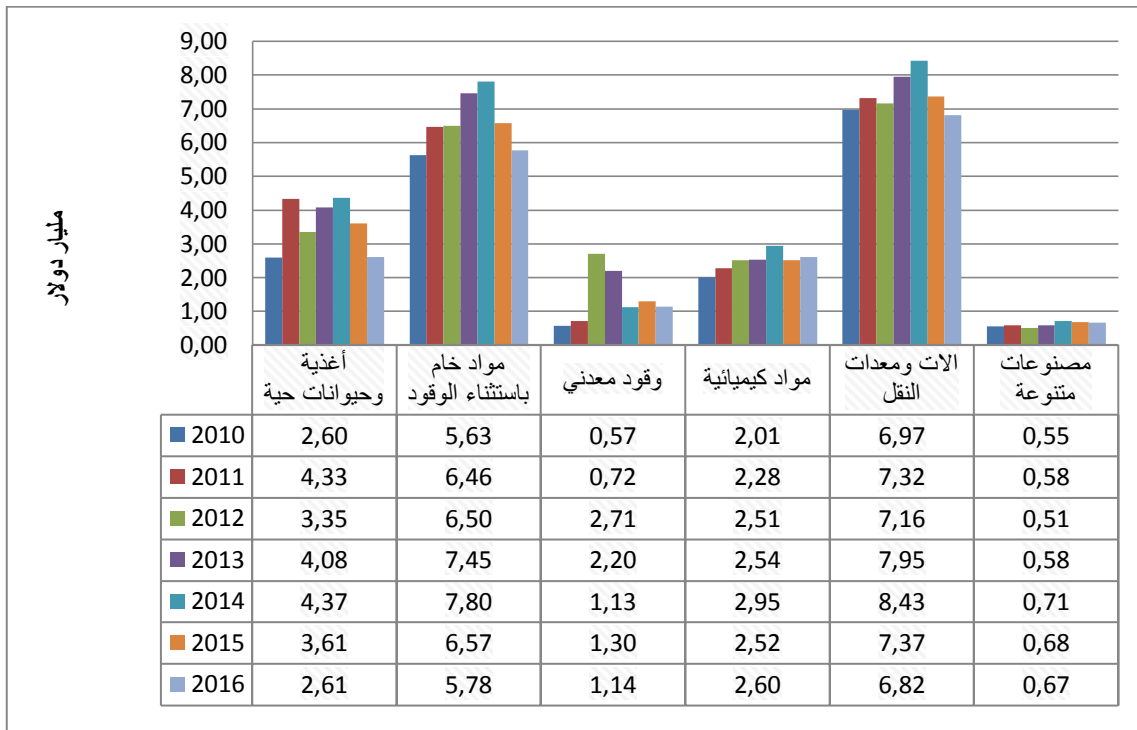
أن جميع البنود السلعية حافظت على مراكزها التي كانت قبل الازمة ماعدا بند الوقود المعدني والمصنوعات المتنوعة، حيث بقي بند الآلات ومعدات النقل يحتل المركز الاول في واردات الجزائر نحو منطقة الاورو، الا ان حصته تراجعت الى 33.81% خلال متوسط الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة مقارنة

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

ب 40.3% قبل الازمة، حيث ان هذا الانخفاض في حصته لم يرافقه انخفاض في قيمة الواردات بل بالعكس ارتفعت قيمتها من 5.54 مليار دولار قبل الازمة الى 7.4 % بعد الازمة ، كما حافظ بند المواد الخام على المركز الثاني حيث ارتفعت حصته الى 29.88%، كما ارتفعت قيمته من 4.01 مليار دولار قبل الازمة الى 6.6 مليار دولار بعد الازمة ، وارتفعت ايضا حصة بند الاغذية والحيوانات الحية الى حصة 16.02%، وارتفعت قيمته ايضا من 2.05 مليار دولار الى 3.54 مليار دولار، فيما انخفضت حصة المواد الكيماوية الى 11.30% ولكن قيمتها ارتفعت من 1.64 مليار دولار الى 2.49 مليار دولار، وتقدم الوقود المعدني الى المرتبة الخامسة بعد ان ارتفعت حصته الى 6.2% ولكن انخفضت قيمته من 2.22 مليار دولار قبل الازمة الى 1.40 مليار دولار بعدها، في حين تراجع بند المصنوعات المتنوعة الى المرتبة الاخيرة وبحصة 2.80% رغم ان قيمته ارتفعت ارتفاعا طفيفا بعد الازمة.

الشكل رقم(3-9):التركيب السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو بعد الازمة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (22)

ومن خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان واردات الجزائر من الآلات ومعدات النقل بعد الازمة ارتفعت خلال الفترة (2010-2014) حيث انخفضت قيمتها عامي 2015 و2016 من 8.43 مليار دولار عام 2014 الى 6.82 مليار دولار عام 2016.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

اما بالنسبة لبند المواد الخام ارتفعت قيمته باستمرار من 5.63 مليار دولار عام 2010 الى 7.80 مليار دولار عام 2014، ثم تراجعت لتصل الى 5.78 مليار دولار عام 2016، كما انخفضت قيمة الاغذية والحيوانات الحية الى 2.61 مليار دولار عام 2016 مقابل 4.37 مليار دولار عام 2014، أما بند المواد الكيماوية فقد تذبذبت قيمته بين الارتفاع والانخفاض ولكن بشكل طفيف حيث تراوحت ما بين 2.01 مليار دولار و2.60 مليار دولار طول الفترة (2010-2016)، اما الوقود المعدني ارتفعت قيمته الى 2.71 مليار دولار عام 2012 ثم انخفضت الى غاية 1.14 مليار دولار عام 2016، وهذا راجع لانخفاض اسعار النفط.

المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو في ظل الازمة

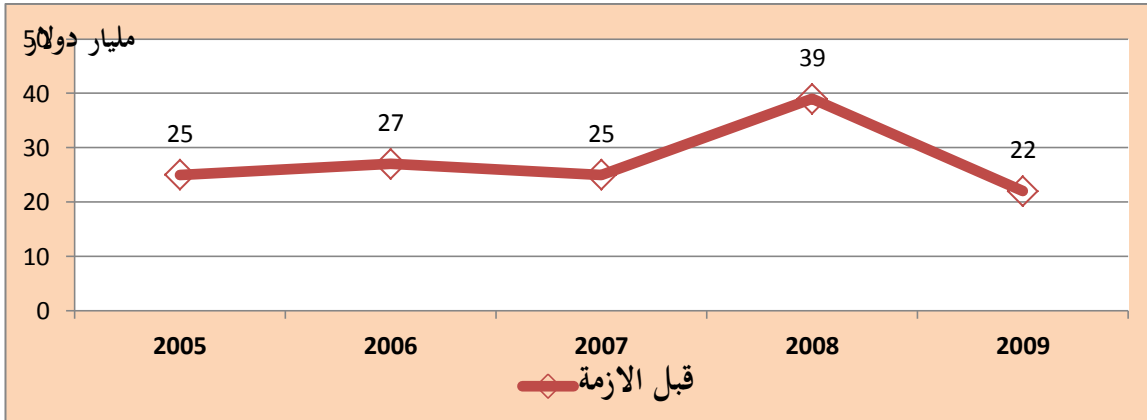
سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور قيمة الصادرات الجزائرية المتجهة لأسواق منطقة الاورو، وذلك لدراسة انعكاسات أزمة الديون السيادية التي تعيشها منطقة الاورو منذ 2010 على الصادرات الجزائرية نحوها.

أولاً: تحليل تطور الصادرات الجزائرية نحو دول منطقة الاورو مجتمعة

يوضح الشكل التالي تطور قيمة صادرات الجزائر الى منطقة الاورو قبل الازمة المالية للمنطقة، وذلك

كما يلي:

الشكل رقم (3-10): تطور قيمة صادرات الجزائر الى منطقة الاورو للفترة (2005-2009)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

- من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تطور قيمة الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو خلال الفترة (2005-2009) قبل الازمة كما يلي:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو من حوالي 25 مليار دولار عام 2005 الى حوالي 27 مليار دولار عام 2006 نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام و ارتفاع الطلب عليه في منطقة الاورو، ولكن انخفضت قيمتها بنسبة 9 % في عام 2007 الى 25 مليار دولار رغم الارتفاع المستمر في اسعار النفط، حيث يعود هذا الانخفاض لتراجع الطلب المحلي في منطقة الاورو نتيجة انخفاض معدل نمو اقتصاد منطقة الاورو من 2.8 % عام 2006 الى 2.6 % عام 2007، نتيجة الخسائر التي لحقت ببعض المؤسسات المصرفية والمالية في منطقة الاورو، لتأثر هذه الاخيرة بأزمة الرهن العقاري 2007 بالولايات المتحدة الامريكية.

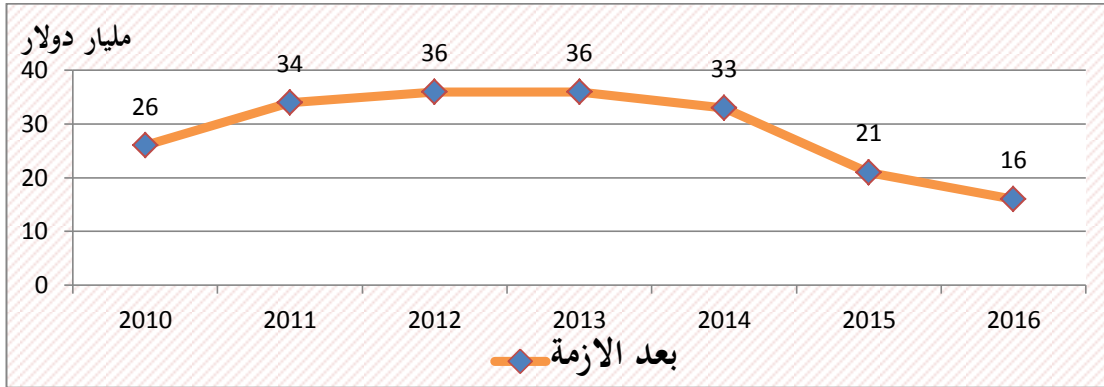
وفي 2008 ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية الى 39 مليار دولار وبنسبة زيادة تقدر ب 57.8% رغم بداية انتشار الاثار السلبية للأزمة المالية العالمية 2008 في منطقة الاورو التي نتج عنها تراجع في معدل نمو اقتصادها من 2.6 % عام 2007 الى 0.9 % عام 2008، حيث كان هذا الارتفاع ناتج عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية خلال النصف الاول من 2008 حيث تصاعدت هذه الاسعار من 88.4 دولار للبرميل الى اعلى مستوى لها 131.2 دولار للبرميل في جويلية 2008.

ولكن في 2009 انخفضت قيمة صادرات الجزائر نحو منطقة الاورو الى ادنى قيمة لها في هذه الفترة 22 مليار دولار أي بنسبة انخفاض 44.1 % مقارنة بعام 2008، ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار النفط وكذا انخفاض الطلب عليه، وباعتبار الصادرات النفطية تمثل أكثر من 98% من الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو فان هذا الانخفاض في الطلب على النفط وكذا انخفاض أسعاره عاد بالسلب على قيمة الصادرات من الجزائر لمنطقة الاورو، خاصة وان الجزائر قامت بخفض حصصها الانتاجية تطبيقا لقرار منظمة الاوبك بتخفيض حصص الانتاج من النفط ليرتفع سعره، ومن الاسباب ايضا وراء تراجع الطلب على كل بنود الصادرات الجزائرية في منطقة الاورو الى تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على هذه الاخيرة، حيث تأثرت بالخسائر التي تحملتها بعض مصارفها نتيجة للانكشاف الكبير لأصولها على سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية، ما جعل بعض دول منطقة الاورو تعاني من بعض الصعوبات في اقتصادها كاليونان والبرتغال واسبانيا وايطاليا، ما زاد من انكماش الطلب في منطقة الاورو عام 2009.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

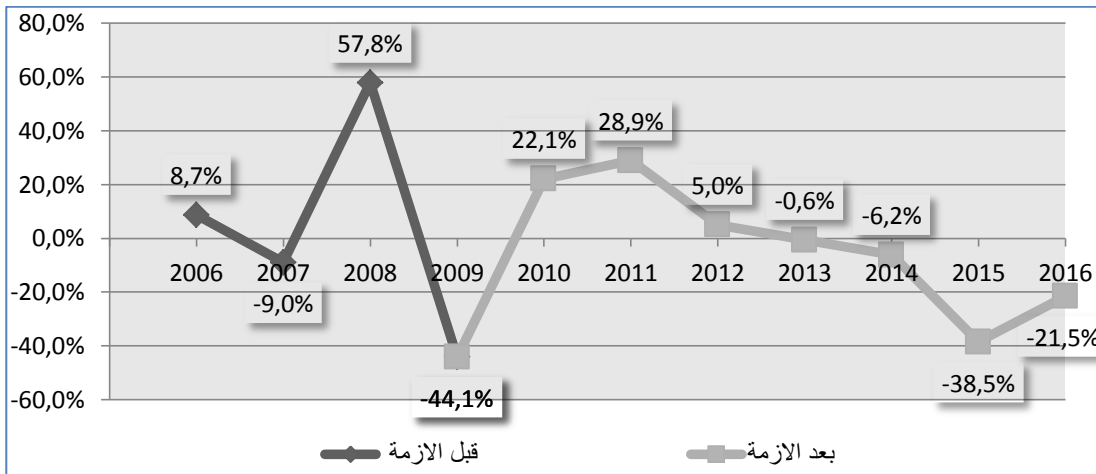
افريقيا النفطية

الشكل رقم (3-11): تطور قيمة الصادرات الجزائرية باتجاه منطقة الاورو للفترة (2010-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

الشكل رقم (3-12): معدلات نمو صادرات الجزائر نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

- من خلال الشكل رقم (3-9) والشكل رقم (3-10) نلاحظ تطور قيمة الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو خلال الفترة (2010 - 2016) بعد الازمة كما يلي:

بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة المالية العالمية 2008 التي تفاقمت أعراضها عامي 2008 و2009، ظهرت أزمة الديون السيادية الأوروبية أو ما يسمى أزمة منطقة الاورو في عام 2010، بعدما طلبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي تفعيل خطة انقاذ تتضمن قروضا لمساعدة اليونان على تجنب خطر الافلاس والتخلف عن سداد ديونها حيث ان هذا الامر هدد استقرار منطقة الاورو خاصة الخوف من انتقال هذه الازمة الى باقي دول المنطقة، لكن رغم ظهور هذه الأزمة المالية في

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

منطقة الاورو الا ان الصادرات الجزائرية نحو هذه الاخيرة سجلت ارتفاعا بنسبة 22.1 % مقارنة بعام 2009، حيث بلغت قيمتها نحو 26 مليار دولار عام 2010 مقارنة بـ 22 مليار دولار عام 2009، ويرجع ذلك الى التبعات السلبية لازمة المالية العالمية في عام 2009 كما قلنا سابقا، وايضا الى ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الطلب عليه في عام 2010.

رغم تفاقم حدة الازمة المالية لمنطقة الاورو في عام 2011 الا ان قيمة الصادرات الجزائرية اليها ارتفعت بمعدل 28.9 % مقارنة بعام 2010 لتبلغ حوالي 34 مليار دولار، ويرجع هذا الارتفاع الى التطورات الايجابية في السوق النفطية العالمية حيث سجل النفط مستويات قياسية سواء في الاسعار او في الطلب اذ وصل سعر البرميل الى 107.5 دولار للبرميل مقارنة مع 77.4 دولار للبرميل في عام 2010.

وفي 2012 استمرت الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو بالارتفاع ولكن بمعدل طفيف 5% مقارنة بعام 2011 لتبلغ قيمتها 36 مليار دولار، رغم بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة الا أن الطلب تراجع في منطقة الاورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية وما ترتب عنها من السياسات التقشفية المتبعة فيها لمحاولة الخروج من الازمة.

لاحظنا من خلال الشكل اعلاه ان الصادرات الجزائرية تراجعت في عام 2013 بنسبة ضعيفة 0.6%، نتيجة ضعف طلب منطقة الاورو على صادراتها لتبني هذه الاخيرة تدابير التقشف المالي وتقليص الاجور وارتفاع معدلات البطالة في الدول التي تعاني من الازمة، الى جانب الانخفاض النسبي لأسعار النفط من 109.5 دولار للبرميل عام 2012 الى 105.9 دولار للبرميل عام 2013.

انخفضت الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو من 36 مليار دولار في عام 2013 الى 33 مليار دولار عام 2014 بنسبة انخفاض 6.3%، ويرجع ذلك لانخفاض الطلب في منطقة الاورو نتيجة تراجع الانفاق العام فيها بسبب ارتفاع حدة البطالة التي خفضت من الاستهلاك وكذا التدابير التقشفية التي فرضت على الدول مصدر الازمة وايضا معانات دول المنطقة من شح السيولة الذي ترتب عنه تضائل الموارد المالية المتاحة لتمويل تجارتها الخارجية، بالإضافة لاستمرار انخفاض اسعار البترول وكذا اسعار السلع الغذائية المصدرة.

سجلت قيمة الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو في عام 2015 انخفاضا بلغت نسبته حوالي 38.5% لتبلغ قيمتها بذلك 21 مليار دولار مقارنة بـ 33 مليار دولار عام 2014، وقد جاء ذلك لسياسة التسيير الكمي المتبعة في منطقة الاورو في 2015 والتي عملت على خفض الأورو من أجل الحد من الواردات في منطقة الاورو، الامر الذي صاحبه انخفاض أسعار جل صادرات الجزائر للمنطقة، حيث انخفض سعر

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

البترول بصورة رهيبية الى حوالي من 30 دولار للبرميل في بعض الفترات خلال عام 2015، كما انخفضت أيضا أسعار المواد الاولية والغذاء والمعادن وعليه تضافرت كل تلك العوامل في خفض صادرات الجزائر نحو المنطقة.

وفي عام 2016 ساهمت نفس العوامل السابقة الذكر في استمرار انخفاض الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو الى ادنى قيمة لها مقارنة بباقي قيم الصادرات المحققة خلال الفترة (2005-2016) حيث بلغت 16 مليار دولار وبنسبة انخفاض 21.5% مقارنة بعام 2015.

ثانيا: تحليل تطور الصادرات الجزائرية نحو أهم زبائنها من منطقة الاورو

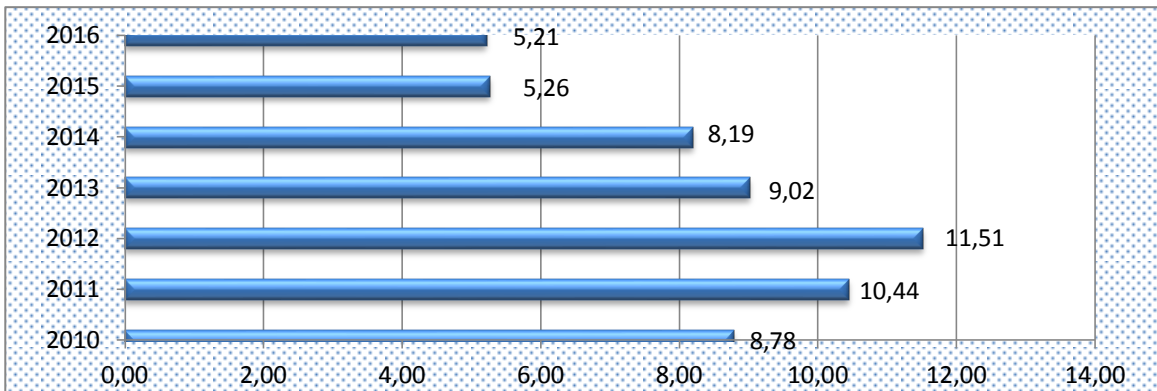
بعد دراستنا لاتجاهات الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو وجدنا ان اهم زبائنها من منطقة الاورو هم: ايطاليا، اسبانيا، فرنسا، هولندا، حيث تعتبر كل من ايطاليا واسبانيا والبرتغال تعتبر الدول مصدر الازمة في منطقة الاورو.

1. ايطاليا:

تعد ايطاليا ثالث قوة اقتصادية في منطقة الاورو، الا انها من بين دول منطقة الاورو التي عانت من ازمة الديون السيادية، وعليه يمكننا الشكل التالي من معرفة تطور الصادرات الجزائرية نحو ايطاليا في خضم الازمة المالية التي تعيشها وذلك كما يلي:

الشكل رقم(3-13): صادرات الجزائر نحو ايطاليا في الفترة (2010-2016)

(الوحدة مليار دولار)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(02)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان صادرات الجزائر نحو ايطاليا ارتفعت خلال السنوات 2010، 2011، 2012، بقيمة 8.78 مليار دولار، 10.44 مليار دولار، 11.51 مليار دولار على الترتيب رغم ظهور الازمة المالية في ايطاليا في أواخر عام 2011 واتباعها لإجراءات التقشف التي فرضها عليها الاتحاد

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

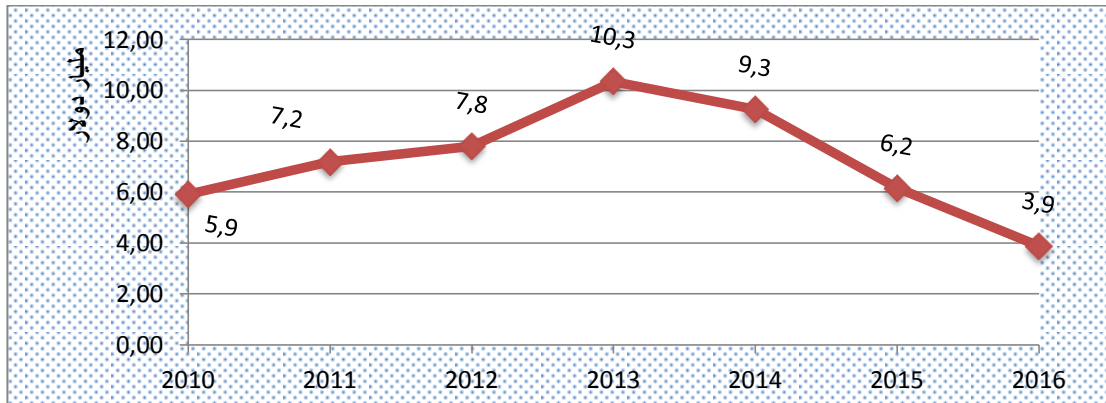
افريقيا النفطية

الأوروبي لمحاولة الخروج من الأزمة، ولكن ارتفاع أسعار البترول غطى على انخفاض الطلب الإيطالي على الصادرات الجزائرية، ولكن في عام 2013 تراجع قيمة الصادرات الجزائرية نحو إيطاليا لتبلغ 9.02 مليار دولار، واستمر هذا الانخفاض إلى عام 2016 حيث بلغت قيمتها أدنى مستوى لها بعد الأزمة وذلك بقيمة 5.21 مليار دولار، ويرجع السبب للتدابير التقشفية الجديدة الصارمة المتخذة من طرف الحكومة الإيطالية لأن خطط التقشف الأولى لم تقم بتخفيض ديون إيطاليا، وعليه تم تخفيض الأجور والزيادة في الضرائب وتخفيض المعاشات... الخ، الأمر الذي خفض من الإنفاق الاستهلاكي وأيضا ارتفاع نسبة البطالة التي لامست في 2013 مستوى قياسيا بلغ 12.2%، بالإضافة إلى برنامج التسيير الكمي الذي اتبعته منطقة الأورو للحد من الواردات وبالتالي أثر هذا الأمر على صادرات الجزائر نحو إيطاليا بالسلب.

2. اسبانيا

تعد اسبانيا رابع قوة اقتصادية في منطقة الأورو، وهي بدورها عانت من أزمة الديون السيادية والتي أعلنت عنها الحكومة الإسبانية في جوان 2012 بعد طلب رسمي للحصول على قرض إنقاذ مالي لقطاعها المصرفي والذي تم الموافقة عليه من منطقة الأورو، وعليه يمكننا الشكل التالي من إبراز تطور صادرات الجزائر نحو اسبانيا بعد الأزمة كما يلي:

الشكل رقم (3-14): صادرات الجزائر نحو اسبانيا (2010-2016)



المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان صادرات الجزائر نحو اسبانيا ارتفعت خلال السنوات من 2010 حتى 2013 بمعدلات نمو منخفضة ويرجع ذلك لانخفاض الطلب في اسبانيا على صادرات الجزائر نتيجة خطط التقشف المتبعة فيها لخفض الإنفاق، حيث خفضت رواتب الموظفين بنسبة 5%، ورفعت من قيمة الضرائب، وأصلحت نظام المعاشات التقاعدية بزيادة سن التقاعد القانوني تدريجيا من 65 إلى 67 سنة والتشدد في شروط التقاعد المبكر وجعل التقاعد الجزئي أكثر تكلفة... الخ، وعليه كان هذا الارتفاع ناتج

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

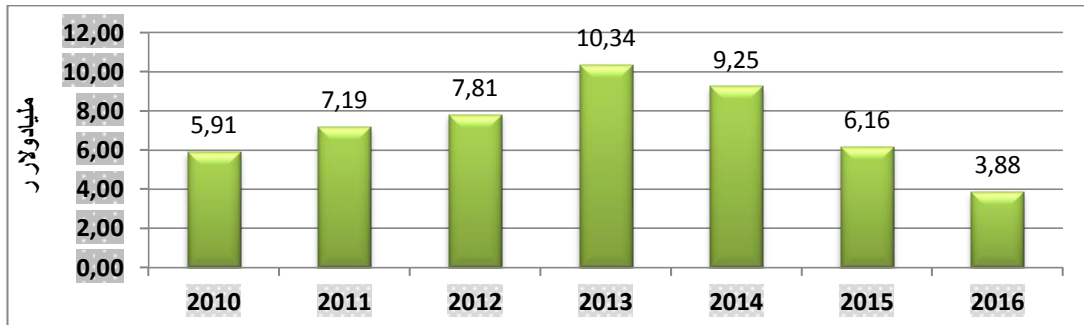
افريقيا النفطية

عن ان الزيادة في اسعار النفط هي وراء ارتفاع قيمة الصادرات خلال هذه الفترة، ولكن في 2014، 2015، 2016 انخفضت قيمة الصادرات بشكل مستمر من 10.3 مليار دولار عام 2013 الى 3.9 مليار دولار عام 2016 نتيجة برنامج التسيير الكمي الذي اتبعته منطقة الاورو للحد من الواردات، بالإضافة الى انخفاض اسعار البترول والانخفاض في الطلب الاسباني على الصادرات الجزائرية لإجراءات التقشف التي بقيت متبعة وإصلاح قوانين العمل التي خفضت من الانفاق على الاستهلاك.

3. فرنسا

اقتصاد فرنسا هو ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، وهي تعمل جاهدة على حل الازمة في منطقة الاورو خوفا من التداعيات السلبية لهذه الازمة على اقتصادها وعلى المنطقة ككل، وعليه سنحاول من خلال الشكل التالي دراسة تطور قيمة صادرات الجزائر نحو فرنسا في ظل هذه الازمة.

الشكل رقم(3-15): صادرات الجزائر نحو فرنسا(2010-2016)



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(02)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ارتفاع الصادرات الجزائرية طول الفترة (2010-2013) حيث بلغت 5.91 مليار دولار عام 2010 لترتفع الى الضعف أي 10.34 عام 2013، وهذا راجع لان فرنسا لم تعاني في هذه الفترة من آثار أزمة الديون السيادية في منطقة الاورو بالإضافة الى ارتفاع اسعار البترول في هذه الفترة.

وفي 2014 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية نحو فرنسا الى 9.25 مليار دولار مقارنة بـ 10.34 مليار دولار عام 2013 ثم واصلت الانخفاض الى لتبلغ 3.88 مليار دولار في عام 2016، نتيجة برنامج التسيير الكمي الذي في منطقة الاورو لتحفيز صادراتها وخفض واردتها وبالتالي تراجع صادرات الجزائر نحو فرنسا، بالإضافة الى انخفاض اسعار البترول.

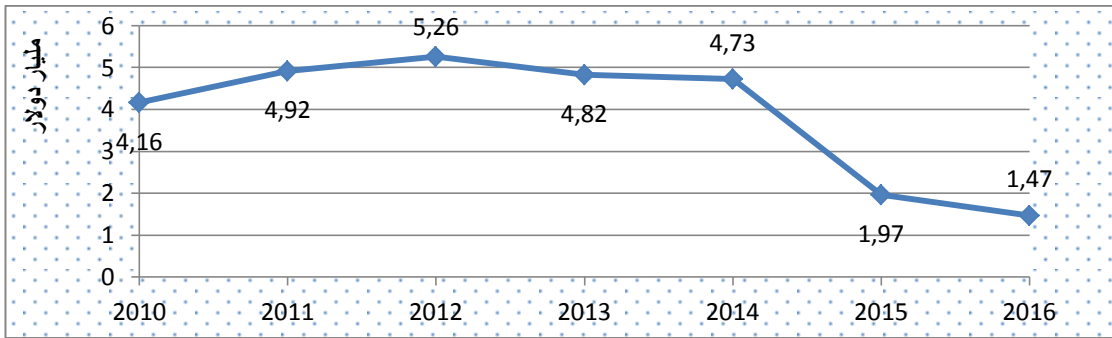
4. هولندا

من أجل تحليل تطور قيمة صادرات الجزائر نحو هولندا نستعين بالشكل التالي:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الشكل رقم(3-16): صادرات الجزائر نحو هولندا(2010 - 2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(02)

من خلال الشكل اعلاه لاحظنا ان الصادرات الجزائرية اتجاه هولندا ارتفعت تدريجيا من 4.16 مليار دولار عام 2010 الى 5.26 مليار دولار عام 2012، ثم انخفضت بشكل طفيف في عام 2013 الى 4.82 مليار دولار لتستمر في الانخفاض تدريجيا الى 1.47 مليار دولار عام 2016، ويرجع ذلك لتداعيات أزمة الديون السيادية على باقي أعضاء منطقة الأورو، وكذلك لانخفاض اسعار النفط في هذه الفترة، خاصة وكما قلنا سابقا ان الجزائر من الدول النفطية التي تشكل صادراتها منه أكثر من 95 %.

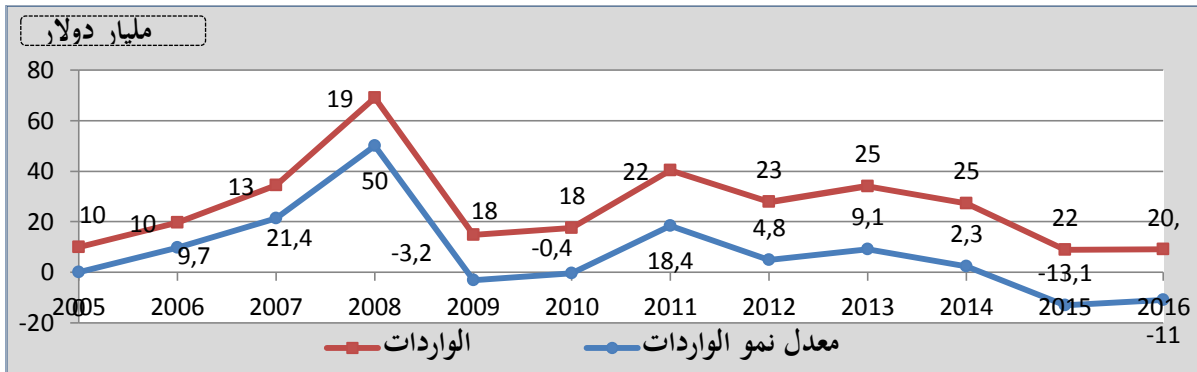
المطلب الرابع: تطور الواردات الجزائرية والميزان التجاري مع منطقة الأورو

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة انعكاسات أزمة الديون السيادية التي تعيشها منطقة الأورو منذ 2010 على قيمة واردات الجزائر من المنطقة.

أولا: تحليل تطور الواردات الجزائرية من منطقة الأورو مجتمعة

لتحليل أداء الواردات الجزائرية اتجاه دول منطقة الأورو، نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-17): الواردات الجزائرية من منطقة الأورو ومعدلات نموها(2005 - 2016)



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(02)

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الاورو خلال الفترة (2005-

2009) قبل الازمة كما يلي:

ارتفعت قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو من حوالي 10 مليار دولار عام 2005 الى حوالي 19 مليار دولار عام 2008، ثم انخفضت قيمتها الى نحو 18 مليار دولار عام 2009 أي بنسبة 3.2 %، حيث يعود هذا لانخفاض صادرات منطقة الاورو نتيجة الخسائر التي لحقت ببعض المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة لتأثر هذه الاخيرة بالأزمة المالية العالمية 2008.

كما يظهر لنا الشكل أعلاه تطور قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الاورو خلال الفترة (2010-

2016) بعد الازمة ما يلي:

ارتفعت قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الاورو بشكل طفيف في عام 2010، وفي عام 2011 تفاقمت حدة الازمة الا ان قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الاورو ارتفعت بمعدل 18.4 % مقارنة بعام 2010 لتبلغ حوالي 22 مليار دولار، ويرجع هذا للزيادة في الانفاق العام نظرا لارتفاع اسعار النفط لمستويات قياسية مما حسن من الدخل الاجمالي للدول النفطية، خاصة وان الحكومة الجزائرية رفعت بشكل كبير الأجور في عام 2011، وبالتالي ادى هذا لزيادة الطلب في الجزائر على الواردات، وباعتبار منطقة الاورو الشريك التجاري الرئيسي خاصة في ظل الشراكة الاورو جزائرية فان الطلب يتم تغطية أغلبيته من منتجات منطقة الاورو.

في 2012 انخفضت قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الاورو وذلك نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية

وما ترتب عنها من شح السيولة وتمويل تجارتها الخارجية.

وفي عام 2013 ارتفعت واردات الجزائر من منطقة الاورو الى 25 مليار دولار مقارنة بعام 2012، نتيجة

ارتفاع الطلب الخارجي، ثم عادت وانخفضت عام 2014 الى 24.5 مليار دولار وواصلت الانخفاض خلال عامي 2015 و2016 الى قيمة 22 مليار دولار و20 مليار دولار على الترتيب، نتيجة انخفاض الطلب الجزائري على منطقة الاورو لارتفاع قيمة الاورو ما أدى الى رفع أسعار صادرات منطقة الاورو وازعاف قدرتها التنافسية، وايضا يرجع انخفاض الطلب الى السياسات التقشفية التي تبعتها الجزائر او ما سمي بترشيد النفقات خلال هذه الفترة، لتراجع مداخل البترول التي انخفضت اسعاره الى مستويات متدنية جدا، في حين تعتمد ميزانية الدولة على الطاقة بنسبة 60 %، كما تشكل صادرات النفط والغاز نحو 95 % من إجمالي صادراتها، ما اضطرها إلى تقليص نفقاتها، وعليه قامت الحكومة الجزائرية في عام 2015 بفرض ضرائب جديدة وإقرار زيادات في تسعيرات الماء والكهرباء والبنزين، الامر الذي اثر بالسلب على مستوى

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

المعيشة وعلى القدرة الشرائية في الجزائر، كما جمدت الجزائر عدة مشروعات في البنية التحتية لتخفيف الضغوط المالية وبالتالي ساهم كل ذلك في خفض قيمة وكمية المنتجات المستوردة من منطقة الأورو.

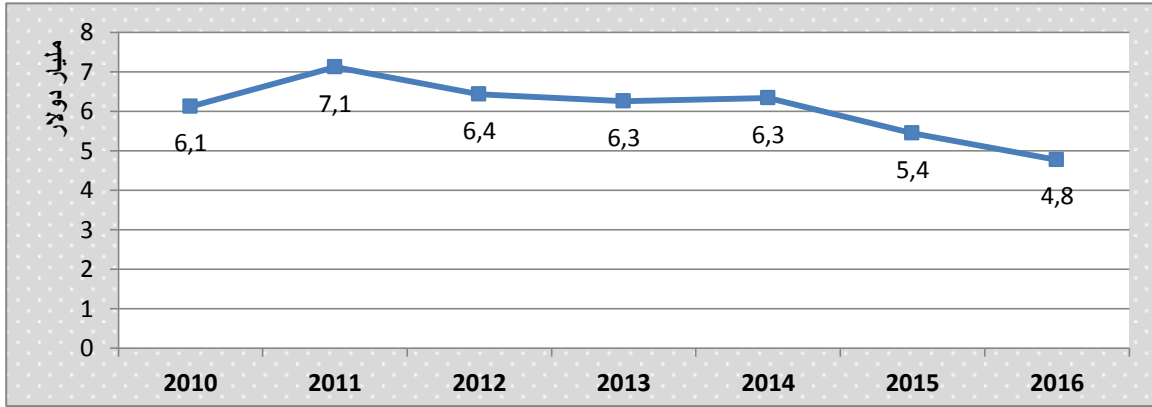
ثانيا: تحليل تطور الواردات الجزائرية من أهم مورديها من منطقة الأورو

تستورد الجزائر ما يقارب 82% من وارداتها من منطقة الأورو من اربعة شركاء تجاريين هم كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا، وسنحاول في ما يلي تحليل تطور قيمة هذه الواردات الجزائرية من هذه الدول بعد الازمة التي تعاني منها إيطاليا وإسبانيا وأثرت على فرنسا وألمانيا.

1. فرنسا

من اجل تحليل تطور قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا سنستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم(3-18): واردات الجزائر من فرنسا للفترة (2010 – 2016)



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(02)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان واردات الجزائر من فرنسا ارتفعت من 6.1 مليار دولار عام 2010 الى 7.1 مليار دولار عام 2011، ثم انخفضت في 2012 الى 6.4 مليار دولار لتواصل الانخفاض تدريجيا الى غاية 4.8 مليار دولار عام 2016، ويرجع ذلك لانخفاض اسعار البترول وما نتج عنه من تدابير تقشف في الجزائر للحد من الواردات كما قلنا سابقا.

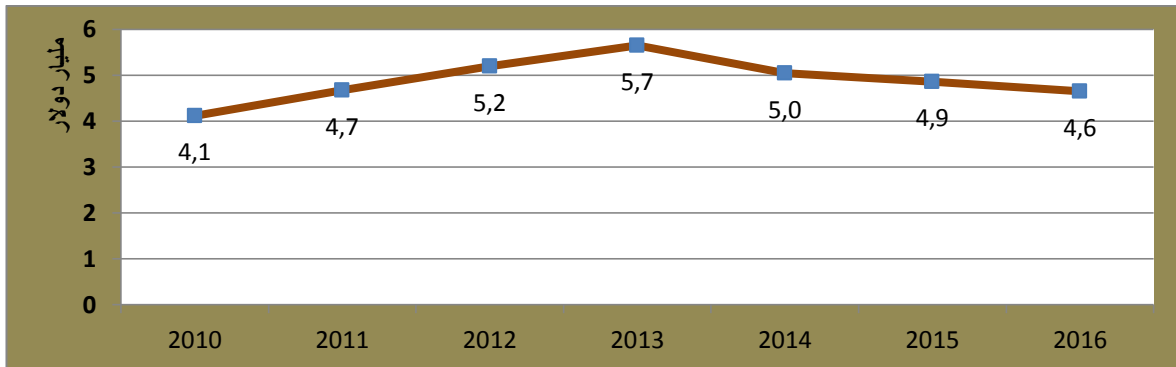
2. ايطاليا

من اجل تحليل تطور قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا سنستعين بالشكل التالي:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الشكل رقم(3-19): واردات الجزائر من ايطاليا (2010-2016)



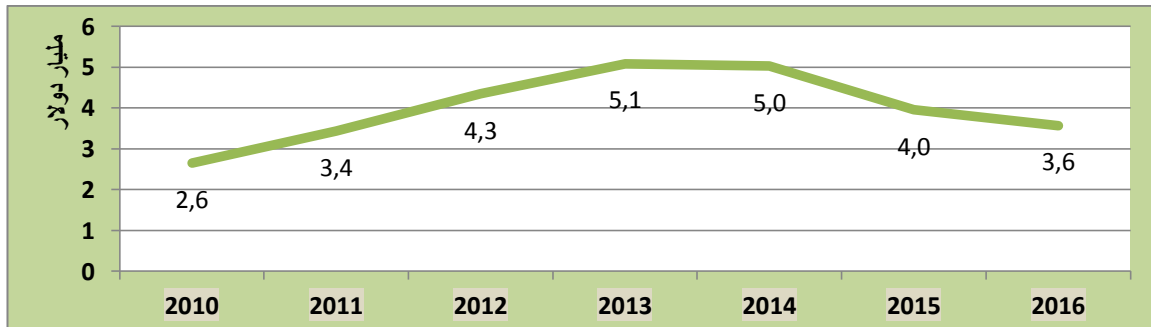
المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(02)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان قيمة واردات الجزائر من ايطاليا ارتفعت تدريجيا من 4.1 مليار دولار عام 2010 الى 5.7 مليار دولار عام 2013، ولكن انخفضت بعدها تدريجيا الى 4.1 مليار دولار عام 2016، ويرجع ذلك أيضا لانخفاض اسعار البترول وما نتج عنه من تدابير تقشف في الجزائر للحد من الواردات.

3. اسبانيا

من اجل تحليل تطور قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا سنستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم(3-20): واردات الجزائر من اسبانيا (2010-2016)



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(02)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان قيمة واردات الجزائر من اسبانيا ارتفعت تدريجيا من 2.6 مليار دولار عام 2010 الى 5.1 مليار دولار عام 2013، ولكن انخفضت بعدها تدريجيا الى 3.6 مليار دولار عام 2016، ويعود هذا التراجع لانخفاض اسعار البترول وما نتج عنه من تدابير تقشف في الجزائر للحد من الواردات.

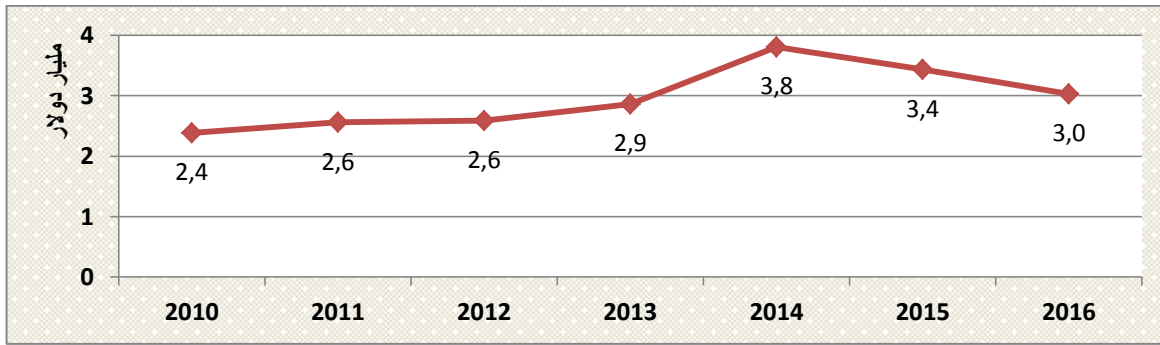
4. ألمانيا

من اجل تحليل تطور قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا سنستعين بالشكل التالي:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الشكل رقم(3-21): واردات الجزائر من ألمانيا(2010 – 2016)



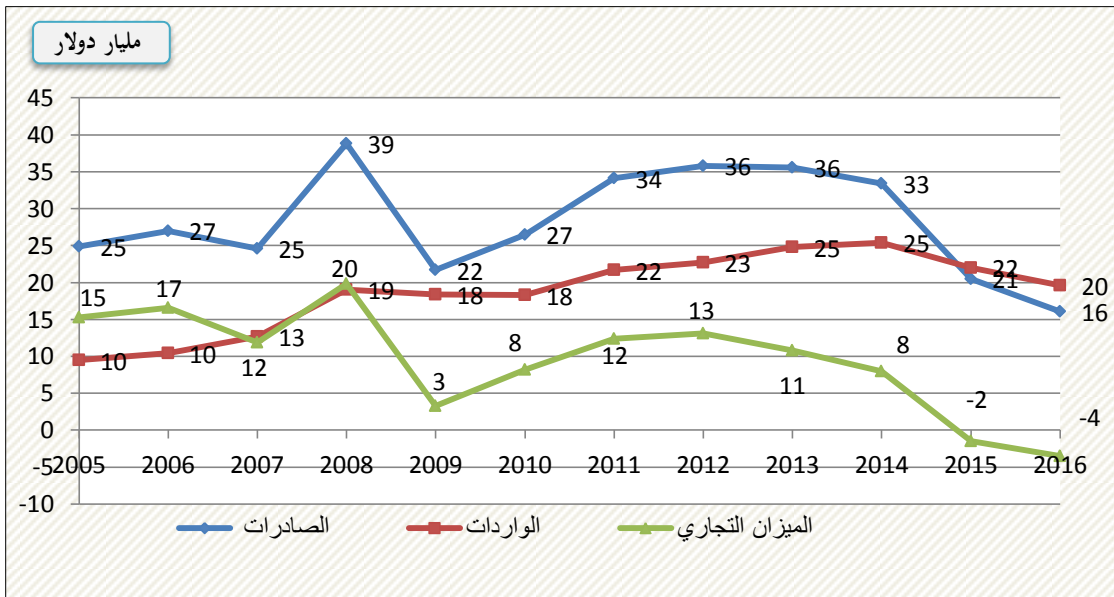
المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(02)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان قيمة واردات الجزائر من ألمانيا ارتفعت تدريجيا من 2.4 مليار دولار عام 2010 الى 3.8 مليار دولار عام 2014، ولكن انخفضت بعدها تدريجيا الى 3 مليار دولار عام 2016، وهذا الانخفاض راجع ايضا لانخفاض اسعار البترول وما نتج عنه من تدابير تقشف في الجزائر للحد من الواردات.

ثالثا: تحليل تطور الميزان للمبادلات التجارية الجزائرية مع منطقة الاورو

يوضح الشكل ادناه تطور الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الاورو، والذي سنحاول معرفة مدى تغطية الصادرات للواردات الجزائرية مع منطقة الاورو في ظل أزمة الديون السيادية في منطقة الاورو.

الشكل رقم(3-22): الميزان التجاري الجزائري نحو منطقة الاورو



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(02)

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

سجل الميزان التجاري الجزائري نحو منطقة الاورو فائضا طول الفترة (2005-2009) التي سبقت الازمة المالية الاوروبية، وحافظ على تسجيل هذا الفائض بعد الازمة وبقيم مختلفة خلال السنوات من 2010 الى 2014، بينما سجل في عام 2015 عجزا بقيمة 1.5 مليار دولار مقابل تسجيله لفائض عام 2014 بقيمة 8 مليار دولار، بسبب تراجع الصادرات النفطية، وفي 2016 ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الى حوالي 4 مليار دولار، بسبب تراجع صادرات الجزائر نحو منطقة الاورو والتي بلغت 16 مليار دولار عام 2016 بينما بلغ حجم الواردات 20 مليار دولار وذلك رغم تراجع قيمة الواردات من 22 مليار دولار عام 2015 بعد اتخاذ الحكومة اجراءات لتقليص الواردات ولكن تراجع قيمة الصادرات من حوالي 21 مليار دولار عام 2015 الى 16 مليار دولار عام 2016 تسبب في ارتفاع عجز الميزان التجاري.

المبحث الرابع: أداء التجارة الخارجية لليبيا نحو منطقة الأورو في ظل أزمة ديونها السيادية

عقب رفع الحظر الدولي في منتصف عام 1999 على ليبيا، بدأت هذه الاخيرة باتخاذ خطوات جادة نحو الانفتاح الاقتصادي مع معظم دول العالم بصورة رسمية ومعلنة، الامر الذي ترتب عليه اعادة ترتيب اولويات السياسات الاقتصادية والتجارية الليبية لتتجه نحو دول العالم.¹ وعلى رأسها العلاقات التجارية مع دول الاتحاد الاوروبي بصفة عامة ومنطقة الاورو بصفة خاصة، ولكن منذ 2010 عانت منطقة الاورو من ازمة مالية بسبب ديونها السيادية، الامر الذي يمكن ان يكون له تداعيات على التجارة الخارجية بين منطقة الاورو وليبيا، وبناءا عليه سنتناول في هذا المبحث انعكاسات ازمة الديون السيادية على التجارة الخارجية لليبيا مع منطقة الاورو وذلك من خلال تحليل أداء التجارة الخارجية لليبيا نحو منطقة الاورو قبل الازمة وبعدها.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات ليبيا من منطقة الأورو في ظل الأزمة

من خلال التحليل التالي يمكننا معرفة وزن منطقة الاورو في الصادرات الاجمالية لليبيا، وكذا التغيرات في هذه الحصة بعد ازمة الديون السيادية لمنطقة الاورو، وسيتم ذلك كما يلي:

أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات ليبيا نحو دول منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى

لمعرفة حجم اتجاهات صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو وايضا ان تغيرت ام لا بعد ازمة منطقة الاورو، سنقوم بمقارنة حصة منطقة الاورو بحصة باقي المناطق الجغرافية من اجمالي صادرات ليبيا في الفترة التي سبقت الازمة (2005-2009) مع الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة، وسيتم ذلك من خلال الجدول التالي:

¹وزارة التجارة والصناعة المصرية، قطاع الاتفاقات التجارية، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر

العربية والجمهورية العربية الليبية الشعبية، مصر، دون تاريخ، ص 10

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الجدول رقم (3-10): التوزيع الجغرافي لصادرات ليبيا نحو أهم المناطق الجغرافية في العالم
الفترة (2005-2016)

الوحدة: نسبة مئوية

قبل الازمة	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة (2005-2009)		
منطقة الاورو	74,9	71,8	72,8	72,6	72,5	72,9		
الدول العربية	2,8	2,5	3,1	3,3	2,5	2,8		
افريقيا (خارج الدول العربية)	0,0	1,0	0,1	0,1	0,1	0,3		
اسيا (خارج الدول العربية)	10,0	11,2	8,1	6,5	11,3	9,4		
الولايات المتحدة الامريكية	5,4	6,5	7,7	6,9	5,2	6,3		
امريكا اللاتينية	0,1	0,7	2,2	2,3	2,2	1,5		
اوروبا (خارج منطقة الاورو)	6,2	6,2	6,0	8,5	6,0	6,6		
باقي دول العالم	0,5	0,2	0,0	0,0	0,1	0,1		
المجموع	100	100	100	100	100	100		
بعد الازمة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة (2010-2016)
منطقة الاورو	74,3	73,4	66,0	66,9	75,7	70,6	50,0	65,8
الدول العربية	1,7	0,7	2,8	3,6	4,5	13,1	30,6	10,9
افريقيا (خارج الدول العربية)	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	0,2	0,1	0,1
اسيا (خارج الدول العربية)	12,8	15,8	17,7	11,8	9,5	12,4	11,4	12,6
الولايات المتحدة الامريكية	4,5	3,6	4,3	6,1	1,1	1,4	2,6	3,1
امريكا اللاتينية	0,3	0,0	0,0	0,6	0,0	0,0	0,3	0,2
اوروبا (خارج منطقة الاورو)	5,6	5,2	7,2	9,0	9,1	2,3	5,0	6,5
باقي دول العالم	0,7	1,1	2,0	1,9	0,0	0,1	0,1	0,8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (26)

- تشير بيانات* التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية للفترة (2005-2009) أي قبل الازمة المالية الأوروبية: أن اتجاه الصادرات الليبية تركز في اتجاه واحد هو منطقة الأورو بحصة 72.9% من إجمالي صادرات ليبيا خلال متوسط الفترة (2005-2009)، حيث تراوحت حصتها طول هذه الفترة بين 71% و74%، وعليه تعتبر منطقة الأورو الشريك التجاري الاول والرئيسي لصادرات ليبيا، أما باقي الشركاء التجاريين فكانت حصصهم ضعيفة جدا مقارنة بمنطقة الاورو.

* جميع بيانات التجارة الخارجية الليبية أخذت من البيانات المصريح بها من الشريك التجاري لليبيا للمنظمة العالمية للتجارة TIC.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

- ومقارنة بيانات التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية للفترة (2010-2016) بعد الازمة ببيانات التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية للفترة (2005-2009) قبل الازمة، نلاحظ ان الصادرات الليبية لازالت تتجه معظمها نحو منطقة الاورو رغم ازمة الديون السيادية التي تعاني منها المنطقة، ولكن حصة صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو من اجمالي صادرات ليبيا انخفضت بعد الازمة الى 65.8% حسب متوسط الفترة (2010-2016)، نتيجة تراجع صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو في عام 2012 و 2013 الى حوالي 66% وفي 2016 الى 50% مقارنة بحصة 72% قبل الازمة، في المقابل حدث تغير في حصص باقي الشركاء التجاريين بعد الازمة، حيث ارتفعت حصة دول اسيا الى 12.6% بعد الازمة مقارنة بـ 9.4% قبل الازمة، وارتفعت ايضا حصة الدول العربية الى 10.9% بعد الازمة مقارنة بـ 2.8% قبلها، أما الولايات المتحدة الامريكية وامريكا اللاتينية وافريقيا فقد انخفضت حصتهم بعد الازمة فيما حافظت اوروبا على نفس الحصة.

بعد تحليل اتجاهات صادرات ليبيا نحو العالم، وجدنا ان منطقة الاورو هي المتعامل الاول والشريك التجاري الرئيسي لها، ورغم الازمة المالية التي تعاني منها منطقة الاورو الا انه بقيت صادرات ليبيا تتجه نحوها.

ثانيا: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات ليبيا نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو

يمكننا تحليل اتجاهات صادرات ليبيا داخل منطقة الاورو من معرفة أم زبائن ليبيا من منطقة الاورو وكذا التغيرات الممكنة في حصص دول منطقة الاورو بعد الازمة المالية خاصة بالنسبة للدول التي تعاني منها، وذلك بمقارنة حصص دول منطقة الاورو من صادرات ليبيا قبل وبعد الازمة، وسيتم ذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الجدول رقم (3-11): صادرات ليبيا نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو

الوحدة : نسبة مئوية

متوسط الفترة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	متوسط الفترة	2009	2008	2007	2006	2005	
41,6	42,0	46,1	38,2	37,6	42,4	40,3	44,6	48,5	51,7	46,6	49,0	46,4	49,0	ايطاليا
16,4	12,9	16,2	14,5	21,7	18,2	20,2	11,3	18,5	14,3	17,9	17,3	21,3	21,6	المانيا
10,7	19,6	8,1	7,3	8,9	11,0	7,5	12,2	11,5	10,8	10,1	10,6	12,9	13,1	اسبانيا
15,0	11,7	11,4	15,6	14,9	14,1	20,2	17,2	9,6	11,4	11,0	8,9	8,2	8,7	فرنسا
4,5	3,1	3,6	5,7	5,3	5,6	3,2	5,1	4,3	4,4	5,9	4,1	3,6	3,4	اليونان
5,3	2,6	7,3	9,6	7,2	4,3	3,8	2,5	2,5	1,9	2,7	2,8	3,2	1,8	هولندا
0,7	0,0	0,1	0,0	0,5	1,3	0,1	2,7	2,3	1,7	3,2	3,2	2,0	1,6	البرتغال
3,9	7,4	4,9	5,1	2,2	2,1	3,0	2,7	1,7	1,8	1,4	2,9	2,0	0,6	النمسا
0,9	0,0	0,0	3,1	0,8	0,6	0,9	1,2	0,5	1,3	0,5	0,5	0,0	0,0	ايرلندا
0,3	0,2	0,3	0,1	0,2	0,2	0,7	0,2	0,3	0,3	0,1	0,6	0,4	0,3	بلجيكا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	0,2	0,3	0,1	0,0	0,0	سلوفينيا
0,3	0,3	0,8	0,2	0,5	0,3	0,1	0,2	0,1	0,1	0,2	0,0	0,0	0,0	مالطا
0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	قبرص
0,3	0,1	1,2	0,6	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	بلغاريا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	فلندا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	إستونيا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	سلوفاكيا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	ليتوانيا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	لوكسمبورغ
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (27)

من خلال بيانات الجدول اعلاه لصادرات ليبيا نحو دول منطقة الاورو قبل وبعد الازمة نلاحظ ما يلي:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

1. تبين بيانات الفترة (2005-2009) قبل الازمة المالية لمنطقة الاورو:

- أن 99% من صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو اتجهت نحو ثمانية شركاء تجاريين هم ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، فرنسا، اليونان وهولندا والبرتغال والنمسا.

- اتجهت الحصة الاكبر من صادرات ليبيا الى المنطقة نحو ايطاليا وذلك بنسبة 48.5% حسب متوسط الفترة (2005-2009)، تليها المانيا في المرتبة الثانية بحصة 18.5% ثم اسبانيا بحصة 11.5% ثم فرنسا بحصة 9.6%.

- أما حصص كل من اليونان وهولندا والبرتغال والنمسا من صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو فكانت ضعيفة جدا، حيث كانت نسبهم على الترتيب كالتالي: 4.3%، 2.5%، 2.3%، 1.7%، خلال متوسط هذه الفترة.

- وبالنسبة لباقي دول منطقة الاورو كان اتجاه الصادرات لىبية نحوهم معدومة.

2. تبين بيانات الفترة (2010-2016) بعد الازمة المالية لمنطقة الاورو:

- ان 98% من صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو اتجهت نحو سبعة شركاء تجاريين هم ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، فرنسا، اليونان وهولندا والنمسا، حيث تراجع حصة صادرات ليبيا بعد الازمة الى البرتغال الى نسبة شبه معدومة.

- حافظت ايطاليا بعد الازمة على مركزها كأول زبون لىبيا مقارنة بباقي الشركاء التجاريين من منطقة الاورو رغم تراجع حصتها الى 41.6% حسب متوسط الفترة (2010-2016) مقارنة بـ 48.5%، وهذا التراجع ناتج عن خطط التقشف التي اتبعتها ايطاليا للخروج من ازمته المالية في تلك الفترة.

- المانيا ايضا حافظت على مركزها الثاني رغم تراجع حصتها بعد الازمة الى 16.4% مقارنة بـ 18.5% قبلها.

- تراجع مركز اسبانيا الى المركز الرابع بعد تراجع حصتها من 11.5% مقارنة بـ 10.7%، واحتلت مكانها فرنسا في المركز الثالث بعد ارتفاع حصتها الى 15% مقارنة بـ 9.6%.

- بقيت حصص كل من اليونان وهولندا والنمسا من صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو منخفضة جدا رغم الارتفاع الطفيف في حصصهم.

- أما باقي دول منطقة الاورو بقي اتجاه الصادرات لىبية نحوهم شبه معدوم.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

ثالثا: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات ليبيا من منطقة الاورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى

تستورد ليبيا كغيرها من الدول من مناطق جغرافية متعددة، وعليه سنحاول معرفة حصة واردات ليبيا من منطقة الاورو مقارنة بواردات ليبيا من المناطق الجغرافية الاخرى وكذا التغيرات في هذه الاتجاهات بعد ازمة الديون السيادية لمنطقة الاورو 2010، وسيتم ذلك بالاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): اتجاه واردات ليبيا نحو دول العالم (2005-2009)

الوحدة : نسبة مئوية

متوسط الفترة	2009	2008	2007	2006	2005	قبل الازمة		
42,6	41,0	41,3	40,7	43,6	46,6	منطقة الاورو		
14,5	12,2	15,9	15,6	12,8	16,0	الدول العربية		
24,7	31,0	26,2	22,8	23,4	20,0	اسيا		
3,4	3,4	3,9	4,2	4,7	1,0	الولايات المتحدة الامريكية		
10,4	9,2	8,1	11,4	11,2	12,0	اوروپا خارج منطقة الاورو		
0,1	0,2	0,1	0,2	0,1	0,1	افريقيا		
4,3	3,1	4,4	5,3	4,2	4,3	باقي دول العالم		
100	100	100	100	100	100	صادرات ليبيا للعالم		
متوسط الفترة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	بعد الازمة
35,5	33,8	33,5	33,9	36,1	34,2	36,1	40,6	منطقة الاورو
19,2	19,9	21,3	19,0	18,5	22,5	21,0	12,0	الدول العربية
30,9	32,8	33,3	31,5	30,5	30,1	26,5	31,9	اسيا خارج الدول العربية
2,8	1,9	1,9	2,8	3,2	2,5	4,3	3,2	الولايات المتحدة الامريكية
7,9	8,6	7,6	8,4	8,1	6,9	8,6	7,5	اوروپا خارج منطقة الاورو
0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	افريقيا خارج الدول العربية
3,5	2,8	2,5	4,2	3,5	3,7	3,4	4,5	باقي دول العالم
100	100	100	100	100	100	100	100	صادرات ليبيا للعالم

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (29)

من خلال بيانات الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي:

1. اتجاه الواردات الليبية للفترة (2005-2009) أي قبل الازمة المالية الاوروبية كان كالتالي:

استحوذت منطقة الاورو على النصيب الاكبر من اجمالي واردات ليبيا، حيث تستورد هذه الاخيرة ما يقارب 42.6% من اجمالي وارداتها من منطقة الاورو خلال متوسط الفترة (2005-2009)، وبالتالي تعتبر منطقة الاورو الشريك الاول والرئيسي لواردات ليبيا، ثم تليها دول اسيا في المرتبة الثانية بحصة 24.7%، ثم

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الدول العربية في المرتبة الثالثة بحصة 14.5%، ثم أوروبا خارج منطقة الأورو بحصة 10.4%، وفي الأخير دول افريقيا بحصة ضئيلة جدا 0.1%.

2. اما عن اتجاه الواردات الليبية للفترة (2010-2016) أي بعد الازمة المالية الاوروبية كان كالتالي:

بقيت منطقة الأورو تشغل المرتبة الأولى بين الدول المصدرة لليبيا رغم انخفاض حصتها الى حوالي 35.5% من اجمالي واردات ليبيا خلال متوسط الفترة (2010-2016)، حيث تراوحت واردات ليبيا من منطقة الأورو بعد الازمة بين (33.8% و 40.6%) في حين كانت واردات ليبيا من منطقة الأورو قبل الازمة تتراوح حصصها ما بين 46.6% و 40.7%، كما حافظت دول آسيا على مركزها الثاني حيث ارتفعت حصتها بعد الازمة الى 30.9%، والدول العربية هي الأخرى حافظت بعد الازمة على نفس المركز قبل الازمة بحصة ارتفعت الى 19.2%، وبقيت أوروبا خارج منطقة الأورو ايضا في مركزها الرابع مع انخفاض حصتها الى 7.9% بعد الازمة مقارنة بـ 10.4%، ونفس الامر حدث مع الولايات المتحدة الامريكية حيث بقيت في نفس المركز مع انخفاض في حصتها الى 2.8% مقارنة بـ 3.4% قبل الازمة، فيما بقيت دول افريقيا بنفس مقدار حصتها الضئيلة جدا 0.1%.

وكخلاصة مما سبق ان منطقة الأورو هي الشريك التجاري الرئيسي لمنطقة الأورو وبالتالي تأثرها بالأزمة انعكس على قيمة صادراتها نحو ليبيا، وبالتالي تراجعت بشكل تدريجي خلال الفترة (2010-2016)، حيث انخفضت حصتها من 40.6% عام 2010 الى 41.7 في عام 2016، وبذلك سجلت دول اسيا ارتفاعا في حصتها على حساب حصة منطقة الأورو.

رابعا: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات ليبيا من شركائها التجاريين من منطقة الأورو

لمعرفة اهم الدول المصدرة الى ليبيا من منطقة الأورو، وكذا التغيرات في حصص هذه الدول بعد الازمة المالية خاصة بالنسبة للدول مصدر الازمة، سنقوم بمقارنة حصص دول منطقة الأورو من واردات ليبيا قبل بحصصها بعد الازمة، وسيتم ذلك كما يلي:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الجدول رقم (3-13): اتجاه واردات ليبيا من شركائها التجاريين من منطقة الاورو

الوحدة : نسبة مئوية

متوسط ط الفترة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	متوسط ط الفترة	2009	2008	2007	2006	2005	منطقة الأورو
34,7 2	35,8 8	37,9 6	14,7 5	39,1 5	40,1 6	32,7 1	42,4 4	44,9 0	41,8 9	50,6 1	44,8 2	43,5 9	43,6 1	ايطاليا
11,6 9	10,1 9	9,19	3,69	13,5 1	11,9 4	17,6 7	15,6 7	19,9 3	21,9 3	19,7 8	18,5 3	18,3 8	21,0 1	المانيا
10,4 2	5,87	17,5 9	1,74	11,0 1	9,11	12,1 9	15,4 2	11,8 4	12,3 2	9,36	14,4 2	13,4 7	9,63	فرنسا
5,79	5,19	4,99	1,65	6,41	6,78	11,4 3	4,11	4,77	4,91	4,16	6,27	4,22	4,29	هولندا
8,15	11,0 7	3,81	1,49	10,2 5	13,2 4	8,61	8,60	4,43	4,37	2,58	3,13	6,90	5,16	اليونان
7,36	11,2 1	13,7 4	3,77	6,36	6,41	5,99	4,08	4,18	4,68	4,78	3,17	2,64	5,64	اسبانيا
3,45	3,94	3,10	1,18	3,50	4,14	4,72	3,55	3,72	3,28	2,71	3,50	5,27	3,82	بلجيكا
1,45	1,37	1,67	0,59	1,67	1,47	1,46	1,95	1,88	1,89	1,73	1,98	1,86	1,97	النمسا
2,74	4,17	3,06	1,40	3,27	3,37	2,54	1,34	1,78	1,45	1,16	1,67	1,96	2,67	مالطا
0,83	2,00	1,32	0,32	0,80	0,53	0,26	0,61	0,59	0,45	0,50	0,82	0,60	0,57	ايرلندا
0,70	0,53	0,67	0,30	1,18	1,19	0,49	0,55	0,51	0,66	1,22	0,48	0,09	0,08	سلوفينيا
9,83	0,02	0,09	67,8 5	0,20	0,16	0,33	0,18	0,44	0,57	0,35	0,38	0,48	0,44	فلندا
0,60	1,18	0,50	0,16	0,68	0,36	0,64	0,67	0,32	0,61	0,31	0,25	0,17	0,24	البرتغال
1,24	2,82	1,98	0,92	1,57	0,54	0,32	0,49	0,23	0,12	0,28	0,06	0,10	0,58	بلغاريا
0,74	4,37	0,05	0,05	0,29	0,21	0,10	0,12	0,18	0,26	0,11	0,12	0,20	0,21	قبرص
0,11	0,09	0,18	0,06	0,02	0,26	0,05	0,13	0,18	0,49	0,07	0,32	0,01	0,00	ليتوانيا
0,08	0,03	0,08	0,07	0,10	0,11	0,13	0,07	0,08	0,08	0,20	0,06	0,06	0,02	سلوفاكيا
0,03	0,04	0,02	0,02	0,02	0,02	0,04	0,02	0,03	0,03	0,02	0,03	0,01	0,07	لوكسمبورغ
0,05	0,04	0,01	0,00	0,00	0,01	0,30	0,01	0,02	0,01	0,05	0,01	0,00	0,00	ايستونيا

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (30)

- تبين بيانات الجدول اعلاه في الفترة التي سبقت الازمة المالية لمنطقة الاورو(2005-2009):
أنه ما يقارب 77% من واردات ليبيا من منطقة الاورو تتركز في ثلاثة شركاء تجاريين، وهم على الترتيب
ايطاليا بحصة 44.9% والمانيا بحصة 19.93% وفرنسا بحصة 11.84%.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

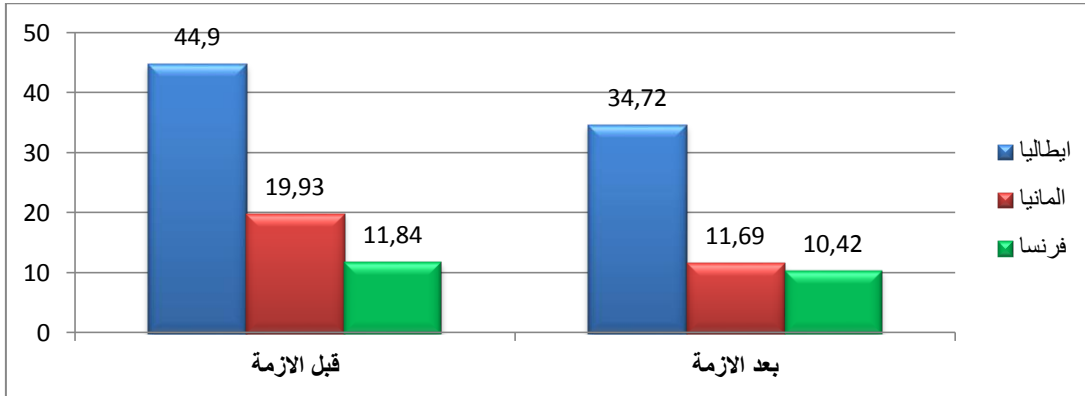
افريقيا النفطية

أما النسبة 21% الباقية فتوزعت بين كل من هولندا واليونان واسبانيا وبلجيكا والنمسا ومالطا حيث كانت حصصهم ضئيلة جدا وهي 4.77 و 4.43 و 4.18 و 3.72 و 1.88 و 1.78 على الترتيب، فيما لم تتعدى باقي دول منطقة الأورو نسبة حصصهم في واردات ليبيا من منطقة الأورو 0.6%.

- اما بالنسبة للفترة التي تلي الازمة المالية لمنطقة الأورو(2010-2016):

فلاحظ من خلال الجدول اعلاه والشكل ادناه ان ليبيا حافظت على نفس مورديها الرئيسيين من منطقة الأورو رغم انخفاض حصصهم في واردات ليبيا من منطقة الأورو، حيث انخفضت حصة ايطاليا من 44.9% قبل الازمة الى 34.72% بعد الازمة، وانخفضت حصة المانيا من 19.93% الى 11.69%، وانخفضت حصة فرنسا الى 10.42%، في المقابل ارتفعت حصص كل من هولندا واليونان واسبانيا الى 5.69%، 8.15%، 7.36% على الترتيب، فيما بقيت باقي دول منطقة الأورو بعد الازمة بخصصها الضعيفة من واردات ليبيا.

الشكل رقم(3-23): الاهمية النسبية لأهم موردي ليبيا من منطقة الأورو قبل وبعد الازمة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-12)

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لليبيا مع منطقة الأورو في ظل الازمة

يمكننا تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لليبيا مع منطقة الأورو من معرفة اهم السلع المصدرة والمستوردة من المنطقة قبل الازمة، وكذا مختلف التغيرات التي حدثت فيه بعد الازمة.

أولاً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات ليبيا نحو منطقة الأورو

من اجل تحليل الهيكل السلعي لصادرات ليبيا من منطقة الأورو في ظل الازمة سنعمد في ذلك على

الجدول والشكل التاليين:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الجدول رقم (3-14): الهيكل السلعي لصادرات ليبيا نحو منطقة الاورو

الوحدة : نسب مئوية

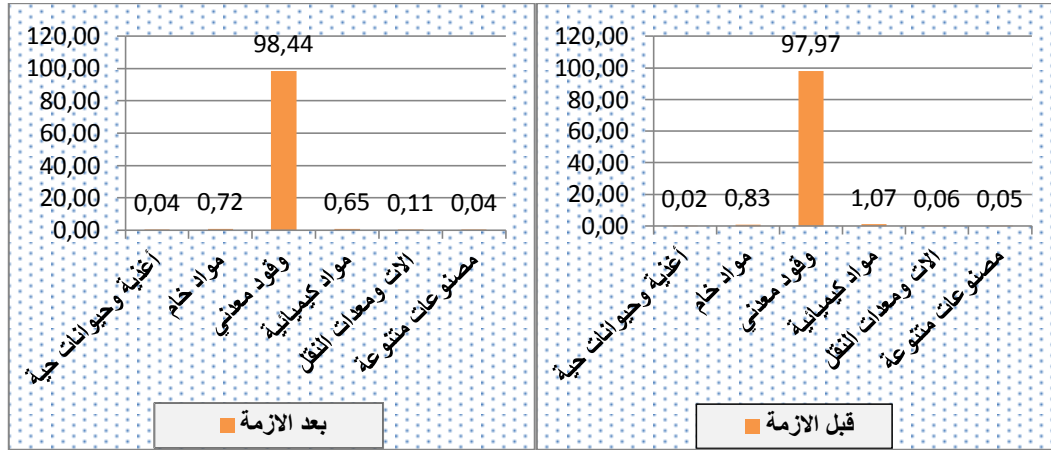
البند السلعية	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
أغذية وحيوانات حية	0,21	0,01	0,00	0,00	0,01	0,01	0,03	0,01	0,02	0,03	0,03	0,01
مواد خام	1,76	1,03	0,76	0,44	0,11	0,50	0,42	0,35	0,71	1,07	1,14	0,90
وقود معدني	96,87	97,71	98,50	98,91	99,69	98,83	98,58	98,73	98,21	97,65	97,42	97,82
مواد كيميائية	0,80	1,09	0,63	0,59	0,13	0,43	0,90	0,75	0,87	1,15	1,36	1,21
الات ومعدات النقل	0,34	0,13	0,10	0,05	0,05	0,08	0,05	0,06	0,13	0,02	0,05	0,06
مصنوعات متنوعة	0,03	0,02	0,02	0,02	0,01	0,15	0,02	0,11	0,07	0,07	0,00	0,02
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (31)

الشكل رقم(3-24):الهيكل السلعي لصادرات ليبيا نحو منطقة الاورو حسب متوسط الفترة

(2009-2005) ومتوسط الفترة (2016-2010)

(نسب مئوية)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-13)

- تشير بيانات الجدول اعلاه عن الهيكل السلعي للصادرات الليبية نحو منطقة الاورو أن اهم الصادرات السلعية المصدرة خلال الفترة (2009/2005) قبل الازمة الى منطقة الاورو تمثلت جلها في الوقود المعدني وذلك بحصة 97.97 % من إجمالي الصادرات الليبية خلال متوسط الفترة (2009-2005)، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 97.42% و 98.73% طول الفترة (2009-2005) ما يوضح مدى هيمنة الصادرات النفطية لليبيا نحو منطقة الاورو، في حين أن صادراتها خارج المحروقات فهي نسب هامشية.
- وفي الفترة (2016-2010) أي بعد الازمة المالية لدول منطقة الاورو حافظ بند الوقود المعدني على نفس المرتبة مع ارتفاع طفيف في حصته الى 98.44 % من إجمالي الصادرات الليبية نحو منطقة الاورو

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

خلال متوسط الفترة (2010-2016)، أما بالنسبة لصادرات ليبيا خارج المحروقات نحو منطقة الاورو بعد الازمة بقيت تمثل نسب هامشية، وتعود أسباب التديني في الصادرات خارج المحروقات إلى ما يلي:¹

- هيمنة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي
- عدم تنوع القاعدة الانتاجية
- الاعتماد على قطاع النفط لتمويل الميزانية.

والارتفاع في الحصص لا يعكس بالضرورة ارتفاع في قيمة واردات ليبيا من منطقة الاورو، وسيتم تفصيل ذلك في المطلب الرابع من هذا المبحث.

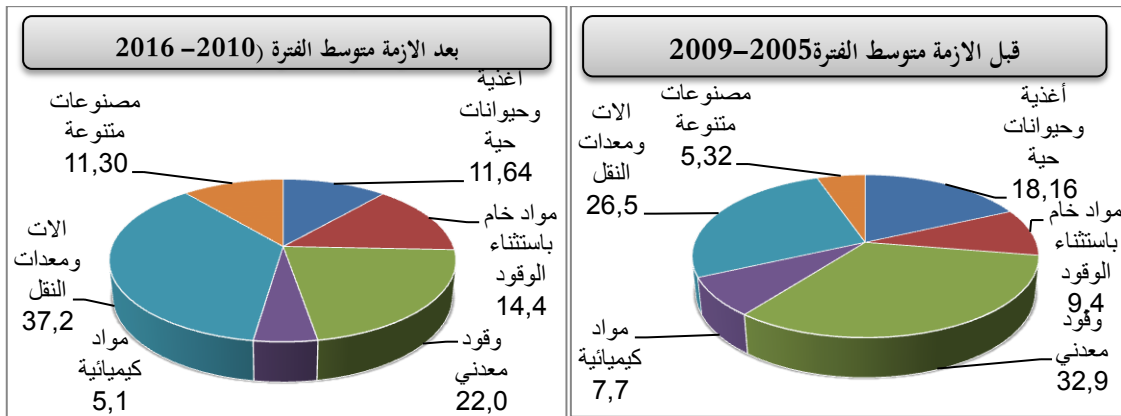
ثانيا: تحليل الهيكل السلعي لواردات ليبيا من منطقة الاورو

يمكننا تحليل الهيكل السلعي لواردات ليبيا نحو دول منطقة الاورو من معرفة مختلف التغيرات التي حدثت فيه بعد الازمة المالية الاوروبية 2010، ومن أجل ذلك سنتبع الخطوات التالية:

1. تحليل الهيكل السلعي لواردات الجزائر نحو منطقة الاورو قبل الازمة

لتحليل الهيكل السلعي لواردات ليبيا نحو دول منطقة الاورو سنعتمد على مجموعة من الاشكال التي توضح قيمة وحصة البنود السلعية من اجمالي واردات ليبيا من منطقة الاورو وذلك كما يلي:

الشكل رقم (3-25): الهيكل السلعي لواردات ليبيا نحو منطقة الاورو (نسب مئوية)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (32)

¹ التقرير السنوي الواحد وخمسون، مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، ليبيا، 2007، ص48

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

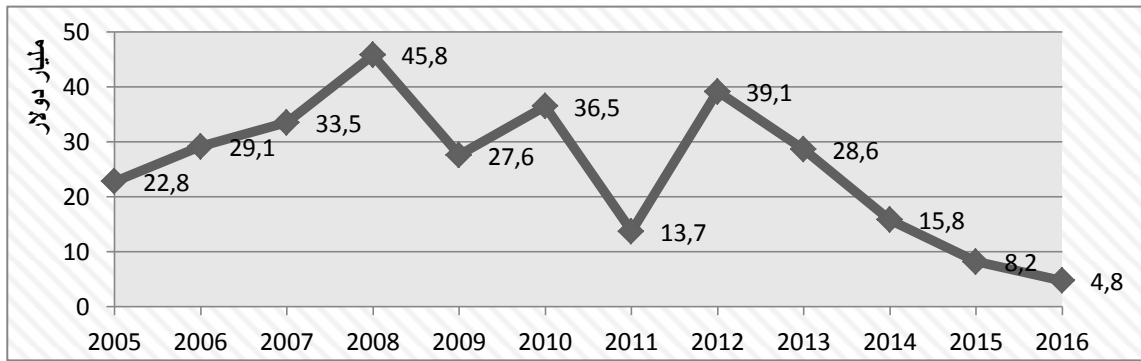
المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات الليبية نحو منطقة الأورو في ظل الازمة

من خلال الهيكل السلعي لصادرات ليبيا تبين ان أكثر من 98 % الصادرات الليبية تتمثل في الوقود المعدني، حيث هذا الاخير بظروف الاسواق العالمية للنفط ، وباعتبار ازمة منطقة الأورو من اسباب تراجع أسعار النفط العالمي، سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة تطور الصادرات الليبية نحو منطقة الأورو في ظل هذه الازمة لمعرفة اهم انعكاساتها على قيمة صادرات ليبيا نحو منطقة الأورو.

أولاً: تحليل تطور قيمة الصادرات الليبية نحو منطقة الأورو مجتمعة

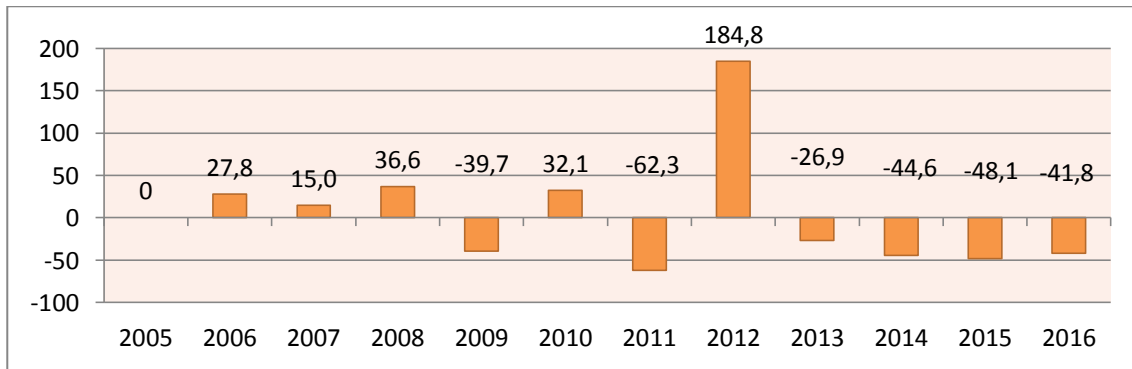
يمكن تحليل تطور قيمة الصادرات الليبية نحو منطقة الأورو بالاعتماد على الأشكال التالية:

الشكل رقم (3-27): تطور الصادرات الليبية باتجاه منطقة الأورو (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (26)

الشكل رقم (3-28): معدل تغير الصادرات الليبية باتجاه منطقة الأورو (2005-2016) (نسب مئوية)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (26)

1. من خلال الشكل اعلاه نلاحظ تطور قيمة الصادرات الليبية نحو منطقة الأورو خلال الفترة (2005-

2009) قبل الازمة كما يلي:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات الليبية نحو منطقة الاورو من حوالي 22.8 مليار دولار عام 2005 الى حوالي 45.8 مليار دولار عام 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية الى اعلى مستوى لها حيث سجلت اسعار النفط ارقاما قياسية وصلت في شهر جويلية من هذا العام الى 147.72 دولار للبرميل مقارنة بعام 2007 حيث بلغت أعلى قيمة فيه 85.2 دولار للبرميل.

ولكن في عام 2009 تراجعت قيمة صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو الى 27.6 مليار دولار بنسبة انخفاض 39.7% مقارنة بعام 2008، ويعود هذا التراجع لانخفاض اسعار النفط وكذا انخفاض الطلب عليه، خاصة وان الصادرات النفطية الليبية نحو منطقة الاورو تمثل ما يقارب 98%.

2. من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور قيمة الصادرات الليبية نحو منطقة الاورو خلال الفترة (2010-2016) بعد الازمة كما يلي:

ارتفعت صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو بنسبة 32.1 % عام 2010 مقارنة بعام 2009 لتبلغ حوالي 36.5 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع في الصادرات الليبية لارتفاع اسعار النفط من 60.9 دولار للبرميل عام 2009 الى 77.5 دولار للبرميل عام 2010 وذلك بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة المالية العالمية، وفي عام 2011 انخفضت الصادرات الليبية الى منطقة الاورو الى حوالي 13.7 مليار دولار حيث انخفضت بمقدار 62.3% مقارنة بعام 2010، ويعود هذا الانخفاض لتراجع صادرات ليبيا النفطية رغم ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية، الا ان تضافر مجموعة من الاسباب الداخلية والخارجية أدى الى انخفاض في الصادرات الليبية النفطية، وتمثلت أهم الاسباب الخارجية في الازمة المالية التي ظهرت في منطقة الاورو في نهاية عام 2010 وتفاقت حدثها في عام 2011، حيث ترتب عليها اتخاذ بعض دول منطقة الاورو لسياسات تقشفية واجراءات من شأنها ان تخفض في الانفاق وكذلك ارتفاع نسبة البطالة، ما نتج عن ذلك نقص في الطلب في منطقة الاورو على السلع الليبية. أما الاسباب الخارجية فتمثلت في:¹

تأثرت الصادرات الليبية خلال عام 2011 بالأحداث التي مرت بها ليبيا والتي كان أثرها واضح على القطاع النفطي بوجه خاص وبقيّة الأنشطة الاقتصادية بوجه عام، حيث أدت الى اغلاق معظم الابار النفطية بشكل كامل وتوقفها عن الانتاج، بالإضافة الى الاضرار التي لحقت بخطوط نقل الخام الى الساحل الشمالي من البلاد، وخصوصا المناطق الوسطى مما أدى الى توقف مصانع تكرير المنتجات النفطية، وقد نجم عن ذلك تراجع الصادرات النفطية.

¹ مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، ميزان المدفوعات لعام 2011-2012، ليبيا، 2012، ص 12

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

في 2012 تعافت الصادرات الليبية نحو منطقة الاورو حيث ارتفعت قيمتها الى حوالي 39.1 مليار دولار وبمعدل ارتفاع 184.8% مقارنة بعام 2011. وهذا الارتفاع نتيجة لرجوع انتاج وصادرات ليبيا النفطية لمعدلاتها شبه الطبيعية عما كانت عليه قبل عام 2011، وكذلك لارتفاع اسعار النفط العالمية* خلال عام 2012 الأمر الذي انعكس بشكل ايجابي على قيمة الصادرات النفطية نحو منطقة الاورو خاصة وان نسبة الصادرات الليبية تفوق 98 % والتي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، فقد بلغ متوسط اسعار النفط الليبي لعام 2012 حوالي 110.5 دولار للبرميل مقارنة بـ 101.9 دولار للبرميل عام 2011.

وفي عام 2013 عادت وانخفضت بمقدار 26.9%، ويرجع هذا الانخفاض لتراجع صادرات ليبيا النفطية نتيجة اغلاق الموانئ النفطية خلال النصف الثاني من عام 2013 حيث أدت الاحتجاجات في قطاع النفط الليبي والتي شملت الموانئ وحقول النفط الكبيرة في انخفاض الانتاج النفطي بشكل حاد من حوالي 1.4 مليون برميل في اليوم الى اقل من 300 برميل في اليوم بسبب توقف عمليات الانتاج والتصدير في موانئ الزويتينة والسدره ورأس لانوف وحقول الشرارة والفيل والحماة.¹ مما انعكس على صادرات ليبيا النفطية بالسلب.

وفي عام 2014 واصلت صادرات ليبيا انخفاضها حيث بلغت 15.8 مليار دولار بمعدل انخفاض 44.6% مقارنة بعام 2013، ويرجع السبب في ذلك ايضا لتراجع الصادرات الليبية النفطية نتيجة اسباب منها ما هو داخلي تمثل في تراجع كميات النفط المصدرة من ليبيا الى منطقة الاورو. بسبب استمرار عدم الاستقرار السياسي والامني في ليبيا الذي أدى الى قفل موانئ التصدير بسبب مواصلة الاعتصامات المتكررة في قطاع النفط الليبي الامر الذي نتج عنه ايقاف الانتاج حيث انخفض الى ما دون 480 الف برميل في اليوم.² ومنها ما هو خارجي حيث تمثل السبب الاول في تراجع طلب منطقة الاورو على المنتجات الليبية لإجراءات التقشف وسياسات خفض الواردات المتبعة في المنطقة للخروج من ازمته المالية، والسبب الثاني

* تتمثل أهم الاسباب التي كانت وراء ارتفاع اسعار البترول عام 2012 في انخفاض مستوى المخزون من المنتجات النفطية في البلدان الصناعية، كذلك نتيجة التوترات في الشرق الاوسط وأهمها الملف النووي الإيراني الذي لعب دورا مهما في انخفاض صادرات النفط الإيراني بسبب العقوبات الأمريكية والأوروبية على إيران من جراء برنامجها النووي والتهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر من خلاله حوالي 40% من اجمالي المعروض النفطي المتداول عالميا، كذلك الكوارث فقد كان لها دورا مهما ايضا في ارتفاع اسعار النفط كالفيضانات في نيجيريا والتي أثرت بشكل ملحوظ على انتاج الدول الافريقية من النفط الخام.

¹ مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، ميزان المدفوعات لعام 2013، ليبيا، 2013، ص13

² مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، ميزان المدفوعات لعام 2014، ليبيا، 2014، ص22

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

هو انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية*، وعليه عملت هذه الاسباب على خفض صادرات ليبيا النفطية وبالتالي تراجع صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو.

وفي عام 2015 و2016 واصلت صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو انخفاضها لتأثرها بانخفاض صادرات ليبيا النفطية نتيجة استمرار نفس الوضع السائد في ليبيا** عام 2014، وكذلك لاستمرار انخفاض الطلب في منطقة الاورو نتيجة تراجع الانفاق العام فيها بسبب ارتفاع حدة البطالة التي خفضت من الاستهلاك وكذا التدابير التقشفية التي فرضت على الدول مصدر الازمة، كما انخفض سعر البترول الى أقل من 30 دولار للبرميل، وعليه تضافرت كل تلك العوامل في خفض صادرات ليبيا الى منطقة الاورو، حيث وصلت في 2016 الى قيمة متدنية 4.8 مليار دولار.

ثانيا: تحليل تطور الصادرات الليبية نحو أهم شركائها التجاريين من منطقة الاورو

يتمثل اهم زبائن ليبيا من منطقة الاورو في: ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، فرنسا وعليه سنقوم بتحليل تطور للصادرات الليبية الى هذه الدول قبل الازمة وبعدها، وذلك كما يلي:

1. ايطاليا:

كما قلنا سابقا تعد ايطاليا ثالث قوة اقتصادية في منطقة الاورو، كما انها من بين دول منطقة الاورو التي عانت من ازمة الديون السيادية منذ عام 2011، وعليه يمكننا الشكل التالي من معرفة تطور الصادرات الليبية نحو ايطاليا في ظل الازمة المالية التي تعيشها وذلك كما يلي:

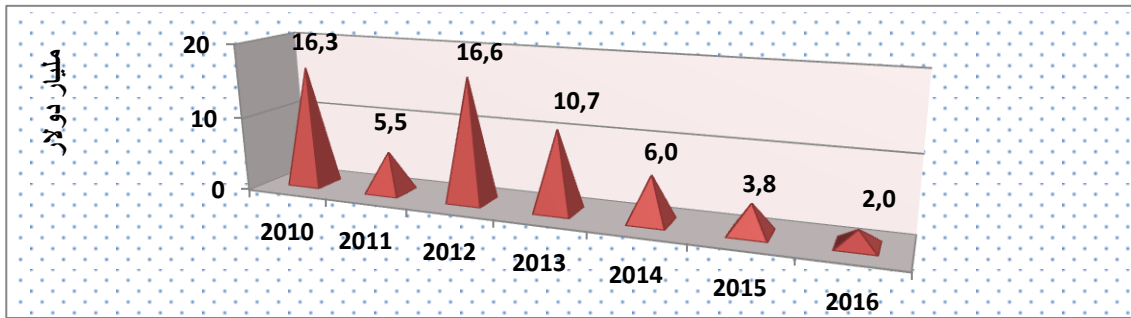
* تمثلت اسباب تدهور أسعار النفط عام 2014 بسبب تزايد الفجوة بين عاملي العرض والطلب حيث ارتفع العرض عن الطلب نتيجة ثبات انتاج منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط وارتفاع العرض الامريكى مما نتج عنه تزايد للعرض العالمي يفوق كمية الطلب التي يمكن وصف نموها بالضعيف حيث استمر طلب البلدان الاوروبية بالتراجع.

** في ظل تصاعد المنافسة بين الحكومتين الليبيتين المتناحرتين للسيطرة على الثروة النفطية، وبحلول منتصف 2015 تعطل الإنتاج بسبب الصراع والانقسام السياسي الشامل واستمر عند المستوى 400 برميل يوميا أي ما يقارب ربع الإنتاج عام 2011، كذلك تعرضت خطوط أنابيب النفط والغاز والمنشآت النفطية إلى هجمات وأجبرت على الإغلاق وبقيت المنشآت البحرية في الغرب لفترات طويلة تعمل دون انقطاع وقد وفرت بدورها الجزء الكبير من عائدات ليبيا عام 2015. وفي منتصف الربع الثالث من عام 2016 استطاع المشير حفتر وقواته السيطرة على الموانئ النفطية وارتفع نتيجة لذلك إنتاج النفط إلى 600 ألف برميل يوميا ولكنه يظل منخفضا عما كان عليه في 2011 إذا كان بحوالي 1600 مليون يوميا، ومع تواصل حالة الركود في إنتاج القطاعات الغير نفطية استمر الانخفاض في صادرات ليبيا.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الشكل رقم(3-29): صادرات ليبيا نحو ايطاليا (2010-2016)



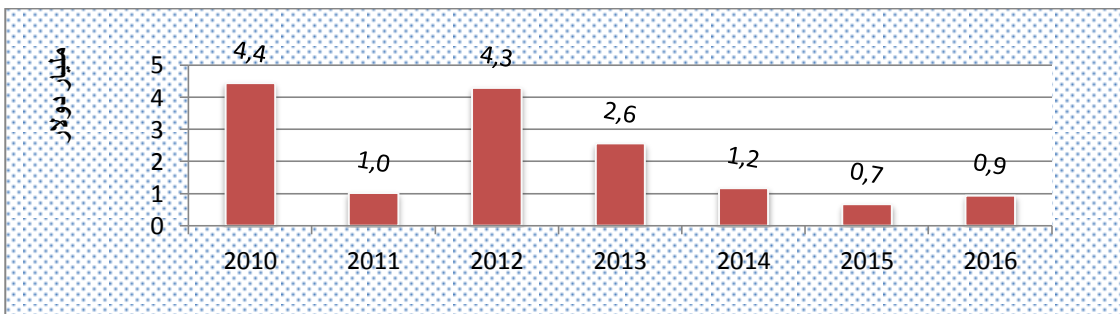
المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(27)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان صادرات ليبيا نحو ايطاليا انخفضت الى حوالي 5.5 مليار دولار عام 2011 مقارنة بـ 16.3 مليار دولار عام 2010، وذلك نتيجة ظهور أزمة ديون سيادية في ايطاليا ما نتج عنها اتباع إجراءات تقشفية للخروج من الازمة بالإضافة الى أوضاع ليبيا السابقة الذكر في هذه الفترة، ثم عادت وارتفعت الى 16.6 مليار دولار عام 2012، وهذا لاستقرار الوضع الليبي وارتفاع أسعار النفط الذي عوض انخفاض الطلب في ايطاليا على منتجات ليبيا، وانخفضت مجددا في عام 2013 حيث تراجعت الى 10.7 مليار دولار، واستمر هذا الانخفاض الى عام 2016 حيث تراجعت الى قيمة متدنية جدا 2 مليار دولار، ويرجع السبب في أوضاع ليبيا الغير المستقرة في هذه الفترة، وكذا للتدابير التقشفية الجديدة الصارمة المتخذة من طرف الحكومة الايطالية لمواجهة الازمة، لان خطط التقشف الاولى لم تقم بتخفيض الديون الإيطالية.

2. اسبانيا

عانت اسبانيا ايضا من أزمة الديون السيادية، وعليه لتحليل تطورات قيمة صادرات ليبيا بعد معاناة اسبانيا من هذه الازمة المالية سنعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم(3-30): صادرات ليبيا نحو ايطاليا (2010-2016)



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(27)

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

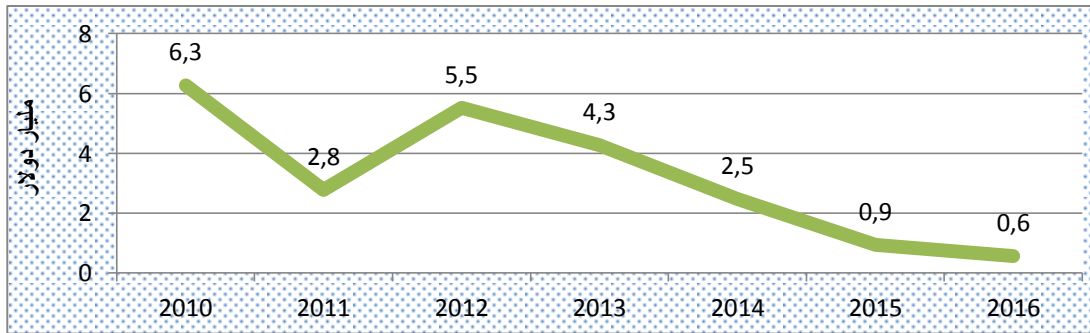
من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان صادرات ليبيا نحو اسبانيا انخفضت عام 2011 الى حوالي 1 مليار دولار، نتيجة اوضاع ليبيا المذكورة سابقا في عام 2011، ولخطط اسبانيا التقشفية المتبعة فيها لخفض الإنفاق لتفادي اعلانها عن عجزها في تسديد ديونها السيادية، وفي 2012 عادت وارتفعت الى 4.3 مليار دولار، نتيجة استقرار اوضاع ليبيا وارتفاع اسعار البترول لكون جل صادرات ليبيا صادرات نفطية، الامر الذي عوض انخفاض الطلب الخارجي لمنطقة الاورو على منتجات ليبيا.

وفي عام 2013 انخفضت قيمة الصادرات الليبية نحو اسبانيا الى النصف مقارنة بعام 2012 نتيجة انخفاض الانتاج النفطي في ليبيا كما قلنا سابقا وكذلك الاجراءات التي اتخذتها اسبانيا لمواجهة الازمة، حيث خفضت رواتب الموظفين ، ورفعت من قيمة الضرائب، وزادت في سن التقاعد القانوني تدريجيا من 65 إلى 67 سنة والتشدد في شروط التقاعد المبكر وجعل التقاعد الجزئي أكثر تكلفة، وعليه عملت كل هذه العوامل على تخفيض الانفاق الاستهلاكي في اسبانيا ما نتج عنه انخفاض في الطلب الاسباني على السلع الليبية، وفي ظل نفس الظروف استمر هذا الانخفاض تدريجيا ليصل في 2015 الى 0.7 مليار دولار.

3. فرنسا

باعتبار فرنسا ثاني قوة اقتصادية في دول منطقة الاورو فقد انعكست عليها الازمة المالية التي تعيشها بعض دول منطقة الاورو بالسلب على اقتصادها بالسلب، وعليه لمعرفة تطورات قيمة الصادرات الليبية نحو فرنسا في ظل هذه الازمة نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم(3-31): صادرات ليبيا نحو فرنسا (2010-2016)



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(27)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن الصادرات الليبية باتجاه فرنسا انخفضت الى حوالي 2.8 مليار دولار عام 2011 مقارنة بـ 6.3 مليار دولار عام 2010، وبما أن جل صادرات ليبيا نحو فرنسا تمثلت في النفط فان هذا التراجع يعود لتراجع صادرات ليبيا النفطية بسبب الوضع السياسي والامني في ليبيا الذي اثر على انتاج النفط وكذلك خطة التقشف التي تم تطبيقها بداية من عام 2011 ولمدة ثلاث سنوات،

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

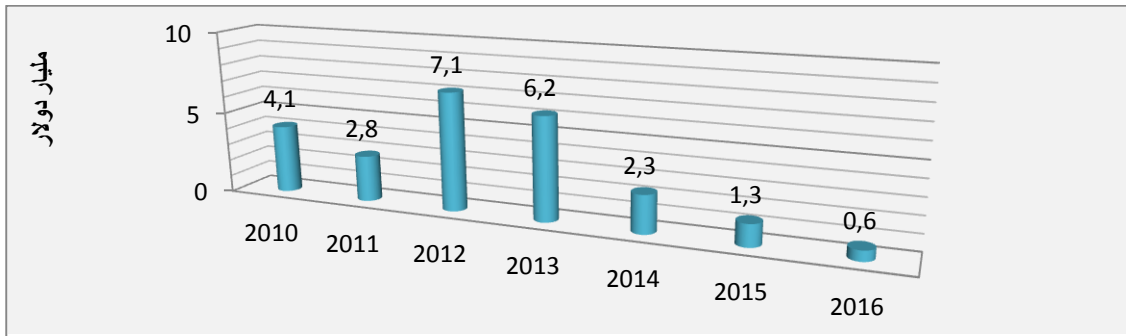
افريقيا النفطية

وكذلك ارتفعت نسبة البطالة جراء الازمة الامر الذي نتج عنه انخفاض في الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب الخارجي على منتجات ليبيا، وفي 2012 ارتفعت الى 5.5 مليار دولار رغم الازمة والاجراءات المتبعة للتصدي لها، ولكن لم تؤثر كثيرا في قيمة الصادرات الليبية اليها نظرا لعودة الاستقرار في ليبيا الى وضعه السابق وكذلك ارتفاع أسعار النفط، وفي 2013 تراجعت قيمة صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو الى 4.3 مليار دولار، واستمر هذا التراجع تدريجيا الى حوالي 0.6 مليار دولار عام 2016 وذلك نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية عاشتها ليبيا في هذه الفترة سبق ذكرها وأخرى خارجية تمثلت في الأزمة المالية في فرنسا.

4. المانيا

في ظل الازمة التي تعيشها منطقة الاورو قدمت ألمانيا باعتبارها القوة الاقتصادية الاولى في منطقة الاورو عدة مساعدات للدول المتضررة من الازمة لأجل اخراج منطقة الاورو من هذه الحالة الحرجة، ورغم ذلك كان لهذه الازمة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الالماني، وعليه لمعرفة انعكاسات هذه الازمة على قيمة الصادرات الليبية المتجهة نحو المانيا نعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم(3-32): صادرات ليبيا نحو المانيا (2010-2016)



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(27)

يتبين لنا من بيانات الشكل اعلاه ان قيمة الصادرات الليبية نحو منطقة الاورو انخفضت الى حوالي 2.8 مليار دولار عام 2011، ثم ارتفعت الى حوالي 7.1 مليار دولار عام 2012 حيث تعتبر هذه اعلى قيمة للصادرات الليبية نحو المانيا بعد الازمة، حيث انخفضت بعد ذلك بشكل تدريجي الى ادنى قيمة والتي بلغت

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا النفطية

حوالي 0.6 مليار دولار عام 2016، وترجع اسباب الانخفاض والارتفاع لحالة ليبيا الاقتصادية في هذه الفترة*.

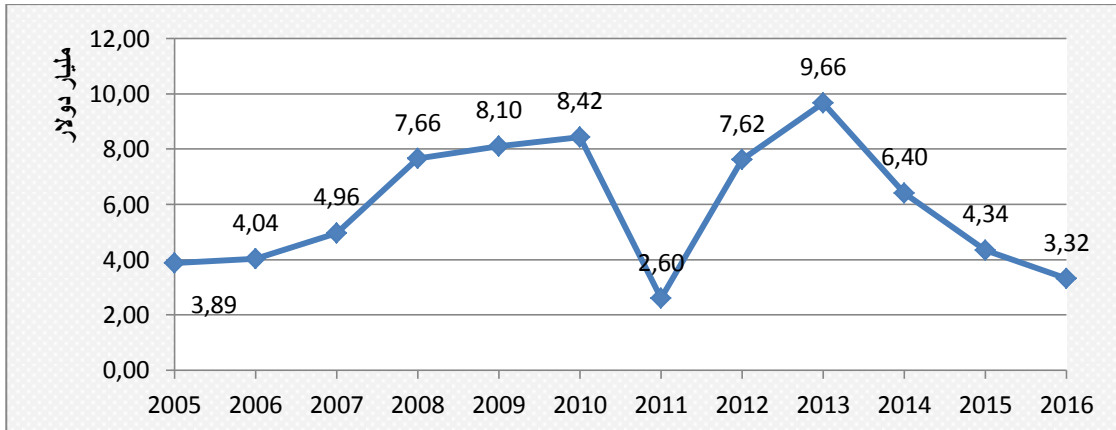
المطلب الرابع: تحليل تطور واردات ليبيا من منطقة الاورو وميزانها التجاري في ظل الازمة

تستورد ليبيا أكثر من 40 % من وارداتها من منطقة الاورو، وتعيش هذه الاخيرة منذ 2010 أزمة مالية حادة في الدول الهامشية في المنطقة ولكن عانت باقي أعضاء المنطقة من تداعياتها على اقتصاداتها، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور واردات ليبيا من منطقة الاورو في ظل هذه الازمة لمعرفة أهم الانعكاسات التي يمكن أن تحدثها هذه الازمة على واردات ليبيا.

أولاً: تحليل تطور الواردات الليبية من دول منطقة الاورو مجتمعة

من اجل تحليل تطور قيمة الواردات الليبية من منطقة الاورو في ظل الازمة سنستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-33): تطور قيمة واردات ليبيا نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(29)

* مرت ليبيا في عام 2011 بأحداث أدت الى اغلاق معظم الابار النفطية بشكل كامل وتوقفها عن الانتاج، بالإضافة الى الاضرار التي لحقت بمخطوط نقل الخام الى الساحل الشمالي من البلاد، وخصوصا المناطق الوسطى مما أدى الى توقف مصانع تكرير المنتجات النفطية، وفي 2012 عاد انتاج وصادرات ليبيا النفطية لمعدلات الطبيعية مع ارتفاع اسعار النفط، وفي عام 2013 تم اغلاق الموانئ النفطية خلال النصف الثاني من عام 2013 حيث أدت الاحتجاجات في قطاع النفط الليبي والتي شملت الموانئ وحقول النفط الكبيرة في انخفاض الانتاج النفطي بشكل حاد من حوالي 1.4 مليون برميل في اليوم الى اقل من 300 برميل في اليوم بسبب توقف عمليات الانتاج والتصدير في موانئ الزويتينة والسدرية ورأس لانوف وحقول الشرارة والفيل والحمادة، بالإضافة الى الانخفاض الحاد في اسعار النفط العالمية، وتراجع الطلب عليه من طرف الدول الاوروبية، واستمر هذا الوضع حتى عام 2016.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ تطور قيمة الواردات الليبية من منطقة الاورو خلال الفترة (2005-

2009) قبل وبعد الازمة كما يلي:

ارتفعت قيمة الواردات الليبية من منطقة الاورو تدريجيا من حوالي 3.89 مليار دولار عام 2005 الى حوالي 8.42 مليار دولار عام 2010، ثم انخفضت قيمتها الى نحو 2.6 مليار دولار عام 2011 أي بنسبة 3.2%، حيث يعود هذا الانخفاض لعاملين الاول الثورة التي كانت في ليبيا والتي بدأت في 17 فيفري 2011 والتي أثرت على إنتاج قطاع النفط والذي تعطل لشهور مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية ونقص السيولة في المصارف وبالتالي أثر على حجم الواردات خاصة في ظل انخفاض الإيرادات النفطية التي تعتبر المصدر الأساسي للدخل، ويمثل العامل الثاني في الإجراءات التي اتخذت في منطقة الأورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك والتي أثرت على التجارة الخارجية في منطقة الاورو.

وفي عام 2012 و2013 عادت وارتفعت قيمة الواردات الليبية نحو منطقة الاورو الى حوالي 7.62 مليار دولار و9.66 مليار دولار على الترتيب، نتيجة ارتفاع الطلب الخارجي على منتجات منطقة الاورو. وذلك لعودة ليبيا الى تصدير النفط الليبي بمستويات قريبة من فترة ما قبل الحرب بحلول الربع الثالث من سنة 2012 وأنفقت السلطات وقتها إلى إعادة الإعمار بعد الحرب والرعاية الصحية للشوار المتضررين من الحرب، وتم رفع الأجور والمرتبات ودعم القطاع العام.¹ الامر الذي زاد من الانفاق والطلب في ليبيا الذي تم تغطيته بالواردات، كما عملت بعض دول منطقة الاورو في هذه الفترة على تعديل السياسات السعرية لتحفيز صادرات منطقة الاورو للخروج من الازمة المالية .

وفي عام 2014 و2015 و2016 انخفضت قيمة واردات ليبيا من منطقة الاورو بشكل تدريجي لتصل الى ادنى قيمة لها خلال فترة الدراسة وهي 3.32 مليار دولار في عام 2016، ويمكن اسناد هذا التراجع الى

¹ هدى عيسى الغول، الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عُجاف، مركز ليبيا المستقبل للإعلام والثقافة، 2017/01/13 متوفر

على الموقع: <http://www.libya-al-mostakbal.org> شوهد يوم: 2017/03/20

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الاضلاع الاقتصادية* والسياسية والامنية التي عاشتها ليبيا في هذه الفترة، بالإضافة الى انخفاض مداخيل البترول التي انخفضت اسعاره الى مستويات متدنية جدا، ما نتج عنه انكماش في الانفاق الاستهلاكي وبالتالي تراجع الطلب الخارجي على منتجات منطقة الاورو.

ثانيا: تحليل تطور الواردات الليبية من أهم مورديها من منطقة الاورو

سنقوم بتحليل تطور قيمة واردات ليبيا من اهم مورديها من منطقة الاورو، لمعرفة أهم دول منطقة الاورو التي انخفضت او ارتفعت واردات ليبيا منها والسبب وراء ذلك. وأهم دول منطقة الاورو تعاملت مع ليبيا كما ذكرنا سابقا هم كل من ايطاليا، ألمانيا، فرنسا، حيث تستورد منهم ليبيا حوالي 77% من وارداتها من منطقة الاورو، وعليه سنقوم بتحليل تطور واردات ليبيا من هذه الدول كما يلي:

1. ايطاليا

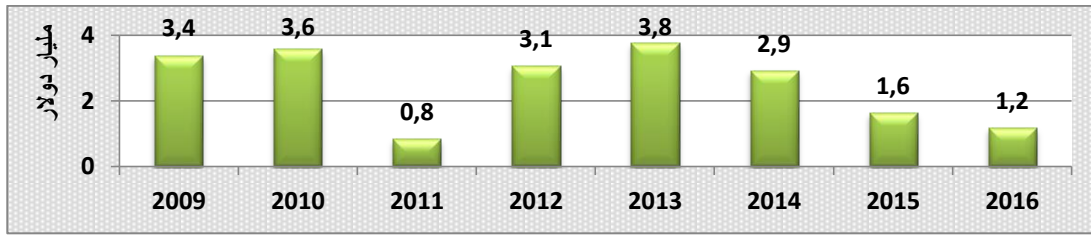
تملك ايطاليا ثالث اكبر اقتصاد في منطقة الأورو، حيث تستورد ليبيا منها حوالي 40% من إجمالي وارداتها من منطقة الاورو، وايطاليا تعاني منذ 2011 من أزمة ديون سيادية خانقة، وعليه سنحاول دراسة انعكاسات هذه الأزمة على حجم واردات ليبيا منها، وذلك بالاعتماد على الشكل التالي:

* في سنة 2014 تفاقم الوضع الاقتصادي في ليبيا والذي أثر وبشكل مباشر على الدخول وضعف من حركة النشاط الاقتصادي العام ودخوله في حالة ركود ومن جهته خفض مصرف ليبيا المركزي أجور القطاع العام وميزانية الدعم وجمد معظم نفقات التنمية والبنية، حيث شهد هذا العام مرحلة تحول جديدة في الاقتصاد الوطني في ليبيا عندما رفض المصرف المركزي صرف التمويلات المطلوبة باستثناء الرواتب والدعم مباشرة للحكومة الليبية المؤقتة، ما جعلها تتجه إلى الاقتراض من المصارف التجارية في شرق البلاد، واتخاذها قرارات منفردة بتغيير إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار ليتفاقم الصراع بين الحكومات في البلاد، وأولى ضحايا الصراع كانت المؤسسات المالية والاقتصادية. والجدير بالذكر أن سوء الإدارة والفساد وتمويل الميليشيات وبعض الصفقات المشبوهة لقادة الأحزاب أدى للمزيد من استنزاف الموارد المالية وتبديد الثروة في ليبيا، وقد تمكن رجال الأعمال المشبوهين من تأمين خطوط ائتمان من البنوك المحلية لاستيراد البضائع التي غالباً لا يتم تسليمها أو تسلم بكميات أقل مما هو منصوص عليه بالتواطؤ من مسئولين في الجمارك الليبية، كما أدى نقص التمويل - لا سيما الأغذية المدعومة - إلى ارتفاع الاسعار أربعة أضعاف، وظل الإنفاق العام مرتفعاً وبلغت فاتورة أجور موظفي القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مستوى قياسياً نحو 59.7%، وفي الوقت نفسه كانت الاستثمارات غير كافية لتوفير الخدمات العامة، هذا الامر أدخل الاقتصاد الليبي في حلقة مفرغة ونشطت السوق الموازية التي لجأ إليها الليبيون لعقد كل صفقاتهم التجارية تقريباً، وقد فقدوا ثقتهم في المصارف، وأدى هذا الوضع إلى إفراغ رفوف المتاجر، إذ عمد التجار إلى الحد من البضائع المستوردة خشية تكبد خسائر في سوق عملات متقلب للغاية وتفاقمت أزمة السيولة بسبب عجز الحلول السريعة والاقتراحات غير المجدية لحلها.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

الشكل رقم (3-34): تطور قيمة واردات ليبيا من ايطاليا للفترة (2010-2016)



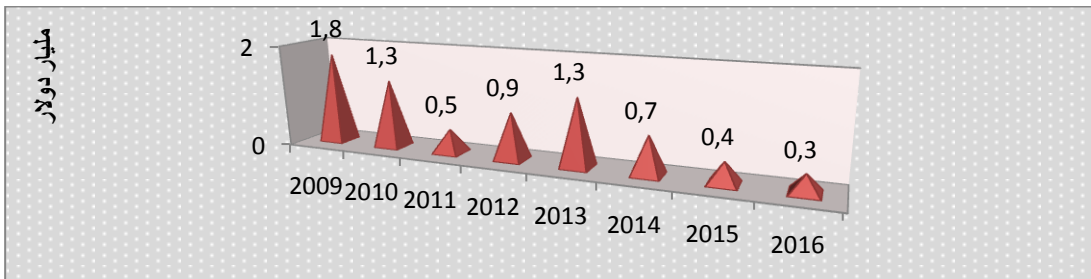
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (30)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان قيمة واردات ليبيا ارتفعت بشكل طفيف عام 2010 الى حوالي 3.6 مليار دولار مقارنة بـ 3.4 مليار دولار عام 2009، وفي عام 2011 انخفضت الى 0.8 مليار دولار نتيجة أوضاع ليبيا في هذه السنة وكذا تفاقم أزمة الديون السيادية في ايطاليا والتي حدت من امكانيات ايطاليا على التصدير، ثم ارتفعت تدريجيا الى 3.8 مليار دولار عام 2013 لتتخفض مجددا عام 2014 الى 2.9 مليار دولار ثم الى 1.6 مليار دولار عام 2015 ثم الى 1.2 مليار دولار عام 2016 نتيجة الاسباب السابقة الذكر.

2. المانيا

تقدر واردات ليبيا من ألمانيا بحوالي 15% من اجمالي وارداتها المتجهة الى منطقة الاورو، وهي تمثل ثاني دولة تستورد منها ليبيا بعد ايطاليا من منطقة الاورو، وعليه سنحاول من خلال الشكل التالي تحليل تطورات واردات ليبيا من المانيا في ظل الازمة المالية في منطقة الاورو، وذلك كما يلي:

الشكل رقم (3-35): واردات ليبيا من ألمانيا (2009-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (30)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان واردات ليبيا من المانيا انخفضت عام 2010 الى 1.3 مليار دولار مقارنة بـ 1.8 مليار دولار عام 2009، لتسمر في الانخفاض أقل من النصف عام 2011 مقارنة بعام 2010، وذلك للظروف الاقتصادية الليبية في عام 2011، وفي 2012 ارتفعت قليلا الى 0.9 مليار دولار ثم الى 1.3 مليار دولار عام 2013، و يعود هذا الارتفاع لتحسن الوضع في ليبيا وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات الالمانية، بالإضافة الى قيام ألمانيا في هذه الفترة بتعديل السياسات السعرية لتحفيز

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

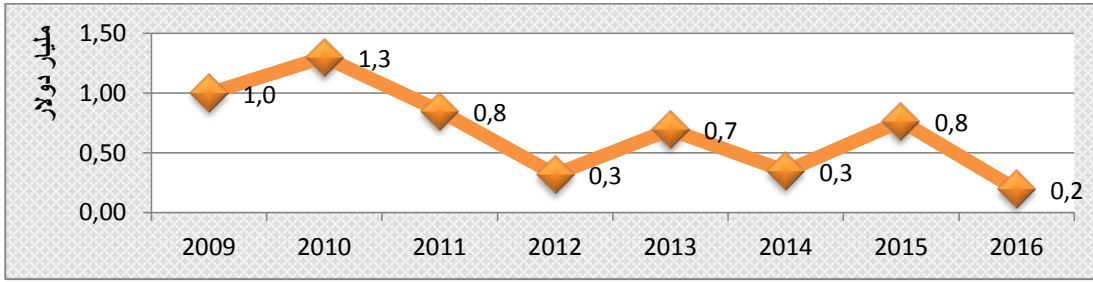
افريقيا النفطية

صادراتها من أجل الخروج من الازمة المالية وأيضاً ساعد تدهور اسعار النفط ألمانيا من زيادة انفاق الشركات على الآلات والمعدات الصناعية وبالتالي ارتفاع حجم الانتاج المصدر مع الانخفاض في سعر صرف الاورو. ثم انخفضت مجددا عام 2014 الى 0.7 مليار دولار ثم الى 0.4 مليار دولار عام 2015 ثم الى 0.3 مليار دولار عام 2016.

3. فرنسا

تستورد ليبيا من فرنسا حوالي 11% من إجمالي وارداتها المتجهة الى منطقة الاورو، وقد تأثرت فرنسا بالازمة المالية في منطقة الاورو لحرصها على بقاء الاتحاد الاوروبي وبالتالي تحملت تبعات الازمة المالية في المنطقة، ومن هذا المنطلق سنحاول دراسة انعكاس هذه الازمة المالية في فرنسا على واردات ليبيا كما يلي:

الشكل رقم (3-36): واردات ليبيا من فرنسا (2009-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (30)

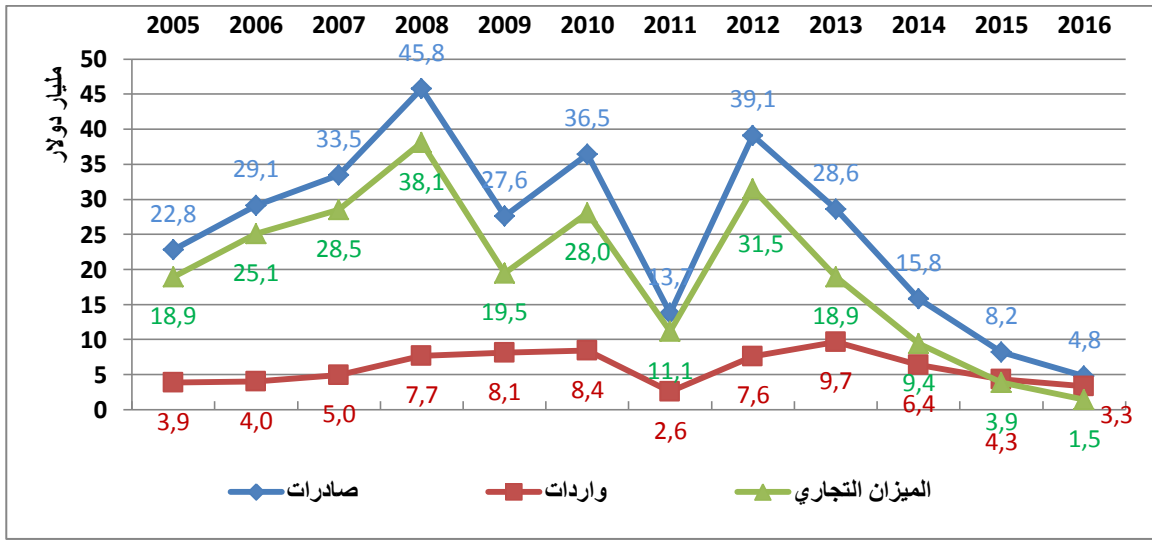
من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان واردات ليبيا من فرنسا ارتفعت عام 2010 بنسبة طفيفة الى 1.3 مليار دولار مقارنة بـ 1 مليار دولار عام 2009 أي قبل الازمة، وفي عام 2011 انخفضت الى 0.8 مليار دولار ثم الى 0.3 مليار دولار عام 2012، ثم ارتفعت قليلا هذه القيمة الى 0.7 مليار دولار عام 2013، لتتخف مجددا الى 0.3 مليار دولار عام 2014، ثم ارتفعت الى 0.8 مليار دولار عام 2015 لتتخف في عام 2016 الى 0.2 مليار دولار.

ثالثا: تحليل تطور للمبادلات التجارية الليبية مع منطقة الاورو

سنقوم بتحليل تطور الميزان التجاري الليبي مع منطقة الاورو استنادا الى بيانات الشكل أدناه الذي يوضح مدى تغطية الصادرات الليبية المتجهة نحو منطقة الاورو للواردات الليبية الآتية من منطقة الاورو وذلك كما يلي:

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا النفطية

الشكل رقم(3-37): الميزان التجاري الليبي مع منطقة الاورو (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الشكل رقم (3-24) والشكل رقم (3-30)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان الميزان التجاري الليبي* مع منطقة الاورو حقق فائض طول الفترة (2005-2016) أي قبل الازمة وبعدها ولكن بقيم مختلفة حيث ارتفعت قيمة الفائض من 3.9 مليار دولار عام 2005 الى 8.4 مليار دولار عام 2010 ثم انخفض الى 2.6 مليار دولار عام 2011 نتيجة الاحداث السابقة الذكر في هذه السنة، ثم ارتفع تدريجيا الى 9.4 عام 2013 نتيجة تحسن الاوضاع في ليبيا ثم تراجع قيمة الفائض التجاري تدريجيا الى ان بلغت 1.5 مليار دولار عام 2016.

* لا يعبر الميزان التجاري الليبي عن حقيقة الاقتصاد الليبي نظرا لأوضاع ليبيا السياسية والامنية وكذا سوء الإدارة والفساد الامر الذي أدخل الاقتصاد الليبي في حلقة مفرغة ونشطت السوق الموازية التي لجأ إليها الليبيون لعقد كل صفقاتهم التجارية تقريبا.

الفصل الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا النفطية

خلاصة الفصل:

ترتبط دول شمال افريقيا النفطية - الجزائر وليبيا- بالاتحاد الأوروبي بعلاقات تجارية قديمة وقوية نظرا للقرب الجغرافي وكذا العامل التاريخي الذي يقرب بينهما، حيث تمثلت العلاقات التجارية الأوروبية الجزائرية في ابرام اتفاق التعاون عام 1976 وصولا لترقية هذه العلاقة إلى اتفاق شراكة عام 2005 بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر بينهما، كما ترتبط ليبيا بعلاقات تجارية قوية مع بعض الدول الأعضاء في منطقة الاورو رغم أنها لم تبرم حتى الان اي اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ونظرا لمعاناة منطقة الاورو من ازمة الديون السيادية التي انعكست آثارها بصورة واضحة على مختلف اوجه اقتصاد منطقة الاورو وخاصة على الجانب التجاري سعى هذا الاخير جاهدا لاحتوائها والتخفيف من شدة حدتها بمجموعة من التدابير والتي اثرت على حجم تجارتها الخارجية مع شركائها التجاريين، وعليه بعد تحليل انعكاسات هذه الازمة على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا النفطية مع منطقة الاورو في ظل الازمة توصلنا الى ما يلي:

- الارتباط الوثيق لاقتصاد دول شمال افريقيا النفطية بمنطقة الاورو قبل وبعد الازمة، حيث تمثل منطقة الاورو المتعامل الاول والشريك التجاري الرئيسي قبل وبعد الازمة رغم انخفاض حصتها قليلا بعد الازمة.
- تمثل اهم زبائن الجزائر من منطقة الاورو قبل وبعد الازمة في كل من ايطاليا واسبانيا وفرنسا وهولندا، واهم مورديها من منطقة الاورو قبل وبعد الازمة في كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا والمانيا، و تمثل اهم موردي ليبيا من منطقة الاورو قبل وبعد الازمة في كل من ايطاليا والمانيا واسبانيا واهم زبائنها في كل من ايطاليا وألمانيا وفرنسا.
- يمثل الوقود المعدني جل صادرات دول شمال افريقيا النفطية نحو منطقة الاورو وذلك بحوالي 98% قبل وبعد الازمة، الا ان قيمة هذه الصادرات انخفضت في ظل الازمة نتيجة انخفاض اسعار النفط الذي كانت من بين اسباب انخفاضه أزمة منطقة الأورو وذلك بتراجع الطلب الأوروبي على النفط، حيث انخفضت واردات أوروبا منه، وبالتالي ارتفاع العرض وانخفاض الطلب نتج عنه انخفاض اسعاره، وكذلك من اسباب تراجع الطلب الاوروبي هو السياسات المالية التقشفية المتبعة التي اتخذت كتدابير في منطقة الأورو من أجل حل مشكلة الديون السيادية فيها.
- ارتفعت قيمة واردات دول شمال افريقيا النفطية من منطقة الاورو خلال الازمة بسبب برنامج التسيير الكمي المعتمد في منطقة الاورو في 2010 لتحفيز صادراتها للخروج من ازمته المالية.

الفصل الرابع

إنعكاسات أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو

على التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا غير النفطية

وسبل مواجهتها

تمهيد:

عملت كل من مصر وتونس والمغرب على تعزيز علاقاتهم بالاتحاد الأوروبي خاصة مع منطقة الأورو، حيث تجسدت هذه العلاقات في عدة اتفاقيات مبرمة في مختلف المجالات، حيث من أبرز اتفاقيات التعاون المبرمة بين دول شمال افريقيا الغير نفطية والاتحاد الأوروبي هي التعاون في اطار الشراكة والتي كان هدفها تعزيز العلاقات خاصة على مستوى المبادلات التجارية بين الطرفين.

ولكن في الآونة الأخيرة عرف هذا الشريك التجاري - منطقة الأورو - أزمة حادة وهي أزمة الديون السيادية التي انطلقت شرارتها في اليونان لتمتد الى باقي الاعضاء الاضعف في منطقة الاورو الأمر الذي أثر بالسلب على اقتصاد منطقة الأورو بصفة خاصة والاتحاد الاوروبي بصفة عامة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على الاقتصاديات الشريكة للاتحاد الأوروبي، وكما قلنا سابقا فان مصر والمغرب وتونس سعت لربط علاقات تجارية قوية بمنطقة الاورو في ظل الشراكة الاورو متوسطة الأمر الذي يمكن أن ينجر عنه تبعات لهذه الأزمة على تجارتها الخارجية، وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الاول: تحليل أداء التجارة الخارجية لمصر في ظل أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو

المبحث الثاني : تحليل أداء التجارة الخارجية لتونس في ظل أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو

المبحث الثالث: تحليل أداء التجارة الخارجية للمغرب في ظل أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو

المبحث الرابع: سبل مواجهة دول شمال افريقيا للصدمات الخارجية

المبحث الاول: تحليل أداء التجارة الخارجية لمصر في ظل أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو

سيستهدف هذا المبحث الوصول الى انعكاسات ازمة منطقة الاورو على التجارة الخارجية المصرية، ومن أجل ذلك سنتطرق في هذا المبحث الى معرفة أولا اتجاهات صادرات مصر نحو دول منطقة الاورو في ظل الازمة وتمثل المطلب الثاني في معرفة اتجاهات صادرات وواردات مصر من منطقة الاورو وسنتناول في المطلب الثاني الهيكل السلعي لصادرات وواردات مصر من منطقة الاورو، كما سنتناول في المطلب الثالث تطور الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو في ظل الازمة، وفي المطلب الرابع تطور الواردات المصرية من منطقة الاورو في ظل الازمة المالية الاوروبية.

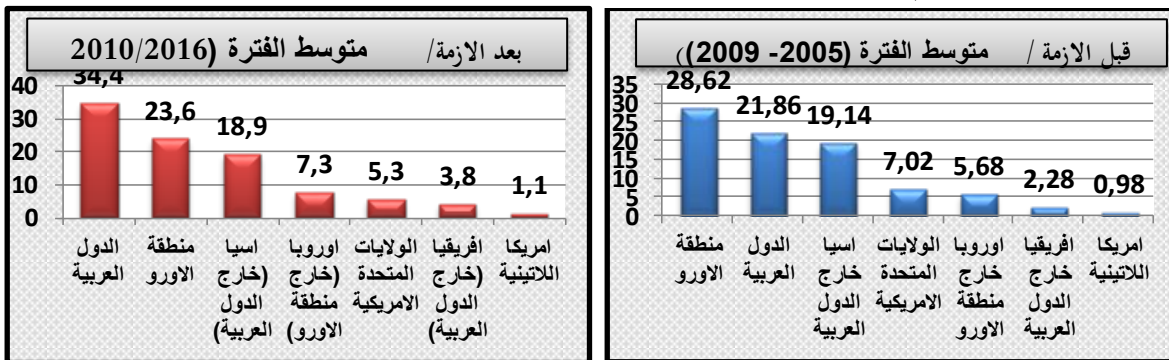
المطلب الأول: التوزيع الجغرافي صادرات وواردات مصر من منطقة الأورو في ظل الأزمة

يتضمن هذا المطلب دراسة اتجاهات صادرات وواردات مصر نحو منطقة الاورو وفق اتجاهين، سيتمثل الاتجاه الاول في اتجاهات صادرات وواردات مصر من منطقة الاورو مقارنة بشركائها التجاريين الاخرين من العالم في الفترة (2005-2016)، أما الاتجاه الثاني فسيتمثل في اتجاهات صادرات وواردات مصر مع شركائها التجاريين من منطقة الاورو في الفترة (2005-2016).

أولاً: التوزيع الجغرافي لصادرات مصر نحو منطقة الاورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى

من خلال التحليل التالي يمكننا معرفة اتجاهات صادرات مصر نحو دول منطقة الاورو، وان مسها أي تغير بعد ازمة منطقة الاورو، وذلك بمقارنة حصة منطقة الاورو بحصة دول العالم من صادرات مصر الاجمالية في الفترة التي سبقت الازمة (2005-2009) مع الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة، وسيتم ذلك بالاستعانة بالجدول والشكل التاليين:

الشكل رقم (4-1): صادرات مصر نحو شركائها التجاريين (الوحدة: نسب مئوية)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (33)

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-1): اتجاهات صادرات مصر نحو شركائها التجاريين (2005-2016)

الوحدة: (نسب مئوية)

قبل الازمة								
متوسط الفترة	2009	2008	2007	2006	2005	المناطق الجغرافية		
28,62	23,9	31,3	26,2	29,9	31,8	منطقة الاورو		
21,86	33,7	25,3	15,3	16,1	18,9	الدول العربية		
2,28	2,9	3,8	1,6	1,1	2	افريقيا (خارج الدول العربية)		
19,1 4	17,5	20,9	22,8	18,6	15,9	اسيا (خارج الدول العربية)		
7,02	6,8	4,8	5,8	8,7	9	الولايات المتحدة الامريكية		
0,98	0,6	2,1	1,4	0,5	0,3	امريكا اللاتينية		
5,68	8,6	5,4	4,4	6,7	3,3	اوروبا (خارج منطقة الاورو)		
14,44	6	6,5	22,5	18,4	18,8	باقي دول العالم		
100	100	100	100	100	100	المجموع		
بعد الازمة								
متوسط الفترة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المناطق الجغرافية
23,6	19,6	21,3	24,2	23,7	23	26,7	26,4	منطقة الاورو
34,4	43,9	37,9	35,4	32,6	30,6	28,9	31,4	الدول العربية
3,8	3,1	2,7	3	2,9	3,7	6,4	5	افريقيا (خارج الدول العربية)
18,9	14,7	15,5	18,6	22,1	22,1	20,5	18,8	اسيا (خارج الدول العربية)
5,3	4,5	5,6	4,2	4,1	6,9	5,8	5,9	الولايات المتحدة الامريكية
1,1	0,9	0,7	0,9	1,3	1,1	1,3	1,4	امريكا اللاتينية
7,3	9,9	8,8	7	6,2	6,1	6,4	6,7	اوروبا (خارج منطقة الاورو)
5,7	3,5	7,4	6,8	7,2	6,5	4	4,4	باقي دول العالم
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (33)

1. تحليل اتجاهات صادرات مصر نحو منطقة الاورو ونحو المناطق الجغرافية الاخرى في العالم

قبل أزمة الديون السيادية لمنطقة الاورو 2010:

من خلال بيانات الشكل أعلاه للتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية للفترة (2005-2009)، نلاحظ ان اتجاهات الصادرات المصرية قبل أزمة الديون السيادية لمنطقة الاورو 2010 كالتالي:

تركزت معظم الصادرات المصرية نحو ثلاث اتجاهات هي منطقة الاورو والدول العربية ودول اسيا بحصة اجمالية تقارب 70%، حيث احتلت منطقة الاورو المركز الاول بحصة 28.62% من اجمالي صادرات مصر خلال متوسط الفترة (2009/2005)، وهي بذلك تعتبر أكبر شريك تجاري لمصر من ناحية الصادرات،

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

وجاءت الدول العربية في المركز الثاني بحصة بلغت 21.86% خلال نفس الفترة، ثم تليها دول اسيا في المرتبة الثالثة بحصة 19.1%.

أما بالنسبة لباقي الشركاء التجاريين، فقد احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الرابعة بحصة بلغت 7.02%، ثم دول اوروبا في المركز الخامس بحصة 5.68% وفي الاخير دول امريكا اللاتينية بحصة ضعيفة 0.98%.

2. تحليل اتجاهات صادرات مصر نحو منطقة الاورو والمناطق الجغرافية الاخرى في العالم بعد الازمة المالية لمنطقة الاورو:

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان اتجاهات الصادرات المصرية بعد الازمة بقيت تتركز في نفس شركائها التجاريين الذين كانوا قبل الازمة وهم منطقة الاورو والدول العربية ودول اسيا، حيث ارتفعت حصتهم الاجمالية بعد الازمة الى ما يقارب 80% مقارنة مع 70% قبل الازمة.

الا أن منطقة الاورو والدول العربية ودول اسيا تغيرت مراكزهم في الصادرات الاجمالية المصرية بعد أزمة الديون السيادية لمنطقة الاورو 2010، بحيث تقدمت الدول العربية الى المرتبة الاولى بحصة 34.4% محل منطقة الاورو التي تراجعت الى المركز الثاني بعد انخفاض حصتها الى 23.6% بعد الازمة مقارنة بـ 28.6% قبلها، وذلك نتيجة ازمتها المالية، في حين حافظت اسيا على مركزها الثالث رغم تراجع حصتها الى 18.9% بعد الازمة مقارنة بـ 19.14% قبل الازمة، كما تراجعت الولايات المتحدة الامريكية الى المرتبة الخامسة بحصة 5.3% لتحتل اوروبا بذلك المركز الرابع حيث ارتفعت حصتها الى 7.3% بعد الازمة مقارنة بـ 5.68% قبل الازمة، فيما بقي ترتيب دول افريقيا خارج الدول العربية في المرتبة الاخيرة مع ارتفاع طفيف في حصتها والتي بلغت 3.8% بعد الازمة مقارنة مع 2.28% قبل الازمة.

وعلى مستوى منطقة الاورو نلاحظ ان نسبة حصتها من الصادرات المصرية تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض قبل الازمة، حيث انخفضت حصتها عام 2007 الى 26.2% مقارنة مع 31.8% عام 2005 وذلك نتيجة أزمة الرهن العقاري 2007 بالولايات المتحدة الامريكية وما نتج عنها من تراجع في النمو الاقتصادي في منطقة الاورو لتكبدتها خسائر في بعض مؤسساتها المصرفية، الامر الذي خفض الطلب المحلي فيها مما ادى الى تقلص قدرة المستهلكين على الانفاق.

وفي 2008 عادت وارتفعت حصة الصادرات المصرية الى 31.3%، وذلك رغم تأثر منطقة الاورو بالأزمة المالية العالمية 2008، الا ان الارتفاع المطرد في اسعار النفط العالمية زاد من قيمة الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو، ولكن في 2009 انخفضت حصتها الى 23.9% كما تراجع مركزها الى المرتبة الثانية

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

لتحل الدول العربية المرتبة الاولى، وهذا لتفانم الازمة المالية العالمية وتأثيرها الكبير على منطقة الاورو، حيث ادت الى انكماش الطلب على النفط وتراجع اسعاره العالمية، وبالتالي انخفاض الصادرات النفطية المصرية الى منطقة الاورو.

وفي عام 2010 ارتفعت حصة منطقة الاورو الى 26.4%، ولكنها بقيت في المركز الثاني بعد الدول العربية، وعادت وانخفضت في 2012 الى 23% ثم ارتفعت عام 2014 الى 24.2% لتتخفص خلال سنتي 2015 و2016 الى 19.6% حيث بقيت تحتل المركز الثاني وهذا الانخفاض صاحبه ارتفاع في حصة الدول العربية حيث اصبحت المتعامل التجاري الاول بعد الازمة المالية لدول منطقة الاورو.

بعد تحليلنا لاتجاهات الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو لاحظنا المكانة الهامة لمنطقة الاورو بالنسبة للاقتصاد المصري باعتباره المتعامل الاول والشريك التجاري الرئيسي لها، الا ان حصة صادرات مصر اليها انخفض بعد الازمة لتحتل المركز الثاني بعد الدول العربية، ويرجع ذلك لانخفاض الطلب على المنتجات المصرية من منطقة الاورو نتيجة الأزمة المالية التي تعاني منها المنطقة.

ثانيا: اتجاه صادرات مصر نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو

يمكننا تحليل اتجاهات صادرات مصر داخل منطقة الاورو من معرفة أهم زبائن مصر من منطقة الاورو، وكذا التغيرات في حصصهم من الصادرات المصرية بعد أزمة الديون السيادية لمنطقة الاورو، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني منها، حيث سنقوم بمقارنة حصص دول منطقة الاورو من صادرات مصر قبل وبعد الازمة، وسيتم ذلك كما يلي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-2): اتجاهات صادرات مصر نحو دول منطقة الاورو للفترة (2005 - 2016)

الوحدة : نسبة مئوية

متوسط الفترة (2010- 2016)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	متوسط الفترة (2005- 2009)	2009	2008	2007	2006	2005	دول منطقة الاورو
34,8	33,3	34,5	37,8	39,7	34,3	32,2	31,7	32,2	27,4	33,2	37,4	30,9	31,9	ايطاليا
13,8	14,9	9,8	9,0	9,3	14,9	15,6	23,3	23,9	27,5	18,3	24,5	25,2	23,8	اسبانيا
6,9	7,5	8,3	5,9	4,5	6,0	8,3	8,0	12,0	8,6	18,4	8,7	9,6	14,8	هولندا
13,5	11,5	10,3	12,9	14,2	17,0	15,3	13,3	12,7	11,5	9,6	11,8	19,5	10,9	فرنسا
6,2	7,1	6,8	5,3	6,6	5,9	6,5	5,1	5,8	6,7	6,0	6,3	4,7	5,3	بلجيكا
4,4	4,2	3,1	7,3	4,0	3,3	4,7	3,9	3,5	4,3	4,0	3,2	2,4	3,6	اليونان
3,1	2,0	7,5	5,6	2,3	0,5	3,3	0,3	1,3	0,5	1,2	0,7	0,7	3,4	مالطا
10,1	12,3	11,8	10,3	9,4	9,5	9,4	8,3	4,8	8,0	5,4	3,6	3,7	3,2	المانيا
2,1	1,3	1,2	1,1	4,3	3,7	1,6	1,3	1,7	2,0	1,8	1,8	1,4	1,4	قبرص
1,7	2,0	2,5	1,6	1,9	1,5	1,1	1,4	0,7	1,1	0,7	0,6	0,8	0,5	البرتغال
1,0	1,1	1,3	1,2	1,1	0,7	0,6	0,9	0,3	0,4	0,2	0,3	0,3	0,4	سلوفينيا
0,5	0,6	0,6	0,4	0,5	0,5	0,3	0,4	0,4	0,5	0,3	0,4	0,3	0,3	ايرلندا
0,9	1,3	1,2	0,7	1,4	1,2	0,3	0,4	0,4	0,7	0,4	0,3	0,2	0,2	لاتيفيا
0,3	0,4	0,3	0,2	0,2	0,3	0,3	0,4	0,2	0,2	0,3	0,1	0,1	0,1	فلندا
0,3	0,3	0,3	0,3	0,2	0,2	0,3	0,8	0,2	0,2	0,1	0,1	0,3	0,1	النمسا
0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,0	0,0	لتوانيا
0,1	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0	0,0	0,3	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	سلوفاكيا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	لوكسمبورغ
0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	0,1	0,0	0,0	استونيا
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (34)

1. تحليل اتجاه صادرات مصر نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو قبل الازمة المالية للمنطقة:

يبين الجدول اعلاه ان صادرات مصر نحو منطقة الاورو تركزت في اربعة شركاء تجاريين طول هذه الفترة (2009-2005) بحصة اجمالية تقارب 81%، وهم كل من ايطاليا واسبانيا وفرنسا وهولندا، حيث كانت ايطاليا المتعامل الاول لمصر من منطقة الاورو بحصة بلغت 32.2% حسب متوسط هذه الفترة، متبوعة بإسبانيا في المركز الثاني بحصة 23.9%، ثم فرنسا في المركز الثالث بحصة 12.7% وتليها هولندا بحصة 12%.

كما كانت حصص كل من بلجيكا والمانيا واليونان وقبرص ومالطا من صادرات مصر نحو منطقة الاورو ضئيلة جدا، حيث كانت نسبهم على الترتيب كالتالي: 5.8%، 4.8%، 3.5%، 1.7%، 1.3% خلال متوسط هذه الفترة، وبالنسبة لباقي دول منطقة الاورو كان اتجاه الصادرات المصرية نحوهم شبه معدومة.

2. تحليل اتجاه صادرات مصر نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو بعد الازمة المالية للمنطقة:

نلاحظ من خلال بيانات متوسط الفترة (2010-2016) في الجدول اعلاه، ان جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر حافظوا على مراكزهم في صادرات مصر نحو منطقة الاورو رغم التغير في نسبة حصصهم بين الارتفاع والانخفاض، حيث بقيت ايطاليا في المركز الاول كأكبر زبون لمصر مقارنة بباقي الشركاء التجاريين من منطقة الاورو طول الفترة (2010-2016)، اذ ارتفعت حصتها الى 34.8% حسب متوسط هذه الفترة مقارنة بـ 32.2% للفترة التي سبقت الازمة، كما حافظت اسبانيا بعد الازمة على المركز الثاني رغم تراجع حصتها الى 13.8% حسب متوسط الفترة (2010-2016)، حيث مس هذا التراجع وينسب متفاوتة جميع سنوات الفترة (2010-2016)، ما جعلها خلال هذه الفترة تتناوب هي وفرنسا على المركز الثاني، حيث من عام 2012 الى 2015 تسبب هذا الانخفاض في تراجعها الى المركز الثالث لتحل مكانها فرنسا في المركز الثاني والعكس في السنوات الاخرى من هذه الفترة، كما انخفضت حصة اسبانيا في 2014 الى ادنى مستوى لها 9% مقابل 27.9% عام 2009 أي قبل الازمة، وهذا التراجع ناتج عن خطط التقشف التي اتبعتها اسبانيا للخروج من ازمته المالية في تلك الفترة.

أما هولندا فقد بقيت في المرتبة الرابعة حيث تراجع حصتها حسب متوسط الفترة (2010-2016) الى النصف مقارنة بحصتها في متوسط الفترة (2005-2009)، اذ قدرت حصتها بـ 6.9% بعد الازمة مقارنة بـ 12% قبل الازمة، أما بالنسبة لباقي الشركاء التجاريين فقد ارتفعت حصصهم من الصادرات

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

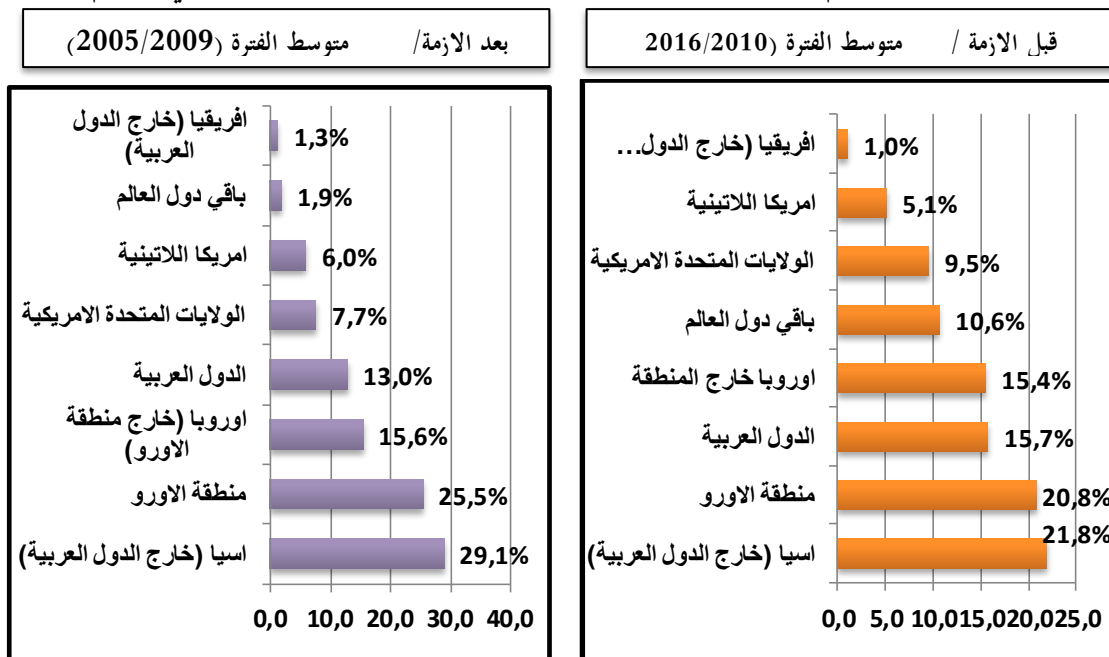
المصرية بعد الازمة بنسب متفاوتة، حيث كان ارتفاع حصة المانيا ارتفاعا ملحوظا من 4.8% الى 10.1%، وارتفعت حصة كل من بلجيكا واليونان ومالطا وقبرص والبرتغال وسلوفينيا الى 6.2%، 4.4%، 3.1%، 2.1%، 1.7%، 1% على الترتيب، أما باقي دول منطقة الاورو ارتفعت حصصهم بشكل طفيف، ومع ذلك لم تتجاوز حصصهم نسبة 1%.

من خلال تحليلنا لاتجاه صادرات مصر نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو لاحظنا ان ايطاليا واسبانيا وفرنسا وهولندا هم الشركاء الرئيسيين لمصر قبل وبعد الازمة المالية لمنطقة الاورو، رغم الانخفاض في حصصهم بعد الازمة المالية الاوروبية 2010، حيث ان الانخفاض الحاصل في حصة اسبانيا وايطاليا هو نتيجة خطط التقشف المتبعة فيها للخروج من ازمة الديون السيادية التي تعاني منها، اما فرنسا وهولندا فيرجع ذلك للأثار السلبية لأزمة الديون السيادية في منطقة الاورو على نمو اقتصادهما.

ثالثا: تحليل اتجاه واردات مصر من منطقة الاورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى

من خلال التحليل التالي يمكننا معرفة إن كانت اتجاهات واردات مصر نحو دول منطقة الاورو قد تغيرت بعد ازمة منطقة الاورو، وذلك بمقارنة حصة منطقة الاورو بحصة دول العالم من الواردات المصرية في الفترة التي سبقت الازمة (2005-2009) مع الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة، وسيتم ذلك كما يلي:

الشكل رقم (4-2): اتجاه واردات مصر من شركائها التجاريين في العالم



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (35)

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

من خلال بيانات الشكل أعلاه للتوزيع الجغرافي للواردات المصرية قبل الازمة، نلاحظ ما يلي:
سجلت الواردات المصرية من دول اسيا أعلى مساهمة بحصة 21.8 % من اجمالي واردات مصر خلال متوسط الفترة (2009/2005)، وتليها في المرتبة الثانية منطقة الاورو بحصة 20.8%، وجاءت الدول العربية في المرتبة الثالثة بحصة بلغت 15.7%، ثم اوروبا (خارج منطقة الاورو) في المرتبة الرابعة بحصة بلغت 15.4%، ثم باقي الشركاء التجاريين.

أما اتجاهات واردات مصر نحو شركائها التجاريين بعد الازمة المالية 2010 فنلاحظ ما يلي:
ان دول اسيا ومنطقة الاورو حافظوا على مراكزهم في الواردات الاجمالية المصرية بعد الازمة المالية لدول منطقة الاورو 2010، بحيث بقيت دول اسيا تأخذ أكبر حصة من الواردات المصرية الاجمالية، كما ارتفعت حصتها الى 29.1% مقابل 21.8 % قبل الازمة، ثم تليها منطقة الاورو بثاني أكبر حصة والتي ارتفعت ايضا الى 25.5% مقابل 20.8%، في حين تراجعت الدول العربية الى المركز الرابع كما تراجعت حصتها الى 13% مقابل 15.4% قبل الازمة، لتتقدم اوروبا بذلك الى المركز الثالث حيث ارتفعت حصتها الى 7.3 % بعد الازمة مقارنة بـ 5.68 % قبل الازمة، وكانت هذه الزيادة في حصص الشركاء التجاريين السابق ذكرهم نتيجة تراجع واردات مصر بعد الازمة من باقي دول العالم من 10.4% الى 1.9% وتراجع وارداتها من الولايات المتحدة الامريكية حيث كانت 9.5% قبل الازمة الى 7.7% بعدها، كما بقي ترتيب دول افريقيا خارج الدول العربية في المرتبة الاخيرة مع ارتفاع طفيف في حصتها، والتي قدرت بـ 1.3% بعد الازمة مقارنة بـ 1% قبل الازمة.

رابعا: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات مصر من شركائها التجاريين من منطقة الاورو

سنحاول في هذا العنصر تحليل التوزيع الجغرافي لواردات مصر من شركائها التجاريين من منطقة الاورو لمعرفة اهمهم وكذا حصصهم قبل وبعد الازمة، وذلك بالاستعانة بالجدول التالي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-3): التوزيع الجغرافي لواردات مصر من منطقة الاورو للفترة (2005 – 2016)

الوحدة : نسبة مئوية

الدول	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة -2005 (2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة 2010- (2011-
المانيا	27,4	27,7	35,7	29,1	30,3	30,1	28,1	26	27,6	30	31,4	29,5	33,8	29,5
ايطاليا	22,2	21,7	22,6	26,9	22,3	23,2	20,7	20,6	20,5	20,3	18,5	16,9	17,6	19,3
فرنسا	15,9	15,9	11,6	11,9	13,5	13,8	13,2	13,6	13,5	12,2	12,1	12,6	8,8	12,3
هولندا	7,7	8,8	6,8	6,5	7,6	7,5	5,8	10,9	8,6	6,2	6,1	6,5	5,4	7,1
اسبانيا	6,5	6,9	4,8	6,1	6,9	6,2	5,9	7,3	8	8,6	8,6	10,5	13	8,8
بلجيكا	5,4	4,4	5,6	7,1	5,6	5,6	6	8,8	10	6,9	5,6	5	4,7	6,7
فنلندا	4,7	4,9	4,7	3,9	2,4	4,1	2,5	2,4	2,9	2,3	2,7	2,3	2,8	2,5
اليونان	2,7	2,7	2,7	1,9	2,2	2,4	2,9	2,6	2,2	4	3,7	4,7	4,5	3,5
سلوفينيا	2,5	1,8	0,7	0,4	0,5	1,2	0,4	0,3	0,3	0,2	0,4	0,2	0,2	0,3
النمسا	1,6	1,5	1,9	1,8	1,4	1,6	1,4	1,5	1,2	1,4	1,5	1,1	1,5	1,4
لاتيفيا	1,1	0,9	0,6	0,3	0,8	0,8	0,8	1,5	1	1,8	1,4	1,3	1,1	1,3
ارلندا	1,1	1,3	1,4	1,3	1,8	1,4	1,4	1,1	1	1	1,2	1,1	1,1	1,1
البرتغال	0,5	0,2	0,2	0,5	0,6	0,4	0,5	0,8	0,5	0,5	0,6	0,5	0,7	0,6
قبرص	0,4	0,5	0,3	0,1	0,6	0,4	2,7	0,4	0,7	1,7	0,5	2,5	0,5	1,3
استونيا	0,2	0,1	0,2	0,2	0,1	0,2	0,1	0,2	0,2	0,1	0,2	0,2	0,1	0,2
سلوفاكيا	0,2	0,1	0,1	0	0,1	0,1	0	0	0	0	0	0	0	0
لتوانيا	0,1	0	0,1	0	0,2	0,1	0,2	0,4	0,5	1	0,5	0,1	0,4	0,5
لوكسمبورغ	0	0	0	0	0	0	0	0,2	0	0	0	0,1	0	0,1
مالطا	0	0,5	0	1,8	3	1,1	7,4	1,4	1,3	1,8	5,2	4,9	3,5	3,6
منطقة الاورو	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (36)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول اعلاه قبل الازمة ان أكثر من نصف واردات مصر من منطقة الاورو تأتي من ألمانيا، ايطاليا وفرنسا، كما ان المانيا هي المورد الاول لمصر من منطقة الاورو اذ استحوذت على

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

حصة بلغت 30.1% حسب متوسط الفترة (2005-2009)، تليها إيطاليا في المركز الثاني بحصة 23.2%، ثم فرنسا في المركز الثالث بحصة 13.8%.

كما كانت حصص كل من هولندا وإسبانيا وبلجيكا وفنلندا واليونان من إجمالي واردات مصر ضئيلة، حيث كانت نسبهم على الترتيب كالتالي: 7.5%، 6.2%، 5.6%، 4.1%، 2.4% خلال متوسط هذه الفترة، وبالنسبة لباقي دول منطقة الأورو فلم تتعدى قيمة واردات مصر منهم 1.6%.

أما بالنسبة لواردات مصر من شركائها التجاريين من منطقة الأورو بعد الأزمة فإننا نلاحظ من خلال بيانات متوسط الفترة (2010-2016) في الجدول أعلاه أن كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا حافظوا على مراكزهم كأهم الموردين لمصر من منطقة الأورو رغم الانخفاض في نسبة حصصهم، حيث بقيت ألمانيا في المركز الأول كأكبر مورد لمصر مقارنة بباقي الشركاء التجاريين من منطقة الأورو طول الفترة (2010-2016)، إذ انخفضت حصتها إلى 29.5% حسب متوسط هذه الفترة مقارنة بـ 30.1% للفترة التي سبقت الأزمة، كما حافظت إيطاليا بعد الأزمة على المركز الثاني رغم تراجع حصتها إلى 19.3% حسب متوسط الفترة (2010-2016)، أما بالنسبة لفرنسا فقد تراجعت حصتها إلى 12.3% بعد الأزمة، أما إسبانيا فقد تقدمت إلى المركز الرابع بحصة 8.8% بعد الأزمة مقارنة بـ 6.2% قبل الأزمة، في المقابل تراجع مركز هولندا إلى المركز الخامس بعد تراجع طفيف في حصتها.

من خلال تحليلنا لاتجاه صادرات مصر نحو شركائها التجاريين من منطقة الأورو لاحظنا أن ألمانيا وإيطاليا وفرنسا هم الشركاء الرئيسيين لمصر قبل وبعد الأزمة المالية لمنطقة الأورو، رغم الانخفاض في حصصهم بعد الأزمة المالية الأوروبية 2010.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي لصادرات وواردات مصر من منطقة الأورو في ظل الأزمة

يمكننا تحليل الهيكل السلعي للمبادلات التجارية المصرية مع منطقة الأورو في ظل الأزمة من معرفة أهم السلع المصدرة والمستوردة من المنطقة قبل الأزمة، وكذا مختلف التغيرات التي حدثت فيه بعد الأزمة.

أولاً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات مصر نحو منطقة الأورو قبل الأزمة

من أجل معرفة مكونات الهيكل السلعي لصادرات مصر نحو دول منطقة الأورو قبل الأزمة، سنعتمد على الجدول التالي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-4): الهيكل السلعي لصادرات مصر نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2009)

متوسط الفترة	2009	2008	2007	2006	2005	البنود السلعية بالمليون دولار
389,9	663,4	531,4	303,4	232,2	219,3	أغذية وحيوانات حية
947,2	766,1	1724,5	933,2	696,6	615,7	مواد خام
2848,6	2580,2	3799,7	2694,1	2873,2	2296,0	وقود معدني
471,7	929,3	1262,1	42,9	88,0	36,3	مواد كيميائية
50,2	113,9	113,5	9,7	7,4	6,6	الات ومعدات النقل
419,2	729,1	693,7	255,3	206,0	211,9	مصنوعات متنوعة
5126,9	5782,0	8124,9	4238,6	4103,4	3385,8	المجموع
متوسط الفترة	الحصة	الحصة	الحصة	الحصة	الحصة	حصة البنود السلعية (نسب مئوية)
7,5	11,5	6,5	7,2	5,7	6,5	أغذية وحيوانات حية
18,3	13,3	21,2	22,0	17,0	18,2	مواد خام
58,6	44,6	46,8	63,6	70,0	67,8	وقود معدني
7,2	16,1	15,5	1,0	2,1	1,1	مواد كيميائية
0,8	2,0	1,4	0,2	0,2	0,2	الات ومعدات النقل
7,7	12,6	8,5	6,0	5,0	6,3	مصنوعات متنوعة
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org>

Profile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/Import/Indicator/M
PRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

من خلال بيانات الجدول اعلاه عن الهيكل السلعي لصادرات مصر الى منطقة الاورو يتبين أن ترتيب البنود السلعية خلال الفترة (2009/2005) قبل الازمة كانت كالتالي:

- استحوذ بند الوقود المعدني على النصيب الأعلى من الصادرات المصرية، وذلك بنسبة 58.6% من إجمالي الصادرات المصرية خلال متوسط الفترة (2009-2005)، حيث انخفضت حصة الوقود المعدني تدريجياً من 67.8% عام 2005 الى 44.6% عام 2009، وذلك لتراجع انتاجها من النفط والغاز الطبيعي، و تمثلت اهم الصادرات المصرية من الوقود المعدني في النفط الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي.

- جاءت المواد الخام في المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات المصرية الى منطقة الاورو، وذلك بحصة 18.3% خلال متوسط الفترة (2009-2005)، ولقد تذبذبت حصتها ما بين الارتفاع والانخفاض حيث كانت ادنى قيمة لها 13.3% عام 2009، وتمثلت اهم صادرات مصر من المواد الخام الى منطقة الاورو في الذهب.

- كما احتل بند المصنوعات المتنوعة المرتبة الثالثة بحصة 7.7% من إجمالي الصادرات المصرية الى منطقة الاورو حيث ارتفعت حصته الى 12.6% عام 2009 مقارنة بـ 5% عام 2006.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

- جاء بند الأغذية والحيوانات الحية في المرتبة الرابعة بحصة 7.5 % خلال متوسط الفترة (2009/2005) حيث ارتفعت حصته الى 11.5 % عام 2009 مقارنة بـ 6.5 % عام 2005.
- أما بند المواد الكيماوية فقد احتل المرتبة الخامسة بحصة 7.2 % خلال متوسط الفترة (2009/2005) حيث ارتفعت حصتها تدريجيا من 1.1 % عام 2005 الى 16.1 % عام 2009.
- بينما احتل بند الآلات ومعدات النقل المرتبة الاخيرة وبنسبة شبه معدومة 0.8% خلال متوسط الفترة (2009/2005) ، رغم ارتفاع حصتها عام 2009 الى 2%.

ثانيا: تحليل الهيكل السلعي لصادرات مصر نحو منطقة الاورو بعد الازمة

لمعرفة التغيرات التي حدثت في الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو بعد الازمة المالية لمنطقة الاورو 2010، نستعين بالجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (4-5): الهيكل السلعي لصادرات مصر نحو منطقة الاورو للفترة (2010-2016)

الوحدة: المليون دولار

متوسط الفترة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البند السلعية
676	638,9	603	687,9	722,6	663,1	721,3	695,5	أغذية وحيوانات حية
1301,4	1069,1	1125,1	1409,5	1376,2	1288,3	1627,8	1213,8	مواد خام
2186,2	947,2	1420,8	2095	2220,2	2420,4	3427,4	2772,5	وقود معدني
1082,1	704,5	496,5	1105,1	1362,3	1314,3	1362,5	1229,7	مواد كيميائية
224,9	220,5	193,7	232,7	227,7	247,6	257,3	195,2	الات ومعدات النقل
892,8	821,3	850,5	955,7	901,2	833,7	1045,5	841,4	مصنوعات متنوعة
6363,5	4401,5	4689,6	6485,8	6810,2	6767,4	8441,8	6948	المجموع
متوسط الفترة	الحصة	الحصة	الحصة	الحصة	الحصة	الحصة	الحصة	حصة البند السلعية (نسب مئوية)
11	14,5	12,9	10,6	10,6	9,8	8,5	10	أغذية وحيوانات حية
20,9	24,3	24	21,7	20,2	19	19,3	17,5	مواد خام
33,3	21,5	30,3	32,3	32,6	35,8	40,6	39,9	وقود معدني
16,7	16	10,6	17	20	19,4	16,1	17,7	مواد كيميائية
3,7	5	4,1	3,6	3,3	3,7	3	2,8	الات ومعدات النقل
14,5	18,7	18,1	14,7	13,2	12,3	12,4	12,1	مصنوعات متنوعة
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org>

/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

من خلال البيانات في الجدول رقم (4-5) والجدول أعلاه، سنقوم بمقارنة بيانات الهيكل السلعي لصادرات مصر من منطقة الأورو قبل الازمة مع بيانات الهيكل السلعي لصادرات مصر من منطقة الأورو بعد الازمة، وذلك كما يلي:

نلاحظ أن جميع البنود السلعية حافظت على مراكزها التي كانت قبل الازمة ما عدا بند أغذية وحيوانات حية، فقد بقي بند الوقود المعدني يستحوذ على النصيب الأكبر من صادرات مصر نحو منطقة الأورو، إلا أن حصته تراجعت إلى 33.3% خلال متوسط الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة مقارنة بـ 58.6% قبل الازمة، حيث تراجعت حصة الوقود المعدني من 40.6% عام 2011 إلى 21.5% عام 2016، حيث تراجع مركزها إلى المرتبة الثانية في عام 2016.

أما بند المواد الخام هو الآخر حافظ على مركزه الثاني من إجمالي صادرات مصر من منطقة الأورو بارتفاع حصتها إلى 20.9% بعد الازمة مقارنة بـ 18.3%، حيث ارتفعت حصة الصادرات المصرية من منطقة الأورو تدريجياً من 17.5% عام 2010 إلى 24.3% عام 2016، واحتل بذلك بند المواد الخام المركز الأول في عام 2016.

تقدم بند المواد الكيماوية إلى المركز الثالث، بعد أن ارتفعت حصته من 7.5% قبل الازمة إلى 16.7% بعد الازمة، وايضا تقدم بند المصنوعات المتنوعة إلى المرتبة الرابعة بحصة 14.5%، في المقابل تراجع بند الأغذية والحيوانات الحية إلى المرتبة الخامسة رغم ارتفاع حصته من 7.5% قبل الازمة إلى 11.5% بعد الازمة، إلا أن نسبة الارتفاع في الواردات من الأغذية والحيوانات الحية كانت أقل من الارتفاع في الواردات من المواد الكيماوية والمصنوعات المتنوعة.

بينما بقي بند الآلات ومعدات النقل في المرتبة الأخيرة، حيث ارتفعت حصته إلى 3.7% قبل الازمة مقارنة بـ 0.8% بعد الازمة.

ثالثاً: تحليل الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الأورو قبل الازمة

من أجل معرفة مكونات الهيكل السلعي لصادرات مصر نحو دول منطقة الأورو قبل الازمة، سنتمد على الجدول التالي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-6): الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو

الوحدة: مليون دولار

قيمة البنود السلعية	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة(2005-2009)
أغذية وحيوانات حية	420	387	386	738	1101	606
مواد خام	893	858	1102	3248	3019	1824
وقود معدني	200	155	175	383	776	338
مواد كيميائية	614	668	850	1797	1598	1105
الات ومعدات النقل	1404	1624	2182	4367	4726	2861
مصنوعات متنوعة	213	215	281	689	655	411
المجموع	3744	3906	4976	11223	11874	7145
حصة البنود السلعية	الحصة	الحصة	الحصة	الحصة	الحصة	متوسط الفترة(2005-2009)
أغذية وحيوانات حية	11,2	9,9	7,8	6,6	9,3	8,9
مواد خام	23,8	22,0	22,2	28,9	25,4	24,5
وقود معدني	5,3	4,0	3,5	3,4	6,5	4,6
مواد كيميائية	16,4	17,1	17,1	16,0	13,5	16,0
الات ومعدات النقل	37,5	41,6	43,9	38,9	39,8	40,3
مصنوعات متنوعة	5,7	5,5	5,6	6,1	5,5	5,7
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups>

من خلال بيانات الجدول اعلاه عن الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو يتبين أن ترتيب

البنود السلعية خلال الفترة (2009/2005) قبل الازمة كانت كالتالي:

- استحوذ بند الآلات ومعدات النقل على النصيب الأعلى من الواردات المصرية، وذلك بنسبة 40.3% من إجمالي الواردات المصرية خلال متوسط الفترة (2009-2005)، حيث ارتفعت قيمة الواردات المصرية الآلات ومعدات النقل من منطقة الاورو طول الفترة التي سبقت الازمة (2009/2005) من ادنى قيمة لها 1.4 مليار دولار في عام 2005 إلى أعلى قيمة لها حوالي 4.7 مليار دولار عام 2009.

وتمثلت اهم الواردات من الآلات ومعدات النقل في الآلات والأجهزة الميكانيكية، المفاعلات النووية، السيارات والجرارات والدراجات وغيرها من المركبات البرية وأجزائها، قطع غيار الآلات، اجهزة المكاتب، الات غسل الصحون وتنظيف الزجاج، الات الرفع مثل المصاعد والسلام المتحركة والناقلات، الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

- احتلت المواد الخام المرتبة الثانية من إجمالي الواردات المصرية من منطقة الاورو، وذلك بحصة 24.5% خلال متوسط الفترة (2005-2009)، وحيث ارتفعت قيمتها تدريجيا من 893 مليون دولار عام 2005 الى 3248 مليون دولار عام 2008، ثم انخفضت بشكل طفيف الى 3019 مليون دولار عام 2009. وتمثلت اهم الواردات من المواد الخام في الجلود والخشب والمعادن والحجر والزجاج والبلاستيك أو المطاط.

- احتل بند المواد الكيماوية المرتبة الثالثة بحصة 16 % خلال متوسط الفترة (2009/2005) حيث ارتفعت هي الاخرى تدريجيا من 614 مليون دولار عام 2005 الى 1598 مليون دولار عام 2009. وتمثلت اهم الواردات من المواد الكيماوية في مضادات الحيوية والمركبات غير المتجانسة مع النيتروجين، والمركبات الأمينية مع وظائف الأكسجين، مركبات مع وظائف النيتروجين (باستثناء المركبات الأمينية مع وظائف الأكسجين والأملاح والهيدروكسيدات، كحول أسيليك ومشتقاتها المهلجنة، الأحماض النووية وأملاحها، سواء كانت محددة كيميائيا أم لا، مركبات غير متجانسة... الخ.

- جاء بند الأغذية والحيوانات الحية في المرتبة الرابعة بحصة 24.5% من إجمالي الواردات المصرية من منطقة الاورو خلال متوسط الفترة (2005-2009)، ارتفعت قيمة واردات مصر من الاغذية والحيوانات الحية بشكل تدريجي طول الفترة التي سبقت الازمة المالية لمنطقة الاورو 2010، اذ ارتفعت من 420 مليون دولار عام 2005 الى 1101 مليون دولار عام 2009.

تمثلت اهم الواردات من الاغذية والحيوانات الحية في الحيوانات الحية من الأنواع البقرية والدواجن الحية، والدجاج، والبط، والإوز، والديك الرومي و لحوم حيوانات البقر المجمدة، ولحوم حيوانات الأبقار الطازجة أو المبردة، واللحوم المجمدة من الديك والدجاج والبط والإوز، الأسماك الصالحة للأكل والمجمدة، الخضار والفواكه، القهوة والشاي، التوابل، المشروبات والحل.

- احتل بندي المصنوعات المتنوعة والوقود المعدني المرتبة الأخيرة، حيث تمثل واردات مصر من المصنوعات المتنوعة والوقود المعدني من منطقة الاورو نسب ضئيلة مقارنة بباقي البنود السلعية، اذ قدرت حصصهما بـ 5.7% و 4.6% على الترتيب، ولقد تناوب هذان البندان على المرتبة السادسة طول فترة (2005-2009)، كما ان كلاهما ارتفع تدريجيا طول هذه الفترة وبنسب متفاوتة حيث بلغت قيمة الواردات المصرية من المصنوعات المتنوعة حوالي 213 مليون دولار عام 2005 لترتفع تدريجيا الى 655 مليون دولار عام 2016، ونفس الأمر حدث بالنسبة للواردات من الوقود المعدني حيث ارتفعت قيمته من 200 مليون دولار عام 2005 الى 776 مليون دولار عام 2016.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

تمثلت اهم الواردات من المصنوعات المتنوعة في الاحذية والمنسوجات والملابس وأجهزة تدفئة وأجهزة صحية ومصاييح وأجزاءها والاثاث، أما أهم الواردات من الوقود المعدني فتمثلت في النفط والغاز الطبيعي.

رابعا: تحليل الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو بعد الازمة

لمعرفة التغيرات التي حدثت في الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو بعد الازمة المالية الاوروبية 2010، نستعين بالجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (4-7): الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو (2010-2016)

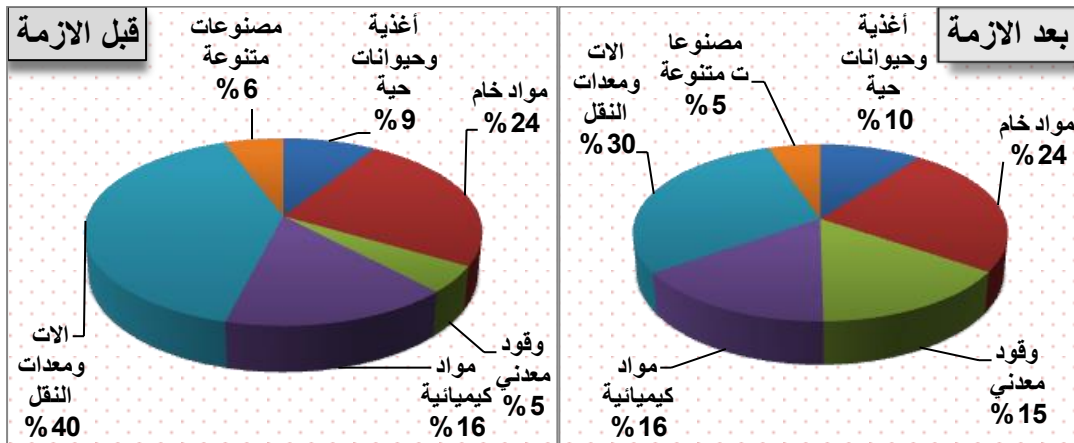
(الوحدة: مليون دولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1445,4	2350,0	1971,4	1568,8	1589,9	1599,4	1446,2	أغذية وحيوانات حية
3500,4	3960,5	4510,0	4482,0	4113,1	4038,4	3424,3	مواد خام
1619,4	3685,3	2076,6	2567,3	3761,9	1916,3	2308,0	وقود معدني
2522,6	3136,4	2856,9	2956,0	2659,1	2196,4	1798,9	مواد كيميائية
5118,7	5479,1	5261,9	4913,5	4007,4	4571,8	4627,6	الات ومعدات النقل
824,3	997,9	972,7	1012,5	776,9	808,7	718,4	مصنوعات متنوعة
15030,8	19609,3	17649,3	17500,1	16908,4	15131,1	14323,4	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups>

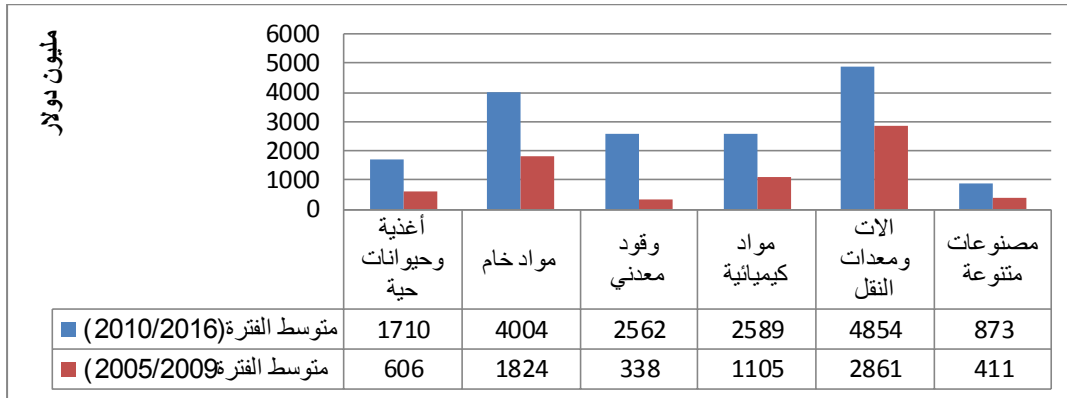
/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الشكل رقم (4-3): الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-6) و (4-7)

الشكل رقم (4-4): الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-6) و(4-7)

بمقارنة بيانات الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو قبل الازمة ببيانات الهيكل السلعي لواردات مصر من منطقة الاورو بعد الازمة، نلاحظ ما يلي:

أن جميع البنود السلعية حافظت على مراكزها التي كانت قبل الازمة ما عدا بند الوقود المعدني وبند أغذية وحيوانات حية، حيث بقي بند الآلات ومعدات النقل يستحوذ على النصيب الاعلى من واردات مصر من منطقة الاورو الا ان حصته تراجعت إلى 30% خلال متوسط الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة مقارنة ب 40% قبل الازمة، ولكن لم يرافق هذا الانخفاض في الحصة انخفاض في قيمة الواردات بل ارتفعت قيمتها من 2.86 مليار دولار الى 4.85 مليار دولار.

كما نلاحظ ان قيمة الواردات من الآلات ومعدات النقل تراجعت بنسبة طفيفة عام 2010 الى 4627.6 مليون دولار مقارنة ب 4726 مليون دولار عام 2009، وواصلت الانخفاض تدريجيا الى 4007.4 مليون دولار عام 2012، ويرجع ذلك للظروف السياسية السيئة التي عطلت من حركة سير المصانع في مصر والتالي قل الطلب على الآلات والمعدات، وفي عام 2013 و 2014 و 2015 ارتفعت تدريجيا الى 5479.1 مليون دولار ويرجع ذلك لتحسن الوضع السياسي وبالتالي تحسن وضع الاقتصاد المصري وكذلك للسياسة المتبعة في تحفيز صادرات منطقة الاورو، ثم تراجعت قيمتها في 2016 الى 5118.7 مليون دولار، ويرجع ذلك لرفع تكلفة استيراد قطع غيار الماكينات، وكذلك ارتفع سعر الماكينات الجديدة ما نتج عنه توقف إنشاء مصانع جديدة وتعطل مجموعة من المصانع القائمة وبالتالي تراجع استيراد مصر من الآلات والمعدات.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

أما بند المواد الخام هو الآخر حافظ على مركزه الثاني من اجمالي واردات مصر من منطقة الاورو، وحافظ على نفس الحصة 24% قبل وبعد الازمة، رغم ارتفاع قيمة واردات المواد الخام بعد الازمة والتي بلغت حوالي 4 مليار دولار مقابل 1.82 مليار دولار قبل الازمة.

كما ان قيمة الواردات من المواد الخام ارتفعت تدريجيا من 3424.3 مليون دولار عام 2010 الى 4510 مليون دولار عام 2014، وفي عام 2015 و2016 تراجعت قيمتها تدريجيا الى 3500.4 مليون دولار. وبالنسبة لبند المواد الكيماوية فقد حافظ على مركزه الثالث بنفس الحصة 16% قبل وبعد الازمة، كما ارتفعت قيمته من 1.1 مليار دولار قبل الازمة الى 2.58 مليار دولار بعد الازمة، وذلك للارتفاع الحاصل في قيمة واردات مصر من منطقة الاورو عام 2010 و2011 و2012 و2013 بنسب متفاوتة حيث ارتفعت عام 2015 الى 3136.4 مليون دولار، ثم تراجعت الى 2522.6 مليون دولار عام 2016.

اما بند الاغذية والحيوانات الحية تراجع الى المركز الخامس رغم ارتفاع حصته الى 10 % وقيمه الى 1710 مليون دولار بعد الازمة مقابل حصة 9% وقيمة 606 مليون دولار قبل الازمة، ليحتل مكانه بند الوقود المعدني في المرتبة الرابعة حيث بلغت حصته 15% بعد الازمة مقارنة بـ 5% قبل الازمة، كما ارتفعت قيمته من 338 مليون دولار قبل الازمة الى 2562 مليون دولار بعد الازمة. ارتفعت قيمة الواردات من الاغذية والحيوانات الحية بصورة مستمرة من 1446.2 مليون دولار عام 2010 الى أعلى قيمة لها 2350 عام 2016.

اما بالنسبة للوقود المعدني ارتفعت واردات مصر منه عام 2012 الى 3761.9 مليون دولار، نظرا لارتفاع معدل استهلاك الغاز في مصر، ثم تراجعت واردات مصر من الوقود المعدني الى 2567.3 مليون دولار عام 2013 والى 2076.6 مليون دولار عام 2014، وعادت ارتفعت الى 3685.3 مليون دولار عام 2015، و ثم تراجعت قيمتها الى 1619.4 عام 2016.

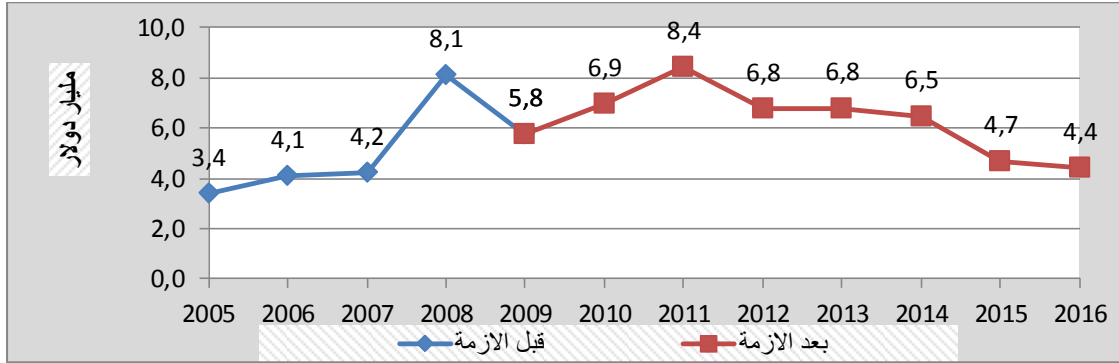
المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو في ظل الازمة

سنتناول في هذا المطلب تحليل لتطور قيمة الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو بعد الازمة المالية التي تعاني منها هذه الاخيرة، لمعرفة انعكاسات هذه الازمة على قيمة الصادرات المتجهة نحو منطقة الاورو.

أولا: تحليل تطور الصادرات المصرية نحو دول منطقة الاورو مجتمعة في ظل الازمة

من خلال الشكلين التاليين يمكن دراسة تطورات قيمة اجمالي صادرات مصر نحو منطقة الاورو وذلك كما يلي:

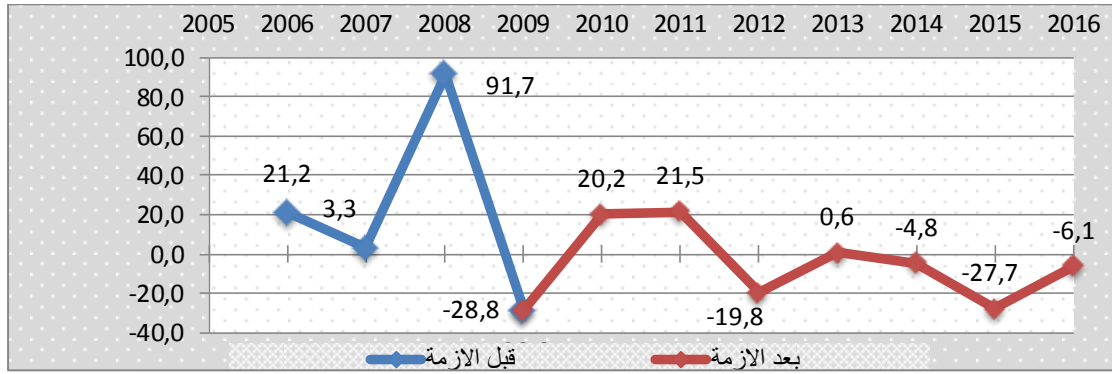
الشكل رقم (4-5): تطور الصادرات المصرية باتجاه منطقة الاورو (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (33)

الشكل رقم (4-6): معدلات نمو صادرات مصر نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)

(نسبة مئوية)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (33)

- من خلال الشكل رقم (4-2) والشكل رقم (4-3) نلاحظ تطور قيمة الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو خلال الفترة (2005-2009) قبل الازمة كما يلي:

ارتفعت قيمة الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو بنسبة 91.7% مقارنة بعام 2007 من حوالي 4.2 مليار دولار عام 2007 الى حوالي 8.1 مليار دولار عام 2008 نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام وارتفاع الطلب عليه في منطقة الاورو، حيث ارتفع سعر البرميل من 88.4 دولار الى اعلى مستوى لها 131.2 دولار للبرميل في عام 2008.

ولكن في عام 2009 انخفضت قيمة صادرات مصر نحو منطقة الاورو الى 5.8 مليار دولار مقابل 8.1 مليار دولار عام 2008، حيث تراجعت بنسبة 28.8%، ويعود هذا الانخفاض الى تراجع أسعار النفط وكذا انخفاض الطلب عليه لتداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على منطقة الاورو من بين الاسباب ايضا وراء تراجع طلب منطقة الاورو على كل البنود السلعية للصادرات المصرية.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

- أما بعد الازمة فنلاحظ من خلال الشكلين السابقين تطور قيمة الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو خلال الفترة (2010- 2016) كما يلي:

ارتفعت قيمة الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو في عام 2010 بنسبة 20.2 % مقارنة بعام 2009، حيث بلغت قيمتها حوالي 6.8 مليار دولار رغم ظهور ازمة الديون السيادية في منطقة الاورو، واستمرت في الارتفاع في عام 2011 رغم تفاقم حدة الازمة الى 8.4 مليار دولار، ويرجع هذا الارتفاع الى التطورات الايجابية في السوق النفطية العالمية حيث سجل النفط مستويات قياسية سواء في الاسعار او في الطلب. وفي 2012 تراجعت الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو بمعدل انخفاض 19.8 % مقارنة مع عام 2011 لتبلغ قيمتها 6.8 مليار دولار، رغم بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة الا أن الطلب تراجع في منطقة الاورو نتيجة تفاقم ازمة الديون السيادية والتي فرضت على إثرها تدابير التقشف المالي وخفض الاجور ما رفع من معدلات البطالة في الدول التي تعاني من الازمة، بالإضافة الى تداعيات ثورة الربيع العربي في مصر عام 2011.

وفي عام 2013 انخفضت بنسبة ضئيلة 0.6% نتيجة استمرار الازمة في منطقة الاورو والتي خلقت ضعف الطلب في منطقة الاورو الى جانب الانخفاض النسبي لأسعار النفط، لانخفاض الطلب في منطقة الاورو نتيجة تراجع الانفاق العام فيها بسبب ارتفاع حدة البطالة التي خفضت من الانفاق الاستهلاكي وكذا التدابير التقشفية التي فرضت على الدول مصدر الازمة وايضا معانات دول المنطقة من عدم توفر السيولة الكافية لتمويل تجارتها الخارجية، بالإضافة لاستمرار واستمرت الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو بالانخفاض حتى عام 2016 الى 4.4 مليار دولار وبنسبة انخفاض 32.3 %، ويرجع ذلك نتيجة سياسة التسيير الكمي التي انتهجها البنك المركزي الاوروبي ابتداء من مارس 2015 من اجل تحفيز اقتصاد منطقة الاورو والتي نتج عنها انخفاض سعر صرف الاورو وبالتالي رفع هذا الامر في اسعار منتجات مصر المصدرة الى منطقة الاورو ما خفض من تنافسيتها فيها وبالتالي انخفاض الطلب الخارجي في منطقة الاورو عليها، بالإضافة الى انخفاض اسعار البترول لأدنى مستوياتها، كما انخفضت أيضا أسعار المواد الاولية والغذاء والمعادن وعليه تسببت هذه العوامل مجتمعة في خفض صادرات مصر نحو منطقة الاورو.

ثانيا: تحليل تطور الصادرات المصرية نحو اهم زبائنها من دول منطقة الاورو

بعد تحليلنا لتطور صادرات مصر نحو منطقة الاورو مجتمعة وما شهدته من ارتفاع وانخفاض في حجم هذه الصادرات بعد الازمة، سيمكننا التحليل التالي والذي سنتناول فيه تحليل لصادرات مصر نحو اهم زبائنها من منطقة الاورو وكذا معرفة الدول التي حدث فيها ذلك الارتفاع او الانخفاض الذي شهدته

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

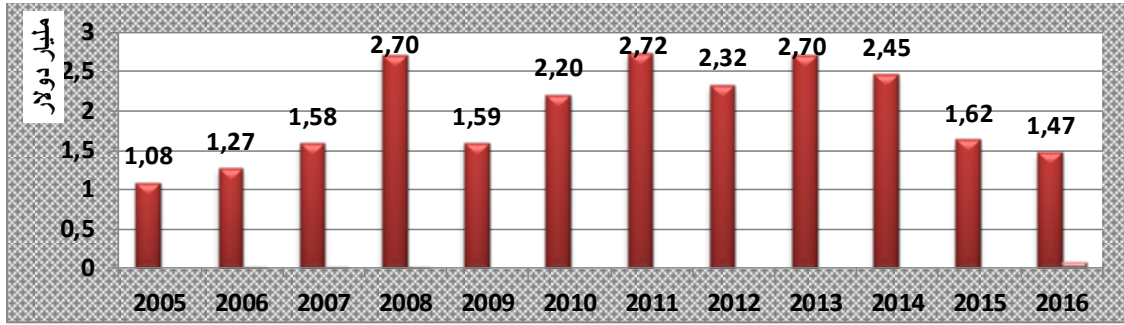
افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

منطقة الاورو والسبب وراء ذلك، ويتمثل اهم زبائن مصر من منطقة الاورو في ايطاليا، اسبانيا، فرنسا، هولندا، بحيث تبلغ حصتهم حوالي 70% من الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو، وعليه سنقوم بتحليل تطور صادرات مصر الى هذه الدول كما يلي:

1. ايطاليا:

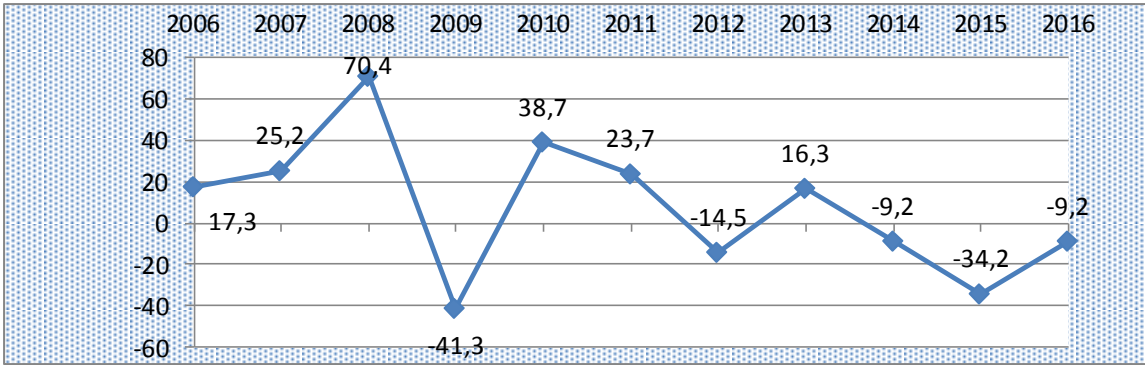
تعتبر ايطاليا اكبر زبون بالنسبة لمصر من منطقة الاورو، حيث تعاني من ازمة الديون السيادية منذ 2011، وعليه يمكن ان يؤثر وضعها الاقتصادي على تطور صادرات مصر اليها، وعليه يمكننا الشكل التالي من معرفة تطور الصادرات المصرية نحو ايطاليا في خضم الازمة المالية التي تعيشها وذلك كما يلي:

الشكل رقم(4-7): صادرات مصر نحو ايطاليا(2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (34)

الشكل رقم(4-8): معدل نمو صادرات مصر نحو ايطاليا



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (34)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان صادرات مصر نحو ايطاليا انخفضت بنحو 41.3% في عام 2009 مقارنة بعام 2008، اذ بلغت قيمتها 1.59 مليار دولار مقابل 2.70 مليار دولار عام 2008، والسبب في ذلك هو الازمة المالية العالمية 2008 التي أثرت على الاقتصاد الايطالي بالسلب، وفي السنوات 2010، 2011، ارتفعت صادرات مصر نحو ايطاليا الى قيمة 2.20 مليار دولار و 2.72 مليار دولار على الترتيب، رغم معاناة ايطاليا من ازمة الديون السيادية في اواخر عام 2011 والتي أثرت سلبا على حجم

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

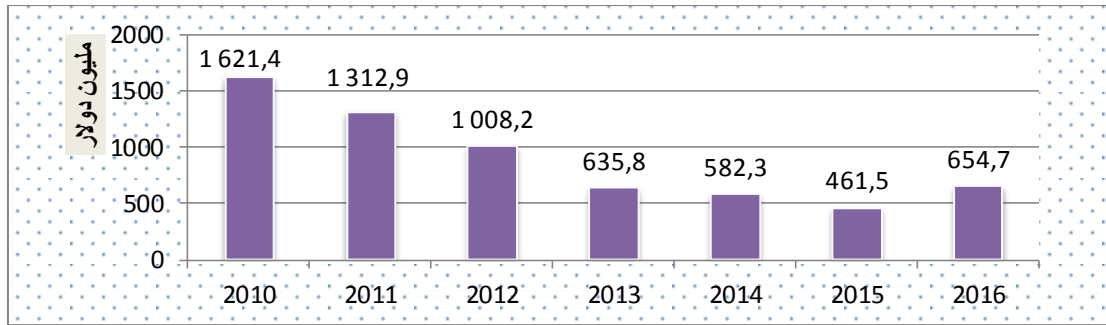
افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الطلب في منطقة الاورو من الصادرات المصرية في عام 2012 حيث انخفضت بنسبة 14.5 % لتبلغ حوالي 2.32 مليار دولار، و في عام 2013 عادت وارتفعت قيمة صادرات مصر لإيطاليا بنحو 16.3 % أي الى حوالي 2.70 مليار دولار، وفي الفترة (2014- 2016) انخفضت بشكل مستمر لتصل الى حوالي 1.47 مليار دولار بنسبة انخفاض 45.6 % مقارنة بعام 2013، ويرجع ذلك للأثار السلبية التي خلفتها ازمة الديون السيادية في ايطاليا حيث انكمش الطلب الخارجي فيها على الصادرات المصرية.

2. اسبانيا

عانت اسبانيا منذ عام 2012 من ازمة مالية حادة اثرت على اقتصادها بالسلب، ولمعرفة انعكاسات هذه الازمة المالية في اسبانيا على تطور أداء الصادرات المصرية نحوها، نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم(4-9): صادرات مصر نحو اسبانيا(2010-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (34)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان صادرات مصر نحو اسبانيا انخفضت تدريجيا خلال السنوات من 2011 حتى 2015 ، حيث انخفضت من 1621.4 مليون دولار عام 2010 الى 461.5 مليون دولار عام 2015، ويرجع لانخفاض الطلب الخارجي في اسبانيا على صادرات مصر نتيجة معاناتها من ازمة الديون السيادية حيث اتخذت مجموعة من الاجراءات التقشفية لخفض الإنفاق منذ عام 2011 رغم عدم اعلانها عن الازمة حتى عام 2012، حيث خفضت رواتب الموظفين، ورفعت من قيمة الضرائب، وأصلحت نظام المعاشات التقاعدية.... الخ، وفي عام 2016 ارتفعت قيمة الصادرات بمعدل نمو طفيف الى 654.7 مليون دولار مقارنة بعام 2015، نتيجة بوادر تعافي الاقتصاد الاسباني من ازمة الديون السيادية، حيث انخفض معدل البطالة وارتفع الانفاق الاستهلاكي بعد أن خرجت إسبانيا من آلية الإنقاذ التابعة للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

3. فرنسا

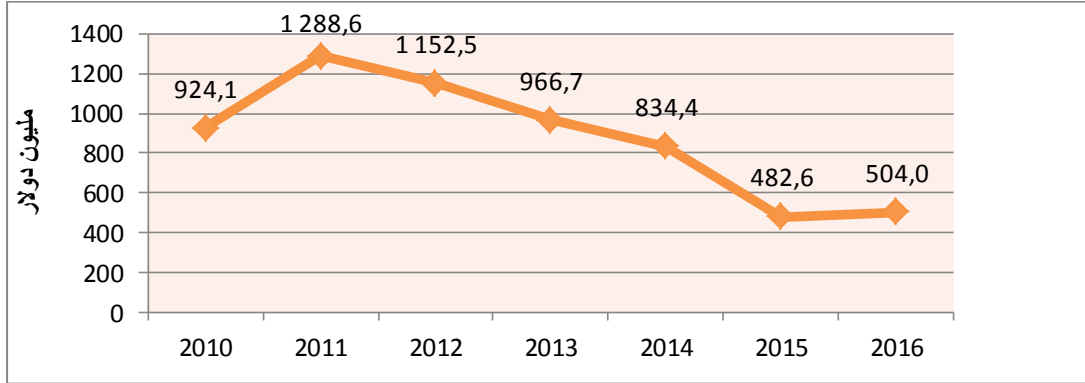
تعمل فرنسا جاهدة من اجل المحافظة على تماسك منطقة الاورو بعد الازمة المالية 2010 التي تعاني منها، وبعد تحليلنا لاتجاهات صادرات مصر نحو دول منطقة الاورو وجدنا أن فرنسا تحتل المركز الثالث في

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الصادرات المصرية نحو المنطقة، وعليه فان التغيرات في حجم الصادرات الى فرنسا له تأثير على حجم الصادرات الكلية من مصر الى منطقة الاورو، وبناءا عليه سيمكننا التحليل التالي من معرفة انعكاسات هذه الازمة على تطور الصادرات المصرية نحو فرنسا كما يلي:

الشكل رقم(4-10): صادرات مصر نحو فرنسا(2010-2016)



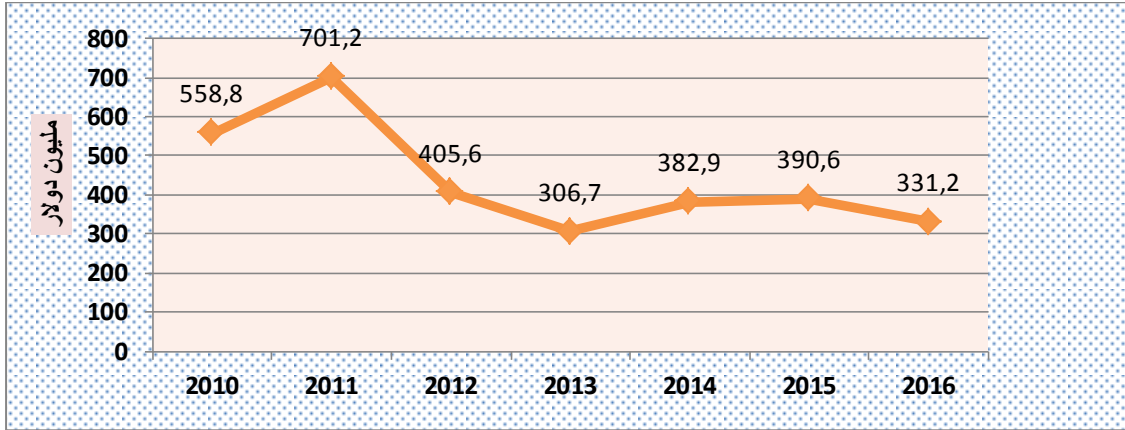
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (34)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ارتفاع الصادرات المصرية خلال عام 2011 الى حوالي 1288.6 مليون دولار مقارنة بـ 924.1 مليون دولار عام 2010، ثم انخفضت بشكل تدريجي طول الفترة (2012-2015) الى 482.6 مليون دولار عام 2015 بمعدل انخفاض 64.8% مقارنة بعام 2011، وفي 2016 ارتفعت بمعدل طفيف الى 504 مليون دولار.

4. هولندا

ترتبط مصر وهولندا بعلاقات اقتصادية وتجارية تخضع لاتفاقيات عديدة موقعة بين مصر والاتحاد الأوروبي، وقد احتلت هولندا المرتبة الرابعة في صادرات مصر المتجهة نحو منطقة الاورو، الامر الذي يجعل التغيرات في حجم الصادرات الى هولندا له تأثير على حجم الصادرات الكلية من مصر الى منطقة الاورو، وب عليه سيمكننا التحليل التالي من معرفة انعكاسات هذه الازمة على تطور الصادرات المصرية نحو هولندا كما يلي:

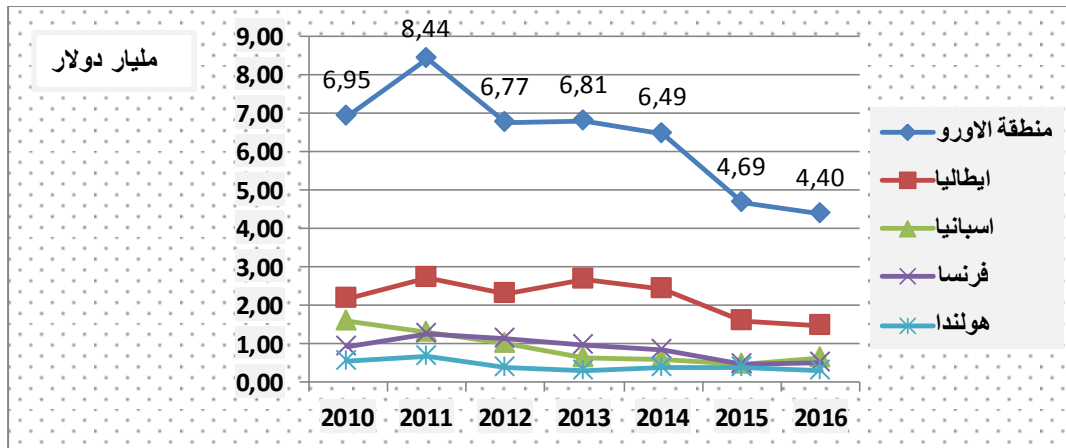
الشكل رقم(4-11): صادرات مصر نحو هولندا(2010-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (34)

من خلال الشكل اعلاه لاحظنا ان الصادرات المصرية اتجاه هولندا ارتفعت في عام 2011 الى 701.2 مليون دولار مقارنة مع 558.8 مليون دولار عام 2010، ثم انخفضت تدريجيا عامي 2012 و 2013 حيث بلغت حوالي 306.7 مليون دولار عام 2013، ثم ارتفعت عام 2014 بشكل طفيف الى 382.9 مليون والى 390.6 مليون دولار في عام 2015، ولكن عادت وانخفضت الى حوالي 331.2 مليون دولار عام 2016.

الشكل رقم(4-12): تطور صادرات مصر نحو أهم زبائنها من منطقة الاورو



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (34)

بعد تحليلنا لتطور حجم الصادرات المصرية الى دول منطقة الأورو مجتمعة ثم لكل من ايطاليا واسبانيا وفرنسا وهولندا باعتبارهم اهم زبائن مصر من منطقة الاورو، وجدنا انه في عام 2012 انخفضت صادرات مصر نحو جميع زبائنها من منطقة الاورو، ما يفسر الانخفاض الذي شهدته صادرات مصر الى منطقة الاورو عام 2012، أما في عام 2013 حدث ارتفاع في حجم الصادرات المتجهة الى ايطاليا بينما انخفضت في كل من اسبانيا وفرنسا وهولندا، وبالتالي كان معدل الارتفاع الطفيف جدا في صادرات مصر نحو دول

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

منطقة الاورو ناتج عن أن قيمة الارتفاع في صادرات مصر الى ايطاليا كانت اعلى بقليل عن قيمة الانخفاض في صادرات مصر الى اسبانيا وفرنسا وهولندا، وفي عام 2014 كان الانخفاض ناتج عن انخفاض كل من صادرات مصر نحو اسبانيا وايطاليا وفرنسا حيث كان تأثير الارتفاع الطفيف في الصادرات المصرية الى هولندا ضعيفا، ونفس الشيء حدث في 2015، اما في عام 2016 كان الانخفاض الطفيف جدا ناتج عن ان حجم التراجع في صادرات مصر الى ايطاليا وهولندا فاق ارتفاع صادرات مصر الى اسبانيا وفرنسا وذلك بنسبة طفيفة جدا.

المطلب الرابع: تطور قيمة الواردات والميزان التجاري المصري مع منطقة الاورو في ظل الازمة

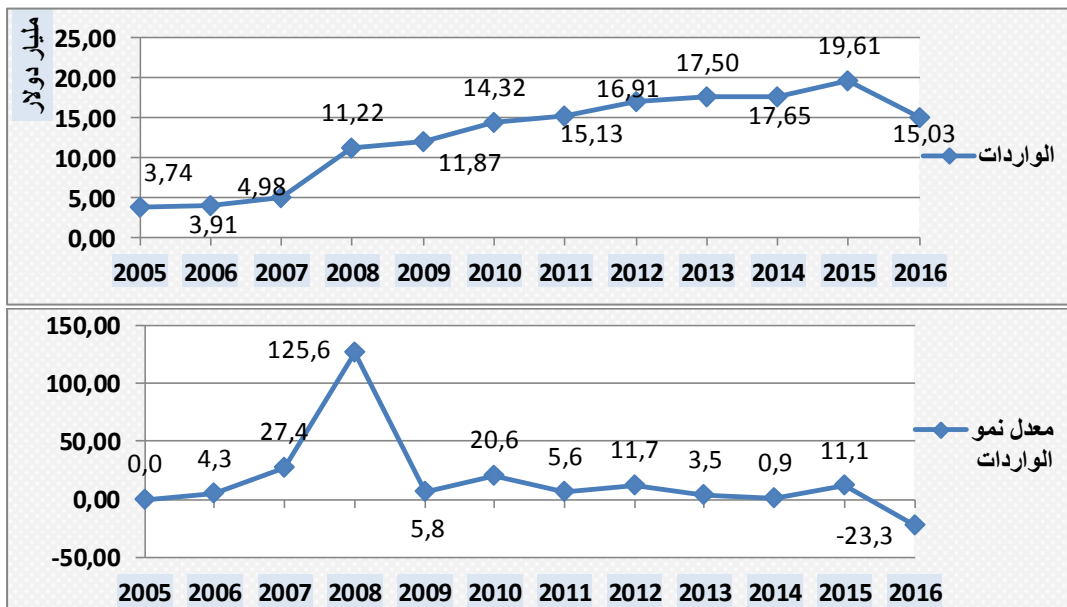
يمكننا تحليل قيمة الواردات المصرية نحو منطقة الاورو قبل وبعد الازمة من رصد أهم الانعكاسات التي لحقت بواردات مصر من منطقة الاورو بفعل السياسات التي اتخذتها منطقة الاورو لمعالجة ازمته المالية.

اولا: تحليل تطور الواردات المصرية من دول منطقة الاورو مجتمعة في ظل الازمة

لتحليل أداء الواردات المصرية اتجاه دول منطقة الاورو، نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (4-13): قيمة الواردات المصرية اتجاه دول منطقة الاورو ومعدلات نموها

(2016-2005)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (35)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ تطور قيمة الواردات المصرية من منطقة الاورو خلال الفترة (2005-

2009) قبل الازمة كما يلي:

ارتفعت قيمة الواردات المصرية نحو منطقة الاورو بشكل تدريجي من حوالي 3.74 مليار دولار عام 2005 الى حوالي 11.22 مليار دولار عام 2008 نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام حيث ارتفعت بنسبة 125.6% مقارنة بعام 2007، كما واصلت ارتفاعها بمعدل نمو طفيف 5.8% عام 2009 الى 11.87 مليار دولار.

كما يظهر لنا الشكل اعلاه ان الواردات المصرية ارتفعت بعد ازمة منطقة الاورو في عام 2010، حيث ارتفعت في عام 2011 بمعدل 20.6% مقارنة بعام 2010 لتبلغ حوالي 14.32 مليار دولار، ويرجع هذا لارتفاع اسعار النفط لمستويات قياسية باعتبار مصر من الدول المستوردة للنفط الامر الذي ضخم في فاتورة واردات مصر من منطقة الاورو.

واستمرت قيمة الواردات المصرية في الارتفاع من عام 2012 الى عام 2015، حيث بلغت قيمتها عام 2012 حوالي 16.91 مليار دولار وذلك لبقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة وايضا راجع للسياسات التحفيزية التي اتخذتها منطقة الاورو في تحفيز صادراتها للخروج من الازمة، حيث في عام 2013 ارتفعت الى 17.50 مليار دولار، وارتفعت بنسبة طفيفة الى 17.65 مليار دولار عام 2014، وفي عام 2015 ارتفعت الى 19.61 مليار دولار، نتيجة اتخاذ البنك المركزي الاوروبي مجموعة من السياسات النقدية* لتحفيز صادرات منطقة الاورو، أما في 2016 انخفضت قيمة الواردات المصرية الى 15.03 مليار دولار، حيث يعود هذا الانخفاض في الواردات المصرية من منطقة الاورو نتيجة سياسة ترشيد الاستيراد** المتبعة في مصر آنذاك.

ثانيا: تحليل تطور الواردات المصرية من اهم مورديها من دول منطقة الاورو في ظل الازمة

لمعرفة دول منطقة الاورو التي انخفضت او ارتفعت واردات مصر منها والسبب وراء ذلك، وذلك بتحليل تطور قيمة واردات مصر من اهم مورديها وهم ايطاليا، اسبانيا، فرنسا، هولندا، بحيث تبلغ حصتهم حوالي

* وقد كان ذلك نتيجة سياسة التسيير الكمي التي انتهجها البنك المركزي الاوروبي ابتداء من مارس 2015 من اجل تحفيز اقتصاد منطقة الاورو والتي نتج عنها انخفاض سعر صرف الاورو وبالتالي انخفاض اسعار منتجات منطقة الاورو ما زاد من تنافسيتها وبالتالي ارتفع الطلب الخارجي في مصر عليها.

** قال مسؤول مصري رفيع المستوى لصحيفة اليوم السابع، إن البنك المركزي المصري بالتنسيق مع البنوك والجهات الاقتصادية المعنية في الدولة، يستهدف ترشيد استخدامات الدولار لتوجه في الأساس إلى استيراد السلع الأساسية والاستراتيجية والأدوية والمواد الخام، على أن يتم التنسيق مع الحكومة في مواجهة ظاهرة الاستيراد الترتي والواردات من السلع ذات البديل المحلي.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

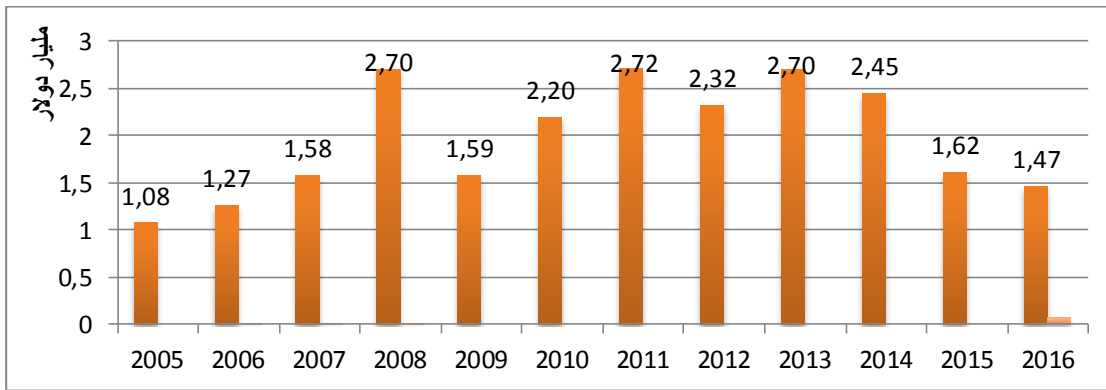
افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

70% من الصادرات المصرية نحو منطقة الاورو، وعليه سنقوم بتحليل تطور صادرات مصر الى هذه الدول كما يلي:

1. ايطاليا:

تعتبر ايطاليا اكبر مورد لمصر من منطقة الاورو، والتي تعاني من ازمة ديون سيادية منذ 2011، وعليه يمكن ان يؤثر وضعها الاقتصادي على تطور واردات مصر منها، وعليه يمكننا الشكل التالي من معرفة تطور الواردات المصرية نحو ايطاليا في حضم الازمة المالية التي تعيشها وذلك كما يلي:

الشكل رقم(4-14): واردات مصر من ايطاليا(2005-2016)



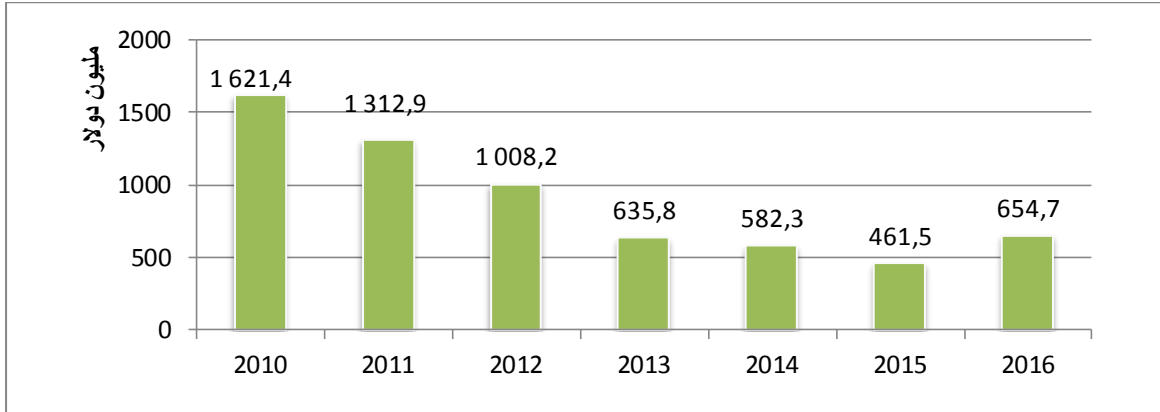
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(36)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان واردات مصر من ايطاليا انخفضت بنحو 41.3% في عام 2009 مقارنة بعام 2008، اذ بلغت قيمتها 1.59 مليار دولار مقابل 2.70 مليار دولار عام 2008، والسبب في ذلك هو الازمة المالية العالمية 2008 التي أثرت على الاقتصاد الايطالي بالسلب، وفي السنوات 2010 و2011 ارتفعت واردات مصر من ايطاليا الى قيمة 2.20 مليار دولار و2.72 مليار دولار على الترتيب، رغم معاناة ايطاليا من ازمة الديون السيادية في اواخر عام 2011، وفي عام 2012 انخفضت بنسبة 14.5% لتبلغ حوالي 2.32 مليار دولار، و في عام 2013 عادت وارتفعت قيمة واردات مصر من ايطاليا بنحو 16.3% أي الى حوالي 2.70 مليار دولار، وفي الفترة (2014-2016) انخفضت بشكل مستمر لتصل الى حوالي 1.47 مليار دولار بنسبة انخفاض 45.6% مقارنة بعام 2013، ويرجع ذلك للأثار السلبية التي خلفتها ازمة الديون السيادية في ايطاليا.

2. اسبانيا

لمعرفة انعكاسات الازمة المالية في اسبانيا التي ظهرت في عام 2012 على تطور أداء الواردات المصرية من اسبانيا، نستعين بالشكل التالي :

الشكل رقم(4-15): واردات مصر من اسبانيا(2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(36)

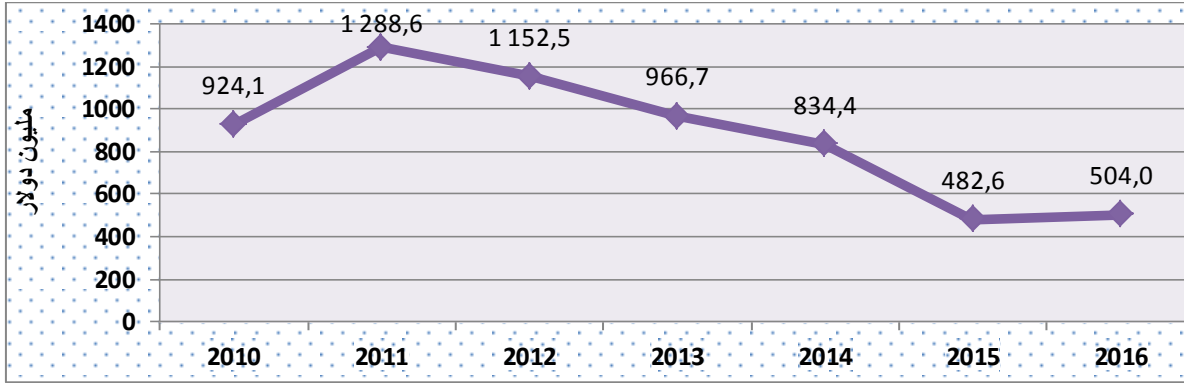
من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان واردات مصر من اسبانيا انخفضت خلال السنوات من 2011 حتى 2015 بشكل تدريجي من 1621.4 مليون دولار عام 2010 الى 461.5 مليون دولار عام 2015، ويرجع لانخفاض الطلب الخارجي في اسبانيا على واردات مصر نتيجة معاناتها من أزمة الديون السيادية حيث اتخذت مجموعة من الاجراءات التقشفية لخفض الإنفاق منذ عام 2011 رغم عدم اعلانها عن الازمة حتى عام 2012، حيث خفضت رواتب الموظفين، ورفعت من قيمة الضرائب، وأصلحت نظام المعاشات التقاعدية.... الخ، وفي عام 2016 ارتفعت قيمة الواردات بمعدل نمو طفيف الى 654.7 مليون دولار مقارنة بعام 2015، نتيجة بوادر تعافي الاقتصاد الاسباني من أزمة الديون السيادية، حيث انخفض معدل البطالة وارتفع الانفاق الاستهلاكي بعد أن خرجت إسبانيا من آلية الإنقاذ التابعة للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

3. فرنسا

تحتل فرنسا المركز الثالث في الواردات المصرية من المنطقة، وعليه فان التغيرات في حجم الواردات الى فرنسا له تأثير على حجم الواردات الكلية الى مصر من منطقة الاورو، وبناءا عليه سيمكننا التحليل التالي من معرفة انعكاسات هذه الازمة على تطور الواردات المصرية نحو فرنسا كما يلي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الشكل رقم(4-16): واردات مصر من فرنسا(2005-2016)



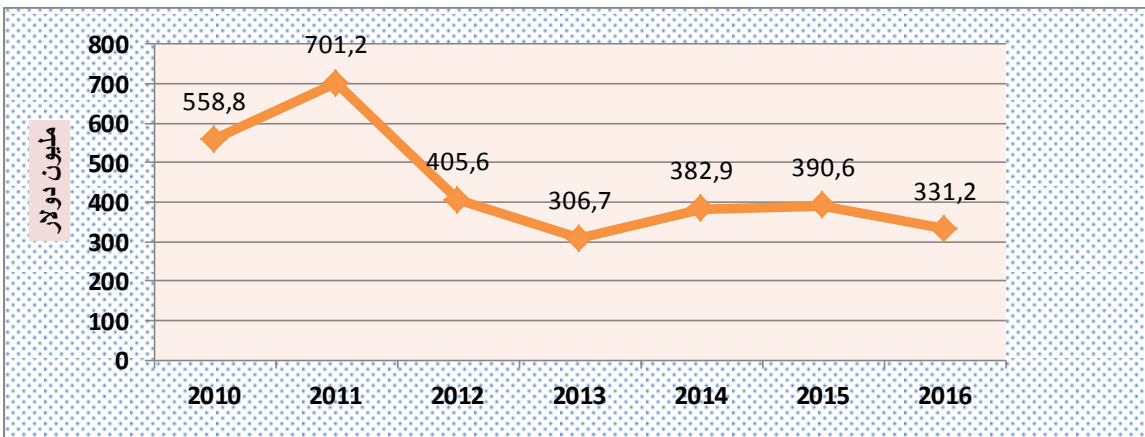
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(36)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ارتفاع الواردات المصرية خلال عام 2011 الى حوالي 1288.6 مليون دولار مقارنة بـ 924.1 مليون دولار عام 2010، ثم انخفضت بشكل تدريجي طول الفترة (2012-2015) الى 482.6 مليون دولار عام 2015 بمعدل انخفاض 64.8% مقارنة بعام 2011، وفي 2016 ارتفعت بمعدل طفيف الى 504 مليون دولار في 2016.

4. هولندا

تحتل هولندا المرتبة الرابعة في واردات مصر من منطقة الاورو، ويهدف الوصول الى انعكاسات هذه أزمة منطقة الاورو على قيمة هذه الواردات سنقوم بتحليل تطور الواردات المصرية نحو هولندا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(4-17): واردات مصر من هولندا(2010-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(36)

من خلال الشكل اعلاه لاحظنا ان الصادرات المصرية اتجه هولندا انخفضت في عام 2011 الى 701.2 مليون دولار مقارنة مع 558.8 مليون دولار عام 2010، ثم انخفضت تدريجيا عامي 2012

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

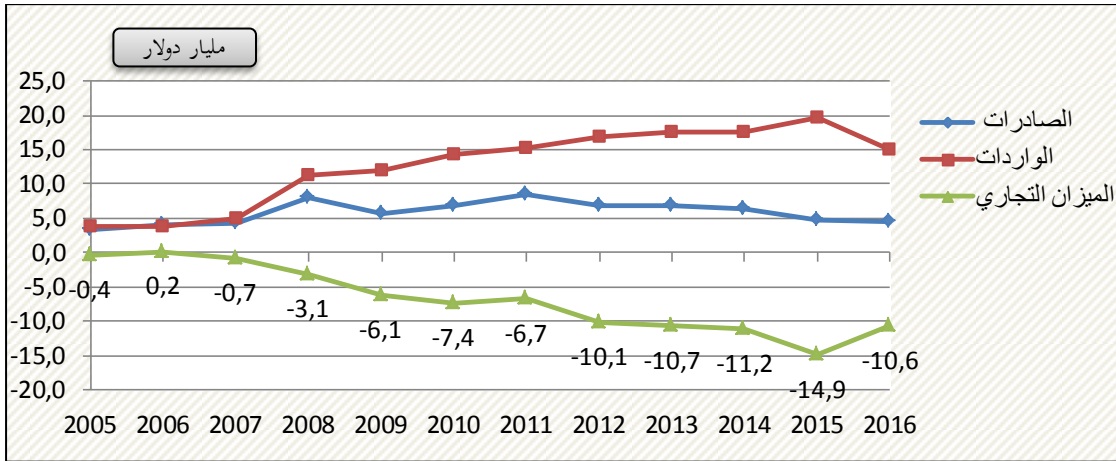
افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

و2013 حيث بلغت حوالي 306.7 مليون دولار، ثم ارتفعت عام 2014 بشكل طفيف الى 382.9 مليون و390.6 مليون دولار في عام 2015، ولكن عادت وانخفضت الى حوالي 331.2 مليون دولار عام 2016.

ثالثا: تطور الميزان التجاري للمبادلات التجارية المصرية مع منطقة الاورو

من أجل تحليل تطور الميزان التجاري لمصر نحو منطقة الاورو سنستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (4-18): تطور الميزان التجاري المصري نحو منطقة الاورو(2005-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(36)

سجل الميزان التجاري المصري نحو منطقة الاورو فائضا خلال سنتي (2005-2006) قبل الازمة المالية الاوروبية 2010، بينما سجل عجزا من عام 2007 الى عام 2016، ارتفعت نسبة العجز تدريجيا من سنة الى اخرى حيث تراوحت قيمته ما بين 0.7 مليار دولار عام 2007 و14.9 مليار دولار عام 2015، وفي 2016 انخفضت قيمة العجز في الميزان التجاري الى 10.6 مليار دولار نتيجة انخفاض واردات مصر من منطقة الاورو بعد سياسة ترشيد الواردات المصرية.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

المبحث الثاني: تحليل أداء التجارة الخارجية لتونس نحو منطقة الاورو في ظل ازمة ديونها السيادية تعتبر العلاقات التجارية التونسية مع الاتحاد الأوروبي قديمة وقوية، حيث كان أول اتفاق تجاري بين تونس والاتحاد الاوروي في 1969 وتبعها عدة اتفاقيات تعاون فيما بينهم، كما أن تونس أول بلد من جنوب المتوسط وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي احتوت على هدف هام وهو القيام بمنطقة تجارة حرة بين الجهتين. وبناء على هذه الخلفية فان ازمة الديون السيادية في منطقة الاورو من شأنها ان تُحدث تداعيات على تجارة تونس الخارجية المتجهة نحوها، وعليه سنحاول في هذا المبحث تحليل التجارة الخارجية لتونس نحو منطقة الاورو في ظل هذه الازمة.

المطلب الاول: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات تونس من منطقة الاورو في ظل الازمة

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة اتجاهات الصادرات التونسية نحو منطقة الاورو من اجمالي الصادرات التونسية.

أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات تونس نحو منطقة الاورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى

من خلال التحليل التالي يمكننا معرفة حصة منطقة الاورو من اجمالي صادرات تونس مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى، وان تغيرت هذه الحصة بعد ازمة منطقة الاورو، وذلك بمقارنة حصة منطقة الاورو قبل الازمة بحصتها بعد الازمة، وسيتم ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8): اتجاهات صادرات تونس نحو أهم المناطق الجغرافية (2005-2016)

(نسب مئوية)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المناطق الجغرافية
69	68	67	66	66	72	67	68	66	74	74	77	منطقة الاورو
11	11	11	11	11	10	11	12	10	9	9	9	الدول العربية
7	7	9	10	11	6	8	7	8	7	6	4	اوروبا (خارج منطقة الاورو)
5	5	5	4	4	4	4	4	3	2	3	4	باقي دول العالم
4	3	4	4	4	4	5	5	8	4	4	4	اسيا (خارج الدول العربية)
2	2	2	2	2	2	2	2	1	1	1	1	افريقيا (خارج الدول العربية)
2	3	1	2	2	2	2	1	2	1	2	1	الولايات المتحدة الامريكية
0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	امريكا اللاتينية
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

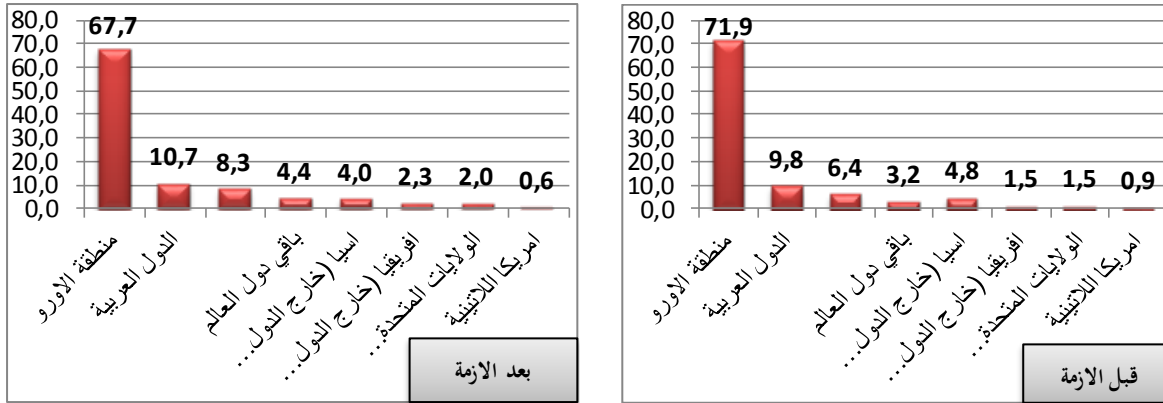
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (37)

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الشكل رقم(4-19): اتجاهات الصادرات التونسية حسب متوسط الفترة (2005-2009) ومتوسط

الفترة(2010-2016) (نسب مئوية)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-8)

- تشير بيانات التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية قبل الازمة المالية الاوروبية:

ان اتجاه الصادرات التونسية تركز في اتجاه واحد هو منطقة الاورو وهي بذلك الشريك التجاري الاول والرئيسي للصادرات التونسية طول الفترة (2005-2009)، ثم تليها باقي المناطق الجغرافية بنسب ضعيفة، حيث جاءت الدول العربية في المرتبة الثانية بحصة 9.8%، ثم أوروبا خارج منطقة الاورو في المرتبة الثالثة بحصة 6.4%، ثم دول آسيا خارج الدول العربية بحصة 5%، ثم الولايات المتحدة الامريكية بحصة 1.4%، ثم افريقيا خارج الدول العربية بحصة 1.2%، ثم امريكا اللاتينية بحصة 1%.

- من خلال الشكل اعلاه لبيانات التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية قبل وبعد الازمة المالية الاوروبية:

نلاحظ ان الصادرات التونسية حافظت على نفس الاتجاهات بعد الازمة، حيث بقيت تتركز في اتجاه منطقة الاورو رغم انخفاض حصتها الى 67.7% خلال متوسط الفترة (2010-2016)، ويرجع هذا الانخفاض لتراجع حصة منطقة الاورو من الصادرات التونسية في السنوات 2010 و2012 و2013 الى 67% و66% و66% على الترتيب مقارنة بـ 77% عام 2005.

في المقابل زادت حصص معظم الشركاء التجاريين الاخرين لتونس بنسب طفيفة ومتفاوتة، حيث ارتفعت حصة الدول العربية الى 10.7% مقارنة بـ 9.8% بعد الازمة، وارتفعت حصة أوروبا خارج منطقة الاورو من 6.3% قبل الازمة الى 8.3% بعد الازمة، كما ارتفعت حصة دول افريقيا خارج الدول العربية من 1.5% قبل الازمة الى 2.3% بعد الازمة، وارتفعت ايضا حصة الولايات المتحدة من 1.5% قبل الازمة الى 2% بعدها.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

بعد تحليل اتجاهات الصادرات التونسية وجدنا ان منطقة الاورو تعتبر المتعامل الاول والشريك التجاري الرئيسي لها، خاصة انه رغم الازمة المالية التي تعاني منها منطقة الاورو الا انه بقيت الصادرات التونسية تتجه نحوها مع انخفاض طفيف في حصتها، الامر الذي يبين عمق العلاقات التجارية بينها.

ثانيا: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات تونس نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو

يمكننا تحليل اتجاهات صادرات تونس داخل منطقة الاورو من معرفة التغيرات في حصص دول منطقة الاورو بعد الازمة المالية خاصة بالنسبة للدول التي تعاني منها، وذلك بمقارنة حصص دول منطقة الاورو من صادرات الجزائر قبل وبعد الازمة، وسيتم ذلك كما يلي:

الجدول رقم (4-9): التوزيع الجغرافي لصادرات تونس نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو

الوحدة: نسب مئوية

متوسط الفترة 2016/2010	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	متوسط الفترة 2009/2005	2009	2008	2007	2006	2005	دول منطقة الاورو
42,7	46,6	42,8	42,2	40,3	41,1	42,8	43,0	43,3	43,7	42,9	43,2	43,8	42,9	فرنسا
28,2	25,4	27,0	28,4	28,2	28,8	30,2	29,8	30,9	31,0	31,1	31,3	29,9	31,2	ايطاليا
13,9	15,4	15,3	15,2	13,7	12,5	12,6	12,6	11,2	13,0	10,4	11,0	10,6	11,0	المانيا
6,2	5,1	7,3	5,3	7,2	6,6	6,0	5,8	7,0	5,0	7,4	6,9	8,7	7,2	اسبانيا
2,8	2,7	2,6	2,7	3,1	3,2	2,6	2,9	3,3	3,3	3,4	3,2	3,2	3,6	بلجيكا
3,7	2,3	2,5	4,1	5,5	5,1	3,3	3,3	2,9	2,4	3,3	3,2	2,7	2,8	هولندا
0,7	0,9	0,8	0,6	0,6	0,7	0,6	0,5	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	النمسا
0,6	0,6	0,7	0,5	0,6	0,5	0,5	0,6	0,4	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	البرتغال
0,5	0,4	0,3	0,2	0,4	0,6	0,7	0,7	0,1	0,5	0,2	0,0	0,0	0,0	سلوفاكيا
0,2	0,3	0,2	0,2	0,1	0,3		0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	مالطا
0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,2	0,1	0,1	0,3	0,2	0,3	0,3	0,3	0,3	اليونان
0,1	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,0	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	لاتيفيا
0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	ايرلندا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	فيلندا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	قبرص
0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	لتوانيا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	0,1	لكسمبورغ
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	سلوفينيا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	استونيا
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (37)

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

- من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أنه في الفترة التي سبقت الازمة المالية لمنطقة الاورو (2005-2009): ان صادرات تونس نحو منطقة الاورو اتجه اكثر من 98% منها الى ستة شركاء تجاريين من منطقة الاورو، وهم كل من فرنسا وايطاليا والمانيا واسبانيا وبلجيكا وهولندا، وتركزت اغلبها في فرنسا وايطاليا والمانيا، حيث استحوذت فرنسا على النصيب الاكبر 43.3% خلال متوسط الفترة (2005-2009)، وهي بذلك الزبون الاول لتونس، ثم تليها ايطاليا في المرتبة الثانية بحصة 30.9%، ثم ألمانيا في المركز الثالث بحصة 11.2%، اما بالنسبة لإسبانيا وبلجيكا وهولندا كانت حصصهم ضعيفة لم تتجاوز 7% هي على الترتيب 7%، 3.3%، 2.9%، أما باقي دول منطقة الاورو فكانت حصصهم شبه معدومة.

- بمقارنة بيانات الفترة (2010-2016) بعد الازمة المالية لمنطقة الاورو ببيانات الفترة (2005-2009) قبل الازمة نلاحظ ما يلي:

أن صادرات تونس نحو منطقة الاورو بعد الازمة، لازال يتجه ما يقارب 98% منها الى شركائها التجاريين الستة من منطقة الاورو، وهم كل من فرنسا وايطاليا والمانيا واسبانيا وبلغاريا وهولندا، حيث بقيت فرنسا كأكبر زبون لتونس رغم الانخفاض الطفيف في حصتها الى 42.7%، ونفس الشيء حدث مع ايطاليا حيث تراجعت حصتها بعد الازمة الى 28.2%، فيما ارتفعت حصة المانيا الى 13.9%، وانخفضت حصة اسبانيا أيضا الى 6.2%، وبلغاريا الى 2.8%، أما هولندا فارتفعت حصتها بنسبة طفيفة الى 3.7%.

بعد تحليلنا لاتجاه صادرات تونس نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو وجدنا ان فرنسا وايطاليا وألمانيا هم الشركاء الرئيسيين لها قبل وبعد الازمة المالية لمنطقة الاورو، رغم الانخفاض في حصصهم بعد الازمة .

ثالثا: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات تونس من منطقة الاورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى

يمكننا هذا التحليل من معرفة حصة واردات تونس من منطقة الاورو قبل ازمة منطقة الاورو وتغيرات هذه الحصة بعد ازمة منطقة الاورو، وذلك بمقارنة حصة منطقة الاورو بحصة دول العالم من واردات تونس في الفترة التي سبقت الازمة (2005-2009) مع الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة، وسيتم ذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-10): التوزيع الجغرافي لواردات تونس نحو أهم المناطق الجغرافية (2005-2009)

الوحدة : نسب مئوية

المنطق الجغرافية	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
منطقة الاورو	65,2	61,3	60,7	53,3	58,3	59,7
الدول العربية	7,8	9,2	8,1	11,0	8,4	8,9
افريقيا (خارج الدول العربية)	0,4	0,4	0,5	0,4	0,3	0,4
اسيا (خارج الدول العربية)	10,3	11,0	11,9	12,7	14,2	12,0
الولايات المتحدة الامريكية	2,5	2,9	3,4	3,0	4,0	3,2
امريكا اللاتينية	2,4	2,5	2,5	3,3	2,4	2,6
اوروبا (خارج منطقة الاورو)	10,2	11,2	11,1	14,6	10,6	11,5
باقي دول العالم	1,2	1,6	1,8	1,8	1,8	1,6
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (40)

- تشير بيانات الجدول اعلاه للواردات التونسية للفترة (2005-2009) أي قبل الازمة المالية الاوروبية: أن أعلى نسبة من الواردات التونسية تأتي من منطقة الاورو وذلك بحصة 59.7% خلال متوسط الفترة (2005-2009) حيث حافظت على المركز الاول طول الفترة التي سبقت الازمة، وهي بذلك الشريك التجاري الاول والرئيسي للواردات التونسية، ثم تليها آسيا* في المرتبة الثانية طول الفترة (2005-2009) التي سبقت الازمة، حيث قدرت حصتها بـ 12% خلال متوسط هذه الفترة، ثم أوروبا في المرتبة الثالثة طول الفترة (2005-2009) وبحصة 11.5% خلال متوسط هذه الفترة، وتأتي الواردات من الدول العربية في المرتبة الرابعة بحصة 8.9%، وتليها الولايات المتحدة الامريكية بحصة 3.2%، ثم امريكا اللاتينية بحصة 2.6%، وفي الاخير باقي دول العالم بحصة ضئيلة 1.6%.

* يتمثل أهم موردي تونس من اسيا في الصين ، تركيا، الهند، اليابان.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

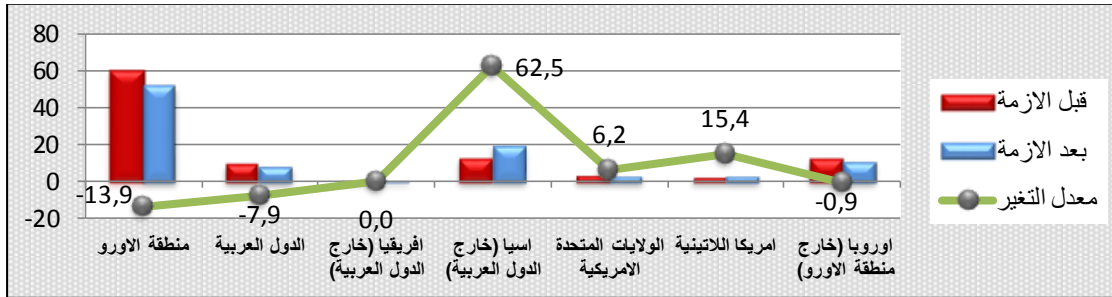
افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-11): التوزيع الجغرافي لواردات تونس للفترة (2010-2016) (نسب مئوية)

متوسط الفترة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
51,4	48,2	51,2	48,9	51,8	49,6	53,1	56,8	منطقة الاورو
8,2	7,8	7,8	10,1	10,0	8,8	5,9	7,1	الدول العربية
0,4	0,5	0,5	0,6	0,3	0,3	0,3	0,4	افريقيا (خارج الدول العربية)
19,5	22,6	20,2	20,8	18,9	20,6	17,7	15,9	اسيا (خارج الدول العربية)
3,4	3,6	3,1	2,9	3,3	3,3	3,7	4,1	الولايات المتحدة الامريكية
3,0	2,6	2,5	2,6	3,4	3,2	4,0	2,4	امريكا اللاتينية
11,4	11,2	11,7	11,5	9,5	11,5	13,1	11,6	اوروبا (خارج منطقة الاورو)
2,7	3,5	3,1	2,7	2,9	2,8	2,3	1,9	باقي دول العالم
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (40)

الشكل رقم (4-22): مقارنة حصص صادرات تونس نحو منطقة الاورو بين متوسط الفترة (2005-2009) ومتوسط الفترة (2010-2016) (نسب مئوية)



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) و (4-2)

من خلال الشكل والجدول اعلاه نلاحظ ان واردات تونس في الفترة (2010-2016) حافظت على نفس التركيز في وارداتها مع شركائها التجاريين وذلك كما يلي:

- احتلت الواردات التونسية من منطقة الاورو المرتبة الاولى طول الفترة (2010-2016)، رغم ازمتها المالية التي تعاني منها منذ 2010 بحصة بلغت 51.4% خلال متوسط هذه الفترة ولكن انخفضت حصتها بنسبة 13.9% مقارنة بحصتها قبل الازمة، ويرجع ذلك لتذبذب حصتها بين الارتفاع والانخفاض تدريجيا من 56.8% عام 2010 الى 49.6% عام 2012، كما ارتفعت عام 2013 وعام 2015 الى حوالي 51%، فيما انخفضت حصتها عامي 2014 و2016 الى حوالي 48%.

- بقيت حصة واردات تونس من دول اسيا في المرتبة الثانية، حيث ارتفعت حصتها بعد الازمة بنسبة 62% لترتفع الى 19.5% مقارنة بـ 12% قبل الازمة، حيث سبب هذا الارتفاع في حصتها هو انخفاض حصة

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

منطقة الاورو بسبب الازمة التي تعاني منها، في حين بقيت مراكز وحصص باقي المناطق الجغرافية نفسها تقريبا بعد الازمة.

رابعا: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات تونس من شركائها التجاريين في منطقة الاورو

يمكننا تحليل التوزيع الجغرافي لواردات تونس من دول منطقة الاورو من معرفة التغيرات في حصص دول منطقة الاورو بعد الازمة المالية خاصة بالنسبة للدول مصدر الازمة، وذلك بمقارنة حصص دول منطقة الاورو من واردات تونس قبل وبعد الازمة، وسيتم ذلك كما يلي:

الجدول رقم (4-12): اتجاه واردات تونس داخل منطقة الاورو قبل وبعد الازمة (نسبة مئوية)

متوسط الفترة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	متوسط الفترة	2009	2008	2007	2006	2005	دول منطقة الاورو
33,8	32,0	34,8	33,4	35,3	33,1	34,4	33,3	35,4	34,4	34,7	35,2	36,9	36,0	فرنسا
29,5	30,1	29,1	30,0	28,0	28,6	29,8	31,0	31,2	27,9	32,4	32,1	31,5	32,1	ايطاليا
14,3	16,0	14,3	14,4	13,9	13,9	13,9	13,5	13,3	15,0	13,1	13,1	12,9	12,6	المانيا
8,6	8,7	8,2	8,3	8,9	9,2	8,9	8,1	7,6	7,8	7,2	7,6	7,6	7,9	اسبانيا
3,1	2,8	2,5	2,9	3,1	3,3	3,3	3,7	3,7	3,4	3,4	4,1	3,7	4,0	بلجيكا
2,5	2,8	2,1	2,0	2,0	2,9	2,1	3,5	2,6	2,6	2,6	2,4	2,5	2,8	هولندا
1,6	2,1	1,5	1,6	1,5	1,3	1,6	1,4	1,0	1,6	0,8	0,8	0,8	0,8	البرتغال
1,1	1,0	1,3	1,9	0,9	1,3	0,7	0,9	0,7	1,0	0,9	0,4	0,7	0,8	اليونان
0,9	1,0	0,8	1,1	0,9	0,8	0,9	0,9	0,8	0,9	0,8	1,0	0,7	0,7	النمسا
0,4	0,8	0,5	0,5	0,5	0,3	0,2	0,3	0,1	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	سلوفاكيا
0,7	0,7	0,6	0,7	0,7	0,6	0,7	0,8	0,9	0,9	1,0	1,1	0,9	0,9	فلندا
1,8	0,6	2,3	1,5	1,6	2,9	2,4	1,6	0,8	2,4	1,0	0,5	0,1	0,1	مالطا
0,9	0,6	1,2	1,0	2,0	1,0	0,5	0,4	0,8	0,9	1,0	0,5	0,8	0,5	لاتيفيا
0,4	0,5	0,5	0,5	0,4	0,4	0,3	0,3	0,5	0,3	0,6	0,6	0,4	0,5	ايرلندا
0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,2	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	سلوفينيا
0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,1	لوكسمبورغ
0,0	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	ايستونيا
0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	0,1	0,0	0,0	0,1	0,1	0,2	0,1	0,0	0,0	ليتوانيا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	قبرص
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 41

- تبين بيانات الجدول اعلاه في الفترة التي سبقت الازمة المالية لمنطقة الاورو (2005-2009):

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

ان نسبة 95% من واردات تونس من منطقة الاورو تأتي من سبعة شركاء تجاريين فقط طول هذه الفترة وهم فرنسا، ايطاليا، المانيا، اسبانيا، بلجيكا، هولندا، البرتغال حيث احتلت فرنسا المرتبة الاولى بأكثر حصة 35.4% خلال متوسط هذه الفترة، وايطاليا في المرتبة الثانية بحصة 31.2% ومانيا في المرتبة الثالثة بحصة 13.3%، أما اسبانيا وبلجيكا وهولندا فكانت حصتهم ضئيلة 7.6% و2.6% و1% على الترتيب، اما باقي دول منطقة الاورو فححصهم شبه معدومة.

- أما بالنسبة لواردات تونس من دول منطقة الاورو بعد الازمة في الفترة من (2010-2016) فقد حافظ جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين على مراكزهم، حيث بقيت فرنسا في المرتبة الاولى مع تراجع في حصتها الى 33.8%، وايطاليا في المرتبة الثانية بتراجع حصتها الى 29.5%، وبقيت المانيا في المركز الثالث مع ارتفاع طفيف في حصتها الى 14.3%، في المقابل زادت معدل طفيف حصص كل من اسبانيا الى 8.6% وبلجيكا الى 3.1% وهولندا الى 2.5% والبرتغال الى 1.6% واليونان الى 1.1%.

بعد تحليلنا لاتجاه واردات تونس من شركائها التجاريين من منطقة الاورو لاحظنا ان فرنسا وايطاليا ومانيا هم الشركاء الرئيسيين لها قبل وبعد الازمة المالية لمنطقة الاورو.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي لصادرات وواردات تونس نحو منطقة الاورو في ظل الازمة

يمكننا هذا المطلب من التعرف على مكونات الهيكل السلعي لصادرات وواردات تونس مع منطقة الاورو في ظل الازمة المالية في هذه الاخيرة، وذلك بتوضيح اهم التغيرات التي يمكن ان تحدث بعد الازمة في هذا الهيكل السلعي.

أولاً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات تونس نحو منطقة الاورو قبل الازمة

من اجل معرفة مكونات الهيكل السلعي لصادرات تونس نحو منطقة الاورو قبل الازمة، سنعتمد على الجدول التالي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-13): الهيكل السلعي لصادرات تونس نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2009)

الوحدة: مليون دولار

السلع	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	639	879	825	919	576	3838
مواد خام باستثناء الوقود	473	638	827	1014	693	3645
وقود معدني	1228	1055	1830	2183	1335	7631
مواد كيميائية	254	237	389	489	272	1641
الات ومعدات النقل	1708	2039	2811	3346	2879	12783
مصنوعات متنوعة	3749	3784	4610	4878	4051	21071
المجموع	8051	8632	11292	12829	9805	50610
الحصة (نسبة مئوية)						
السلع	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	7,9	10,2	7,3	7,2	5,9	7,7
مواد خام باستثناء الوقود	5,9	7,4	7,3	7,9	7,1	7,1
وقود معدني	15,2	12,2	16,2	17	13,6	14,9
مواد كيميائية	3,1	2,7	3,4	3,8	2,8	3,2
الات ومعدات النقل	21,2	23,6	24,9	26,1	29,4	25
مصنوعات متنوعة	46,6	43,8	40,8	38	41,3	42,1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/Export/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups>

من خلال بيانات الجدول اعلاه عن الهيكل السلعي لصادرات تونس الى منطقة الاورو يتبين أن أهم الصادرات السلعية خلال الفترة (2005/2009) قبل الازمة كانت كالتالي:

- **المرتبة الاولى:** احتلتها بند المصنوعات المتنوعة، وذلك بحصة 42.1% من إجمالي الصادرات التونسية الى منطقة الاورو خلال متوسط الفترة (2005-2009)، حيث كانت اعلى حصة في هذه الفترة 46.6% في عام 2005، ولكن انخفضت تدريجيا الى 38% عام 2008 و 41.3% عام 2009.

- **المرتبة الثانية:** احتلتها بند الآلات ومعدات النقل بحصة 25% من إجمالي الصادرات التونسية الى منطقة الاورو، حيث ارتفعت تدريجيا من 21.2% عام 2005 الى 29.4% عام 2009.

- **المرتبة الثالثة:** احتلتها بند الوقود المعدني، وذلك بنسبة 14.9% من إجمالي الصادرات التونسية الى منطقة الاورو خلال متوسط الفترة (2005-2009)، حيث كانت اعلى حصة في هذه الفترة 17% وذلك في عام 2008، ولكن انخفضت الى 13.6% عام 2009.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

- المرتبة الرابعة: احتلها بندي الأغذية والحيوانات الحية والمواد الخام وذلك بنسبة متقاربة 7% من إجمالي الصادرات التونسية الى منطقة الاورو خلال متوسط الفترة (2005-2009)، حيث تناوبا هاذان البندان على المرتبة الرابعة خلال هذه الفترة حيث كانت الصادرات من الأغذية والحيوانات الحية أكثر من الصادرات المواد الخام في عام 2005 و 2006 و 2007 والعكس في عام 2008 و 2009.

- أما المرتبة الخامسة والاحيرة احتلها بند المواد الكيماوية بحصة 3.2% خلال متوسط الفترة (2005/2009) حيث ارتفعت حصتها تدريجيا من 2.6% عام 2006 الى 3.8% عام 2008، ثم انخفضت الى 2.8% عام 2009.

ثانيا: تحليل الهيكل السلعي لصادرات تونس نحو منطقة الاورو بعد الازمة

لمعرفة التغيرات التي حدثت في الهيكل السلعي لصادرات تونس الى منطقة الاورو بعد الازمة المالية الاوروبية 2010، نستعين بالجدول التالي:

الجدول (4-14): الهيكل السلعي لصادرات تونس نحو منطقة الاورو للفترة (2010-2016)

(الوحدة: مليون دولار)

السلع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	586	625	590	710	546	1030	621	673
مواد خام باستثناء الوقود	835	950	831	823	837	713	797	827
وقود معدني	1398	2148	1623	1357	1429	687	552	1313
مواد كيميائية	325	244	337	321	286	184	201	271
الات ومعدات النقل	3713	4406	4016	4225	4423	3809	3942	4076
مصنوعات متنوعة	4116	4436	3755	3743	3751	3210	3198	3744
المجموع	12983	14820	13165	13192	13286	11648	11328	12917
الحصة (نسبة مئوية)								
السلع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	5,3	4,9	5,3	6,4	4,8	10,7	6,7	6,3
مواد خام باستثناء الوقود	7,6	7,4	7,5	7,4	7,4	7,4	8,6	7,6
وقود معدني	12,7	16,8	14,6	12,1	12,7	7,1	5,9	11,7
مواد كيميائية	3	1,9	3	2,9	2,5	1,9	2,2	2,5
الات ومعدات النقل	33,8	34,4	36	37,8	39,2	39,5	42,3	37,6
مصنوعات متنوعة	37,5	34,6	33,7	33,5	33,3	33,3	34,3	34,3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: <https://wits.worldbank.org> من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع:

/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/Export/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

- بمقارنة بيانات الهيكل السلعي لصادرات تونس من منطقة الأورو قبل الازمة مع بيانات الهيكل السلعي لصادرات تونس من منطقة الأورو بعد الازمة، نلاحظ ما يلي:
- أن ترتيب وحصص البنود السلعية تغيرت بعد الازمة، حيث استحوذت آلات ومعدات النقل على النصيب الأكبر من صادرات تونس نحو منطقة الأورو بحصة 37.6% خلال متوسط الفترة (2010-2016)، حيث ارتفع بصورة مستمرة من 33.8% عام 2010 الى 42.3% عام 2016، مقابل تراجع حصة المصنوعات الى 34.3% خلال متوسط الفترة (2010-2016) مقارنة بـ 42.1% قبل الازمة.
 - أما بند الوقود المعدني فقد حافظ على مركزه الثالث من إجمالي صادرات تونس من منطقة الأورو رغم انخفاض حصته الى 11.7% بعد الازمة مقارنة بـ 14.9% قبلها، حيث انخفضت حصتها كثيرا عام 2015 و عام 2016.
 - حافظ بند المواد الخام على المرتبة الرابعة وبنفس الحصة تقريبا قبل الازمة أي 7.6%، فيما تراجع بند الأغذية والحيوانات الحية الى المرتبة الخامسة حيث انخفضت حصته من 7.7% قبل الازمة الى 6.3% بعد الازمة.
 - بقي بند المواد الكيماوية في المرتبة الاخيرة، حيث تراجعت حصته بشكل طفيف من 3.2% قبل الازمة الى 2.5% بعد الازمة.

ثالثا: تحليل الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الأورو قبل الازمة

سنعتمد على الجدول التالي لمعرفة اهم الواردات السلعية من تونس نحو دول منطقة الأورو قبل الازمة:

الجدول رقم (4-15): الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الأورو للفترة (2005-2009)

الوحدة : نسب مئوية

السلع	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	4,4	4,1	4,4	5,8	4,0	4,5
مواد خام باستثناء الوقود	19,2	22,1	23,1	24,7	24,1	22,6
وقود معدني	11,7	9,7	8,2	7,8	5,3	8,6
مواد كيميائية	7,6	7,4	7,0	7,1	8,0	7,4
الات ومعدات النقل	31,2	32,7	34,1	33,6	37,8	33,9
مصنوعات متنوعة	25,9	23,9	23,2	20,9	20,8	22,9
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(42)

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

من خلال بيانات الجدول اعلاه عن الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الاورو يتبين أن ترتيب البنود السلعية خلال الفترة (2009/2005) قبل الازمة كانت كالتالي:

- **المرتبة الاولى:** استحوذ بند الآلات ومعدات النقل على النصيب الأعلى من إجمالي الواردات التونسية نحو منطقة الاورو، وذلك بنسبة 33.9% خلال متوسط الفترة (2009-2005)، حيث ارتفعت حصة الواردات المصرية من منطقة الاورو طول الفترة التي سبقت الازمة (2009/2005)، حيث ارتفعت تدريجيا من 31.2% في عام 2005 إلى 37.8% عام 2009.

- **المرتبة الثانية:** احتلها بند المصنوعات المتنوعة وبند المواد الخام، وذلك بحصص متساوية تقريبا، حيث تناوبا هذان البنودان على المرتبة الثانية خلال الفترة (2009-2005)، وقدرت حصة واردات تونس من المواد الخام بـ 22.6% من إجمالي الواردات التونسية من منطقة الاورو خلال متوسط الفترة (2009-2005)، حيث ارتفعت حصتها تدريجيا من 19.2% عام 2005 إلى 24.1% عام 2009، أما بالنسبة لواردات تونس من المصنوعات المتنوعة فقد بلغت حصتها ايضا 22.9% خلال متوسط الفترة (2009-2005)، حيث انخفضت حصتها تدريجيا في هذه الفترة من 25.9% في عام 2005، ولكن انخفضت تدريجيا إلى 20.8% عام 2009.

- **المرتبة الثالثة:** احتلها بند الوقود المعدني بحصة 8.6% من إجمالي الواردات التونسية من منطقة الاورو، حيث انخفضت واردات تونس من الوقود المعدني تدريجيا من 11.7% عام 2005 إلى 5.3% عام 2009.

- **المرتبة الرابعة:** احتلها بند المواد الكيماوية وذلك بحصة 7.4% من إجمالي الصادرات التونسية إلى منطقة الاورو خلال متوسط الفترة (2009-2005)، حيث ارتفعت حصتها في هذه الفترة تدريجيا من 7.6% عام 2005 إلى 8% عام 2009.

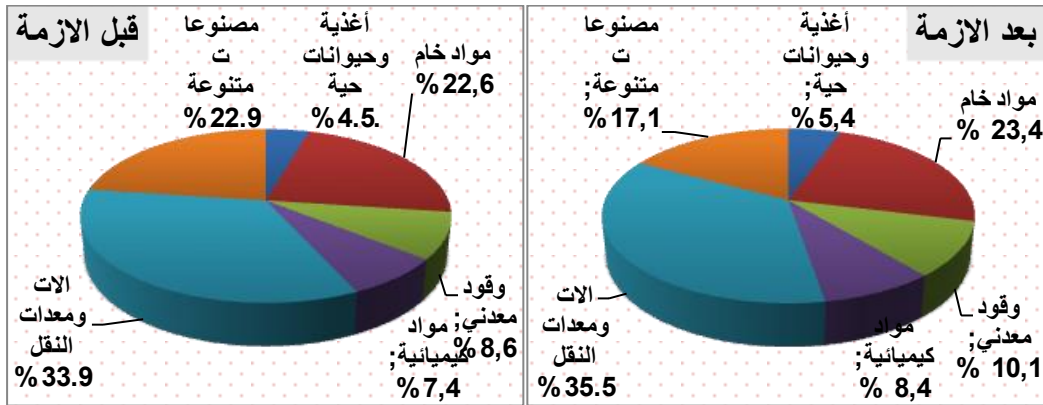
- **المرتبة الخامسة:** احتلها بند الأغذية والحيوانات الحية وذلك بحصة 4.5% من إجمالي الواردات التونسية من منطقة الاورو خلال متوسط الفترة (2009-2005).

رابعا: تحليل الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الاورو بعد الازمة

لمعرفة التغيرات التي حدثت في الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الاورو بعد الازمة المالية الاوروبية 2010، نستعين بالشكل والجدول التاليين:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الشكل رقم (4-20): الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الاورو



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-18)الجدول رقم(4-19)

الجدول رقم (4-16): الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الاورو بعد الازمة
(الوحدة :مليون دولار)

السلع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	633	736	494	832	653	572	538	637
مواد خام باستثناء الوقود	2884	3082	2836	2827	2764	2359	2360	2730
وقود معدني	1195	1301	1449	1333	1237	1221	599	1191
مواد كيميائية	923	966	1041	1094	1083	902	867	982
الات ومعدات النقل	4623	4249	4242	4469	4394	3675	3392	4149
مصنوعات متنوعة	2354	2384	2069	2003	1986	1623	1635	2008
المجموع	12613	12717	12132	12559	12116	10352	9391	11697
الحصة (نسبة مئوية)								
السلع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	5,0	5,8	4,1	6,6	5,4	5,5	5,7	5,4
مواد خام باستثناء الوقود	22,9	24,2	23,4	22,5	22,8	22,8	25,1	23,4
وقود معدني	9,5	10,2	11,9	10,6	10,2	11,8	6,4	10,1
مواد كيميائية	7,3	7,6	8,6	8,7	8,9	8,7	9,2	8,4
الات ومعدات النقل	36,7	33,4	35,0	35,6	36,3	35,5	36,1	35,5
مصنوعات متنوعة	18,7	18,7	17,1	16,0	16,4	15,7	17,4	17,1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org>

/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

بعد مقارنة بيانات الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الاورو قبل الازمة ببيانات الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الاورو بعد الازمة لاحظنا ما يلي:

- أن أغلب البنود السلعية حافظت على مراكزها التي كانت قبل الازمة ما عدا بند أغذية وحيوانات حية.
- بقي بند الآلات ومعدات النقل يستحوذ على أكبر نصيب من واردات تونس من منطقة الاورو مع ارتفاع حصته إلى حوالي 36% خلال متوسط الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة مقارنة بـ 33.5% قبل الازمة، حيث تذبذبت حصتها ما بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة.
- أما بند المواد الخام هو الآخر حافظ على مركزه الثاني من اجمالي واردات تونس من منطقة الاورو، كما ارتفعت حصته قليلا الى 23.4% بعد الازمة مقارنة بـ 22.9% قبل الازمة.
- تراجع بند المصنوعات المتنوعة الى المرتبة الثالثة بحصة 17.1% بعد الازمة مقابل حصة 22.6% قبل الازمة.
- وبالنسبة للوقود المعدني فقد تراجع الى المركز الرابع بعد تراجع بند المصنوعات المتنوعة الى المرتبة الثالثة، رغم أن حصته من واردات تونس ارتفعت من 8.6% قبل الازمة الى 10.1% بعد الازمة.
- أما بند المواد الكيماوية فقد تراجع الى المركز الخامس بارتفاع في حصتها من حصة 7.4% قبل الازمة الى 8.4% بعد الازمة.
- أما بند الاغذية والحيوانات الحية فقد بقي في المرتبة الاخيرة رغم الارتفاع الطفيف في حصته من واردات تونس من منطقة الاورو الى 5.4% قبل الازمة مقارنة بـ 4.5% بعد الازمة.

المطلب الثالث: تطور قيمة صادرات تونس نحو منطقة الاورو في ظل الازمة

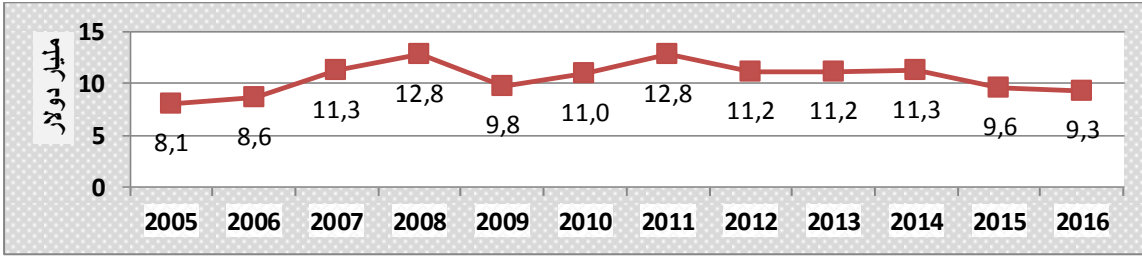
تعتبر منطقة الاورو الشريك التجاري الاول لصادرات تونس حيث ان ما يفوق 70% من صادراتها تتجه اليها، وعليه وبعد معاناة هذه الاخيرة من ازمة مالية صعبة منذ عام 2010، فان التحليل التالي لأداء الصادرات التونسية اتجاه دول منطقة الاورو سيمكننا من معرفة التغيرات التي يمكن ان تطرأ على حجم هذه الصادرات وذلك كما يلي:

أولاً: تحليل تطور صادرات تونس نحو منطقة الاورو مجتمعة

من خلال الشكل ادناه نلاحظ تطور قيمة الصادرات الجزائرية نحو منطقة الاورو خلال الفترة (2005-2009) قبل الازمة وبعدها كما يلي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الشكل رقم (4-21): تطور قيمة الصادرات التونسية باتجاه منطقة الاورو (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (39)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تطور قيمة الصادرات التونسية نحو منطقة الاورو خلال الفترة (2005-2009) قبل الازمة وبعدها كما يلي:

ارتفعت قيمة الصادرات التونسية نحو منطقة الاورو تدريجيا من حوالي 8.1 مليار دولار عام 2005 الى حوالي 12.8 مليار دولار عام 2008، ولكن انخفضت قيمتها الى 9.8 % في عام 2009.

أما بعد الازمة فقد ارتفعت الصادرات التونسية نحو منطقة الاورو عام 2010 الى 11 مليار دولار مقارنة بـ 9.8 مليار دولار عام 2009، ثم ارتفعت الى 12.8 مليار دولار عام 2011 وذلك رغم ظهور الازمة في منطقة الاورو الا أن هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع صادرات تونس من الوقود المعدني لارتفاع نظرا لارتفاع الطلب على النفط وكذا ارتفاع اسعاره، لتتخفف عام 2012 الى 11.2 مليار دولار، وحقت عام 2013 وعام 2014 نفس القيمة تقريبا مع عام 2012، ويعود هذا التراجع للإجراءات التقشفية التي اتخذتها منطقة الاورو من اجل تخفيض الانفاق للخروج من الازمة، كما تراجع قيمة الصادرات التونسية نحو منطقة الاورو عامي 2015 و2016 الى حوالي 9.6 مليار دولار و 9.3 مليار دولار، ويعود هذا التراجع نتيجة السياسات النقدية المتبعة من طرف البنك المركزي في منطقة الاورو في هذه الفترة*.

ثانيا: تحليل تطور الصادرات التونسية نحو اهم زبائنها من دول منطقة الاورو

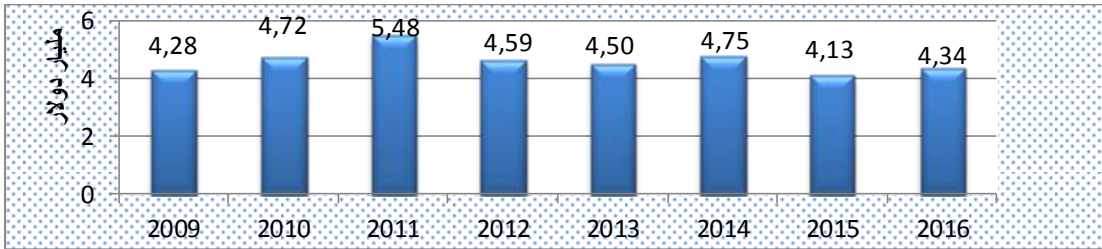
بعد دراستنا لاتجاهات الصادرات التونسية نحو منطقة الاورو وجدنا ان اهم زبائنها من منطقة الاورو هم: فرنسا وايطاليا والمانيا، وعليه سنقوم بتحليل تطور قيمة الصادرات التونسية نحوهم.

* وقد كان ذلك نتيجة سياسة التسيير الكمي التي انتهجها البنك المركزي الاوروبي ابتداء من مارس 2015 من اجل تحفيز اقتصاد منطقة الاورو والتي نتج عنها انخفاض سعر صرف الاورو وبالتالي رفع هذا الامر في اسعار منتجات التونسية المصدرة الى منطقة الاورو ما خفض من تنافسيتها فيها وبالتالي انخفض الطلب الخارجي في منطقة الاورو عليها.

1. فرنسا:

يمكننا الشكل التالي من معرفة تطور الصادرات التونسية نحو فرنسا في خضم الازمة المالية التي تعيشها وذلك كما يلي:

الشكل رقم(4-22): صادرات تونس نحو فرنسا (2009-2016)



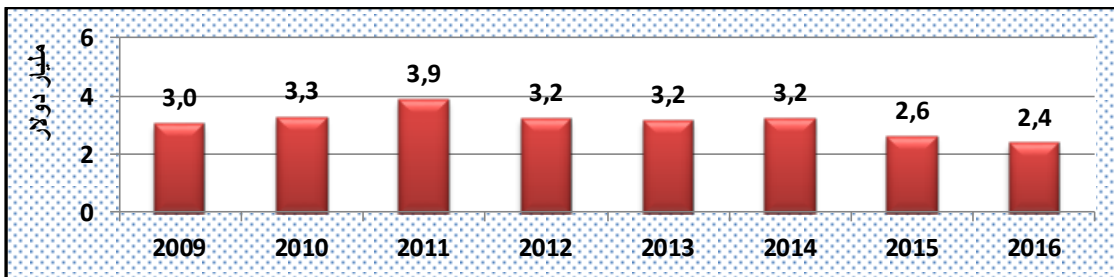
المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(38)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان صادرات تونس نحو فرنسا تذبذبت قيمتها بين الارتفاع والانخفاض في مستويات قيمة متقاربة، حيث ارتفعت عام 2010 الى 4.72 مليار دولار مقارنة بـ 4.28 مليار دولار عام 2009 ثم الى 5.5 مليار دولار عام 2011، وفي عام 2012 انخفضت الى 4.59 مليار دولار، ثم الى 4.50 مليار دولار عام 2013، وبعدها ارتفعت الى 4.75 مليار دولار عام 2014، ثم انخفضت الى 4.13 مليار دولار عام 2015، وارتفعت بنسبة طفيفة الى 4.34 مليار دولار عام 2016.

2. ايطاليا

يمكننا الشكل التالي من ابراز تطورات قيمة الصادرات التونسية نحو ايطاليا وذلك كما يلي:

الشكل رقم(4-23): صادرات تونس نحو ايطاليا (2009-2016)



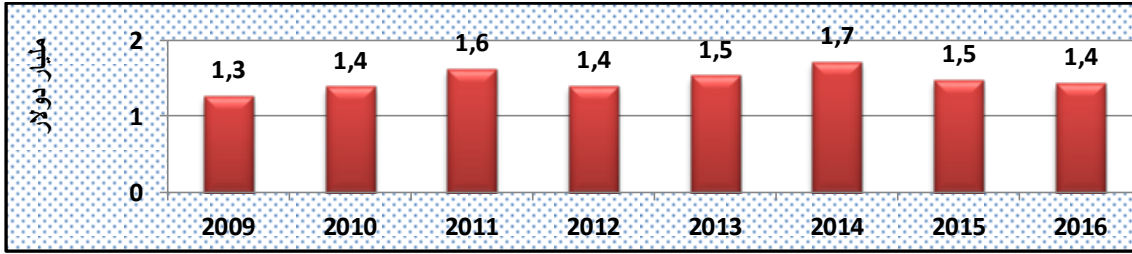
المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(38)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان صادرات تونس نحو ايطاليا ارتفعت بنسبة طفيفة عام 2010 و2011 الى 3.3 مليار دولار و3.9 مليار دولار على الترتيب، ثم انخفضت الى 3.2 مليار دولار عام 2012 لتبقى بنفس القيمة تقريبا عام 2013 و2014، ثم انخفضت الى 2.6 مليار دولار عام 2015 و2.4 مليار دولار عام 2016.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

3.ألمانيا

تعتبر ألمانيا ثالث أهم زبون بالنسبة لتونس، وعليه سنقوم بتطورات قيمة الصادرات التونسية نحوها لمعرفة ان كانت الازمة اثرت على حجم الصادرات المتجهة اليها ام لا، وذلك كما يلي:
الشكل رقم(4-24):صادرات تونس نحو ألمانيا(2009-2016)



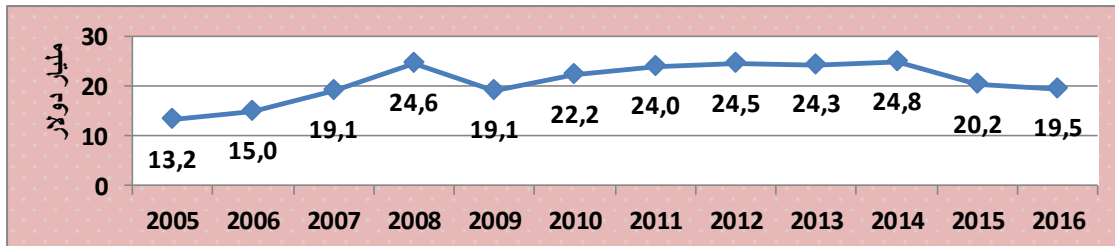
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(38)

ارتفعت صادرات تونس نحو ألمانيا من 1.3 مليار دولار عام 2009 الى 1.4 مليار دولار عام 2010 ثم الى 1.6 مليار دولار عام 2011، ثم عادت وانخفضت الى 1.4 مليار دولار عام 2012، لترتفع الى 1.5 مليار دولار عام 2013 ثم الى 1.7 مليار دولار عام 2014، لتتخف تدريجيا الى 1.4 مليار دولار عام 2016.

المطلب الرابع: تطور قيمة الواردات والميزان التجاري التونسي مع منطقة الاورو في ظل الازمة سنتناول في هذا المطلب تحليل لتطور قيمة الواردات التونسية من منطقة الاورو قبل الازمة المالية لمنطقة الاورو وبعدها، وذلك لمعرفة أهم التغيرات التي يمكن ان تطرأ على قيمة هذه الواردات جراء هذه الازمة.

أولاً: تحليل تطور واردات تونس من دول منطقة الاورو مجتمعة

من أجل تحليل تطور واردات تونس من منطقة الاورو قبل وبعد الازمة نستعين بالشكل التالي:
الشكل رقم (4-25): تطور قيمة الواردات التونسية من منطقة الاورو للفترة (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (40)

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان قيمة الواردات التونسية من منطقة الاورو ارتفعت تدريجيا من حوالي 13.2 مليار دولار عام 2005 الى حوالي 24.6 مليار دولار عام 2008، ثم انخفضت قيمتها الى 19.1 مليار دولار في عام 2009.

أما بعد الازمة فقد ارتفعت الواردات التونسية من منطقة الاورو الى 22.2 مليار دولار عام 2010 ولقد واصلت ارتفاعها تدريجيا الى حوالي 24.8 مليار دولار عام 2014 وذلك لتدابير التحفيز الضخمة التي قام بها البنك المركزي الاوروبي لتحفيز صادرات منطقة الاورو كحلول لهذه الازمة، وفي عام 2015 انخفضت الى 20.2 مليار دولار وذلك التراجع يعود لتقلص واردات تونس من مواد الطاقة، ثم انخفضت الى 19.5 مليار دولار عام 2016، ويرجع السبب ايضا لتراجع واردات تونس من مواد الطاقة.

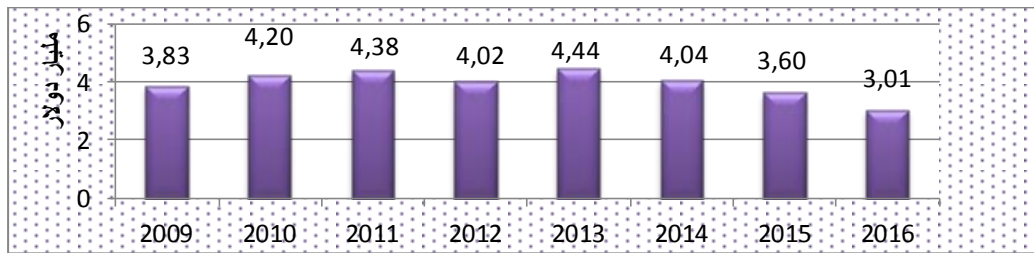
ثانيا: تحليل تطور الواردات التونسية من أهم مورديها من منطقة الاورو

بعد دراستنا لاتجاهات الواردات التونسية من منطقة الاورو وجدنا ان أهم مورديها من منطقة الاورو هم: فرنسا وايطاليا والمانيا، وعليه سنقوم بتحليل تطور قيمة الواردات التونسية نحوهم.

1. فرنسا:

يمكننا الشكل التالي من معرفة تطور الواردات التونسية من فرنسا في ظل الازمة المالية التي تعيشها منطقة الاورو، وذلك كما يلي:

الشكل رقم(4-26): واردات تونس من فرنسا للفترة (2009-2016)



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(41)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان واردات تونس من فرنسا ارتفعت عام 2010 الى 4.2 مليار دولار مقارنة ب3.83 مليار دولار عام 2009 ثم الى 4.38 مليار دولار عام 2011، وفي عام 2012 انخفضت الى 4.02 مليار دولار، ثم عادت وارتفعت الى 4.44 مليار دولار عام 2013، وبعدها انخفضت الى 4.04 مليار دولار عام 2014، ثم الى 3.60 مليار دولار عام 2015، ثم الى 3.01 مليار دولار عام 2016.

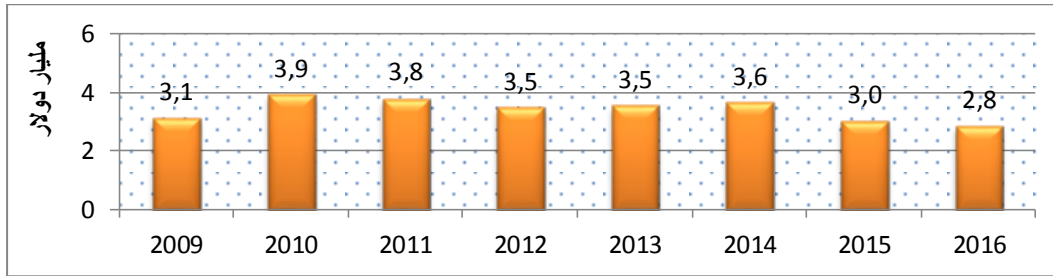
الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

2. ايطاليا

يمكننا الشكل التالي من ابراز تطورات قيمة الواردات التونسية من ايطاليا قبل وبعد الازمة وذلك كما

يلي:

الشكل رقم(4-27): واردة تونس من ايطاليا للفترة (2009-2016)



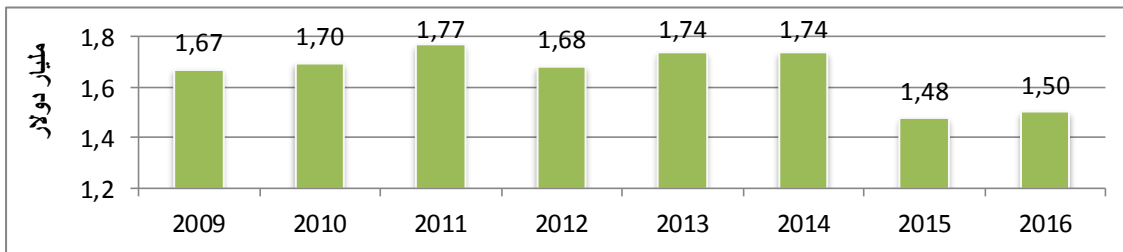
المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(41)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان واردات تونس من ايطاليا ارتفعت بنسبة طفيفة عام 2010 الى 3.9 مليار دولار مقارنة ب 3.1 مليار دولار عام 2009، ثم انخفضت الى 3.5 مليار دولار عام 2012 لتبقى بنفس القيمة تقريبا عام 2013، ثم ارتفعت بمعدل طفيف الى 3.6 مليار دولار عام 2014، وعادت وانخفضت الى 3 مليار دولار عام 2015 والى 2.8 مليار دولار عام 2016.

3. المانيا

تعتبر المانيا ثالث أهم مورد بالنسبة لتونس، وعليه سنقوم بتحليل تطورات قيمة الواردات التونسية نحوها لمعرفة ان كانت الازمة اثرت على حجم هذه الواردات ام لا وذلك كما يلي:

الشكل رقم(4-28): واردة تونس من المانيا للفترة (2009-2016)



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(41)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان قيمة الواردات التونسية من المانيا ارتفعت من 1.67 مليار دولار عام 2009 الى 1.7 مليار دولار عام 2010 ثم الى 1.77 مليار دولار عام 2011، ثم عادت وانخفضت الى 1.68 مليار دولار عام 2012، لترتفع الى 1.74 مليار دولار عام 2013، حيث بقيت بنفس القيمة

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

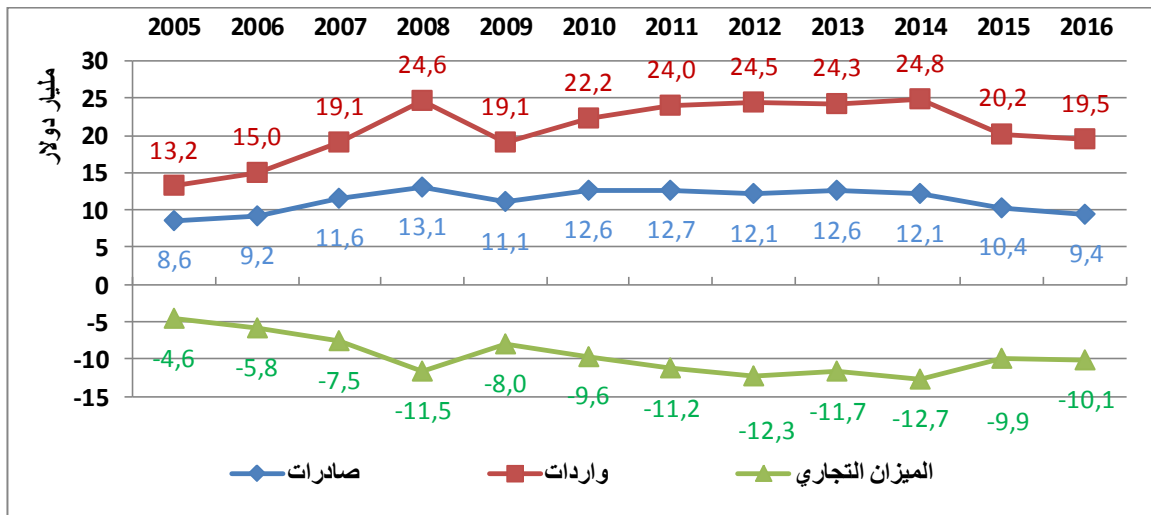
افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

عام 2014 لتتخف في عام 2015 الى 1.48 مليار دولار، ثم ارتفعت بمعدل ضئيل جدا الى 1.50 مليار دولار عام 2016.

ثالثا: تحليل تطور الميزان التجاري للمبادلات التجارية التونسية مع منطقة الاورو

سنعتمد في تحليل تطور الميزان التجاري التونسي مع منطقة الاورو بيانات الشكل أدناه الذي يوضح مدى تغطية الصادرات التونسية المتجهة نحو منطقة الاورو للواردات التونسية من منطقة الاورو وذلك كما يلي:

الشكل رقم(4-29): الميزان التجاري التونسي مع منطقة الاورو (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق (37) و(40)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان الميزان التجاري التونسي مع منطقة الاورو حقق عجز طول الفترة (2005-2016) أي قبل الازمة وبعدها ولكن بقيم مختلفة حيث ارتفعت قيمة العجز تدريجيا من 4.6 مليار دولار عام 2005 الى 11.5 مليار دولار عام 2008 وذلك نتيجة ارتفاع الواردات عن الصادرات، ثم انخفض هذا العجز الى 8 مليار دولار عام 2009 نتيجة انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض فاتورة الواردات، ثم ارتفع تدريجيا الى 12.3 مليار دولار عام 2012 نتيجة انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات ثم انخفض قليلا عام 2013 الى 11.7 مليار دولار ليعود الى الارتفاع عام 2014 الى 12.7 مليار دولار، وفي عام 2015 انخفض هذا العجز الى 9 مليار دولار نتيجة انخفاض قيمة الواردات ليرتفع في عام 2016 الى 10.1 مليار دولار رغم مواصلة تراجع قيمة الواردات ولكن صاحب هذا الانخفاض انخفاض في قيمة الصادرات.

المبحث الثالث: تحليل أداء التجارة الخارجية للمغرب مع منطقة الاورو في ظل ازمتها المالية

ترتبط المغرب بمنطقة الاورو بعلاقات اقتصادية مختلفة وذلك لعدة عوامل منها القرب الجغرافي الذي يدعم هذه الروابط، ومن أهم هذه الروابط هي الاتفاقات التجارية بين المغرب ومنطقة الاورو، حيث ساعد تنفيذ هذه الاتفاقيات في تعزيز التبادل التجاري بينهما، ولكن نظرا لمعاناة هذه المنطقة من ازمة مالية منذ 2010 سنقوم بدراسة انعكاسات هذه الازمة على التجارة الخارجية بين منطقة الاورو والمغرب، وعليه سنتناول في هذا المبحث اربعة مطالب حيث سيتمثل الأول في محاولة لمعرفة اتجاه صادرات وواردات المغرب من منطقة الاورو في ظل الازمة، فيما سيتمثل الثاني في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المغربية اتجاه منطقة الاورو في ظل الازمة، وستتناول في المطلب الثالث تطور قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو في ظل الازمة وفي المطلب الرابع سندرس تطور قيمة الواردات المغربية من منطقة الاورو في ظل الازمة.

المطلب الاول: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات المغرب نحو منطقة الاورو في ظل الازمة

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة اتجاه صادرات وواردات المغرب نحو دول منطقة الاورو في ظل ازمة الديون السيادية للمنطقة منذ 2010، وذلك بتحديد حصة منطقة الاورو من صادرات وواردات المغرب قبل وبعد الازمة.

أولا: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو مقارنة بأهم المناطق الجغرافية

من أجل تحليل اتجاهات صادرات المغرب نحو دول منطقة الاورو ومعرفة التغيرات فيها بعد ازمة منطقة الاورو، سنحاول مقارنة حصة منطقة الاورو بحصة أهم المناطق الجغرافية في العالم من اجمالي صادرات المغرب في الفترة التي سبقت الازمة (2005-2009) والفترة (2010-2016) التي تلي الازمة، وسيتم ذلك كما يلي:

1. تحليل حصة منطقة الاورو من صادرات المغرب الاجمالية مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى

قبل الازمة : وذلك كما يلي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-17): التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب للفترة (2005-2009)

الوحدة : نسبة مئوية

المنطقة الجغرافية	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
منطقة الاورو	66,4	54,4	61,8	55,9	54,6	58,6
الدول العربية	3,5	3,6	4,9	5,0	4,1	4,2
افريقيا خارج الدول العربية	3,2	3,2	4,2	4,3	3,8	3,7
اسيا خارج الدول العربية	8,9	16,0	13,1	16,1	16,4	14,1
اوروبا خارج منطقة الاورو	8,8	8,4	7,8	7,2	7,4	7,9
امريكا اللاتينية	4,3	6,3	3,0	5,5	6,6	5,1
الولايات المتحدة الامريكية	2,4	3,9	3,2	3,8	4,5	3,5
باقي دول العالم	2,6	4,1	2,0	2,3	2,5	2,7
اجمالي صادرات المغرب	100	100	100	100	100	100

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 42

يتضح من خلال بيانات الجدول اعلاه للتوزيع الجغرافي للصادرات المغربية للفترة (2005-2009) أي قبل الازمة المالية الاوروبية:

ان أكثر من نصف الصادرات المغربية تركز في اتجاه منطقة الاورو التي تعتبر بذلك الشريك التجاري الاول والرئيسي لصادراتها، حيث تراوحت حصة منطقة الاورو في الصادرات المغربية الاجمالية ما بين 54.4% و 66.4% أي ب 58.6% خلال متوسط الفترة (2005-2009).

كما جاءت الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية بحصة 14.1%، ثم باقي الشركاء التجاريين بحصص ضعيفة لم تتجاوز 8%.

2. تحليل حصة منطقة الاورو من صادرات المغرب الاجمالية مقارنة بحصص المناطق الجغرافية الاخرى بعد الازمة:

من اجل تحليل حصة منطقة الاورو بعد الازمة المالية 2010 في منطقة الاورو نستعين بالجدول التالي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-18): التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب للفترة (2010-2016)

الوحدة : نسبة مئوية

المناطق الجغرافية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة
منطقة الاورو	55,9	54,6	52,5	55,9	58,3	58,2	59,4	56,4
الدول العربية	5,0	4,1	5,4	4,6	4,4	5,4	5,8	4,9
افريقيا خارج الدول العربية	4,3	3,8	5,5	5,6	5,4	6,2	5,8	5,2
اسيا خارج الدول العربية	16,1	16,4	14,9	12,4	12,4	12,9	12,0	13,9
اوروبا خارج منطقة الاورو	7,2	7,4	7,7	8,1	7,3	7,2	7,3	7,5
امريكا اللاتينية	5,5	6,6	7,3	6,9	5,5	3,9	3,8	5,6
الولايات المتحدة الامريكية	3,8	4,5	4,3	4,2	3,6	3,5	3,5	3,9
باقي دول العالم	2,3	2,5	2,2	2,2	3,2	2,6	2,5	2,5
اجمالي صادرات المغرب	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 42

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان صادرات المغرب بعد الازمة حافظت على نفس اتجاهاتها مع شركائها التجاريين طول الفترة (2010-2016) ، حيث بقيت منطقة الاورو تعتبر الشريك الرئيسي والاول للصادرات المغربية رغم انخفاض حصتها من 58.6% حسب متوسط الفترة (2005-2009) الى 56.4% خلال متوسط الفترة (2010-2016)، ويعود هذا التراجع لأزمة الديون السيادية التي تعيشها المنطقة في هذه الفترة، في حين بقيت اسيا خارج الدول العربية في المرتبة الثانية، أما باقي المناطق الجغرافية لازالت مساهمتهم في الصادرات المغربية ضعيفة ولا تتعدى حصصهم 8%.

وبالتالي لمنطقة الاورو مكانة كبيرة بالنسبة للصادرات المغربية قبل وبعد ازمة الديون السيادية لمنطقة الاورو 2010.

ثانيا: تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات المغرب نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو

يمكننا تحليل اتجاهات صادرات المغرب داخل منطقة الاورو من معرفة التغيرات في حصص دول منطقة الاورو بعد الازمة المالية خاصة بالنسبة للدول التي تعاني منها، وذلك بمقارنة حصص دول منطقة الاورو من صادرات المغرب قبل وبعد الازمة، وسيتم ذلك كما يلي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-19): صادرات المغرب نحو منطقة الاورو للفترة(2005-2016)

الوحدة : نسبة مئوية

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	دول منطقة الاورو
39,3	39,0	37,5	33,7	31,5	33,4	30,3	33,7	32,9	31,2	31,3	29,8	اسبانيا
35,6	34,2	35,7	38,4	41,0	38,6	40,2	40,3	37,1	42,1	42,8	44,9	فرنسا
7,8	7,6	7,4	6,8	7,0	7,7	8,0	7,6	8,6	7,7	7,4	7,5	ايطاليا
4,6	4,4	4,9	4,9	5,7	5,2	5,6	5,5	4,8	3,7	4,1	4,8	المانيا
3,7	5,2	4,8	5,3	5,5	5,7	5,0	4,2	4,3	3,9	4,1	3,8	هولندا
2,6	2,9	3,1	4,6	3,6	3,7	4,8	2,9	6,1	3,7	4,4	4,1	بلجيكا
2,3	2,2	2,1	2,3	2,3	2,4	2,1	2,0	2,0	2,7	2,7	2,5	البرتغال
1,2	1,4	1,4	1,1	1,0	0,7	0,7	0,8	0,7	0,5	0,5	0,6	النمسا
1,1	1,3	0,8	0,8	0,9	0,4	0,3	0,3	0,3	0,4	0,3	0,4	ايرلندا
0,7	0,7	0,5	0,3	0,3	0,3	0,0	0,2	0,4	0,5	0,4	0,3	بلغاريا
0,4	0,3	0,1	0,2	0,1	0,2	0,2	1,2	1,1	2,0	0,9	0,5	اليونان
0,2	0,2	0,4	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,3	سلوفاكيا
0,2	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	سلوفينيا
0,1	0,3	0,5	0,5	0,5	1,2	0,9	0,2	0,6	0,3	0,5	0,3	لتوانيا
0,1	0,1	0,6	0,6	0,0	0,1	0,1	0,5	0,7	0,6	0,0	0,0	مالطا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	0,5	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	فيلندا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	لوكسمبورغ
0,0	0,0	0,0	0,0	0,2	0,0	0,7	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0	قبرص
0,0	0,0	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	ايسستونيا
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	منطقة الاورو

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 44

- تشير بيانات الجدول اعلاه في الفترة التي سبقت الازمة المالية لمنطقة الاورو(2005-2009): ان أكثر من 70% من صادرات المغرب نحو منطقة الاورو تتركز في شركين تجاريين طول هذه الفترة وهم فرنسا واسبانيا، حيث كانت فرنسا الزبون الاول للمغرب بحصة تراوحت ما بين 29.8% و33.7%، وتراوحت حصة فرنسا ما بين 40.3% و44.9%.

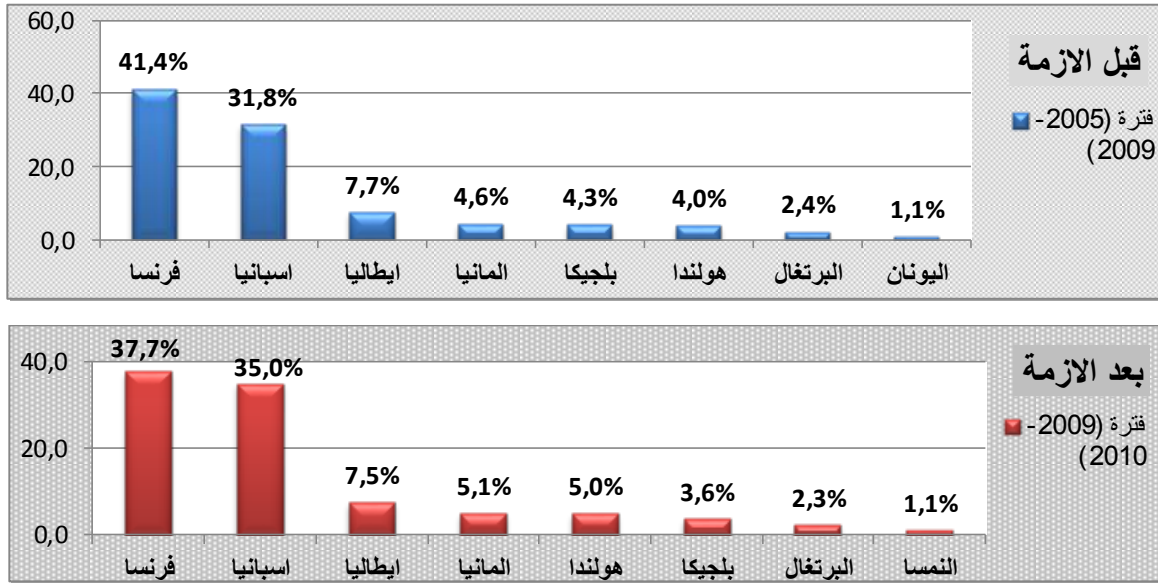
اما حصة 30% الباقية من صادرات المغرب نحو المنطقة اتجهت الى كل من ايطاليا والمانيا وهولندا وبلجيكا والبرتغال والنمسا، حيث تراوحت حصصهم ما بين 1.1% و7.8%، أما حصص باقي دول منطقة الاورو من صادرات المغرب اليهم شبه معدومة.

- تبين بيانات الفترة (2010-2016) بعد الازمة المالية للمنطقة:

من خلال الجدول السابق والشكل اعلاه نلاحظ انه حتى بعد الازمة المالية لمنطقة الاورو 2010 لا تزال أكثر من 70% من صادرات المغرب نحو منطقة الاورو تتجه نحو فرنسا واسبانيا، كما بقيت بعد الازمة أغلب حصص باقي الشركاء التجاريين من منطقة الاورو تحتل نفس المراتب والذي يمكن توضيحه بالاستعانة بالشكل التالي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الشكل رقم (4-30): صادرات المغرب نحو زبائنها من منطقة الاورو حسب - متوسط الفترة (2009-2005) ومتوسط الفترة (2010-2016) -



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-22)

بالنظر الى متوسط الفترتين التي تسبق الازمة و فترة الازمة نلاحظ ان اتجاه صادرات المغرب نحو أهم زبائنها من منطقة الاورو لم يتغير بعد الازمة، حيث حافظت فرنسا على المرتبة الاولى كزبون للمغرب مقارنة بباقي الشركاء التجاريين من منطقة الاورو رغم تراجع حصتها الى 37.7% خلال متوسط الفترة (2010-2016) - بعد الازمة- مقارنة بـ 41.4% خلال متوسط الفترة (2009-2005)- قبل الازمة- بينما احتلت اسبانيا المرتبة الثانية بحصة ارتفعت الى 35% خلال متوسط الفترة (2010-2016) مقابل حصة 31.8% خلال متوسط الفترة (2009-2005).

كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصادرات المغربية نحو إسبانيا شهدت تطورا هاما خلال السنوات الأخيرة أي منذ خروج اسبانيا من أزمتها المالية في الفترة (2014-2016)، وقد أصبحت إسبانيا في 2014 و 2015 و 2016 الشريك التجاري الاول للمغرب بحصة 37.5%، 39%، 39.5% على الترتيب من صادرات المغرب نحو منطقة الاورو، متجاوزة للمرة الاولى فرنسا التي تراجعت الى المركز الثاني والتي ضلت تحتل المركز الاول كشريك تجاري للمغرب طول الفترة (2005-2013).

اما بالنسبة لباقي الشركاء التجاريين فقد ارتفعت حصة كل من المانيا وهولندا ارتفاعا طفيفا من 4.6% و 4% خلال متوسط الفترة (2009-2005)- قبل الازمة- على الترتيب الى 5.1% و 5% خلال متوسط الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة، في حين بقيت ايطاليا تحافظ على نفس المركز والحصة.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

ثالثا: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات المغرب من منطقة الأورو مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى من خلال هذا التحليل سنتمكن من معرفة حصة منطقة الأورو من الواردات المغربية وكذلك معرفة ان وجدت تغيرات في هذه الحصة بعد ازمة منطقة الأورو، وسنعمد في ذلك على مقارنة حصة منطقة الأورو من واردات المغرب بحصة اهم المناطق الجغرافية الاخرى من هذه الواردات في الفترة التي سبقت الازمة (2005-2009) مع الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة، وهذا بالاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (4-20): التوزيع الجغرافي لواردات المغرب في الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دولار

متوسط الفترة	2009	2008	2007	2006	2005	المناطق الجغرافية
14,0	15,6	19,0	14,5	10,9	9,9	منطقة الأورو
3,6	3,8	5,5	3,5	2,7	2,4	الدول العربية
5,0	5,4	7,0	5,4	4,1	3,1	اسيا
2,9	2,3	2,2	1,9	1,0	6,9	الولايات المتحدة الامريكية
3,8	3,4	5,6	4,0	2,9	3,1	اوروبا خارج منطقة الأورو
1,1	0,3	0,5	0,5	0,4	4,0	افريقيا
1,7	2,0	2,4	1,8	1,1	1,2	باقي دول العالم
30,2	32,9	42,3	31,7	23,3	20,8	واردات المغرب الاجمالية
الحصة من اجمالي واردات المغرب (نسبة مئوية)						
متوسط الفترة	2009	2008	2007	2006	2005	المناطق الجغرافية
46,5	47,4	45,0	45,8	46,8	47,6	منطقة الأورو
11,8	11,6	13,1	11,1	11,8	11,4	الدول العربية
16,6	16,6	16,6	16,9	17,7	15,0	اسيا
5,2	6,9	5,1	6,1	4,5	3,3	الولايات المتحدة الامريكية
12,8	10,4	13,3	12,8	12,6	15,1	اوروبا خارج منطقة الأورو
1,5	1,0	1,2	1,7	1,7	1,9	افريقيا
5,6	6,0	5,6	5,7	4,9	5,8	باقي دول العالم
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	واردات المغرب الاجمالية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 43

نلاحظ من البيانات في الجدول اعلاه أن اتجاهات التوزيع الجغرافي للواردات المغربية للفترة (2005-2009) أي قبل الازمة المالية الاوروبية كانت كما يلي:

أن اهم مورد للمغرب طول الفترة التي تسبق الازمة هي منطقة الأورو، حيث حسب متوسط الفترة (2005-2009) احتلت منطقة الأورو المركز الاول لتعتبر بذلك الشريك التجاري الاول والرئيسي لواردات المغرب قبل الازمة والتي قدرت قيمتها بـ 14 مليار دولار أي ما يعادل 46.5% من اجمالي الواردات المغربية

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

ثم تليها آسيا في المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة واردات المغرب منها 5 مليار دولار والتي تمثل حصة 16.6% من إجمالي الواردات المغربية، ثم باقي الدول الأوروبية بقيمة 3.8 مليار دولار ما يعادل 12.8% من إجمالي الواردات المغربية، وتأتي الدول العربية في المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمة وارداتها نحو المغرب حوالي 3.6 مليار دولار وبحصة 11.8%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 5.2%، ثم افريقيا بحصة ضئيلة 1.5%.

الجدول رقم (4-21): التوزيع الجغرافي لواردات المغرب في الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليار دولار

المنطقة الجغرافية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة
منطقة الأورو	15,6	18,7	18,6	20,0	21,0	17,4	20,5	18,8
الدول العربية	4,8	6,7	6,7	6,7	6,2	3,5	2,9	5,4
آسيا	6,3	6,6	7,0	6,7	7,3	6,7	8,6	7,0
الولايات المتحدة الأمريكية	2,5	3,6	2,9	3,4	3,2	2,4	2,7	3,0
أوروبا خارج منطقة الأورو	3,8	5,6	6,7	5,9	5,7	4,9	4,5	5,3
افريقيا	0,5	4,9	0,4	0,3	0,3	0,5	0,4	0,4
باقي دول العالم	34,8	2,5	2,6	2,2	2,4	2,0	2,2	2,2
واردات المغرب	35,4	44,3	44,8	45,2	46,2	37,5	41,7	42,2
الحصة من إجمالي واردات المغرب (نسبة مئوية)								
المنطقة الجغرافية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة
منطقة الأورو	44,0	42,3	41,5	44,2	45,4	46,3	49,1	44,7
الدول العربية	13,7	15,2	15,0	14,9	13,5	9,4	7,0	12,7
آسيا	17,7	14,9	15,5	14,9	15,8	17,8	20,7	16,8
الولايات المتحدة الأمريكية	7,1	8,1	6,4	7,5	7,0	6,5	6,4	7,0
أوروبا خارج منطقة الأورو	10,8	12,7	14,9	13,0	12,4	13,1	10,8	12,5
افريقيا	1,5	1,1	0,9	0,7	0,7	1,4	0,9	1,0
باقي دول العالم	5,2	5,6	5,7	4,8	5,2	5,4	5,2	5,3
واردات المغرب	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 43

نلاحظ من الجدول اعلاه لاتجاه واردات المغرب نحو دول العالم (2010-2016)، أن واردات المغرب بعد الازمة لازالت تأتي من نفس شركائها التجاريين، حيث بقيت منطقة الأورو تحتل المرتبة الاولى رغم ازمتها المالية بحصة بلغت 44.7% خلال متوسط الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة، ولكن هذه الحصة انخفضت بعد الازمة والتي قدرت قبل الازمة بحوالي 46.5% خلال متوسط الفترة (2005-2009)، فرغم ارتفاع قيمة الواردات المغربية من منطقة الأورو الى 18.8 مليار دولار بعد الازمة من 14 مليار دولار

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

قبل الازمة، الا أن حصة منطقة الاورو انخفضت نتيجة ارتفاع واردات المغرب الاجمالية وكذا ارتفاع حصة كل من الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية.

بقيت اسيا في المركز الثاني بنفس النسبة تقريبا 16.8% قبل وبعد الازمة، ثم تليها الدول العربية بحصة 12.7% والتي تقدمت الى المركز الثالث عوض اوروبا خارج منطقة الاورو التي تراجعت الى المركز الرابع بحصة 12.5%، ثم الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 7%، وفي الاخير بقيت افريقيا خارج الدول العربية في نفس المرتبة بعد الازمة مع ارتفاع طفيف في حصتها الضعيفة والتي قدرت ب 1%.

رابعا: تحليل التوزيع الجغرافي لواردات المغرب من شركائها التجاريين من منطقة الاورو

يمكننا تحليل اتجاهات واردات المغرب داخل منطقة الاورو من معرفة التغيرات في حصص دول منطقة الاورو بعد الازمة المالية خاصة بالنسبة للدول مصدر الازمة، وذلك بمقارنة حصص دول منطقة الاورو من واردات المغرب قبل وبعد الازمة، وسيتم ذلك كما يلي:

الجدول رقم (4-22): اتجاه واردات المغرب داخل منطقة الاورو قبل الازمة

الوحدة : نسبة مئوية

متوسط الفترة (2016-2010)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	متوسط الفترة (2016-2010)	2009	2008	2007	2006	2005	منطقة الاورو
29,1	32,0	30,1	29,4	30,7	31,7	26,0	24,1	24,5	25,7	24,9	22,8	24,7	24,5	اسبانيا
30,3	26,9	27,4	29,7	29,3	29,8	33,7	35,3	34,8	32,8	33,4	34,6	35,2	38,2	فرنسا
11,3	12,0	12,5	11,4	10,9	11,5	10,6	10,4	10,5	11,5	10,4	10,4	10,0	10,1	المانيا
11,9	11,1	11,8	10,9	12,1	11,8	12,3	13,5	13,8	13,8	14,8	14,0	13,8	12,7	ايطاليا
4,7	6,0	5,9	4,4	5,2	3,9	4,0	3,7	2,6	2,5	2,7	2,7	2,7	2,3	البرتغال
3,9	3,9	4,0	4,5	3,6	3,6	3,9	4,0	5,0	5,1	4,7	6,8	4,6	4,0	هولندا
3,9	3,1	3,6	4,7	4,0	4,0	4,5	3,3	3,8	3,3	3,5	3,9	4,6	3,8	بلجيكا
0,9	1,0	1,1	0,9	0,8	0,8	1,0	0,9	1,4	1,1	1,7	1,5	1,3	1,2	فلندا
0,5	0,9	0,7	0,5	0,5	0,3	0,3	0,4	0,4	0,6	0,5	0,3	0,3	0,2	سلوفاكيا
0,9	0,8	1,1	1,1	0,9	0,7	1,0	0,9	0,8	0,8	0,9	0,9	0,8	0,7	النمسا
0,8	0,6	0,6	1,2	0,6	0,8	0,8	1,0	1,2	0,9	1,0	1,0	1,3	1,7	ايرلندا
0,4	0,5	0,4	0,5	0,5	0,3	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,1	بولغاريا
0,5	0,4	0,3	0,2	0,6	0,3	0,5	1,4	0,6	1,2	0,6	0,5	0,5	0,4	اليونان
0,2	0,2	0,2	0,1	0,2	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	سلوفينيا
0,2	0,2	0,0	0,2	0,0	0,0	0,8	0,3	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	ايسلندا
0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,3	0,3	0,7	0,3	0,1	0,0	لتوانيا
0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	لوكسمبورغ
0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	0,1	مالطا
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	قبرص
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 45

- التوزيع الجغرافي لواردات المغرب من دول منطقة الأورو قبل الازمة المالية لمنطقة الأورو (2009-2005):

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان أكثر من 80% من واردات المغرب طول الفترة (2009-2005) تتركز في اربعة شركاء تجاريين من منطقة الأورو وهم كل من فرنسا في المرتبة الاولى بحصة 34.8% واسبانيا في المرتبة الثانية بحصة 24.5% ثم ايطاليا في المرتبة الثالثة بحصة 13.8% فألمانيا في المرتبة الرابعة بحصة 10.5%.

فيما كانت حصص كل من هولندا وبلجيكا والبرتغال وفنلندا وايرلندا من الواردات المغربية من منطقة الأورو ضعيفة جدا، حيث كانت حصصهم على الترتيب كالتالي: 5%، 3.8%، 2.6%، 1.4%، 1.2% خلال متوسط هذه الفترة، فيما كانت حصص باقي دول منطقة الأورو في واردات المغرب شبه معدومة.

- اتجاهات واردات المغرب من دول منطقة الأورو بعد الازمة المالية لمنطقة الأورو (2010-2016):

من خلال الجدول اعلاه وبالنظر الى متوسط الفترة (2010-2016) نلاحظ ان المغرب لايزال أكثر من 80% من وارداتها من منطقة الأورو تأتي من نفس مورديها الرئيسيين من منطقة الأورو قبل الازمة وهم فرنسا واسبانيا وايطاليا وألمانيا، حيث حافظوا جميعهم على نفس ترتيبهم قبل الازمة في واردات المغرب من منطقة الأورو، الا ان حصة فرنسا انخفضت من 34.8% قبل الازمة الى 30.3% بعد الازمة، في المقابل ارتفعت حصة اسبانيا من 24.5% قبل الازمة الى 29.1% بعد الازمة، والمانيا من 10.3% قبل الازمة الى 11.3% بعد الازمة، كما تراجع حصة ايطاليا من 13.8% قبل الازمة الى 11.9% بعد الازمة.

كما لم تحافظ فرنسا على نفس الترتيب كأول مورد للمغرب طول فترة (2010-2016)، حيث تراجعت الى المركز الثاني خلال الفترة (2012-2016)، لتحتل اسبانيا المركز الاول وذلك نتيجة تعافياها التدريجي من ازمته المالية خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة لباقي دول منطقة الأورو فقد بقيت حصصهم من الواردات المغربية من منطقة الأورو ضعيفة بعد الازمة.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

المطلب الثاني: الهيكل السلعي لصادرات وواردات المغرب من منطقة الاورو في ظل الازمة

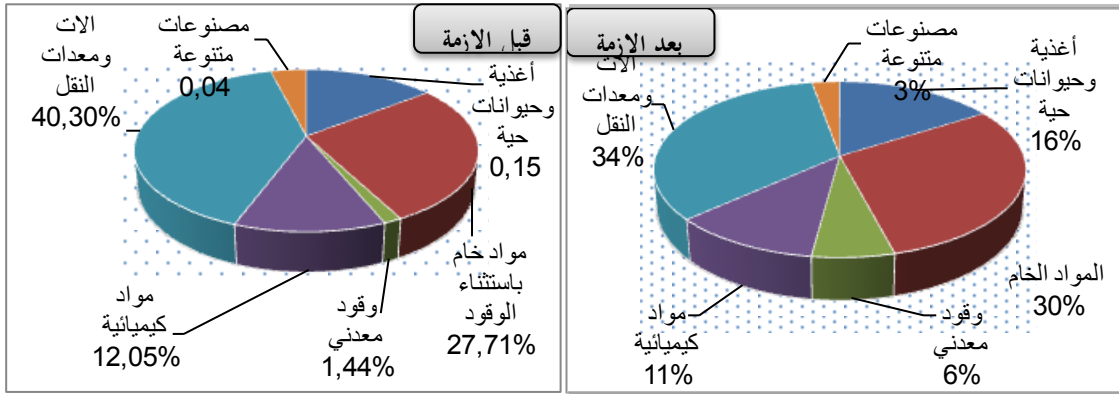
من أجل دراسة انعكاسات هذه الازمة على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المغربية مع منطقة الاورو، سنتناول في هذا المطلب عرض لتركيب الهيكل السلعي لصادرات وواردات المغرب من منطقة الاورو قبل وبعد ازمة ديونها السيادية.

أولاً: تحليل الهيكل السلعي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو

يمكننا تحليل الهيكل السلعي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو من معرفة نوع السلع المصدرة نحو منطقة الاورو، وكذا مختلف التغيرات التي حدثت فيها بعد الازمة المالية لمنطقة الاورو، ومن أجل ذلك سنعتمد على الاشكال التالية:

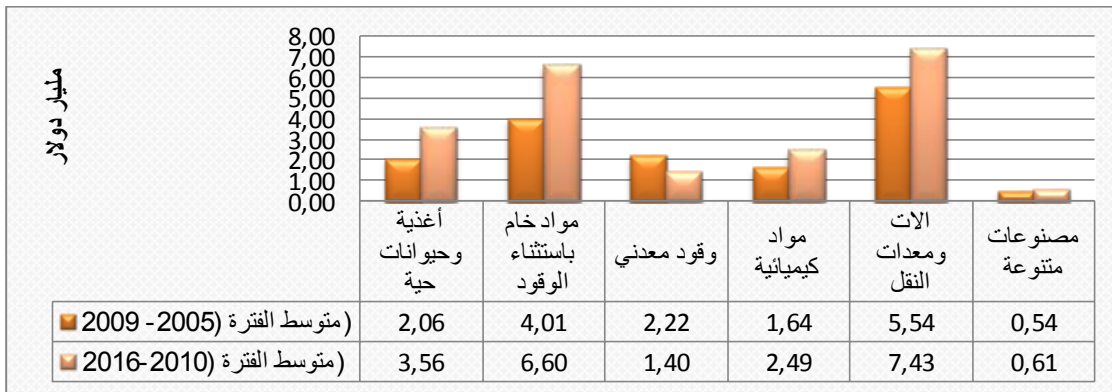
الشكل رقم (4-31): الهيكل السلعي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو حسب متوسط

الفترات (2009-2005) و(2016-2010)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الشكل رقم (4-31) ورقم (4-32)

الشكل رقم (4-32): التركيب السلعي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم الشكل رقم (4-31) ورقم (4-32)

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

تشير بيانات الشكل اعلاه عن الهيكل السلعي للصادرات المغربية نحو منطقة الاورو أن ترتيب البنود السلعية خلال الفترة (2009/2005) قبل الازمة كانت كالتالي:

احتل بند الآلات ومعدات النقل المركز الاول في صادرات المغرب من منطقة الاورو بحصة بلغت 40.3% خلال متوسط الفترة (2005-2009)، ثم جاء بند المواد الخام في المركز الثاني بحصة بلغت 27.7%، والمرتبة الثالثة احتلها بند اغذية وحيوانات حية بحصة 14.5%، ويليهما في المركز الرابع المواد الكيماوية بحصة 12.1% وفي المرتبة الخامسة بند مصنوعات متنوعة بحصة 4%، وجاء الوقود المعدني في المرتبة الاخيرة بحصة 1.4%.

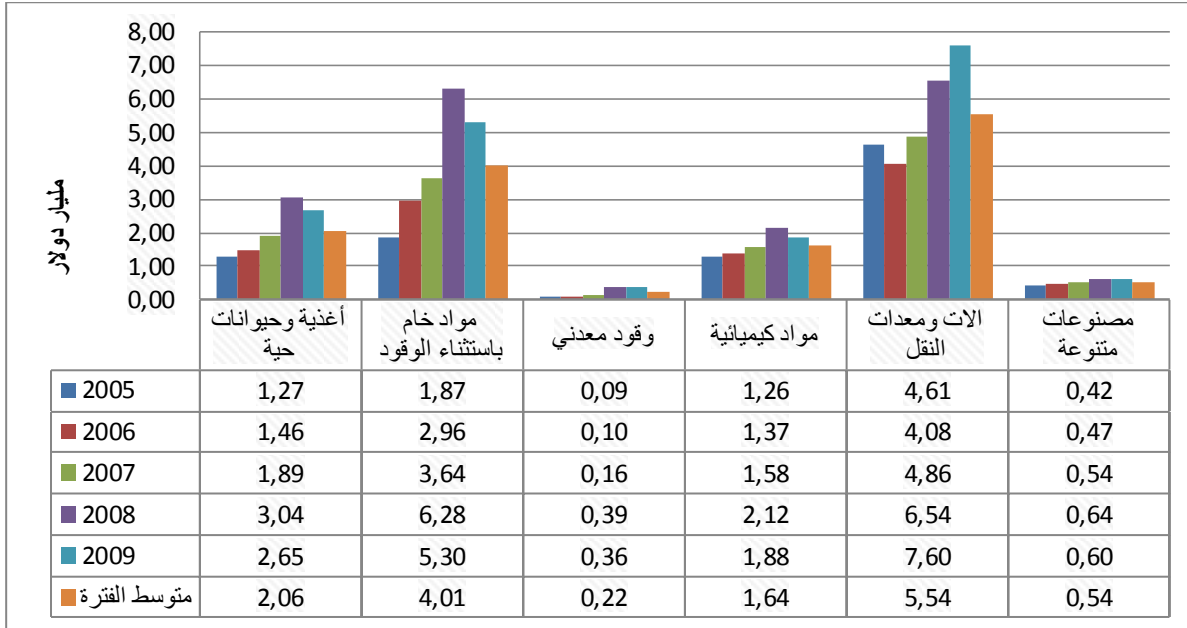
وبمقارنة حصص البنود السلعية لصادرات المغرب من منطقة الاورو قبل الازمة مع حصصها بعد الازمة نلاحظ:

أن جميع البنود السلعية حافظت على مراكزها التي كانت قبل الازمة ماعدا بند الوقود المعدني والمصنوعات المتنوعة، حيث بقي بند الآلات ومعدات النقل يحتل المركز الاول في صادرات المغرب نحو منطقة الاورو، الا ان حصته تراجعت الى 33.81% خلال متوسط الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة مقارنة ب 40.3% قبل الازمة، حيث ان هذا الانخفاض في حصته لم يرافقه انخفاض في قيمة الواردات بل بالعكس ارتفعت قيمتها من 5.54 مليار دولار قبل الازمة الى 7.4% بعد الازمة، كما حافظ بند المواد الخام على المركز الثاني حيث ارتفعت حصته الى 29.88%، كما ارتفعت قيمته من 4.01 مليار دولار قبل الازمة الى 6.6 مليار دولار بعد الازمة، وارتفعت ايضا حصة بند الاغذية والحيوانات الحية الى حصة 16.02%، وارتفعت قيمته ايضا من 2.05 مليار دولار الى 3.54 مليار دولار فيما انخفضت حصة المواد الكيماوية الى 11.30% ولكن قيمتها ارتفعت من 1.64 مليار دولار الى 2.49 مليار دولار، وتقدم الوقود المعدني الى المرتبة الخامسة بعد ان ارتفعت حصته الى 6.2% ولكن انخفضت قيمته من 2.22 مليار دولار قبل الازمة الى 1.40 مليار دولار بعدها، في حين تراجع بند المصنوعات المتنوعة الى المرتبة الاخيرة وبحصة 2.80% رغم ان قيمته ارتفعت ارتفاعا طفيفا بعد الازمة.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الشكل رقم (4-33): التركيب السلعي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو قبل الازمة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/export/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups>

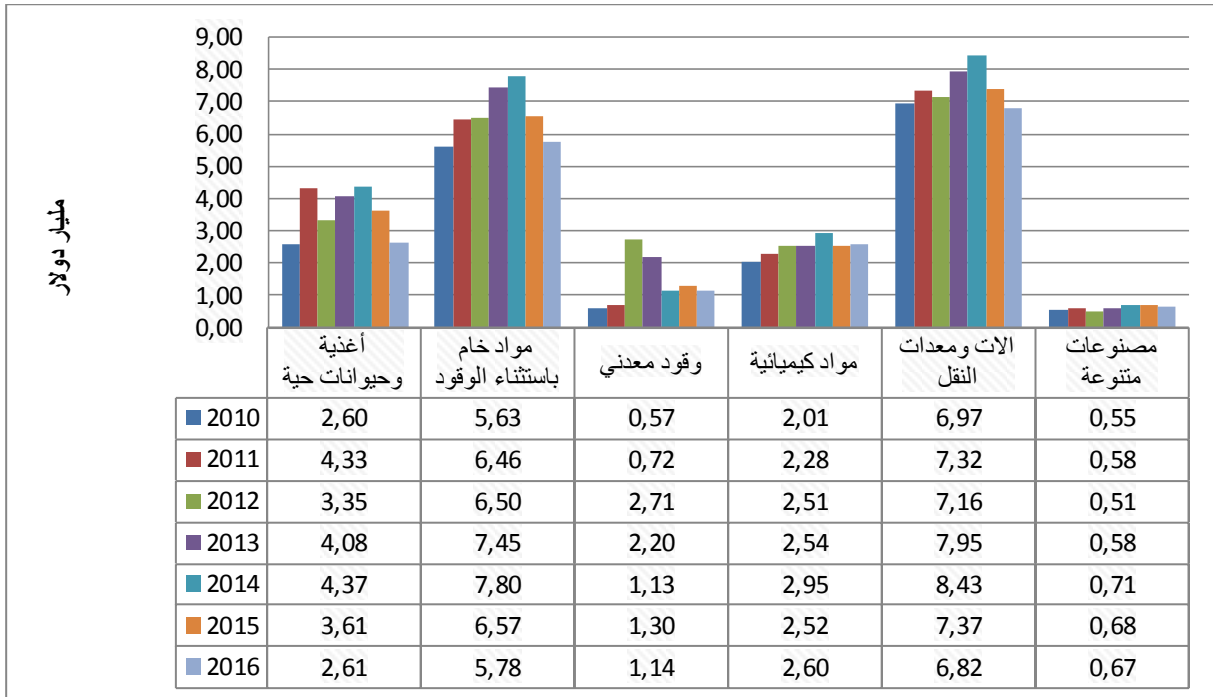
كما نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان صادرات المغرب من الآلات ومعدات النقل انخفضت عام 2006 ثم عادت وارتفعت باستمرار الى عام 2009 حيث بلغت حوالي 7.60 مليار دولار مقارنة بـ 4.08 مليار دولار عام 2006 .

اما بالنسبة لبند المواد الخام فقد تراجعت قيمته عام 2009 الى حوالي 5.3 مليار دولار مقارنة مع 6.80 مليار دولار عام 2008، ونفس الامر حدث مع باقي البنود السلعية حيث انخفضت قيمة الاغذية والحيوانات الحية الى قيمة 2.65 مليار دولار عام 2009 مقابل 3.04 مليار دولار عام 2008، وايضا قيمة المواد الكيماوية من 2.12 مليار دولار عام 2008 الى 1.88 مليار دولار عام 2009، ونفس الشيء حدث مع قيمة المصنوعات المتنوعة والوقود المعدني حيث انخفضت قيمتهما عام 2009 انخفاضا طفيفا مقارنة بعام 2008، وهذا الانخفاض راجع لتراجع اسعار البترول في عام 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية 2008، والتي اثرت بدورها على منطقة الاورو، الامر الذي خفض من الطلب المغربي على اغلب منتجات منطقة الاورو.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الشكل رقم (4-34): التركيب السلعي لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو بعد الازمة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/export/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups>

ومن خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان صادرات المغرب من الآلات ومعدات النقل بعد الازمة ارتفعت طول فترة (2010-2014) بينما انخفضت قيمتها عامي 2015 و2016 من 8.43 مليار دولار عام 2014 الى 6.82 مليار دولار عام 2016.

اما بالنسبة لبند المواد الخام ارتفعت قيمته باستمرار من 5.63 مليار دولار عام 2010 الى 7.80 مليار دولار عام 2014، ثم تراجعت لتصل الى 5.78 مليار دولار عام 2016، كما انخفضت قيمة الاغذية والحيوانات الحية عام 2012 الى 3.35 مليار دولار مقارنة بـ 4.33 مليار دولار عام 2011، نتيجة تراجع الطلب الخارجي في منطقة الاورو نظرا لتفاقم ازمته المالية وكذا الاجراءات التقشفية المتبعة، ثم عادت وارتفعت تدريجيا عام 2013 و2014 نظرا لتحسن الوضع نوعا ما في منطقة الاورو، ولكن انخفضت مجددا عام 2015 و2016 حيث تدنت الى 2.61 مليار دولار عام 2016 مقابل 4.37 مليار دولار عام 2014، أما بند المواد الكيماوية فقد تذبذبت قيمته بين الارتفاع والانخفاض ولكن بشكل طفيف حيث تراوحت ما بين 2.01 مليار دولار و2.60 مليار دولار طول الفترة (2010-2016)، اما الوقود المعدني ارتفعت قيمته الى مليار دولار عام 2012 ثم انخفضت الى غاية 1.14 مليار دولار عام 2016، وذلك راجع لتراجع الطلب الخارجي في منطقة الاورو على منتجات المغرب لتفاقم الازمة المالية التي تعاني منها هذه

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

المنطقة أما التراجع الحاصل في 2015 و2016 فنتاج كما قلنا سابقا عن برنامج التسيير الكمي المتبع في منطقة الاورو .

ثانيا: تحليل الهيكل السلعي لواردات المغرب من منطقة الاورو

من اجل معرفة مكونات الهيكل السلعي لواردات المغرب من منطقة الاورو قبل الازمة، سنعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (4-23): الهيكل السلعي لواردات المغرب من منطقة الاورو

الوحدة: مليون دولار

السلع	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	749	583	1133	1804	1145	1083
مواد خام باستثناء الوقود	2212	2416	3223	4192	3474	3103
وقود معدني	757	1080	1264	2466	1783	1470
مواد كيميائية	912	1058	1318	1544	1403	1247
الات ومعدات النقل	3273	3791	5260	6768	5775	4974
مصنوعات متنوعة	1989	1958	2317	2421	1985	2134
المجموع	9891	10887	14515	19195	15566	14011
الحصة(%)						
السلع	2005	2006	2007	2008	2009	موسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	7,6	5,4	7,8	9,4	7,4	7,5
مواد خام باستثناء الوقود	22,4	22,2	22,2	21,8	22,3	22,2
وقود معدني	7,7	9,9	8,7	12,8	11,5	10,1
مواد كيميائية	9,2	9,7	9,1	8,0	9,0	9,0
الات ومعدات النقل	33,1	34,8	36,2	35,3	37,1	35,3
مصنوعات متنوعة	20,1	18,0	16,0	12,6	12,8	15,9
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع:

<https://wits.worldbank.org>

/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/export/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

من خلال بيانات الجدول اعلاه عن الهيكل السلعي لواردات المغرب من منطقة الاورو يتبين أن ترتيب

البنود السلعية خلال الفترة (2009/2005) قبل الازمة كانت كالتالي:

- تتمثل أكبر حصة من الواردات المغربية من منطقة الاورو في الآلات ومعدات، وذلك بنسبة 35.3% من إجمالي الواردات المغربية خلال متوسط الفترة (2009-2005).

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

ارتفعت قيمة واردات المغرب من الآلات ومعدات النقل من منطقة الاورو طول الفترة (2008/2005)، حيث ارتفعت من ادنى قيمة لها 3.27 مليار دولار في عام 2005 إلى أعلى قيمة لها حوالي 6.76 مليار دولار عام 2008، اما في 2009 فقد انخفضت قيمتها الى 5.77 مليار دولار.

- احتلت المواد الخام المرتبة الثانية من إجمالي الواردات المغربية من منطقة الاورو، وذلك بحصة 22.2% خلال متوسط الفترة (2009-2005)، وحيث ارتفعت قيمتها تدريجيا من 2.21 مليار دولار عام 2005 الى 4.19 مليار دولار عام 2008، ثم انخفضت في 2009 الى 3.49 مليار دولار.

- احتل بند المصنوعات المتنوعة المرتبة الثالثة بحصة 15% خلال متوسط الفترة (2009/2005) حيث ارتفعت هي الاخرى تدريجيا من 1.98 مليار دولار عام 2005 الى 2.42 مليار دولار عام 2008، وانخفضت الى 1.98 مليار دولار عام 2009.

- جاء بند الوقود المعدني في المرتبة الرابعة بحصة 24.5% من إجمالي الواردات المغربية من منطقة الاورو خلال متوسط الفترة (2009-2005)، ارتفعت قيمة واردات المغرب من الوقود المعدني بشكل تدريجي من 757 مليون دولار عام 2005 الى 2.46 مليار دولار عام 2008، وانخفضت في 2009 الى 1.78 مليار دولار.

- احتل بند المواد الكيماوية المرتبة ما قبل الأخيرة، حيث تمثل واردات المغرب من المواد الكيماوية من منطقة الاورو نسب ضعيفة مقارنة بباقي البنود السلعية، اذ قدرت حصتها بـ 9% خلال متوسط الفترة (2005-2009)، ولقد ارتفع تدريجيا من 912 مليون دولار عام 2005 الى حوالي 1.54 مليار دولار عام 2008 لتتخفف الى 1.4 مليار دولار عام 2009.

- احتل بند الاغذية والحيوانات الحية المرتبة الاخيرة بحصة بلغت 7.5% خلال متوسط الفترة (2005-2009)، حيث ارتفع قيمتها تدريجيا من 749 مليون دولار عام 2005 الى حوالي 1.80 مليار دولار عام 2008 لتتخفف الى 1.14 مليار دولار عام 2009.

لمعرفة التغيرات التي حدثت في الهيكل السلعي لواردات المغرب من منطقة الاورو بعد الازمة المالية الاوروبية 2010، نستعين بالجدول والشكل التاليين:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الجدول رقم (4-24): الهيكل السلعي لواردات المغرب من منطقة الاورو للفترة (2010-2016) (الوحدة :مليون دولار)

السلع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	1329	1859	1560	1542	2069	1503	1868	1676
مواد خام باستثناء الوقود	3630	4534	4554	4923	5077	4358	4563	4520
وقود معدني	1706	2117	2767	2877	2575	2092	2300	2348
مواد كيميائية	1445	1726	1719	1777	1847	1654	1654	1689
الات ومعدات النقل	5404	6213	5841	6592	7038	5949	7887	6418
مصنوعات متنوعة	2077	2306	2186	2167	2261	1951	2132	2154
المجموع	15591	18754	18627	19878	20866	17507	20403	18804
الحصة(نسبة مئوية)								
السلع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة
أغذية وحيوانات حية	8,5	9,9	8,4	7,8	9,9	8,6	9,2	8,9
مواد خام باستثناء الوقود	23,3	24,2	24,4	24,8	24,3	24,9	22,4	24,0
وقود معدني	10,9	11,3	14,9	14,5	12,3	11,9	11,3	12,4
مواد كيميائية	9,3	9,2	9,2	8,9	8,9	9,5	8,1	9,0
الات ومعدات النقل	34,7	33,1	31,4	33,2	33,7	34,0	38,7	34,1
مصنوعات متنوعة	13,3	12,3	11,7	10,9	10,8	11,1	10,4	11,5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم()

من خلال البيانات الجدول رقم والجدول رقم يمكننا مقارنة بيانات الهيكل السلعي لواردات المغرب من منطقة الاورو قبل الازمة ببيانات الهيكل السلعي لواردات المغرب من منطقة الاورو بعد الازمة، نلاحظ ما يلي:

- أن بعض البنود السلعية حافظت على مراكزها التي كانت قبل الازمة وبنود اخرى تغيرت مراكزها بعد الازمة، حيث بقي بند الآلات ومعدات النقل يستحوذ على النصيب الاعلى من واردات المغرب من منطقة الاورو، الا ان حصته تراجعت قليلا إلى 34.1% خلال متوسط الفترة (2010-2016) أي بعد الازمة مقارنة بـ 35.3% قبل الازمة، ولقد تذبذبت قيمة واردات الآلات ومعدات النقل بين الارتفاع والانخفاض بعد الازمة، حيث نلاحظ ان قيمة الواردات من الآلات ومعدات النقل تراجعت بنسبة طفيفة عام 2010 إلى 5.4 مليار دولار مقارنة بـ 5.7 مليار دولار عام 2009، ثم ارتفعت إلى 6.2 مليار دولار عام 2011، ثم انخفضت قيمتها في 2012 إلى 5.8 مليار دولار لترتفع عامي 2013 و2014 إلى 6.6 مليار دولار و7 مليار دولار على الترتيب، أما في 2015 فقد انخفضت قيمة واردات المغرب من الآلات ومعدات النقل إلى 5.9 مليار دولار لترتفع مجددا عام 2016 إلى 7.8 مليار دولار.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

- كما حافظ بند المواد الخام على مركزه الثاني بعد الازمة، وارتفعت حصته الى 24% بعد الازمة مقارنة بـ 22.2% قبل الازمة، رغم ارتفاع قيمة واردات المواد الخام بعد الازمة والتي بلغت حوالي 4.5 مليار دولار بعد الازمة مقابل 3.4 مليار دولار قبل الازمة، حيث ارتفعت قيمة الواردات من المواد الخام تدريجيا من 3.6 مليار دولار عام 2010 الى 5 مليار دولار عام 2014، و في عام 2015 تراجعت قيمتها الى 4.3 مليار دولار ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا الى 4.5 مليار دولار عام 2016.

- اما بالنسبة للوقود المعدني فقد تقدم الى المركز الثالث بعد ان كان في المركز الرابع قبل الازمة حيث ارتفعت حصته الى 12.4% بعد الازمة مقارنة بـ 10.1% قبل الازمة، وقد ارتفعت واردات المغرب منه تدريجيا الى 2.9 مليار دولار عام 2013 مقارنة بـ 1.7 مليار دولار عام 2010، ثم تراجعت واردات المغرب تدريجيا من الوقود المعدني لتصل الى 2 مليار دولار عام 2015، وعادت وارتفعت قليلا الى 2.3 مليار دولار عام 2016.

- وبالنسبة لواردات المغرب من المصنوعات المتنوعة من منطقة الاورو فقد تراجعت حصتها الى المركز الرابع بعد انخفاض حصته الى 11.5% بعد الازمة مقارنة بـ 15.9% قبل الازمة.

- اما بند المواد الكيماوية فقد بقي في المركز ما قبل الاخير مع حفاظه على نفس حصة 9% قبل وبعد الازمة، كما بقي بند الاغذية والحيوانات الحية في المركز الاخير رغم ارتفاع حصته الى 8.9% بعد الازمة مقارنة بـ 7% قبل الازمة .

المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو في ظل الازمة

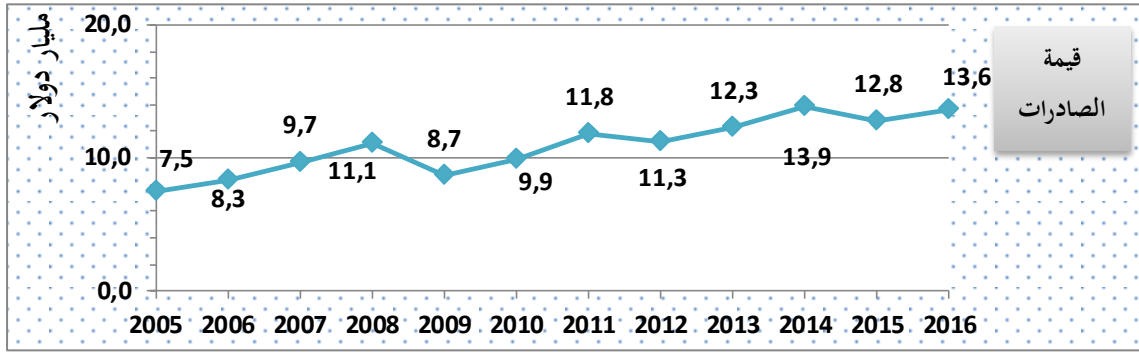
سنحاول في هذا المطلب تحليل تطور قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو في ظل ازمة الديون السيادية لمنطقة الاورو 2010، وهذا لمعرفة انعكاسات هذه الازمة على قيمة هذه الصادرات خاصة وان أكثر من نصف صادرات المغرب تتجه نحو منطقة الاورو، وعليه سنقوم اولا بدراسة تطور الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو ثم دراسة تطور الصادرات المغربية المتجهة نحو أهم زبائن المغرب من منطقة الاورو وذلك قبل وبعد الازمة.

أولا: تحليل تطور قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو مجتمعة

من أجل تحليل قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو مجتمعة نستعين بالشكل التالي:

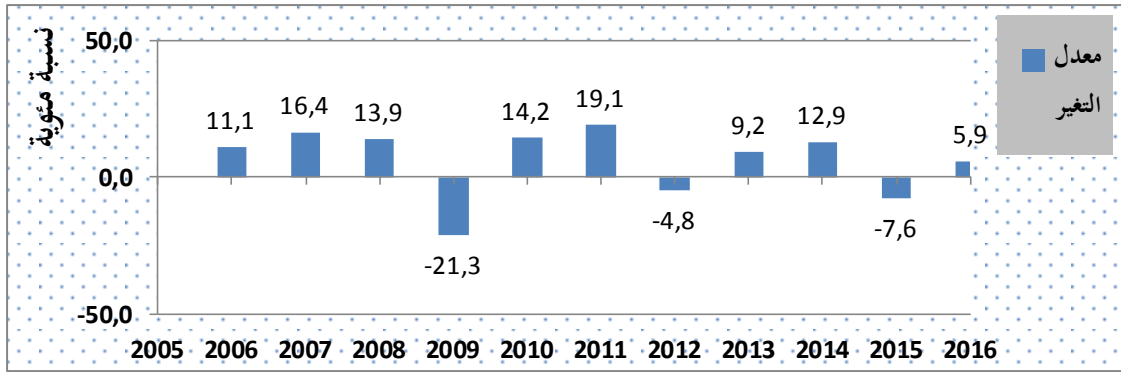
الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الشكل رقم (4-35): قيمة صادرات المغرب نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (42)

الشكل رقم (4-36): معدلات تغير صادرات المغرب نحو منطقة الاورو للفترة (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (43)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ تطور قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو خلال الفترة (2005-2009) أي قبل الازمة كما يلي:

ارتفعت قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو تدريجيا من حوالي 7.5 مليار دولار عام 2005 الى حوالي 11.1 مليار دولار عام 2008، ولكن انخفضت قيمتها بمعدل 21.3 % في عام 2009 الى 8.7 مليار دولار، حيث يعود هذا الانخفاض لتراجع الطلب في منطقة الاورو نتيجة تأثر هذه الاخيرة بالازمة المالية العالمية 2008 بالولايات المتحدة الامريكية، حيث سجلت منطقة الأورو ركود قوي سنة 2009 مما تسبب في تراجع ناتجها الداخلي وتفاوتت حدته بين دول المنطقة، الامر الذي ساهم في تراجع الطلب الخارجي من منطقة الاورو على السلع المصنعة كالمنتجات الكيماوية والآلات والمعدات، كما تأثرت صادرات المغرب في 2009 بتراجع اسعار السلع الاولية واسعار السلع الزراعية.

وفي 2010 ارتفعت قيمة الصادرات المغربية الى 9.9 مليار دولار وبنسبة زيادة تقدر بـ 14.2 % مقارنة بعام 2009، وهذا نتيجة تحقيق منطقة الاورو لمعدل نمو 1.7 % في عام 2010 بعد ان سجلت اقتصاداتها انكماشاً بمعدل 4.1 % عام 2009 رغم الصعوبات التي تواجهها اقتصادات عدد من دول المنطقة بسبب

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

ازمة الديون في اليونان والبرتغال واسبانيا وايرلندا.¹ كما ارتفعت أسعار الفوسفاط الخام وانتعشت أسعار الأسمدة في عام 2010 مقارنة بعام 2009، مما ساهم في رفع قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو. وفي عام 2011 استمرت الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو في الارتفاع حيث بلغت 11.8 مليار دولار مقارنة بـ 9.9 مليار دولار عام 2010، حيث ارتفعت أسعار الفوسفاط والحديد الخام مع ارتفاع الطلب عليهما الامر الذي ساهم في تحسن صادرات المغرب نحو منطقة الاورو وبمعدل نمو 19.1% مقارنة بعام 2010.

في عام 2012 تراجعت قيمة صادرات المغرب نحو منطقة الاورو الى 11.3 مليار دولار بانخفاض قدره 4.8% مقارنة بعام 2011، حيث انخفض الطلب الخارجي في منطقة الاورو على المنتجات المغربية متأثرا بتفاقم أزمة الديون السيادية فيها، ويرجع هذا الانخفاض في الطلب نتيجة التدابير التقشفية لتطهير المالية العمومية في منطقة الاورو وانخفاض قيمة الأجور وكذا ارتفاع معدل البطالة الذي تأثرت به القدرة الشرائية للأسر، وعليه قامت الأسر والشركات بخفض الإنفاق في جميع أنواع المنتجات والسلع الاستهلاكية.

وفي عام 2013 عادت وارتفعت قيمة الصادرات المغربية نحو منطقة الاورو الى 12.3 مليار دولار بمعدل تغير 9.2% مقارنة بعام 2012، وذلك لتحسن الطلب في منطقة الاورو، كما تزايدت صادرات المغرب نحو منطقة الاورو لتصل الى 13.9 مليار دولار عام 2014 أي ارتفعت بحوالي 12.9% سنة 2014، ويرجع هذا الارتفاع للانتعاش* الملحوظ في منطقة الأورو لارتفاع الطلب الخارجي نتيجة التدابير الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي الاوروي** من اجل التخفيف من الضغوط على القطاع المصرفي والتي من شأنها ان تساعد على تمويل عمليات التجارة الخارجية وكذا زيادة الانفاق الاستهلاكي.

أما في سنة 2015 انخفضت قيمة الصادرات المغربية المتجهة نحو منطقة الاورو بمعدل 7.6% مقارنة بعام 2014، حيث قدرت قيمتها حوالي 12.8 مليار دولار عام 2015 مقابل 13.9 مليار دولار عام 2014، وقد كان ذلك نتيجة سياسة التسيير الكمي التي انتهجها البنك المركزي الاوروي ابتداء من مارس 2015 من اجل تحفيز اقتصاد منطقة الاورو والتي نتج عنها انخفاض سعر صرف الاورو وبالتالي رفع هذا الامر في

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الاول التطورات الاقتصادية الدولية، 2011، ص 3
* ويرجع هذا للانتعاش في منطقة الاورو ايضا بعد تمكنها من الخروج من مرحلة الانكماش التي دامت طويلا سنة 2013، وذلك للأداء الجيد للاقتصاد الألماني وبدرجة أقل الاقتصاد الفرنسي، كما خفت حدة الانكماش في كل من إيطاليا وإسبانيا.

** من اجل الاطلاع أكثر حول التدابير الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي الاوروي لاحتواء الأزمة انظر في ذلك المطلب الرابع في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذه المذكرة.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

اسعار منتجات المغربية المصدرة الى منطقة الاورو ما خفض من تنافسيتها فيها وبالتالي انخفض الطلب الخارجي في منطقة الاورو عليها، كما يرجع هذا التراجع في صادرات المغرب الى انخفاض أسعار المواد الاولية والغذاء والمعادن المصدرة.

عرفت سنة 2016 ارتفاعا لصادرات المغرب نحو منطقة الاورو بلغ 5.9% مقارنة بعام 2015 لتبلغ حوالي 13.6 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع الى التحسن في حجم الطلب الخارجي من طرف منطقة الاورو بعد خروجها نوعا ما من الركود الاقتصادي نتيجة ازمته المالية حيث تحسنت القدرة الشرائية في منطقة الاورو بعد رفع برنامج التسيير الكمي الى 80 مليار أورو في 2016 عوض 60 مليار اورو عام 2015.

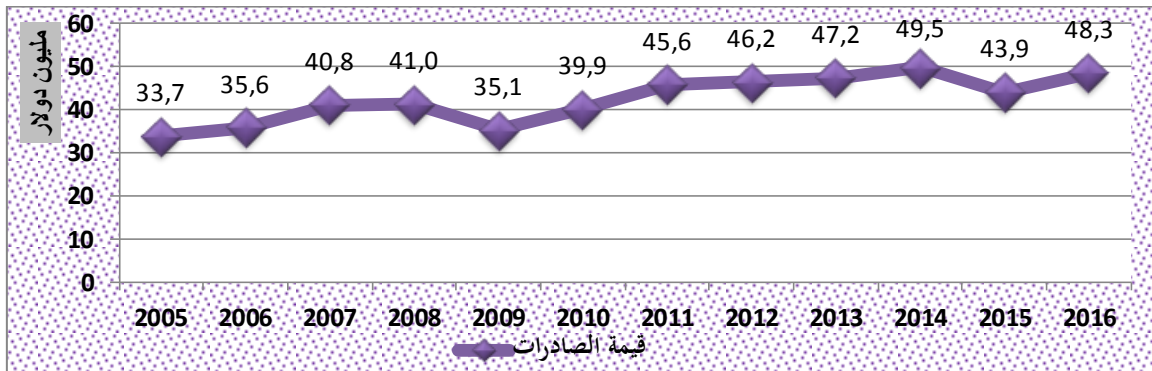
ثانيا: تحليل تطور قيمة الصادرات المغربية نحو اهم زبائنها من منطقة الاورو

كما لاحظنا سابقا ان أكثر من 70% من الصادرات المغربية المتجهة نحو منطقة الاورو تتجه الى فرنسا واسبانيا واللتان تعتبران اكبر وأهم شركائهما التجاريين من منطقة الاورو، وعليه سنقوم بتحليل اداء صادرات المغرب نحو كل من فرنسا وايطاليا في ظل ازمة الديون السيادية كما يلي:

1. اداء الصادرات المغربية نحو فرنسا:

سنقوم بتحليل اداء الصادرات المغربية نحو فرنسا بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-37): تطور صادرات المغرب نحو فرنسا للفترة (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (44)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان قيمة صادرات المغرب نحو فرنسا قبل ازمة منطقة الاورو بلغت حوالي 33.7 مليون دولار في عام 2005، حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل الى 41 مليون دولار عام 2008، وفي عام 2009 انخفضت قيمة الصادرات المغربية نحو فرنسا لتبلغ حوالي 35.1 مليون دولار حيث

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

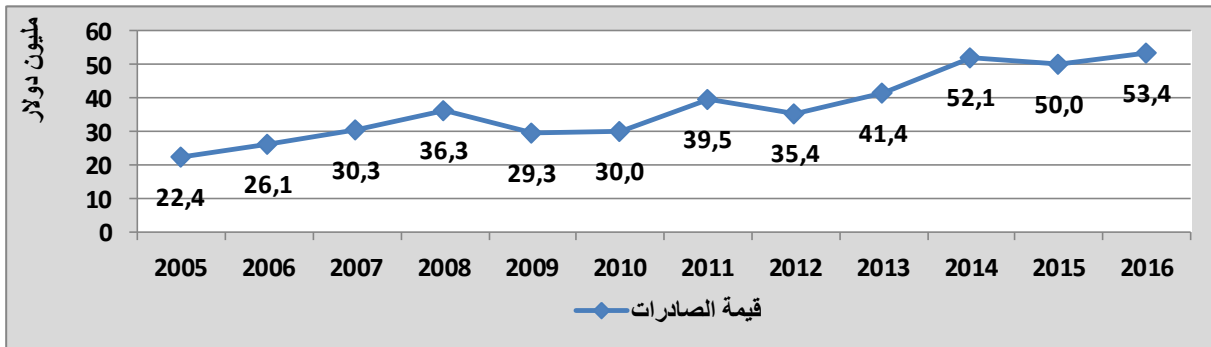
تأثرت فرنسا بالأزمة المالية العالمية 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية، الامر الذي أثر سلبا على الطلب الخارجي الفرنسي للمنتجات المغربية.

وفي 2010 ارتفعت الصادرات المغربية الى فرنسا لحوالي 39.9 مليون دولار واستمرت في الارتفاع بشكل تدريجي لتصل الى 49.5 مليون دولار عام 2014 رغم سياسات التقشف المتبعة في فرنسا لخفض الانفاق الاستهلاكي جراء الازمة المالية التي تعاني منها المنطقة، لكن في 2015 انخفضت قيمة صادراتها الى 43.9 مليون دولار، وقد كان ذلك نتيجة سياسة التسيير الكمي التي انتهجها البنك المركزي الاوروبي* في 2015، وفي عام 2016 ارتفعت صادرات المغرب نحو فرنسا الى 48.3 مليون دولار نتيجة تحسن القدرة الشرائية في فرنسا نظرا للتخفيضات الممنوحة على المساهمات الاجتماعية والضرائب على الشركات والتي من شأنها ان زادت من الطلب الخارجي الفرنسي على منتجات منطقة الاورو.

2. اداء الصادرات المغربية نحو اسبانيا:

سنقوم بتحليل اداء الصادرات المغربية نحو اسبانيا بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-38): تطور صادرات المغرب نحو اسبانيا للفترة (2005-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (44)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان الصادرات المغربية نحو اسبانيا قبل ازمة منطقة الاورو بلغت حوالي 22.4 مليون دولار في عام 2005، حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل الى 36.3 مليون دولار عام 2008، وفي عام 2009 انخفضت قيمة الصادرات المغربية نحو اسبانيا لتبلغ حوالي 29.3 مليون دولار حيث تأثرت اسبانيا بالأزمة المالية العالمية 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية، الامر الذي أثر سلبا على الطلب الخارجي الاسباني للمنتجات المغربية.

* وقد كان ذلك نتيجة سياسة التسيير الكمي التي انتهجها البنك المركزي الاوروبي ابتداء من مارس 2015 من اجل تحفيز اقتصاد منطقة الاورو والتي نتج عنها انخفاض سعر صرف الاورو وبالتالي رفع هذا الامر في اسعار منتجات المغربية المصدرة الى منطقة الاورو ما خفض من تنافسيتها فيها وبالتالي انخفض الطلب الخارجي في منطقة الاورو عليها.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

وفي 2010 ارتفعت الصادرات المغربية الى اسبانيا بنسبة ضعيفة لتبلغ حوالي 30 مليون دولار ثم الى 39.5 مليون دولار عام 2011.

في عام 2012 انخفضت الصادرات المغربية نحو اسبانيا الى 35.4 مليون دولار، حيث كان هذا التراجع نتيجة انخفاض الطلب الخارجي في منطقة الاورو نتيجة انخفاض الانفاق الاستهلاكي والذي كان بسبب الاجراءات التقشفية التي فرضت على اسبانيا للخروج من ازمته.

ولقد اعتمدت إسبانيا في 2012 سياسة مالية مقيدة لتقليص النفقات (تقليص رواتب الموظفين، رفع ساعات العمل، رفع سن التقاعد من 65 إلى 67 سنة... الخ، رفع الضريبة على القيمة المضافة، إصلاح نظام الضرائب .. الخ).¹

في عام 2013 ارتفعت صادرات المغرب نحو اسبانيا الى 41.4 مليون دولار، واستمرت في الارتفاع عام 2014 حيث بلغت حوالي 52.1 مليار دولار، وذلك نتيجة تعافي الاقتصاد الإسباني من التدهور الاقتصادي الذي عانت منه بسبب ازمته المالية.

انخفضت قيمة الصادرات المغربية نحو اسبانيا عام 2015 الى حوالي 50 مليون دولار، وقد كان ذلك نتيجة سياسة التسيير الكمي التي انتهجها البنك المركزي الاوروبي* في 2015، وفي عام 2016 عادت وارتفعت الى 53.4 مليون دولار نظرا لتحسن القدرة الشرائية في اسبانيا.

المطلب الرابع: تطور قيمة الواردات والميزان التجاري المغربي مع منطقة الاورو في ظل الازمة

باعتبار منطقة الاورو الشريك التجاري الاول والرئيسي لواردات المغرب، سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل التطورات التي عرفتتها قيمة هذه الواردات في ظل الازمة التي تعيشها منطقة الاورو منذ 2010، حيث سنقوم اولاً بتحليل أداء الواردات المغربية من منطقة الاورو مجتمعة ثم تحليل أداء الواردات المغربية من اهم مورديها من منطقة الاورو.

أولاً: تحليل تطور الواردات المغربية من منطقة الاورو مجتمعة

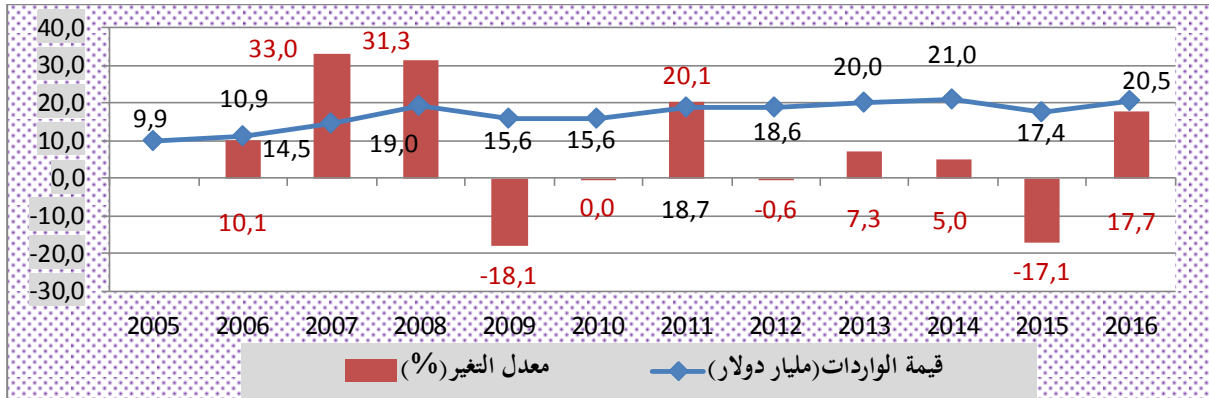
لتحليل أداء الواردات المغربية من منطقة الاورو قبل وبعد الازمة نستعين بالشكل التالي:

¹ وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات و التوقعات المالية، نقط حول العلاقات المغربية الاسبانية، افريل 2015، ص18
* سياسة التسيير الكمي اعتمدها البنك المركزي الاوروبي ابتداء من مارس 2015 من اجل تحفيز اقتصاد منطقة الاورو والتي نتج عنها انخفاض سعر صرف الاورو وبالتالي رفع هذا الامر في اسعار منتجات المغربية المصدرة الى اسبانيا ما خفض من تنافسيتها فيها وبالتالي انخفاض الطلب الخارجي في اسبانيا عليها.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الشكل رقم (4-39): الواردات المغربية من منطقة الاورو ومعدلات نموها



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(43)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ تطور قيمة الواردات المغربية من منطقة الاورو قبل و في ظل الازمة

كما يلي:

- ارتفعت قيمة الواردات المغربية من منطقة الاورو تدريجيا من حوالي 9.9 مليار دولار عام 2005 الى حوالي 19 مليار دولار عام 2008 نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام، ثم انخفضت قيمتها الى نحو 15.6 مليار دولار عام 2009 أي بنسبة انخفاض 18%، حيث يعود هذا الانخفاض لتراجع القدرة على تمويل التجارة الخارجية في منطقة الاورو نتيجة الخسائر التي لحقت ببعض مؤسساتها المصرفية والمالية لتأثر هذه الاخيرة بأزمة المالية العالمية 2008 بالولايات المتحدة الامريكية.

- كما نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان الواردات المغربية بعد ازمة منطقة الاورو ارتفعت في عام 2011 الى 18.7 مليار دولار بارتفاع يقدر بـ 20.1% مقارنة بعام 2010، الا ان ارتفاع فاتورة استيراد الوقود المعدني نتيجة ارتفاع الكبير في اسعار النفط زاد من قيمة الواردات المغربية من منطقة الاورو.

- وفي 2012 انخفضت واردات المغرب من منطقة الاورو بنسبة طفيفة الى 18.6 مليار دولار نتيجة انخفاض الإنتاج في منطقة الأورو، ثم عادت وارتفعت عام 2013 لتبلغ حوالي 20 مليار دولار بمعدل ارتفاع 7.3% ثم الى حوالي 21 مليار دولار في 2014 حيث ارتفعت بنسبة 5% مقارنة بالسنة السابقة، لتتخفف في 2015 الى حوالي 17.4 مليار دولار حيث انخفضت بمعدل 17% مقارنة بقيمتها في 2014، وفي 2016 عادت وارتفعت قيمة واردات المغرب من منطقة الاورو.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

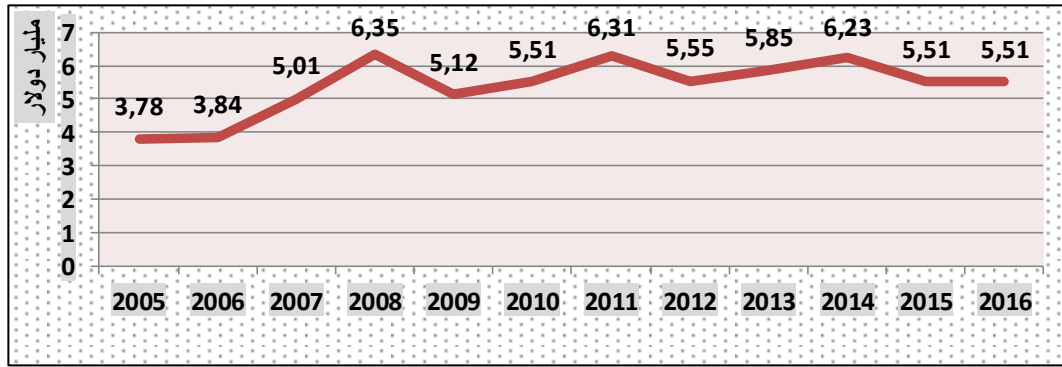
ثانيا: تحليل تطور الواردات المغربية من أهم مورديها من منطقة الاورو

يعتبر كل من فرنسا واسبانيا وايطاليا والمانيا اهم موردي المغرب من منطقة الاورو، وعليه سنقوم بتحليل تطور واردات المغرب في هذه الدول قبل وبعد الازمة.

1. فرنسا:

تبلغ واردات المغرب من فرنسا حوالي 30% من اجمالي الواردات من منطقة الاورو وعليه من اجل تحليل اداء واردات المغرب من فرنسا سنستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (4-40): قيمة الواردات المغربية من فرنسا للفترة (2005-2016)



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(45)

يظهر لنا الشكل اعلاه ان واردات المغرب من فرنسا ارتفعت تدريجيا من 3.78 مليار دولار سنة 2005 الى 6.35 مليار دولار عام 2008، وفي عام 2009 انخفضت الى 5.12 مليار دولار نتيجة الازمة المالية العالية التي اثرت على الاقتصاد الفرنسي، وفي عام 2010 ارتفعت بنسبة ضعيفة مقرنة بعام 2009 الى 5.51 مليار دولار، ثم ارتفعت الى 6.31 مليار دولار عام 2011.

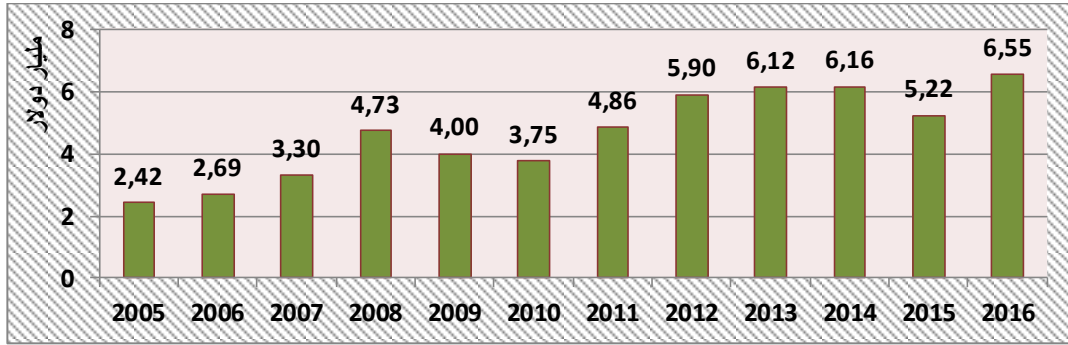
في عام 2012 انخفضت واردات المغرب من فرنسا الى 5.55 مليار دولار، لترتفع مجددا عام 2013 الى 5.85 مليار دولار ثم الى 6.23 مليار دولار عام 2014، وتراجعت قيمتها الى حوالي 5.51 مليار دولار عام 2015، حيث استقرت عند نفس القيمة في 2016.

2. اسبانيا

تبلغ واردات المغرب من اسبانيا حوالي 29% من اجمالي الواردات من منطقة الاورو وعليه من اجل تحليل اداء واردات المغرب من اسبانيا سنستعين بالشكل التالي:

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الشكل رقم (4-41): قيمة الواردات المغربية من اسبانيا للفترة (2005-2016)



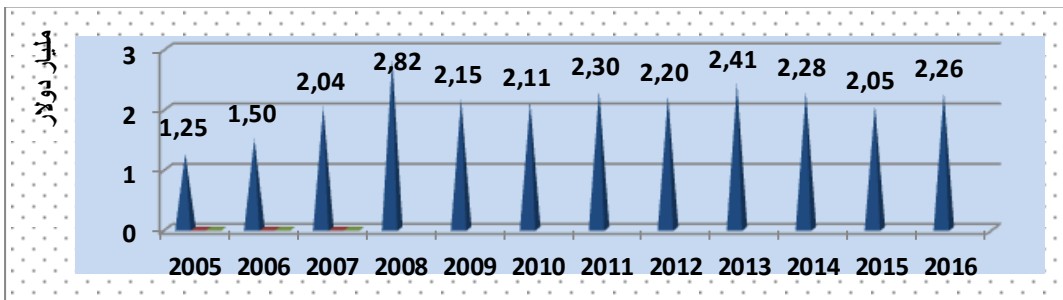
المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(45)

يظهر لنا الشكل اعلاه ان واردات المغرب من إسبانيا ارتفعت تدريجيا من 2.42 مليار دولار سنة 2005 الى 4.73 مليار دولار عام 2008، ولكن في عام 2009 انخفضت الى 4 مليار دولار نتيجة الازمة المالية العالية التي اثرت على الاقتصاد الفرنسي، وفي عام 2010 واصلت انخفاضها لتبلغ 3.75 مليار دولار. وفي عام 2011 ارتفعت واردات المغرب من إسبانيا الى 4.86 مليار دولار ثم الى 5.9 مليار دولار عام 2012، ثم الى 6.12 مليار دولار عام 2013، وفي 2014 ارتفعت الى 6.16 مليار دولار. في عام 2012 انخفضت واردات المغرب من فرنسا الى 5.55 مليار دولار، لترتفع مجددا عام 2013 الى 5.85 مليار دولار ثم الى 6.23 مليار دولار عام 2014، ويرجع ذلك لتحسن الاوضاع الاقتصادية في إسبانيا بعد أزمة مالية خطيرة، وتراجعت قيمتها الى حوالي 5.51 مليار دولار عام 2015، ثم ارتفعت الى 6.55 مليار دولار في 2016 نتيجة برنامج التسيير الكمي في منطقة الاورو.

3. ايطاليا

تبلغ واردات المغرب من ايطاليا حوالي 11% من اجمالي الواردات من منطقة الاورو وعليه من اجل تحليل اداء واردات المغرب من ايطاليا سنستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (4-42): قيمة الواردات المغربية من ايطاليا للفترة (2005-2016)



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(45)

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

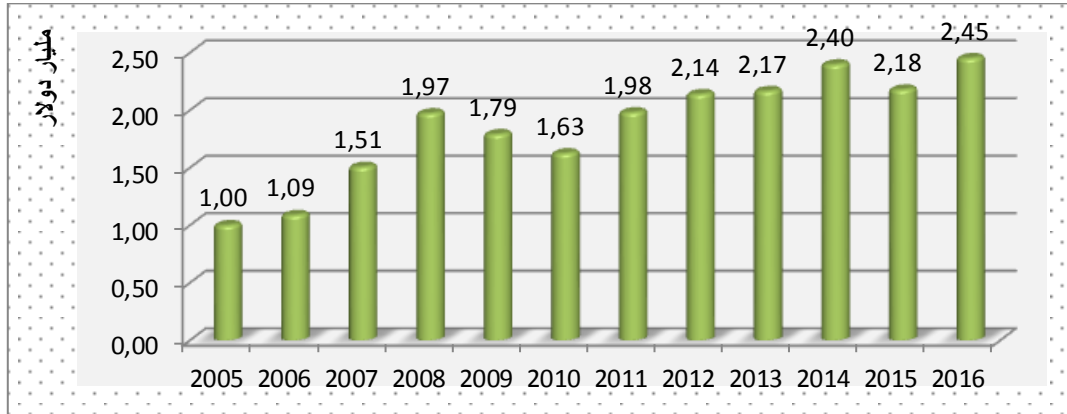
يظهر لنا الشكل اعلاه ان واردات المغرب من ايطاليا ارتفعت هي الاخرى تدريجيا من 1.25 مليار دولار سنة 2005 الى 2.82 مليار دولار عام 2008، وفي عام 2009 انخفضت الى 2.15 مليار دولار نتيجة الازمة المالية العالية التي اثرت على الاقتصاد الإيطالي، وتراجعت ايضا في عام 2010 الى 2.11 مليار دولار مقارنة بعام 2009.

في عام 2011 ارتفعت واردات المغرب من ايطاليا الى 2.30 مليار دولار، ثم انخفضت الى 2.20 مليار دولار عام 2012، ثم عادت وارتفعت الى 2.41 مليار دولار في عام 2013، وفي عام 2014 تراجعت الى 2.28 مليار دولار، لتواصل انخفاضها الى 2.05 مليار دولار عام 2015، لترتفع مجددا عام 2016 الى 2.26 مليار دولار.

4. المانيا

تبلغ واردات المغرب من المانيا حوالي 11% من اجمالي الواردات من منطقة الاورو وعليه من اجل تحليل اداء واردات المغرب من المانيا سنستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (4-43): قيمة الواردات المغربية من المانيا للفترة (2005-2016)



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(45)

يظهر لنا الشكل اعلاه ان واردات المغرب من المانيا ارتفعت هي الاخرى تدريجيا من 1 مليار دولار سنة 2005 الى 1.97 مليار دولار عام 2008، وفي عام 2009 انخفضت الى 1.79 مليار دولار نتيجة الازمة المالية العالية التي اثرت على الاقتصاد الماني، وتراجعت ايضا في عام 2010 الى 1.63 مليار دولار مقارنة بعام 2009 .

في عام 2011 ارتفعت واردات المغرب من المانيا الى 1.98 مليار دولار، ثم الى 2.14 مليار دولار عام 2012، ثم الى 2.17 مليار دولار في عام 2013، وفي عام 2014 ارتفعت الى 2.40 مليار دولار.

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

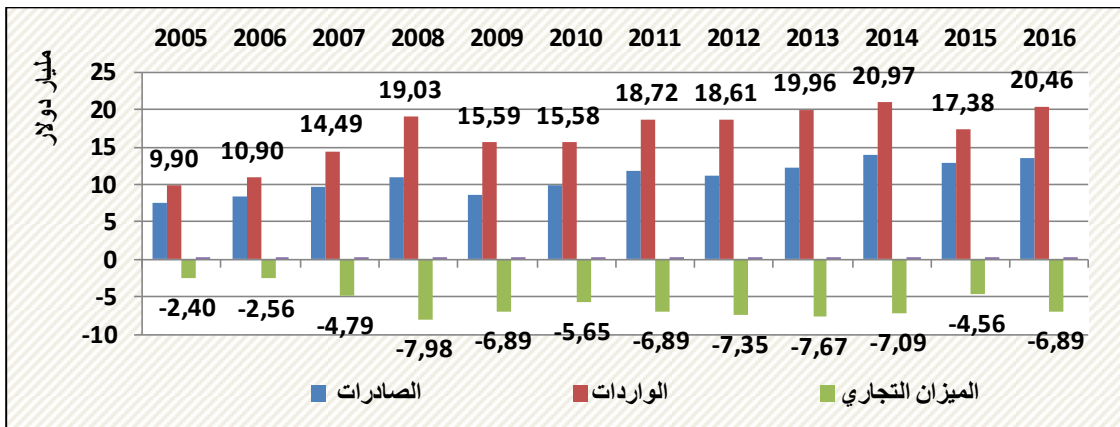
في عام 2015 انخفضت واردات المغرب من المانيا الى 2.18 مليار دولار، لترتفع مجددا عام 2016 الى 2.45 مليار دولار.

ثالثا: تحليل تطور الميزان التجاري للمبادلات التجارية المغربية مع منطقة الاورو

من أجل تحليل تطور الميزان التجاري لصادرات وواردات المغرب مع منطقة الاورو في ظل الازمة سنستعين بالأشكال التالية:

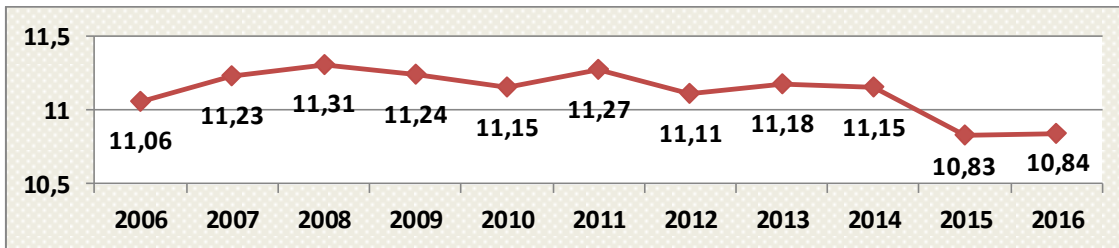
الشكل رقم(4-44): تطور الميزان التجاري للمبادلات التجارية المغربية مع منطقة الاورو

(2016-2005)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(42و43)

الشكل رقم(4-45): تطور اسعار صرف الدرهم مقابل الاورو (2016-2006)



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(46)

سجل الميزان التجاري المغربي للمبادلات التجارية مع منطقة الاورو عجزا طول الفترة التي سبقت الازمة المالية لمنطقة الاورو وبعدها، الا ان قيمة هذا العجز كانت تتغير من سنة الى اخرى قبل وفي ظل الازمة، حيث في عام 2005 سجلت عجزا بقيمة 2.40 مليار دولار والذي ارتفع تدريجيا الى حوالي 7.98 مليار دولار عام 2008، ويرجع ذلك لارتفاع الملاحظ في سعر صرف الاورو مقابل الدرهم ما أدى الى انخفاض اسعار منتجات المغرب وبالتالي زيادة قيمة الصادرات نحو منطقة الاورو، وفي عام

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

2009 انخفضت قيمة هذا العجز الى 6.89 مليار دولار نتيجة تراجع قيمة الواردات بوتيرة أكبر من تراجع قيمة الصادرات وذلك نظرا لنقص السيولة لتمويل التجارة الدولية جراء الازمة المالية العالمية 2008.

وفي 2010 انخفضت قيمة العجز الى 5.6 مليار دولار بعد ارتفاع قيمة الصادرات قليلا مع ثبات قيمة الواردات تقريبا مقارنة مع 2009 حيث يرجع ذلك ايضا لانخفاض سعر صرف الاورو ما خفض من حجم المشتريات من منطقة الاورو لارتفاع اسعارها في منطقة الاورو نتيجة ارتفاع سعر صرف الاورو ويعود هذا الارتفاع في الاورو نتيجة ظهور ازمة مالية في منطقة الاورو، أما في 2011 فقد بلغ العجز 6.89 مليار دولار، حيث عاد العجز في الميزان التجاري الى الارتفاع نتيجة ارتفاع قيمة الواردات بمعدل اعلى من معدل ارتفاع الصادرات، ويرجع سبب ارتفاع الواردات نتيجة انخفاض سعر صرف الاورو مقابل الدرهم حيث

وفي 2012 ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات حيث ساهم في هذا تراجع الاورو مقابل الدرهم نتيجة تفاقم ازمة الديون السيادية في منطقة الاورو.

وصل هذا الارتفاع في العجز تدريجيا الى 7.67 مليار دولار عام 2013، نتيجة ارتفاع حجم الواردات والتي نمت بوتيرة اسرع من الصادرات التي ارتفعت هي الاخرى نتيجة ارتفاع سعر صرف الاورو مقابل الدرهم، وفي 2014 عاد وانخفض العجز الى 7.09 مليار دولار نتيجة انخفاض الاورو ما نتج عنه ارتفاع في الصادرات بوتيرة أكثر من الارتفاع في الواردات.

بينما سجل الميزان التجاري المغربي للمبادلات التجارية مع منطقة الاورو في عام 2015 عجزا انخفضت قيمته الى حوالي 4.56 مليار دولار مقابل تسجيله لعجز بقيمة 7.09 مليار دولار عام 2014، بسبب انخفاض اسعار النفط والتي قلصت من قيمة الواردات كذا انخفاض سعر صرف الاورو الى ادنى مستوياته في الفترة (2006-2016) نتيجة سياسة التسيير الكمي المتبعة لتحفيز اقتصاد منطقة الاورو والتي نتج عنها انخفاض كبير في قيمة الواردات، وفي 2016 ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الى 6.89 مليار دولار رغم الارتفاع الطفيف في سعر صرف الاورو، ويمكن ارجاع الارتفاع في قيمة العجز نتيجة الرفع في برنامج التسيير الكمي الذي زاد من تنافسية بضائع منطقة الاورو، وبالتالي تكون السلع المستوردة من منطقة الاورو أقل تكلفة الامر الذي زاد من حجم الواردات، والعكس بالنسبة للصادرات التي نمت بمعدل ضعيف مقارنة بمعدل نمو الواردات.

المبحث الرابع: اقتراحات لمواجهة دول شمال افريقيا للصدمات الخارجية

يمكننا من واقع انعكاسات الازمة المالية الاوروبية على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا تقديم مجموعة من الدروس التي يمكن ان تكون دول شمال افريقيا استفادت منها من هذه الازمة، وايضا تقديم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن ان تساعد هذه الدول في مواجهة مختلف الصدمات الخارجية في المستقبل.

المطلب الاول: الدروس المستفادة من أزمة منطقة الاورو لدول شمال افريقيا

يوجد مجموعة من الدروس التي يمكن ان تدركها دول شمال افريقيا بعد تداعيات أزمة منطقة الاورو عليها، وتستفيد منها لتفادي تبعات مثل هذه الازمات مستقبلا:

اولا: الدروس المستفادة من تبعات انهيار اسعار النفط

تأثرت دول شمال افريقيا النفطية كثيرا من جراء انهيار اسعار النفط الى مستويات متدنية جدا خلال الفترة (2014-2016)، حيث من اسباب هذا الانخفاض في سعر النفط هو أزمة منطقة الاورو التي قلصت من الطلب الاوروبي على النفط، وعليه كان لهذا التراجع في اسعار النفط انعكاسات سلبية على اقتصادات دول شمال افريقيا النفطية ما جعل هذه الاخيرة تستوعب جيدا أنه رغم البحبوحة التي عاش فيها اقتصاد دول شمال افريقيا لفترات طويلة الا ان الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد يجعله عرضة للصدمات الخارجية، وعليه لضمان استقرار وتوازن الاقتصاد يتطلب تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة وهذا فعلا ما تحاول كل من الجزائر وليبيا تحقيقه في الآونة الاخيرة.

ثانيا: الدروس المستفادة من الارتباط الوثيق بالأسواق الأوروبية

في ظل معاناة منطقة الاورو من أزمة ديون سيادية خانقة وقع على أثرها في حالة ركود اقتصادي طويل، عمل البنك المركزي الاوروبي على اتخاذ اجراء من شأنه ان يحد من هذه الازمة ويرفع من النمو الاقتصادي فيها بعد تجربته لعدة سياسات باءت بالفشل، حيث قام بموجب هذه الخطة - برنامج التسيير الكمي - بطبع نقود (الاورو) وضخها في الاسواق، وتم من خلال هذا الاجراء الاقراض الرخيص للبنوك والشركات وكذلك المستهلكين الأمر الذي اضعف من سعر صرف الاورو الى ادنى مستوياته وجعل سعر السلع الأوروبية متدنية ما يؤدي الى تنشيط الصادرات، وبالتالي وباعتبار منطقة الاورو الشريك التجاري الرئيسي لدول شمال افريقيا فان الواردات من منطقة الاورو اصبحت أكثر إغراء، خاصة في ظل اختلال الهيكل

الإنتاجي داخل هذه الدول من عدم توفيرها لاحتياجات بلدانها من السلع الأساسية وانخفاض الجانب التكنولوجي فيها، الامر الذي أدى إلى زيادة فاتورة الواردات بعد انخفاض قيمة الاورو.

هذا الارتفاع في قيمة الواردات انعكس بالسلب أكثر على دول شمال افريقيا النفطية حيث ان الارتفاع في فاتورة الواردات تجاوز الى حد كبير قيمة الصادرات لانخفاض إيراداتهم من النفط، الامر الذي خلق عجز بالميزان التجاري، وفي ظل هذه الظروف فقد الدينار الجزائري قيمته الاسمية وتآكلت قدرته الشرائية كما انخفض الاحتياط النقدي في ليبيا، ونفس الشيء بالنسبة للاحتياط النقدي الجزائري.

رغم تنوع صادرات دول شمال افريقيا غير النفطية، ورغم انهم من المستفيدين من انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية الا ان ارتباطه بالأسواق الأوروبية، جعل الركود في منطقة الاورو ينتج عنه ضعف في الطلب الخارجي في الأسواق الأوروبية وانخفاض في أسعار بعض المواد الأولية، ما ترتب عنه انعكاسات سلبية وخيمة ومتباينة على دول شمال أفريقيا المستوردة والمصدرة للنفط.

المطلب الثاني: اقتراحات خاصة بتبني الاستثمار الزراعي في دول شمال افريقيا

تمتلك دول شمال افريقيا موارد طبيعية وبشرية واسعة تمكنه من زيادة الانتاج الزراعي كما ونوعا بما يحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء ومختلف السلع الاستهلاكية الاخرى، الامر الذي يعمل على الحد من واردات دول شمال افريقيا وتخفيف صادراتها الزراعية وبالتالي قدرة هذه الدول على تفادي التأثير بالصدمات الخارجية.

أولاً: مفهوم الاستثمار الزراعي

قبل التطرق الى مفهوم الاستثمار الزراعي نعرف اولاً على مفهوم الزراعة كما يلي:

- الزراعة هي صناعة او مهنة استغلال الارضية والموارد البشرية في وحدات انتاجية أو اقتصادية تسمى مزارع بغرض انتاج الزروع النباتية والحيوانية التي ينعم بها الانسان ويستخدمها في اشباع مشتبهاته سواء كان ذلك مباشرة أو بعد استبدالها بغيرها من الزروع، وبمعنى آخر فإن الزراعة هي ذلك الشطر من الكون الاقتصادي الذي يضم عناصر الانتاج الزراعي وهي الاراضي الزراعية والعمال والمديرين ورؤوس الاموال الزراعية والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الزراعية، والزراعة شأنها في ذلك شأن أي عمل اقتصادي تستهدف تحقيق أقصى صافي دخل وأقصى ربح.¹

¹ عادل يوسف عوض وآخرون، الاقتصاد الزراعي، مؤسسة رؤية، ط1، مصر، 2011، ص 27

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

- وكما أن الزراعة تعني العناية بالحقل أو بزراعة الارض والزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كصلاحية الارض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل ودود القز وغيرها، وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه الى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة خدمة ومهارة استثمار الموارد الارضية والبشرية، وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش.¹

وعليه يوجد عدة تعريفات للاستثمار الزراعي نذكر بعضها كما يلي:

الاستثمار الزراعي هو دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة (الأرض والعمل ورأس المال...) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة، ويتم الاستثمار الزراعي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل، غير أن مفهوم الاستثمار الزراعي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي، فقد اتجه الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، المجمعات الزراعية الصناعية وغيرها).²

يعتبر الاستثمار الموظف في قطاع الزراعة من المحددات الرئيسية لعملية التنمية الزراعية اذ يتوقف عليه امكانيات اضافة اراضي جديدة، الا ان تطوير قطاع الزراعة وتحديثه يحتاج الى مصادر تمويل مناسبة خاصة في ظل سياسة التحرر الاقتصادي، وتشير الدراسات الى أنه من الصعوبة بمكان أن يتم تطوير الزراعة اعتماداً على القطاع الخاص منفرداً حيث يصعب توفير احتياجات الزراعة من الاستثمارات الكبيرة بسبب الامكانيات الاستثمارية المحدودة للمزارعين، كما ان الكثير من الاستثمارات الزراعية يحجم عنها الزراع مثل مشاريع الري والصرف والبنية الاساسية واستصلاح الاراضي والارشاد الزراعي والبحوث الزراعية، وينقسم الانفاق العام في الزراعة الى انفاق استثماري وهو ما يوجه الى خلق البنية الاساسية وتطويرها واقتناء الاصول الثابتة اللازمة للعملية الانتاجية وعمليات استصلاح واستزراع الاراضي الجديدة وانفاق جاري لخدمة العملية الانتاجية.³

¹ جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراجية، ط1، الاردن، 2010، ص 43

² محمود ياسين، الاستثمار الزراعي، الموسوعة العربية، المجلد الثاني، ص 91 متوفر على الموقع <http://www.arab-ency.com/index.php?module>

2017/02/19 يوم شوهذ

³ عادل يوسف عوض وآخرون، الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق، ص 92.

ثانيا: مقومات الاستثمار الزراعي في دول شمال افريقيا

تتوافر في دول شمال افريقيا العديد من المقومات لتنفيذ الاستثمار الزراعي من الموارد الأرضية والحيوانية المائية والعمالة الزراعية والموارد المالية، ويمكن تلخيص ذلك على المنوال التالي:

1. تنوع الأقاليم المناخية

يمتاز دول شمال افريقيا بتنوع الاقاليم المناخية وتنوع التضاريس الطبيعية بحكم الموقع الجغرافي المتميز و والتضاريس الطبيعية، وذلك كما يلي: 1

- إقليم البحر الأبيض المتوسط:

ويشمل الأجزاء الساحلية من مصر، وبعض الأجزاء من شمال كل من الجزائر، المغرب، تونس وليبيا، وتتميز المناطق في هذا الإقليم بانتشار الغابات الكثيفة، أما المناطق التي يقل فيها سقوط المطر، فتنتشر فيها الشجيرات والأعشاب القصيرة والحشائش التي تتحمل الجفاف نوعا ما، ويتميز هذا الإقليم بتنوع النباتات فيه، وتغلب على جزء كبير منه مناطق جبلية البعض منها شديد الوعورة.

- الإقليم شبه الجاف:

ويشمل وبعض الأجزاء من المغرب العربي، ويضم بيئات متعددة من السهول والهضاب وسلاسل الجبال العالية، ويتميز هذا الإقليم بقلّة أمطاره نسبيا، وبموسم جفاف طويل يتراوح بين خمسة وسبعة أشهر في السنة، بارتفاع درجات الحرارة صيفا وانخفاضها شتاء، وتسود في هذا الإقليم النباتات القصيرة التي يتكون معظمها من الحشائش والشجيرات القصيرة وهو من أغنى الأقاليم بالتنوع النباتي والطبيعي.

- الإقليم الصحراوي:

وهو أكثر الأقاليم وأوسعها ويضم أجزاء كبيرة من دول المغرب العربي تقع ضمن الصحراء الكبرى، وأجزاء كبيرة من مصر، وبعض الأجزاء من شمال السودان، وتعتبر من المناطق قليلة الأمطار بوجه عام، وتعتبر ملوحة الأراضي وانتشار الكثبان الرملية من الظواهر الشائعة في أجزاء متفرقة من هذا الإقليم.

- الإقليم المداري:

يغطي هذا الإقليم مساحات السودان، ويتميز هذا الإقليم بارتفاع معدلات درجات الحرارة على مدار السنة، ويضم بيئات متنوعة من سهول منبسطة وجبال عالية تتخللها وديان عميقة ومستنقعات ويعتبر هذا الإقليم غنيا بالثروة النباتية الطبيعية والمزروعة.

¹عائشة بوثلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي العربي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2016-2017، ص5.

2. الموارد الأرضية:

تمثل الأرض أهم القواعد الموردية للاستثمار في قطاع الإنتاج الزراعي، وتتنوع هذه الأراضي بين المحاصيل المستديمة والمحاصيل الموسمية، كما أن هناك مساحات متروكة واسعة، وتتنوع هذه الأراضي بشكل متفاوت حيث تغطي السودان بأكبر مساحة من الأراضي الزراعية الموسمية مقارنة مع باقي دول شمال افريقيا، ثم المغرب ثم الجزائر ثم مصر على التوالي، وتتميز دول شمال إفريقيا بمساحة أراضي زراعية مستديمة كبيرة، وتأتي في مقدمة هذه الدول تونس بأعلى قيمة ثم المغرب، ليبيا، الجزائر ومصر على التوالي ولكن هناك مساحات مطرية وأخرى مروية حسب الظروف المناخية لكل دولة وخصائصها، كما ترتفع نسبة المساحة المتروكة بالدرجة الأولى في الجزائر وليبيا ذوي الاقتصاد الريعي بسبب الاعتماد على النفط كمصدر دخل أساسي، ولكن هناك أمل في انخفاض هذه النسبة بحكم الإمكانيات المالية في هذه الدول والتي تسمح باستصلاح الأراضي واستخدام التقنيات الحديثة في استغلالها، وهي من الدول الأكثر استيرادا للغذاء.¹

3. الثروة البشرية:

تفاوتت نسبة العاملين في القطاع الزراعي الى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة الى أخرى، اذ تتجاوز هذه النسبة ثلثي إجمالي عدد العاملين في السودان وتتراوح تلك النسبة بين 34.5 بالمئة و18.3 بالمئة في كل من المغرب ومصر والجزائر وتونس بينما نسبتها لا تتجاوز 5 بالمئة تقدر في ليبيا.² وللقطاع الزراعي في دول شمال افريقيا قدرات بشرية هائلة من عمال ومستثمرين وتقنيين واطارات وباحثين في كل التخصصات الفلاحية بإمكانها تحقيق النمو في هذا القطاع اذا وفرت لها الامكانيات المادية والمالية والتكوينية والتوجيه اللازمة.

4. الثروة الحيوانية:

تشكل الثروة الحيوانية مقوم مهم في الاستثمار الزراعي الذي يعول عليه لتحسن الوضع الاقتصادي، لأنها تسعى لتحقيق احتياجات الأسواق من سلع المنتجات الحيوانية، وتنقسم الثروة الحيوانية إلى مجموعتين:³

¹ عائشة بوثلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص 77-80.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الثالث حول قطاع الزراعة والمياه، ص 58.

³ عائشة بوثلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص 95-98.

- الثروة الحيوانية البرية: تمتلك دول شمال افريقيا أعدادا كبيرة من الثروة الحيوانية المختلفة والتي تتمثل في الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل، ويعود سبب ذلك إلى التباين المناخي واتساع الرقعة الجغرافية وتنوع الغطاء النباتي.

- الثروة السمكية: تتوفر كل دول شمال افريقيا على سواحل وقواعد للصيد البحري، منها التقليدية التي تعتمد على الزوارق وأخرى تعتمد على السفن العصرية المجهزة بأحدث التقنيات.

وتوزع الثروة السمكية في منطقة دول شمال افريقيا بين ثلاثة موارد هي الموارد البحرية، والمياه الداخلية، والاستزراع السمكي، يتمتع المغرب بأطول ساحل يمتد على مساحة 3500 كلم على جبهتين بحريتين، الأولى على المحيط الأطلسي والثانية على البحر الأبيض المتوسط، كما تطل الجزائر على ساحل طوله 1200 كلم، وتونس بـ 1300 كلم، وليبيا بساحل طوله 1685 كلم، أما على المحيط الهندي نجد مصر والسودان.

أما على صعيد تربية الدواجن فقد انتشر هذا النشاط في معظم الدول العربية وعلى نطاق واسع حيث حقق نتائج إيجابية كما ساهم في سد العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية، وتتميز تربية الدواجن بعدم تأثرها بالظروف المناخية واستفادتها من الإنتاج الكبير وقدرتها على تخفيض تكاليف الانتاج.¹

5. الموارد المائية:

تتوفر دول شمال افريقيا على موارد مائية مختلفة ومتعددة نظرا لموقعها الجغرافي الجيد، لكن منها ما هو مستغل ومنها الغير مستغل وعليه يعمل الاستثمار الزراعي على الاستغلال الجيد لهذه الموارد، الامر الذي يساعد دول شمال افريقيا على توسيع الاراضي المسقية مما ينتج عنه زيادة الانتاج والوصول الى الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الاقتصادية.

ثالثا: أهمية الاستثمار الزراعي في التصدي للصدمات الخارجية في دول شمال افريقيا

تمثل التجارة في السلع الزراعية جزءا هاما من التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا، وكما لاحظنا من الهيكل السلعي لدول شمال افريقيا أن مساهمة الاغذية والحيوانات الحية في الميزان التجاري تختلف من بلد لآخر، فالدول الغير نفطية المغرب، مصر، تونس نسب المساهمة فيها في الصادرات الزراعية أعلى منها في الواردات الزراعية، بينما الدول النفطية الجزائر وليبيا، تكاد تنعدم نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في اجمالي صادراتها، وعليه على الدول الغير النفطية ما دامت هناك إمكانيات للتصدير فمن الممكن تعظيمها على مستوى دول شمال افريقيا بتبني الاستثمار الزراعي، أما بالنسبة للدول النفطية فواجبها في تبني الاستثمار

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، مرجع سابق، ص 58

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

الزراعي اكبر، لان الاستثمار الزراعي يرتبط بالأمن الغذائي ومدى قدرة هذه الدول على الاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، فاعتماد الدول في غذائها الاساسي على الاستيراد يؤدي في أحيان كثيرة إلى نوع من السيطرة الاقتصادية للدول المنتجة والمصدرة لهذه المنتجات، الامر الذي يضعف سيطرة الدولة المستوردة على سياستها وبرامجها في ميادين مختلفة.

إن ضرورة الارتقاء بالاستثمار الزراعي في دول شمال افريقيا تظهر بشكل جلي من خلال أهميته في توفير كميات الغذاء اللازمة، والتقليل من حجم الواردات الغذائية التي يتم الحصول عليها بتكاليف باهظة بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية وقتتها في الأسواق العربية، كما تبرز أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة من خلال تحقيق فائض الإنتاج الذي يوجه للتصدير مما يوفر العملة الصعبة ويقلص من حجم العجز الغذائي.

ومن اجل تفادي الارتباط بالاقتصادات الخارجية يجب تحقيق الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها، خاصة في ظل تدني إنتاجية المحاصيل الزراعية في دول شمال افريقيا، مما أدى إلى تدني مساهمة ناتج القطاع الزراعي في القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي لها، الأمر الذي ضعف من موقف دول شمال افريقيا وقدرتها على توفير احتياجاتها الغذائية.

وبالنظر لتداعيات مختلف الازمات المالية بما فيها الازمة الاخيرة ازمة منطقة الاورو التي ما تزال تعاني منها المنطقة منذ 2010، حيث من تداعياتها ارتفاع فاتورة واردات دول شمال افريقيا واستمرار تدهور وضعية الأمن الغذائي فيها، فأصبح واجب على دول شمال افريقيا الاهتمام أكثر بالاستثمار الزراعي كسبيل أساسي لتوفير أقصى كميات الغذاء الممكنة للحد او تقليل من فاتورة واردات المواد الغذائية والحد من درجة الارتباط بالأسواق الاوروبية والأسعار العالمية للغذاء، مما يساعد على تفادي الصدمات الخارجية.

رابعا: سبل تحفيز الاستثمار الزراعي في دول شمال افريقيا

من أجل تحفيز الاستثمار الزراعي في دول شمال افريقيا يجب تبني وبشكل فعلي المزيد من السياسات والحلول والاهتمام بمجموعة من المجالات التي تسهم في تحسين كفاءة القطاع الفلاحي، ومن هذه السياسات والحلول:¹

- توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في تنمية الزراعة والاستثمار في القطاع الزراعي.

- زيادة مساحة الاراضي المستغلة زراعيا، واستصلاح اراضي جديدة كالأراضي الصخرية والمنحدرة.

- حماية البيئة والتنوع الحيوي وتحسين نوعية المنتج.

¹ اجواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 100-105

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

- توجيه الانتاج لغايات التصنيع والتصدير.
- تفعيل اجراءات مواجهة الاخطار.
- تنظيم وتحديد منهجية جمع وتوفير البيانات الاحصائية الزراعية الاساسية، واعتماد جهة واحدة لتوفير الاحصاءات والبيانات الزراعية الوطنية وتدقيقها.
- تقديم الدعم والحوافز المناسبة لمبادرات القطاع الخاص في مجال زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية.
- تطوير اداء الاسواق المحلية من حيث التنظيم والادارة والخدمات.
- توفير التمويل وبشروط ميسرة للمزارعين.
- الغاء الضرائب على مدخلات الانتاج الزراعية وكافة النشاطات المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية.
- مراجعة التشريعات الحالية المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية ومؤسساتها وتعديلها لتتلاءم مع متطلبات المستجدة في السوق المحلي والاسواق الخارجية.
- كما يوجد المزيد من السياسات التي تساعد على تحفيز الاستثمار الزراعي نذكر منها ما يلي:¹
- تحسين المدخلات الزراعية مثل (المكيبة ، البذور، الاسمدة، الاعلاف) من خلال تقديم القروض الميسرة لذلك والاستفادة من مخرجات البحث العلمي ودعم مستلزمات الانتاج.
- التوجه نحو القطاع السمكي بزيادة الاستثمارات وهي تحقق ربيعة سريعة في البنية التحتية الاساسية وفي عمليات الصيد والتصنيع والتسويق وحماية الثروة السمكية وتنظيم صيدها وضبطه.
- توجيه جزء من الاستثمار الى تصنيع الآلات الزراعية والمعدات التي تخدم النشاط الزراعي والتصنيع الزراعي، لأنها تعد من أهم الفعاليات التي تسرع في التنمية الزراعية وتزيد من ربحيتها وتزيد من ضخ الاستثمارات اليها وهذا ما تفعله الدول المتقدمة.
- الشروع في اقامة بنية تحتية أساسية في المجتمعات الريفية وخاصة في المناطق التي تمتلك خصائص استثمارية مميزة لجذب الاستثمارات الخاصة، حيث الماء والاراضي الزراعية الواسعة وقوة العمل الرخيصة وهذه تشكل أساسا للاستثمار والتنمية معا.
- تحديث التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار الزراعي، بالإضافة الى تخصيص الحوافز والميزات التي تشجع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في المشاريع الزراعية وحماية الموارد البيئية، بالإضافة الى تحديث القطاع الزراعي والتوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة في الانتاج، وتطوير البنى التحتية والخدمات

¹ ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث + الرابع،

المساندة الداعمة لنمو القطاع الزراعي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تبني الأنشطة الانتاجية والتصنيعية والتجارية وتهيئة البيئة المناسبة لمزاولة دوره.¹

- زيادة المخصصات الاستثمارية لهذا القطاع.

- يرتبط تطوير الانتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني الى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة، وفي مراحل الانتاج المختلفة، بما في ذلك رصد العوامل المناخية والبيئية، واستثمار الموارد الارضية والمائية، وحفظ المحاصيل وتصنيفها وتسويقها، حيث تشتمل البحوث الزراعية الحديثة على تقنيات الري الحديث التي تركز على الاستخدام الكثيف للآلات والأجهزة الزراعية المتطورة، ومسح الموارد الارضية والمائية، ورصد الاراضي التي تعاني من الجفاف والملوحة والتصحر، وتطوير التلقيح الصناعي، وادخال واستنباط الاصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية.²

المطلب الثالث: اقتراحات خاصة بالتكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا

يتفق كثير من المحللين على أن الازمات التي تقع فيها المنطقة العربية عامة ودول شمال افريقيا خاصة راجع الى العمل الفردي وقلة التنسيق الاقتصادي بينها فضلا عن التخلف الاقتصادي وبخاصة القطاع الصناعي وتفاقم العجز الغذائي وتخلف الزراعة، بينما تمتلك دول شمال افريقيا من المقومات الاقتصادية ما يجعلها قوة اقتصادية معتبرة مؤثرة دوليا ومن المقومات الطبيعية والبشرية والرصيد الحضاري ما يمكنها من تجاوز وضع التفكك والتجزئة الحالي والدفع بما قدما نحو بناء كتلة اقتصادية اقليمية.³

وعليه فإن ما يعيشه العالم من متغيرات عديدة، توجب على دول شمال افريقيا اعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، فوجود الدول منفردة في ظل هذه المتغيرات يجعلها ضعيفة في التصدي للصدمات الخارجية والتي على رأسها أزمة منطقة الأورو، ولذلك فان اقامة اتحاد اقتصادي بين دول شمال افريقيا كخطوة اولي في طريق الوحدة العربية سوف يسمح بتكوين كيان اقتصادي ضخم يستطيع ان يحقق قدر كبير من وفورات الحجم، والقدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية، ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الفصل الثالث حول قطاع الزراعة والمياه، ص83

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الفصل العاشر حول الامن الغذائي في الدول العربية، ص189

³ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص73

اولا: مفهوم التكامل الاقتصادي

يوجد عدّة تعريفات للتكامل الاقتصادي تتمثل أهمها فيما يلي:

- يعرف التكامل الاقتصادي على انه كافة الاجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الانتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع.¹

- كما يعرف على أنه عملية هو ازالة العقبات والعمل على تجانس وتقارب اقتصاديات الدول المتكثلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمثل هذه الاهداف بتخصيص مواردها الاقتصادية تخصيصا أفضل وتحقيق اقتصاديات متوازنة للوصول الى سياسة موحدة ويتطلب ذلك تنازل حكومات الدول الاعضاء عن بعض اختصاصاتها السياسية وتختلف القيود المفروضة على سيادة هذه الدول حسب نوع التكامل الاقتصادي المتبع.²

- تعرف الموسوعة السياسية التكامل الاقتصادي على أنه ملاءمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية والمهارات والسوق الواسعة، بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية والتنموية، فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التكامل الاقتصادي هو ازالة القيود والحواجز على حركة التجارة وعناصر الانتاج بين دولتين أو أكثر لتحقيق أهدافهم الاقتصادية بالاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة للدول المتكاملة.

ثانيا: اهمية التكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا

ترجع اهمية قيام تكامل اقليمي بين دول شمال افريقيا في ما يلي:

1. تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية الامر الذي يؤدي الى تجميع وتوحيد الطاقات والموارد البشرية.

2. اتساع نطاق السوق واقامة مشروعات انتاجية كبيرة حيث يتم بناء صناعات محلية تقوم بإنتاج سلع وخدمات بديلة للواردات من الدول خارج التكتل.

¹ السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين التطبيق والتنظير، مرجع سابق، ص 188

² عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 6

³ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي، دار الحامد، الاردن، 2010، ص 56

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

3. تقسيم العمل بين دول شمال افريقيا على أساسا التخصص في الانتاج والمزايا النسبية ما يساهم في خفض التكاليف ورفع الكفاءة الانتاجية.
4. زيادة حجم النشاط التجاري والاقتصادي لدول شمال افريقيا نتيجة حرية انتقال عناصر الانتاج - رأس المال والعمال- وكذا نتيجة استخدام الموارد المالية الفائضة داخل مجموعة الدول عوض ايداعها في البنوك الغربية.
5. زيادة القدرة التفاوضية لدول شمال افريقيا امام التكتلات الاقتصادية وذلك لخوف هذه الاخيرة من فقد اسواق شمال افريقيا لما لها من أهمية بالنسبة لها، الأمر الذي سيساهم في انجاز تبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي بأحسن الشروط والاسعار.
6. قدرة دول شمال افريقيا على التصدي للصدمات الخارجية الاتية نتيجة القدرة على زيادة التجارة البينية في ظل هذا التكامل الاقتصادي والحد أو التقليل من المبادلات التجارية مع الدول مصدر الخطر.
7. اتساع نطاق السوق يقضي على صعوبات التسويق الناشئة عن ضيق الاسواق المحلية تصريف المنتجات المحلية، بالإضافة الى زيادة درجة المنافسة بين المشروعات وخلق روح الابداع والابتكار.

ثالثا: مقومات قيام تكامل اقتصادي بين دول شمال افريقيا

يوجد مجموعة من المقومات التي تدفع دول شمال افريقيا الى تحقيق تكامل اقتصادي ناجح، والتي يمكن ذكر أهمها كما يلي:

1. تنوع الموارد الطبيعية المتاحة:

تمتلك دول شمال افريقيا إمكانات طبيعية هائلة سواء على الصعيد الزراعي أو على الصعيد الصناعي، وهي تختلف اختلافا نسبيا بين هذه الدول، ما يجعلها تتميز بتنوع وتكامل بيئتها الطبيعية اذ تشمل الاراضي، اقاليم الغابات والمناطق الشبه الرطبة والاقاليم الجافة والاقاليم الصحراوية، وقد ينعكس هذا التنوع بعد التكامل الاقتصادي على امكانية تنوع المحاصيل الزراعية، إضافة الى تنوع الثروة السمكية والحيوانية، تنوع الموارد المائية من مياه الامطار والانهار والمياه الجوفية، حيث يمكن من خلال تكاثف جهود هذه الدول ترشيد عملية الاستغلال وكذا زيادة طاقات التخزين.

كما تتوفر دول شمال افريقيا على مصادر الطاقة والثروات المعدنية من النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد وغيرها، فعلى سبيل المثال نجد ان الجزائر وليبيا يعتمدان اقتصادهما على قطاع المحروقات في حين

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

يعتمد اقتصاد تونس ومصر على السياحة والزراعة والنفط فيما تعتمد المغرب على استغلال مناجم الفوسفات والسياحة والزراعة والثروة السمكية.

كما انه لم يجري استغلال كافة الموارد المعدنية المتوفرة في دول شمال افريقيا بسبب ضعف درجة تطور الصناعة التي يمكن أن تساهم في استخدام هذه الموارد، ولم يجري مسح شامل لكافة الإمكانيات والثروات الطبيعية المتاحة فيها بسبب ضعف القدرات التي تسمح بذلك.¹

2. التباين في حجم الطاقات البشرية

تتوفر دول شمال افريقيا على ثروة بشرية هائلة من اطارات سامية وأيدي عاملة بسيطة لم يتم استخدامها استخداما كاملا حيث يظهر ذلك من خلال ارتفاع مستوى البطالة، ومع التكامل يمكن استغلال هذه الطاقات أحسن استغلال.

3. تشترك دول شمال افريقيا في مقومات حضارية واحدة كاللغة والدين والحدود والمصير المشترك، لذلك فإن التكتلات الاقتصادية أصبحت تملحها الضرورة والمصلحة الاقتصادية العامة.

رابعا: الخطوات اللازمة لتحقيق التكتل الاقتصادي لدول شمال افريقيا

يجب ان تعمل دول شمال افريقيا على مجموعة من الخطوات التي يمكن أن تساعدنا في نجاح هذا التكامل الاقتصادي فيما بينها، ويمكن ذكر أهمها على النحو التالي:

1. التكامل على مراحل:

التكامل لا يحدث مرة واحدة أو بشكل واحد وإنما له عدة أشكال ويتم على مراحل لأجل ذلك فإنه على دول شمال افريقيا كخطوة أولى إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري بين جميع دول شمال افريقيا وفي خطوة ثانية إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وأن تكون أي شراكة مع الاتحاد من الآن مقامة على أساس كتلة جماعية ولا تقتصر هذه الشراكة على اتفاقيات تجارية بل يجب أن تتعدى ذلك إلى اتفاقيات تشمل الأبعاد النقدية والمالية وحركة رؤوس الأموال، كما يجمل عليها وضع برنامج زمني واقعي لتنفيذ جميع الاتفاقيات وفق خطوات التنفيذ المتفق عليها.

2. حرية تدفق السلع والخدمات وانتقال الملكية الفكرية:

يجب التحرير التام لكافة السلع والخدمات أي بدون اختيار مجموعة معينة من السلع، حيث أن اختيار سلع معينة دون الأخرى أمر يتعارض مع الوصول الى تكامل اقتصادي ناجح.

¹ فليح حسن الخلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص 205

3. تحرير خدمات النقل والترانزيت وحرية استخدام الموانئ والمطارات:

يجب على الدول المنضمة إلى هذا التكتل الاقتصادي توفير كافة التسهيلات من أجل تسهيل حركة النقل والترانزيت داخل أرض كل دولة من الدول الأعضاء، الأمر الذي يسهل عملية نقل السلع لتحقيق هدف حرية تدفق السلع المتداولة في نطاق هذا التكتل.

4. توافر آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام متكامل للمقاصة وتسوية المدفوعات:

وهي مسألة ضرورية لتمويل التجارة البينية وما ينتج عنها من ضرورة تسوية المدفوعات وإجراء المقاصة بين معاملات الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، وبالتالي إتاحة نظام الائتمان التجاري بين الدول الأعضاء على درجة عالية من الكفاءة لتحقيق الهدف الرئيسي من هذا التكتل وهو زيادة حجم التجارة البينية وزيادة معدلاتها بين الدول الأعضاء وهو ما يعود بالنفع والعائد المتزايد لدول التكتل الاقتصادي.¹

5. العمل على الغاء التبعية الاقتصادية تدريجيا للدول المتقدمة:

من أبرز ما تعانيه اقتصاديات دول شمال افريقيا تبعيةها للدول المتقدمة نظرا لما عاشته هذه الدول من جراء الاستعمار الذي خلف بعد استقلالها حالة تخلف اقتصادي مما جعلها تعتمد على العالم الخارجي باستيراد المستلزمات الإنتاجية والاستهلاكية التي يعجز اقتصادها عن توفيرها من خلال الإنتاج المحلي، وبمرور الوقت أصبحت هذه الاحتياجات تتزايد وتنوع وبالتالي لم تتوصل الدول العربية إلى الاكتفاء الذاتي حتى في موادها الاستهلاكية.

وعليه يجب إيجاد حلول جذرية لتصفية أوضاع الاعتماد على إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الخام او السلع الزراعية الاولية او السلع الصناعية البسيطة لأسواق البلدان المتقدمة.² كما يجب على دول شمال افريقيا الاستغناء التدريجي على واردات الدول المتقدمة وزيادة درجة الاعتماد على منتجات دول شمال افريقيا.

6. وجود شبكة متكاملة للمعلومات بين دول التكتل الاقتصادي:

وهنا يمكن استخدام التكنولوجيا ومستحدثات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما أتاحه من أدوات وتسهيلات بل واستخدام نظم المعلومات العالمية الانترنت حتى يتوفر لدى كافة الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، كل المعلومات الضرورية عن الأسواق وفرص التصدير والاستثمار في كل دولة، والمعلومات

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص 141

² السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين التطبيق والتنظير، مرجع سابق، ص 188

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

والبيانات الضرورية عن التطورات والمؤشرات الاقتصادية، والأنشطة الاقتصادية المختلفة والمواصفات القياسية وفرص البيع والشراء وهي لازمة في كل الأحوال لتنمية التجارة البينية بين دول التكتل الاقتصادي.¹

7. العمل على تعزيز التكامل الانتاجي:

يجب التوصل الى قيام مبادلات للموارد الانتاجية وليس مجموعة مبادلات للسلع الاستهلاكية فقط وذلك وفق تقسيم يقوم على الفروض الاولية لنظرية النفقات النسبية.² بحيث تتحول الاسواق الخارجية لكل دولة من دول التكتل الى سوق داخلية لبعضها البعض وذلك من أجل الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وخلق التكامل الانتاجي.

8. تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي:

وهذه المسألة ضرورية لترسيخ مبدأ الإنتاج هو محرك للتجارة، ذلك لأن تنوع الإنتاج وارتفاع كفاءة الإنتاج يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير و بالتالي زيادة الدخل القومي للدول الأعضاء وتزايد قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات الإنتاجية، وبالتالي ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء ومن ثم تحول الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي إلى اقتصاديات تكاملية وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم ومعدلات التجارة البينية للدول الأعضاء.³

المطلب الرابع: اقتراحات خاصة بتفعيل الحوكمة في مؤسسات دول شمال افريقيا

تعد المؤسسة بصفة عامة الأداة الرئيسية لإحداث التنمية والنمو في أي اقتصاد كان، وعليه من بين الاجراءات التي يمكن ان تساعد دول شمال أفريقيا على التصدي لمختلف الصدمات الخارجية التركيز على إصلاح مؤسساتها، بأن تطبق الحوكمة في بناء مؤسسات قوية في كل دول شمال افريقيا فذلك سينعكس بشكل إيجابي على تعاملاتها مع بعضها البعض ومع العالم الخارجي.

اولا: مفهوم الحوكمة

بالرغم من انتشار مفهوم الحوكمة والسعي الى تطبيقه على المستوى العالمي، الا انه لم يتفق على تعريف موحد له بين المختصين والمهتمين بتطبيقه، وقد يرجع ذلك الى تعداد أبعاد هذا المفهوم وتأثره بالنواحي

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سابق، ص142

² عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 113

³ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سابق، ص 139

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات.¹ وعليه سنحاول تقديم بعض التعريفات ومفاهيم وذلك حسب اهتمامات هؤلاء الكتاب والباحثين والتي سنذكر بعضها كما يلي:

- عرف البنك الدولي الحوكمة بأنها: الطريقة التي تمارس بها السلطة ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية، كما يرى صندوق النقد الدولي أن الحوكمة هي مصطلح ينسحب على جميع العناصر التي تتم عن طريقها حكم الدولة بما فيها من السياسات الاقتصادية والاطر التنظيمية والتشريعية وضعف مناخ الحوكمة في أي بلد يحفز زيادة الفساد وينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي ومصلحة المواطنين.²

- وعرفت الحوكمة على أنها الاجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة (مثلا المساهمين... الخ) لتوفير اشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الادارة.³

- وقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفا آخر لمبادئ حوكمة الشركات بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدول المنظمة، وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين ادارة الشركة ومجلس ادارتها وحملة الاسهم ومجموعة أصحاب المصالح كما توفر الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الاداء.⁴

ثانيا: أهمية تطبيق حوكمة الشركات في دول شمال افريقيا

تكمن أهمية حوكمة الشركات بالنسبة لدول شمال افريقيا في جوانب متعددة من شأنها أن تؤدي الى تفاديها للصدمات الخارجية نذكر أهمها:⁵

- تسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاءة الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وتقليل حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

- إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة الى أن الحوكمة الرشيدة

¹ عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشموي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية، مصر، 2008، ص 27

² سدره أنيسة، حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016، ص 82

³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 9

⁴ مصطفى يوسف كافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 207

⁵ هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، ص https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

- تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وترمي أيضا إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح؛ إذ أن التزام الشركة تطبيق معايير الحوكمة يفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

- تسعى الحوكمة إلى بناء عالقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها ومورديها ودائيتها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

- للحوكمة دور مهم في جذب الاستثمارات سواء الاجنبية منها أم المحلية وتساعد في الحد من هروب رؤوس الاموال وازديد فرص التمويل فضلا على امكانية الحصول على مصادر ارضص مما يزيد من اهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية.¹

- تطبيق الحوكمة من أجل الحد من مخاطر انهيار الشركات حيث يؤدي هذا الاخير الى عواقب اقتصادية جسيمة تؤثر على المجتمع ككل، فالشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة حيث أداها يمكن ان يؤثر في الوظائف والدخول والمدخرات والمعاشات ومستويات المعيشة وغيرها من الامور المرتبطة بحياة الافراد والمؤسسات بالمجتمع، كما تعد حوكمة الشركات من أهم الاصلاحات في الساحة التجارية لتنظيم التنافسية الدولية بين الكيانات العملاقة ومساعدة الشركات المحلية على جذب المزيد من رأس المال لاستثماراتها لمواكبة منافسيهم الاجانب والمحافظة على استمرارية الاعمال خاصة في ظل النجاح الكبير الذي حققته التجارة الدولية في العقود الاخيرة في خفض الحواجز وإزالتها أمام حركة التجارة الدولية دون اغفال أصحاب المصالح الاخرى والمجتمع.²

- تجنب الشركات حالات الفشل الاداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي فضلا عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها في عالم الاعمال على المستوى الدولي أو الاقليمي أو المحلي أو عند العمل في بيئة تنافسية عالية.³

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية، دار صفاء، الاردن، 2011 ص34

² أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2012، ص1-2

³ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية، مرجع سابق، ص34

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية لمنطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال

افريقيا الغير نفطية وسبل مواجهتها

- وحوكمة الشركات الجيدة توفر حوافز مناسبة وسليمة لمجلس الإدارة لتحقيق الاهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهمتها كما تشمل عملية الرقابة الفاعلة، ووجود نظام فاعل لحوكمة الشركات في كل شركة على حدة وفي الاقتصاد ككل يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق مما يؤدي الى مكافحة الفساد وخفض تكلفة رأس المال وجذب مصادر تمويل أكثر استقرارا وتشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة مما يعزز النمو الاقتصادي.¹
- تجنب الحوكمة حدوث الازمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.²

ثالثا: محددات حوكمة الشركات

يوجد عدد من محددات حوكمة الشركات التي تؤثر في انجاح عملية الحوكمة حيث تعود أهمية المحددات الخارجية بالنسبة لدول شمال افريقيا في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن ادارة الشركة، وذلك كما يلي:

1. المحددات الخارجية:

- الحوكمة الخارجية هي مجموعة القواعد والقوانين المحيطة بالشركة ولا تستطيع الشركة أن تدار بشكل جيد أو تزدهر وتجتذب استثمارات اضافية اذا كانت تنقصها الحوكمة الخارجية حيث اجراءات الحوكمة الداخلية لا يمكن أن تصبح فعالة الا اذا عززتها النظم الخارجية للأسواق والمؤسسات، فهذه القوى الخارجية تركز الكفاءة وتحدد معايير الحوكمة وتعاقب المخالفين، وتشجع على تدفق المعلومات.³
- وتتمثل هذه المحددات في:⁴
- المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي تشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل(قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والافلاس).
- كفاءة القطاع المالي(المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الانتاج فضلا.

¹ مصطفى يوسف كافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 207

² سدره أنيسة، حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية، مرجع سابق، ص 92

³ أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 223

⁴ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية، مرجع سابق، ص 46

- كفاءة الاجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الاسواق بكفاءة ومنها (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين المحاسبين، المحامين، الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية).

2. المحددات الداخلية:

الحوكمة الداخلية تعني التدابير التي تطبقها الشركة داخليا لتحديد العلاقات بين حملة الاسهم ومجلس الادارة والمديرين وأصحاب المصلحة وحقوق وأدوار ومسؤوليات كل منهم على التوالي.¹ و تتمثل هذه المحددات في:²

- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة .
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من اجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف .

رابعا: معايير تطبيق حوكمة الشركات

اختلفت معايير تطبيق حوكمة الشركات، وذلك لاختلاف وجهات النظر في مفهومها لهذه المعايير، حيث وضعت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وايضا لجنة بازل للرقابة المصرفية وايضا مؤسسة التمويل الدولية مجموعة معايير لحوكمة الشركات والتي أصبحت تشكل أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل دول على حد سواء، وعليه يمكن لدول شمال افريقيا اختيار مجموعة المعايير التي تناسبها من أجل تطبيق الحوكمة في شركاتها، وتتمثل هذه المعايير في ما يلي:

1. معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمسة معايير في عام 1999 ثم أصدرت تعديلا لها عام 2004، حيث تمثلت هذه المعايير فيما يلي:³

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

¹ أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 223

² مصطفى يوسف كافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 230

³ مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، القاهرة، 2004، متوفر

على الموقع: <https://www.cipe-arabia.org/files/pdf>

- حقوق المساهمين:

والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.

- المعاملة المتساوية للمساهمين

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.

- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة مالياً.

- الإفصاح والشفافية:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات.

- مسؤوليات مجلس الإدارة:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات ان يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

2. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

وضعت لجنة بازل في عام 1999 مجموعة من التعليمات الخاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، حيث تتمثل أهم هذه التعليمات في ما يلي هي:¹

- وضع موثيق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه المؤسسات.
- وضع استراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الافراد فيها.
- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس.

¹ مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، الفترة 15-16 أكتوبر 2008، ص9

- إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة.
- إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.
- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل (كبار المساهمين والإدارة العليا).
- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين او الموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترفيقات أو إدارية.
- ضمان توفير وتدفق المعلومات المناسبة.

3. معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية في عام 2003 معايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل

المؤسسات واهم هذه الأسس هي:¹

- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة.
- إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد الجديد.
- اسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا.
- القيادة الجيدة.

¹ مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص 9

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لانعكاسات أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا الغير نفطية - مصر، تونس، المغرب - وجدنا أن منطقة الأورو هي المتعامل الأول والشريك التجاري الرئيسي لدول شمال افريقيا الغير نفطية قبل وبعد الأزمة، حيث تمثل أهم زبائن مصر من منطقة الأورو قبل وبعد الأزمة في كل من اسبانيا وفرنسا وهولندا رغم انخفاض حصصهم بعد الأزمة، فيما تمثل أهم موردي مصر من منطقة الأورو في كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا قبل وبعد الأزمة مع الانخفاض أيضا في حصصهم بعد الأزمة، كما تمثل أهم زبائن وموردي تونس من منطقة الأورو في فرنسا وإيطاليا وألمانيا.

أما المغرب فبين تحليل بنية الصادرات المغربية حسب الوجهة أنه رغم الأزمة المالية التي مرت بها منطقة الأورو إلا أن صادراته لاتزال مرتبطة بشكل أساسي بها، حيث أنه رغم الانخفاض النسبي لحصة كل من فرنسا وإسبانيا بعد الأزمة لايزال هذان البلدان يمثلان الشريكين الرئيسيين للمغرب.

كما انعكست أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو على صادرات وواردات كل من مصر وتونس والمغرب بالسلب نتيجة ارتباط هذه الدول بعلاقات تجارية قوية مع منطقة الأورو، حيث أدت الاجراءات والسياسات المطبقة في منطقة الأورو الى خفض صادرات كل من مصر وتونس والمغرب ورفع وارداتهم مما اضطر هذه الدول الى سن قوانين من شأنها أن تحد من قيمة هذه الواردات والتي كان لها أثرها السلبي على الوضع الاجتماعي لهذه الدول.

وفي الأخير خلصنا الى مجموعة من الدروس المستفادة لدول شمال افريقيا من هذه الأزمة والتي كان أهمها عدم الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب أو المورد الذي يجعله عرضة للصدمات الخارجية، وقدما على إثر هذه الدروس مجموعة من الاقتراحات التي يمكن لدول شمال افريقيا بتطبيقها أن تتفادى مثل هذه الصدمات في المستقبل، حيث تمثلت هذه الاقتراحات في محاولة تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا و تبني الاستثمار الزراعي في دول شمال افريقيا وتفعيل الحوكمة في شركات دول شمال افريقيا.

المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الازمة المالية المعاصرة، دار جرير، ط2، الاردن، 2009.
2. ابراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2008.
3. أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2012.
4. احمد محمد أحمد ابو طه، الازمات الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2016.
5. اخالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج، عمان، الاردن، 2009.
6. ادل احمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
7. أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1997.
8. إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
9. اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الاقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
10. اشرف احمد العدلي، التجارة الدولية، شركة رؤية، الإسكندرية، مصر، 2006.
11. اعمال مؤتمرات، التنافسية واثرها على الاستثمارات العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر.
12. أكرم مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011.
13. جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدي، التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، مصر، 2012.
14. جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية، ط1، الاردن، 2010.
15. جون بيندر وسامون أشروود، ترجمة خالد غريب علي، الاتحاد الاوروبي مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداي، ط1، القاهرة، مصر، 2015.
16. حسام علي داود وزملاؤه، اقتصاديات التجارة الخارجي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002.
17. حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2004.

المراجع

18. حمد فواز الديلمي، احمد يوسف دودين، ادارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان، ط1، الاردن، 2010.
19. حميد جميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، اكااديمية الدراسات العليا، ط1، ليبيا، 2005.
20. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
21. خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو، دار الفكر العربي، دار الفكر، مصر، 1998.
22. رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2006.
23. رضا عبد السلام، ازمة مالية أم ازمة رأسمالية، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2010.
24. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، ط2، مصر، 2010.
25. رينيه ماسيرا سلفاتوروي روسي، التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، لبنان، 1986. **مرجع سابق بعده غير مكتوب**
26. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
27. سدرة أنيسة، حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016.
28. سمسمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط1، مصر، 2001.
29. سميح مسعود، الازمة المالية العالمية نهاية الليبرالية المتوحشة، ط1، دار الشروق، الاردن، 2010.
30. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، ط1، الاردن.
31. السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية، ط1، مصر، 2011.
32. السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012.
33. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط1، الاردن، 2012.
34. صابر محمد حسن، الازمة المالية العالمية واثرها على السودان، بنك السودان المركزي، السودان، 2010.

35. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي، دار الحامد، الاردن، 2010.
36. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 2009.
37. صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، عالم الكتب، ط1، القاهرة، مصر، 2003.
38. صلاح الدين حسن السيسي، الاسواق المالية الازمات المالية، دار الفكر العربي، مصر، 2008.
39. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009.
40. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005.
41. طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2010.
42. عادل يوسف عوض وآخرون، الاقتصاد الزراعي، مؤسسة رؤية، ط1، مصر، 2011.
43. عبد الحميد الغزالي، الازمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي، سلسلة الحوارات العربية، دار ورد الاردنية، ط1، الاردن، 2011.
44. عبد الرحمن تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
45. عبد الرحمن يسري احمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
46. عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الاوروبية - الحكومة المركزية للاتحاد الاوروبي-، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007.
47. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
48. عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء، ط1، عمان، 2014.
49. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقتصادية حتى الكونز، الدار الجامعية، مصر، 2005.
50. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
51. عدنان السيد حسين، قضايا دولية الازمة العالمية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، لبنان، 2010.

المراجع

52. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي، عمان، 1999.
53. عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية، مصر، 2008.
54. علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية، دار صفاء، الاردن، 2011 .
55. علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، ط1، القاهرة، مصر، 2010.
56. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الحامد، الأردن، 2007.
57. علي عبد الفتاح أبو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة احداثها اسبابها تداعياتها، دار وائل، الاردن، 2011.
58. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
59. عماد صالح سلام، ادارة الازمات في بورصات الاوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، دون دار نشر، ابو ضبي، 2002.
60. عماد يونس، وحدة النقد تاريخ أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2005.
61. عمر يوسف عبد الله عبابنة، الازمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2011.
62. عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي واثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، مصر، 2011.
63. فاطمة الزهراء حجازي، النظام النقدي الدولي المنافسة اورو دولار، دار اليازوري، الاردن، 2013.
64. فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورو متوسطة رهانات حصيلة وأفاق، دار زهران، ط1، الاردن، 2013.
65. فريد النجار، العملة الاوروبية الموحدة الحقائق الاثار التجارية و المصرفية التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004.
66. فليح حسن الخلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
67. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2007.
68. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2006.
69. كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات ادارة الازمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، 2011.

70. كمال طلحة المتولي سلامة، محمد ابراهيم خيرى الوكيل، الازمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي والقومي والحلول الاسلامية لها، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2010.
71. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
72. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية ، مصر، 1997.
73. محسن الخضيرى، اليورو - الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة - ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
74. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2011.
75. محمد ابو حمور، الازمة الاقتصادية وتداعياتها على الوطن العربي، سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، الاردن، 2012.
76. محمد السانوسى محمد شحاته، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامى واتفاقيات الجات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
77. محمد رشدي ابراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية واثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، مصر، 2009.
78. محمد سعيد محمد الرملاوي، الازمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الاسلامية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2011.
79. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1999.
80. محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان ، الاردن، 2007.
81. محمد عبد الحميد عطية، الازمة المالية العالمية واثرها على اسواق المال، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.
82. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، بدون دار نشر، مصر، 2000.
83. محمد عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
84. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، دار اثناء، ط1، الاردن، 2009.
85. محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية الدولية، دار وائل، ط1، 2013.
86. محمد محمود المكاوي، الازمات الاقتصادية العالمية المفهوم النظريات التي تفسر الازمات دراسة تشخيصية لأسباب الازمات، دار الفكر والقانون، 2012.

87. محمد مصطفى كمال، فؤاد نهما، صنع القرارات في الاتحاد الاوروبي و العلاقات العربية -الاوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، 2001.
88. محمد نجيب حمادي الجوعاني، ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان، 2005.
89. محمدي فوزي أبو السعود ،مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، 2004.
90. محي محمد مسعد، الاستثمار والازمة المالية العالمية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010، ص 104
91. مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الاوروبي كظاهرة اقليمية متميزة، مؤسسة الاكاديميون، ط1، عمان ،الاردن، 2012.
92. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
93. مصطفى العوامسي وآخرون، الازمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الاوسط، دار جليس الزمان، الاردن، 2008.
94. مصطفى يوسف كافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2013.
95. المنظمة العربية للتنمية الادارية، التنافسية واثرها على الاستثمارات العربية، مصر، 2011.
96. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، ط1، مصر، 2008.
97. ميشيل ب.توداروا، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006
98. نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين ،تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب العربي، الامارات العربية، 2014.
99. نداء محمد لصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008.
100. هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2010.
101. هيثم يوسف عويضة، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية، دار وائل، ط1، الاردن، 2015.
102. يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2002.
103. يوسف ابو فارة، الازمات المالية الاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008 ، دار وائل، الاردن، 2015.

104. يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2012.
105. يوسف خليفة اليوسف، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط1، الاردن، 2009.
106. يوسف عبد الله القصير، الازمة المالية بين الماضي والحاضر دراسة تاريخية، المجلس الوطني للإعلام، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
- ب- أطروحات الدكتوراه
1. أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية افاق ما بعد 2017، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، 2016-2017.
2. عائشة بوثلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي العربي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2016-2017.
3. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والازمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012-2013.
- ج.المجلات والدراسات
1. ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+ الرابع، 2011.
2. أحمد طلفاح، الجدارة الائتمانية السيادية: المبادئ الاساسية الفوائد و الوظائف المؤسسات المؤشرات المجالات، المعهد العربي للتخطيط، أفريل 2005.
3. ادارة الدراسات والبحوث التابعة لاتحاد المصارف العربية، نشوء وتطور أزمة الديون الأوروبية، جريدة المستقبل، العدد 4379، الأحد 24 جوان 2012.
4. اوغوستو لوبيز كارلوس، الجماعة الاوروبية في الطريق الى التكامل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 24، الرقم 3، سبتمبر 1987.
5. تيريز منصور، أزمة الديون اليونانية حل مؤقت لكن ماذا بعد، اقتصاد المال، العدد 362-363، أفريل 2015.

6. جمال الدين زروق، التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2011.
7. رضا مقدم، الطريق الى التكامل في اوربا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2014.
8. ربا خوري، ضرورة الاتفاق... واتفاق الضرورة.. أزمة اليورو بين اليونان والاتحاد الأوروبي، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، سورية، 2015/08/30.
9. صندوق النقد الدولي، ايرلندا والاتحاد الاوروبي عزيمة مشتركة ومصير واحد، كلمة السيدة كريستين لاغارد مدير صندوق النقد الدولي في قلعة دبلن كاسل، دبلن، 2013/03/08.
10. صندوق النقد الدولي، لمحة عن صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، مارس 2015.
11. عزيزة سمينة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 9، 2011.
12. علي الصباغ، مداخلة علي المولاني: تكوين اتحاد مالي لضمان الاستقرار وإطار قانوني أهم دروس التجربة الأوروبية في ندوة عن أزمة الديون السيادية بمنطقة الأور، صحيفة الأيام الاقتصادي، العدد 8530، 2012. /08/17.
13. عمر سعد الله، اتفاقية الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبي والقانون الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016.
14. ماجدة مدوخ، النظام النقدي الاوروبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، 2008.
15. محمد ابراهيم السقا، دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد الخامس، الإمارات العربية المتحدة، ماي 2010.
16. محمد ابو حمور، الازمة الاقتصادية وتداعياتها على الوطن العربي، سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، الاردن، 2012.
17. محمد زيدان، محمد يعقوبي، تأثير الازمة الاقتصادية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الرابع، 2013.
18. مصطفى صالح، وزراء مالية منطقة اليورو يوافقون على خطة إنقاذ اليونان، رويترز، بروكسل/اثينا، 2015/08/14.
19. مصطفى عبد النبي، الازمة المالية العالمية الراهنة الاسباب والاثار والدروس المستفادة، مجلة المصري، العدد الخمسون، الادارة العامة بنك السودان المركزي، ديسمبر 2008.

20. مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية بالتركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 24، 2010.
21. معهد الدراسات المصرفية، التصنيفات الائتمانية: اضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، العدد الرابع، الكويت، نوفمبر 2010.
22. المنظمة العربية للتنمية الادارية، التنافسية واثرها على الاستثمارات العربية، مصر، 2011.
23. وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الدراسات، تقرير حول الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية، غزة، فلسطين، جويلية 2015.
24. وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات و التوقعات المالية، نقط حول العلاقات المغربية الاسبانية، افريل 2015.
25. وزارة التجارة والصناعة المصرية، قطاع الاتفاقات التجارية، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية الشعبية، مصر، دون تاريخ.
26. وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، وحدة المشاركة الأوروبية، المشاركة المصرية الأوروبية، دون تاريخ، مصر.

د- الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1. بوعشة مبارك، الازمة المالية - الجذور الاسباب والافاق - ، ملتقى دولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
2. كمال رزيق، حسن توفيق، الجوانب النظرية لازمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال (التحديات - الفرص - الافاق)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، يومي 10-11 نوفمبر 2009. (مس)
3. لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى دولي، جامعة فرحات عباس سطيف، ايام 20-21 أكتوبر 2009.
4. مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، الفترة 15-16 أكتوبر 2008.
5. وقائع المؤتمر الدولي الثاني لجامعة الاميرة سمية للتكنولوجيا حول الازمة المالية العالمية دروس الامس وتحديات المستقبل، الازمة المالية العالمية السياسات والطروحات، الاردن، 2011.

هـ. التقارير

1. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الفصل الثالث حول قطاع الزراعة والمياه.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الفصل العاشر حول الامن الغذائي في الدول العربية،
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الثالث حول قطاع الزراعة والمياه.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الاول التطورات الاقتصادية الدولية، 2011.
5. التقرير السنوي الواحد وخمسون، مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، ليبيا، 2007.
6. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، ميزان المدفوعات لعام 2011-2012، ليبيا، 2012.
7. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، ميزان المدفوعات لعام 2013، ليبيا، 2013.
8. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، ميزان المدفوعات لعام 2014، ليبيا، 2014.
9. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والاوروبية، تقرير اقتصادي اصدار سنوي العدد 19 لعام 2011، مركز البحوث والدراسات، جانفي 2012.
10. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والاوروبية، تقرير اقتصادي اصدار سنوي العدد 19 لعام 2011، مركز البحوث والدراسات، جانفي 2012.

ي. المواقع الالكترونية

1. Adele Bergin and others, The Irish Fiscal Crisis, National Institute Economic Review,
2. 2) Commission européenne, Qu'est-ce que la zone euro?, https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/euro-area/what-euro-area_fr
3. <http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/countries/libya>
4. Michael Heise , Ireland's Lessons for Greece, Project Syndicate, 23/04/2015, Available on site: <https://www.project-syndicate.org/commentary/fiscal-consolidation-for-greece-recession-by-michael-heise-2015-04?barrier=accessreg>, Viewed on 08/ 07/2016.
5. SAGE Publications, No.217, July 2011, available online at <http://dx.doi.org/10.1177/0027950111420920>

6. إبراهيم خالد، الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة، صحيفة الوسط،

العدد 1759، الأحد 01 جويلية 2007، ص 1 شوهد يوم: 2014/02/03 متوفر على الموقع:

<http://www.alwasatnews.com/news/239796.html>

7. أحمد بوخريص، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017/10/17، متوفر على الموقع: <https://democraticac.de/?p=50120> شوهد 2017/08/5.
8. أحمد علو، الاتحاد الأوروبي قوة الاقتصاد لا ترجمها السياسة، مجلة الجيش، العدد 313، جويلية 2011، شوهد على الموقع: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/conten> بتاريخ: 11.05.2016.
9. الأزمة الاقتصادية والفساد يكبدان إيطاليا خسائر فادحة، موقع العين الإخبارية، الخميس 2016.3.17، أبوظبي متوفر على الموقع: <https://al-ain.com/article/94911> شوهد يوم 2016/07/10.
10. تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي صحيفة وقائع، مارس 2016، ص4 على الموقع: <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm> شوهد يوم 2017/03/23
11. تحليل إخباري، اصلاح الحوكمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي يواجه مأزقا، وكالة انباء شينخوا، 2010/09/16، متوفر على الموقع: <http://arabic.people.com.cn/31659/7142168.html> شوهد يوم: 2016/08/20.
12. خالد مدبولي، أزمة إيرلندا.. ونفق أوروبا المظلم، جريدة الشروق الإلكترونية، مصر، الاثنين 29 نوفمبر 2010، متوفر على الموقع: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx> شوهد بتاريخ: 2014/02/04
13. الديون السيادية، موسوعة الجزيرة، 2011/04/08 متوفر على الموقع: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy>، شوهد بتاريخ: 2016/08/20.
14. صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري اصلاحا شاملا لنظام الاقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الاعضاء على تجاوز الازمة، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 24 مارس 2009، ص 3 متوفر على الموقع: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2009/NEW032409A.htm> شوهد يوم: 2017/03/23
15. صندوق النقد الدولي، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي، صحيفة وقائع، مارس 2016، ص6 على الموقع: <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm> شوهد يوم 2017/03/23.

16. صندوق النقد الدولي، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي، صحيفة وقائع، مارس 2016، ص2 على الموقع: <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm> شوهد يوم 2017/03/23.
17. عادل خليفة، أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها، جريدة الاخبار، العدد1628، الاثنين 6 فيفري 2012، متوفر على الموقع: <http://al-akhbar.com/node/34469>، شوهد يوم: 2016/05/12.
18. عباس الجرن، ايرلندا بين مطرقة الأزمة الاقتصادية وسندان المعونة الأوروبية، موقع الجريدة، 2010/11/24، متوفر على الموقع: <http://www.aljarida.com/ext/articles/print/1461919355820048200>، شوهد يوم 2014 /02/04.
19. عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية.. جذورها وتداعياتها، مركز الدراسات بالجزيرة، الاثنين 11 جوان 2012، ص2 متوفر على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012611135511179908.html> شوهد يوم: 2014/05/13.
20. صندوق النقد العربي، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية، ديسمبر 2008، ص13 متوفر على الموقع: <http://www.amf.org.ae> شوهد يوم 2015/05/12
21. عبد الله المصري، الخريطة السياسية الأوروبية بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة اضاءات، 17/04/2016، متوفر على الموقع: <https://www.ida2at.com/the-european-political-map-after-the-global-financial-crisis> شوهد يوم: 2016/07/23
22. عمار طيبي، الديون السيادية، برنامج ببساطة، قناة الجزيرة، تاريخ البث: 2016/08/13.
23. كيف تحولت ايرلندا من شبح الإفلاس إلى أنشط اقتصاد في منطقة اليورو؟، موقع أرقام، -2015، 04-28، شوهد على الموقع:
- <http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/376605>، شوهد يوم 2016/07/08.
24. ماذا تعرف عن محكمة العدل الأوروبية؟ الجزيرة. نت، 2017/3/18 متوفر على الموقع: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures> شوهد يوم 2017/04/02
25. المجلس التصديري للحاصلات الزراعية المصرية، ملخص اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية، متوفر على الموقع: <http://www.aegypt.com> شوهد يوم: 2016/05/21

26. محمد إبراهيم السقا، تصنيف الديون السيادية لدول العالم، الفا بيتا، 2010/10/30، متوفر على الموقع: <http://alphabeta.argaam.com/article/detail/22555> شوهد يوم: 2016/07/05.
27. محمد إبراهيم السقا، ما هي الديون السيادية، الفا بيتا، 2010/05/13 متوفر على الموقع: <http://alphabeta.argaam.com/article/detail/14786> شوهد بتاريخ: 2016/08/20.
28. محمد العمران، ازمة الديون السيادية، بتاريخ 2010/06/23، الفا بيتا، متوفر على الموقع: <http://alphabeta.argaam.com/article/detail/17356/> شوهد بتاريخ: 2016/08/20.
29. محمد الملكاوي، تراجع سعر صرف اليورو أمام الدولار، جريدة الراية، 18 مارس 2015، متوفر على الموقع: <http://www.alraiah.net/index.php/political-analysis/it> شوهد يوم: 2016/08/18
30. محمود ياسين، الاستثمار الزراعي، الموسوعة العربية، المجلد الثاني، ص 91 متوفر على الموقع <http://www.arab-ency.com/index.php?module> شوهد يوم 2017/02/19
31. مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، القاهرة، 2004، متوفر على الموقع: <https://www.cipe-arabia.org/files/pdf>
32. نطقة اليورو تقرض إسبانيا 100 مليار يورو لدعم خطة الإنقاذ الاثنى 11 يونيو 2012، جريدة الاتحاد الاقتصادي، الامارات، متوفر على الموقع: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=56790&y=2014/02/05> شوهد يوم: 2014/02/05.
33. موسى مهدي، "التيسير الكمي" أحدث الكبسولات لإنقاذ أوروبا من الإفلاس، 12 مارس 2015، مجلة العربي الجديد، متوفر على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/amp//economy/2015/3/12> شوهد يوم: 2016/08/15.
34. ناهد سيد، معايير التصنيف الائتماني للدول والمؤسسات والأفراد، مفاهيم اقتصادية وتجارية، موقع السياسي كوم، الثلاثاء 14 جانفي 2014، متوفر على الموقع: <http://www.elsyasi.com/articles/2611> شوهد يوم: 2016/03/03.
35. نبيل دريوش، الأسباب الخمسة للأزمة الاقتصادية في إسبانيا، جريدة المساء، المغرب، 2008/10/05، متوفر على الموقع: <http://www.maghress.com/almassae/14686> شوهد يوم: 2014/02/05.
36. هالة حلمي السعيد، اليونان وازمة الديون السيادية، جريدة الاهرام اليومي، العدد 46977، مصر، 20 جويلية 2015 متوفر على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/News/121606/4/415323> شوهد يوم: 2016/06/03

37. هدى عيسى الغول، الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عُجاف، مركز ليبيا المستقبل للإعلام والثقافة، 2017/01/13 متوفر على الموقع: <http://www.libya-al-mostakbal.org> :شاهد يوم: 2017/03/20
38. هيئة السوق المالية ، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، ص4 https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf
39. وفاء بنت فهد، ماهي أسباب أزمة اليونان ومن المستفيد؟، صحيفة مال الاقتصادية، 1 جويلية 2015، متوفر على الموقع: <https://www.maaal.com/archives/20170108/62404>: شاهد يوم: 2016/05/12
40. وليد ابو سليمان، ما هي الديون السيادية؟، العربي الجديد، الاثنين 2015/01/05، متوفر على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/supplements> :شاهد بتاريخ: 2016/08/20.

2. المراجع باللغة الاجنبية

1. André Hartereau, Réussir le passage à l'euro, Hérissé, Evreux, France, 1998.
2. Dick Leonard, **Guide to the Uide to the European union**, Pine Street, 9th edition, London, 2005.
3. Banque centrale européenne, **la politique monétaire de BCE**, 2004.
4. Gualino, **l'essentiel de la gouvernance économique et monétaire de la zone euro**, lextenso, paris, 2013.
5. European Financial Stability Facility Société Anonyme Financial Statements, **Management Report and Auditor's Report**, Luxembourg, 31 December 2017.
6. Rebecca M. Nelson And others, **Greece's Debt Crisis: Overview**, Policy Responses, and Implications, Congressional Research Service, 18 August, 2011.
7. Silvia Ardagna and Francesco Caselli ,**The Political Economy of the Greek Debt Crisis: A Tale of Two Bailouts** ,Special Paper No. 25, Centre for Economic Performance Special Paper , March 2012, London.2012.
8. Meryem Filiz BaŞturk ,**The Responses of Greece and Ireland to the Crisis**, journal of Management Science, Volume 13, Issue 26,Turc , 2015.
9. Amir N. R. Armanious, **The Sovereign Debt Crisis in EU and MENA: Mechanisms and Challenges**, Cairo University , Cairo,2011.
10. George Alogoskoufis , **Greece's Sovereign Debt Crisis: Retrospect and Prospect, Hellenic Observatory Papers on Greece and Southeast Europe**, European instute, Greece Paper No.54, January 2012.
11. Uri Dadush and others, **Paradigm Lost The Euro In Crisis**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010

12. Sébastien Richard, **Crisis exit strategy for Ireland: the Results and the Challenges?**, Fondation Robert Schuman, European Issues N°329, 20/10/2014.
13. Meryem Filiz Baştürk, **The Responses of Greece and Ireland to the Crisis**, journal of Management Science, Volume 13, Issue 26, Turc, 2015.
14. Paulo T. Pereira, Laura Wemans, **Portugal and the Global Financial Crisis –short-sighted politics**, deteriorating public finances and the bailout imperative, working papers issn N° 0874-4548, School of Economics and Management Technical University of Lisbon, July 2012.
15. Pedro Lourtie, **Understanding Portugal in the Context of the Euro Crisis**, Paper prepared for Resolving the European Debt Crisis, a conference hosted by the Peterson Institute for International Economics and Bruegel, Chantilly, France, 13-14 September 2011.
16. Shaan Gurnani, **The Financial Crisis in Portugal: Austerity in Perspective**, The Libraries Student Research Prize, Paper 9, Lehigh University, 2016.
17. Sérgio Lagoa and others, **Report on the Financial Regulations of Portugal**, number 9, Fessud, Dinâmia'CET, Essex- University of Lisbon Institute, Portugal, 2013.
18. Rosario Monter, **Some Lessons Learned from the Spanish Financial Crisis**, University of the Balearic Islands, Faculty of Business Economics, Spain, 2012.
19. Eloisa Ortega and Juan Penalosa, **The Spanish Economic Crisis: Key Factors and Growth Challenges in The Euro Area**, Bank of Spain Casual, Document No1201, Spain, 2012.
20. Francisco Carballo-Cruz, **Causes and Consequences of the Spanish Economic Crisis: Why the Recovery is Taken so Long?, Nipe and School of Economics and Business, University of Minho**, Portugal, September 2011.
21. Miguel Otero-Iglesias and others, The Spanish financial crisis: Lessons for the European Banking Union, Instituto Elcano, Report 20, Madrid, Spain, March 2016.
22. Pablo Martín-Aceña, **The savings banks crisis in Spain: When and how?, World Savings and Retail Banking Institute – aisbl, Bruxelles**, March 2013.
23. David M. Henningsen, The Origins of the Italian Sovereign Debt Crisis Senior These, Claremont McKenna College, 23/04/2012.
24. Zied Akrouf, Crise de la dette souveraine en Europe, article professionnel, Assurances et gestion des risques, vol. 80(1), avril 2012.
25. Sandrine Boyadjian, **La dette publique italienne**, Direction des Études Économiques, N° 128, Paris, 8 juillet 2009.

26. Elisa Cencig, **Italy's economy in the euro zone crisis and Monti's reform agenda**, Research Division EU, Berlin, 2012.
27. Samuelson Norothaus, **économie économique**, 18^e édition ,paris, 2005.
28. Jean-louis mucchielli thierry mayer, **économie internationale** ,Daloz, France, 2005.
29. Panagiotis Liargovas, Eu trade policies towards neighboring countries, International Center for Black Sea Studies, University of Peloponnese, January 2013.
30. awad Kardoudi, le commerce international cas du maroc, Al madariss, Maroc, 2008.

الملاحق

الملحق رقم (1): صادرات الجزائر نحو دول العالم (2016-2005)

Liste des marchés importateurs pour un produit exporté par l'Algérie

Produit : Total Tous produits confondus

Sources : Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE

Unité : milliers Dollar Américain

Importateurs	Valeur exportée en 2005	Valeur exportée en 2006	Valeur exportée en 2007	Valeur exportée en 2008	Valeur exportée en 2009	Valeur exportée en 2010	Valeur exportée en 2011	Valeur exportée en 2012	Valeur exportée en 2013	Valeur exportée en 2014	Valeur exportée en 2015	Valeur exportée en 2016
Monde	4600173 5	5461272 2	6016316 0	7929759 2	4519392 0	5705097 4	7343630 6	7186574 9	6599813 8	6038768 9	3479595 1	2999210 1
Italie	7531540	9314361	7967152	1229391 6	5701581	8779265	1044084 7	1151255 5	9016807 8	8189921	5263625	5208346
Espagne	5047957	5982906	5338352	9093340	5402419	5908645	7186051	7809365	1034432 8	9253437	6164468	3879164
Etats-Unis d'Amérique	1059761 8	1485677 3	1809063 6	1895245 9	1036520 1	1382731 6	1512734 2	1077821 4	5340529	4779499	2210645	3866104
France	4595319	4569914	4099711	6370446	4424345	3776057	6533567	6124176	6786095	6455945	4578427	3424139
Brésil	2922292	1892290	1824265	2638540	1465881	2415434	3233931	3395476	2661287	2680817	1481833	1616165
Pays-Bas	3023314	2844658	4527685	6111157	3265210	4163527	4916228	5256734	4823530	4730782	1970204	1470837
Turquie	1725234	1864364	2043206	2919721	2002348	2703622	2524922	2624563	2660820	2652467	1806689	1344187
Canada	2262619	3579050	4666180	5423609	2438900	2970834	4458571	5082068	3054634	1330210	643685	1300743
Royaume-Uni	691288	1623795	1576789	2241412	1141756	1290000	2855041	3668058	7202280	5072669	2429917	1061293
Belgique	1560378	1998303	1202791	2059262	1135910	1919955	2119179	1922622	2048929	1754376	999490	987319
Portugal	1670179	1614567	947959	2045085	960327	1014609	1848519	1710968	1603741	1760513	911949	848679
Tunisie	99808	106243	85700	859068	450997	536252	650330	1018687	1649047	1574586	846023	603483
Singapour	243	16108	205887	1	11072	63836	39520	101112	73	259325	296599	511482
Maroc	303940	387797	612832	712738	392244	713201	922068	993264	1051846	1131066	629897	499056
Inde	136809	651107	1550498	1166180	506947	1565149	2236778	1067142	816233	682754	260067	479791
Chine	273189	13842	1106294	503332	874397	1173443	2173826	2596663	2181280	1729321	557122	333398
Indonésie	49361	201580	180395	202	164299	84746	449946	148258	346082	381107	272150	327411
Egypte	557022	451411	429443	606899	472771	427042	650919	764869	644199	456479	495996	286545
Corée,	452531	628651	800495	1498244	1459780	1157525	256959	357940	563197	1074520	780690	234525
Cuba	149099	217479	259352	224983	182238	195053	303339	327638	234193	206946	154634	217862
Australie	32409	11	90349	95955	48622	27192	23	32856	75806	1564	2186	175840
Japon	5622	55395	257531	856718	220874	125952	235680	854486	1038756	1267598	595564	163749
Grèce	104356	188982	181882	312083	214122	270676	295319	360224	396082	232410	171170	161449
Thaïlande	151700	181398	40737	347783	145981	75	0	233618	149397	341289	40290	150428
Malaisie	968	2087	2131	675	2740	140	96	115	73336	126006	24296	102366
Suisse	232919	90696	11338	109602	138405	116616	324336	8790	891	45149	6829	92109
Allemagne	1255036	396269	244267	316515	334240	383904	498131	238173	21053	414782	71396	63438
Malte	8101	19445	50988	54814	147813	152034	26087	31781	285650	188040	272483	56348
Jordanie	3180	3726	8641	7796	2815	24696	9311	5683	8174	6026	30563	55650
Taipei Chinois	0	66402	54525	100761	102412	21673	52	34803	45	169047	168038	52819
Mexique	79828	47271	77139	180298	10915	21609	18400	24606	44005	18209	9664	49519
Bahamas	0	194507	365251	0	162177	0	32095	0	10192	18351	22625	44529
Argentine	96	15728	95209	131	5	58	61	0	0	0	0	44147
Mauritanie	149	1392	51801	2555	2015	1065	660	54346	29200	247896	57055	38522
Libye, Etat de	13851	19343	10215	51793	12242	30741	11377	6549	22443	36427	22515	31053
Emirats arabes unis	2034	91584	3035	89790	46077	71889	10654	7765	41868	6361	5914	20029
Soudan du Sud	0	0	0	0	0	0	0	0	0	11890	32	19868
Liban	12033	10481	4918	17419	4244	28338	12612	36026	52606	58862	15485	17862
Pologne	86	834	11	646	162452	3620	42726	53510	35804	43135	26668	16250
République dominicaine	4866	2898	25085	7248	20577	6447	0	0	0	0	0	9565
Irlande	4	38937	2	239	33110	536	150075	766881	175457	311241	81326	8826
Russie,	1557	2205	3574	3224	209	815	2170	3137	4899	7357	8724	8069
Albanie	134	538	2116	1149	0	1874	82	6914	18693	12904	10653	8052
Nigéria	16224	1272	4544	106438	1121	10177	10785	734	1385	685	443	8021
Côte d'Ivoire	1	79	228	963	357	89	130	452	297	33116	22728	8020
Sénégal	1373	3859	693	3417	1496	699	830	864	1578	1013	8395	7742
Arabie saoudite	1506	4943	15675	43079	19105	8909	20799	15240	12102	5997	6809	7605
Angola	0	24	31	0	1285	833	1056	792	438	841	939	6933
Tanzanie,	0	140	171	141	72	3428	0	0	146	0	4656	6303
Uruguay	0	9775	985	2904	77	2172	5669	2720	1261	1108	3275	5795
arabe syrienne	44626	20725	8727	28932	10972	74337	43161	28171	34877	25010	12674	5466
Norvège	213	14167	4720	74407	38	136	59893	12374	18	27312	32741	4809
Croatie	3568	834	1174	329	1185	2572	6841	7230	10421	3699	4020	3738
Kenya	51	0	91	2164	0	1161	7	16	1845	1	2608	3393
Ukraine	281	153	5	4953	6165	4519	17726	16457	15113	15292	16180	3284

Chypre	3	9586	15239	10324	913	41390	749	877	1153	15369	20131	3266
Suède	14836	23379	36589	197903	104320	119782	105479	12188	150	29632	4626	3058
Ghana	33	339	3739	44290	2644	4343	19053	17082	12414	13076	1889	2479
Bulgarie	76	666	18	760	1124	8361	32348	5	1853	128	6514	2406
(تابع)												
Guinée	155	1609	4459	8849	9970	12588	12280	15458	17571	8269	2727	2324
Saint-Kitts-et-Nevis	0	0	0	0	0	0	621161	0	77	2688	2974	2208
Qatar	5	3468	5202	865	1627	544	1727	2489	4683	542	1676	1751
Bénin	996	2764	686	153	273	43	106	144	2000	1417	1115	1317
Togo	0	14	20	4	37	0	0	8	110	27	9361	1232
Mali	156	349	625	648	2658	278	1022	581	704	20567	814	999
Slovénie	32072	0	14879	124991	71586	71947	90345	106925	6888	32046	30717	998
Bangladesh	138550	831	0	3653	1531	0	0	39	37	112	601	870
Danemark	19916	34	448	12087	15	49638	135789	190588	4297	3718	39939	860
Géorgie	0	0	0	0	0	394	0	0	0	0	552	668
Sierra Leone	0	226	1657	2746	2551	2519	2429	3663	3855	1413	500	582
Viet Nam	0	2	0	0	9	118	30	115	117	856	204	567
Hong Kong, Chine	0	179	1601	34	31298	37	421	44090	1673	643	14876	430
Cameroun	87	1019	568	4027	348	1249	1073	676	367	374	451	407
Autriche	21	0	1	309	259	30	0	882	31778	8	126	378
Iraq	32	76	42	0	66	4285	41576	78324	39268	31085	3373	360
Gambie	0	337	1517	1082	1230	1201	1021	1218	1060	351	287	359
Niger	193	696	651545	147263	62316	13553	13355	13950	12244	11882	2492	311
Afrique du Sud	24342	92	29	38350	182	678	1970	2049	1413	1771	314	291
Cabo Verde	587	486	250	340	192	1060	92	600	679	12	26	289
Koweït	132	2793	2239	782	4557	205	572	3426	7694	20736	1250	221
Libéria	0	162	1393	3191	1414	2118	77175	2577	2874	34856	21663	187
Azerbaïdjan	0	0	0	0	0	0	0	0	0	77	0	147
Bahreïn	0	12	0	48	35	124	291	48	61	26	5	128
Guinée équatoriale	0	0	142	0	0	304	527	24	1704	120	44	104
Guatemala	0	0	0	0	0	0	0	73	76	141	4575	81
Nouvelle-Zélande	902	0	0	0	0	75	0	0	11	0	20	77
Zones non définies ailleurs	7187	0	58366	24	0	255	13	0	0	196	7711	68
Pakistan	2794	2046	216	7528	15	4062	364	880	392	303	210	68
Roumanie	0	227	0	17	73911	55321	2431	519	325	356	5990	63
Congo	0	25	29	0	324	1	80	144	2038	73	102	52
Barbade	963	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	48
Lituanie	0	0	0	0	0	70	0	0	622	0	16	48
Philippines	3316	6175	3887	16581	19340	5037	3212	13	0	28	2410	38
Cambodge	0	0	0	182	0	0	0	64	37	99	45	37
Guyana	0	0	718	0	0	0	0	0	0	0	0	31
Panama	60	181	113	476	428	319	38315	213991	0	22	16124	28
Oman	0	468	750	1207	684	696	793	507	264	22	25	26
Burkina Faso	109	75	69	140	35	7	56	111	182	43	172	21
Maurice	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	18	19
Tadjikistan	7450	0	55770	93197	19	179	383	98420	113942	41	49	17
Tchad	0	28	56	5	29	28	10	51	104	190	195	16
Sri Lanka	288	0	409	0	0	6159	0	0	60	110	0	8
tchèque	1036	18	647	56	104	5	179	100	159	299	27	7
Gabon	157	169	14	80	248	48	73	2	1406	21	4	5
Seychelles	0	0	0	0	16	7	25	93	183	0	45	5
Trinité-et-Tobago	0	0	0	0	0	0	0	0	1	50	52	4
Iran,	0	0	228	26001	0	0	2895	2	140	7	3	3
Antigua-et-Barbuda	0	0	0	0	2	0	9	0	0	0	27	1
Estonie	374	46	0	0	10017	0	0	0	0	0	0	1
Finlande	34166	59101	0	0	0	0	0	0	75440	67227	0	1
Maldives	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
Congo,	0	0	1325	560	351	0	80	21	94	0	0	0
Djibouti	42	0	0	0	14	1423	57	283	114	10	0	0
Haïti	12	0	11	16	31	2	71	4	2	0	0	0
Corée,	352	22576	0	720	46	0	0	0	0	0	0	0
Lao,	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0
Europe Autre non définie ailleurs	321	63902	1	370	130	4	423	0	0	0	0	0
Afrique non définie ailleurs	0	16	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Îles Marshall	0	0	54837	0	0	17	40484	0	0	0	71568	0
Guinée-Bissau	0	0	15	0	0	0	0	8	0	0	0	0
Somalie	0	98	0	64	0	0	0	0	0	0	0	0

Ouzbékistan	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Serbie-et-Monténégro	1093	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Afghanistan	1	65	19	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Arménie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Bhoutan	0	0	1502	0	0	0	0	0	0	0	0	0
(تابع)												
Bolivia, Etat Plurinational de	0	0	0	0	0	9	0	0	268	0	0	0
Bosnie-Herzégovine	956	1402	0	0	62	0	0	0	0	0	0	0
Botswana	607	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Belize	0	0	0	0	0	0	55	0	0	54	0	0
Brunéi Darussalam	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Myanmar	0	2	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
Burundi	0	29	75	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Bélarus	0	0	0	0	0	0	0	94	0	23789	0	0
République centrafricaine	0	0	0	0	14	1	0	0	0	0	0	0
Chili	0	0	0	0	23	35	8	0	63	291	3124	0
Colombie	0	259	661	0	2	0	32159	60	27	43845	0	0
Comores	0	0	0	0	73	0	0	0	0	75	0	0
Costa Rica	0	0	0	0	0	0	0	37	2	0	0	0
Dominique	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Equateur	14592	28139	0	0	9384	15	0	107748	0	0	0	0
Le Salvador	0	0	0	0	0	4	0	0	0	0	0	0
Ethiopie	0	0	30	0	238	12	0	0	0	6	0	0
Palestine, Etat de	0	0	0	0	0	134	0	0	0	0	0	0
Grenade	0	0	0	0	0	0	137	0	0	0	0	0
Honduras	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0
Hongrie	15	0	0	80	0	0	0	0	1	0	61	0
Islande	25443	38102	82126	792	100416	482441	1359745	641026	48	0	13	0
Jamaïque	0	0	0	0	52	0	0	0	0	0	0	0
Kazakhstan	0	25	45	0	17	27	4	6	0	0	42	0
Kirghizistan	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Lésotho	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Lettonie	0	0	2	0	0	0	130	0	0	0	0	0
Luxembourg	5	2	1	0	2	0	0	0	96	33	1	0
Madagascar	0	15	116	68	36	531	25	7	5	155	2	0
Malawi	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
Mongolie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moldavie, République de	0	0	0	4	0	0	0	0	0	24789	0	0
Mozambique	0	0	0	0	0	1214	1644	18	8	10	8	0
Népal	0	49	0	0	0	0	0	122	381	18463	0	0
Nicaragua	12998	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Paraguay	0	0	0	0	0	0	0	180361	0	0	0	0
Pérou	990	4	0	12	0	0	0	0	0	0	0	0
Saint-Vincent-et-les Grenadines	21699	0	0	0	22	0	0	9	0	16	0	0
Sao Tomé-et-Principe	0	26	374	321	30	105	162	83	56	28	0	0
Serbie	0	531	0	93	0	4	6369	2029	2334	944	999	0
Slovaquie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
Zimbabwe	4047	361	0	0	0	18767	0	1	0	0	0	0
Soudan	0	0	0	0	0	0	0	15023	26093	0	0	0
Soudan (avant 2012)	212	664	60	299	46	52436	16933	0	0	0	0	0
Suriname	0	36428	0	0	8	0	0	0	0	2	0	0
Swaziland	13	0	0	0	3174	8	282	0	0	2	4	0
Ouganda	0	74	177	70	75	0	0	0	0	0	0	0
Macédoine, Ex-République yougoslave de	0	0	0	0	0	0	3343	0	0	0	0	0
Venezuela, République bolivarienne du	638	4	23998	0	0	28	0	0	23468	138750	0	0
Yémen	173	974	215	411	805	205	36	126	0	37	0	0
Zambie	17	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للتجارة ، متوفر على الموقع : <https://www.trademap.org>

الملحق رقم (2): صادرات الجزائر لدول منطقة الاورو (2005-2016)

(الوحدة: ألف دولار)

Importateurs	Valeur exportée en 2005	Valeur exportée en 2006	Valeur exportée en 2007	Valeur exportée en 2008	Valeur exportée en 2009	Valeur exportée en 2010	Valeur exportée en 2011	Valeur exportée en 2012	Valeur exportée en 2013	Valeur exportée en 2014	Valeur exportée en 2015	Valeur exportée en 2016
Italie	7531540	9314361	7967152	12293916	5701581	8779265	10440847	11512555	9016807	8189921	5263625	5208346
Espagne	5047957	5982906	5338352	9093340	5402419	5908645	7186051	7809365	10344328	9253437	6164468	3879164
France	4595319	4569914	4099711	6370446	4424345	3776057	6533567	6124176	6786095	6455945	4578427	3424139
Pays-Bas	3023314	2844658	4527685	6111157	3265210	4163527	4916228	5256734	4823530	4730782	1970204	1470837
Belgique	1560378	1998303	1202791	2059262	1135910	1919955	2119179	1922622	2048929	1754376	999490	987319
Portugal	1670179	1614567	947959	2045085	960327	1014609	1848519	1710968	1603741	1760513	911949	848679
Grèce	104356	188982	181882	312083	214122	270676	295319	360224	396082	232410	171170	161449
Allemagne	1255036	396269	244267	316515	334240	383904	498131	238173	21053	414782	71396	63438
Malte	8101	19445	50988	54814	147813	152034	26087	31781	285650	188040	272483	56348
Irlande	4	38937	2	239	33110	536	150075	766881	175457	311241	81326	8826
Bulgarie	76	666	18	760	1124	8361	32348	5	1853	128	6514	2406
Autriche	21	0	1	309	259	30	0	882	31778	8	126	378
Lituanie	0	0	0	0	0	70	0	0	622	0	16	48
Estonie	374	46	0	0	10017	0	0	0	0	0	0	1
Finlande	34166	59101	0	0	0	0	0	0	75440	67227	0	1
Luxembourg	5	2	1	0	2	0	0	0	96	33	1	0
Slovaquie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
Chypre	3	9586	15239	10324	913	41390	749	877	1153	15369	20131	3266
Slovénie	32072	0	14879	124991	71586	71947	90345	106925	6888	32046	30717	998
zone euro	24862901	27037743	24590927	38793241	21702978	26491006	34137445	35842168	35619502	33406258	20542044	16115643

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق 01

الملحق رقم (03): صادرات الجزائر نحو الدول العربية (2005-2016)

(الوحدة: ألف دولار)

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الدول العربية
1038745	1106198	1239495	2423745	1421389	1976522	2393876	3030826	3624539	3601243	2129260	1567757	المجموع
557022	451411	429443	606899	472771	427042	650919	764869	644199	456479	495996	286545	مصر
99808	106243	85700	859068	450997	536252	650330	1018687	1649047	1574586	846023	603483	تونس
303940	387797	612832	712738	392244	713201	922068	993264	1051846	1131066	629897	499056	المغرب
13851	19343	10215	51793	12242	30741	11377	6549	22443	36427	22515	31053	ليبيا
212	664	60	299	46	52436	16933	15023	26093	0	0	0	السودان
132	2793	2239	782	4557	205	572	3426	7694	20736	1250	221	الكويت
2034	91584	3035	89790	46077	71889	10654	7765	41868	6361	5914	20029	الامارات
12033	10481	4918	17419	4244	28338	12612	36026	52606	58862	15485	17862	لبنان
44626	20725	8727	28932	10972	74337	43161	28171	34877	25010	12674	5466	سورية
3180	3726	8641	7796	2815	24696	9311	5683	8174	6026	30563	55650	الاردن
0	0	0	0	0	134	0	0	0	0	0	0	فلسطين
0	0	0	0	73	0	0	0	0	75	0	0	جزر القمر
1506	4943	15675	43079	19105	8909	20799	15240	12102	5997	6809	7605	السعودية
0	468	750	1207	684	696	793	507	264	22	25	26	عمان
5	3468	5202	865	1627	544	1727	2489	4683	542	1676	1751	قطر
32	76	42	0	66	4285	41576	78324	39268	31085	3373	360	العراق
173	974	215	411	805	205	36	126	0	37	0	0	اليمن
0	12	0	48	35	124	291	48	61	26	5	128	البحرين
149	1392	51801	2555	2015	1065	660	54346	29200	247896	57055	38522	موريتانيا
0	98	0	64	0	0	0	0	0	0	0	0	الصومال
42	0	0	0	14	1423	57	283	114	10	0	0	جيبوتي

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق 01

الملحق رقم(04): صادرات الجزائر نحو أهم المناطق الجغرافية في العالم وحصة كل منطقة من إجمالي صادرات الجزائر(2005-2016)

(الوحدة: ألف دولار)

2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
54.05	24862901	49.51	27037743	40.87	24590927	48.92	38793241	48.02	21702978	46.43	26491006	46.49	34137445	49.87	35842168	53.97	35619502	55.32	33406258	59.04	20542044	53.73	16115643	منطقة الأورو
1.59	730745	3.02	1649121	2.69	1615660	3.09	2452530	3.28	1483743	2.67	1520938	4.29	3148616	5.47	3932193	10.99	7253437	8.53	5153508	7.22	2511248	3.62	1085269	الاتحاد الأروبي(خارج منطقة الأورو)
23.04	10597618	27.20	14856773	30.07	18090636	23.90	18952459	22.93	10365201	24.24	13827316	20.60	15127342	15.00	10778214	8.09	5340529	7.91	4779499	6.35	2210645	12.89	3866104	الولايات المتحدة الأمريكية
2.26	1038745	2.03	1106198	2.06	1239495	3.06	2423745	3.15	1421389	3.46	1976522	3.26	2393876	4.22	3030826	5.49	3624539	5.96	3601243	6.12	2129260	5.23	1567757	الدول العربية
0.45	205588	0.75	407352	0.72	433037	0.46	365424	0.76	343441	0.27	153952	0.67	492804	0.67	483296	0.86	569042	1.84	1108711	1.83	635994	3.64	1092329	دول جنوب شرق اسيا
1.59	731694	1.32	720464	3.60	2164320	3.61	2859014	5.65	2555097	4.31	2456920	3.63	2666465	5.30	3809089	5.73	3783233	6.74	4071439	5.56	1933376	2.44	731672	دول شمال شرق اسيا
17.03	7834444	16.18	8835071	19.99	12029085	16.96	13451179	16.20	7322071	18.62	10624320	21.07	15469758	19.47	13989963	14.86	9807856	13.69	8267031	13.89	4833384	18.45	5533327	باقي دول العالم
100	46001735	100	54612722	100	60163160	100	79297592	100	45193920	100	57050974	100	73436306	100	71865749	100	65998138	100	60387689	100	34795951	100	29992101	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملاحق 01، 02، 03

الملحق رقم (5) صادرات الجزائر نحو دول منطقة الاور للفترة (2005-2016)

2016		2015		2014		2013		2012		2011		2010		2009		2008		2007		2006		2005		المستوردين	
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		
32.3	5208346	25.6	5263625	24.5	8189921	25.3	9016807	32.1	11512555	30.6	10440847	33.1	8779265	26.3	5701581	31.7	12293916	32.4	7967152	34.4	9314361	30.3	7531540	ايطاليا	
24.1	3879164	30.0	6164468	27.7	9253437	29.0	10344328	21.8	7809365	21.1	7186051	22.3	5908645	24.9	5402419	23.4	9093340	21.7	5338352	22.1	5982906	20.3	5047957	اسبانيا	
21.2	3424139	22.3	4578427	19.3	6455945	19.1	6786095	17.1	6124176	19.1	6533567	14.3	3776057	20.4	4424345	16.4	6370446	16.7	4099711	16.9	4569914	18.5	4595319	فرنسا	
9.1	1470837	9.6	1970204	14.2	4730782	13.5	4823530	14.7	5256734	14.4	4916228	15.7	4163527	15.0	3265210	15.8	6111157	18.4	4527685	10.5	2844658	12.2	3023314	هولندا	
6.1	987319	4.9	999490	5.3	1754376	5.8	2048929	5.4	1922622	6.2	2119179	7.2	1919955	5.2	1135910	5.3	2059262	4.9	1202791	7.4	1998303	6.3	1560378	بلجيكا	
5.3	848679	4.4	911949	5.3	1760513	4.5	1603741	4.8	1710968	5.4	1848519	3.8	1014609	4.4	960327	5.3	2045085	3.9	947959	6.0	1614567	6.7	1670179	البرتغال	
1.0	161449	0.8	171170	0.7	232410	1.1	396082	1.0	360224	0.9	295319	1.0	270676	1.0	214122	0.8	312083	0.7	181882	0.7	188982	0.4	104356	اليونان	
0.4	63438	0.3	71396	1.2	414782	0.1	21053	0.7	238173	1.5	498131	1.4	383904	1.5	334240	0.8	316515	1.0	244267	1.5	396269	5.0	1255036	المانيا	
0.3	56348	1.3	272483	0.6	188040	0.8	285650	0.1	31781	0.1	26087	0.6	152034	0.7	147813	0.1	54814	0.2	50988	0.1	19445	0.0	8101	مالطا	
0.0	8826	0.0	81326	0.0	311241	0.0	175457	0.0	766881	0.0	150075	0.0	536	0.0	33110	0.0	239	0.0	2	0.0	38937	0.0	4	ايرلندا	
0.0	2406	0.0	6514	0.0	128	0.0	1853	0.0	5	0.1	32348	0.0	8361	0.0	1124	0.0	760	0.0	18	0.0	666	0.0	76	لاتيفيا	
0.0	378	0.0	126	0.0	8	0.1	31778	0.0	882	0.0	0	0.0	30	0.0	259	0.0	309	0.0	1	0.0	0	0.0	21	النمسا	
0.0	48	0.0	16	0.0	0	0.0	622	0.0	0	0.0	0	0.0	70	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0	لتوانيا
0.0	1	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	10017	0.0	0	0.0	0	0.0	46	0.0	374	ايستونيا	
0.0	1	0.0	0	0.2	67227	0.2	75440	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.2	59101	0.1	34166	فلندا	
0.0	0	0.0	1	0.0	33	0.0	96	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	2	0.0	0	0.0	1	0.0	2	0.0	5	لوكسمبورغ	
0.0	0	0.0	1	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0	سلوفاكيا
0.0	3266	0.1	20131	0.0	15369	0.0	1153	0.0	877	0.0	749	0.2	41390	0.0	913	0.0	10324	0.1	15239	0.0	9586	0.0	3	قبرص	
0.0	998	0.1	30717	0.1	32046	0.0	6888	0.3	106925	0.3	90345	0.3	71947	0.3	71586	0.3	124991	0.1	14879	0.0	0	0.1	32072	سلوفينيا	
100	16115643	100	20542044	100	33406258	100	35619502	100	35842168	100	34137445	100.0	26491006	99.8	21702978	100.0	38793241	100.0	24590927	99.9	27037743	100.0	24862901	منطقة الأورو	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق 02

Liste des marchés fournisseurs pour un produit importé par l'Algérie

Produit : TOTAL Tous produits confondus

Sources : Calculs du CCI sur la base des statistiques de UN COMTRADE.

Unité : milliers Dollar Américain

Exportateurs	Valeur importée en 2005	Valeur importée en 2006	Valeur importée en 2007	Valeur importée en 2008	Valeur importée en 2009	Valeur importée en 2010	Valeur importée en 2011	Valeur importée en 2012	Valeur importée en 2013	Valeur importée en 2014	Valeur importée en 2015	Valeur importée en 2016
Monde	20356880	21455855	27631204	39474722	39258327	40999891	47219730	50369391	54909973	58618080	51803071	47090684
Chine	1333054	1707751	2389400	4066949	4750577	4605097	4737289	5964816	6827545	8243814	8259662	8409855
France	4472291	4370250	4613613	6503786	6159889	6119686	7115360	6433334	6257798	6336385	5439034	4773926
Italie	1523818	1881184	2406883	4308792	3659770	4114121	4675273	5191059	5652714	5044470	4860781	4645778
Allemagne	1277590	1476530	1788174	2411406	2765394	2381965	2558046	2591175	2861289	3802362	3430803	3024539
Espagne	967548	1026783	1587922	2914795	2971493	2643622	3427159	4343277	5084229	5028207	3952593	3566098
Turquie	605857	710850	921358	1345752	1746343	1522258	1398425	1798328	2077240	2134239	2043771	1935231
Etats-Unis d'Amérique	1367348	1425739	2134758	2197573	2013729	2125530	2176828	1769703	2370397	2881412	2741282	2317414
Corée,	402329	445556	809620	961111	1119718	1987806	1615121	1290963	1124487	1627277	1173486	1091889
Argentine	591615	631049	922363	1263243	807339	1230719	1782413	1802686	1738555	1934001	1283719	1334976
Brésil	529441	523933	603617	736102	883695	902431	1758802	1343769	1322162	1381829	1152517	1209132
Russie,	369436	203161	178787	211756	384778	163606	268155	1207493	1017861	523695	843761	588411
Inde	294892	422889	444353	749378	805383	777530	1092577	1107591	1306679	1196005	1117153	940504
Pays-Bas	232677	271104	340180	460965	394117	481008	701636	964332	1120472	1062026	924046	746296
Belgique	423564	528365	717541	861974	777578	776697	830146	661707	757879	921417	840791	605129
Roumanie	60234	71627	107271	173733	227057	294590	354261	603603	623119	641812	617163	569572
Canada	227160	272498	497617	968900	418843	329740	258214	523564	403024	454537	607282	519570
Ukraine	543590	431237	474122	374686	291242	150452	251254	331858	113200	232487	291387	252968
Royaume-Uni	357720	386099	551582	641067	725606	767622	1011619	1283329	1176549	1447252	904884	763486
Nouvelle-Zélande	115782	160978	176765	238836	217140	188697	364103	371352	368048	445467	498832	390905
Arabie saoudite	63839	94709	119393	141242	169263	362885	448009	482631	608920	636810	613634	646461
Pologne	170964	120399	242522	246168	219504	312470	409215	376874	420775	657562	486105	459096
Viet Nam	28170	45084	55101	99337	94243	128633	157963	207791	284031	366318	347592	434023
Japon	780971	709698	1064596	1416735	1193754	1570193	1072895	929708	1002267	903820	579188	476430
Egypte	141329	197721	254772	195599	502893	346922	451989	384409	487429	575844	488531	476061
Portugal	67868	86864	88516	232286	328999	303719	551339	620066	776719	901570	741604	610530
Lituanie	7429	6511	31802	69797	47904	45583	16863	47149	203512	65248	131286	76507
Autriche	188878	235771	359116	311598	266391	313823	347014	352636	390928	504713	451233	351572
Suisse	237027	216630	347295	355579	504823	588199	600816	540575	591688	1145678	469902	291559
Tunisie	144037	171580	212899	294277	354449	392175	440439	434306	489216	517007	457606	430991
Suède	449626	262294	372454	440877	420589	392986	462354	532996	612353	688288	541423	463540
Maroc	49793	49880	66023	86627	123166	135915	241746	283607	217535	217083	215181	269641
Indonésie	131958	155048	169924	385640	234330	222121	256646	242368	293558	229224	220705	189664
Irlande	93571	119129	130325	131699	113990	154307	193509	155934	174894	227023	181517	166156
tchèque	123970	143184	136605	132183	189702	184852	170983	208251	239936	377736	349262	190304
Emirats arabes unis	48899	37782	51811	56335	91605	220925	345643	260355	850125	277117	337288	324338
Finlande	125886	148503	252996	211904	259180	292654	280687	273194	319302	362228	274804	227310
Grèce	40895	223723	153113	252778	313556	420059	576320	526760	529468	397753	275792	267693
Malaisie	82401	78393	126999	181587	154016	243229	274013	198140	200546	217767	186169	146535
Bulgarie	58566	21729	114847	134362	143980	73779	178840	117227	177496	211599	103211	260992
Mexique	113305	124927	169187	616192	221548	231727	289043	202766	122377	374793	397513	272205
Danemark	55585	208445	133354	136128	193163	144747	245272	234395	241839	201580	193286	138722
Taipei Chinois	45267	37022	53616	68923	61016	107034	85351	92090	103046	126632	129332	112029
Thaïlande	86304	73376	127821	219831	195437	178327	262243	240866	277939	291726	199057	172992
Uruguay	17792	38338	18204	23188	22019	47476	68005	114868	48796	70138	94051	57668
Hongrie	73731	101645	108445	62329	61889	62232	101517	114444	339110	273752	190405	156053
Jordanie	72868	74805	98808	129864	123859	137825	151192	156642	174177	155445	139648	147907
Tadjikistan	29237	23277	23982	35389	28398	50742	36999	15340	29393	51621	54578	53178
Oman	1269	1062	1902	7429	4596	12220	43476	40580	47629	63246	61905	74627
Côte d'Ivoire	76840	85992	138721	150491	95475	116991	116945	145047	141812	126270	110464	119654
Singapour	15394	22620	39860	49041	39923	109651	247677	98091	75387	177219	82483	57364
Equateur	55669	43233	59954	89762	86514	101487	170195	167981	176343	182689	174316	138358
Slovénie	9733	15564	40066	140272	118130	122203	189674	363260	314675	369281	291697	123613
Serbie	0	10180	20397	25044	21396	29733	10709	31994	43121	18515	41642	74389
Paraguay	2280	0	7704	14116	27055	31694	20941	39000	77077	67816	46509	28179
Slovaquie	4092	12351	16745	29529	26375	0	23931	0	50421	41964	38655	51090
Qatar	10101	7842	11517	12313	6910	19690	29218	38096	49559	101466	80025	79061
Australie	56035	99263	59202	93583	41267	36432	43799	18732	13057	71971	18202	16486

Liban	26164	23522	25447	74015	95657	42670	67349	69452	108299	78072	56228	43792
Afrique du Sud	29604	22174	50919	189177	197986	231738	376073	459115	384044	281262	185597	62052
Bahreïn	8200	14425	26476	43030	14113	21233	65523	48057	42841	32250	97314	85783
syrienne	36202	27421	22528	30340	62781	69029	77112	44791	22863	15565	17400	23186
Estonie	349	2273	126	2657	30277	22304	9575	20387	10908	39300	64188	29280
Pakistan	4972	8429	13710	17397	12000	17283	25487	31061	32025	33812	28964	26954
Bangladesh	1410	867	2715	4137	4255	9501	6872	11357	13218	15879	18334	18720
Venezuela,	2029	429	900	8058	2357	7898	31	19	416	1	436	21096
Luxembourg	22723	10907	22556	33004	26992	25271	19529	15094	22060	23884	28170	26369
Croatie	8144	14081	11228	22114	20867	30556	36601	33660	24205	53834	49639	51212
Norvège	8973	20005	11367	27857	86607	32089	22158	26914	30766	43716	42904	53073
Lettonie	6789	24092	15016	13133	123150	123981	148088	235708	149181	1418	149485	63871
Philippines	5284	5778	7264	11541	5794	8237	17670	12737	17815	20861	17507	12953
Iran,	6894	9481	24395	29396	29212	39703	20834	9282	9828	7159	12442	22462
Cameroun	10583	6383	7003	4777	7808	6365	17878	5817	5272	1667	13686	8981
Koweït	8363	9288	5623	6360	6996	22673	72124	21714	24260	21734	18752	17053
Togo	1717	3427	2068	14052	4014	836	13986	7822	7610	52	2851	217
Pérou	16058	15736	25178	11777	9568	16952	15966	15814	19921	28556	20254	16732
Kazakhstan	837	123	13727	11886	4064	2843	106	7861	7291	28182	5808	7479
Soudan	0	0	0	0	0	0	0	748	1717	0	0	0
Ouganda	2275	675	3947	7047	9169	976	4152	9172	3553	2538	1155	3866
Chili	2669	1425	3675	2502	8769	12278	11302	8471	7034	19925	9281	7906
Bosnie- Herzégovine	4100	813	4731	9291	2704	8654	4357	6595	3975	21350	16342	4452
Cambodge	678	614	949	342	1064	744	594	1305	3047	4682	4326	5627
Hong Kong, Chine	26669	14276	6759	8986	24289	10166	13029	10634	5606	13669	18710	10509
Seychelles	3016	41	232	0	14	4	0	31	3	33	44	2996
Chypre	4107	6142	11062	5129	3809	2804	2271	3726	33377	4870	1767	31533
Cabo Verde	1	0	0	0	1625	12	6	11	6	20	437	212
Kirghizistan	0	0	3	115	0	1	2029	0	8	5387	86	748
Sri Lanka	1188	644	1667	1489	1642	1391	2126	1484	1601	1833	2154	2600
Malte	1435	425	2821	5119	1207	33804	568	62374	68739	40715	17504	29391
Ghana	706	889	1798	258	207	1564	3728	2608	3762	1634	2800	845
Nigéria	3275	1492	954	1215	374	514	616	1055	923	1603	666	1324
Palestine, Etat de	2717	3448	1970	5369	8675	7307	6141	7672	883	1736	2130	2016
Sénégal	328	485	1299	500	282	164	641	513	817	908	717	889
Bélarus	7119	2354	462	1819	706	4918	3681	2759	2361	1792	6069	1605
Tanzanie,	5544	4874	1950	3145	4109	12659	10166	8552	3742	2950	1925	8499
Géorgie	4638	5875	10407	339	305	1454	983	28583	291	464	2121	790
Guinée	1004	3524	7081	3651	11234	6399	11427	6633	1781	426	303	352
Le Salvador	317	425	87	860	291	345	419	823	691	359	483	1998
Ethiopie	3099	414	2618	1753	1087	827	456	1472	4414	2426	1327	1489
Corée,	6054	3264	19516	24766	9943	8373	15360	1807	2442	2689	2224	2326
Cuba	1754	2302	5166	2273	1609	1735	14132	3276	2550	2946	2150	2108
Malawi	981	1639	2327	4616	1	2572	3697	3891	1418	1163	1469	1333
Congo	410	1301	527	3528	876	276	1018	937	809	1569	4230	1304
Haïti	1	5	16	9	310	6	11	23	725	6443	1743	6980
Colombie	3557	2680	3512	302	386	4600	18158	7693	17832	14165	19417	5971
Costa Rica	1519	4800	1104	1254	2883	8521	12841	13391	25716	30290	2264	1687
Guatemala	5984	4808	1	2	52	673	34019	34565	5376	9651	791	311
Zimbabwe	2716	3726	6941	5184	9015	7516	10437	11294	3120	3840	2739	3999
Burundi	0	0	0	63	0	0	3	0	1	0	77	91
République dominicaine	636	460	4	280	921	1523	732	377	600	569	699	425
Kenya	148	40	16	57	50	93	115	161	320	6488	254	910
Madagascar	128	600	947	673	1419	635	2448	3515	2769	3764	1042	965
Myanmar	0	7	2	100	326	2	41	216	26	76	206	173
Islande	7701	3306	176	831	55	294	1557	510	275	646	100	709
Albanie	56	0	14	195	1125	789	428	557	807	746	1235	808
Zambie	0	0	0	12	1	0	1	15	1	1	31	1
Macédoine, Ex- yougoslave	0	0	0	0	14	7	56	5872	983	245	576	703
Maurice	11	7	22	102	39	112	68	111	151	257	422	1384
Namibie	154	70	112	9	123	7	0	54	144	4	32	343
Libye	2704	209	774	747	788	25633	7801	88540	316585	3626	8132	0
Mauritanie	20154	13817	4094	13218	57	3	210	117	675	598	33	231
Honduras	26	199	2	123	57	84	27	118	3666	1407	234	103
Swaziland	216	1091	159	302	3608	771	1115	3438	1034	143	416	1120
République centrafricaine	39	315	366	2531	393	266	240	53	1	0	0	25
Mali	2	230	163	1	2	0	106	2503	8	5	5271	61
Angola	37	172	112	177	46	3845	41	121	183	123	1553	637
Ouzbékistan	0	0	0	0	0	0	1	0	8	20	105	439
Moldavie,	12433	9273	11	1439	891	170	85	138	61	95	312	2235
Belize	4	12	103	315	0	6	461	19	302	277	2	56
Niger	702	0	30	401	131	2	26	125	0	614	20043	5
Panama	3733	1234	586	470	3724	290	1232	19	30	138	126	292
Iraq	0	0	1	192	161	4	0	115	0	158	10	147
Îles (Malvinas) Falkland	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	98	64

Tchad	1	168	25	25	17	2	193	3024	88	229	0	11
Maldives	3546	3	39	42	34	100	151	159	29	117	106	141
Burkina Faso	1	193	355	69	29	35	252	1187	299	1	85	157
Mongolie	45	349	25	22	3	12	0	50	2	0	37	1
Bolivie, Etat Plurination	70	359	67	8002	2	20	6411	96	205	902	17	59
Lao,	137	1	0	0	0	0	13	4	51	57	26	28
Sierra Leone	16	41	2	215	251	1002	1318	99	20	56	20	24
Nicaragua	0	0	0	0	28	0	54	41	0	75	3	29
Guinée équatoriale	1	12	0	3	4	3	44	8	41	5	5	12
Botswana	505	6	21	41	47	118	51	299	154	236	79	280
Gabon	1133	2130	740	774	3	10	172	0	0	14	105	20
Afghanistan	46	11	76	51	1204	103	0	1	0	48	1	47
Antigua-et-Barbuda	1	5	0	2	1	11	55	6	11611	18	3	188
Azerbaïdjan	1597	0	134	0	0	447	0	0	1	64	15810	120
Bénin	5	55	1	1	8	6	2	1	0	10	15	17
Saint-Kitts-et-Nevis	43	4	14	14	34	10	192	54	5	7	18	11
Trinité-et-Tobago	0	45	414	383	0	21	0	4	0	3	0	28
Dominique	4	9	8	5	5	30	10	2967	76	65	3	6
Libéria	688	5621	51	0	40	0	0	61763	26738	11	1	13750
Somalie	2	17	2	1	2	2	42	0	0	1	2	0
Micronésie, Etats fédérés de	5	0	41	0	0	0	0	0	0	0	4	2
Arménie	0	0	0	61	0	1	0	9	0	3	22	109
Jamaïque	43	11	0	0	0	0	1	0	6	6	3	0
Lésotho	883	6	51	11	2	45	36	30	16	0	148	133
Samoa	0	35	0	17	1610	329	1	15	16	0	41	1
Andorre	960	5229	141	25	22	420	7	0	10	31	83	50
Bahamas	0	151	0	57	0	26	395	537	0	51137	4	20
Barbade	7	0	0	0	86	81	0	0	3	0	0	0
Erythrée	0	0	0	0	0	0	1	3	1	0	2	3
Fidji	0	0	2	0	0	1	0	0	0	4	0	11
Gambie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	12	14	8
Yémen	50	311	234	103	471	107	244	148	204	72	20	43
Congo,	5	29	17	22	2	7	0	32	11	225	68	1
Djibouti	2	0	0	14	0	0	2	0	0	1	8	0
Curaçao	0	0	0	0	0	0	0	0	0	25782	0	215
Vanuatu	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0
Europe Autre non définie ailleurs	516267	64898	81629	112691	166559	279725	0	0	0	0	0	0
Îles Marshall	3	0	0	0	0	18	0	0	51	192	3	0
Guinée-Bissau	0	1	0	0	0	2	0	1	0	0	1	0
Soudan du Sud	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3643	8933	7087
Turkménistan	0	0	0	0	0	1	0	4	3	1	0	0
Serbie-et-Monténégro	16684	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Zones non définies ailleurs	0	0	0	389	19	1	0	0	0	0	0	241
Algérie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Bermudes	0	3	1	1	0	7	3	36	1	5	10	1
Bhoutan	2	1	0	45	0	0	106	0	7	10	0	1
Brunéi Darussalam	0	2	47	2	579	73	0	48	154	8	183	0
Comores	2850	49	0	2752	8	13	60	87	183	235	14	203
Grenade	0	125	126	12	5	3	111	5	7	253	8	35
Guyana	0	2	2	0	11	0	0	0	2	0	3	1
Mozambique	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	60	25
Népal	0	0	0	0	0	0	1	0	109	15	1	0
Nouvelle-Calédonie	143	20	0	6	0	0	1	0	201	0	0	0
Papouasie-Nouvelle-Guinée	157	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Saint-Vincent-et-les Grenadines	3	7	0	9	0	73	17	107	188	0	1	51
Sao Tomé-et-Principe	22	0	8	0	0	0	0	0	6	46	12	0
Soudan (avant 2012)	1388	530	892	202	1172	1257	1516	0	0	0	0	0
Suriname	0	15	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع <https://www.trademap.org>

الملحق رقم (9): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من اهم المناطق الجغرافية في العالم

القيمة (بالالف دولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	207	2006	2005	
19613802	22049476	25385015	24806880	22742691	21697740	18327409	18409031	19021852	12678404	10444108	9523020	منطقة الاورو
4126818	5195965	6332230	5632175	5778525	4103173	3573092	3642449	2988945	2797609	2298952	3031109	اوروپا
5943660	6555240	7514413	6355694	6052798	6641021	5055997	4511841	5945786	4454370	3094968	2943068	الولايات المتحدة الامريكية
15576335	15946703	17084369	15625440	13472947	12648633	12519624	11102939	10196982	6693775	4775904	4178503	اسيا
1415122	1529673	1755000	2106695	1931579	1721263	1298294	1332026	988320	771039	581626	509055	افريقيا
414947	526014	547053	383089	390851	407900	225475	260041	332837	236007	260297	172125	باقي دول العالم
47090684	51803071	58618080	54909973	50369391	47219730	40999891	39258327	39474722	27631204	21455855	20356880	دول العالم
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	207	2006	2005	(نسب مئوية)
41,7	42,6	43,3	45,2	45,2	46,0	44,7	46,9	48,2	45,9	48,7	46,8	منطقة الاورو
8,8	10,0	10,8	10,3	11,5	8,7	8,7	9,3	7,6	10,1	10,7	14,9	اوروپا
12,6	12,7	12,8	11,6	12,0	14,1	12,3	11,5	15,1	16,1	14,4	14,5	الولايات المتحدة الامريكية
33,1	30,8	29,1	28,5	26,7	26,8	30,5	28,3	25,8	24,2	22,3	20,5	اسيا
3,0	3,0	3,0	3,8	3,8	3,6	3,2	3,4	2,5	2,8	2,7	2,5	افريقيا
0,9	1,0	0,9	0,7	0,8	0,9	0,5	0,7	0,8	0,9	1,2	0,8	باقي دول العالم
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	دول العالم

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (8)

الملحق رقم (10): صادرات الجزائر من الاغذية والحيوانات الحية الى منطقة الاورو

(الوحدة: ألف دولار)

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	أغذية وحيوانات حية
1512,438	9803,608	2425,385	4450,219	4508,802	4283,194	32865,444	22856,659	40267,064	18757,365	6197,929	18989,996	ايطاليا
16208,759	17839,051	18276,271	17505,036	17404,476	8471,448	23805,596	16698,195	22773,127	17009,94	15355,146	17196,648	اسبانيا
27779,884	24119,917	27706,84	28095,606	16713,475	23879,833	23391,896	18005,872	19246,167	26661,312	22863,132	29779,392	فرنسا
2978,626	4813,885	4005,004	4800,661	4137,247	3460,193	19259,641	7306,351	13744,733	5226,735	1772,262	5218,298	هولندا
775,422	1009,984	1135,848	667,481	572,674	1278,668	7068,317	5121,115	6730,444	4881,947	1721,034	2109,264	بلجيكا
162,658	14,176	7,282	0	0	614,252	2084,066	0	268,747	1759,361	1497,963	133,148	البرتغال
0	24,852	165,66	1371,574	287,209	299,532	2324,215	9303,96	13857,808	4296,927	4595,408	4491,393	اليونان
7,761	161,221	26,586	98,606	1310,661	1326,146	1256,877	1615,659	2770,051	6694,032	4456,083	4190,214	المانيا
0	34,685	0	55,952	44,402	10,224	0	0	86,591	353,762	854,333	1688,311	مالطا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فنلندا
0	0	0	0	0	0	0	0	0,272	0	0,799	0	سلوفينيا
4,776								9,029				لوكسمبورغ
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,843	استونيا
	5,229						74,283	60,532	52,076			ايرلندا
					69,87			614,652		15,46		لتوانيا
0	0	0	0	0	147,657	748,867	275,827	290,45	568,581	925,356	869,816	قبرص
0	0	18,437	0	0	0	28694,192	0	30,733	128,411	53,743	959,057	لاتيفيا
0	0	0	0	0	17,328	0	0	0	0,523	0	0,043	النمسا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,019	0	سلوفاكيا
49430,324	57826,608	53767,313	57045,135	44978,946	43858,345	141499,111	81257,921	120750,4	86390,972	60308,667	85626,423	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/>

TradeFlow/Export/Indicator/XPR T-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق رقم (11): صادرات الجزائر من المواد الكيماوية الى منطقة الاورو

الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المواد الكيماوية
16512,531	15347,56	26398,444	38603,175	12238,127	16182,418	31791,412	18242,83	27555,715	55742,706	59020,795	25192,465	إيطاليا
79200,792	77078,869	50207,875	129782,548	87932,634	119443,451	210089,713	240859,051	149541,649	278449,914	265350,904	166746,521	اسبانيا
84878,906	64384,628	55128,096	160834,951	84931,889	83691,838	142106,31	105241,879	141959,717	342361,684	306273,849	190877,537	فرنسا
8740,06	32954,133	17360,657	33548,978	39,358	8016,435	0	0	11273,855	97144,967	42167,766	31654,756	هولندا
2414,581	10468,762	27256,019	1782,438	61,175	3606,858	10,456	13,602	3,837	33682,289	10620,168	31654,226	بلجيكا
9297,39	1323,548	3473,94	10104,592	14519,668	26733,721	44112,132	49893,828	21330,047	38585,351	26241,39	29056,81	البرتغال
2155,154	1,289	303,071	0	843,902	863,719	6481,917	2658,164	1537,98	0,015	7704,454	41,255	اليونان
7,779	0,952	2899,371	9445,289	1373,584	10742,181	438,535	11608,056	4031,405	43369,048	53042,354	46803,803	المانيا
0	0	15,496	1273,729	69,264	0	0	1299,543	0	0	308,844	0	مالطا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,115	قندا
0	0	0	0	0	0	0	1977,847	6308,257	0	0	998,27	سلوفينيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	لوكسمبورغ
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استونيا
0	0	0	0	0	0	0	0	11,124	2909,669	11428,188	8825,719	ايرلندا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	لتوانيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قبرص
0	0	0	0	12,358	0	0	0	0	0	6460,138	1446,836	بلغاريا
0	0	0	0	0	0	0	7,051	0	0,217	15,763	0,198	النمسا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سلوفاكيا
203207,193	201559,741	183042,969	385375,7	202021,959	269280,621	435030,475	431801,851	363553,586	892245,86	788634,613	533298,511	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/>

TradeFlow/Export/Indicator/XPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الوحدة: ألف دولار

الملحق رقم (12): صادرات الجزائر من الآلات ومعدات النقل الى منطقة الاورو

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الات ومعدات النقل
1187,084	497,318	1912,609	1415,738	781,412	93,2	328,391	238,768	220,138	168,43	54,278	879,911	إيطاليا
261,875	3364,571	795,452	3266,588	277,13	39,276	340,035	23,303	196,899	134,041	156,221	2281,471	اسبانيا
2053,139	5063,916	6928,983	6161,899	3837,006	5228,297	1730,246	1948,841	2631,516	999,537	206,816	13801,027	فرنسا
1832,88	11,276	0	0	177,374	2621,477	1,665	357,102	678,122	135,852	39,786	76,339	هولندا
251,431	268,354	459,571	1026,054	689,803	49,118	1331,879	106,804	44,621	0	125,184	242,644	بلجيكا
0,371	0,819	1,181	0	33,128	0	24,43	0	0	0,576	0	0,096	البرتغال
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1,687	1226,47	اليونان
490,115	596,423	203,72	117,394	723,324	13,639	78,23	95,762	67,762	268,085	636,539	4056,374	المانيا
0	0	0	873,007	0	0	1,484	0	0,051	0	0	0,431	مالطا
0	4,267	0	0	0	0	0	0	0	0,238	0	0	قندا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,118	0	سلوفينيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,072	0,052	0,093	لوكسمبورغ
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استونيا
1,462	1,238	0	6,681	2,913	0	0	0	0,504	0	0,486	0	ايرلندا
0	0	0	0	0	0	0	0	7,169	0,1	0,097	0	لتوانيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,084	0	قبرص
0	631,447	0	57,184	0	0	0	5,381	0	0	0,428	0,091	بلغاريا
20,841	0	0,31	305,428	18,861	12,188	0	0	0	0,435	18,903	3,961	النمسا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,854	0,195	سلوفاكيا
6099,198	10439,629	10301,826	13229,973	6540,951	8057,195	3836,36	2775,961	3846,782	1707,366	1241,533	22569,103	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/>

TradeFlow/Export/Indicator/XPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق رقم (13): صادرات الجزائر من مواد خام باستثناء الوقود الى منطقة الاورو

الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
43291,539	76212,139	106772,044	108517,5	54070,112	63873,709	54763,61	47332,448	36074,959	30682,509	24892,904	13438,144	إيطاليا
18395,886	76017,321	51231,411	61782,983	22514,583	23982,826	32862,431	16598,211	11587,513	13250,951	7704,929	10409,401	إسبانيا
62057,632	118294,985	75513,279	88341,994	10744,779	11034,986	10241,466	18215,798	13524,283	10200,021	8968,168	9187,571	فرنسا
8006,347	12685,541	11211,113	31714,399	5878,222	6837,432	17608,59	12842,807	3822,793	317,755	38,997	195,502	هولندا
6092,088	12165,722	12586,356	28898,918	1656,241	2080,559	4916,901	6701,461	2927,206	4149,967	5036,978	3669,679	بلجيكا
7660,513	24208,875	22859,173	11686,872	1258,809	1424,562	4397,624	4319,636	4223,071	8212,623	5075,884	2530,648	البرتغال
5375,003	23800,317	687,921	6999,346	7016,246	8668,492	5733,424	2390,751	4677,348	3226,211	2068,205	3237,022	اليونان
6278,522	2539,634	341,753	911,963	594,129	1481,025	6471,996	2799,821	94,802	456,963	193,718	73,929	المانيا
2694,235	497,562	369,998	599,038	30,345	923,323	17,694	156,738	16,261	34,161	187,768	0	مالطا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1,028	فنلندا
270,958	0	0	0	210,365	0	256,602	2827,251	579,279	0	740,587	0	سلوفينيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0,127	0	0	0	لوكسمبورغ
374,163	45,933	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استونيا
2,881	0,039	1,802	230,28	248,788	535,906	1,078	398,535	365,947	219,054	1,736	0,347	إيرلندا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,155	48,251	لتوانيا
2,875	0	440,664	10,152	0	0	0	0	0	0	44,463	0	قبرص
75,938	0	0	542,502	1106,598	8360,934	3653,574	0	1822,353	0	0	0	بلغاريا
0	0	0	3,953	239,928	0	0	874,973	0,908	7,268	3,688	373,761	النمسا
0,079	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سلوفاكيا
160578,659	346468,068	282015,514	340239,9	105569,145	129203,754	140924,99	115458,43	79716,85	70757,483	54958,18	43165,283	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/>

TradeFlow/Export/Indicator/XPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق رقم (14): صادرات الجزائر من مصنوعات متنوعة الى منطقة

الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	مصنوعات متنوعة
29,789	54,1	1723,526	128,981	71,532	40,006	28,56	36,189	19,483	29,113	0,812	37,866	إيطاليا
598,093	506,396	604,847	843,683	333,442	0,148	0,093	0	45,448	26,184	53,495	104,544	إسبانيا
1919,09	2300,49	5921,575	4800,867	4104,492	1361,381	1065,167	344,039	481,043	1185,957	442,17	242,778	فرنسا
14,923	212,407	53,665	0	10,352	9,525	0	0,002	3,161	52,057	341,903	77,579	هولندا
31,771	0,996	141,209	68,936	3,126	40,047	38,119	12,742	45,859	99,473	228,606	114,366	بلجيكا
264,57	0	0	0	1,895	0	89,246	0	0	0	0	0	البرتغال
0	1,444	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	اليونان
69,954	125,666	148,962	340,789	17,809	29,725	146,654	324,821	70,664	121,539	335,505	237,32	المانيا
0	0	0	0	0	3,962	0	0	0	0	0	0	مالطا
4,433	37,784	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فنلندا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سلوفينيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	لوكسمبورغ
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استونيا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	إيرلندا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	لتوانيا
0,445	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قبرص
0	0	0	160,17	5,212	0	0	0	0	0	0	0	بلغاريا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	87,998	0	النمسا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سلوفاكيا
2933,068	3239,283	8593,784	6343,426	4547,86	1484,794	1367,839	717,793	665,658	1514,323	1490,489	814,453	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/>

TradeFlow/Export/Indicator/XPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق رقم (15): صادرات الجزائر من مصنوعات متنوعة الى منطقة الاورو

الوحدة: مليون دولار

متوسط الفترة (2009/2005)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات	متوسط الفترة (2009/2005)	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	السلع		القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	السلع
89	86	60	86	121	81	141	44	أغذية وحيوانات حية	52,61	45	57	54	58	49	أغذية وحيوانات حية
91	43	55	71	80	115	141	129	مواد خام باستثناء الوقود	246,97	106	340	282	346	161	مواد خام باستثناء الوقود
28162	15430	19635	32354	35051	35210	33415	26039	وقود معدني	26848,48	21339	37991	24053	26418	24441	وقود معدني
531	533	789	892	364	432	435	269	مواد كيميائية	235,04	202	385	183	202	203	مواد كيميائية
6	23	1	2	4	3	4	8	الات ومعدات النقل	9,32	7	13	10	10	6	الات ومعدات النقل
1	1	1	2	1	1	1	1	مصنوعات متنوعة	5,13	5	6	9	3	3	مصنوعات متنوعة
28879	16116	20542	33406	35620	35842	34137	26491	المجموع	27398	21703	38793	24591	27038	24863	المجموع
متوسط الفترة (2009/2005)	الحصة %	الحصة %	الحصة %	الحصة %	الحصة %	الحصة %	الحصة %	السلع	متوسط الفترة (2009/2005)	الحصة %	الحصة %	الحصة %	الحصة %	الحصة %	السلع
0,32	0,53	0,29	0,26	0,34	0,23	0,41	0,17	أغذية وحيوانات حية	0,20	0,21	0,15	0,22	0,21	0,20	أغذية وحيوانات حية
0,31	0,27	0,27	0,21	0,22	0,32	0,41	0,49	مواد خام باستثناء الوقود	0,89	0,49	0,88	1,15	1,28	0,65	مواد خام باستثناء الوقود
97,29	95,75	95,59	96,85	98,40	98,24	97,88	98,29	وقود معدني	98,02	98,32	97,93	97,81	97,71	98,30	وقود معدني
2,05	3,31	3,84	2,67	1,02	1,20	1,27	1,02	مواد كيميائية	0,85	0,93	0,99	0,74	0,75	0,82	مواد كيميائية
0,03	0,14	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,03	الات ومعدات النقل	0,03	0,03	0,03	0,04	0,04	0,02	الات ومعدات النقل
0,00	0,01	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	مصنوعات متنوعة	0,02	0,02	0,02	0,03	0,01	0,01	مصنوعات متنوعة
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (10) و(11) و(12) و(13) و(14)

الملحق رقم (16): واردات الجزائر من الوقود المعدني من منطقة الاورو

الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	بند الوقود المعدني
13063	19322	55605	154868	145125	226239	278484	1309453	759428	379060	501040	321154	ايطاليا
38043	31462	66996	150454	138886	215480	234949	413632	462660	268325	224895	140444	اسبانيا
26961	21285	18960	20531	27775	35363	59333	499034	137402	39283	141719	104176	فرنسا
166	102	734	3554	1861	16637	32407	214641	304391	215398	340360	178247	هولندا
2891	27788	11033	34324	13027	26020	29552	55920	52324	63279	27470	19363	بلجيكا
160	8	61	2246	4619	309	4157	7001	36797	18	1171	3151	البرتغال
1217	155	4764	20858	26079	13801	72666	98903	101403	6276	23067	64617	اليونان
2674	3832	4107	7221	5195	5266	4352	3575	5246	6386	6045	30996	المانيا
0	0	0	0	16	33116	146	61160	67430	39588	16083	28391	مالطا
7	9	61	44	73	95	67	13	63	56	19	10	فلندا
0	0	0	8	0	0	0	0	38862	1	0	0	سلوفينيا
0	1	0	1	0	0	0	3	0	2	0	0	لوكسمبورغ
0	43	57	205	350	77	117	115	157	213	61	421	استونيا
0	0	0	1	13	2	1	0	5	4	0	15	ايرلندا
5	0	6	8	100	144	32	299	151095	248	647	32219	لتوانيا
0	0	0	23	0	0	0	0	28951	0	0	28096	قبرص
0	0	0	8	0	0	0	47708	55309	110204	17836	189701	بلغاريا
7	5	10	33	35	69	58	9	18	10	9	34	النمسا
0	0	0	0	0	0	46	0	0	0	11	1	سلوفاكيا
85195	104012	162395	394387	363154	572619	716370	2711463	2201538	1128350	1300435	1141036	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow>

/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق رقم (17): واردات الجزائر من الاغذية والحيوانات الحية من منطقة الاورو

الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	أغذية وحيوانات حية
31893	28761	38578	42047	65790	55131	124304	123702	138208	132814	106608	101634	ايطاليا
94811	112367	159172	262959	221119	117626	174070	306254	398415	415909	383431	363952	اسبانيا
796997	923602	1052023	1895178	1626025	1623831	3042140	1777994	2315674	2393562	1732578	1395369	فرنسا
89616	114174	154555	183750	175235	158956	313445	456380	468078	460620	248791	180595	هولندا
74332	94160	216734	220910	175852	200410	206064	156368	162184	257016	187530	102374	بلجيكا
7406	13874	13984	17634	27264	41809	36074	11326	24719	27283	29665	47821	البرتغال
10408	17363	18125	14774	66544	94004	18067	24956	14521	12370	12938	15829	اليونان
77400	73607	144026	278806	201961	173223	224006	326612	396330	402489	645536	259762	المانيا
258	226	48	225	59	10	49	43	21	7	231	269	مالطا
221	110	460	594	316	5905	26309	1180	565	15922	7799	10778	فلندا
658	0	36	3	0	0	0	148	27	107	291	413	سلوفينيا
42	231	252	329	1403	641	17	541	576	270	117	0	لوكسمبورغ
0	0	0	29	0	52	134	9505	54	7528	38748	5326	استونيا
53627	53079	64202	43315	44799	84309	110687	73255	73899	125444	64270	62847	ايرلندا
1351	644	20785	68102	22707	161	602	26680	22160	62640	123347	36032	لتوانيا
15	45	54	59	106	178	0	0	123	190	0	0	قبرص
26736	12461	3818	8496	13814	17827	38299	15356	30013	15756	8150	11058	بلغاريا
6306	11463	6146	3390	8894	22116	16364	35137	34649	37696	19701	16968	النمسا
1960	1926	17	56	93	0	0	0	0	0	35	0	سلوفاكيا
1274037	1458093	1893015	3040655	2651981	2596189	4330631	3345435	4080215	4367623	3609767	2611030	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow>

/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق رقم (18): واردات الجزائر من المواد الكيماوية من منطقة الاورو

الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المواد الكيماوية
115422	128406	169153	247179	202181	228655	312376	279437	291165	298948	260149	271659	إيطاليا
168729	197631	238725	339127	274308	258116	269141	354931	380730	446031	411637	447642	اسبانيا
710748	730247	785387	981167	886967	873753	904028	1010918	1012107	1119834	946569	933977	فرنسا
26336	47451	52201	74057	65306	64116	72306	88967	88945	140589	84298	104870	هولندا
62946	57228	68169	91105	84248	109048	132023	135984	142887	166764	172564	130578	بلجيكا
2159	1908	2162	3371	3606	7034	26920	31356	20893	17674	13233	10361	البرتغال
9790	12361	10688	21192	14874	13479	10782	6755	10211	22199	9890	8285	اليونان
126946	137102	185066	284471	274886	374831	457374	488313	458211	598313	499129	575116	المانيا
42	52	279	4336	217	108	29	6	342	426	254	19	مالطا
1293	1656	2313	2561	3193	2387	4521	10856	7771	9137	4179	5157	فلندا
337	1486	408	972	1951	3720	4209	7752	4799	12732	9471	3424	سلوفينيا
1075	167	395	344	370	709	755	670	698	579	725	1533	لوكسمبورغ
0	2211	0	2	13	4	8	17	37	63	97	30	استونيا
17677	28534	38904	36120	29468	40169	39512	45965	49384	51966	60689	59132	ايرلندا
56	0	1	8	2	77	212	34	5	165	212	460	لتوانيا
2290	2741	2240	3109	2825	1798	1653	3567	1816	1447	928	2603	قبرص
441	185	413	1907	1497	1558	2434	5208	9292	7636	7838	8987	بلغاريا
18173	20469	25099	32034	36115	32221	46225	40572	56895	52767	36042	38113	النمسا
267	308	190	400	915	0	52	0	362	117	361	84	سلوفاكيا
1264725	1370141	1581792	2123460	1882940	2011782	2284560	2511309	2536553	2947386	2518267	2602027	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow>

/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق رقم (19): واردات الجزائر من الآلات ومعدات النقل من منطقة الاورو

الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الات ومعدات النقل
855886	822797	1013706	1657779	1900176	2089433	2296863	1653955	2100313	1966636	2045804	2251659	إيطاليا
345111	258645	434814	696398	843818	641210	833313	1317897	1614063	1337374	891671	821458	اسبانيا
2219978	1771984	1862344	2323785	2497821	2343026	2108379	2244030	1833550	1795921	1686343	1341613	فرنسا
65226	40596	49719	78953	54612	128275	136985	76913	106632	118820	116382	181463	هولندا
156907	184703	226050	273200	261245	208526	241840	113767	160416	214803	233050	153882	بلجيكا
33635	43777	38337	84595	153860	67983	107572	113283	111004	152034	170254	153476	البرتغال
3267	6550	4135	4236	6178	8579	21380	37757	132581	118425	41966	13275	اليونان
794455	847291	1004758	1168660	1573385	1221704	1255919	1132908	1422149	2079301	1591078	1559617	المانيا
124	69	2296	467	368	233	324	407	745	132	489	353	مالطا
30196	10066	29493	31382	122427	123540	90343	72339	91609	125642	95902	46176	فلندا
1199	7801	8906	51503	36520	25543	57000	267462	141207	221807	167576	38668	سلوفينيا
10829	3585	5124	6313	6606	3096	8822	5234	8917	5778	11771	6424	لوكسمبورغ
16	19	38	6	219	84	531	7671	8924	27666	23013	22513	استونيا
16836	27855	20733	43691	31947	15141	30165	23118	30943	26662	30317	24460	ايرلندا
1727	313	2435	1445	1587	948	3239	741	1073	545	2001	3595	لتوانيا
1540	2916	7847	1746	717	719	575	156	142	359	838	833	قبرص
15124	5840	32033	15508	29946	5233	33510	5605	50822	8807	25588	9539	بلغاريا
56466	38338	110379	93436	69835	85285	85493	83844	118026	201348	217273	153861	النمسا
688	5741	9224	6374	11637	0	7035	0	17996	26731	20421	34107	سلوفاكيا
4609211	4078887	4862373	6539476	7602904	6968559	7319287	7157086	7951112	8428789	7371737	6816971	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow>

/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق رقم (20): واردات الجزائر من مواد خام باستثناء الوقود من منطقة الاورو

الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	مواد خام باستثناء الوقود
421755	784162	1018298	2069907	1206031	1373782	1494487	1690399	2197206	2071402	1771349	1516488	ايطاليا
281156	353138	635458	1405262	1425908	1345679	1861928	1888154	2159585	2451814	1922442	1658692	اسبانيا
547218	752152	683163	1020704	902714	1062623	804892	753477	794761	805513	787525	851112	فرنسا
40303	59661	66938	102117	80923	98206	135825	117300	138613	115307	118471	88956	هولندا
110125	139361	167297	207552	214741	200714	189979	173243	211614	187549	188220	167956	بلجيكا
20651	25383	31937	117926	138171	181487	371815	449724	572579	683864	508626	378458	البرتغال
9726	187172	114551	190242	193872	289919	453093	358050	269934	227489	185862	163376	اليونان
206160	327879	347541	565484	594658	508716	516275	531324	468373	588571	546740	486154	المانيا
1005	64	110	67	543	306	14	541	39	448	303	195	مالطا
92476	134548	216664	175637	131117	159882	156956	185997	216382	209443	164081	160972	فلندا
7342	6090	28448	87585	78569	92736	126397	86017	127271	131840	112786	79569	سلوفينيا
2595	6730	14375	25771	18560	20689	9229	8232	11747	17162	13374	16205	لوكسمبورغ
333	0	6	2271	29209	22077	8721	3044	1664	3481	2117	744	استونيا
4953	8095	4212	5970	5040	9440	8334	9224	15081	18998	18322	12806	ايرلندا
3927	5488	8326	150	23472	43554	12072	18964	28755	1357	4778	3681	لتوانيا
168	366	429	110	160	63	33	2	2322	2869	1	1	قبرص
16245	3056	77946	106483	98604	48815	104119	42816	31294	67857	42833	40096	بلغاريا
106212	161125	215085	177809	148774	168729	191754	186963	175646	206455	166732	136961	النمسا
785	4233	6622	22173	12600	0	16481	0	30988	12211	15834	14154	سلوفاكيا
1873135	2958704	3637409	6283221	5303666	5627419	6462405	6503470	7453852	7803631	6570395	5776577	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow>

/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق رقم (21): واردات الجزائر من المصنوعات متنوعة من منطقة الاورو الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	مصنوعات متنوعة
85798	97735	111534	136830	140437	139928	168441	134091	166377	195167	174948	183058	ايطاليا
39698	73539	52758	60595	67455	65510	53758	62408	68776	108754	118517	133910	اسبانيا
170389	170982	211736	262422	218587	181090	196587	147883	164304	182272	144300	147680	فرنسا
11028	9120	16033	18536	16181	14818	10669	10131	13812	11293	15743	12164	هولندا
16364	25125	28258	34883	28465	31979	30688	26426	28455	32006	31956	30976	بلجيكا
3856	1914	2035	6515	1479	5098	4801	7375	10728	20696	18655	17262	البرتغال
6486	122	850	1476	6010	276	331	338	818	10995	2069	2311	اليونان
69956	86819	102676	106764	115309	98226	100120	108444	110980	127304	142274	112894	المانيا
6	14	88	24	3	31	6	216	161	115	142	163	مالطا
1693	2114	4004	1686	2055	845	2492	2810	2913	2026	2825	4218	فلندا
198	187	2268	201	1089	203	2068	1882	2510	2794	1573	1539	سلوفينيا
8181	194	2410	246	53	135	703	418	122	93	2184	2207	لوكسمبورغ
0	0	24	144	487	10	63	36	71	347	151	248	استونيا
478	1566	2273	2603	2724	5247	4811	4372	5582	3949	7920	6896	ايرلندا
364	66	248	83	36	698	705	431	424	293	300	522	لتوانيا
95	74	492	82	2	45	10	0	23	5	0	0	قبرص
21	187	636	1960	120	346	478	535	767	1339	966	1611	بلغاريا
1714	4371	2396	4896	2739	5403	7120	6112	5693	6437	11477	5634	النمسا
393	143	692	526	1130	0	316	0	1075	2905	1992	2744	سلوفاكيا
416717	474271	541411	640473	604359	549889	584168	513907	583592	708791	677991	666036	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow>

/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق رقم (22): الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو للفترة (2016-2005) الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	السلع
1274037	1458093	1893015	3040655	2651981	2596189	4330631	3345435	4080215	4367623	3609767	2611030	أغذية وحيوانات حية
1873135	2958704	3637409	6283221	5303666	5627419	6462405	6503470	7453852	7803631	6570395	5776577	مواد خام باستثناء الوقود
85195	104012	162395	394387	363154	572619	716370	2711463	2201538	1128350	1300435	1141036	وقود معدني
1264725	1370141	1581792	2123460	1882940	2011782	2284560	2511309	2536553	2947386	2518267	2602027	مواد كيميائية
4609211	4078887	4862373	6539476	7602904	6968559	7319287	7157086	7951112	8428789	7371737	6816971	الات ومعدات النقل
416717	474271	541411	640473	604359	549889	584168	513907	583592	708791	677991	666036	مصنوعات متنوعة
9523021	10444107	12678395	19021671	18409004	18326456	21697421	22742670	24806862	25384571	22048592	19613677	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملاحق (16) و(17) و(18) و(19) و(20) و(21)

الملحق رقم (22): الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو للفترة (2005-2016)

الوحدة: ألف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	السلع
1274037	1458093	1893015	3040655	2651981	2596189	4330631	3345435	4080215	4367623	3609767	2611030	أغذية وحيوانات حية
1873135	2958704	3637409	6283221	5303666	5627419	6462405	6503470	7453852	7803631	6570395	5776577	مواد خام باستثناء الوقود
85195	104012	162395	394387	363154	572619	716370	2711463	2201538	1128350	1300435	1141036	وقود معدني
1264725	1370141	1581792	2123460	1882940	2011782	2284560	2511309	2536553	2947386	2518267	2602027	مواد كيميائية
4609211	4078887	4862373	6539476	7602904	6968559	7319287	7157086	7951112	8428789	7371737	5816971	الات ومعدات النقل
416717	474271	541411	640473	604359	549889	584168	513907	583592	708791	677991	666036	مصنوعات متنوعة
9523021	10444107	12678395	19021671	18409004	18326456	21697421	22742670	24806862	25384571	22048592	19613677	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملاحق (16) و(17) و(18) و(19) و(20) و(21)

الملحق رقم (23): الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو لمتوسط الفترة (2005-2009) - قبل الازمة-

الوحدة: ألف دولار

خلال متوسط الفترة (2009-2005)	2009	2008	2007	2006	2005	السلع
14,53	14,41	15,99	14,93	13,96	13,38	أغذية وحيوانات حية
27,71	28,81	33,03	28,69	28,33	19,67	مواد خام باستثناء الوقود
1,44	1,97	2,07	1,28	1,00	0,89	وقود معدني
12,05	10,23	11,16	12,48	13,12	13,28	مواد كيميائية
40,30	41,30	34,38	38,35	39,05	48,40	الات ومعدات النقل
3,97	3,28	3,37	4,27	4,54	4,38	مصنوعات متنوعة
	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم (22)

الملحق رقم (24): الهيكل السلعي لواردات الجزائر من منطقة الاورو لمتوسط الفترة (2005-2009) - بعد الازمة-

الوحدة: ألف دولار

خلال متوسط الفترة (2009-2005)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السلع
16,02	13,31	16,37	17,21	16,45	14,71	19,96	14,17	أغذية وحيوانات حية
29,88	29,45	29,80	30,74	30,05	28,60	29,78	30,71	مواد خام باستثناء الوقود
6,20	5,82	5,90	4,45	8,87	11,92	3,30	3,12	وقود معدني
11,30	13,27	11,42	11,61	10,23	11,04	10,53	10,98	مواد كيميائية
33,81	34,76	33,43	33,20	32,05	31,47	33,73	38,02	الات ومعدات النقل
2,80	3,40	3,07	2,79	2,35	2,26	2,69	3,00	مصنوعات متنوعة
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم (22)

الملحق (25): صادرات ليبيا نحو دول العالم

List of importing markets for a product exported by Libya, State of (Mirror)

Unit : US Dollar thousand

Importers	Exported value in 2005	Exported value in 2006	Exported value in 2007	Exported value in 2008	Exported value in 2009	Exported value in 2010	Exported value in 2011	Exported value in 2012	Exported value in 2013	Exported value in 2014	Exported value in 2015	Exported value in 2016
Total	30474409	40596122	46021022	63084830	38048953	49073203	18714735	59252554	42702257	20911684	11616090	9581285
Italy	11162699	13504436	16426014	21320646	14275632	16272856	5529960	16582501	10746709	6045378	3793777	2010191
Germany	4924337	6211823	5793746	8174340	3949039	4111073	2769199	7123133	6216527	2290917	1331177	616048
Spain	2991052	3756844	3559058	4640771	2993124	4443184	1024027	4299223	2556537	1163059	663355	940532
United Arab Emirates	65774		333984	260847				994421	508252	758060	1361396	2796558
France	1976762	2391123	2971295	5052487	3135759	6263209	2779310	5520683	4273043	2470854	941524	561361
United States of America	1686113	2629365	3540204	4349963	1981282	2186740	666411	2554198	2622122	231535	167149	245277
China	941719	1693946	1547495	2588993	3173884	4515615	2063575	6375902	2038928	726370	951550	345620
United Kingdom	605360	1058672	1148372	1750512	1279392	1938514	668516	2707679	1928739	526573	103886	323260
Korea, Republic of	2775	1914	6329	11651	2907	170774	248832	751939	478540	742888	181342	319679
Greece	765788	1035573	1370866	2690274	1217459	1857507	440093	2173302	1529976	901076	294378	148473
Netherland	401814	936079	938333	1253811	535018	910221	518560	1668922	2072219	1523649	604358	122548
Austria	139251	586874	966561	661002	491660	983843	415540	816268	618524	814805	399352	353244
Turkey	1989269	2297351	399720	336325	357417	425652	139763	416152	303957	243756	195796	161021
Singapore	19	63	23413	325	78197	27986	74	159177	75334	47898	64849	134526
Sweden	24313	20563	22274	103053	127844	117276	42290	3089	85239	42	21	2259
Switzerland	1084550	1338719	1385244	3089180	660659	466064	153221	1418142	1436957	1152371	87537	24612
Croatia	50898	8196	50259	27877	2777	13685	4452	3344	73608	69256	29750	88024
Thailand	7	614	22880	16642	8419	30306	122269	19539	72067	334	5	43193
Indonesia	74111	422656	643226	339624	103033	273	0	511267	375656	58307	110	43245
Australia	33259	2	0	14	39948	334914	205513	1128544	780795	68	1	2
Malaysia	11225	11	24075	6838	23449	271343	3	620430	223040	341	22460	3277
Denmark	12638	1004	26	2640	2093	23361	366	156270	136901	82	1	54
Lebanon	32900	26946	39215	37990	26110	51730	27550	63279	54188	55395	33205	20119
Egypt	119217	102856	197947	260692	211252	336064	60676	141833	99813	50094	98488	68397
Brazil	34486	288401	997675	1406153	835075	101475	749	0	229585	17	0	26798
Tunisia	510022	726410	646252	1073689	560584	283749	22383	315413	409024	56346	19459	29961
Hungary	0	0	3	0	110	3	68	3	34	32	393	73
Belgium	59104	122413	184385	48702	73457	60334	94631	69634	58933	15171	23908	8878
India	8338	75204	1059974	756888	534089	780703	355165	1265224	952519	72167	9252	5638
Morocco	71014	94410	97203	89263	47298	44174	13614	23502	15456	22112	3581	11060
Norway	2	20	12874	861	20488	97	6	2	50056	49758	21644	29027
Slovenia	1049	1313	22676	127975	59947	34754	263	105	13340	88	4	116
Malta	2956	4448	13358	70419	31695	69344	15115	130779	27775	5690	17581	14267
Czech Republic	110620	91617	26400	33262	13045	8	145	78	39873	58455	1057	287
Albania	526	0	1201	398	1868	0	1	0	89368	19258	20056	10924
Sudan								88			1475	
Japan	9524	41482	4100	8161	1767	1395	422	247038	416424	36372	4645	12999
Ghana	152	37	16	31	53	3391	42	432	4245			282
Pakistan	1101	1990	783	707	229	1	55	1	144	36125	5843	7525
Bulgaria	141	933	4194	11482	8500	3198	1411	2	6503	90382	101845	4095
Canada	76197	59322	0	15	4134	23907	5149	5845	78203	9263	11130	6003
Cyprus	2535	3981	11217	15118	6290	17364	2	70	4	0	9	7094
Romania	67	6921	73929	109309	63383	45899	30630	0	1648	29343	262	1775
Argentina	0	7926	5457	17569	0	8697	0	0	11707	0	0	0
Senegal	2264	1792	184	6758	262	2	27	1	1	0	1	1574
Burkina Faso	189		105	87	182	229	824	42	28	7	5988	962
Niger	796	214	191	25	2421	153	26	252	2692	687	1612	497
Côte d'Ivoire	13	0	79	75	0	1733	23	81	273	2113	4236	26
Taipei, Chinese	0	4303	0	3	6	51742	27457	82447	130085	32410	819	11259
Jordan	3535	473	897	2232	1347	1070	531	6454	1342	885	310	797
Mauritania	0		4	0	76	58	83	83	493	417	248	422
Portugal	375495	579205	1085041	1457480	465305	977343	18992	513208	138575	1613	9342	1483
Georgia	0	0	0	7	0	0	113	433	41	5	0	0

Bosnia and Herzegovina	31	110	873	1445	215	0	93	39	151	0	5	563
Algeria	2704	209	774	747	788	25633	7801	88540	316585	3626	8132	0
South Africa	4	357610	58561	345	610	15	3	127	62	19	11	10
Cameroon	0	0	0	0	1122	110	1	0	2429	7	3787	12
Poland	5031	7217	18935	7418	570	269	1857	217	20114	128	289	104
Uruguay	0	0	0	0	0	27804	1	0	0	0	0	971
Hong Kong, China	163	77	0	146	139	203	510	167	120	237	5015	8967
Ukraine	1109	506	191	85	311	328	212	3456	200	102	13	0
Luxembourg	0	0	0	0	0	33	0	1	0	129	0	0
Chile	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	73	36
Serbia		681	2113	205862	118333	149199	57743	3	0	1	242	29
Ireland	2	6	153448	231641	358520	451242	129562	218122	218177	491222	31	967
Nigeria		17749	118	80	1156	37	167	9	3155	59	28	23
Togo	10		7	1	201	240	7644	0	2072	0	4789	20
Kuwait		8	41	228516	26	20	5	8	73	12	58	482
Cabo Verde	31	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Sri Lanka	0	369	0	400	4	2	0	0	104	371	193	0
Lithuania	0	0	0	1	0	0	14	0	0	9	1	12
Yugoslav Republic of	45	237	594		562	2731	1	1	0	0	0	433
Guinea-Bissau	0											
Uganda	51	120	338	457	2	14	13	264	77	43	67	10
Slovakia	0	1	1194	99	1	2	1	0	0	3	0	2
Congo			37	3805	6	6	44	18	152	189		
Benin	8	0	22	93	212	45	24	15	57	22	24	231
Gambia	0	0	0	0	0	23	0	0	0	10	3	0
Mexico	2	1109	66	10794	5025	25609	71	77	19	8	1	14
Colombia	4767	3944	0	8698	5468	6171	0	9	6	24	222	0
Dominican Republic	0	104	152	28	1	85	6	2	10	57	0	2
Ecuador	0	0	0	0	0	1	6	662	33	0	0	0
Finland	15	1	1	22696	2	17	0	1827	1	2	1	368
Mauritius	12	0	0	0	1	0	51	13	0	0	0	1
Moldova, Republic of	1	15	0	0	0	0	0	0	75	15	614	0
Mozambique	2	0	0	0	494	0	1	0	7	3	37	0
Montenegro		0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	4
Antigua and Barbuda	0		0		2	0	0	0	0	0	0	0
Nepal					0	3	3852	0	0	0	0	0
Lesotho			0	0	0	0	0	91	144	5	0	
Central African Republic		0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
Iran, Islamic Republic of	17342	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Azerbaijan	0	0	150	2775	67	0	2	5	874	911	12	61
Armenia	0	0	0	11	0	0	0	0	0	0	0	0
Barbados	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Bolivia, Plurinational State of	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Botswana	0	0	0	0	0	169	10	0	0	0	0	0
Brunei Darussalam	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0
Burundi	5	0	11	0	9	2	0	0	0	0	0	0
Belarus	0	877	0	0	0	0	21	0	0	271	0	41
Costa Rica	0	0	0	5	0	0	2	0	1	0	0	0
El Salvador	91	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Ethiopia	5	147	206	20253	44286	18427	17189	0	13998	0	0	0
Estonia	11	1	4	0	1102	0	1	0	0	0	0	0
Guatemala	0	1927	0	0	0	74	0	0	0	0	1	0
Guyana	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Honduras	95	0	0	0	0	0	1	1	4	0	0	0
Iceland	0	0	0	0	0	926	0	2	0	0	0	0
Kazakhstan	0	0	10	0	1	0	15	0	21	77	0	0

												(تابع)
Kenya	0	1388	55	108	0	25	0	394	74	97	1989	0
Kyrgyzstan	0	0	0	0	0	0	0	20	0	0	0	0
Latvia	0	0	0	0	0	7	0	0	0	0	0	0
Madagascar	0	0	0	332	9	97	4	43	27	0	0	0
Malawi	64	51	5030	36	0	0	0	3	0	0	3	0
Maldives	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Oman	4	2	1303	5	6	3	0	4	10	15	0	0
Namibia	14	0	0	1	0	0	0	228	0	0	0	0
New Zealand	32449	0	0	57	1	0	0	0	0	17	0	0
Nicaragua	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
Paraguay	0	0	3	3	0	0	9	0	3	0	2	0
Peru	0	0	0	0	7	0	0	400	19	0	0	0
Philippines	15	21	0	0	3	0	48	0	21	2	2	20
Russian Federation	4	475	37	2747	1521	150	16631	0	0	868	35	0
Sao Tome and Principe	13	0	0	135	0	15	0	0	0	0	0	0
Saudi Arabia	6398	300	327	121	1006	849	156	0	137098	376	49	201
Tanzania, United Republic of	0	6439	42	414	0	4	0	928	14	101	102	0
Samoa	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Zambia	0	0	111	3	0	6	28	2318	0	0	0	0
Vanuatu		0	0		0	0	14					
Netherlands Antilles	0	0	1	0								
Angola	0	0	327		84	1333	711	23	86	626	8	
Yemen	1	170	15	17	19	1	0	0	90	76	21	
Eritrea												
Zimbabwe	0	0	0	0	0	59	0	0	0	0	0	0
Guinea	1	6	0	0	14	1	5	21	14	15	18	
Papua New Guinea							0	0				
Andorra		0	0	5	3	0	0	0	0	0		
Comoros	0		0	16	3	1	5	0	0			
Seychelles	0	0		0		86	2	0	0	0	0	0
Venezuela, Bolivarian Republic of	0	0		10	0	27	1674	316	8			
Sudan (before 2012)	9730	1032		1494	344	16140	172					
Mali	21	1753	113	8		877	0	11				2332
Macao, China	0	0	0	0	0	0	0	0		0	0	0
Bangladesh	4	0	1	0	19	238	54	0	0		0	
Bahrain	0	1	14	13	38	3	0	2	4	0	5	26
Cambodia	0	8	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0
Qatar	2	8107	235	53	325	99	171	32	26	63	35	0
Rwanda	0	0	16	0	41	0	0	0	0	0	0	0
Viet Nam	0	5150	0	0	0	0	0	63615	0	42	0	1
French Polynesia	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	
New Caledonia	0	1	0	0	5	0	0	0	0	0	0	
Trinidad and Tobago	0	0	0	38	0	0	0	64	0	0	0	
Syrian	28168	39711	116812	119604	98297	80728						
Mayotte	7	11	0	0	0							
Gabon	0	0	0	42	2							
Cuba	0	23										

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للتجارة، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (26): صادرات ليبيا نحو دول العالم

الوحدة : الف دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	Colonne1
4788249	8225153	15839037	28598941	39117943	13736580	36455271	27602510	45778944	33501391	29135054	22803011	منطقة الاورو
2928023,0	1524987,0	947477,0	1542432,0	1633571,0	133147,0	840322,0	947519,0	2075299,0	1435023,0	1000635,0	849469,0	الدول العربية
5954,0	20723,0	4003,0	29608,0	5314,0	26839,0	27099,0	51168,0	33076,0	65568,0	387306,0	3655,0	افريقيا (خارج الدول العربية)
1093380,0	1441897,0	1998613,0	5068928,0	10513356,0	2962209,0	6276236,0	4283634,0	4069198,0	3732156,0	4545162,0	3055612,0	اسيا (خارج الدول العربية)
245277,0	167149,0	231535,0	2622122,0	2554198,0	666411,0	2186740,0	1981282,0	4349963,0	3540204,0	2629365,0	1657015,0	الولايات المتحدة الامريكية
27819,0	226,0	49,0	241380,0	1464,0	2510,0	169784,0	845575,0	1443227,0	1003201,0	301403,0	39256,0	امريكا اللاتينية
481351,0	265805,0	1906555,0	3862963,0	4292325,0	976253,0	2758517,0	2293174,0	5334655,0	2743290,0	2535830,0	1895195,0	اوروبا (خارج منطقة الاورو)
6007,0	12607,0	9403,0	812946,0	1164346,0	210685,0	358981,0	44091,0	157,0	153,0	61367,0	142098,0	باقي دول العالم
9576060	11658547	20936672	42779320	59282517	18714634	49072950	38048953	63084519	46020986	40596122	30445311	المجموع

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 25

الملحق (27): صادرات ليبيا نحو منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2010191	3793777	6045378	10746709	16582501	5529960	16272856	14275632	21320646	16426014	13504436	11162699	ايطاليا
940532	663355	1163059	2556537	4299223	1024027	4443184	2993124	4640771	3559058	3756844	2991052	اسبانيا
616048	1331177	2290917	6216527	7123133	2769199	4111073	3949039	8174340	5793746	6211823	4924337	المانيا
561361	941524	2470854	4273043	5520683	2779310	6263209	3135759	5052487	2971295	2391123	1976762	فرنسا
353244	399352	814805	618524	816330	415540	983843	491660	661002	966561	586874	139251	النمسا
148473	294378	901076	1529976	2173302	440093	1857507	1217459	2690274	1370866	1035573	765788	اليونان
122548	604358	1523649	2072219	1668922	518560	910221	535018	1253811	938333	936079	401814	هولندا
12782	62091	31871	149888	130779	15115	69344	31695	70419	13358	4448	2956	مالطا
8878	23908	15171	58933	69634	94631	60334	73457	48702	184385	122413	59104	بلجيكا
7094	9	0	4	70	2	17364	6290	15118	11217	3981	2535	قبرص
4095	101845	90382	6503	2	1411	3198	8500	11482	4194	933	141	لا تيفيا
1483	9342	1613	138575	513209	18972	977343	465305	1457480	1085041	579205	375495	البرتغال
969	31	490114	218286	218264	129481	450989	358520	231641	153448	6	2	ايرلندا
368	1	2	1	1827	0	17	2	22696	1	1	15	فلندا
169	4	5	13216	63	263	34754	59947	127975	22676	1313	1049	سلو فينيا
12	1	9	0	0	14	0	0	1	0	0	0	ليتوانيا
2	0	3	0	0	1	2	1	99	1194	1	0	سلوفاكيا
0	0	0	0	0	1	0	1102	0	4	1	11	ايستونيا
0	0	129	0	1	0	33	0	0	0	0	0	لوكسمبورغ
4788249	8225153	15839037	28598941	39117943	13736580	36455271	27602510	45778944	33501391	29135054	22803011	المجموع

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 25

الملحق (28): واردات ليبيا نحو دول العالم

supplying markets for a product imported by Libya, State of (Mirror)

Unit : US Dollar thousand

Exporters	value in 2005	value in 2006	value in 2007	value in 2008	value in 2009	value in 2010	value in 2011	value in 2012	value in 2013	value in 2014	value in 2015	value in 2016
Total	8339501	9274924	12195282	18534594	19790445	20722733	7192244	22263907	26591450	18713488	12930226	10010918
Italy	1694518	1760682	2223189	3876065	3393411	3574582	848939	3059889	3782520	2930464	1649055	1190421
China	360499	704105	870992	1640447	2002912	2061358	720379	2384239	2834679	2157612	1892017	1184613
Turkey	384167	489261	643150	1074288	1795117	1932370	747629	2139440	2753096	2059898	1420087	906107
United Arab Emirates	470127		513217	629800				2348175	2243757	1566733	1341590	632983
Spain	219220	106497	157273	366397	379045	343456	155496	488217	614648	748902	596862	371825
Egypt	149814	168590	247813	773583	1008281	1220406	556746	1439304	1277117	990328	572003	581759
Tunisia	472688	620703	697500	871231	831842	732335	784732	828478	868975	667786	540044	442725
Germany	816534	742270	919056	1515093	1776411	1320313	458604	909836	1305081	732239	399136	338218
Cyprus	7971	8065	5849	8400	21203	10316	2576	15819	28283	9634	2327	144866
Greece	200522	278610	155413	197439	353708	724283	223340	1008617	990498	295072	165630	367142
Korea, Republic of	364710	433583	402081	821073	1234982	1410549	180912	1076690	1064595	893844	544338	717440
United Kingdom	388499	375960	465362	519635	669446	588537	138523	298124	421056	272726	161518	208766
Netherlands	166849	170619	311228	318713	398163	346029	296634	516895	618888	327752	216740	172092
Ukraine	63613	150148	180361	124871	195826	201457	107604	296209	273826	219052	182660	247838
France	374303	544303	715161	716963	998005	1299046	316378	694343	1063804	346478	764199	194859
Romania	21955	19935	11569	55718	41704	59176	23891	138622	324856	263455	157991	211185
Brazil	213163	203384	238661	372903	204704	456173	101897	423173	501481	392217	147870	141496
Russian Federation	166454	71515	189136	148413	190630	169502	106926	259927	386458	221622	183316	73742
United States of America	83842	434856	510499	721162	666057	665534	307239	549022	864518	531856	242952	190108
Belgium	148496	212880	173498	207913	265750	299101	122568	315382	338159	233815	134561	130727
India	192446	86360	123455	102842	215449	163436	49833	183103	313439	195703	122195	126029
Switzerland	150389	191149	232647	262293	143991	105354	109848	229685	374114	522950	108439	215371
Malta	103762	79333	82620	89157	117232	112930	65979	256446	158471	131349	99717	85407
Thailand	113756	137877	266769	310097	225201	244295	99375	349974	409485	227163	104611	125446
Saudi Arabia	53394	85759	119065	229720	157290	151785	50012	178532	178967	191435	143194	114411
Morocco	19243	22740	41764	64366	43361	37904	29662	81218	87220	36443	68296	89626
Bulgaria	3919	2760	21203	10033	41138	8374	41204	152147	181880	86171	93677	
Sri Lanka	21167	11310	22965	21447	24537	35143	23467	67902	22206	45870	32958	46352
Sweden	93887	105795	145171	178751	120582	183235	28218	55880	90928	99212	21962	38641
Guatemala	0	0	473	0	0	643	168	909	669	27548	13330	437
Argentina	60224	83793	122532	192438	110515	137323	60487	95541	128751	175246	71113	67978
New Zealand	2069	5103	5163	20188	16102	36479	15310	53227	60620	61417	33761	43503
Poland	12441	24278	37128	30364	35706	36526	10663	48818	93017	65495	47130	29058
Austria	76373	75174	98153	132276	153012	164638	38006	109506	161030	117096	72447	45544
Jordan	25822	26121	33316	40904	44286	51800	25978	77615	68859	44838	37328	34575
Denmark	29873	7688	38333	24045	32314	38016	27706	54746	49761	53709	34813	30164
Malaysia	16189	31849	75491	103483	86306	68035	8360	46778	38023	24140	19581	27644
Portugal	9298	6745	12254	24058	49599	56304	16716	27481	65851	32442	21763	39112
Algeria	13851	19343	10215	51793	12242	30741	11377	6549	22443	36427	22515	31053
Lithuania	40	325	15952	5138	39566	10622	1273	19921	2273	11477	7977	2867
Canada	70120	59244	182391	118775	231370	239115	51786	153171	112788	71190	22690	12944
Ireland	21990	24189	40751	38636	36779	51363	6747	40285	77782	64301	57190	66462
Indonesia	18002	34159	34484	44678	56161	48466	19601	65240	62236	36148	28005	19557
Singapore	29654	20121	38445	287700	58575	65121	14802	15245	22028	23128	20694	11045
Japan	139578	189413	251231	361130	240746	348508	17045	115825	342281	180791	60884	21095
Iran, Islamic Republic of	2167	4098	7043	14054	8190	5076	2689	4730	5589	3329		3220
Hungary	19190	38146	24586	20680	25027	17373	3355	18735	22800	13043	8800	6241
Latvia	69	4243	6433	5878	34559	2615	5623	28721	364	15558	9124	3270
Taipei, Chinese	14019	18154	18118	35766	36884	31985	12689	56396	56901	37693	17666	12697
Serbia		3446	4956	7422	26070	6752	5921	4249	31195	31638	28803	7362
Hong Kong, China	1969	2204	3266	6059	6449	9162	3378	11221	25757	13005	6944	6401
Kuwait		4595	6886	76120	6378	4316	1392	4758	5179	2408	2177	352
Czech Republic	10922	13822	19970	61029	167832	43993	4346	19144	20083	18964	3526	4031
Pakistan	3411	4383	5324	5379	10603	8000	2782	14784	13001	8418	7434	3245
Finland	17156	19293	18935	27043	46168	14821	8687	11866	19288	13478	3979	546
Paraguay	0	0	4808	868	4246	7239	228	853	1072	4326	9399	5188
Oman	30864	44597	19487	57928	85040	73426	5183	15409	120518	11352	10366	7173
Niger	817	924	144	269	167	172	59	357	568	173	244	33
Lebanon	16802	5647	4185	11088	10922	9669	3825	21833	23665	17019	15383	7232
Albania	0	0	3	0	6889	10935	3141	14103	13293	15604	4193	4989
Croatia	14303	13860	17186	25875	74364	47515	35428	30144	39602	29498	20406	8718
Slovenia	3076	3669	23875	93581	53684	46309	12620	71496	76845	34357	9715	6790

Ethiopia	279	0	334	14	223	131	144	11547	1902	1943	2360	1430
Colombia	0	105	313	339	889	543	45	493	11981	3135	1156	1114
South Africa	6311	5910	6074	14093	13289	29442	12585	6777	21644	4644	2807	6633
Chile	337	1383	2008	3692	3715	3992	153	5316	6532	6438	3612	3120
Bosnia and Herzegovina	8635	4175	3091	15434	13535	24813	2927	3365	3052	4786	1400	1690
تابع												
Peru	361	226	1189	2027	563	1365	1398	5108	3354	2491	543	126
Costa Rica	0	0	0	0	279	3905	0	415	6690	4281	806	286
Slovakia	725	2350	2761	15284	6426	5514	3459	8702	10051	14007	3316	953
Ecuador	27	41	3359	936	1118	6405	508	23836	26249	7316	8665	839
Georgia	0	0	151	92	13	575	1325	6595	1288	1023	2370	393
Armenia	0	0	0	0	0	0	38	0	0	32	206	831
Australia	11426	8326	14713	43482	11726	29386	9801	24443	11176	19026	3771	1595
Macedonia, The Former Yugoslav Republic of	85	123	1355		1557	270	153	757	448	402	347	423
Belarus	15781	1624	4004	19219	9061	3417	180	1350	1515	1685	850	548
Luxembourg	2658	387	1249	1369	2366	2051	1046	1660	2252	3773	697	1289
Senegal	0	24	7	65	164	565	0	375	3150	196	301	29
Kenya	40	35	9158	475	985	225	347	836	1306	1467	1334	1243
Moldova, Republic of	252	0	0	0	355	3640	509	4616	4382	2342	271	890
Tanzania, United Republic of	0	4	0	0	621	7	0	0	548	5	311	0
Norway	5296	12879	3597	9697	22230	6197	822	18088	5336	2842	1254	383
Sudan								864			585	
Uruguay	234	925	5854	5667	3055	1807	510	3106	7620	1024	164	173
Côte d'Ivoire	62	233	307	213	3603	234	69	593	653	138	11	22
Nigeria		53	386	528	534	1684	866	253	1093	1212	1353	209
Cameroon	49	20	608	10	84	580	161	0	181	13	249	281
Mozambique	14	0	0	0	0	0	55	1	121	29	56	0
Mexico	3591	28904	61050	40967	28464	9033	1116	28746	55511	19946	740	477
Mauritania	0		0	0	0	184	128	109	147	0	68	14
Namibia	11	0	5	435	1380	649	190	225	1145	1006	237	0
Guyana	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Liberia												
Philippines	901	1563	645	1199	620	533	151	1674	1478	604	1532	410
Estonia	141	132	454	3899	722	482	7825	732	81	173	235	1347
Ghana	84	131	231	384	39	175	29	43	47			0
Botswana	0	4	261	9	73	0	13	313	0	0	0	0
Uganda	7	114	0	76	63	45	0	280	50	49	30	0
Madagascar	0	0	1	0	160	0	0	22	116	44	20	0
Brunei Darussalam	0	8	59	22	0	0	0	0	0	0	0	0
Kazakhstan	0	1217	13176	2753	4192	11641	16	3263	5123	1679	0	0
Congo			58	11	8	7	5	31	57	85		
Montenegro		128	199	3	0	59	0	2438	7749	7585	5811	377
Antigua and Barbuda	0		0		1	0	0	0	0	0	0	0
Nepal					0	0	90	0	0	0	89	0
Fiji	0	0	0	0	0	0	1	0	0	2	0	0
Suriname	0		0		0	0	0	0	8	0		0
Central African Republic		0	33	36	0	0	0	0	5	0	0	0
Togo	0		0	0	20	0	5	0	3	10	0	0
Burkina Faso	15		37	10	25	0	5	92	29	124	53	6
Azerbaijan	397	28	61	33903	128618	162230	1	142448	166272	25760	906	0
Barbados	0	0	0	0	0	0	0	0	11	0	0	1
Bolivia, Plurinational State of	0	89	91	0	0	0	0	148	0	0	0	0
Cabo Verde	2643	0	0	0	0	0	191	247	539	371	0	0
Benin	0	0	35	297	351	27	630	37	72	49	7	8
Dominican Republic	0	0	0	0	0	0	102	0	0	88	1	0
El Salvador	0	699	0	652	2329	1875	72	1156	119	0	0	0
Honduras	0	0	11	0	54	0	0	0	0	28	0	0
Iceland	0	11	23	4	3044	12	62	0	9	2	17	0
Israel	327	96	170	306	78	10	26	133	229	0	0	0
Jamaica	0	0	0	0	0	0	0	0	0	18	0	0
Kyrgyzstan	0	0	0	0	0	6	0	177	21	0	0	0
Malawi	0	1	0	74	1232	0	0	0	0	0	0	0
Mauritius	0	0	9	0	0	80	0	0	6	0	0	0
Nicaragua	6	0	2	3	0	0	0	15	10	0	0	0
Zambia	3	4	0	4	6	38	0	0	0	3	0	0
Iraq										230		
Lao People's Democratic						0	0	0	0	0	21	52

Republic												
Djibouti				8								
Palestine, State of			0	0	0	0	0	2	598	20	0	0
Timor-Leste	0								998			
Angola	1	0	0		0	0	0	0	0	0	0	
تابع												
Yemen	497	789	1551	1913	949	1884	6219	3398	494	785	520	
Zimbabwe	55	259	7	69	0	345	3	23	0	8	0	38
Guinea	0	0	0	0	25	0	0	32	7	685	0	
Serbia and Montenegro												
Andorra		0	0	0	0	0	0	55	36	0		
Seychelles	61	0		0		3490	0	1364	757	294	254	384
Venezuela, Bolivarian Republic of	1	0		7972	34	1054	0	0	0			
Sudan (before 2012)	1408	3598		1060	1948	1798	914					
Mali	0	0	0	0		300	0	91				198
Bangladesh	365	704	1623	3395	1510	3101	2104	4063	3514		2215	
Bahrain	20771	5602	4685	6240	4327	37042	16375	13773	41006	12316	9688	5263
Cambodia	0	0	0	1	0	36	0	2037	141	128	2050	1639
Panama	0	332	0	0	0	0	0	9	0	140	1925	0
Qatar	8412	905	928	1507	10989	13015	15718	6431	15359	7766	633	1871
Viet Nam	1697	570	2350	4326	5399	8111	0	27203	29693	30025	32560	19935
French Polynesia	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	
Trinidad and Tobago	0	0	29	0	86	0	0	0	79	469	0	
Syrian Arab Republic	46821	181270	194960	119979	198541	125922						
Gabon	10	109	2279	5821	7135							
Cuba	0	0										

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للتجارة بالاعتماد على بيانات الاونكتاد، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (29): واردات ليبيا من دول العالم

الوحدة : الف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
3886059	4039442	4960431	7658627	8101283	8423341	2595271	7620140	9662208	6400916	4344706	3317672	منطقة الاورو
1330514	1190259	1895572	2937232	2416404	2492229	1508261	5025584	4954293	3585886	2763805	1949037	الدول العربية
1665421	2171063	2774006	4861600	6134352	6618642	1905694	6714430	8163476	5954362	4318901	3210700	اسيا
83822	434856	510499	721162	666057	665534	307239	549022	864518	531856	242952	190268	الولايات المتحدة الامريكية
1001644	1038925	1385110	1509331	1814722	1549394	615846	1527779	2163879	1592170	982631	845836	اوروبا خارج منطقة الاورو
10463	7821	19943	22862	29984	38194	15356	23539	33998	12550	7836	9548	افريقيا
361559	392554	642735	810909	619250	936337	243582	826294	934773	799179	320664	279176	باقي دول العالم
8339482	9274920	12188296	18521723	19782052	20723671	7191249	22286788	26777145	18876919	12981495	9802237	صادرات ليبيا للعالم

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 28

الملحق (30): واردات ليبيا من دول منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
1694518	1760682	2223189	3876065	3393411	3574582	848939	3059889	3782520	2930464	1649055	1190421	ايطاليا
219220	106497	157273	366397	379045	343456	155496	488217	614648	748902	596862	371825	اسبانيا
200522	278610	155413	197439	353708	724283	223340	1008617	990498	295072	165630	367142	اليونان
816534	742270	919056	1515093	1776411	1320313	458604	909836	1305081	732239	399136	338218	المانيا
374303	544303	715161	716963	998005	1299046	316378	694343	1063804	346478	764199	194859	فرنسا
166849	170619	311228	318713	398163	346029	296634	516895	618888	327752	216740	172092	هولندا
7971	8065	5849	8400	21203	10316	2576	15819	28283	9634	2327	144866	قبرص
103762	79333	82620	89157	117232	112930	65979	256446	315916	277656	133147	138208	مالطا
148496	212880	173498	207913	265750	299101	122568	315382	338159	233815	134561	130727	بلجيكا
22427	3919	2760	21203	10033	41138	8374	41204	152147	181880	86171	93677	لاتيفيا
21990	24189	40751	38636	36779	51406	6751	40250	77728	64259	57163	66428	ايرلندا
76373	75174	98153	132276	153012	164638	38006	111855	161030	117096	72447	45544	النمسا
9298	6745	12254	24058	49599	56304	16716	27481	65851	32442	21763	39112	البرتغال
3076	3669	23875	93581	53684	46309	12620	91025	113710	60319	29301	17533	سلوفينيا
40	325	15952	5138	39566	10622	1273	19921	2273	11477	7977	2867	ليتوانيا
141	132	454	3899	722	482	7825	732	81	173	235	1347	ايسنتونيا
2658	387	1249	1369	2366	2051	1046	1660	2252	3773	697	1289	لوكسمبورغ
725	2350	2761	15284	6426	5514	3459	8702	10051	14007	3316	971	سلوفاكيا
17156	19293	18935	27043	46168	14821	8687	11866	19288	13478	3979	546	فلندا
3886059	4039442	4960431	7658627	8101283	8423341	2595271	7620140	9662208	6400916	4344706	3317672	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 28

الملحق (31): الهيكل السلعي لصادرات ليبيا نحو منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

متوسط الفترة (2009/2005)	2009	2008	2007	2006	2005	السلع		
5880,5	1869,3	8487,0	10339,5	7397,1	1309,6	أغذية وحيوانات حية		
263212,6	96020,7	324330,6	359298,6	332062,8	204350,3	مواد خام باستثناء الوقود		
31102721,0	27251798,5	44954124,5	32713698,6	28293634,7	22300348,5	وقود معدني		
331955,4	207940,9	396967,6	386272,4	393786,1	274809,9	مواد كيميائية		
21604,9	15418,5	58912,6	5699,2	14938,1	13055,8	الات ومعدات النقل		
18207,2	29460,3	32307,0	24473,6	1047,9	3747,3	مصنوعات متنوعة		
31743581,5	27602508,3	45775129,2	33499782,0	29042866,7	22797621,5	المجموع		
متوسط الفترة (2010/2016)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السلع
3575,1	7398,2	454,8	343,1	1194,3	4880,5	1310,6	9444,2	أغذية وحيوانات حية
92870,1	61361,9	79255,6	119793,8	125438,5	41628,6	68750,6	153861,7	مواد خام باستثناء الوقود
20468439,8	3384765,9	7496515,2	15601072,3	28286081,8	38997879,3	13576404,3	35936359,6	وقود معدني
116861,6	28011,1	83687,0	99422,5	168700,1	50331,4	58670,9	329208,3	مواد كيميائية
14102,6	11838,5	10227,4	15599,8	13024,2	18422,1	10515,5	19091,0	الات ومعدات النقل
6172,1	930,6	1715,0	2990,4	4558,5	4781,9	20928,3	7300,0	مصنوعات متنوعة
20702021,3	3494306,2	7671855,1	15839221,9	28598997,4	39117923,9	13736580,2	36455264,8	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع:

<https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups>

الملحق (32): الهيكل السلعي لواردات ليبيا من منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	السلع
412581,417	435850,611	516328,187	754150,007	638312,726	773476,173	584649,092	1105108,75	1217515,87	1096969,36	979050,983	631363,805	أغذية وحيوانات حية
607594,084	644469,252	708054,389	944648,83	1121694,36	1115369,79	232886,311	771768,745	1043492,03	705208,063	336155,728	181487,892	مواد خام باستثناء الوقود
757359,228	792715,269	1168753,61	2164041,45	1533495,91	2132141,61	817566,094	2869626,49	2954121,54	2165454,56	987808,998	1041597,87	وقود معدني
202979,35	231061,528	259701,934	346784,858	386612,579	496905,235	201970,143	631373,943	617391,527	407388,564	308605,04	279983,669	مواد كيميائية
1417803	1514563,71	1779915,15	2523840,27	3459563,82	3277945,02	592801,904	1793148,46	3103104,89	1457263,33	1448596,69	510787,328	الات ومعدات النقل
454308,989	413704,691	523663,763	897311,479	983927,747	586665,225	162563,717	407959,281	528459,588	373280,143	185860,12	145665,062	مصنوعات متنوعة
3852626,07	4032365,06	4956417,03	7630776,89	8123607,14	8382503,05	2592437,26	7578985,67	9464085,44	6205564,03	4246077,56	2790885,63	المجموع
الحصة (نسب مئوية)												
2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	السلع
10,7	10,8	10,4	9,9	7,9	9,2	22,6	14,6	12,9	17,7	23,1	22,6	أغذية وحيوانات حية
15,8	16,0	14,3	12,4	13,8	13,3	9,0	10,2	11,0	11,4	7,9	6,5	مواد خام باستثناء الوقود
19,7	19,7	23,6	28,4	18,9	25,4	31,5	37,9	31,2	34,9	23,3	37,3	وقود معدني
5,3	5,7	5,2	4,5	4,8	5,9	7,8	8,3	6,5	6,6	7,3	10,0	مواد كيميائية
36,8	37,6	35,9	33,1	42,6	39,1	22,9	23,7	32,8	23,5	34,1	18,3	الات ومعدات النقل
11,8	10,3	10,6	11,8	12,1	7,0	6,3	5,4	5,6	6,0	4,4	5,2	مصنوعات متنوعة
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow>

/Import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الوحدة : مليون دولار

الملحق (33): صادرات مصر نحو اهم المناطق الجغرافية

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	Colonne1
4401,5	4689,6	6485,8	6810,2	6767,4	8441,8	6948,0	5782,0	8124,9	4238,6	4103,4	3385,8	منطقة الاورو
9882,2	8323,1	9482,6	9388,5	8998,1	9132,4	8261,1	8145,8	6558,0	2478,1	2212,2	2008,1	الدول العربية
691,8	593,7	792,6	824,3	1089,3	2025,1	1324,7	692,2	979,1	252,5	144,4	212,5	افريقيا (خارج الدول العربية)
3301,2	3410,7	4983,2	6356,9	6507,4	6463,5	4950,8	4235,6	5423,9	3692,4	2554,5	1692,5	اسيا (خارج الدول العربية)
1013,5	1232,2	1129,1	1182,4	2015,5	1819,4	1547,1	1633,9	1255,0	936,3	1195,3	957,3	الولايات المتحدة الامريكية
193,1	148,8	236,8	388,5	330,8	417,9	377,1	155,8	546,7	227,8	70,2	35,5	امريكا اللاتينية
2234,0	1933,4	1887,6	1770,6	1803,8	2023,3	1771,2	2090,2	1401,0	708,1	920,4	351,9	اوروبا (خارج منطقة الاورو)
790,2	1635,9	1814,4	2058,0	1904,7	1259,1	1151,7	1446,8	1678,1	3633,4	2519,5	2002,0	باقي دول العالم
22507,4	21967,3	26812,2	28779,4	29417,0	31582,4	26331,8	24182,3	25966,8	16167,3	13720,0	10645,6	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

Partner	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Austria	3310,456	11017,288	5677,793	7699,28	9167,168	56438,96	21484,822	15699,576	13115,59	17990,16	14848,211	11941,657
Belgium	178865,961	190944,263	266157,01	489975,196	388847,058	351245,036	550935,397	397949,894	447528,657	345538,184	320032,961	312786,878
latifia	7503,76	6949,59	11502,203	33997,556	40546,774	29354,155	27495,283	78634,421	94819,835	42638,814	56300,073	56784,214
Cyprus	46199,07	57157,606	77056,993	147605,322	117922,244	93496,135	135795,251	252208,068	296058,996	72175,387	57671,141	57793,564
Estonia	60,017	368,737	2261,334	1891,409	3371,275	1694,814	3770,195	4630,997	3380,225	3348,107	2685,353	3338,011
Finland	4048,751	3631,294	3690,499	21813,775	14234,953	31098,182	23603,093	17101,493	13268,743	13469,363	14757,714	15594,208
France	368472,224	799125,278	501614,015	778949,814	664013,127	924148,25	1288561,91	1152492,56	966667,324	834394,06	482585,637	504047,139
Germany	108600,47	153028,808	151875,874	438094,112	461284,099	573401,815	792476,488	644548,394	638622,949	670350,837	553041,731	539811,017
Greece	122722,044	99404,284	137326,641	323639,527	249938,337	271861,199	400616,937	225777,199	270530,348	471881,055	144685,717	183601,279
Ireland	8924,246	11109,139	18719,308	28319,871	29236,702	28666,943	25613,493	35831,585	31025,181	25256,789	30137,206	25645,933
Italy	1079868,76	1266342,19	1584878,75	2700431,28	1585478,35	2199155,23	2719416,78	2324482,35	2702820,75	2454462,5	1615613,35	1467709,1
Lithuania	997,471	349,263	2403,454	5351,939	11386,093	7943,809	16604,525	19044,436	19818,21	15057,453	11392,683	10175,076
Luxembourg	99,898	39,847	234,277	262,566	1039,755	70,323	299,05	704,861	2330,558	810,757	1678,999	169,162
Malta	116344,055	26815,467	31021,905	97382,674	29606,424	21649,687	282036,204	31718,844	156436,919	361136,223	350814,764	88837,137
Netherlands	502777,131	395445,916	367526,633	1493339,56	498926,544	558822,261	701238,752	405633,764	306698,34	382949,039	390569,731	331199,389
Portugal	17682,74	32079,776	26115,945	54904,009	65117,121	95736,545	91229,165	104779,538	132443,904	106754,635	116958,543	89277,27
Slovak Republic	567,018	561,109	618,445			22777,101	310,205	1474,871	7276,425	9517,222	1994,432	141,641
Slovenia	12662,133	13340,009	12625,724	17811,116	23416,421	59065,544	47465,944	46429,895	71578,692	75767,196	62343,166	47952,783
Spain	806061,82	1035703,4	1037297,49	1483436,45	1588497,21	1621410,37	1312879,27	1008226,83	635781,133	582344,78	461532,825	654677,749
	3385768,03	4103413,26	4238604,29	8124905,46	5782029,65	6948036,36	8441832,76	6767369,57	6810202,77	6485842,56	4689644,21	4401483,21

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (35): واردات مصر من اهم المناطق الجغرافية

الوحدة : مليون دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المناطق الجغرافية
15030,8	19609,3	17649,4	17500,1	16908,4	15131,1	14323,5	11874,1	11226,7	4975,7	3906,5	3744,4	الاورو منطقة
7699,2	9285,8	9976,0	8796,6	9358,1	8058,2	6264,6	5044,5	7410,1	4836,1	3950,0	3185,4	العربية الدول
932,1	774,8	690,4	703,4	951,6	961,0	782,5	612,5	974,9	174,5	105,4	162,1	(خارج الدول العربية) افريقيا
17881,9	23249,1	20924,6	18584,2	19555,9	17071,1	15309,2	12911,6	13449,0	4662,5	3938,5	3666,0	(خارج الدول العربية) اسيا
3095,2	4378,8	5198,8	5214,7	5276,5	6470,1	4961,9	4744,2	5673,1	2571,8	1603,7	1769,8	المتحدة الامريكية الولايات
3315,3	4428,8	3749,9	4258,1	4144,9	4492,2	2813,4	1901,0	2809,5	1381,8	1003,1	1176,2	اللاتينية امريكا
9015,6	11502,1	12022,3	10359,8	12443,4	8687,2	7360,1	6834,0	10044,0	3856,3	2674,4	3078,9	(خارج منطقة الاورو) اوربا
1082,5	1132,5	1126,4	1249,6	1226,8	1411,1	1188,2	990,6	1163,6	4572,6	3412,2	3029,2	دول العالم باقى
58052,6	74361,3	71337,7	66666,4	69865,6	62282,0	53003,4	44912,5	52751,0	27031,3	20594,0	19811,9	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (36): واردات مصر من منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

Partner Name	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Austria	58231,971	56714,539	93580,317	207432,1	170903,559	205307,49	227014,474	200264,511	237174,544	268152,89	210482,23	225892,772
Belgium	201194,259	170043,47	277998,237	797037,505	661562,615	861584,262	1336468,63	1692777,11	1204883,28	981722,683	983083,987	709142,682
latifia	40866,385	36891,842	29609,661	39232,21	98420,557	112075,798	232939,819	166131,307	311304,542	249213,314	252605,125	172386,996
Cyprus	14406,846	20928,732	16990,247	13058,811	69002,389	388490,646	62031,93	116385,014	305785,004	80370,87	480942,553	80319,703
Estonia	5939,801	4261,184	9147,801	27766,932	16528,176	19033,359	28784,123	26924,787	25490,686	27121,957	36982,954	17122,092
Finland	174515,629	192905,245	231961,122	439567,492	289349,105	351004,182	365476,148	486758,356	402764,649	468982,785	453132,966	420342,608
France	595824,557	622193,082	575084,271	1335772,01	1597945,6	1886072,75	2053240,83	2278002,53	2128841,02	2134977,37	2477299,47	1324083,1
Germany	1026113,33	1083157,24	1778780,16	3261959,24	3602225,91	4023948,35	3930009,25	4669976,35	5246839,31	5540055,51	5777597,4	5073452,78
Greece	101496,606	104188,836	135738,844	211819,08	263884,512	417112,706	389796,255	376165,78	706051,653	646069,945	929908,951	679944,733
Ireland	40559,069	50284,601	67810,369	149016,992	219429,202	197164,369	166719,252	175225,846	169921,23	209113,213	216733,145	168865,295
Italy	830277,096	849495,641	1124415,05	3019634,08	2652219,87	2962530,03	3123821,64	3464625,89	3549043,73	3265393,24	3306623,52	2643529,37
Lithuania	3856,434	790,432	3483,178	5169,516	22051,302	31023,457	54164,978	88733,6	176434,989	92509,312	20125,039	64782,302
Luxembourg	233,208	133,371	208,026	4631,27	1459,793	4587,818	24089,861	5272,371	7630,872	6371,302	22850,448	6271,711
Malta	1474,439	20741,117	313,736	197374,227	352251,807	1053844,52	208279,086	226161,439	311591,804	918969,439	967868,855	532818,323
Netherlands	288127,416	343115,063	336441,097	729545,904	900423,712	831547,126	1656288,78	1452546,56	1083968,76	1068956,83	1274105,47	819123,95
Portugal	17792,687	9249,817	12334,287	54340,688	67099,354	76607,523	116201,634	79457,416	81658,419	97599,932	104530,376	110696,69
Slovak Republic	8625,806	2891,702	7255,511	2018,666	9000,994							
Slovenia	92720,392	68624,111	35658,31	48037,727	58781,003	53576,654	49668,682	50317,076	41874,404	74236,316	42976,876	34969,425
Spain	241859,917	269707,369	238823,167	679592,536	821494,559	847908,867	1106071,85	1352628,2	1508856,54	1519531,65	2051415,79	1947090,04
	3744115,85	3906317,39	4975633,4	11223007	11874034	14323419,9	15131067,2	16908354,1	17500115,4	17649348,6	19609265,2	15030834,6

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (37): صادرات تونس من منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	Colonne1
8051080	8632100	11292215	12829159	9805392	10972963	12808705	11153018	11179385	11271841	9632621	9311731	منطقة الاورو
933723	1088096	1375213	1878967	1762838	1747350	1792226	1820302	1826644	1799923	1536620	1482463	الدول العربية
126116,0	159685,0	214360,0	288168,0	300928,0	365540,0	430826,0	391961,0	390830,0	385433,0	333982,0	299259,0	افريقيا (خارج الدول العربية)
388936,0	443003,0	541378,0	1566292,0	724037,0	851975,0	637030,0	665581,0	650399,0	696959,0	467661,0	557967,0	اسيا (خارج الدول العربية)
95452,0	262675,0	167236,0	323052,0	196835,0	388535,0	276581,0	326209,0	397451,0	243461,0	353604,0	245226,0	الولايات المتحدة الامريكية
63126,0	98266,0	156771,0	216022,0	127849,0	137402,0	128878,0	134013,0	163486,0	65933,0	47088,0	45056,0	امريكا اللاتينية
426882,0	675612,0	1043659,0	1604668,0	1021104,0	1353263,0	1081579,0	1789664,0	1712362,0	1507514,0	1025707,0	902368,0	اوروبا (خارج منطقة الاورو)
408305,0	334914,0	374564,0	613629,0	506153,0	609542,0	691140,0	726698,0	739908,0	788684,0	676205,0	731061,0	باقي دول العالم
10493620	11694351	15165396	19319957	14445136	16426570	17846965	17007446	17060465	16759748	14073488	13575131	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (38): صادرات تونس نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

Importers	Exported value in 2005	Exported value in 2006	Exported value in 2007	Exported value in 2008	Exported value in 2009	Exported value in 2010	Exported value in 2011	Exported value in 2012	Exported value in 2013	Exported value in 2014	Exported value in 2015	Exported value in 2016
World	10493620	11694351	15165396	19319957	14445136	16426570	17846965	17007446	17060465	16759748	14073488	13575131
France	3453805	3776862	4877607	5507524	4283306	4717284	5476753	4587399	4502924	4753371	4126877	4341916
Italy	2514439	2583426	3530990	3991748	3038351	3264852	3863825	3211806	3151270	3204866	2596582	2363968
Germany	885436	917234	1247543	1338022	1270073	1388065	1615551	1398391	1533390	1710359	1476872	1430883
Spain	576037	748221	783494	946115	486858	637141	767723	736843	803247	593445	699820	474928
Belgium	288243	276304	358132	430015	319562	320255	336746	356962	346887	307177	252120	246779
Netherlands	225778	233346	358548	422277	232650	360052	417636	573125	609529	459389	239250	211461
Austria	11814	11886	17824	26307	19408	52965	74238	73634	66669	72868	72730	82987
Portugal	31287	32780	48697	51821	47330	64979	65941	50893	68676	58719	71556	59413
Slovakia	730	1122	1181	27774	45125	76657	93865	71618	42817	25501	26290	36544
Malta	18265	4886	6646	10827	7202	23975	43056	38963	11233	22437	22063	23772
Greece	22982	23298	28642	35369	17930	16361	16048	18758	15198	20223	20781	16704
Latvia	2060	466	3086	10713	5393	16957	14061	12253	11278	21799	12784	9127
Ireland	9762	11975	17710	11736	14442	17016	7467	7969	8365	7388	4457	4831
Finland	2851	1396	954	769	1413	964	1173	594	41	884	2555	2569
Cyprus	783	1751	1844	7528	2897	2819	4992	6137	2534	1464	1002	1621
Lithuania	170	212	377	178	19	25	222	4358	1921	8160	2348	1333
Luxembourg	4877	4088	5658	5634	7135	311	454	444	243	444	212	1195
Slovenia	1752	2422	1094	1116	1282	4119	5611	369	1332	1242	1410	1165
Estonia	9	425	2188	3686	5016	8166	3343	2502	1831	2105	2912	535
المجموع	8051080	8632100	11292215	12829159	9805392	10972963	12808705	11153018	11179385	11271841	9632621	9311731

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (39): صادرات تونس نحو شركائها التجاريين من منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

السلع	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
أغذية وحيوانات حية	537936	571642	653001	832283	494431	735594	633098	450591	759214	507203	377831	379275
مواد خام باستثناء الوقود	2359995	2359175	2763700	2826763	2836419	3081645	2884409	2679174	3238442	2673021	2031249	1647617
وقود معدني	598952	1220830	1236515	1333255	1449157	1301205	1194728	586991	1028376	954148	893138	1004567
مواد كيميائية	867260	901906	1082767	1094296	1040678	966288	923348	891378	937192	811974	680947	650196
الات ومعدات النقل	3392093	3675191	4394149	4469134	4242197	4248719	4623083	4211555	4409838	3956450	3010581	2680885
مصنوعات متنوعة	1634680	1623000	1986283	2003470	2069347	2383560	2354353	2311932	2747146	2683378	2202072	2224340
المجموع	9390916	10351744	12116415	12559202	12132230	12717011	12613020	11131622	13120208	11586175	9195818	8586880

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/>

DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق (40): واردات تونس نحو أهم المناطق الجغرافية في العالم

الوحدة : الف دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
9390915	10351745	12116415	12559203	12132230	12717013	12613018	11131623	13120210	11586175	9195819	8586881	منطقة الأورو
1513153	1575075	2503357	2418969	2146687	1415273	1566590	1604775	2718105	1551600	1378118	1026429	الدول العربية
92582	92415	142029	71398	78623	70677	78312	65339	88306	100166	54738	58104	أفريقيا (خارج الدول العربية)
4410808	4080892	5158399	4589960	5051361	4231801	3527226	2716916	3135418	2271863	1655998	1354549	آسيا (خارج الدول العربية)
694485	618049	720276	798352	798567	881778	905247	764842	748765	647235	431415	329547	الولايات المتحدة الأمريكية
513223	513362	648626	826462	783128	955759	542566	455233	802927	486558	368534	321372	أمريكا اللاتينية
2191198	2362852	2841727	2298327	2801910	3132294	2567538	2020136	3586541	2120975	1684232	1344476	أوروبا (خارج منطقة الأورو)
680844	628113	662511	703724	678100	547530	414865	337310	438105	334801	238442	152965	باقي دول العالم
19487208	20222503	24793340	24266395	24470606	23952125	22215362	19096174	24638377	19099373	15007296	13174323	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (41): واردات تونس من شركائها التجاريين من منطقة الأورو

الوحدة : الف دولار

Exporters	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
France	3092252	3391697	4082181	4546315	3832095	4203198	4380868	4017498	4436712	4044975	3598235	3009675
Italy	2757406	2901274	3724217	4245387	3108870	3907305	3790307	3467145	3521612	3634615	3013968	2828988
Germany	1085282	1182031	1512723	1717013	1672510	1696624	1768450	1684355	1739752	1739941	1479343	1504613
Spain	677533	699139	886017	951213	867040	1025336	1132508	1117319	1117795	1005297	847684	817324
Belgium	346274	342008	478076	444162	383089	465987	425838	405609	388884	353598	255852	264781
Netherlands	240642	231413	277683	345034	285253	441642	265663	351860	257111	246159	221151	258648
Portugal	65902	70304	97422	106123	180896	182795	206128	155765	191219	192098	158688	192622
Greece	66289	59896	46576	113751	113988	107299	88294	160594	119166	228431	130949	95614
Austria	58308	66739	116428	108459	102138	109444	114415	100666	108827	134647	84254	90899
Slovakia	8812	7731	10687	31078	24509	40180	26837	35231	58209	58619	54775	73711
Finland	73552	82935	125390	125901	95653	97958	90255	76552	86207	86161	64913	65346
Malta	9724	10380	59545	126776	267164	197154	299420	349117	200590	177701	234217	53288
Bulgaria	39502	77407	62670	127949	105222	49255	60840	125257	247106	118313	123076	52875
Ireland	42079	41011	72102	74564	35827	40527	42113	44692	55801	56415	51115	42669
Slovenia	16154	19946	20930	29402	23785	15961	13163	21233	16499	21983	16591	18774
Luxembourg	4351	5406	6113	5479	5740	4217	5285	6049	7034	7289	7929	10091
Estonia	949	3380	479	324	3375	1675	2567	2840	2546	1835	5250	6765
Lithuania	832	2002	5873	20154	11891	6183	2394	6145	2005	6495	2311	2159
Cyprus	1038	1120	1063	1126	12578	20278	1668	4303	2128	1843	1444	2073
منطقة الأورو	8586881	9195819	11586175	13120210	11131623	12613018	12717013	12132230	12559203	12116415	10351745	9390915

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (41): الهيكل السلعي لواردات تونس من منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

السلع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أغذية وحيوانات حية	379275	377831	507203	759214	450591	633098	735594	494431	832283	653001	571642	537936
مواد خام باستثناء الوقود	1647617	2031249	2673021	3238442	2679174	2884409	3081645	2836419	2826763	2763700	2359175	2359995
وقود معدني	1004567	893138	954148	1028376	586991	1194728	1301205	1449157	1333255	1236515	1220830	598952
مواد كيميائية	650196	680947	811974	937192	891378	923348	966288	1040678	1094296	1082767	901906	867260
الات ومعدات النقل	2680885	3010581	3956450	4409838	4211555	4623083	4248719	4242197	4469134	4394149	3675191	3392093
مصنوعات متنوعة	2224340	2202072	2683378	2747146	2311932	2354353	2383560	2069347	2003470	1986283	1623000	1634680
المجموع	8586880	9195818	11586175	13120208	11131622	12613020	12717011	12132230	12559202	12116415	10351744	9390916

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/>

DZA/StartYear/2005/EndYear/2016/TradeFlow/import/Indicator/MPRT-TRD-VL/Partner/WLD/Product/all-groups

الملحق (42): صادرات المغرب نحو منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

المناطق الجغرافية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
منطقة الاورو	7499541	8334631	9702562	11055804	8697089	9931444	11827835	11254577	12288892	13878426	12819834	13574841
الدول العربية	383954	458763	515805	730968	688721	883811	880064	1156130	1002148	1053917	1189571	1326748
أفريقيا خارج الدول العربية	304914	370508	460352	646181	593492	766591	822574	1180641	1230906	1275428	1376799	1316894
اسيا خارج الدول العربية	983755	1150059	1303126	3252167	1841045	2856298	3560743	3196440	2728979	2942597	2847977	2751008
اوروبا خارج منطقة الاورو	1082261	1181424	1279264	1712200	1096544	1273605	1604343	1655493	1780623	1742001	1593316	1673301
امريكا اللاتينية	357803	436282	627668	1287305	422858	980677	1420182	1569668	1516705	1300526	859503	859186
و،م،أ	285799	243915	345978	793701	443326	669896	983635	929773	926662	856923	771746	795396
باقي دول العالم	286820	355042	372591	827372	285865	402469	550558	474462	490518	765998	578074	560915
اجمالي صادرات المغرب	11184847	12530624	14607346	20305698	14068940	17764791	21649934	21417184	21965433	23815816	22036820	22858289

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (43): واردات المغرب من منطقة الأورو

الوحدة : الف دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
20462298	17380575	20968054	19963587	18609254	18719544	15581431	15588636	19032172	14492297	10899497	9898374	منطقة الأورو
2910985	3541644	6234751	6740708	6711485	6741652	4837526	3823900	5535806	3515162	2746515	2373060	الدول العربية
8615451	6700862	7290604	6727061	6950791	6595495	6273714	5447093	7046002	5355995	4127259	3114757	آسيا
2659314	2440844	3219824	3396841	2858984	3591265	2494766	2282499	2162735	1929901	1040819	690326	الولايات المتحدة الأمريكية
4512824	4923723	5748203	5867819	6670131	5627532	3821552	3435763	5644508	4040142	2934794	3131444	أوروبا خارج منطقة الأورو
369414	524558	307721	336687	419607	491946	533774	332822	527953	524576	405723	395673	أفريقيا
2165816	2033460	2422586	2153665	2569530	2495503	1836119	1971337	2372787	1792319	1143861	1199543	باقي دول العالم
41696102	37545666	46191743	45186368	44789782	44262937	35378882	32882050	42321963	31650392	23298468	20803177	واردات المغرب

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (44): صادرات المغرب نحو شركائها التجاريين من منطقة الأورو

الوحدة : الف دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	دول المنطقة
5336411	4997383	5206035	4142089	3540915	3953759	3004326	2934540	3632739	3032025	2609491	2235968	اسبانيا
4827951	4389427	4951106	4717310	4619485	4564209	3991780	3508855	4103556	4080820	3563761	3367839	فرنسا
1062473	975463	1023781	829846	782352	908110	798646	657997	946642	745276	616628	559174	إيطاليا
629383	569960	681777	597191	644762	618489	556421	476403	526197	360165	344202	357923	ألمانيا
502832	670849	662190	654052	621350	673746	501039	364130	477015	375004	340568	282918	هولندا
351194	370804	436885	565683	402598	433105	473303	253307	675864	360730	370700	310462	بلجيكا
316598	287844	297147	285181	261529	283426	213389	172836	218966	258038	221258	187342	البرتغال
164580	174118	190110	138600	107994	84009	69197	69390	77214	47002	44560	44868	النمسا
155254	160670	111142	103920	106408	45732	29749	22100	29251	41462	27511	28559	أيرلندا
96367	91129	69798	31777	28956	34878	3144	17761	41337	50252	29314	19356	لاتيفيا
48087	36154	14871	19143	13477	18464	21744	103443	117033	194562	78105	40405	اليونان
25662	29040	53020	42906	33494	44046	39159	32179	42730	41204	34989	22183	سلوفاكيا
20774	11186	9551	8751	4016	2256	9005	13035	6615	5160	2068	798	سلوفينيا
12355	33769	65105	57515	50993	146137	92309	15765	71217	32233	44079	26132	لتوانيا
10490	10615	84895	77868	5432	5989	8267	43015	74112	56956	2032	1879	مالطا
6409	3822	5423	3728	8395	6755	47836	9205	13998	13885	4441	13135	فيلندا
5785	5116	6167	4145	1347	3055	597	1406	0	0	0	0	لوكسمبورغ
1331	1388	1764	635	17763	830	70958	802	1146	6782	315	516	قبرص
905	1097	7659	8552	3311	840	575	920	172	1006	609	84	إيستونيا
13574841	12819834	13878426	12288892	11254577	11827835	9931444	8697089	11055804	9702562	8334631	7499541	منطقة الأورو

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.org>

الملحق (45): واردات المغرب من شركاتها التجاريين من منطقة الاورو

الوحدة : الف دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	دول منطقة الاورو
6553541	5224655	6161210	6119771	5901448	4858557	3753056	4004250	4731775	3299035	2691711	2420239	اسبانيا
5513787	4755405	6225049	5849124	5548461	6308934	5507688	5117971	6354906	5007745	3840171	3778387	فرنسا
2452468	2179612	2398343	2167227	2139392	1981278	1625997	1792108	1973070	1508060	1089353	1000487	المانيا
2264123	2052568	2277577	2412942	2196338	2297390	2105441	2154067	2817443	2035719	1502557	1252901	ايطاليا
1226097	1024842	917807	1041018	730651	754016	571272	383773	522439	384940	291474	225783	البرتغال
797521	695315	935729	717626	666757	729115	616955	789532	889883	991073	503901	396040	هولندا
641991	617595	980596	808504	737668	843229	508603	520145	666893	572198	498063	377974	بلجيكا
209200	199334	184482	164503	151751	181499	137861	176853	331973	212495	137057	120907	فنلندا
193411	123957	114157	91442	57466	65269	58631	87163	93084	44737	28229	19489	سلوفاكيا
171894	182780	220995	172892	134893	186533	147737	118165	174853	124922	89935	69257	النمسا
117644	106188	258103	120875	141865	146550	159302	140507	180875	145288	136936	165932	ايرلندا
92127	76559	106894	97419	56891	29261	23074	21813	18024	34309	17579	9962	بولغاريا
86636	50035	46572	115687	51856	88656	221402	194635	121151	67527	54605	38916	اليونان
47413	35596	31097	31037	25642	26847	7103	9328	13982	7912	6420	6722	سلوفينيا
41184	8343	36282	3801	4626	150852	47337	2809	4510	3938	1746	997	ايسلندا
32148	30813	51308	26840	11219	10446	38172	40591	126722	44004	6385	4240	لتوانيا
16855	11278	18781	20613	17492	26136	12084	9731	0	0	0	0	لوكسمبورغ
2692	2913	1094	1769	33500	32116	38460	23080	8807	7672	2869	9534	مالطا
1566	2787	1978	497	1338	2860	1256	2115	1782	723	506	607	قبرص
20462298	17380575	20968054	19963587	18609254	18719544	15581431	15588636	19032172	14492297	10899497	9898374	منطقة الاورو

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للتجارة TIC، متوفر على الموقع: <https://www.trademap.o>

الملحق (46): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الاورو (2016/2012)

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل اليورو (متوسط الفترة) (2016-2012)

العملة	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016	أسعار صرف وحدة العملة العربية مقابل اليورو (متوسط الفترة) 2016	نسبة التغير في وحدة العملة مقابل 2016 (%)	تاريخ الإصدار
الدينار الليبي	دينار	10942	10949	10954	10970	10983	0.94	1.34	1975
الدينار التونسي	دينار	47020	48889	48886	48977	49065	0.90	1.35	1976
الدينار الجزائري	دينار	21001	21905	22531	22799	22799	0.93	1.35	1978
الدينار المغربي	دينار	1002789	1057382	1063879	1113387	1211484	8.77	1.37	4884
الدينار العراقي	دينار	2293861	2264874	2284819	1963880	1963783	0.04	0.04	1976
الدينار الكويتي	دينار	43812	43877	43943	43842	43933	0.31	0.31	1976
الدينار القطري	دينار	45794	62867	73281	72314	71989	0.72	0.72	1210
الدينار العماني	دينار	---	---	---	---	---	---	---	---
الدينار اليمني	دينار	---	---	---	---	---	---	---	---
الدينار الصومالي	دينار	---	---	---	---	---	---	---	---
الدينار النيجيري	دينار	15038270	15492817	15471882	15291091	15664879	0.94	0.94	1976
الدينار السنغالي	دينار	08978	10120	10385	10423	10501	0.93	0.93	1981
الدينار الغيني	دينار	47000	48422	48100	48002	48082	0.29	0.29	1976
الدينار البوركينا فاسو	دينار	4912991	4913678	4913678	4913678	4913678	0.00	0.00	1980
الدينار الكاميروني	دينار	19812000	2005987	19958880	16753192	16753192	0.09	0.09	1982
الدينار النيجيري	دينار	16210	16790	16579	15197	15214	0.11	0.11	1976
الدينار السنغالي	دينار	23654	91775	93689	83495	11076	29.32	0.17	1976
الدينار الكاميروني	دينار	11181	11181	11131	103316	10389	0.17	13.05	1976
الدينار الكاميروني	دينار	3830005	3927968	3873935	3487102	389691	13.05	0.45	1976
الدينار الكاميروني	دينار	2779139	2804831	2810794	2987381	2664811	11.63	1.04	1984

19 تم تحديث متوسط الفين الفين على أساس بيانات وحدة العملة العربية مقابل اليورو من الفترة (2016-2012) على أساس القيمة الفعلية. المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2017، الملاحق الإحصائية، ص 396 متوفر على الموقع: <https://www.amf.org.ae>

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2017، الملاحق الإحصائية، ص 396 متوفر على الموقع: <https://www.amf.org.ae>

الملحق (47): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الاورو (2006/2012)

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل اليورو (متوسط الفترة)
(2012-2006)

الدولة	العملة الوطنية	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	نسبة التغير في قيمة العملة خلال 2012 (%)	متوسط التغير السنوي (%) في قيمة العملة العربية 2012-2006
ألمانيا	مارك	0.8069	0.9771	1.0400	0.9870	0.9354	0.9922	0.9142	7.86-	0.32
أستراليا	دولار	4.6490	5.0590	5.4015	5.1237	4.8519	5.1405	4.7420	7.75-	0.33
النمور	دولار	0.4771	0.5198	0.5541	0.5259	0.4980	0.5277	0.4869	7.73-	0.34
كندا	دولار	1.4761	1.7358	1.8030	1.8794	1.8990	1.9639	2.0144	2.57	3.11
الولايات المتحدة	دولار	90.3527	95.1804	93.9597	101.1664	97.5985	97.5985	100.2769	1.51-	1.75
اليابان	ين	224.9483	245.1814	260.5507	245.1634	234.2294	248.7402	229.4061	7.77-	0.33
السويد	كرون	4.7470	5.1664	5.5105	5.2319	4.9541	5.2487	4.8412	7.76-	0.33
سويسرا	فرنك	2.7311	2.7839	3.0629	3.2787	3.1042	3.7480	4.5754	22.08	8.98
البرتغال	إسكود	—	71.3384	73.5784	64.7147	61.4654	67.6425	82.8286	22.45	...
فرنسا	فرنك	—	—	—	—	—	—	—	—	...
إيطاليا	ليرا	—	1722.6368	1753.9928	1631.0069	1544.2001	1636.1696	1503.8270	8.09-	...
إسبانيا	بيزيتا	0.4873	0.5310	0.5661	0.5370	0.5086	0.5388	0.4978	7.61-	0.36
الهند	روپيا	4.6067	5.0206	5.3521	5.0790	4.8089	5.0962	4.7000	7.77-	0.33
الصين	يوان	492.1512	493.2252	492.3938	491.8333	492.2349	491.9038	491.9591	0.01	0.01-
كوريا	وين	0.3642	0.3892	0.3964	0.4006	0.3810	0.3840	0.3599	6.28-	0.20-
اليونان	دراكمتا	1907.4903	2086.1658	2214.8463	2095.2666	1984.1186	2107.3121	1941.2030	7.88-	0.29
ألمانيا	مارك	1.6589	1.7363	1.7913	1.7456	1.6752	1.7071	1.6210	5.04-	0.38-
الولايات المتحدة	دولار	7.2648	7.7730	7.9740	7.7423	7.4696	8.3304	7.8654	5.58-	1.33
فرنسا	فرنك	11.0621	11.2302	11.3108	11.2062	11.1306	11.2790	11.1142	1.43-	0.08
إيطاليا	ليرا	343.3857	360.7005	355.1704	365.9836	366.0412	393.3883	383.0605	2.63-	1.84
اليونان	دراكمتا	249.6527	274.4043	367.0546	291.0030	289.8103	301.4557	277.9139	7.81-	1.80

10) المصدر: بنك بولندا، 13 Bloomberg
11) المصدر: بنك بولندا، 13 Bloomberg
12) المصدر: بنك بولندا، 13 Bloomberg

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2017، الملاحق

الاحصائية، ص 396 متوفر على الموقع: <https://www.amf.org.ae>

الملحق (50): أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية (2000-2016)

ملحق (8/5) : أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية (2016 - 2000)

(دولار اسمي)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي ⁽¹⁾ 100 - 2000	السعر الحقيقي	السنة
2000	27.6	100.0	27.6	2000
2001	23.1	101.8	23.1	2001
2002	24.3	103.4	24.3	2002
2003	28.2	105.1	28.2	2003
2004	36.0	107.2	36.0	2004
2005	30.6	109.5	30.6	2005
2006	61.0	111.8	61.0	2006
2007	69.1	114.3	69.1	2007
2008	94.4	116.5	94.4	2008
2009	61.0	117.3	61.0	2009
2010	77.4	118.4	77.4	2010
2011	107.5	120.0	107.5	2011
2012	109.5	121.5	109.5	2012
2013	105.9	123.0	105.9	2013
2014	96.3	124.6	96.3	2014
2015	49.5	126.1	49.5	2015
2016	40.7	127.3	40.7	2016

(1) الرقم القياسي يعكس التغيرات الاسمية في أسعار النفط الخام الاسمي، مع ثابتة بالأسعار الحقيقية لعام 2000

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2017، الملاحق الاحصائية، متوفر على الموقع <https://www.amf.org.ae>

المصدر: بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2017، الملاحق الاحصائية، متوفر على الموقع

<https://www.amf.org.ae>

الملحق (51): أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (2012-2016)

ملحق (9/1) : أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (متوسط الفترة)

(دولار اسمي مقابل عملة)

السنة	الدينار الليبي	الدولار
2016	1.336	1.107
2015	1.529	1.110
2014	1.667	1.329
2013	1.564	1.328
2012	1.585	1.286

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2017، الملاحق الاحصائية، متوفر على الموقع <https://www.amf.org.ae>

المصدر: بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2017، الملاحق الاحصائية، متوفر على الموقع

<https://www.amf.org.ae>